

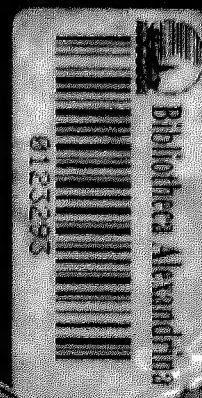
كتاب

معجم الصّمداني

مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف
العلامة أبو محمد بن حامد بن محمد البغدادي
رحمة الله تعالى

عالم الكتب



كتاب
مجمع الضعافات
في
مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان



جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للدار

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بيروت - المزرعة، نهاية الإيمان - الطباق الأولى - ص ٨٧٢٣
تلفون: ٢٠٦١٦٦ - ٢١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - بريقيا: نابعلبيكي - لكهن: ٢٢٢٩٠٠ -



كتاب

مجمع الضمانات

في
مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة أبي محمد بن غانم بن محمد البغدادي
رحمه الله تعالى

عالم الكتب

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بالفضل والعرفان ووفقنا لبيان ما شئنا في الظلم والعدوان
والصلاة والسلام الايمان الاكلان على من أنزل عليه القرآن نبينا بالكل شيء وهدى
للانسان وبعد فيقول الفقير الى الله الهادي أبو محمد بن غانم بن محمد البغدادي ان
معرفة مسائل الضمانات من أهم المهمات اذا كثرت المنازعات فيها تقع والخسومات
خصوصا من تقلد القضاء والافتاء فهي في حقه فرض بالامتراء فان الخطأ فيها يورث
خزنا طويلا وقد ورد أغرب الناس من ذهب دينه بدينه غيره ثم انه لا يخفى وجوب معرفتها
على كل مسلم تقي يخاف على دينه ويخشى مقامه ليجتزعا بترتب عليه بسببه حق من
حقوق العباد فانها اذا وجبت في الذمة لا يبرأ عنها الا بالبراء والاستحلال وطلب الرضا فيما له
ومالها نسأل الله العصمة عنها وعن وبالها وقد جمع بعضها منها بعض الفضلاء وأكثر من جمع
منها فيما رأينا صاحب الفصولين فانه أفرد لها فصلا وذكر فيه منها طرفا صالحا لم يصح الله
شأنه غير انه لم يستوعب الابواب ولا أتم الكلام فيما ذكر من الابواب مع انه ذكر بعض
المسائل في غير الموضع الذي يطلب منه تشبيه او قياسا فرأيت أن أبرز في ذلك وسعي ومقدرتي
وأنتبع الكتب المعتمدة في الفتوى كفاضل خان والهداية والصغرى والخلاصة وغير ذلك مما
تجد في الكتاب المسطور وأقص الأثر وأجمل الفكر والنظر ولا أدع صغيرة ولا كبيرة
ولا رابطة ولا جزئية تعلق بها نظري أو تناولها فكري الا قيدها بقلم التحرير ذا كرا كل
مسئلة في بابها ومورد اكل فرع فيما يختص به من أنواعها ليسهل الطلب ويقل التعب

راجيا من الله الاجر الجزيل والدعاء من انتفع بها ولو بشئ يسير غير انى تركت الادلة الا
اليسير منها لان هذا الكتاب ليس موضع تحقيق بل الواجب فيه علينا بيان الصحيح والاصح
والمقتضى به من غيره على ما ثبت وتقرر في كتب السلف الصالحين والائمة المهديين وقد
تكرر ذكر بعض المسائل لغرض دعا الى ذلك يظهر عند الطلب والتأمل في ذلك ومبيننا
الكتاب (مجمع الضمانات) والمناسبة ليست من الخفيات وهو مشتمل على ثمانية وثلاثين بابا

الباب الاول في الزكاة

الباب الثاني في الحج

الباب الثالث في الاضحية

الباب الرابع في الاعناق

الباب الخامس في الاجارة ويشمل هذا الباب على قسمين

الاول في المستأجر وفيه أربعة أنواع

النوع الاول ضمان الدواب

الثاني ضمان الامتعة

الثالث ضمان العقار

الرابع ضمان الاتدى

القسم الثاني في الاجير واجيره وفيه مقدمة وتسعة عشر نوعا

المقدمة في الكلام على الاجير المشترك والخاص وما يضمن به كل واحد منهم بطريق الاجال

النوع الاول ضمان الراعي والبقر

الثاني ضمان الحارس

الثالث ضمان الحمال

الرابع ضمان المسكاري

الخامس ضمان الناج

السادس ضمان الخياط

السابع ضمان القصار

الثامن ضمان الصباغ

التاسع ضمان الصانع والحداد والصفار ومن بعناه والنقاش

العاشر ضمان القصاد ومن بعناه

الحادي عشر ضمان الملاح

الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ

الثالث عشر ضمان العلاف والوراق والكاتب

الرابع عشر ضمان الاسكاف

الخامس عشر ضمان التجار والبناء

السادس عشر ضمان الطمان
 السابع عشر ضمان الدلال
 الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعثه
 التاسع عشر ضمان الخادم
 الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع
 المقدمة في الكلام فيها أجالا
 النوع الأول ضمان الدواب
 الثاني ضمان الامتعة
 الثالث ضمان القن
 الرابع ضمان العقار
 الخامس ضمان المستعار للرهن
 الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول
 الفصل الأول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعا
 الثاني فيمن يضمن للمودع بالدفع اليه ومن لا يضمن
 الثالث في الخلط والاتلاف
 الرابع في الهلاك بعد الطلب والجحود والرد
 الخامس في موت المودع مجهلا
 السادس في الجسبي والنيابي
 الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول
 الفصل الأول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم العوض والفاسد والباطل
 الثاني فيما يصير به رهنا وما لا يصير
 الثالث فيما يبطل الرهن
 الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعددده
 الخامس في التعيب والنقصان
 السادس في التصرف والانتفاع بالرهن
 السابع في الهلاك بعد الإبراء والاستيفاء
 الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل
 التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه
 الباب التاسع في الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضا
 الفصل الأول في بيانها والكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك بطريق
 الأجال

الثاني اذا ظفر بالغاصب في غير بلد الغصب

الثالث فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا

الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر في أرضه أو طم بئر بغير اذنه وغر ذلك مما يتعلق بالعقار

الخامس في زوائد الغصب ومنافعه

السادس فيما ليس بمال وما ليس بمقتوم وما يقرب من ذلك كالمدر وأم الولد وآلات اللهو

السابع في نقصان المخصوص وتغيره بنفسه أو بفعل وما ينقطع به حق الملك عن العين وينتقل إلى القيمة

الثامن في اختلاف الغاصب والمخصوص منه

التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد المخصوص وما لا يكون

الباب العاشر في التصرف في مال الغير بأذنه

الباب الحادي عشر في اتلاف مال الغير وفساده مباشرة وتسببا ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه وبغيره

الثاني في الضمان بالسعاية والأمر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به

الثالث في الضمان بالنار

الرابع فيما يضمن بالماء

الباب الثاني عشر في الجنائية ويشتمل على سبعة فصول

الفصل الأول في الجنائية باليد مباشرة وتسببا

الثاني فيما يحدث في الطريق فيملاك به إنسان أو دابة وفيه مسائل الآبار والأنهار

الثالث فيما يحدث في المسجد فيملاك به شيء وما يعطى بالجلوس فيه

الرابع في الحائط المائل

الخامس في جنائية البهيمة والجنائية عماها

السادس في جنائية الرقيق والجنائية عليه

السابع في الجنين

الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جنائية الزنا وضمن السارق وقاطع الطريق

الباب الرابع عشر في الإكراه

الباب الخامس عشر في العيب والذبايح

الباب السادس عشر في اللقطة واللقيط

الباب السابع عشر في الآبق

الباب الثامن عشر في البيع

الباب التاسع عشر في الوكالة والرسالة

الباب العشرون في الكفالة
 الباب الحادي والعشرون في الحوالة
 الباب الثاني والعشرون في الشركة ويشتمل على خمسة فصول
 الفصل الاول في شركة الاملاك
 الثاني في المقايضة
 الثالث في العنان
 الرابع في الصنائع
 الخامس في الوجوه
 الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه فصلان
 الفصل الاول في المضاربة
 الثاني في المباشرة
 الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب
 الباب الخامس والعشرون في الوقف
 الباب السادس والعشرون في الهبة
 الباب السابع والعشرون في التكاح والطلاق
 الباب الثامن والعشرون في الرضاع
 الباب التاسع والعشرون في الدعوى
 الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة القاضي اذا اخطأ في قضائه
 الباب الحادي والثلاثون في الاقرار
 الباب الثاني والثلاثون في الصلح
 الباب الثالث والثلاثون في السير
 الباب الرابع والثلاثون في القسمة
 الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي والقاضي
 الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذونين
 الباب السابع والثلاثون في المكاتب
 الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات وفيه مسائل نفقات الاقارب وفيه ما نزل
 طعما فاطم الكبير من الورثة الصغير يضمن أولا وكذا اتفاق الوارث الصغير على
 الصغير منها وفيه حكم العمارة في ملك الغير وما يوجب الرجوع وما لا يوجب وفيه الغرور
 لا يوجب الرجوع الا في مسائل وفيه خمسة لا يرجعون عند الاستحقاق بقيمة البناء والولد
 وفيه الولد والمرأة لا يدخلان في الغرامات السلطانية وفيه حكم الاشارة وفيه تبرع
 المريض على أجنبي أو وارثه وفيه قال المجروح لم يجز حفي فلان وفيه تبرع بقضاء الدين من

انسان وفيه ظفر المديون يجنس حقه أو بغيره الى غير ذلك

باب مسائل الزكاة

إذا أمر أحد الشريكين الآخر بآداء زكاة نصيبه فأدى المأمور بعد آداء صاحبه ضمن عند أبي حنيفة سواء علم به أو لم يعلم وكذا الوكيل بآداء الزكاة إذا أدى بعد ما أدى الموكل ضمن عنده علم به أو لم يعلم وقال أبو يوسف ومحمد إن علم بآداء صاحبه أو موكله ضمن والابن ضمن من الوحيز وقوله مارواية عن أبي حنيفة ذكره في الخلاصة ❦ الوكيل بآداء الزكاة إذا صرف إلى ولده الكبير أو الصغير أو امرأته وهم محال ولا يضمن لنفسه شيئاً من البرازية ❦ إذا عمل الساعي الزكاة فدفعها إلى فقير فاستقبل تمام الحول أو مات أو ارتد جاز ولم يضمن الساعي عندنا خلافاً للمالك والشافعي كما في درر البحار قال في شرح المجموع إذا لم يكن الدفع بسؤال المالك أو الفقير من الساعي فإن كان فالضمان على من سأله ❦ ولودفع المالك الزكاة إلى الفقير بنفسه فلا إمام أخذها ثانياً في الأموال الظاهرة إذ ليس له ولاية الدفع إلى الفقير في السائمة فيكون فضولها فيضمنه ومن ثمه قبل الأول نفل والثاني الزكاة وقبل الأول الزكاة والثاني سياسة والأول أصح لما بينا قيسدنا بقولنا في الأموال الظاهرة لأنه لو ادعى الدفع إلى الفقير بنفسه في الأموال الباطنة وهي ماعدا السائمة يصدق مع المين ولا يؤخذ منه ثانياً والمسئلة مسطورة في سائر الكتب وقيل لو علم الإمام أنه دفع الزكاة إلى الفقير لا يأخذ منه ثانياً مطلقاً على ما ذكر في الوحيز ❦ لو هلك المال بعد وجوب الزكاة تسقط الزكاة وقال الشافعي يضمنه وقيل إن هلك بعد التمكن من الآداء وبعد طلب الساعي يضمنه عندنا أيضاً وفي الاستهلال يضمنه بالاتفاق من الهداية ❦ رجل له ألف درهم حال عليها الحول ثم اشترى بها عبداً للتجارة مات العبد بطلت عنه زكاة الألف لأنه نقل مال الزكاة ولو كان اشترى بها عبداً للخدمة لا تسقط بهلاك العبد ويضمن قدر الزكاة من الخلاصة ❦ رجلان دفعوا زكاتهم إلى رجل ليؤدى عنهم ما خلط المأمور ماله مما اقتصد ضمن الوكيل ماله مما من ضمان الطمان من الفصولين ❦ العالم أن سأل للفقراء أشياء وخلط الأموال ثم دفعها ضمنهم إلا رباها ولا يجزيهم عن الزكاة إلا أن يأمره الفقراء أو لا بالاختلاف صغير وكبير لا عنهم بقبضه فيصير خالطاً ماله بماله فلا يضمنه من أمانات الأشياء ❦ رجل أمر بآداء زكاة ماله عنه من مال نفسه فأدى لا يرجع على أمره بالشرط الرجوع من الأمر بالاتفاق وآداء الدين من الفصولين وفيه عن ظهير الدين المرغيناني الأمر بالاتفاق وآداء خراج وصدقات واجبه لا يوجب الرجوع إلا شرط إلا في رواية عن أبي يوسف اهـ ❦ لا يحل الأكل من الغلة قبل آداء الخراج والعشر إلا إذا كان عازماً على الآداء وإن أكل قبله ضمن عشره وفي العنابي عن الإمام الثاني أنه لا يضمن لكن يعلم ما أكل من النصاب وفي رواية أنه يترك له ما يكفيه ولعيله وإن أكل فوق الكفاية ضمن من البرازية ❦ السلطان إذا أخذ الخراج من الأكارأ والمستأجر يرجع على

الدهقان والاجير اذا استأجر الرجل أرضا ليزرعها فالحراج على رب الارض ولو قال له رب الارض اذعني من الابرة فاذا جاز من الاجر من الخلاصة ❦ اذا غلب على ارض الحراج الماء أو انقطع عنها أو اصبحت الزرع آفة فلاخراج عليه لقوات التمكن من الزراعة وهو النماء التقديرى المعترف بالحراج وأن عطلها صاحبها فعليه الحراج كافي الهداية من السير ❦ لو أبرأ رب الدين المديون عن الدين بعد الحول فإن كان المديون فقيرا لا يضمن رب الدين قدر الزكاة بالاجماع وإن كان غنيا ففيه روايتان ❦ اشترى أرضا وقد بقي في السنة ما لم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجب عليه الحراج فاخذه العامل منه لا يرجع على البائع ❦ حامل البراءة بالحراج أخذ ما في البراءة ممن وجد من أهل القرية ليس لمن أخذ منه أن يرجع على أهل القرية بخلاف الاكار على قول السدي وكذا الجلبابيات وترك النازلين ٣ ونحوها ❦ أهل قرية نصبوا عاملا بالاتفاق ليجي خراجهم ويصرفه الى الوالى ثم توارى واحد منهم فاخذ خراجه من العامل فله أن يرجع عليه ❦ مريض له مائت درهم وعليه من الزكاة مائت درهم لا يعطيه ولو أعطاه فلورثته أن يرجعوا على الفقراء بثمنها قال رحمه الله تعالى هذا قضاء لا ديانة اذ قيل انه يؤديها مبرا من الورثة ❦ ومن يؤخر الزكاة ليس للفقير أن يطالبه ولا يأخذها له بغير علمه ويضمنه بالاخذ فان لم يكن في قبيلة الغنى من هو أحوج منه يضمنه باخذه في الحكم اما ديانة يرجي أن يحل له ذلك ❦ أعطى نصيب شريكه من الحراج بغير اذنه فهو متبرع قنية ❦ جبي العامل الحراج من الاكار لئلا يجد رب الارض جبرافه أن يرجع عليه لانه مضطروا الارض في يده فلم يصرم متبرعا وعن صاحب المحيط لا يرجع الاكار عليه في ظاهر المذهب من القنية

باب مسائل الحج

ان أصاب حلال صيدا ثم أحرم فارسله من يده غيره يضمنه عند أبي حنيفة وقال لا يضمنه من الهداية وفي شرح المجمع قيد بقوله من يده لانه لو أرسله من منزله يضمنه بالاتفاق وان أصاب محرم صيدا فأرسله من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق فان قتله آخر في يده فعلى كل منهما جوارحه ويرجع الاخذ على القاتل بما ضمن عندنا خلافا لفرق من الهداية وفي الوجيز لو كان القاتل نصرا نبيا أو صيدا فلا جوارحه عليه ويرجع عليه الاخذ بقيمته وفيه أيضا ان كان المحرم كفرة بعاله يرجع على القاتل به وان صام لم يرجع على القاتل بشئ ❦ ولو حلق رجل رأس محرم بغير اذنه بان كان نائما أو مكرها فعلى المصلوق دم ولا يرجع على الخالق عندنا وعند فرقة يضمن الخالق للمصلوق الدم من درر البعير ❦ الحاج عن الغير لو بداله فرجع من بعض الطريق فانه يغرم ما أنفق على نفسه من ذلك المال هذه في الوصايا من قاضيهما الحاج عن الغير لو جامع قبل الوقوف ضمن النفقة لافساده الحج بخلاف ما اذا فاته حيث لا يضمن النفقة لانه ما فاته باختباره واذا جامع بعد الوقوف لا يفسد الحج ولا يضمن النفقة ولو أمره رجلان بان يجمع عن

كل واحد منهم ما فاحرم بحجة عنهم ما وقع عنه وضمن لهما ما لهما ولو أبهم الاحرام بان نوى عن
أحدهما غير معين فان مضى على ذلك فكذلك يضمن وان عين عن أحدهما قبل المضى جاز
ولا يضمن عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف رحمه الله من انه دابة والمأمور بالافراد
بحجة أو عمة لو قرن فهو مخالف ضامن للنفقة عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو أمر به بالحج
فاعتمر وحج من مكة فهو مخالف ولو أمر به بالعمرة فاعتمر وحج من نفسه لم يكن مخالفا فلا يضمن
وان حج أو لا ثم اعتمر يصير مخالفا فيضمن النفقة ولو أحرمت المأمور ثم مات الأمر فالورثة
أن يأخذوا ما بقي من المال وضمن ما أنفق منه بعد موته ولو رجع المأمور عن الطريق وقال
منعت لم يصدق الا بحجة أو أمر ظاهر ويضمن ما أنفق من الوجيز ١٠ أمر بحج فرض
في الطريق لا يدفع النفقة لا آخر الا باذن أمره ١١ وصى دفع الى رجل دراهم ليحج عن الميت
فرض في الطريق فدفع الدراهم الى رجل بالأمر الوصى فخرج عن الميت لا يقع عن الميت ولا
عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان من الفصولين ١٢ لو أنفق المأمور بالحج الكل
في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال المأمور اذا أمسك مؤنة الكراء وحج ماشيا ضمن المال
ليس للمأمور الأمر بالحج ولو مرض الا اذا قال له الأمر اصنع ماشيا فله ذلك مطلقا والمأمور
اذا أمسك البعض وحج بالبقية جاز ويضمن ما خلف واذا أنفق من ماله ومال الميت فانه يضمن
الا اذا كان أكثرها من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكراء وعامة النفقة من الاشياء
١٣ قال حجبت عن الميت وأذكره الورثة فالقول له لانه ينكر حق الرجوع عليه بالنفقة
١٤ ولو كان عليه دين فقيل له حج عن الميت عما عليه فزعم انه حج عنه لا يصدق الابينة لانه
ادعى الخروج عن عهدة الامانة والورثة ينكرون من البرازية ١٥ دفع الى آخر ثلاثين دينارا
ليحج عنه فخرج عنه بذلك فلما فرغ أنفق في الرجوع من نفسه ثلاثين بعد نفاد ذلك فان كان
هذا بخوارزم فلا يصح ويضمن المأمور القيمة وقد مررت عن الاشياء

باب مسائل الاضحية

١ رجل اشترى أضحية وأمر رجلا بذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذاب قيمة الشاة
للا ترمي فاشترى الا بمرقيتها شاة أخرى ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل ٢ رجل دعا قصابا
يضحي عنه فضحى القصاب عن نفسه فهي عن الامر ولا يضمنه ٣ رجل اشترى خمس شياه
في أيام النحر فاراد أن يضحي بواحدة منها لكن لم يعينها فذبح رجل واحدة منها ليوم الاضحي
بغير أمر صاحبها بنية الاضحية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبها لم يأذن له بذبح هذه
الشاة من قاضي خان ٤ ذبح أضحية العير بغير اذنه في أيام الاضحية جاز استحسانا ولا يضمنه
لانه لما تعينت صار المالك مستغنيا فثبت الاذن دلالة كذا في انغصب من الصغرى قال في
الاشياء أطلقه بعضهم وقيد بعضهم بما اذا أضحيها للذبح اه ٥ رجلان غلطا باضحيةتهما
فذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه عن نفسه فان رضيا به يجر به عن الاضحية ويترادان

اللحم وان لم يرضى به يجوز له كل واحد ما ذبح بنفسه عن الاضحية ويضمن قيمته لصاحبه
 وجعل ذبح اضحية غيره عن نفسه بغير امره فلهما ذلك ان يضمه قيمتها فان ضمته يجوز عن
 الذابح دون المالك وان اخذها مذبوحة يجوز له ان يذبحها عن المالك ولو اشترى شاة شرا فابدا
 وضحيهما فلهما ذلك ان يضمه قيمتها او يأخذها مذبوحة فان اخذها مذبوحة فعلى المضحي ان
 يتصدق بقيمتها مذبوحة لاجية وهو الصحيح لانه ابراء السائق وان لم يأخذها مذبوحة ولكنه
 صالحه المشتري على قيمتها او باعها منه بثلث القيمة (٢) يتصدق بقيمتها لاجية من الوجيز
 من ائلف لحم اضحية غيره فلهما ذلك ان يضمه قيمته ثم يتصدق بها كالمواضع اضحيته فانه
 يتصدق بالثمن من الهداية دفع الى رجل عشرين درهما يشتري لهما اضحية فاشترى
 بخمسة وعشرين لا يلزم الاخر وان اشترى تسعة عشر ما سارى عشرين من لزم الاخر وان
 كانت لا تسارى لا يلزم من يبيع قاضي خان ان يكويل بشرا الاضحية يتفديا بام الفخر
 قبل هذا امرى عن ابي يوسف واما عند ابي حنيفة فيعتبر الاطلاق كافى وكالة الصغرى

٣ قوله يتصدق
 بقيمتها لاجية الذى
 فى الهندية عن
 الظهيرية لا يتصدق
 بشئ وهو الظاهر
 بلجزم اه منحه

باب مسائل العتق

ومن ذلك اذا رحم محرم منه مع آخر بشراء أو هبة أو صدقة أو وصية أو اشترى نصه من سيده
 أو عتق عتق عبدا بشراء نصفه ثم اشترى مع آخر عتق حصته ولم يضمن حصته شريكه عند ابي
 حنيفة علم الشريك حاله ولم يعلم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا ضمان
 فيما اذا علم ذكره في الايضاح وعندهما يضمن قيمة نصيب الشريك لو غنيا وبهى العبد ولو
 فقيرا ولو ورث قريبه مع آخر بان مات امرأه ولها عبيد هو ابن زوجها وترك أمها مع الزوج
 فورث الاب نصف ابنه والاخر نصفه الاخر لم يضمه بالاجماع ولو باع أحد الشريكين نصيبه
 من قريب العبد وهو موسر ضمن نصيب شريكه بالاجماع وكذا لو اشترى الاجنبي نصفه أولا
 ثم اشترى القريب النصف الاخر وهو موسر ضمن نصيب شريكه من الوجيز ولو أعتق
 أحد الشريكين نصيبه من اقرن وهو موسر فان لشريكه ان يضمه قيمة نصيبه وله الاعتاق
 وفروعه والاستسعاء فان ضمن رجوع المعتق بالضممان على العبد والولاة كله له وان أعتق أو
 استسعى فالولاة بينهم ما وان كان موسرا فلا شريك الاعتاق والاستسعاء لا الضمان والولاة
 بينهم ما فى الوجهين هذا عند ابي حنيفة وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع
 الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاة للمعتق من الهداية وفى الاشياء أحد
 الشريكين فى العبد اذا أعتق نصيبه بالاذن شريكه وكان موسرا فان لشريكه ان يضمه
 حصته الا اذا أعتق فى مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كذا فى عتق الظهيرية اه
 وقال فى الوجيز ان مات المعتق والعتق فى محبته يؤخذ الضمان من ماله وان كان العتق فى
 مرضه فعندهما لا شئ على ورثته فى ماله لان العتق فى المرض وصية كالتيديرو وعند محمد وهو
 رواية عن ابي يوسف يستوفى من ماله لانه ضمان اتلاف والمريض لو اتلف مال انسان يضمه

وان مات الساكت فلورثته أن يختاروا التضمين أو السعاية أو الاعاق فان اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك ولو اختار الساكت أحده هذه الثلاثة ليس له أن يختار الآخر لأنه باختيار التضمين أبرأ العبد عن السعاية وباختيار السعاية صار نصيبه مكانا فلا يملك نقله إلى المعتق بخلاف الورثة لأن ملك كل واحد منهم مميز عن ملك الآخر فصارت عبيد بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه ولو أعتق نصيبه باذن الشرع لم يملكه الا سعاة ودون التضمين والاصح انه لا سعاية له عليه عندهما وهذا بناء على ان عنده ضمان الاعاق ضمان انلاف لأنه لا يملك انلاف نصيب صاحبه حيث يفسد عليه باب التصرفات عليه وعندهما ضمان تلك لأنه يملك نصيب صاحبه با ضمان ولذلك قيل على قولهما ينبغي أن يكون له حكم التضمين صرح به في الوحيد وحد اليسار أن ملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار الغنى ذكره في الهداية وتعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعاق حتى لو أعتق وهو موسر ثم أعسر لا يطل حق التضمين ولو أعتق وهو موسر فأسر لا يثبت لشره يملكه حتى التضمين ولو اختار في قيمة العبد يوم العتق يقوم العبد للرجال فان كان هالكا فالقول للمعتق لأنه منكر الزيادة ولو أعتق عبدا بينه وبين صغير يستأني بالوغ الصغير ان لم يكن له ولي أو وصى وان كان فله التضمين أو السعاية ولو دبر أحد الشر يكتن نصيبه وهو موسر فلا يخر التضمين وان شاء أعتق أو أسعى عبدا بين رجلين أعتقه أحدهما ودبره الآخر ولا يعلم أيهما أسبق أو كانا معا فعندهما العتق أولى فان كان المعتق موسرا ضمن وان كان معسرا يسعى العبد وأما عند أبي حنيفة فللمدبر ان ضمن المعتق ربع قيمة العبد ويسعى العبد ربع قيمته ويرجع المعتق بما ضمن على العبد لأن المدبر الضمان في حال ان كان التدبير أولا والسعاية في حال ان كان العتق أولا فينصف من الوحيد وان علم أنهم قد اختلفا في كيفية تضمين المعتق في هذه المسئلة فعند أبي يوسف ضمن قيمة ثمر يكتن قدره عند المدبر ربع قيمته مدبرا ذكره في الحقائق كاتب عبده في مرضه ولا مال له غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث وسعى العبد في ثلثي قيمته أعتق أحد عبدي في العفة ثم مرض فبين في كثير الغمة فالعتق من جميع المال من اقرار الصغير من عليه كفارة لوقال لغيره أعتق عبدا عني بالف ففعل وقم عن الآخر عندنا ونلزمه الالف وقيل زفر يقع عن المأمور ولا يلزم الا مسمى وكذلك لو قال ففعل ففعل ففعل لم يولاه أعتقه عني بالف ففعل يقع عنها وفسد الكساح خلافا لفرعان لم يذكر الا مسمى البذل بل قال أعتقه عني ولم يسم ما لا يقع عن المعتق عند أبي حنيفة ومحمد حتى لا يفسد الكساح وقال أبو يوسف يقع عن الآخر أيضا ويحل المسئلة الهداية من الكساح عبيد دفع إلى رجل مالا وقال له اشترى من مولاي وأعتقني قال الحسن البصري البيع باطل والعتق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا قال ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي ان البيع والعتق نافذان وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وبه نأخذ كذا في الصغير وفي الخلاصة من الوكالة عبيد دفع إلى رجل ألف درهم وأمره بان يشتري نفسه له من مولاه فذهب فاشترى

ان لم يصف يكون الشراء له وان اُضيف الى العبد فهو واعتاق وما دفع من الالف فهو للمولى
وعلى العبد ألف آخر عن العبد اه ^{عبد} بين ثلاثة دبره أحدهم وهو موسر ثم أعتقه الآخر
وهو موسر فارادوا الضمان فلاساكت ان يضمن المدبر ولا يضمن المعتق والمدبران يضمن
المعتق ثلث قيمته مدبر او لا يضمنه الثلث الذي ضمن ويكون الولاء بين المعتق والمدبران ثلاثا
ثلاثا للمدبر والثلث للمعتق وهذا عند أبي حنيفة وقالوا العبد كله للذي دبره أول مرة ويضمن
قيمه بشرط يملكه موسرا كان أو معسرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا من الهداية وقال ابن كمال
في الإيضاح وقيمة المدبر نصف قيمته قنا وهو الأصح وعليه الفتوى كذا في المبسوط اه ^{وان}
كانت أم ولد بينهما فاعتقها أحدهما وهو موسر فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وقال يضمن
نصف قيمتها من الهداية وقيمة أم الولد ثلث قيمتها قنا ذكره في الحقائق ^{واذا أعتق المولى}
المأذون المديون وهو عالم بالدين لا يضمن جميع الدين انما يضمن الأقل من قيمته ومن دينه
كما لو لم يعلم ولو أعتق العبد الجاني وهو يعلم بالجناية يصير ضامنا للجميع كذا في الصغرى من
المأذون ونعام السكلام عليهما يأتي في بابهما ان شاء الله تعالى ^{العبد الموصى بمنفعته أبدا}
رقبته للوارث وليس له من منفعته شيء ومنافعه للموصى له فاذا مات الموصى له عادت منفعته
الى المالك ولو أعتقه نفذ وضمن قيمته يشترى بها خادم كذا في الاشياء من القول في المالك ثم قال
فيه ولم ارجح حكم كتابته وينبغي أن تكون كاعتاقه ولا تصح الا بالتراضي اه ^{مرض} يرضى وهب قنا
لامرأته فاعتقه ثم مات المريض نفذ وضمن القيمة اذ التمسك في الابتداء صح لكن انقلب
وصية بعد ذلك قال في انواقعات وهو المختار ^{مرض} يرضى وهب لمريض قنا فخره ولا مل له سواء
نجات الواهب ثم الموهوب له فالقن يسمى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسمى في ثلثي
ثلث الباقي لورثة الموهوب له كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين ^{وفي الخلاصة}
من القضاء الامه اذا شهد رجلان انها حرة بدون دعواها ارادعت يرضها على يدي امرأة
عدلة حتى تظهر عدالة الشهود فان ظهرت العدالة وقضى بعقدها وقد أخذت نفقتها أشهرها
في مدة المساءلة رجع المولى عليها بما أنفق وكذا بما أخذت بغير اذن المولى وما أنفق عليها
بغير القضاء فهو تبرع ولو لم يظهر انها حرة لكنها استحققت وأقيمت البينة توضع على يد عدل
ويؤمر الذي في يديه بالاتفاق عليها فان زكيت البينة لم يرجع على المستحق بالنفقة عند أبي
حنيفة وعندهما يرجع اه

باب مسائل الاجارة

وهي على قسمين الاول في ضمان المستأجر وهو أنواع الاول ضمان الدواب قال في الوجيز
أصله ان المستأجر اذا خالف في المشروط له فان كان ضررا للمجمل مثل ضرر المشروط أو أقل
فلا شيء عليه لان الراضي بأكثر الضررين يكون راضيا بأقلهما أو بما عساه دلاله وان كان
أكثر منه ضررا فان كان من خلاف جنسه بان حل مكان الشعير الحنطة فعطبت الدابة ضمن

ولأجر له وان كان من جنسه بان حمل المسمى وزاد عليه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر
المسمى لانها مكتبة بفعل مأذون وغيره أذون فيقسم على قدرهما اهـ ^١ المقبوض باجارة
فاسدة في حكم الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة قال في الاصل في آخر باب اجارة الدواب
لا ضمان على المستأجر في الدابة ان هلكت وهي في يده على اجارة فاسدة علل السرخسي
فقال لانه مستعمل لها باذن المالك وقال صاحب المحيط هو أمانة في يده فاذا قصر في حفظه
ضمن من القنية وفي البرازية العين المستأجرة أمانة اجماعا اهـ ^٢ ولو استأجر للحمل فله أن
يركبها ولو للركوب ليس له أن يجملها ولو حمل لا يستحق الاجر ويضمن بهلاكها والفرق ان
اسم الحمل يقع على الركوب يقل حمل فلان دابته اذا ركبها فدخل الركوب تحت اسم
الحمل واسم الركوب لا يقع على الحمل لا يبان فلان ركب دابته اذا حمل عليها من الفصولين
^٣ ولو استأجر دابة أو ثور باليس له أن يؤجرها من غيره وفي العبد له ذلك واجارة العمار قبل
القبض مختلف فيها كبيعها من القنية ^٤ واعلم ان كل فعل قيل فيه ليس للمستأجر أن يفعله
فانه يضمن ما نال بفعله ولا تظن انها منحصرة المستأجر بل هي أصل شامل لجميع مسائل
الضمان في جميع الابواب ^٥ ولو استأجر دابة للركوب فان أطلق فله أن يركب من شاء لكن
اذا ركب بنفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره ولو كان على أن يركبها فلان ركبها
غيره فعطبت كان ضامنا ولو استأجر للحمل وسمى نوعا قدر الحمله عليها مثل أن يقول خمسة
أفطرة حنطة فله أن يحمل ما هو مثل الحنطة في الضرر وأقل كالشعر والسهم وليس له أن
يحمل ما هو أضر كالمخ ولو استأجرها ليحمل عليها فط اسمها فليس له أن يحمل مثل وزنه
حديد ولو استأجرها ليحمل عليها مقدار من الحنطة فحمل عليها أكثر منه فعطبت ضمن
ما زاد الثقل الا اذا كانت جالا لا يطبقه مثل تلك الدابة فيمنع بعض كل قيمتها من انه دابة قلت
وانما يضمن ما زاد الثقل فيما اذا كانت تطبق الحمل اذا حملها المسمى والزينة دفعة واحدة أما
لو حمل المسمى أو لا تم حمل الزينة رهاكت ضمن كل القيمة لو حمل الزينة على مكان حمل عليه
المسمى ولو حمل في مكان آخر (٢) چنانكه به تترك ابرأ ويخت ضمن قدر الزينة أيضا من
الفصولين ^٦ وفي الخلاصة اذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها
عشر بن فسلبت فعليه الاجر تام فان عطبت بعد ما بلغت فعليه نصف قيمتها والاجر تام وهو
قول أبي يوسف اهـ وان كسج الدابة بلجامها أو ضررها فعطبت ضمن عند أبي حنيفة وقال
لا يضمن اذا فعل فعلا معارفا من الهداية وفي الحقائق موضع الخلاف الضرب في موضع
معتاد بغير اذن صاحبها اذ في غير المعتاد يضمن اتفاقا ولو ضربها بامر وفي الضرب المعتاد في
الموضع المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا اهـ ^٧ وان استأجرها الى الحيرة فجاوزها الى القادسية
ثم ردها الى الحيرة ثم نفقت فهو ضامن قيل تأويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاهبا لاجابيا
أما اذا استأجرها ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا اختلف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق
قلت يريد انه لا يضمن وقيل الجواب مجرى على الاطلاق قلت يريد انه يضمن مطلقا وهذا

أصح من الهداية وفي الخلاصة إذا خالف من حيث المجاوزة عن المكان بان يكرى دابة
الى مكان معلوم فجاوز ثم رجع فغطبت الدابة لم يضمن عند أبي حنيفة في قوله الاول وفي قوله
الاخير يضمن ما لم يدفع الى المالك وهو قولهما وهو اختيار الامام السرخسي والعارية على هذا
الخلاف بخلاف المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق حيث برئ عن الضمان وقال
بعض مشايخنا انه لا فرق بين الوديعة والاجارة الا ان الوديعة مطلقا اما الاجارة على الذهاب
دون المجيء حتى لو استأجرها ذاهبا وجائيا لا يضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح بل بين الوديعة
والاجارة فرق على ما ذكرنا وكاننا هـ هذا لا يحمّل الفرق استأجرها لبركتها بنفسه فاركبها
غيره ضمن والاجر عليه استأجر حمارا وقبضه فأسلمه في كرمه وزكده فسرقت برد عنه
وأصاب الحمار البرد فضر ورده على صاحبه فأت من ذلك المرض ان كان الكرم حصينا والبرد
بجال لا يضر مع البرد لا شئ عليه من الضمان في البرد والحمار فان كان بجال يضره مع
البرد ضمن قيمة الحمار دون البرد وان كان الكرم غير حصين ان كان البرد بجال يضر
بالحمار مع البرد ضمن قيمتهما وان كان بجال لا يضره به مع البرد ضمن قيمة البرد دون
الحمار وعليه نقصان الحمار الى وقت الرد الى صاحبه لانه بمنزلة الغائب للحمار حين أرسله
في الكرم فاذا أسلمه الى صاحبه برئ من الضمان قال رحمه الله ذكر الحصين ولم يفسره في
التوازل فعرضت على القاضي الامام فقال انه يكون له حيطان وباب مغلق فان عدم أحدهما
فهو غير حصين والمراد من الحائط أن يكون مرتفعاً بحيث لا يقع بصر المسارع على ما في الكرم
هـ استأجر دابة ليحمل عليها ما أشعرا كابل معلوما فحمل عليها قدره برا ضمن وان نصفه برا
قال السرخسي يضمن وقال أبو بكر لا يضمن وهو الاستحسان وهو الأصح ولو زاد وبلغ المكان
ثم هلك ضمن قدر الزيادة لانه صار غاصبا لذلك اقتدر فلا يبرأ الا بالرد على المالك ولو خالف
في الجنس بان شرط بر الحمل قدره شعير ففي القياس يضمن وفي الاستحسان لا لانه أخف فان
سلمت لزمت المسعى وان عطبت فأنقصت والاجر وان شرط شعير فحمل قدره برا ضمن قيمتها لانه
أنقل كالجدية كان البر كافي البرازية ومن أكثرى حمارا بسرج فترج السرج وأسرجه
بسرج بسرج بمنزلة الجمر فلا ضمان عليه الا اذا كان زائدا في الوزن فحينئذ يضمن عند أبي
حنيفة ما زاد الثقل وان أوكفه با كاف يوكف بمنزلة الجمر ضمن عند أبي حنيفة من الهداية
قال في الإيضاح يضمن كل قيمته عنده في رواية الجامع الصغير وقد مر ما زاد في رواية الاصل
وهو قولهما وان كان لا يوكف أصلا أو لا يوكف بمنزلة الجمر ضمن كل القيمة اتفاقا من الحقائق
استأجر دابة بغير لحام أو كانت ملحمة فترعه وأبدله بلجام يلجم به مثله لا يضمن وان ألجم بلجام
لا يلجم به مثله ضمن من قاضيان ومن استأجر دابة الى مصر ولم يسم ما يحمل عليها فحمل
ما يحمله التام أي المعتاد فنقضت الطريق فلا ضمان عليه لان العين المستأجرة أمانة في يد
المستأجر وان كانت الاجارة فاسدة من الهداية لو أوردت المستأجر خلفه آخر بغير ذكره
في العقد فغطبت الدابة فعليه نصف قيمتها والاجر كاملا ان عطبت ببدل لوغ مقصده ولو

أردف اثنين ضمن ثلثي قيمتها وقس على هذا من درر الجواهر ولا اعتبار بثقل الرديف وخفته
 لان الدابة تقرب يحمل الراكب الخفيف لجهله بانقر وسية ويخفف عليهم اركوب التقليل لعلها
 وهذا الحكم انما هو ان كانت الدابة تطيق حمل الرديف وان كانت لا تطيق ضمن جميع قيمتها
 ذكره في الابضاح ثم المالك بالخيار ان شاء ضمن المستأجر ولا يرجع على الرديف وان شاء ضمن
 الرديف ويرجع على المستأجر وان كان مستعيرا لا يرجع عليه من التبازية وفي شرح المجمع
 نقلا عن النهاية هذا اذا كان الرديف مستمسكا بنفسه وان كان صغيرا لا يستعمل فهو
 كالحمل ضمن بقدر ثقله وفي ذكر الرديف احتراز عما اذا حمله الراكب على عاتقه فانه يضمن
 جميع قيمتها وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الراكب مع الذي حمله على عاتقه
 يجتمعان في مكان واحد فيكون أشق على الدابة اهـ اذا ركب الدابة وقد لبس من
 الثياب أكثر مما كان عليه من استأجر ان لبس مثل ما لبس الناس لا يضمن وان لبس
 ما ليس بلبس الناس يضمن بقدر ما زاد من الخلاصة اكثري دابة للعمل فوضع عليها
 الرحلة ضمن لان الرحلة أشد ضررا من التبازية ولوحمل عليها مع نفسه شيئا آخر ضمن
 قدر الزيادة بالهـ لانه لو ركب في غير موضع الحمل وليس معناه أن يوزن الرجل والحمل يعرف
 الزيادة اذا الانسان لا يوزن بالقياس انما معناه أن يرجع الى أهل البصرة ان هذا الحمل
 ما يزيد على ركو به في الثقل ولو ركب في موضع الحمل ضمن كل القيمة اذا نقل الراكب مع ثقل
 الحمل اجتمعا في محل واحد فيكون أدق على الدابة هذا لو طبق الحمل مع الركوب أما لو لم تطبق
 يجب كل القيمة في جميع الاحوال ولو استأجرها للركوب فحمل عليها صيا صغيرا فعثرت
 به ضمن اذا الصبي الذي لا يستعمل على الدابة كالحمل فلا يدخل تحت الركوب ولو
 استأجرها ليحمل عليها كذا فزاد على المسعى وسلمت الى المقصد فلما وضع الحمل جاءها سائلة
 فضاعت قبل الرد على المالك ضمن من قيمتها قدر الزيادة اذ غصب منها ذلك القدر فلا يبرأ
 الا بالرد من الفصولين استأجر دابة ليحمل عليها كذا ففيرا من الشعر فحمل ذلك القدر
 خبطة يضمن وفي عكسه لا يضمن ولو استأجرها ليحمل مائة من القطن فحمل مثل وزنه
 حديد أو أقل ضمن لان حمل الحديد أدق للدابة فيكون اضر بهم اولوا استأجرها ليحمل عليها
 عشرة مخاتيم فحمل في جوالق عشرين وأمر رب الدابة بالوضع فوضع لاضمان على المستكسري
 ولو جلاء على الدابة يضمن ربع قيمة الدابة بخلاف مالو كان في جوالق فحمل كل واحد
 جوالق يضمن المستأجر شيئا لانه يجعل المستأجر حاملا للعشر المأذون فيها اجلا لعله على
 الصلاح وفي الاول المأذون فيه غير مقيدر بما ليس بما ذون فيه فقد جعل المستأجر عشرة
 نصفها مأذون فيه ونصفها غير مأذون فيه فيضمن نصف نصفه من الوجيز استأجر دابة
 ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جدد الاجارة وادعى ان الدابة به يصير هنا
 غاصبا حتى لو عطيت بعد الجود قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان جدد ثم ركبها بعد
 ذلك برى عن الضمان فكان عليه جميع الاير وعند أبي يوسف لا لانه صار غاصبا به

استأجرها ليعمل عليها من هذه الخنطة فعمل من غيرها أو خنطة رجل آخر لا يكون مخالفاً ﴿ استأجرها ليعمل عليها شعيراً فعمل في أحد الجوالقين شعيراً وفي الآخر خنطة فعطبت الدابة ضمن نصف قيمتها وعليه نصف الاجر لانه في النصف مخلاف ﴾ استأجرها ليعمل عليها عشرة مخاتيم فعمل خمسة عشر وجاءها اسليمية فهلكت قبل أن يردّها الى صاحبها ان كانت تطيق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الاجر وان كانت لا تطيق ضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر ﴿ زل المستأجر عن الدابة في سكة ودخل المسجد ليصلي وخطي عنها فضاغت كان ضامناً قالوا هذا اذا لم يربطها وان ربطها لا يضمن لانه لا بد له من ذلك قال ثمس الاثمة السرخسي الصحيح عندى انه ان غيبها عن نظره ضمن وان ربطها بشئ كالوتر في الصحراء من قاضيان ﴾ استأجرها ليشيع فلا ناخسها من الغدوة الى انتصاف النهار ثم بد القلان أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهيرة ان كان حبسها قدر ما كان يحبس الناس لا يضمن ولا أجر عليه وان حبسها أكثر من ذلك ضمن من الخلاصة ﴾ استأجرها ليعمل عليها عشرة مخاتيم فعمل احدى عشر ان حمل عليها مدفعة على المكان الذي حمل العشرة بالاعانة المؤجر والدابة تطيق الزائد بلغت المكان المشروط فعليه الاجر ويضمن قدر الزيادة وان لم تبلغ وعطبت فلا أجر وان لا تطيق فكل القيمة عليه وان باعانة المؤجر مضى حكمه وان في غير المكان الذي حمل العشرة بيان علقه من القدر المعروف من السرج يعنى بقترل ابرأ ويحت يضمن الزائد مطلعا وان حمل العشرة أولاً ثم حمل الزائد يضمن كل القيمة من البرازية ﴾ استأجر حماراً من كسى الى بخارافجمر الحمار في الطريق ومالكه كان بخارى فامر المكترى رجلاً لينفق على الحمار كل يوم قدر ما معلوماً وسمى له الاجر الى أن يصل الى مالكه فامسك الاجير الحمار أياماً ما وافق عليه فهلك في يده قالوا ان كان اكراه لربوب نفسه ضمن ولو اكراه ولم يسم الرابك فلا يضمن لانه لو اكراه لربوب نفسه ليس له أن يسيروا لان يؤجر فليس له الايداع ايضاً واذا لم يسم الرابك كان له الاجارة وله الايداع ﴾ استأجر حماراً الى بخارافجمر عن المضى فذهب وتركه فضاغ لا يضمن وكذا لو كان صاحب الحمار مع الحمار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع فذهب فضاغ لا يضمن ذكره في الخلاصة ﴾ اذا عمى الحمار أو عجز عن المضى فباعه المستأجر وهلك ثمنه في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحمار حتى يأمره بالبيع لا ضمان عليه لا في الحمار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعمر ضمن قيمته ﴾ استأجر حماراً ورجل عليه وله حمار آخر حمل عليه أيضاً فمساك بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك فلو كان بحال لو اتبع الحمار المستأجر ذلك حماره أو متاعه لم يضمن والا ضمنه لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا كان بغير عذر ﴾ لو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاغ الآخر لو غاب عن نظره ثم هلك ضمن المستأجر ﴾ لو أدخل الحمار في سكة فيها نهر فصر به فوق مع الحمل في النهر فاشتغل بقطع الحبل فهلك الحمار ان كان المكان

ضيقا لا يسع فيه ذلك الحمل ضمن وان كان بحال يقدر الحمار على مجاوزته مع ذلك الحمل فان
 عنف عليه بالضرب حتى وثب من ضربه ضمن والا فلا يضمن ❀ استأجر حمارا ليقبل
 عليه الخطب فاوقره بما يوقره مثله فاصاب الحمار حائطا أو نخوة فوق في النهر ان كان
 المستأجر ساقه سوفا معتادا في طريق يسلكه الناس ولم يعنف عليه بالضرب لا يضمنه
 ❀ استأجر حمارا وتركه على باب المنزل فلما خرج لم يجده ان كان الحمار غاب عن بصره حين دخل
 المنزل ضمن والا فلا يضمن الا أن يكون في موضع لا بعد هذا القدر من الذهاب تضيقا بان كان
 في سكة غير نافذة أو يكون في القرى من الفصولين ❀ وفيه أيضا تقلاع بعض الفتاوى
 ربط الحمار المستأجر على باب داره ثم دخل داره ثم خرج فلم يجده ضمن ان غاب عن بصره حين
 الدخول من غير فصل ❀ أوقف المستأجر الحمار ليصلي الفجر فذهب أو انتهى به انسان فان رآه
 ينتهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لتركه الحفظ مع القدرة اذ خوف ذهاب المال يبيع قطع
 الصلاة ولو كان درهما ولو كان في بول أو غائط أو حديث مع غيره فذهب الحمار ان توارى عن
 بصره وضاع ضمن من الخلاصة ❀ ولوربطه في سارية في البلدة في سكة نافذة وليس له نزل
 في تلك السكة ولا يقر به وثقة أقوام نيام ليسوا في عيال المستأجر ولا من أجرائه قالوا لو كان
 المستأجر استخفهم أو بعضهم ولم يشترط الركوب بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد نوم الحافظ
 تضيقا لا يضمن ولو شرط ركوبه بنفسه ضمن مطلقا اذ ليس له حينئذ أن يودع من أجنبي
 فاما اذا لم يشترط فله الابداع ولو لم يستحفظ ضمن على كل حال ومثله استأجر حمارا واستأجر
 رجلا لحفظه فهلك في يد الاجير ضمن المستأجر لو شرط ركوبه بنفسه والا فلا يضمن لما امر
 ❀ استأجر حمارا افضل في الطريق فتركه ولم يطلبه ان كان ذهب منه بحيث لا يشعر وهو حافظ له
 فلا ضمان عليه فان علم وطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك الا ضمان عليه في ترك
 الطلب ان كان آسما من وجوده بعد ان طلبه في حوالى المكان الذي ضل فيه فان ذهب وهو
 يراه حتى غاب عن بصره ولم يمنعه فهو ضامن لتقصيره في حفظه حيث لم يمنعه وعلى هذا الجواب به
 الى الخيلار واشتغل بشراء الخبز فضاع لو غاب عن بصره ضمن والا فلا يضمن من الفصولين
 سوى المنقول عن الخلاصة وفي البرازية التقييد بالبصر في النهار والليل سواء اذ يرى في
 النهار من بعد وفي الليل لا وفي السفر لا ضمان في كل حال وفيها من المتفرقات استأجر أو استعار
 دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي واختفى عنها فضاعت يضمن اذا لم يربطها فان ربطها
 لا يضمن لانه لا يجب ديد من ذلك قال شمس الاعنة الصحيح عندي انه اذا غيبها عن بصره يضمن
 حتى لو كان في العمرة ونزل للصلاة وأمسكها فانفلتت من يده لا يضمن فعلم ان الاعتبار ان
 لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها يكون تاركا للحفظ وان ربطها وهلكت الدابة عند المستأجر
 ثم استحققت له أن يضمن أي ما شاء فان ضمن المستأجر رجوع على الأجر وان ضمن الآخر
 لا يرجع على المستأجر من عارية الوجيز ❀ رجل أجر دابة على أن يكون له الخيار منها ساعة
 من النهار وركبها المستأجر فسرفت فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الأجر وان كان الخيار للمستأجر

كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة ﴿ استأجر دابة ليركبها الى موضع كذا وركبها في
المصر في حوائجهم ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لظاهرها ولا اجر عليه من
قاضي خان ﴿ استأجر دابة ليركبها الى بغداد فبدا المستأجر أن لا يخرج فهذا عذر يعنى
في فسخ الاجارة وكذا لو بداله في بعض الطريق فان طلب منه الا اجر نصف الاجران كان
النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الصعوبة والسهولة فله ذلك ولا يقدر بقدره وبعد
ذلك ان كان صاحب الدابة معه يدفع الدابة اليه فلولم يدفع وركب حتى دخل المدينة فهلك
ضمن وان لم يكن صاحب الدابة معه هل يضمن بالركوب قد ذكر في فصل الدواب من الخلاصة
﴿ استأجرها ليركبها في المصر فذهب المالك الى مصر آخر فاجرها المستأجر اليه فهلك
في الطريق ضمن لصبرورته غاصبا بالاجراج ﴿ استأجرها ليذهب الى مكان كذا فذهب
الى غيره ضمن ولا اجر سلت أو هلك من البرازية ﴿ المستأجر اذا ركب الدابة عند
الرجوع فهلك لم يضمن استحسانا ولو جعل عليها يضمن ولو جعل يسوقها ليردها فهلك
لا يضمن فان بلغه أن صاحبها في موضع آخر فسادها اليه فعطيت فهو ضمان اذ عليه الرد الى
الموضع الذي استأجر فيه ﴿ استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع الى منزله يوم الى
الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وكلما رجع كان يركبها فعطيت قال أبو بكر الرازي يضمن
لانه استأجرها ليحمل دون الركوب فكان غاصبا في الركوب وقال الفقيه أبو الليث في
الاستحسان لا يضمن لان العادة جرت فيما بين الناس بذلك فصار كانه مأذون في ذلك بطريق
الدلالة وان لم يأذن له بالا فصاح ﴿ استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه
وسار به في طريق المدينة ثم تخاف عنه الحاجة البول أو الغائط أو الحديث مع غيره ولم
يعد عنه الحمار ولم يتوار عنه فضاء فلا ضمان عليه وان توارى عنه ضمن لانه تضييع
﴿ استأجر حمارا ليذهب به الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق اصوصا فلم يلتفت الى
ذلك فذهب فاخذ الصوص وذهبوا بالحمار ان كان الناس يملكون ذلك الطريق مع هذا
الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان عليه والضمن من المشتغل عن الخلاصة ﴿ زرع بين
ثلاثة حصده فاستأجر أحدهم حمارا لينقل الحصاد فدفعه الى شريكه لينقلها فهلك
عنده وكان العرف بينهم ان يستأجره أحدهم ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن
المستأجر لانه كغير من شريكه وللمستأجر أن يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وجعل الحصاد
مما لا يتفاوت فيه كذا في ضمان الميكاري من الفصولين نقلا عن قاضي خان ثم قال أقول على
هذا يريد قوله للمستأجر أن يعير الخ قوله وكان العرف بينهم كذا الى آخره مستدرك لا حاجة
اليه اه قلت والامر كما قال القروى استأجر حمارا ليحمل عليه برالى المدينة ففعل فوضع
عليه في الرجوع ففريق لم يلح بلا اذن ففرض فمات ضمن لقصبة ولا اجر اذا لم يجتمعان قال
صاحب الفصولين اذا كان الحمل عليه في الرجوع متعارفا ينبغي أن لا يضمنه ﴿ وفي الخلاصة
استأجر حمارا ليحمل عليه اثنى عشر وقرا من التراب الى أرضه بدرهم وله في أرضه لبن

فكلما عاد من أرضه يحمل عليه وقران لبن فان هلك الحمار في الرجوع ضمن قيمة الحمار دون
 الاجر فان سلم الحمار حتى تم العمل فعلى المستأجر تمام الدرهم في كل وقرن من التراب نصف
 دانق كما اذا استكسرى دابة المستأجر فسخ فسخا سبعة فسخ فعليه من الكراء مقدار ما مشط
 وفيما زاد هو غاصب اه **§** استأجر حمارا لينقل من خربة تريا با فان هدمت الخربة فهلك الحمار
 فلو ان هدمت بفعل المستأجر ضمن لصنعه ولو ان هدمت لخاوة فيها لا فعله ولم يعلم المستأجر به
 ولم يكن أوقف الحمار على وهي الخربة لا ضمن لعدم تقصيره ذكره في الخلاصة **§** المستأجر
 لا يملك ان يبعث المستأجر الى السرح فلو فعل ضمن وقيل لو جرى العرف بالبعث فله ذلك والا
 فلا ذكره في الخلاصة عن المحيط وقيل ان للمستأجر أن يؤجر ويعير ويودع والبعث الى
 السرح ايداع فملكه قلت وقدر ان المستأجر ليس له أن يؤجر وفي الخلاصة من العارية
 المستأجر يؤجر ويعير ويودع ولم يذكر كم الرهن وينبغي ان يرهن اه **§** استقرض
 من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره ليس بتمعه له الى أن يوفي دينه فعنه المقرض الى
 السرح فعقره الذئب ضمن المقرض اذا المقرض هنا بمنزله المستأجر اجارة فائدة فلا يملك بعثه
 الى السرح **§** أمسك المستأجر بعد مضي المدة أو تركه في دار غيره ضمن اذا رد ويجب عليه
 بعد المدة مفرغ بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضيق من الفصول وفي مشمل
 الهداية نقلا عن التجريد ليس على المستأجر رد المستأجر على المالك وعلى الذي أجره أن
 يقبض من منزل المستأجر وان أمسكها فله ملك لم يضمن وليس هذا كعاريه ثم قال نقلا عن
 الاجناس قال أبو حنيفة كل شيء له مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر أجر الرد وعليه
 أخذه وليس على المستأجر رده وما لاجل له كالثياب والدابة فعلى المستأجر رده اه **§** استأجر
 دابة ليركبها مدة فأنقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يجئ صاحبها ليأخذها حتى نفقت
 عنده لا ضمان عليه لانه لا يجب على المستأجر الرد ومع ذلك لو ساقها للرد الى مالكها فضاغت
 لا يضمن من البزاية **§** استأجر دابة من مكان من المصر ذاهبا راجعا فبلى المستأجر ان
 يأتي بها الى ذلك المكان الذي قبض فيه فلو أمسكها في بيته فعطبت ضمن ولو قال أركب من
 هذا المكان وأرجع الى بيتي فليس عليه الرد الى بيت المؤجر ولورد المستأجر الدابة مع أجنبي
 فعطبت ضمن **§** لو عين المؤجر الطريق على المستأجر فاخذ في طريق آخر يساويه في الامن
 لا ضمان عليه وان لم يساوه في الامن ضمن وفي الخلاصة لو خالف بان بين له طريقا فاخذ
 طريقا آخر ان كان يسلكه الناس لا يضمن فان بلغ فله الاجر وان كان في الاول سواء
 لا يضمن وان كان أحدهما أبعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة
 ضمن وان حمله في البحر ضمن وان كان يسلكه الناس واذا بلغ يجب الاجر في البحر وغيره اه
 ولو عين الرفقة فذهب بالرفقة لو كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة ضمن والا فلا
 ضمان عليه **§** لو قال المؤجر للمستأجر ارجع مع العير فرجع مع غير آخر لم يضمن ادلم يعين
 غيرا وهذا يشير الى أنه لو عين رفقة فذهب بالرفقة أو مع رفقة أخرى ينبغي ان يضمن

استأجر ثورا ليطحن عليه عشرة مخاتيم برطن احد عشر مختما وتلف أو استأجره
ليكرب عليه جريا فكريب جريا ونصفه فافهك ضمن كل قيمته اذ الطحن يكون شبيها فشيا
فلما طحن عشرة انتهى العقد فهو في طعن الحادى عشر مخالف من كل وجه فيضمن كلها
استأجرها ليحمل عليها كذا قفيزا من بر تحمل عليها شعير امثل وزن البر ضمن اذ الشعير
بمثل وزن البر يكون أكثر كيلا من البر فيأخذ من ظهرها أكثر من البر فيكون مخالفا صورة
ومعنى ولو استأجرها ليحمل عليها كذا قفيزا من شعير تحمل بر امثل وزن الشعير لا يضمن
استأجرها ليحمل بر أو شعير او وزن معلوم تحمل لبنا أو حديد امثل وزنه ضمن اذ الحديد
والبن أدق لظهور الدابة وكذا الرجل تبن أو حطب أو قطن امثل ذلك الوزن ضمن لانها تأخذ من
ظهرها من غير موضع الحمل فيكون أشق على الدابة ولو حمل من الحطب أو نحوه أقل وزنا من
بر معنى ينبغى أن يضمن لو تفاوتا قليلا لا أكثر كثيرا بان شرط من البر مثلا مائة رطل ورجل من
الحطب ونحوه خسين فلو قيل لا يضمن لا يعد وينبغى أن يعتبر الضرر ولو استأجرها ليحمل
تبن أو قطن أو حديد أو حطب تحمل بر أو شعير امثل وزن هذه الاشياء لا يضمن اذ ضرر البر
والشعير دون ضرر هذه الجملة من الفصولين سوى مسألة الخلاصة أكثرى دابة ليحمل
عليها انسانا تحمل امرأة لا ثقيلة لا يضمن الا اذا كانت ثقيلة بحيث لا تتحملها الدابة فيضمن
ولو استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن كل يوم يجوز ان طحن
ما يخرج عن العرف يضمن ولو استأجر دابة با كاف فأسرجها لا يضمن أكثرى عربا نا
فأسرجه فركبه يضمن الا اذا كانت الدابة لا تركب الا بسرج كالفرس فأسرجه لا يضمن وان
استأجر ليركب خارج المصر فأسرجه لا يضمن وكذا في المصر ان كان الرجل من الاشراف أو
من الاوساط وان كان من الاسافل يضمن من الوجيز وفي الخلاصة استأجر دابة
با كاف فأركبها با كاف مثله أو أسرجها مكان الا كاف لا يضمن ولو استأجرها بسرج فأركبها
با كاف يو كف مثله أو بسرج لا يسرج مثله فهلكت ضمن كل قيمة الدابة عند أدنى حنيقه ولو
استأجرها عربا نا فأسرجها وركبها ضمن قال متايجنا ان استأجرها من بلد الى بلد لا يضمن
وان استأجرها ايركها في المصر ان كان المستكبرى من الاشراف لا يضمن وان كان من
العوام الذين يركبون عربا نا فكما قلنا انه يضمن ولو تكارى دابة ولم يدكر السرج
والا كاف وسلمها عربا نا فركبها بهذا وهذا ان كان مثله يركب بسرج ضمن اذ اركبها
با كاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذ اركبها بهذا وهذا قال رحمه الله تعالى
تأويله اذ اركب من بلد الى بلد اه استكبرى ابلا على أن يحمل على كل بعير مائة
رطل تحمل مائة وخسين ثم أتى الجمال بابل فاحسب به المستكبرى انه ليس في كل حمل الامانة
رطل تحمل الجمال وهلك بعض ابله لا يضمن المستكبرى اذ مالك الابل هو الذى حمله فيقال
له ينبغى ان تزن أولا استأجر دابة ليركب الى مكان كذا فامسكها في يقه لا يجب الاجر
ويضمن لو هلك من الفصولين وفيه أيضا في ضمان المكارى نقلا عن الذخيرة

استأجرها من بلد الى بلد فامسكها في بيته فهلكت فلو امسكها فقدر ما يسلك الناس ليهبوا
 أمورهم لا يضمن ويجب الاجر ولو امسكها أكثر من ذلك ضمن قلت فينبغي أن يحمل الامسك
 في المسئلة المتقدمة على هذا استأجرها ليركبها الى بلد فاذا دخلها كان له أن يأتي بها الى منزله
 استأجرها استأجر دابة ليركبها في المصر يوم الى الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر
 ولا يضمن استأجر دابة ليركبها فامسكها في بيته ولم يركبها ان استأجرها ليركب خارج المصر
 الى مكان معلوم فامسكها لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استأجرها ليركبها في المصر يوم الى
 الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر ولم يكن ضامنا من قاضيان وفي الخلاصة استأجر
 دابة أياما مع لومة ليركبها فركبها في المصر فانقضت المدة فامسكها في البيت ولم يجئ صاحبها
 يأخذها فنقضت فلا ضمان عليه لان مؤنة الرد على الاجير ولو استأجرها الى موضع يذهب
 عليها ويجئ فان على المستأجر أن يردّها الى الموضع الذي استأجرها منه فان ذهب بها الى
 منزله فنقضت ضمن ولو قال المستأجر أرجع بها الى منزلي ليس عليه أن يردّها الى رب الدابة
 بل الى الموضع الذي استأجرها منه وعلى رب الدابة أن يأتي منزل المستأجر فيه قبضها انتهى
 غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر أن يخلصه منه بعد التبين فلم يفعل حتى ضاع
 لم يضمنه استأجر حمارا وذهب به مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل
 بخلصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان وقال القاضي يبيع
 الدين لا يضمن مطلقا وفي المحيط يضمن استأجر بعير يعمل عليه كذا مناور يركبه فحمل
 عليه المسمى وأركب غيره وهو يطيعهما فغطبت فعليه نصف القيمة من القنية ولورث
 علف الدابة حتى ماتت جوعا لا يضمن لان علفها على مالكها دون المستأجر حتى لو شرط على
 المستأجر فدلت الاجارة من القاعدة السادسة من الاشياء لو رد المستأجر المستأجر
 الى دار مالكه برئ من الضمان هذه في عارية المجمع وفي البرازية استأجر دابة ثم ردها الى
 صاحبها ورابطها في مربوط صاحب الدابة أو أغلق عليها فلا ضمان عليه اذا ضاعت وكذا كل
 شيء اذا ردت الى صاحبها يفعل بها ذلك الفعل ان فعله المستأجر برئ من الضمان ولو أدخلها
 ولم يرتبط ولم يغلق وضاع يضمن اه استأجر دابة وقبضها ولم يعين الراكب كان له أن يوجرها
 ويعيرها ويودعها من قاضيان استأجر دابة الى مكة فامسكها بالكوفة حتى رجع ضمن
 لو هلكت ولا أجر من اجارة الامتعة من الوجيز استأجر حمارا الى قرية ذاهبا وجائبا على
 أن يرجع في يومه ولم يرجع فيه ورجع من الغد عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع اذا خاف
 فيه فيضمن لو تلف كذا في الفصولين من ضمان المسكاري المستأجر يضمن بالموت مجهولا
 كالمدود والمستعير لان العين امانة في يده من البرازية وفيها أجرها ولم يسلم حتى ماتت الاجر
 لا يملك المستأجر الحبس لاستيفاء المجهلة أجر داره أو عبده يدين سابق على الاجر للمستأجر ثم
 فسخا الاجارة فاراد المستأجر حبس العين بهذه الاجرة فله ذلك ولو كانت الاجارة فاسدة
 ونفعا من ثم أراد حبس العين بالدين السابق لا يصح وكذا لا يصح شرط الضمان ان هلك على

م قوله وقال القاضي
 يبيع الدين الح
 الذي في الهندية
 ان البديع قائل
 بال ضمان واما عدم
 الضمان مطابقة
 نسبة في القاضيا
 فليظنراه معصية

المستأجر اه **﴿** مستأجر الدابة أو مستعيرها اذا نوى أن لا يردّها ثم ندم ورجع عن تلك النية ان كان سائرا عند النية فعليه الضمان اذا علمك بعد النية أما اذا كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد الى الوفاق هذه في الوديعة من البرازية والخلاصة

في النوع الثاني ضمان الامتعة

كل فعل يتفاوت الناس فيه تفاوتا فاحشا كاللبس والركوب فان أطلق المستأجر فله أن يلبس من شاء وكذا الركوب وليكن ان يلبسه هو أو ألبسه واحد ا فلا يس له أن يلبسه غيره وان قال على أن يلبسه غيره أو قال على أن يلبسه فلا يلبسه غيره فخرق كان ضامنا كذا في الهداية وغيرها **﴿** وفي الخلاصة من اجارة الدواب اذا استأجر ثوبا يلبسه فالبسه غيره فهو ضامن ان أصابه شيء وان لم يصبه فلا أجر عليه اه **﴿** ولو استأجر ثوبا ليس له أن يؤجره من غيره كما مر في الفصل المتقدم **﴿** استأجر مرأ أو مسجاة ليعمل في كرمه فأعاده جاره وضاع له يضمنه في مدة الاجارة بعدها يضمنه قال استأذنا لجعل المرأ والمسجاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل من القنية **﴿** لو استأجر ثوبا يلبسه يوما الى الليل فالبسه غيره ضمن ولو سلم لا يجب الاجر ولو وضعه في بيته حتى مضى اليوم يجب الاجر ولا يضمن لو هلك وكذا لو تخرق بلبسه في المدة وكذا لو سرق منه لا يضمن ولو استأجره ليلبسه ويذهب به الى موضع كذا فالبسه في بيته ولم يذهب قال بعضهم لا يجب الاجر لانه يخاف ضامن وقال بعضهم يجب اذا اجر مقابل يلبس لا يذهب فلا مخالفة اذا لا يشترط في الثوب بيان المكان وانما يشترط بيان الوقت اذا اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضر وعلى هذا لو استأجر ثوبا يلبسه () وبسور فلان كس رود يجاى ديك ردفت ينبغى أن يجب الاجر ولا يضمن من الفصولين **﴿** وفي البرازية استأجر قنصا يلبسه الى مكان كذا فلبسه في المصر في حوائجه فهو مخاف لا أجر عليه وقال الفقيه يجب الاجر لانه خلاف الى خير بخلاف الدابة فانه خلاف الى شر اذا محتاج فيه الى ذكر المكان وفي الثوب الى ذكر الوقت **﴿** استأجر درعا يلبسه يوما الى الليل ان ثوب بذلته ان يلبسه اليوم وكل الليل وان ثوب صيانة يلبسه اليوم وأول الليل وآخره وان لبس وسطه وتخرق ضمن **﴿** وفي الوجيز استأجر ثوبا يلبسه فارندى به فعليه الاجر كاملا وان اترزبه ضمنه لو تخرق وان سلم فعليه الاجر لان الاتراف افساد الثوب فوق اللبس فلم يكن مأذونا به والارتداء دونه فكان مأذونا به **﴿** ولو استأجر درعا يلبسه في النهار وفي أول الليل وآخره ولا ينام فيه فان نام فيه تخرق لا من النوم لا ضمان عليه وان تخرق من النوم فهو ضامن وليس عليه أجر تلك الساعة وعليه أجر ما قبلها وما بعدها وان كان ثوب بذلته اللبس في الليالي وعليه أجر ما للعرف وأما ثوب التجميل فلا يلبسه في النوم بل اللبس المعتاد في النهار وفي طرفي الليل فصار وقت النوم مستثنى فيها عرفا فان فعل وتخرق ضمن وان سلم فعليه الاجر ولو لبسته جاريته بغير إذنه فلا ضمان عليه لانه لم يوجد منه خيانة اه **﴿** استأجر ثوبا يلبسه يوما فضااع ثم وجد بعد ذلك لم يكن عليه الاجر اذا صدقه المالك فان لبسه في يوم آخر ضمن بمضى المدة من

() ويذهب الى
أجرة فلان فذهب
الى محل آخر

الخلاصة ❦ استأجر فاس انقصاب فاخذه منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى
ضاع لم يضمن من القنية ❦ استأجرت جليبا يوما الى الليل لتلبسه فبسته أكثر من يوم
وليلة صارت غاصبة قالوا هذا لو حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة أموال حبسته للحفظ
لا تصير غاصبة قبل الطلب اذ العين تبقى أمانة فلا تضمن الا بالاستعمال أو يمنع بعد الطلب
كلوديعة والفاسل بين امساك الحفظ وامساك الاستعمال انه لو أمسك في موضع يسكن
للاستعمال فهو استعمال ولو أمسك في موضع لا يسكن فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا
لو تسورت بالخلخال أو تخطلت بسوار أو تعميم بضميمص أو وضع العمامة على عاتقه فهذا
كله حفظ لا استعمال ولو ألبست الحلى غير هافى المدة تضمن لتفاوت الناس في لبس الحلى
❦ استأجر قبا ناليزن جلا وكان في عود القبان عيب لم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر فلو
يوزن مثله بمثل ذلك القبان المعيب لا يضمن اذ لم يوجد منه سبب تلف ولو بخلافه ضمن
ويذبحى أن يقال اذ لم يعلم المؤجر المستأجر بالعيب فقد أذن له أن يوزن به ما يوزن به بلا عيب
فلا يضمن بوزن ذلك القدر ❦ استأجر فاسا وأجير العمل به له فدفعه اليه فذهب به الاجير
قبل يضمن المستأجر اذا خالف بدفعه وقيل لو استأجر الفاس أولا ضمن لا لو استأجر الاجير
أولا وفي الخلاصة المختار انه لا يضمن مطلقا انتهى وينبغي أن يقال لو تفاوت الناس
في استعمال الفاس فلا بد لصحة الاجارة من تعيين المستعمل كالأستأجر دابة للركوب فلو
عين نفسه يصير مخالفا بدفعه اليه ولو لم يعين المستعمل عند العقد فلو استعمل الفاس بنفسه
أولا ثم دفعه الى الاجير ضمن عند بعضهم قلت لا حاجة الى التقييد عند البعض على ما صحح
في مسألة الركوب ولو دفعه اليه قبل أن يستعمله بنفسه فليس بخالف ولو استعمله
المستأجر بعد ذلك هل يضمن يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كالعارية قلت لا حاجة
الى ذلك أيضا بل يضمن على ما قرر في مسألة الركوب بتفاوت الناس في استعمال
الفاس فالاجارة تصح عين المستعمل أولا ولا يضمن المستأجر بدفعه الى الاجير سواء دفعه
قبل أن يستعمله بنفسه أو بعده ❦ استأجر مرا فجعله في الطين ثم صرف وجهه من الطين
ولم يبرح مكانه ثم نظر الى المرو لم يجده فلو حول وجهه عن المرق لا يلا بحيث لا بعد ذلك تضيقا
لا يضمن والقول قوله مع يمينه ان كذبه الا بذكره في الخلاصة ولا يضمن ❦ استأجر
جوا القال يحمل فيه شيئا وأخذ الجوالق فاخذه السلطان ليحمل له جلا فذهب الجوالق واشتغل
بما أمره به السلطان فسرقت الجوالق فلو لم يجده الجوالق بدم امر السلطان وخاف العقوبة
بترك ذلك لم يضمن لانه مضطرب لا يجب الحفظ ولوله بد من أن يشتغل بذلك الحمل ضمن
بترك الحفظ ❦ استأجر قدرا ليطبخ فيه شيئا فطبخ وأخذ القدر مع ما طبخ فيه يخرج الى
الكان فزل قدمه وانكسر القدر ضمن القدر ❦ جال زلق رجلاه يضمن وقبل ينبغي
أن لا يضمن قياسا على من استأجرت ثوبا لتلبسه ففترق من لبسها فانها لا تضمن من
الفصولين وفي القنية عن صاحب المحيط والصحيح عدم الضمان وكذا مسألة القصعة
لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها انتهى وفيه أيضا من رد المستأجر وما يتعلق به

لو استأجر قدر اللطخ فلأفرغ حمله على حماره فزاق الحمار وانكسر القدر ولو يطبق الحمار حملها
لا يضمن والا ضمن انتهى ١٠ وفي الخلاصة استأجر قدر الفلأفرغ حمله على الحمار وذهب بها إلى
صاحبها فزاق الحمار فانكسرت لا يضمن ان كان حمارا يطبق ذلك وان كان الرد على المؤجر الا
أن العادة ان المستأجر يحمل اه ١١ استأجر خيمة لينصبها في بيته شهر فأنصبها في الشمس أو في
المطر وانه يضر يضمن واذا سلمت فعليه الاجر ولو أخرجهما إلى السواد يضمن من الوجيز وفي
الفصولين أخر خيمة لينصبها في داره فنصبها في دار أخرى في قبيلة أخرى من هذا المصير يجب
الاجر ولا يضمن لعدم التفاوت الا اذا أخرجهما من المصير فنصبها هناك فلا أجر سلمت أولا ويضمن
لخالفه أمره حيث أخرجهما من المصير فضرربه اذ مؤنة الرد على المؤجر اه ١٢ استأجر خيمة
إلى مكة له أن يؤجرها من آخر لانه لا يختلف من البرازية ١٣ وفي الحقايق استأجر فسطاطا
فدفعه إلى غيره اجارة أو اعاره فهلك في يد الثاني يضمن عند أبي يوسف ولا أجر عليه اذ ليس له
ذلك لتفاوت الناس في نصبه وعند محمد لا يضمن وله ذلك لانه للسكنى كالأدار انتهى ووضع
الخلاص بين أبي حنيفة ومحمد في الوجيز وفيه أيضا لو اسود بالسراج أو باقعا النار لا يضمن
الا اذا جاوز عاها هو المعروف والمعتاد وفيه أيضا يجوز استئجار الميزان والميكال والدمرج
والا كاف ولا يدفعه إلى غيره قلت هذا اذا عين الاستعمال بنفسه والا فله ذلك قبل
الاستعمال على ما مر من القاعدة في أول هذا النوع فهي القاعدة المتبعة المتبعة فيها
يختلف باختلاف المستعمل ١٤ وفي فاضل بن رجل استأجر فسطاطا له أن يسرج فيه
وليس له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا ضمن ما انتقص الا اذا كان معه الدكان كان من
المسج وغيره ١٥ لو انكسر القفل من معالجة المستأجر اياه للفتح لا ضمان عليه لانه مأذون
فيها من الوجيز من باب الحقوق في الاجارة ١٦ استأجر رجي على أن يطحن فيها خنطة فطحن
غيرها ان كان ضرر ما طحن مثل الخنطة أو دونه لا يكون مخالفا وان كان فوقه يكون مخالفا
فيعتبر فيه أحكام الغصب من الخلاصة

النوع الثالث ضمان العقار ١٧

ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالسكنى التقييد لا يفيد فيه لعدم التفاوت فاذا شرط
سكنى واحد فله أن يسكن غيره كافي الهداية وكل شيء هو من جملة السكنى ومن توابعه
وهو افقه عرفا وعادة يدخل تحت العقد فيكون للمستأجر فعله الأفعال من البناء وبفسده
فلا يدخل تحت العقد فلا يكون له فعله الا بالشرط من الوجيز ١٨ استأجر بيتا ولم يسم ما يريد جاز
وله أن يسكن ويسكن غيره اذ لا تفاوت في السكنى وله أن يضع فيه متاعه لانه من جملة
السكنى وله أن يربط دوابه قالوا هذا اذا كان فيه موضع معدل بط الدواب والافليس له ذلك
وفي الخلاصة وللمستأجر أن يربط فيها دابته وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربط فليس له
اتخاذ المربط وفي شرح الشافعي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة أو المنازل بخاري فانها
تضييق عن سكنى الناس فكيف الدواب ومربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة

٢ قوله حافونين من
رجل عبارة
الفصولين حافونتا
من رجل وحافونتا
من آخر فتأمل

انساناً أو هدمت حائط المضمن اهـ وله أن يعمل فيه ما يبد الله ما لا يضر بالبناء نحو الوضوء وغسل
الثوب وأما ما يضر به كرحى وحدادة وقصارة فليس له ذلك إلا برضاء مالكه بعض مشايخنا
قالوا أراد بالرحى رحى الماء والثرلارحى اليد وقال بعضهم يمنع عن الكل وبعضهم قالوا لو كان
رحى اليد يضر بالبناء يمنع والأفلاو به يقضى وأما كسر الحطب فقيـل يمنع مطلقاً ويؤمر بكسره
خارج الدار لأنه لو هـن البناء لا محالة وقيل لا يمنع عن المعتاد لأنه من السكنى فلو أعتد فيه
قصارة أو وحدادة أو عمل بنفسه ذلك ضمن قيمة المنهدم لأنه أثر فعله ولو لم يهدم شئ من ذلك
العمل يجب الإبراس تحسناً لا قياساً وفي الخلاصة لو أعتد فيها قصاراً فأنهدمت من عمله
ضمن ولا يجب الإبر فمما ضمن وينبغي أن يجب فيما لم يضمن وهو الساحة ولو لم يهدم شئ من
القصارة لا يجب الإبر قياساً ويجب المسمى استحضاراً ولو استأجر ٢ حافونين من رجل
فنقب أحدهما إلى الآخر يرتفق بذلك فإنه يضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحافونين
بقامه من الفصولين سوى المنقول عن الخلاصة استأجر أرضاً ليزرعها خنطة
فزرعها رطبة ضمن مانقص لأن الرطاب أضر بالأرض من الخنطة ولا أجر لأنه فاصب
للأرض من الهداية استأجر بيتاً ليقعد فيه قصاراً فإراد أن يقعد حداداً جاز أن كانت
مضرتهم واحدة أو مضرة الحداد أقل وإن كانت أكثر لا يجوز وكذلك الرحى ولو استأجرها
على أن ينزلها وحده فله أن ينزل امرأته ودوابه قـيل هذا إذا لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر
وضوء فإن كان ينبغي أن لا يجوز فإنه يمتلئ بئر بالوعة والمخرج أسرع مما لو سكن وحده فكان
الشرط مفيداً من الوجهين المستأجر أجارة فاسدة بملك الإجارة من غيره في الأصح كما يملك
في الإجارة الصحيحة من الصغرى استأجر رحى على أن يطحن فيها خنطة فطحن غيره
إن كان ضرر ما يطحن مثل الخنطة أو دونه لا يكون مخالفاً وإن كان فوقه يكون مخالفاً فـتعين
فيه أحكام الغصب استأجر طاحونة جارة طويلة ثم أجراها من غيره بانقارسية بقبالة دار
وآذن له بالعمارة فانفق في العمارة هل يرجع عليه نظراً أن علم أنه مستأجر وليست الطاحونة
ملكاً له لا يرجع وإن لم يعلم وطنه مالكا يرجع عليه هو المختار من الخلاصة وفي القنية إجارة
العقار قبل قبضه مختلف فيه كـبعضه المستأجر أجارة فاسدة لو أجر لغيره إجارة صحيحة تجوز
في الصحيح وقيل لا استدلالاً بما لو دفع إليه داراً ليس سكنها ويرمها ولا أجر له وأجر المستأجر من
غيره وأنهدمت الدار من سكنى الثاني ضمن اتفاقاً لأنه صار غاصباً وأجأوا عنه بان العقد في
تلك المسئلة إجارة لا إجارة من البزازية وفيها لوحفـر بئر إن كان مأذوناً في الحفر لا يضمن والا
ضمن استأجر داراً وبني حائطاً من ترابها بلا أمر صاحبها ثم أراد الخروج منها وأخذ البناء إن
كان من لبن فإنه يرفع البناء ويدفع قيمة التراب لصاحبها وإن كان من الجص لا يرفع لأنه لو رفع عاد
تراها ولا شئ له استأجر أرضاً إجارة طويلة واشترى الأشجار لتصح الإجارة ثم أثمرت الأشجار
ثم فسختها فالثمار على ملك المستأجر ولو قطع الأشجار ثم قام مخافهـى للآثار ولو أنلفها المستأجر
فعلـبـه قيمتها لأنه يبيع ضروري لجواز الإجارة فلا يترتب عليه أحكام البيع البات ولو أنلف
الأجر الأشجار في مدة الإجارة فالصحيح أنه لا ضمان عليه لكن يخبر المستأجر في الفسخ لأنه

عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة لا يضمن النقصان لكن يخير الاجر المستأجر اذا
أخذ منه الجباية الراتبية على الدور والحوائث يرجع على الاجر وكذا الاكار في الارض
وعليه الفتوى المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة عمارة باذن الاجر يرجع عما أنفق
وان لم بشرط الرجوع صريحاً وكذا القديم وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا
بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فرضى بالاتفاق
بختلاف التنوير والبالوعة من القنية شرط الخيار ثلاثة أيام في الاجارة جائز فلو اشترط
وسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهم من سكنه لا يضمن لانه سكن بحكم الاجارة
استأجر أرضاً ليلين فيها فالاجارة فاسدة فان كان للتراب قيمة يضمن قيمة التراب واللين لانه
كان غاصباً وان لم يكن له قيمة لاشئ عليه واللين له فان نقصت الارض بذلك ضمن نقصانه
ويدخل اجر المثل في قيمة النقصان وان لم يكن فيه نقصان لاشئ عليه وليس للاجر ان
يدخل دابته الدار المستأجرة بعد ما سكن المستأجر وضمن ما عطبت الا اذا فعل باذن المستأجر
هذا اذا أجرة كل الدار فان لم يؤجر سكن الدار له أن يربط في العجن ولو بنى المستأجر التنوير
في الدار المستأجرة فاحترق تثنى من الدار لم يضمن المستأجر استأجر من لا مقفلاً فقال
رب المنزل خذ المفتاح واقطعه فاستأجر حداً اليقنعه فالاجر على المستأجر ولو انكسر القفل
بمعالجة الحداد ضمن الا اذا عالج خفيفاً على انه لم ينكسر بفعله ولو انكسر بمعالجة المستأجر
لم يضمن اذا عالج بمعالجة مثله استأجر بيتاً سنة يجعل فيه التبن فجاء الشتاء ووقف
البيت بماء المطر وفسد التبن لا يضمن صاحب البيت ترك التطين للسطح وان مضت المدة
في التبن والفساد فيه يلزمه الاجر استأجر من أراضى الجبل فزرعها ولم تظفر ولم ينبت
حتى مضت السنة ثم مطرت ونبت فالزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها
هذه الجملة من الخلاصة ما عدا مسألة القنية

النوع الرابع ضمان الآدمي

استأجر قناشاً في الخياطة فاستعمله في اللبن ليلته فهلك ضمن ولو لم يملك فيه حتى رده في
الخياطة فهلك فيه لا يضمن من الفصولين استأجر عبد الخدمة فليس له أن يسافر به
الآن بشرط ذلك من الهداية استأجر عبد الخدمة له أن يؤجره من غيره كالدار
لان العبد عاقل لا يتقادر زيادة خدمة غير مستحقة وفي الدابة والثوب ليس لذلك كما مر عن
القنية استأجر عبد الخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر
أن يمسك العبد حتى يرد الاجر عليه وان مات العبد في يده لا ضمان عليه ويرجع بالاجر وقوله
حتى يرد الاجر عليه أي حصته فيما بقي من المدة من مشتل الاحكام عن مجمع الفتاوى
ليس للمستأجر العبد أن يضربه الا باذن المولى عند الكل كذا في فاضيلان من فصل البقار
قلت فيضمن لو عطب به استأجر عبد سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة بجد الاجارة

وإدعاه لنفسه وقبلة العبد يوم الجود ألقان فضت السنة وقبلة العبد ألف درهم ثم مات
العبد في بد المستأجر وقبلة ألف دروي هشام عن محمد بن علي الأجر وضمن قبلة العبد بعد
سنة ولم يدكر هشام قبلة خلافاً ذكر القدرى عن أبي يوسف أن عليه الأجر فيما مضى
قبل الجود وليس عليه أجر ما بعده من فاضخان وفي الخلاصة فإن قيل كيف يجتمع عليه
الأجر والضمان قبل لا يجتمعان هنا قال هشام إنما ألزمه الأجر هنا لأنه استعمله السنة كلها
فلما مضت السنة كان عليه أن يرد بها قبل ما يفعل صار ضامنا لقيمة وقد كان لزمه الأجر
قبل أن يضمن القيمة هذا تفسير هشام اهـ وجعل له أجر غير مدرك ليس له أن يؤدبه
إذا رأى منه بطلاً إلا أن يكون أبوه أذن له في ذلك كذا في الفتاوى الصغرى قلت فينبغي أن
يضمن لو أدبه بغير إذن الأب ولو بالضرب المعتاد لو عطب وطعام العبد على المستأجر بخلاف
علاف الدابة ولهذا الوركها بلا علف فانت لا يضمن كالمهر عن الاشياء

القسم الثاني في الأجير

الأجير على نوعين أجير مشترك وأجير خاص فالأجير المشترك هو الذي يستحق الأجرة بالعمل
لا بتسليم النفس كالقصار والصباغ فله أن يعمل للعمارة ومن هذا يسمى مشتركاً والمتاع أمانة
في يده إن هلك بغير عمله لم يضمن ولا أجر له عند أبي حنيفة وعندهما إذا هلك بسبب لا يمكن
الاحتراز عنه كالعدو والمكابر والحريق الغالب لا يضمن لهما أن الحفظ مستحق عليه إذ
لا يمكنه العمل بدونه فإذا هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه كان التقصير من جهته وله أن العين
أمانة في يده لأن القبض باذنه والحفظ مستحق عليه تبعاً لا مقصوداً ولهذا لا يقا به الأجر وقيل
قوله قول علي وقولهما قول عمرو لأجل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون الفتوى بالصالح
على النصف كما ذكره من لا خسر ورو غيره وفي مشتمل الهداية وأتمه عمر قند كانوا يفتون بالصالح
والشيخ ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة قال صاحب العدة قتلت له يوماً من
قال منهم يفتي بالصالح هل يوجب أجراً الخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح بالجبر في الابتداء
فرجعت لهذا وفي فوائد صاحب المحيط أنه ينظر إن كان الأجير مصحلاً لا يجب الضمان وإن
بخلافه يجب الضمان كما هو مذهبهما وإن كان مستوراً الحال يؤمر بالصالح اهـ ما في المشتمل
وإن شرط عليه الضمان إن كان الشرط فيما لا يمكنه الاحتراز عنه فلا يجوز بالاتفاق وإن
كان فيما يمكن فعلى الخلاف ويقولها ما يفتي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة
أموالهم كذا في الإيضاح نقلاً عن التبيين وفيه أيضاً نقلاً عن الحاشية والمحيط أن الفتوى
على قولهما سواء شرط الضمان عليهما أو لم يشرط قلت وهو الذي اختاره صاحب الوقاية
وفي الفصولين لو شرط الضمان عليه فيل يضمنه وفقاً ولم يتعرض ابن نجيم للخلاف بل قال
يضمن في اشتراط الضمان عليه اتفاقاً قلت وإسله اختاره ثم عندهما إن شاء ضمنه مع مولا
وأعطاء الأجر وإن شاء ضمنه غير معمول ولا أجر له من الوجيز قلت يعني إذا تلف بعد العمل

وفي مشتمل الهداية لوقال الاجير المشترك مرق أو هلك صدق مع حلقه عنده لان يده يد
أمانة عنده وعندهما يضمن لان يده يد ضمان عندهما فلا يصدق بلا برهان قلت انما ينفق
البرهان عندهما فيما لا يمكن الاحتراز عنه لما سر فلا تغفل ولا فرق بين ما اذا دفع الاجر أولا
غيره انه اذا حلف يسترد ما دفع وان امتنع الخصم ذكره في البرازية ويضمن بالاتفاق ما يتلف
بعمله كخريق الثوب من دقه وزلق الجمال اذا لم يكن من مرضاحة الناس وانقطاع الجبل
الذي يشد به المكاري الجمل وغرق السفينة من مدها قال في الوجيز الاجير المشترك
انما يضمن ما جنت يده بشرائط ثلاثة أحدها أن يكون في وسعه دفع ذلك الفساد حتى لو
غرق السفينة من موج أو جبل صدمها أو زلق الجمال اذا زحمة الناس وانكسر الدن أو
مات المحتون من ذلك لا يضمن الثاني أن يكون محل عمله مسلما اليه بالتخية حتى لو كان
صاحب المتاع معه أو وكيله بان كان راكبا في السفينة فأنكسرت بجذب الملاح أو كان على
الدابة فعطبت من سوقه أو رب المتاع والمكاري راكبين أو سائقين أو قاعدين لا يضمن ولو
كان صاحب المتاع خلف الدابة ولا يسوقها الاجير فعطبت فله المتاع يضمن وروى عن أبي
يوسف لو سرق المتاع من رأس الجمال ورب المال معه لاضمان عليه الثالث أن
يكون المضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد قلت وهذا اشارة الى ما قال صاحب الهداية ولا
يضمن بنى آدم من غرق في السفينة يعني من مده أو سقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده
لان الواجب ضمان الا أدى وانه لا يجب بالعدو وانما يجب بالجناية * والاجير الخاص الذي
يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهر للخدمة أو لري الغنم وانما
مهي أجير وحده لانه لا يمكنه أن يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة له والاجر
قابل للمنافع ولهذا يبقى الاجر مستحقا وان نقص العمل ولا ضمان على الاجير الخاص ولا
فيما تلف من عمله اتفاقا اذا لم يتعمد الفساد ذكره في الاصلاح نقلا عن الخاينة قال في
الفصولين نقلا عن التجريد الاجير الخاص لا يضمن الا بالاعتدى وعلى هذا انه ليس بالقصار
وسائر الصناعات وأجبرهم لم يضمنوا الا بالاعتدى وفيها لم يتعدوا ضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم ام
لوهلاك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر
بها كافي العارية من ابقية * ثم الاجراء بنوعون أيضا بنوع العمل فلنذكر مسائل
كل واحد في نوع يختص به تسهيلا للاستخراج

التنوع الاول ضمان الراعي والبقر

الراعي قد يكون أجير وحيوان استأجره شهر ليرعى غنمه بدرهم أو استأجره ليرعى غنمه بدرهم
شهر او شرط عليه أن لا يرعى غنم غيره وقد يكون أجير امشتركا بأن استأجره ليرعى غنمه
بدرهم شهرا ولا يشترط أن لا يرعى غنم غيره لانه متى قدم ذكر العمل على الوقت يكون أجيرا
مشتركا لانه أوقع العقد على الوقت من الوجيز وفي الفصولين لوقال استأجرنا ليرعى
غنمي هذه سنة كاملة كل شهر يكذا يكون الراعي أجيرا امشتركا الا اذا صرح بما هو حكم أجير

وحدان قال على أن لا ترى معها غنم غيري فحينئذ يكون أجبر وحد ولو أورد العقد على
المدة أو لابلان قال استأجر نكش شهرا بكذا ترى غنمي كان أجبر وحد إلا أن يذكر بعددها
ما هو حكم الأجبر المشترك بأن قال على أن لا ترى غنم غيري معها فحينئذ يصير مشتركا
ويتغير الكلام بآخره وكذا في كل من هو في معنى الراعي اه فان كان الراعي أجبر وحد
فليس له أن يؤجر لغيره ولو أنه أجبر نفسه من غيره ورعى عنهم ما استحق الاجر كاملا على كل
واحد منهم ما ولا يتصدق بشئ ويأثم ولو ماتت شاة أو أكلها سبع أو غرقت في نهر ساقها
منه فلا ضمان عليه ولا ينقص من الاجر بحسابه وهو مصدق فيما يدعي من الهلاك
مع الجمين ولرب الغنم أن يزيد عليه عددا والراعي يطيقه وعليه رعي أولادها ولا يسقط
شئ من أجره ببيع بعضها أو هلاكه أو ما إذا كان الراعي أجبرا مشتركا فليس لرب الغنم أن
يزيد عليه ولا يلزمه رعي الأولاد وما يبيع منها أو هلك سقط من أجره بحسابه ولو شرط عليه
أن يرعى أولادها صح استئمانا لان في فصل الأولاد من أمها ضررا فقلنا ابصه هذه الاجارة
مع الجمل التدفع للضرر عن أرباب الغنم ١٠ ولو خاف الراعي المشترك الغنم فالقول في التمييز
للراعي مع عينه ان جعل صاحبه وان جهل هو أيضا ضمن قيمة الكل من الوجيز ١١ وفي
مشتمل الهداية نقلا عن القضية ولدت شاة أو بقرة في يد المشترك فترك الولد في الجبانة حتى
ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي الأولاد إلا أن يشترط عليه بخلاف أجبر الواحد اه
١٢ الراعي لو كان أجبر وحد فماتت من الاغنام واحدة لا ينقص من الاجر بحسابها لان الغنم
لومات كالا لا ينقص من الاجر شئ ولو ضرب شاة فقعا عنها أو كسر رجلها ضمن لان الاجبر
الوحد ضمن بالخلاف وقد خالف لان الضرب غير داخل في الاجارة وانما يدخل تحتها الرعي
وهو يتحقق بدون الضرب كالصياح والصفق لان الغنم في العادة تساق كذلك فاذا ضرب
بالخشب كان ضامنا ولو هلك شئ منها في السقي والرعي لا يضمن لان الاجبر الوحد لا يضمن مالم
يخالف وانه لم يخالف لان السقي داخل تحت العقد ولو كان أجبرا مشتركا فماتت من الاغنام
لا يضمن بالاتفاق اذ الموت حتم فانه مما لا يمكن التصرز عنه وهذا لو ثبت الموت بتصادقهما
أو بالبينه فاما اذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الغنم فعند أبي حنيفة القول قول الراعي لانه
أمين وعندهما القول قول رب الاغنام ثم الاجبر المشترك لو ساق الاغنام فهلك منها لامن
سببها بان سعد الجبل أو مكانا مر نفعاً فتردى منه فغطب فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة
لان الهلاك ما كان من قبله وعندهما يضمن لا مكان التصرز عنه بان لا يأتي هذا المكان أو
يحفظ عند صعد الجبل وكذا لو أورد هاهنا ليسقطها فغرق شاة منها لا يضمن عنده وعندهما
يضمن وكذا لو أكل منها سبع أو سرق فعلى هذا الخلاف ولو ساقها الى الماء ليسقطها فغرق
ضمن بخلاف وكذا لو ساقها فغطبت منها شاة بسببها بان استجمل عليها فحشرت وانكسرت
رجلها أو اندق عنقها فعليه الضمان بالاتفاق كذا في المشتمل نقلا عن الذخيرة قال في الفتاوى
الصغرى أما اذا هلك عند السقي بأفة سماوية فلا يضمن ١٣ وفي البرازية لو أكل الذئب الغنم
والراعي عنده ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقه الغالبة وان كان واحدا

يضمن لانه يمكن المقاومة معه فكان من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزائد على الواحد
 اهـ البقار لو ساق البقر فتناطحت فقتل بعضها بعضا أو وطئ بعضها بعضا في سوقه أو
 استجملها في السوق فنقرت بقرة منها فكسرت رجلها أو ساقها في الماء لتشرب فغرقت ضمن
 لو كان مشتركا وان كان خاصا لا يضمن وكذا لو كان البقر لقرم شتى وهو أجبر وحدهم ضمن
 ما تلف من سياقه من الفصولين وفي المشتل نقلا عن الذخيرة لو حدثت هذه العوارض
 من سوقه ان كان الراعي مشتركا فهو ضامن على كل حال لان هذه جناية من يده وان كان
 خاصا ان كانت الاغنام لواحد لا يضمن وان كانت لاثنتين أو ثلاثة ضمن وصورة الاجبر الخاص
 في حق الاثنتين أو الثلاثة أن يستأجر رجلا من أو ثلاثة راعيا منهم الراعي غفلاهما أو لهم فقد
 فرق في حق الاجبر الخاص بين ما اذا كانت الاغنام لواحد وبين ما اذا كانت لاثنتين أو ثلاثة
 يحفظ هذا جدا وفيه أيضا نقلا من السير الكبير الاجبر الخاص لو عتف في السير فحدثت هذه
 العوارض يضمن من غير فصل أو شرط المالك على الراعي أن يأتي بسمه المبتدئ والافه وضامن
 فلم يأتي بالسمه لم يلزمه الضمان هكذا ذكره في المبسوط بالاختلاف وذكر الحاكم في مختصره
 انه لا يضمن عند أبي حنيفة لانه أمين شرعا كالمودع وعندهما يضمن من الوجهين وفي
 البراز به شرط على الراعي أن يأتي بسمه أو افه وضامن لا يجب عليه اتيان السمه ولا يضمن
 بهذا الشرط وهل يفسد العقد بهذا الشرط ذكر ابو بكر ان الشرط في العقد يفسد وان بعده
 لا يفسد العقد والشرط فاسد اهـ اذا كان الراعي أجبر امشركا فراهما في موضع فطبت
 واحدة منها أو هلكت بأسفة فحو الغرق في الماء واقترب سبع أو سقوط من صا أو ما أشبهه فقال
 رب الغنم شرطت عليك أن ترعى في موضع كذا وكذا غيره ووضع رعى فيه وقال الراعي شرطت
 على الرعى في الموضع الذي رعيته فافيه فالقول لرب الاغنام بالاجماع فيضمن الراعي اذا الاذن
 يستفاد من جهته والبينة بينه الراعي حتى لا يضمن عند أبي حنيفة لانه هو المدهي اذ ثبت
 ما ليس بثابت وكذا لو كان خاصا واختلفا على نحو ما بينا فالقول لرب الاغنام من الفصولين
 الراعي لو خالف في المكان ضمن ولا أجبر ولو سلمت يجب الاجراس تحسنا ولو اختلفا في مكان
 الرعى فالقول قول رب الغنم ويضمن الراعي بالاجماع وفي الراعي المالك اذا توهق ومكة فوقع
 الوهق في هتقها ينفذها فانت عامتهم على أنه لا يضمن على كل حال واذا اختلفا في العدد
 فالقول قول الراعي والبينة بينه صاحب الغنم وليس للراعي أن يشرب لبنها من الخلاصة
 في سئل فجم الاثمة الحكيم عن أسلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه أجرة
 الحفظ والراعي واشتغل الراعي بجمه وترك الافراس فضا عت فهل يضمن فقال لان كان ذلك
 متعارفا فيما بين رعاة الخيل والانعم وعن أبي حامد لو قال البقار المترك لا أدري أين ذهب
 الثور فهذا اقرب بالتضييع في زماننا من القنية السمعة لا تصلح للاعتماد ولا تدفع اليه
 عن الاجبر الراعي المترك ومن بعناه اذا ادعى الرد أو الموت فن جعل العين في يده أمانة
 قال بعدم الضمان كالامام وقبل قوله كالمودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبه لم يصدقه

الابينة لو شرط على الراعي ضمان ما تلف فسد العقد يقضيه **§** الراعي لو خلط الغنم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين الدواب انها لفلان ولولم يمكن التمييز ضمن قيمتها يوم الخلط والقول في القيمة قول الراعي ولو دفع غنما الى غير مالكها فاستهلكها الاخذ واقره الراعي ضمن الراعي لا الاخذ ولا يصدق الراعي في حق الاخذ لو اقر وقت الدفع انها لا تأخذ **§** نفرت بقرة من الباقورة ولم يتبعها الراعي لثلاثيبيع الباقي لا يضمن بالاجاع لو خاصا وضمن عندهما لو مشتركا لا عنده لانه انما يضمن بترك الحفظ اذا تركه بغير عذر ولو تركه بعذر فلا يضمن ولهما انه تركه بعذر يمكن التعرض عنه من الفصولين **§** وفي المشغل نقلا عن صاحب الذخيرة انه قال رأيت في بعض النسخ لا يضمن فيما نذت لولم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذا لو نفرت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك الحفظ بعذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بعذر يمكن التعرض عنه **اه** **§** وفي البرازيه انما يضمن عندهما لانه طمع في الاجر الوافر يتقبل الكثير ولا يقدر على اتباع الكل وكان من جبايته حكما والخاص لا يضمن اجماعا انتهى **§** بقارقرية لهم ممرعى ملتف بالاشجار لا يمكنه النظر الى الكل فضاقت بقرة لا يضمن ولو مرت على قنطرة فدخلت رجلها في ثقبها فانكسرت أو دخلت في ماء عميق والبقار لا يعلم ولم ينفقها ضمن لو أمكنه سوقها **§** أهل قرية عادتهم ان البقار اذا أدخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة صاحبها ولم يسلمها اليه ففعل الراعي كذلك فضاقت بقرة قبل أن تصل الى صاحبها لا يضمن اذ المعروف كالمشروط وقبل لولم يعد ذلك خلافا لا يضمن **§** زعم البقار انه أدخل البقرة في القرية ولم يجد صاحبها ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر الجبانة قالوا لو كان عادتهم أن يأتي البقار بالبقور الى القرية ولم يكلفوا بان يدخل كل بقرة في منزل رجا صدق البقار مع عينه في أنه جاءهم الى القرية من الفصولين **§** شرط البقار انه يدخل البقرة في القرية ويبرز بالانسلم الى المالك في حق من سمع هذا الشرط يصح فيه لافي حق من لم يسمع من البرازيه **§** وفي المشغل عن المنتقى ان البقار اذا شرط مع أصحاب البقور اني اذا أدخلت بقرة القرية الى موضع كذا فانا برى معها جاز الشرط فهو برى فان بعثت ببقرة رجل الى ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل بالشرط الذي كان بين الراعي وبين أهل القرية لم يبرأ البقار حتى يردا عليه وان كان قد سمع الشرط فالشرط جار عليه استحسانا **§** وعن النوازل امر آه بعثت بقرا الى البقار ثم جاء الرسول وقال للبقار البقرى وأخذ منه وهلك في يده فان أقامت بينه قلها أن ترجع على البقار لانه ظهر ان البقار دفع مالها الى غير صاحبها ثم لا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم انه لو منع ذلك دفع اليه وان لم يكن يعلم بذلك يرجع لانه مغرور وعن فوايد صاحب المحيط رجل بعث بقرة الى البقار على يدي رجل بجاء الى البقار وقال ابن فلانا بعث اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أقبلها فذهب بها فلهكت بالبقار ضمان لانه لما جاء الى البقار فقد انتهى الامر فبصير البقار آمينا وليس للمودع أن يودع **اه**

(١) باقورة

قال صاحب الفصولين أقول فيه نظرا ذنبني أن لا يضمن اذ لم يقبل فلا يصير مودعا أو يؤيده
ما في الذخيرة في ضمان المودع من أنه لو وضع ثوبا عند رجل وقال هو ودعيه عندك وقال
الرجل لا أقبل فانه لا يضمن ❀ الراعي لو وجد في (١) باده كبقرة لغيره فطردها بقدر ما تخرج
من باده كانه لا يضمن ولو ساقها بعد ذلك ضمن ❀ أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فضاقت
بقرة في فوة أحدهم قيل هو ضامن عندهم من يضمن الاجير المشترك وقيل لا يضمن وفا لا نه
معين لا اجير اذ لو جعل اجيرا كان مبادلة منفعة بمنفعة من جنسها وذلك لم يجز فكان معينا
لا اجيرا والمعين لا يضمن ❀ وفي الخلاصة أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فذهب منها
بقرة في فوة أحدهم لا يضمن وكل واحد منهم معين في رعيته كذا قال أبو الليث بخلاف الاجير
المشترك حيث يضمن عندهما اه ولو كانت فوة أحدهم فلم يذهب واستأجر رجلا ليحفظها
فأخرج الباقورة الى المغارة ثم رجع الى آكله يعني الاجير ثم عاد فضاقت بقرة منها فلو ضاقت
بعد ما رجع الاجير عن آكله لم يضمن أحد ولو قيل ذلك يضمن الاجير لا صاحب النوبة اذ له
أن يحفظ باجرانه لكن هذا لو لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما لو شرط يضمن بالدفع الى غيره
قالوا نعم لا يضمن الاجير هنا لو لم يترك مع الدواب حاقظا من أهله فلا ضمان عليه لو تركه وهذا
ايضا لو لم يشترط عليه العمل بنفسه أما لو شرط ضمن ❀ وللراعي ان يرد الغنم مع غلامه او اجيره
أو ولده الكبير الذي في عياله اذ الرد من الحفظ وله الحفظ يسد من في عياله فله الرد الى من في
عياله كالمودع فلو هلك في يده حالة الرد فلو كان الراعي مشتركا لا يضمن عند أبي حنيفة مطلقا
وعندهما يضمن لو أمكن التعرض عنه كالورد بنفسه ولو خاصا لا يضمن مطلقا كرده بنفسه
وشترط كون الراد كبيرا بقدر على الحفظ لانه لو كان صغيرا يجز عن الحفظ يكون تضميما
والاجير يضمن بالتضييع وفاقا وشترط كونه في عياله والا كان هو والاجنبى سواء وليس له ازيد
مع الاجنبى وكذا مع من ليس في عياله وذكر الطواويسى للاجير المشترك أن يرد مع من ليس
في عياله لا للخاص والخاص مهور به سوى بينهما وقال ليس له ما ذلك من الفصولين سوى
مسئلة الخلاصة وفيه أيضا عن التجريد لو لم يكن الاجير أو الولد في عياله فلو بعته بيده في يده
قال الطواويسى لو كان البقر مشتركا ضمن لا لو خاصا وقال مهور به ضمن وعن الاستروشنى
قال الطواويسى ضمن لو خاصا لا لو مشترك ثم قال أقول الاول أقرب لان الخاص يده كيد
المالك حتى لا يضمن ما تلف بفعله بلا تعدد بخلاف المشترك ❀ اذا نام الراعي حتى ضاع بعضها ان
نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا او غاب البقر من بصره كان ضامنا والافلا من المشتل
❀ البقر لو ترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج ما تخلف منها أو الحاجة
نفسه فضاقت بعضها قالوا ان لم يكن الحاقظ في عياله ضمن والافلا من قاصى خان ❀ البقر
لو ترك الباقورة يسد اجنبى ليحفظها فلو تركها قلبا لابلول أو أكل أو تعوط أو نجوه لا يضمن
اذ هذا القدر عفو من الفصولين ❀ وفي البرازية عن المحيط ترك الباقورة على يد غيره
ليحفظها اذ غاب لا يضمن ان يسيرا كاكل وقائط وقول ❀ وفي الدينارى ان كان هو من

عيا له لا يضمن ولا يضمن ❀ وفي فوائد برهان الدين تركها في بعض النها على يد زوجته
وجعت اليلة ولم يدان المضياغ عند أيهما كان يضمن اه مافي البرازية ❀ البقار اذا
غاب عن الباقورة وقعت في زرع فأفسدته لا يضمن ❀ البقار اذا أرسلها في الزرع أو أخرجها
القرية وهو يذهب معها حتى وقفت الباقورة في الزرع أو تلغت مالا في سننها ضمن ❀ وليس
للراعي والبقر انزاء الفحول على الاناث ولو فعل ضمن ما هلك فيه ولوزن الفحل بلائزانه
لا يضمن عند أبي حنيفة من الفصولين ❀ وفي المشتل عن الذخيرة اذا خاف الراعي هلاك
شاة فذبحها فهو ضامن قيمتها يوم الذبح لان الذبح ليس من عمل الراعي في شيء فلا يدخل تحت
العقد قال مشايخنا هذا اذا كانت برجي حياتها أو كانت مشكلا الحال برجي حياتها وموتها
أما اذا تبقت موتها فلا ضمان عليه لان الامر بالراعي أمر بالحفظ والحفظ الممكن حال تبقت
الموت الذبح فيصير مأمورا بالذبح في هذه الحالة وكذا الذبح في البقر لان الذبح في مثل هذه
المواضع لا صلاح اللحم فأما الجار فلا يذبح وكذا البغل لان الذبح لا يصلح لحمة ما ولا يذبح
الفرس أيضا عند أبي حنيفة اذا أصبح من مذهبه ان لحم الفرس مكروه كراهة تحريم اه
وفي الخلاصة الراعي لو خاف الموت على الشاة فذبحها لا يضمن وكذا استحسن بعض
مشايخنا اذا كانت بحيث يتحقق موتها اه مرض عند البقار ثور لا برجي حياته فجاهبه
فلم يجد مالكة فسلمه الى أم المالك فأمرت قصا باف ذبحه بخير المالك في تفتين أي الثلاثة شاء
ان لم تكن الام في عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رحمه الله ولم يذبح كحكم القصاب
والام وذلك يبنى على ان الاجنبي اذا ذبح حيوانا مأكول اللحم في حال لا برجي حياته وهو
مذكور في فتاوى ظهير الدين فاخترنا الصدر الشهيد في ذبح مثل هذا الحيوان المريض اذا
كان مأكول اللحم ان الاجنبي يضمن بخلاف البقار والراعي وقال أبو الليث الاجنبي
لا يضمن كالبقار والراعي للاذن دلالة في الذبح فأما في الفرس والبغل والجار فيضمن عندهم
هذه في الغنية من الغصب ❀ ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف هلاكه فلم يذبحه فهلك ينبغي
أن لا يضمن اذ في هذا شرط في إمامات حنف أنه رغبة لا يضمن وشرط الضمان على الامين باطل
كذا قال الاستروشنى وقال عماد الدين في فصوله وعندى انه يصح هذا الشرط لما مر ان ذبح
مثله من الحفظ وكانه شرط عليه غاية ما في وسعه من الحفظ فيجوز فلولم يذبح فقد قصر في حفظ
شرط عليه فيضمن ونخرج عن هذا جواب ما ذكره من اشتراط الضمان على الامين قال
صاحب الفصولين أقول الظاهر ان الذبح ليس من الراعي فلا يدخل تحت العقد فهو متبرع في
التزامه فلا يضمن وأقل ما فيه انه لا يخلو عن الشك فلا يضمن بالشك ❀ وفي المشتل عن
فوائد صاحب المحيط اختلاف المالك مع الراعي فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك
ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي وعن النوازل لو قال الراعي ذبحتها مريضة وقال صاحبها
مابها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي لانه أقرب بسبب الضمان ❀ وفي الخلاصة
رجل دفع بقرة الى رجل بالعلف مناصفة وهي التي تسمى بالفارسية كلونيم سوزبان دفع على

أن ما يحصل من اللبن والسمن بينهما نصفان فهذا فاسد والحادث كله لصاحب البقرة
والاجارة فاسدة ولو أكل اللبن مع هذا والبعض قائم فما كان قائما يرد على مالك البقرة ويرد
مثل ما أكل من اللبن والمصل للذي فعل وله على المالك قيمة علفها وأجر المثل في قيامه عليها
فلو أن المدفوع اليه دفع إلى آخر بالنصف فهلك فالمدفوع اليه الأول ضامن ولو بعث المدفوع
اليه البقرة إلى السرح فلا ضمان عليه اهـ ❁ وكذا الودفع الدجاج على أن يكون البيض
بينهما والحادث كله لصاحب الدجاج ذكره في البرازية وفيها في المتفرقات دفع غنما وشرط
للراعي من لبنها وجبنها شيئا معلوما وما بقي لرب الغنم فهو فاسد ويضمن الراعي ما فسد وله على
رب الغنم أجر المثل وكذا الوجه للصوفى أو اللبن أجرا اهـ

❁ النوع الثاني ضمان الحارس ❁

استأجر رجلا لحفظ الخان فسرق من الخان شيء لا ضمان عليه لأنه يحفظ الابواب أما
الاموال فانه في يد أربابها في البيوت وروى عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس
الحوانيت في السوق فنقب حافوت فسرق منه شيء انه ضامن لأنه في معنى الاجير المشترك لان
لكل واحد حافوتا على حدة فصار بمنزلة من يرعى غنما لكل انسان شاة ونحو ذلك ❁ وقال
الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر الحارثي أجبر حارس أجبر خاص ألا يرى انه لو أراد أن يشغل نفسه في
موضع آخر لم يكن له ذلك فلا يضمن الحارس اذا نقب حافوت لان الاموال محفوظة في يد
ملاكها وهو الصحيح وعليه الفتوى من المشتمل ❁ وفي الخلاصة حارس يحرس الحوانيت
في السوق فنقب حافوت رجل فسرق منه شيء لا يضمن لان الاموال في يد أربابها وهو حافظ
الابواب كذا قال الفقيه أبو جعفر وروى عليه الفتوى قال وهذا قولهما أما عند أبي حنيفة
لا يضمن مطالق او ان كان في يده لانه أجبر اهـ ❁ الخاني المسـتأجر لحفظ الامتعة لا يلزمه ان
ذهب إلى الحمام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس وتركها بلا حافظ مفتوحة فكسر السارق
مغلاقي الابواب خانه وسرق ما فيه لا يضمن لـبـلا كان أو نهارا ولو سرق من الكادرات في
العصر يضمن من القضية ❁ وفي الوديعه من الخلاصة خان فيه منازل وبيوت وكل بيت
مقفل في الليل فخرج من مقفل وترك باب الخان مفتوحا فجاء سارق ونقب بيتا وسرق منه
مالا فانه لا يضمن فاتح الباب وهو يظهر من باب فتح القفص اهـ

❁ النوع الثالث ضمان الجال ❁

استأجر رجلا ليحمل له دناء من الفرات فوقع في بعض الطريق فانكسر فان شاء ضمنه قيمته في
الموضع الذي حمله ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته في الموضع الذي انكسر وأعطاه أجره بحسب
❁ الجال ليس له حيس الحمل لاجل الاجرة من الهداية ❁ ولو حمل متاعا على حال
وصاحب المتاع معه فمتر الجال وسقط المتاع وفسد فهو ضامن لانه من جنابه يده ولو
استأجر رجلا ليحمل له دناء من سمن فحمله صاحبه والجال ليضعه على رأس الجال فوقع

وتحرق لا يضمن الجمال لانه لم يسلم السمن لان السمن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على الجمال بدون التسليم كذا روى عن ابن يوسف ومحمد ولو حمله الجمال ثم وضعه في بعض الطريق ثم أراد رفعه فاستعان برب الزنق فرفعاه ليضعاه فوقه وتحرق فالجمال ضامن لانه صار في ضمانه حين حمله ولم يبرأ بعد لانه لم يسلمه الى صاحبه فان حمله وولى من بيت صاحبه ثم أنزله الجمال مع صاحب الزنق من رأس الجمال فوقه من أيديهما فالجمال ضامن عند أبي حنيفة وهو قول محمد وأولاهم يرجع محمد وقال لا يضمن لان الزنق وصل الى يد صاحبه قال الفقيه أبو الليث القباس ان يضمن الجمال النصف لان الزنق وقع من فعلهما وكثير من مشايخنا أفتوا به كذا في المشتعل والخلاصة وفي الوجيز وضع الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وعلل لأبي يوسف بان يد الجمال كانت ثابتة على المتاع فكان مضمونا عليه وبأن السهم لم يزل يد الجمال فلا يزول الضمان عنه اهـ واذا سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع معه لا يضمن كذا روى أبو يوسف وقد مر وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما من المشتعل في أمر رجلا أن يحمل الحقيبة الى مكان كذا فانشقت بنفسها وخرج ما فيها لا يضمن لان التقصير من قبل صاحب الحقيبة في الجمال اذا كان يحملها على عنقه فغثر واهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو من مزاجه الناس اياه لا يضمن اجماعا ولو انه هو الذي زحم الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجر بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمله من الخلاصة في الفصولين استأجر حمالا يعمل دنا فغثر وانكسر ضمن لتولده من فعله وهو العثار وهذا لو انكسر في وسط الطريق اموال وقع بعد ما انتهى الى المقصد فله الاجر بلا ضمان كذا عن ساعد القاضى لانه حين انتهى لم يبق الحمل مضمونا عليه اذ وجب له جميع الاجر فصار الحمل مسلما اليه أى الى مالكه حتى لا يستحق الحبس باحر والتولد من عمل غير مضمون لا يكون مضمونا وهذا بخلاف قصار قصر الثوب فهلك عنده حيث لا ضمان ولا أجر اذ عمل القصار انما يفعل للمالك اذا سلم الثوب اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط الطريق بلا حمله بان أصابه حجر أو كسره رجل أو نحوه وهو على رأسه لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما ثم قال نقلا عن الذخيرة ما حكى عن ساعد يوافق قول محمد آخر الاما على قول أبي يوسف ومحمد أولا يجب ان يضمن ولو انتهى الى المقصد قلت وهذا يؤيد ما قلنا في الاجران الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في مسألة الزنق استأجره لجعل له طعاما الى مكان كذا فحمل اليه ثم رده الى مكان حل فيه سقط الاجر عندنا خلافا لفرقو يصير غاصبا رده كالمسئله الى حقيقته ثم أخذه لو انقطع جبل الجمال وسقط الحمل ضمن وقال الشدة بحمل لم يحمله فكانت به أسقطه فلتف من جنابة يده وقد مر عن الفصولين لو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها ضمن الجمال كانه قطع الحمل وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن وعليه الفتوى من مشتل الهداية في الفصولين ولا يشبه انقطاع الحمل اذا انقطع ربط ثمة

من الحال حيث شد جبل واه وهنامن المالك حيث وضع متاعه في حقيقه واهبه

في النوع الرابع ضمان المكارى

ليس للمكارى حبس الحمل للآجرة من الهداية ﴿١﴾ نزل الحال في مفازة وتحمي له الانتقال فلم ينتقل فتألف المتاع بسرقة أو مطر ضمن وتأويله لو كان المطر أو السرقة غالباً لانه حينئذ يصير مضيقاً ﴿٢﴾ شرط على المكارى أن يسير ليلاً والمالك معه يسيران ليلاً فضاءت الدابة مع الحمل فالمكارى لو ضيع بترك الحفظ ضمن وفارقا ولو ضاعت بلا تضييعه يبرأ عند أبي حنيفة خلافاً لما ﴿٣﴾ مكارا استقبله اللصوص فطرح الحمل وذهب بالحمار لو عر عن تخليص الحمل منهم وعلم أنه لو حمله أخذ اللصوص الحمل أو الحمار لا يضمن إذ لم يترك الحفظ مع القدرة عليه ﴿٤﴾ له أجيران يعملان له ببقورة عين لاحدهما بقرين وللآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير معين له فهلاك ضمن المستعمل وهل يضمن الاتخا بالدفع قبل يضمن وقبل لا يضمن لانه مودع في البقر ودفعه الى من يقوم على الدواب والاول أصح وهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ﴿٥﴾ الاجبر لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة من الفصولين وفيه أيضاً من آجارة الدواب أجاراه واستأجر رجلاً لذهب معه وقال له ارجع مع العير فبلغوا المقصد ورجع العير وتختلف الاجبر واستعمل الحمار أيا ما في عمل نفسه ثم رجع مع عير آخر فاغبر على الحمار ضمن الاجبر إذ خالف حين استعمله والاجبر لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند أبي حنيفة في قوله الاخير وفي قوله الاول (١) وهو قولهما يبرأ ولو لم يستعمله يبرأ إذ قال مع العير مطافاً وقد فعل انتهى ﴿٦﴾ صاحب الجولة لو قال للعالم امسك الجولة حتى أعطيك الأجر فسرقت الجولة لا يضمن الحال في قولهم ﴿٧﴾ كذا في ضمان القصار من قاضي خان وفيه مسألة عن الخلاصة تركها المروور هافي المستأجر ﴿٨﴾ لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكارى فسقط الحمل وفسد المتاع وصاحب المتاع راكب عليها لا يضمن المكارى لانه لم يتحمل بينه وبين المتاع بخلاف ما اذا عثرت بسوقه وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع يسير معه خلف الدابة فان الاجبر يضمن لان الهلاك حصل من جنابة يده ومحل العمل مسلم اليه ولو كان على الدابة فن غير لرب المتاع ووقع ما من سوقه فمات القن وفسد الحمل يضمن الحمل ولا يضمن المملوك ثم انما يضمن الحمل اذا كان المملوك مما لا يصلح للحفظ فان كان يصلح لحفظ المتاع لا يضمن الاجبر الحمل لانه في يد العبد ويد العبد يد المالك فكان بمنزلة ماله كان على الدابة وكيسل المولى ولو كان رب المال والمكارى راكبين أو سائقين أو قائدين فعثرت الدابة وهلك المتاع الذي عليها فلا ضمان على المكارى وقد مر عن المشغل ﴿٩﴾ وفي الفصولين وكذا فطار عليهم الجولة والمالك على بعير يبرأ الحال اذ يد المالك ثابتة على

(١) قوله وهو قولهما الذي في الدرا المختار عن مجمع الفتاوى ان قولهما كقوله الاخير قال وهو الصحيح ومثله في الهندية اه معصمه

كل ذلك وفيه أيضا عن قناري أبي الليث لما أراد المكارى أن يضع الزق على الدابة أخذ
أحسدا العدلين من جانب ورمى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رمية
ضمن ما تلف لانه بصنعه اه وفي الهداية لا يضمن المكارى بنى آدم من سقط عن الدابة
وان كان بسوقه وقوده لان الواجب ضمان الا دمي وانه لا يجب بالعقد وانما يجب بالجنابة
وقد هرت في لو استأجر دابة لخل عبد صغير أو كبير فلا ضمان على المكارى فيما عطف من
سياقه وقياده اه استأجر رجلا ليحمل له شيئا له حمل ومؤنة الى موضع ليدفعه الى رجل
فوجد الرجل غائبا فتركه على يدي رجل ليوصله الى ذلك الرجل ينبغي أن لا يضمن من وديعة
الفضولين ومشغل الهداية وعن الثاني اذا عثرت الدابة وسقط المتاع فلا ضمان على
المكارى وان من قوده أو سوقه ذكره في البرازية في استأجر رجلا ودفع اليه حمارا وخسين
درهما ليذهب الى بلد كذا ويشترى له شيئا فذهب الاجير فأخذ السلطان حمارا فذهبه
بعض أصحاب الحمار في طلب جرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب
جرهم منهم من وجد حماره ومنهم من لم يجد ومن وجد حماره لا يأخذه الا بعشقة ومؤنة لا يضمن
الاجير بترك طلب الحمار من قاضي خان وفيه من الغصب جال أراد أن يعبر بحماره في نهر
كبير يحوى فيه الجهد كما يكون في الشتاء فركب بهيرا وأدخله في النهر وسار الجبال عقيبها
فسقط بهير وتلف ما عليه قال الشيخ الامام أبو القاسم ان كان الناس يسلكون النهر في مثل
هذا الوقت لا يضمن الجبال اه استأجر رجلا ليحمل له طعاما في طريق كذا فأخذ في
طريق آخر فهلك المتاع فان لم يكن بين الطريقين تفاوت فلا ضمان عليه وان تفاوتا بان كان
المسافر أو عرا أو أبعدا أو أخوف بحيث لا يسلكه الناس يضمن من الايضاح لابن كمال ولو
حمله في البحر يضمن ولو فيما يحمله الناس وان بلغ فله الاجر من الهداية في استأجره ليذهب
بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلا ناميتا فرجع بالطعام فهلك في الطريق لا يضمن عند
أصحابنا الثلاثة من الخلاصة وفيها جماعة أجرة كل واحد حماره من رجل وسلموه اليه ثم قالوا
لا حسدهم اذهب أنت معه لتعاهد الحرفا فانا لا نعرفه فذهب معه فقال المستأجر للمتعاهد
قف هنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واخذ الجوالق فذهب (٢) ولم يقدر عليه فلا ضمان
على المتعاهد اه استأجر مكاريا ليحمل عصيرا على دابته فلما أراد أن يضعه عليها أخذ
الجوالق من جانب فسقط العدل الآخر وانشق الزق وتلف ما فيه ضمن المكارى من
البرازية في المكارى كان ينقل الدبس من القروية الى المصرفة في الطريق ونام وخرق
الكب الزق فضاع الدبس لا يضمن ان كان جالسا في حمل الفاوا ذق خاية دبس فانكسر
القب وانكسرت الخاية يضمن كالحمال اذا زلق وكذا اذا انكسرت لحرق في تسييره والا فلا
ولو نام الفاوا ذق في العجلة فأصاب الدواب شيئا أو انخرق الثور عن الطريق فانلف شيئا ضمن
(٢) قوله ولم يقدر عليه عبارة الهندية لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ
منه لانهم أمروه بتعاهد ما في يد غيره اه

لان سيرا الثور مضاني البسه ولونام فيها الفواذق فانقلبت وانكسرت الدوارة أو القب
أو سائر الالات لم يضمن مالكها لان قومه مأذون فيه عرفا من القنية ﴿١﴾ أركب تليد
مكارى الجمار امرأة عليه بغير اذنه وهلك الجمار لاضمان على واحد منهما اذا زلت
وسلت الجمار الى التليد لانه مودع عاد الى الوفاق وان هلك في حال الركوب يضمن المكارى
أيهما شاء ولا يرجع أحدهما على صاحبه بالمضمون وعلى هذا الفاوذاق اذا جمل في المحلة
متاعا أو انسانا هذه في انصب من القنية ﴿٢﴾ استأجر جالا ليعمل له على مركبه جلا
الى موضع كذا فوقع المحمول في بعض الطريق بانقطاع الجبل فانكسر فالمالك بخير ان شاء
ضمن قيمته غير محمول ولا أجر وان شاء ضمن قيمته محمولا وأعطى الاجر عند علمائنا الثلاثة
وقال زفر يضمنه محمولا بلا خيار وله أجر ما جمل من شرح المجمع

﴿٣﴾ النوع الخامس ضمان النساج

دفع الى نساج غز لا لينسجه ودفعه النساج الى آخر لينسجه فسرق من بيت الآخر فلو كان
أجير الاول برئ ولو أجيرا ضمن النساج الاول لا الآخر عند أبي حنيفة وعندهما ضمن
أيهما شاءا كاختلافهم في مودع المودع وعلى قياس ما ذكره القدوري وقرره صاحب الهداية
ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره فهنا لو شرط عليه النسج
بنفسه ضمن بالدفع الى الآخر ولو أجيره ﴿١﴾ غلام (١) رابه باقنده دادنا كارآموز داي
باقنده به باقنده ديكر دادنا كارآموز داي اذ الاجارة وقعت على الحفظ مقصودا والاؤل
مودع وليس للمودع ان يودع ﴿٢﴾ نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق لبلا ان كان
البيت حصينا غمساك الثياب في مثله لا يضمن وان لم يكن حصينا ولا غمساك الثياب في مثله ان
رضى صاحب الكرباس بترك الكرباس فيه لا يضمن وان لم يرض به ضمن ﴿٣﴾ ليس على
النساج ان يبني بيت الطراز لكن لو أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن ولو سرق من
بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من كونه حصينا الا اذا غش (٢) باقنده ثوب رادر كارخانه
ماند وشب بخانه رفته وأغلق الباب وذلك في وقت غلبه السراق فسرق الثوب لم يضمن
مثله في مثله في هذا الزمان لا يضمن والا ضمن من الفصولين ﴿٤﴾ وفي مثله الهداية عن
فوائد المحيط دفع الى نساج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسج باقيه فسرق من
عنده ذكر القنية أبو الليث في التوازل ان عندهما يضمن الكل لان الاجير المشترك
يضمن ما هناك عنده وان كان من غير صنعه فالمنسوج مع غير المنسوج كشيء واحد يحكم
الاتصال ﴿٥﴾ ومن الذخيرة عائد عمل في باقعلق المالك به لياخذ به وأبي الحائث ان يدفعه
حتى يأخذ الاجرة فتسرق من يد مالكه لا ضمان على الحائث وان تفرق من يد الحائث والمالك

(١) أعطى الغلام نساجا ليعلم الصنعة فاطعمه الثياب الى نساج آخر لتعلم أيضا

(٢) نساج ترك الثوب في الدكان وكان وذهب الى بيته

فعلى الخائن نصف الضمان ١٠ نسج ثوباً وتركه في بيته ولم يردده على المالك فسرقت هل
 يضمن فيه اختلاف المشايخ فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا
 تمكن من الرد ولم يردده وعلى قول من يقول لا تكون مؤنة الرد عليه لا يضمن اه مافى
 المشغل وعن عماد الدين ينبغي أن لا يضمن على القولين لو لم يقبض الاجرة اذ له الحبس
 بالاجرة فلم يجب عليه الرد قال صاحب الفصولين ينبغي أن يضمن عندهما لا عنده
 كما مر في آخر التصرفات الفاسدة قلت يؤيده قول صاحب الهداية كل صانع لعمله اثر في العين
 كصباغ وقصار فله أن يحبس العين حتى يستوفي الاجر ولو جابه فضاغ لا ضمان عليه عند
 أبي حنيفة ولا أجر له وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذلك ائده لكنه بالخيار
 ان شاء ضمن قيمته معمو لا وله الاجر وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولا أجر له اه وذكر
 صاحب الفصولين قبل ذلك عن أبي بكر البلخي لو منع الخائن الثوب بالاجر اختلاف العلماء
 فيه فلو اوسط لها على شئ كان حسناً قلت وقدم ان المتأخر من اختار وفي الاجير المشترك
 المفتوى بالصلح على النصف فينبغي أن يبقى به وما ذهب اليه البلخي قريب منه ١١ وفي
 البرازية نسج الخائن الثوب فجاءه بما أخذ الاجر فقال ربه امسك حتى أفرغ من العمل
 وأرديك الاجر فسرقت منه الثوب في هذا الحال بعد ذلك المقال قال العتابي لا يضمن في هذا
 الحال بعد ذلك المقال بقوله امسك وفي التوازل جعله على وجهين وقال أراد ربه أخذه اما
 أن يمنع الخائن من الاخذ أولاً فان كان عنده قبل يضمن وقيل لا ولو اوسط لها على شئ
 فحسن وان كان لا يمنع فقول المستأجر امسكه اما أن يكون على وجه الرهن واما أن يكون
 على وجه الامانة كان الاول هلك بالاجر وان كان الثاني لا يضمن ويجب الاجر اه ١٢ دفع
 الى نساج غزل لينسجه فبعد النساج الغزل وحلف ثم جاء به منسوجاً فان نسج قبل الجرد فله
 الاجر وان نسج بعد الجرد فالثوب له وهو ضمان من الغزل مثله لان بالجرد صار غاصباً للغزل
 وبالنسج أحدث صنعة متقومة فاقطع حق المالك عنه الى ضمان مثله من الوجيز ١٣ دفع
 اليه غزل قرلينسجه فأخذ الخائن بعضه وجعل مكانه غزل قطن ونسجه قال الاستروشني
 أجب والدي ان الثوب للخائن ويضمن للمالك مثل غزله اذ صار غاصباً بخاط غزله بغزل
 الآخر خطأ يتعدى غيره أو يفسد فلك الثوب ١٤ دفع اليه غزلاً وشروط (١) كردكه در
 دوروز بافديافت وهلك الثوب بهذه ضمن على ما اختاره شمس الاسلام الاوزجندی
 ١٥ لو قال رب الغزل للنساج امسك الثوب حتى اذارجعنا من الجمعة فمرت الى بيتي وأوفى
 أجره فاختلس الثوب من يد الخائن لو دفع الثوب الى ربه أو مكنته من أخذه ثم ربه أعطاه
 الخائن فالثوب رهن باجره ولو أعطاه على وجه الوديعة يبرأ الخائن وله أجره كما كان ١٦ ولو
 خالف الخائن في النسج بان أمره أن ينسج له ثوباً ببيع في أربع قديج يستأني أربع أوديقاً
 فنسجه صفيقا أو على العكس فخير المالك أن شاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله وان شاء

(١) ان ينسجه في يومين فنسج

أخذ الثوب وأعطاه أجرا سماه لا يراذ في الزيادة لتبرعه وينقص في النقصان لنقص عمله
من الفصولين وفي الخلاصة دفع الى حائل غزلا وأمره أن ينسج له ثوبا سباعيا أربع فئسج
له ثلاثا في أربع ان شاء منه مثل غزله والثوب للحائل وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر
قال شمس الأئمة السرخسي والاصح عندى ان يعطيه أجرا مثله لا يزداد على ثلاثة أربع
المسمى ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتهما رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل
أحدهما أرق من الآخر (١) وفر مودش كه أين باريك واششصدى باف واين سيطيرا
بانصدى نخط النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكراباس للنساج للتحلاف
ويضمن الحائل مثل غزله اه ١ ٢ نساج كان يسكن مع صهره ثم كثرى دارا وانتقل
اليها وانتقل المتاع وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها قالوا ان لم ينقل الغزل من المكان
الذى كان فيه الى بيت آخر من دار صهره لا يضمن في قول أبي حنيفة لما عرف من أصله
ان سكناه في الدار لا يبطل ما بقى له شيء فيها وعندهما يضمن من قاضى خان ٢ ٢ لو نسج
صاحب الثوب بعض ثوبه في يد النساج يسقط من الاجر بحصته وقيل لو عمل صاحب الثوب
بجهة الفسخ بنفسه والافلا والصحاح الاول من ضمان القصار من الفصولين ٢ ٢ لو نسج
الحائك الثوب رد يامعيا فان كان فاحشا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه
وان شاء ضمنه النقصان من القنية

((النوع السادس ضمان الخياط))

دفع الى خياط ثوبا ليخيطه قيمه بدرهم فخطه قباء فان شاء ضمنه قيمة الثوب وان شاء أخذ
القباء وأعطاه أجرا مثله لا يجاوز به درهما قيل معناه القرطى الذى هو ذوطاق واحد لانه
يستعمل استعمال القميص وقيل هو مجرى على اطلاقه وعن أبي حنيفة انه يضمن من غير
خيار ولو خطه سراويل وقد أمره بالقباء قيل يضمن من غير خيار والاصح انه يخبر من الهداية
٢ ٢ دفع اليه ثوبا ليخيطه قيمه فخطه قيمه فاسد او علم به المالك وابسه ليس له تضمينه اذ لبسه
رضا ولو قال له اقطعه حتى يصيب القدم واجعل كع خسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا
فلو كان قدراً أصبح ونحوه فليس بشئ وان كان أكثر منه فله تضمينه من الفصولين وفيه
أيضا من ضمان القصار (٣) كازرى يادرزى جامه رادرد كان مائند وتلف لويترك مثله في مثل
ذلك الزمن عرعا لا يضمن والا ضمن اه ١ ٢ رجل سلم ثوبا الى خياط أو قصار ثم وكل رجلا
بقبضه فدفع اليه القصار غير ذلك الثوب لا ضمان على الوكيل اذ اهلك الثوب في يده ولرب
الثوب ان يتبع القصار بثوبه اه ١ من الخلاصة ٢ ٢ رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب
فان كفاني قيمه فاقطعه وخطه بدرهم فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعدما قطع لا يكفين

(١) وأمره بان هذا الرقيق ينسجه في ستمائة وهذا الغليظ في خمسمائة

(٣) قصار او خياط ترك الثوب في الدكان اه

ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن له بشرط الكفاية ولو قال الخياط انظر أيكفيني قميصا فقال الخياط نعم بكفيل فقال رب الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا فان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو اقطعه اذا قطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط دفع الى خياط كرباسا فخطه قميصا وبقيت منه قطعة فسرقت قالوا ضمن الخياط وهذه من المسائل التي أفتى بها على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة ما هلك بلا صنعه لا يكون ضامنا لان الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده لا بصنعه عنده كذا في فتاوى قاضي خان وعدم مسائل ليست من هذا النوع نذكرها في مواضعها وفي الفصولين انما يضمن لانه أثبت يده على مال الغير بلا اذنه اذ المالك انما سلم اليه للقطع لا غير فاذا قطع يجب عليه رد الزيادة ولم يتعرض للخلاف وفي البرازية بقي عند الاسكاف والخياط قطعة صرم أو كرباس فضلت من خف أو قيص فضاعت لا يضمن ولم يتعرض أيضا للخلاف والتوفيق ممكن لو خاط صاحب الثوب بعض ثوبه في يد الخياط فانه يسقط من الاجر بحصته وقبل لو عمل المالك بجهة الفسخ بنفسه والافلا والعصم هو الاول من ضمان القصار من الفصولين ومن استأجر خياط الخياط ثوب بدرهم فدفعه الى من يخيطه بدرهم ونصف ضمن الخياط الاول للثاني نصف درهم من مضاربة الهداية لو فرغ الخياط من العمل وبعث بالثوب على يده الصغير الى مالكه فهلك في الطريق لا يضمن لو عاقل اعلمه حفظه والا ضمن من الفصولين رجل دفع الى خياط ثوبا والمدفوع اليه أجبر عند الخياط قد أمره أن يتقبل عليه العمل فله أن يأخذ أيهما شاء بالعمل وأيهما مات فله أن يأخذ الآخر بذلك العمل وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاذ فلم يأخذ التلميذ بالعمل وهو حر أو عصب ما اذن حتى هلك الثوب في حافوت الاستاذ فضا منه على الاستاذ وهذا عندهما وان شارب الثوب أخذه المتقبل ويرجع هو به في مال الاستاذ فاذا أخذه بالعمل فمقبدرى الاستاذ من الضمان وفيه مسئلتان محورتان في أول هذا النوع نقلنا من الفصولين حررتهم ما جنب المسئلة الاولى والله أعلم

في النوع السابع ضمان القصار

وفي الفصولين عن فتاوى أبي الليث قصار وضع الثوب على جب في الحافوت وأقعد ابن أخيه لحفظ الحافوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الحافوت الاسفل فطرق الطرار الثوب قالوا ان كان الحافوت الاسفل بحال لودخله انسان لا يغيب عن عينيه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان قال أعنى صاحب الفصولين وهذا لا يصح على اطلاقه بل ينبغي أن يضمن لو لم يكن من في عياله كابن يده تفصيل الضم قلت وهو كما قال وتفصيل الضم هو قوله وان كان الحافوت الاسفل بحال لودخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي فيه الثوب ينظر ان كان العبي الذي أقعد القصار ضمه الى القصار أبوه أو أمه أو وصيه أو لم

يكن أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمه الى نفسه ضمن الصبي اذ ضيع بترك حفظ لزمه
ولا يضمن القصار اذ له الحفظ بهذا الصبي الذي في عياله ويقدر على الحفظ وقال قاضي خان
في فتاواه وهذا الجواب انما يستقيم لو كان الصبي مأذونا لان الصبي المأذون يؤخذ
بالضمان بتضييع الوديعة اما المحجور فانه لا يؤخذ بالاستهلاك له وتضييعها وان لم يكن في
عيال القصار ولا تليد له ولا أجبره الا أن القصار أخذ بيده وأقعد له لحافوت كان
الضمان على القصار لانه لما استحققت من ليس في عياله صار مستهلكا له قال صاحب
الفصولين لم يذكر حمل له الرجوع على الصبي أولا ينبغي ان يكون له الرجوع لو مأذونا والا
فلا وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله فلو منعه اليه برئاما القصار لحفظه بيده من
في عياله وأما الصبي فلا يترك الحفظ لما كان بحيث يرى الثوب اهـ ❦ القصار اذا
قصر الثوب بالنشاء والبيض ونحوهما كان له حبس الثوب للاجرة فان حبس فضاع فلا غرم
ولا أجر عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار
ان شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمولا وله الاجر وان قصره
بالماء القراح فهو فاسل لا يكون له حبه من الايضاح ❦ اذا شرط على القصار أن
لا يخرقه غرقه يضمن لانه في وسعه من نوع الختام من البرازية ❦ رجل دفع الى قصار ثوب
كرياس ليقصره فذهب القصار ولف فيه خبز ورجله الى موضع يقصر فيه الثياب فمقرق ان
لف كيا لى المنديل على ما يجعل فيه يضمن وان عقده بان جعل الثوب تحت ابطة وبس الخبز
فيه لا يضمن من الغصب من الخلاصة ❦ قصار دفع ثوبا الى أجبره ليضمه في المقصرة
ويحفظه فنام الاجبر فضاع من الثياب بعضها ولا يدري متى ضاع قال الفقيه أبو جعفر اذا لم
يعلم انه ضاع حال نوم الاجبر ضمن القصار وان علم انه ضاع حال نوم الاجبر كان لصاحب
الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجبر وان شاء ضمن القصار قال الفقيه أبو الليث انما قال له ان
يضمن القصار لانه كان يميل في الاجبر المشترك الى قوله ما اذا هلك في يد الاجبر المشترك
لا بقوله اما على قول أبي حنيفة لا يضمن القصار ما هلك لا يصنعه قال وبه نأخذ والفتوى على
قول أبي حنيفة ❦ قصار أمره صاحب الثوب ان يمسك الثوب بعد العمل حتى ينقده الاجبر
فهلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن عند أبي حنيفة ❦ القصار اذا أنكر ان
عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر وقد قصره قالوا ان قصره قبل الجود كان له الاجر وان قصره بعد
جوده ضمن ولا أجر له لانه لما جدد صار فاصبا وبطل الاجارة فاذا قصره بعد ذلك فقد قصره
بغير عقد فلا يستوجب الاجر ❦ قصار رهن ثوب قصاره بدينه عند رجل ثم افسكه وقد أصاب
الثوب فنجاسة عند المرتهن فكلف ما ملكه القصار بظهره فامتنع القصار عن ذلك فتناسرا
وترك المالك الثوب عند القصار فهلك عنده قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لا يعتبر
فيبر القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب ضمن القصار النقصان والثوب أمانة لانه
لما افسكه عاد الى الوفاق وخرج عن الضمان بالتجديده ❦ تليد القصار أو أجبره النجاس اذا

أدخل ناو السراج باهر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار أو أصابه دهن
السراج لا يضمن الاجير وضمن الاستاذ لانه أدخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل
الاستاذ ولو فعل الاستاذ ذلك كان ضامنا من قاضي خان ولو لم يكن من ثياب القصار ضمن
الاجير ذكره في القصولين ولو أخرج القصار السراج في الحانوت فاحترق به الثوب عن
مجدانه يضمن **١** تليذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من ثياب القصار
فالضمان على الاستاذ ولو كان الثوب ودبغة عند الاستاذ فالضمان على التليذ **٢** ولو أطفأ
السراج وترك المسرحجة في الحانوت فبقى شرارة فوقعت على ثوب رجل لا يضمن من الخلاصة
٣ وفيه اذا وطئ تليذ الاجير المشترك على ثوب من ثياب القصار فخرقه يضمن وفي الاصل
لو وطئ ثوبا لا يوطأ مثله يضمن الاجير وان كان مميا يوطأ لا يضمن سواء كان ثوب القصار أو لم
يكن بخلاف ما لو حمل شيئا في بيت القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب فخرق ان كان من
ثياب القصار لا يضمن الاجير وضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير
٤ اجير القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار لا يوطأ مثله فانتقص أو تخرق ضمن الاجير
لانه لم يؤذن له في ذلك وكذلك لو كان الثوب مميا يوطأ مثله الا انه كان ودبغة عند القصار ليس
من ثياب القصار وان كان من ثياب القصار وذلك ثوب يوطأ مثله لا يضمن الاجير لانه
مأذون في ذلك عادة ان كان من ثياب القصار وضمن القصار وكذلك لو اغتلبت المدقة من
اجير القصار أو تليذه فوقعت على ثوب من ثياب القصار فلا ضمان على التليذ واغما الضمان
على الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار كان الضمان على التليذ ولو دفع المدقة على
موضعها ثم وقعت بعد ذلك على شيء آخر فالضمان على الاستاذ لا على التليذ ولو أصابت المدقة
انسانا كان الضمان على التليذ ولو انكسر شيء من عمل التليذ من أدوات القصار مما
يدق به أو يدق عليه لا يضمن التليذ وان كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التليذ
٥ قصار استعان برب الثوب في دق الثوب فاعانه فخرق الثوب ولا بدري انه تخرق من دق
القصار أو دق المالك روى ابن جماعة عن مجدان القصار يضمن جميع النقصان وجه ذلك
ان الاجير المشترك ضامن عنده ما هلك بغير صنعه فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان
عليه ما لم يعلم انه تخرق من دق صاحب الثوب وروى بشر عن أبي يوسف ان القصار يضمن
نصف النقصان ويعتبر فيه الاحوال وأما على قول أبي حنيفة فينبغي أن لا يجب الضمان
في فعل القصار لان عند الثوب أمانة عند القصار وليس بمضمون فلا يجب الضمان بالشك
أو يجب عليه النصف كما قال أبو يوسف اعتبارا للاحوال وهو اختيار الفقيه أبي الليث
من قاضي خان واذا لم تخرق الثوب هل يسقط من الاجر مقسدا ما يخص عمل المالك ذكر
في فوائد صاحب المحيط انه يسقط حصه عمل المالك وكذا كل اجير أعانه المالك وقيل لو عمل
المالك بجهة الفسخ يفسخ والا فلا والصحيح هو الاول وانه يسقط الحصه اذ لم ينقل عمل
المالك الى الاجير اذا أعانه لا تجرى في الاجارة بخلاف المضاربة **٦** لو دفع القصار الى

صاحب الثوب ثوبا غير ثوبه خطأ أو عمدا فقطعه أو خاطه ثم جاء صاحبه ان شاء ضمن القصار
ورجع هو على القاطع وان شاء ضمن القاطع ولا يرجع هو على أحد من الخلاصة ❶ وفي
البرازية سئل محمد بن قصار دفع اليه الثوب فقصره وقال قصرت به بلا أجر فضاع قال عندي
ان كان القصار قصرت نفسه للقصار لم أصدقه وأضمنه كما لا أصدق رب الثوب اذا قال قصرت
بجانا وفيها أيضا لو هلك الثوب عند القصار بعد الفراغ لأجره لأنه لم يسلم العمل ولم ضمنه
لو غير فعله كالوحد وعنده ما يضمن صيانة لاموال الناس اه أقول وقد مر تمام الكلام
في الوحد والمشارك في أول الباب فلا يعاد ❷ رجل أرسل رسولا الى قصار ليسترد منه ثيابه
الاربعة فلما جاءهم الرسول الى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الثياب
الي ولم يعد على قال الفقيه أبو بكر البخاري يسئل صاحب الثياب أيهما يصدقه فأيهما صدقه
يرى ذلك عن الخصومة وأيهما كذبه فان حلف برى وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثياب
فان صدق صاحب الثياب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وان كذب القصار
خلف فلا قصارا ان يحلف صاحب الثياب على ما ادعاه عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف
برى ❸ رجل دفع الى قصار ثوبا وأمر رجلا أن يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير
ذلك الثوب فهلك في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يبيع القصار ثوبه
قال قاضي خان لما عدم وجوب الضمان على الوكيل فشكل اذا كان الثوب الذي دفعه اليه
القصار ثوب رجل آخر لانه أخذ ثوب غيره بغير اذنه فانه ذكر في المنتقى ان القصار لو دفع الى
صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب دفع رجلا الى القصار ليأخذ
ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوبا غير ثوب المرسل فضاع عند الرسول ذكر ان الثوب
المدفوع اليه لو كان للقصار لا يضمن الرسول وان كان لغير القصار كان صاحب ذلك الثوب
بالخيار ان شاء ضمن القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على
الرسول وان ضمن الرسول يرجع على القصار ❹ رجل دفع الى قصار ثوبا باليقصره فجاء
صاحب الثوب يطلب ثوبه فقال القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار
ضامنا ❺ ولو حمل أجيرا القصار ثوبا من ثياب القصار فعتروسقط لا يضمن الاجير ويضمن
الاستاذ ولو كان وديعة كانت عند صاحب البيت فأفدها ضمن وكذا الوعتر وسقط عليها وان
كان بساطا أو وسادة استعاره للبسط لا يضمن لارب البيت ولا أجيره لان المالك أذن له في
بسطه ❻ ولو علق القصار ثوبا على جبل في الطريق ليحفظ الثوب فرت حوله فخرقه كان
الضمان على سائق الحولة اذ مشى الدابة ينتقل الى سائقة هاذون القصار من قاضي خان وفي
الفصولين يضمن عندهما القصار لا مكان التعرزع عنه ❷ القصار اذا لبس ثوب القصار
ضمن مادام لا يافاذا زعجه وضاع بعده لا يضمن من المشتل ❸ قصارا قام جارا على
الطريق عليه ثياب فصدمه راكب فرق الثياب يضمن ان كان يضرب الجار والثوب والا فلا

وفي بعض الفتاوى لا يضمن هذه في الجنابات من القنية (١) يبراهن ديتخته بكازرداد
ونكفت كدر بخته است كازر بپراهن رانجشم نهادو بپراهن سوخت وكازردان است كه
سوخته است ضمن القصار المتعلقة بفعله والجهل ليس بعذر ﴿ شرط أن يقصر بنفسه ضمن
ان دفعه الى غيره والا فلا وكذا امثاله وهذا يحفظ جدا وللأجير أن يعمل بنفسه وبغيره
الا إذا شرط بنفسه ﴿ قصاران يتقبلان الثياب من الناس فترك أحدهما العمل ودفع
الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء من الثياب لا يضمن الدافع بدفعه لانهما كانا شريكين
فكان أخذ أحدهما كالأخذ شريكه ﴿ بعث ثوبه بيد تليذه الى قصار فقال للقصار إذا أصلحته
لا تدفعه الى تليذي فاصلحه فدفعه الى تليذه قيل لوقال التليذ وقت دفعه الى القصار هـذا
لفلان بعث به اليك وصدقه القصار ضمن القصار لا لولم يقبله أولم يصدقه ﴿ (٢) كازري
يادرزي جامه را در دكان ماند و تلف لويترك مثله في مثل ذلك الزمان عرفا لا يضمن والا ضمن
﴿ بعث ثوبه الى قصار فقال اقصره ولا تضع عن يدك حتى تفرغ منه فهذا ليس بشيء وكذا لو
شرط القصر اليوم أو غدا ولم يفعله فطالبه به ربه مرات ففرط حتى سرق لا يضمن واستفتيت
أئمة بخاري عن قصار شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في الغدا جاؤا
يضمن ﴿ ولو اختلفا فقال رب الثوب (٣) بدان شرط ادم كده روز تمام كنى وقت ضت
المدة ثم تلف الثوب ولى عليم الضمان وقال القصار لا بل دفعت الى مطلة لا اقصر ولم تعين
مدة ينبغي أن يصدق القصار ان ينكر الشرط والضمان والا تخير عيه ثم لو شرط عليه أن
يفرغ اليوم أو نحوه من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد أيام ينبغي أن لا يجب الاجرا لم
يقع عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك من الفصولين ﴿ لو بعث
القصار بعد الفراغ بالثوب على يد ابنه الصغير الى مالكة فهلك في الطريق لا يضمن لو كان
لا يمكنه حفظه والا ضمن وإذا تخرق الثوب من دق تليذ القصار أو أجيره لا ضمان عليهم
إذا دفعه وقام مع نادا بل الضمان على الاستئذان ولو دفعه دقا غير معتاد ضمنا وولد القصار مثل
تليذه في هذا الحكم من المشتل ﴿ وفي البرازية أجير القصار لا يضمن ما تخرق من عمل
مأذون الا أن يخالف الاستاذ اهـ

﴿ النوع الثامن ضمان الصباغ ﴾

كل صانع لعمله اثر كالصباغ فله أن يحبس العين حتى يستوفي الاجر فلو جبهه فضاء لا ضمان
عليه عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار ان
(١) أعطى ثوبا رفيفا للقصار ولم يسئل له ابنه رفيق فوضعه القصار في الخابية فاحترق الثوب
ولم يعلم القصار انه احترق اهـ
(٢) قصار او خياط ترك الثوب في الدكان
(٣) أعطيت بشرط أن تكمل الى عشرة أيام

شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمولاً وله الأجر من الهداية
 ❶ دفع إلى صباغ ابريسم ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على فلم يدفعه وهلك لا يضمن
 إذا لم يستأجر لا يتمكن من فسخ الأجرة عند العذر لا بقضاء أو رضا صاحبه في الأصح ولم
 يوجد فيكون له قد باقياً على الأصح وفي حكم هذا العقد أن تكون العين أمانة عند الأجير
 فلا يضمنه قيمته إلا بالتقصير ❷ امر رجلاً ليصبغ ثوبه بزعفران أو بقرم فصبغه بجنس آخر
 كان لرب الثوب ان يضمنه قيمة ثوبه أبيض ويترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه
 أجر مثله لا يزداد على المسمى وان صبغه بجنس ما أمر به إلا أنه خالف في الوصف بان أمره أن
 يصبغه برقع فقير عصفور فصبغه بقرم عصفور وأقر بذلك رب الثوب خير رب الثوب ان شاء ترك
 الثوب عليه وأخذ قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفور فيه مع
 الأجر المسمى وعن أبي يوسف هذا إذا صبغه برقع القفير أو لا ثم صبغه بثلاثة أرباعه فيكون
 الخيار على الوجه المذكور وأما إذا صبغه ابتداء بقرم عصفور بضرية واحدة واختار أخذ
 الثوب أعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له هكذا ذكره القدوري إمامي قول محمد إذا أمره
 أن يصبغه بجنس من عصفور بدرهم فصبغه بجنس بضرية واحدة ان شاء أخذ قيمة ثوبه أبيض
 وان شاء أخذ الثوب وأعطاه درهما وما زاد من العصفور في ثوبه وروى ابن جماعة عن محمد
 ما يوجب التسوية في الجواب بين ان يصبغه بضرية أو بضريتين ❸ فاضحيان ❹ دفع ثوبه
 إليه ليصبغه بعصفور من عنده فصبغه به إلا أنه خالف في صبغه ما أمر به بان أشبع أو قصفري
 الأشباع حتى تعيب فأنك بالخيار ان شاء ترك الثوب وضمنه قيمته أبيض أو أخذه باجر
 مثله لا يجاوز مسمى من الفصولين ❺ وفي الخلاصة الصباغ إذا خالف فصبغ الأصفر
 مكان الأجر ان شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر
 له ولو صبغ أردأ ان لم يكن فاحشاً لا يضمن وان كان فاحشاً يجبت يقول أهل تلك الصنعة
 أنه فاحش يضمن قيمة ثوبه أبيض وان أمره صاحب الثوب أن يشبع صبغه فلم يشبعه فالمالك
 بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض وسلم له الثوب وان شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يزداد
 على المسمى ❻ وفيها أيضاً الصباغ إذا جحد الثوب وحلف ثم جاء به مصبوغاً ان صبغ
 قبل الجحد فلا أجر لازم وان صبغ بعد الجحد فرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه
 ما زاد الصبغ وان شاء تركه وضمنه قيمة الثوب أبيض ❷ دفع إلى صباغ ابريسم وقال
 إذا صبغته فادفعه إلى معتمدى هذا فصبغه وأرسله بيد غيره إلى المعتمدى فباعه من المعتمد
 لا ضمان على أحد لانه لما وصل إلى المعتمد خرج المرسل والرسول من الضمان من القنينة
 ❸ دفع ثوباً إلى صباغ ليصبغه فضاع الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب على خشبة
 معروضة أو حبل محمد ود هل يضمن أجاب شيخ الإسلام عطام بن حزمة ان كان ذلك خارج
 الدكان يضمن والا فلا من مشتمل الأحكام

❶ النوع التاسع ضمان الصانع والحداد والصفار ومن بعثناه والتقاش

دفع ذهباً الى صانع ليصنع له سواراً منسوجاً ولا يعمل هذا الصانع فاصح الذهب وطوله
ودفعه الى من ينسجه فيسرق من الثاني قالوا ان كان الاول دفع الى الثاني بغير أمر المالك ولم
يكن الثاني أجيراً للاول ولا يملكه كان للمالك أن يضمن إياها في قول أبي يوسف ومحمد وفي
قول أبي حنيفة يضمن الاول اما الثاني فلو سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ
من العمل صارت يده يدي دعيه اماما دام في العمل كانت يده يده ضماناً لتصرفه في مال الغير
بغير الاذن وعند أبي حنيفة مودع المودع لا يضمن ماله يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها
❦ دفع خاتمه الى نقاش لينقش اسمه في فص خاتمه فنقش اسم غيره يضمن الخاتم كلاهما من
ضمان النسيج من قاضي خان ❦ وفي الخلاصة والبرازية غلط النقاش ونقش في الخاتم
اسم غيره ولم يكن اصلاحه يضمنه عند الثاني وعند الامام لا يضمن بكل حال اه ❦ دفع
حديد الى حداد ليصنع له اداة منه فافسده يضمن حديد امثله ومالا يمثل له يضمن قيمته كذا
في باب الاستصباح من الوجيز ❦ دفع الى حداد حديداً يصنعه عينا سماه باجر فباعه به على
ما أمر به أمر مالكه بقبوله بلا خيار ولو خالفه جنساً بان أمره بقدم يصلح للتجارة فصنع
قدوماً يصلح لكسر الحطب بخير مالكه ان شاء ضمنه مثل حديدته وان شاء أخذ القدر وأعطاه
الاجرة وكذا حكم كل ما سلم الى كل صانع ❦ ولو أحرقت شرارة ضرب الجلد ادنوب ما تضمن من
الفصولين ❦ دفع شبيهها الى صفاً ليضرب له طشة فاضرب به كوزاً كان له الخيار ان يشاء
أخذ الكوز وأعطاه أجر مثله لا يتجاوز به ما سمي وان شاء ضمنه مثل ذلك الشيء من اختلاف
الاجير من قاضي خان ❦ استأجر حداداً ليفتح له قفلاً فانكسر القفل من معالجه الحداد
فعلى الحداد ضمانه من الوجيز ❦ دفع سيفاً الى سيفي ليصقله باجر ودفع الجفن معه فسرق
الجفن لا يجب عليه ضمانه وان كان أجيراً امتسك كالا لأنه منفصل عن السيف فكان
أمانة في يده فاذا هلك في يده لا يتقصير منه لا يضمن وعن محمد أنه يضمن من فصل الخيطة
من قاضي خان

❦ النوع العاشر ضمان الفصاد ومن معناه ❦

الفصاد والبراز والحمام والختان لا يضمنون بسرابة فعلهم الى الهلاك اذ لم يجاوز الموضع
المعتاد المعهود المأذون فيه وهي معروفه ولو شرط عليهم العمل السليم عن السرابة بطل
الشرط اذ ليس في وسعهم ذلك قال في الفصولين هذا اذا فعلوا فعلاً معتاداً ولم يقصروا في ذلك
العمل بان قال بالقارسية (١) برئت آتية مصحبت أن كارو تمام كردن أما لو فعلوا بخلاف
ذلك ضمنوا وان قطع الختان الجلدة والحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه كمال الدية وان
مات من ذلك كان عليه نصف الدية وانما يجب كمال الدية اذ يرى والتصف اذا مات لانه
اذا مات فالتلف عليه حصل بفعلين قطع الجلدة وقطع الحشفة وأحدهما مأذون فيه والاخر

(١) عليه كمال الدية

لا ينصف الضمان اما اذا برئ فقطع الجلالة مأذون فيه فجعل كأنه لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية كذا في الفتاوى الصغرى وقد بسط فيه الكلام في الفرق بابراد سؤال وجواب فن رام الاطلاع فعليه بالمراجعة ❀ استأجر نجما ليقلع له سنا فقلع فقال صاحب السن ما أمرت بقلع هذا كان القول قوله ويضمن القالع ارش السن قاضي خان ولو قلع ما أمره فانقلع سن آخر متصل بهذا السن لا يضمن ذكره في الخلاصة ❀ يطار بزغ دابة بدائق فنفتت أو حجام حجام عبد اذن مولاه فهلاك فلا ضمان عليه كذا في المشتمل نقلا عن الجامع الصغير ❀ فصاد جاء اليه عبد فقال افصدني فصدده فصد معتاد انما به يضمن قيمة القن وتكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذا الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد ولو فصد نائما وتركه حتى مات بسببه فانه يقاد ❀ وسئل الخوافي عن صبية سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقه اليوم تموت وأنا أشقه وأبرئ من شقيقه ثم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن فتأمل مليا ثم قال لا يضمن ان كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرمم فقل له انما آذوننا على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان مات من هذا الجرح فأنا ضامن هل يضمن قال لا ❀ اذا أخطأ الختان فقطع الذكر في الختان ضمن فصولين ❀ الكحال اذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالختان الا اذا غلط فان قال رجلان ان ليس باهل وهذا من تحرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن الكحال لو قال الرجل للكحال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن من الخلاصة ❀ يدعى علم الطب ضمن بخطئه وزيادته لا في سرايقه لورئ هذه في الجنائيات من القنية

❀ النوع الحادى عشر ضمان الملاح ❀

اذا غرقت السفينة فلو من ربح أصابها أو موج أو جبل صدمها من غير ملاح ففعله لا يضمن بالاتفاق وان كان بفعله يضمن سواء خالف بان جاوز العادة أو لم يخالف لانه أجبر مشترك ولو دخلها الماء فافسد المتاع فلو بفعله ومده يضمن بالاتفاق ولو بلا فعله ان لم يمكن التحرز عنه لا يضمن اجماعا وان كان بسبب يمكن التحرز عنه لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهذا كله لو لم يكن رب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في جميع ما مر اذ لم يخالف بان لم يجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه كذا في الفتاوى الصغرى ومشى عليه صاحب الفصولين ٣ وكذا اذا كان باهر لا يمكن التحرز عنه فانه لا يضمن ذكره في البرازية وفيها نقلا عن المنتقى لو كانت السفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن فيما سوى ذلك

ذلك وعن أبي يوسف إذا كانت السفن تنزل معا ونسير معا فلا ضمان على الملاح فيما هلك
فانهم كسفينة واحدة وان تقدم بعضها بعضا فكون أحدهما في أدهان ككون أحدهما
في كلهن وعن أبي يوسف أيضا في سفينتين مقرونتين أحدهما في أدهان لا ضمان على
الملاح وكذا لو غير مقرونتين ويسيران معا ويحسان معا اه ٥ استأجر سفينة معينة
ليعمل عليها أمتعته هذه فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبيق ذلك
وعرفت والمستأجر معها لا يضمن الملاح ٥ ملا سفينة من أمتعة الناس وشدها في
الشط ليس لا فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت
ترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شدة السفينة هناك لم يشد وأجرها حتى غرقت من
الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة من القنية

النوع الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ ٥

استأجر خباز الخبز له ففاز من دقيق بدرهم لم يستحق الا بحر حتى يخرج الخبز من التنور فان
احترق من غير فعله بعدما أخرج فان كان في بيت المستأجر فلا أجر له لانه صار مسلما بالوضع
في بيته ولا غرم لانه لم يوجد منه الجناية وقال لا يغرم مثل دقيقه ولا أجر له لانه مضمون عليه
فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان شاء ضمنه الخبز وأعطاه الاجر وان احترق قبل الاخراج
فعليه الضمان في قول أصحابنا جميعا لانه مما احتسبه يده بتقصيره في القلع من التنور فان ضمنه
قيمة مخموزا أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له أجر كذا في الايضاح نقلا عن غاية البيان
٥ استأجره ليطبخ طعاما للوليمة فافسده بان أسرقه أو لم ينضجه ضمن لانه أجير مشترك فيضمن
جناية يده فصولين ٥ ولا ضمان على الخباز فيما فسد له بفعله من فصل الخياط من
فاضحان قلت وهذا على اطلاقه اغما يستقيم على قول أبي حنيفة واما على قياس قولهما
فان كان بسبب يمكن التحرز عنه ينبغى ان يضمن والا فلا

النوع الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكتاب ٥

٥ دفع معكفا الى رجل ليعمل له غلافاً أو دفع سكيناً الى رجل ليعمل له نصاباً ففزع المعكف
أو السكين لا يضمن لانه استأجره ليعمل له غلافاً في المعكف والسكين فلا يكونان تبعاً للغلاف
والنصاب فكانا أمانة في يده فلا يضمن بالهلاك ٥ لا تقصير منه ٥ دفع معكفا الى ورّاق ليعمل له
غلافاً ودفع الغلاف معه فسرقت الغلاف لا يضمن لما هو وعند محمد يضمن من فصل الخياط من
فاضحان وفي البرازية من المتفرقات دفع اليه معكفا ليصلح له غلافاً أو سيفاً للقراب ففزع لم
يضمن عند محمد وعند الامام كذلك الا ما هلك بصنعه أو قصره في حقه وعليه القتوى وعن
الثاني دفع اليه سيفاً ليصلح من حافته أو معكفا ليقطه أو ثوباً في منديل ليرفقه ففزع نصله
أو غلافه أو منديل لا يضمن اه ٥ دفع معكفا الى ورّاق ليجلده فساقر به وأخذ الصوص
أجاب شيخ الاسلام برهان الدين انه يضمن وقال نظام الدين قد أجبت انه لا يضمن معتداً على

ظاهر الفقه ان المودع لو سافر بوديعه لا يضمن ولا يقال انه مودع باجر فيضمن اذا الاجر ليس على الحفظ الا انه أشار الى فقه حسن اذا الوديعه بلا أجر انما لا يضمن اذ ليس ثمة عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعه باجر انما يضمن التعيين مكان العقد للحفظ وهما ما أمره بالحفظ قصدا بل بالحفظ ضمنا في الاجارة وفيها يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها قلذا يضمن فصولين ١ دفع الى رجل كاعدا ليكتب له مصحفا وينقطه ويجهه ويعشره بكذا من الاجرة فاخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه أبو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستأجر بالخيار ان شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ما سمي وان شاء رده عليه واسترد منه ما أعطاه أي ضمنه قيمة الكاغد وان وافقه في البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق من المسمى وبما خالف أعطاه أجر المثل من قاضيان

(النوع الرابع عشر ضمان الاسكاف)

١ دفع صرما الى خفاف ليخزله خفافا ففضل شيء من الصرم فسرق والوا يضمن من فصل الخياط من قاضيان وهي من جملة المسائل التي قال قاضيان قد آفتي فيها على قول أبي يوسف وشهدوا ما على قول أبي حنيفة لا يكون ضامنا لان عنده الاجير المشترط لا يضمن ما هلك في يده لا بصنعه ٢ دفع خفه الى رجل لينعله جيداً ففعل رديثا فان شاء ضمنه خفه بغير نعل ولا أجر له وان شاء أخذه وأعطاه أجر المثل من الوجه ٣ الاسكاف اذا أخذ خفا لينعله فلبسه ضمن مادام لا يساقا فاذ ارتع ثم ضاع لا يضمن ٤ دفع جلد الى الاسكاف ليخز له خف فارسمي الاجر والقدر والصفة فاتي به على وفق ما أمر به بالفساد أمر مالكه بالقبول بلا خيار ولو خالفه ضمنه قيمة جلده ان شاء أو أخذ الخف وأعطاه أجر مثله من الفصولين ٥ مد الخفاف رجلاه فخرجت عن الدكان الى الممر وغرز في خفه الاشئ للتعجيل فتعلق بعلاءة امرأة فدهتها فخرقت بعدها لا يضمن الخفاف هذه في الجنائيات من القنية ٦ دفع خفه الى خفاف ليصلحه وتركه في دكانه لئلا يسرق لو في الدكان حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والا ضمن وكان ظهير الدين المرغيناني يفتي بالبراءة مطلقا وقيل يعتبر العرف لو كان العرف ان يترك الاشياء في الحوانيت بلا حارس ولا حافظ يبرأ لولو كان العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدكان أو الدار مفتوحا لو كان عرفهم كذلك يبرأ ٧ ولو علق شبكة أو نحوها على الدكان وذهب في اليوم دون الليل بخاري ليس بتضييع وفي خوارزم في الليل واليوم ليس بتضييع من وديعه الفصولين ومثمل الهداية ٨ خفاف خرج الى القرى ليخز فوضع خفافا في دار لو اتخذ الدار للسكنى بأي طريق اتخذ لم يضمن اذ تركه في بيته ولو وضعها في دار رجل لا يسكن معه ضمن اذا ودع غيره من وديعه الفصولين

(النوع الخامس عشر ضمان التجار والبناء)

١ أمر تجار البسمل له سمل البيت فسدكه وقام على حاله ثم سقط بلا فعله فله الاجر ولا ضمان

عليه ولو سقط كما قام من عمله وانكسرت الاجذاع فلا أجر ولا ضمان كذا في الفصولين
والمشتمل نقل عن جوامع الفقه قلت وهذا مشكل بل ينبغي ان يضمن فان الاجير المشترك
يضمن ما تلف بعمله بالاتفاق ويؤيد ما قلنا قول صاحب الفصولين بعد ذلك (١) دروكر ارض
ذكرنا علم كرى كندو كرو خرب البيت بفعله ينبغي ان يضمن اذا الاجير المشترك ضامن لما
جنت يده وفاقا ﴿ استأجر نجارا ليهدم جداره وهو في طريق فاخذني هدمه فسقط شيء منه
على رجل فأت يضمن النجار هذه في الغصب من القنية ﴾ قال للمبيد في تسوية عمل خذ
العماد فاخذته والاستاذ حرك الخشبة المغروزة باخ حاد بود فسقط السقف وفر الى الخارج
وهلك التلميذ يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار وكذا الورفعو اسفينة
لاصلاحها وقالو للتلميذ ضع العماد تحتها فوضعه وحركوها بلح بوكهاى فسقطت عليه
يضمنون هذه في الجنائين من القنية ﴿ رجل استأجر اربعة رهط يحفرون له بئرا فوقع
عليهم من حفرة ومات أحدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع الدية ويسقط
ربعها لان البئر وقعت بفعلهم وكانوا مبشرين والميت مباشر أيضا فتوزع الدية عليهم اربعا
فيسقط ربعها ويجب ثلاثة ارباعها هذه في الجنائية من قاضيان

* (النوع السادس عشر ضمان الطحان) *

﴿ طحان خرج من الطاحونة لينظر الى الماء فسرقت الخنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من
الطاحونة يضمن هذه في الوديعة من الخلاصة ﴿ حل برغيره الى الطاحونة ووضعه في صحنها
وأمر الطحان أن يدخله في الليس في بيت الطاحونة فلم يفعل حتى نقب وسرق فلو على العين
حائط مرفع قدر ما لا يمكن ان يتسورا لا سلم برنا فصولين ﴿ لو سال البر من دلو الطاحونة
الى الماء قالوا لا يضمن صاحب الطاحونة لان البر في يد صاحبه فكان عليه حفظه وتعاهده
قال قاضيان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان استأجر الطاحونة ليطحن هو بها
لا يضمن صاحب الطاحونة وان استأجر الطحان ليطحن له فطحن الطحان ضمن الطحان
قلت وتعليقهم يدل على ما قاله القاضي والمسئلة في فصل ما يكون تضييع الدابة والمال من
قاضيان (٢) مردي باسبى بار آورد مر د داد طحان بوى سسنگ دادو كفت كه آس كن
خداوند باردرد لو كردو سسنگ را كوكاه فراخ بوده است وطحان مى دانست و بعضى از بن
باربان طريق هلاك شد يضمن الطحان سواء علم بذلك أو لم يعلم ﴿ الطحان يضمن بالخلط الا
في موضع يكون مأذونا بالخلط عرفا هذه في الزكاة من الخلاصة ﴿ سئل شيخ الاسلام

(١) استأجر نجارا ليعمل في بيته شيئا فعمل

(٢) رجل حل غلة الى الطاحون ودفع آجرة الطحن فاعطاه الطحان طاحونة وقال له اطحن
فصاحب الغلة لما جعلها في الطاحونة وفي ابويها خرق ويعرف به الطحان فتلف بعض الغلة

برهان الدين عن طاحونة فتح موضع منها يقال له بالفارسية (٣) دهانه او نايه فضاء منه البر
وفي الطاحونة (٤) قبالة دارواستاد وكاركرهل يضمن ومن يضمن قال يضمن قبالة دار من
الفصولين ١ لم يسلم الطحان الدقيق بعد الطحن مع القدرة فسرقت منه يضمن بعد أخذ
الاجرة طلبه المالك منه أو لم يطلب وقبل أخذ الاجرة لا ٢ الطحان طعن الخنطة خشكرا
لا يضمن ولكن يؤمر بطحنها ثانيا ٣ قال الطحان او الخفاف او الخياط غدا أعمله وأجى به
فلم يجى به غدا حتى هلك يضمن ان أمكنه تسليمه والا فلا من القنية

النوع السابع عشر الدلال ومن بعناه

١ الدلال أجبر مشترك حتى لو ضاع من يده شيء بلا صنعه لا يضمن عند أبي حنيفة صرح به في
المستمل عن الفصولين ٢ أخذ الدلال الثمن يسلمه الى صاحبه أو كان يسكه فيظفر
بصاحبه فيسلبه فضاء منه يصلح بينهما الى النصف ٣ رجلا ن دفع كل واحد منهما الى
الدلال مئنا من الابر اسم مثلا بصفة واحدة فباع أحدهما ودفع الى الآخر غنه خطأ وغاب ولا
يدري به الدلال ليس للدلال ان يدفع عن ابر اسم الغائب اليه ولو ظفر به الحاضر يأخذه ولو
ضمن صاحب الثمن الاول الدلال فله ان يرجع به على الآخر ان ظفر به ٤ شيخ الاسلام
السعدى دفع الى دلال متاعا فوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاء يضمن
وان كان يريد شراءه فضاء لا يضمن وان كان يريد شراءه فتركه عليه ليراه أو ليراه غيره فابق أو
هلك المتاع في يده لا يضمن وفي الصغرى خلافه على ما يأتي قال استاذنا القياس ان يضمن لانه
أمين فليس له أن يودع غيره الا ان ما أجاب به شيخ الاسلام أحسن لان دفع العين الى المستام
ليراها أهله او من له بصارة به ويضمه أمر معتاد معه فمكان الدلال مأذونا فيه دلالة وكذا
اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن ٥ يقال أخذ من الدلال عينا فخبها ليربها
ويشترها وزكها ليللا في حانوته ففرضها الفار فلما لك تضمين أيها شاء ٦ دلال دفع ثوبا الى
ظالم لا يمكن استرداده منه ولا أخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك ٧ السمسار
الذي يدفع اليه المجاهرون أمتعة ليبيعهها اذا كان له أمين في قبض أثمانها فخان وعلم السمسار
خيانته ومع هذا جعله آمينا في قبض الاثمان فان لم يترك شيئا وعليه بقايا تلك الاثمان
يضمن السمسار قينا ساعلى ما اذا ترك الزوج الودائع عند زوجته وغاب وكانت خائنة غير أمينة
فرجع وقد هلك الودائع يجب عليه الضمان ٨ هلك المتاع في يد الدلال فمسئل فقال
لا أدري أهلك عن يتي أم عن كتي لا يضمن من القنية ٩ الدلال اذا دفع الثوب الى رجل
يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الرجل الثوب وذهب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن
الدلال لانه مأذون بهذا الدفع عادة قال قاضيان وعندى اغلا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم

(٣) قوله دهانه او نايه هما بمعنى الخلق والانبوب

(٤) قوله قبالة دار الخ قبالة دار بمعنى متعهد واستاد الاستاذ والرئيس وكاركر الاجير

يفارقه اما اذا دفع الثوب وفارقه يضمن كالأودعه الدلال عند أجني أو تركه عند من لا يريد
الشراء من الاجارة الفاسدة من قاضيجان ﴿﴾ قدم الدلال المتاع للخزينة السلطانية
أولاً امرأ بمال يتعاقب فيه فاختد منه بذلك القدر يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته هذه في
الغصب من القنية ﴿﴾ (البياع والسهمار) * يضمن كل واحد بالخلط من ضمان الطحان
من الفصولين وفي الامانات من الاشياء السمسار اذا خلط أموال الناس وأثمان ما يباعه
ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط أقول والمفهوم من كلام الخلاصة ان البياع
والسهمار يضمن مطلقاً حيث قيد الاذن بالخلط عرفاً بالطحان دونهم ما قال في كتاب الزكاة
رجلان دفع كل واحد منهما الى رجل دراهم ليتصدق بها عن الزكاة فخلط الدراهم ثم تصدق
فالوكيل ضامن وكذا المتولى اذا كان في يده أو قافى مختلفه وقد خلط غلاتها كان ضامناً
وكذا البياع والسهمار اذا خلط أموال الناس والطحان اذا خلط حنطة الناس الا في موضع
كان الطحان مأذوناً عرفاً اه ﴿﴾ اذا أمر السمسار أجبره الوحيد أن يحمل شيئاً الى مكان
ماله فوقع عن ظهره يجب الضمان على الاستاذ ان مشى مشياً معتاداً كذا في مشتل
الهداية نقلاً عن فوائد صاحب المحيط ﴿﴾ دفع الى دلال ثوباً بالبيعة فدفعه الدلال الى رجل
على سوم الشراء ثم نسبته لم يضمن وهو - اذا اذن له المالك بالدفع للسوم اذا تعبدى في الدفع
حينئذ اما اذا لم يأذن له فيه ضمن من الفصولين ﴿﴾ دلال معروف بيده ثوب تبين انه مسروق
فقال ردته على من أخذته منه يبرأ كغاصب الغاصب اذا رد على الغاصب برئ كذا في
الفصولين عن فتاوى قاضيجان وظهير الدين ونقل عن الذخيرة والعدة انه اغاير أو أثبت
رده بحجة لا بدونها كافي الخلاصة ﴿﴾ دفع الى دلال عينا بالبيعة فعرضه الدلال على صاحب
الديكان وتركه عنده فهرب صاحب الديكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال لانه لا يجوز للدلال
ان يترك العين عند التسيان وعليه ان يأخذ اذا عرض لانه أمين وليس له ان يودع غيره
كذا في تصرف الفضولي من بيع الصغرى وفي الفصولين لم يضمن الدلال في العصح لانه
أمر لا بد منه في البيع قلت وهذا على اطلاقه مشكل الا أن يحمل على أن يأذن له المالك
بذلك كما مر في الدفع للسوم ﴿﴾ دفع الى دلال ثوباً بالبيعة ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي
وضاع ولا أدري كيف ضاع قال أبو بكر محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال نسيت
لا أدري في أي حاوت وضعته يكون ضامناً من الوديعه من قاضيجان ﴿﴾ رجل دفع الى دلال
ثوباً بالبيعة على ان ما زاد على كذا فهو له فجاره ولو ضاع الثوب من يده يضمن من
البرازية ﴿﴾ رجل بعث جارياً الى التماس وهو يباع الرقيق فبعثها امرأه التماس الى حاجة
لها فهربت قال أبو بكر البلخي الضمان يكون على امرأه التماس لا غير في قول أبي حنيفة
وقال صاحب الجارية ان شاء ضمن التماس وان شاء ضمن امرأته لان التماس أجبر مشترك
ومن مذهب أبي حنيفة ان الاجبر المشترك لا يصير ضامناً لما تنافى في يده من غير فعله وعن
صاحبيه يكون ضامناً من الغصب من قاضيجان ﴿﴾ التماس اذا هلك العبد في يده لا يضمن

لأنه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده بلا صنعه من قاضيان ❦ أنت أمة إلى الخامس
بلاذن مولاها طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الخامس رددتها عليسان
صدق لأنها أنت إليه بطوعها فكانت أمانة عنده وتفسير ذلك أن الخامس لم يأخذ الأمانة حتى
يصير غاصبا ومعنى الردان يأمرها بالذهاب إلى المنزل فكان الخامس منكرا للغصب أما إذا
أخذ الخامس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاها لا يصدق ما لم يرقم البيضة كذا
في الخلاصة والفصولين من الغصب ❦ المبيع لو رد بعيب بقضاء أو بغيره لا تسترد الدلالة
❦ الدلال لو باع العين بنفسه باذن مالكه ليس له أخذ الدلالة من المشتري اذ هو العاقد حقيقة
وتجب الدلالة على البائع اذ قبل بامر البائع ولو سعى الدلال بغيره ما باع المالك بنفسه يعتبر
العرف فتجب الدلالة على البائع أو على المشتري أو عليهم ما بحسب العرف ❦ وسئل بعضهم
عن قال للدلال اعرض أرضي على البيع وبعها ولك أجر كذا فعرض ولم يتم البيع ثم أخذ
دالا باع للدلال الأول أجر بقدر عمله وعنائه قال أبو الليث هذا قياس ولا أجر له استحسانا
اذ أجر المثل يعرف بالتجار وهم لا يعرفون لهذا الأمر أجر أو به تأخذ ❦ الدلالة في الشكاح
قيل لا يجب لها أجر المثل اذ لم يعمل شيئا والزوج انما ينتفع بالعقد وقيل يجب وبه يفتى فيها
في مقدمات الشكاح كبيع وبعثر العرف في قدره من أحكام الدلال من الفصولين

❦ النوع الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعناه ❦

المعلم اذا ضرب صليا أو الاستاذ المحترف اذا ضرب التلميذ قال أبو بكر محمد بن الفضل ان ضربه
بامر أبيه أو وصيه ضربه باعتاد في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه غير معتاد ضمن فان
ضربه بغير امر أبيه أو وصيه فأت ضمن تمام الدية في قولهم سواء ضربه معتادا أو غير معتاد
من فصل البقار من قاضيان وفي الاشياء من أحكام المحارم المعلم اذا ضرب الولد باذن الاب
لم يغرم الا ان ضربه ضربه بالاضرب مثله ولو ضربه باذن الام غرم الدية اذا هلك والجد كالأب
الا في اثني عشر ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض اه وفي الخلاصة والبرازية ضرب
الاستاذ أو المعلم الصبي أو العبد بلاذن المولى والوصي وتلف ضمن والا فلا ولو ضرب الاب
أو الوصي الابن فأت لا يضمن لانهم ما يضربان لانفسهم ما يعود المنفعة اليهما بخلاف المعلم
والضرب باذن من له الولاية ❦ وفي الفتاوى في ضرب الاب لا يضمن ولا يرث عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف لا يضمن ويرث وتجب الكفارة اه معلم قال لصبي خذ هذا الثوب واجعله
في ثقب الجدار ففعل فضاغ والثوب لغيره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لانه ليس بتضييع
لانهم حاضرون هذه في الودعة من الخلاصة

❦ النوع التاسع عشر ضمان الخادم والظنر ❦

❦ استأجر جبرا أو عبدا للخدمة فوقع شيء من يده فافسده لا يضمن ان كان الواقع والموقع
عليه ذلك المستأجر لانه أجبر في حق الواقع والموقع عليه اذا استأجر للخدمة اما لو سقط

على وديعة كانت عند رب البيت ضمن الاجير خاصة كذا في ضمان القصار من الفصولين والصغرى ١٠ وفي الخلاصة لو كسر الغلام المستأجر شيئاً من متاع البيت لا يضمن ولو وقع على وديعة عند المستأجر وكسر منه ١١ الاجير اذا قلع الاشجار وكسر الاغصان بعد ما باع الاتجار في الاجارة الطويلة لا يضمن ولو فعل المستأجر لا يضمن ولكن ليس له ان يخطف ذكره في المسائل المتفرقة من اجارة الخلاصة وفيها من استئجار الظئر لوضع الصبي من يدها او وقع فبات او سرق شيئاً من حلى الصبي او ثيابه فلا ضمان على الظئر ١٢

باب مسائل العارية

(المقدمة)

١٣ العارية امانة ان هلكت من غير تعديل ضمن المستعير عندنا خلافاً للشافعي ومحل الخلاف ان تملك في غير حالة الانتفاع اما لو هلكت في حالة الانتفاع لم يضمن بالاجماع ذكره في الحقائق واشترط الضمان على المستعير باطل هذه في الكفاية من الهداية وقيل اذا شرط الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلي وبجزم به في الجوهره ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن المناسيع ثم قال اما الوديعة والعين المؤجرة فلا يضمنان بحال ١٤ ولكن في البرازية قال اعرفي هذا على انه ان ضاع فانما ضمان له فاعاره وضاع لم يضمن من العادة المطردة من الاشياء وفي المنتقى اذا قال اعرفي غير اعرفي ثوبك فانا ضامن له فلا ضمان عليه وهذا الشرط باطل وكذا الحكم في سائر الامانات نحو الودائع وغيرها ١٥ وليس للمستعير ان يؤجر لان الشيء لا يضمن فوقه فان اجره فغط ضمن المستعير ولا يرجع على المستأجر وان شاء المعير ضمن المستأجر ويرجع بما ضمن على المؤجر ان لم يعلم انه كان عارية في يده واذا علم لا يرجع من الهداية قال في الدرر والغرر لو استعار شيئاً فاجره فالاجرة له ولا يصدق بها كالموعد صب شيئاً فاجره فالاجرة تكون للغاصب ويصدق بها لخصوا لها بسبب خبيث وللمستعير ان يعير ان لم يعير ما ينتفع به سواء اختلف باختلاف المستعمل كركوب الدابة او لم يختلف كالحمل عليم او ان عين المنتفع له ان يعير ما لا يختلف من الايضاح والاصلاح وفي الخلاصة رجل استعار من رجل شيئاً فاعاره وقال لا تدفع الى غيرك فدفع فهلك ضمن فيما ينفوت وفيما لا ينفوت وبدون النهي بهار فيما لا ينفوت كالمدار والارض وفيما ينفوت لا ١٦ واما الايداع فقد اختلف مشايخ العراق فيه فقيل يملكه واليه مال الاجل برهان الدين وقال بعضهم لا يملك قال الامام ظهير الدين وجددت الرواية منصوصه ان المستعير لا يملك الايداع وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاجارة اما فيما لا يملك الاجارة لا يملك الايداع من الصغرى ١٧ ثم العارية على اربعة اوجه أحدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير في نفسه ان يقتفع به أي فوع شاء في أي وقت شاء عملاً بالاطلاق ما لم يطلبه بالرد والثاني ان تكون مقيدة فيهما وليس له ان يتجاوز فيه ما سماه

عمل بالتمقييد الا اذا كان خلافا الى مثل ذلك أو خيرا منه والحنطة مثل الحنطة الثالث ان
تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع الرابع عكسه وليس له ان يتعدى الى
ماسواه وكذا لو قيد بمكان من مشتمل الهداية ٥٥ اذا تعدى المستعير ثم أزاله زال الضمان
من الاشياء ٥٦ اذا أمسك العارية بعد انقضاء المدة بان استعاره الى الليل فأمسكه الى الغد
فهلك فيه قال في الكتاب يضمن واختلف المشايخ في ذلك منهم من قال انما يضمن لو انتفع به في
اليوم الثاني كالمودع ومنهم من قال وهو خمس الأئة السرخسي انه يضمن على كل حال وفرق
بين الاعارة والوديعة من وجهين ذكرهما في الفتاوى الصغرى ومن رام الاطلاع فليراجع
٥٧ وفي الوجيز فان أمسكها بعد الوقت ضمن وان لم ينتفع بها وهو الصحيح لانه أمسك مال غيره
لنفسه بغير اذن صاحبه اه ٥٨ وفي الخلاصة لو كانت العارية مقيدة في الوقت مطلقة في
غيره فحوان يعبر يوما فهذه مارية مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يرد بها بعد مضي الوقت مع
الامكان ضمن اذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أو لا ولو كانت مقيدة في المكان فحكمها
حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن وكذا لو خالف في المكان
يضمن وان كان هذا المكان أقرب اليه من المكان المأذون فيه وكذا لو أمسك الدابة في الموضع
الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها اليه ضمن وكذا في الاجارة ولو كانت
العارية مقيدة في الحمل مطلقة في غيره فحكمها حكم المطلقة الا في الحمل فحوان يعبر دابته على
ان يحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها آجر أو حديد امثل وزن الحنطة يضمن اه وفي
الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها
بعد الوقت هو المختار وسواء كان التوقيت نصا أو دلالة حتى ان من استعار قدوما ليكسر حطبا
فكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت وقال احمل عليها برا فحكت بحمل برا أو بامبير لا لاطلاق وفيه
ايضا وكل فعل هو سبب للضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذبه ضمن المستعير الا
ان يبرهن على الاذن اه ٥٩ لو وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن
هذا اذا نام جالسا لا مضطجعا من مشتمل الهداية ٦٠ وفي الفصولين لو نام مضطجعا ضمن في
الحضر لا في السفر ٦١ العبد المأذون بملك الاعارة وكذا الصبي المأذون من مشتمل الهداية
٦٢ وفي الخلاصة الصبي اذا استعار شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وكان الشيء بغير الدفع فهلك
في يده ان كان الصبي الاول مأذونا فانه يجب الضمان على الاول دون الثاني وان كان ذلك
الشيء للاول لا يضمن الثاني اه ٦٣ واذا هلك العين المستعارة في يد المستعير ضمن المستعير
لا يرجع على المعير لان القبض كان لنفسه من كفالة الاشياء ٦٤ وفي الخلاصة لو هلك المستعار
بعد الاستعمال فجاء رجل وادعى انه كان له واثبتته بالجملة فان شاء المستحق ضمن المستعير ثم هو
لا يرجع على المعير لانه ضمن بفعل نفسه وان ضمن المعير فلا يرجع على المستعير لانه عليه
بالضمان فقد أمار ملك نفسه وفي الاجارة اذا ضمن المستأجر فليستأجر يرجع على الآخر
وأعطاه الاجر الى الموضع الذي نفقت لانه ضمن ماله بالسلامة باشتراط البدل بخلاف المعير

لانه متبرع والوديعة كالعارية اذا طلب المعير العارية فلم يرد لها عليه حتى هلكت يضمن ولو
قال دعها عندى فتركها فهلكت لا يضمن ❀ ولو طلب العارية فقال المستعير نعم أدفع وفرد
حتى مضى شهر ثم سرق ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا فان أظهر
المعير السخط والكراهة في الامساك أو سكت يضمن وكذا اذا لم يظهر السخط والرضا لان
الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا فان قال لأبأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى
ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان كانت مؤقتة بوقت فضى الوقت ولم يرد يضمن
وكذا اذا كانت مؤقتة بمنفعة بان استعار قدوم الكسر الحطب فكسر ولم يرد حتى ضاع ضمن
اه هذا هو الكلام السكلى الاجالى فى العارية واما التفصيل فتقول ان مسائل الباب تتفرع
فلنذكر مسائل كل نوع على حده

❀ النوع الاول ضمان الدواب ❀

استعار دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل ويعبر غيره للجمل وله أن يركب ويركب غيره وان كان
الركوب مختلفا لانه لما أطلق فله أن يعين حتى لو ركب بنفسه ليس له أن يركب غيره لانه
يعين ركوبه واذا اركب غيره ليس له أن يركب حتى لو فعله ضمن ❀ استعار دابة فردا الى
اصطبل مالكها فهلكت لم يضمن استحسانا لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العوارى الى دار
المالك معتاد كالة البيت ❀ ولو استعار دابة فردها مع عبده أو أجيده لم يضمن والمراد
بالاجير الاجير مسانمة أو مشاهرة لانها أمانة فله أن يحفظها بيد من في عياله كفى الوديعة
بخلاف الاجير مياومة لانه ليس في عياله وكذا اذا ردها مع عبده أو أجيده لان المالك
يرضى به ألا يرى انه لو ردها اليه فهو يرد لها الى عبده وقيل هذا فى العبد الذى يقوم على الدواب
وقيل فيه وفى غيره وهو الاصح وان ردها مع أجنبي ضمن ودلت المسئلة على ان المستعير
لا يملك الايداع قصدا كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم يملكه لانه دون الاطارة وأولوا هذه
المسئلة بانتفاء الاطارة لانقضاء المدة فصار مودعا أميننا عنه والمودع لا يملك الايداع ❀ ولو
استعار دابة الى الحيرة فجاء وزها الى القادسية ثم ردها الى الحيرة فنفتت فهو ضامن هذه
الجملة من الهداية الا ان الاخيرة من الاجارة منها ❀ استعار دابة للجمل له أن يعبر غيره لان
الناس لا يتفاوتون فى الجمل ولو استعارها للركوب ولم يعين الراكب كان له أن يعبرها غيره
قبل أن يركب لابعده وليس له أن يركب بعد ما ركب غيره فان ركب نص البزدوى انه يضمن
وذكر شمس الاثمة ونحوها زاده انه لا يضمن ولو استعار ليركبها هو لا يعبر غيره من الصغرى
❀ ولو ردها الى أحد من في عياله المعير فضاعت لا يضمن وكذا لو ردها الى امرئ له أو الى منزله
لا يضمن لان هذه الاشياء فى يده حكما فحصل الرد الى المالك معنى ❀ استعارها ليركبها فركب
وأركب غيره فمطبت ضمن قيمتها ❀ استعارها للجمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها
خمس عشرة مخوما فهلكت الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعارها ليطسبها

عشرة مخاتيم وطعن أحد عشر فغطت فانه يضمن جميع قيمتها والفرق ان في الطحن التلف
 يحصل من الختم الحادي عشر لانها فرغت من طحن عشرة ولم يتصل بها التلف وانما اتصل
 بالحادي عشر وهو بغير اذن صاحبها وفي الحمل التلف حصل بحمل الكل لان حمل الكل وجد
 جملة فكان التلف مضافا الى الكل ٥ استعارها الى موضع فركبها الى الفرات ليسقيها
 وجهة الموضع من غير جهة الفرات ضمن كالمواخرجها الى السقي ٥ هلك في يده المستعير
 ثم استحققت للمالك ان يضمن أي سماء ولا يرجع أحد ههنا على صاحبه ٥ رجل طلب
 من رجل ثورا عارية فقال له المعير أعطينك غدا خفاء المستعير في الغد وأخذه بغير اذن صاحبه
 ومات في يده ضمن ولورده مات عنده لا يضمن من الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان قال
 ابراهيم بن يوسف فحين استعار من آخر ثورا غدا فأجابه بنعم بخاء المستعير غدا ولم يجد صاحب
 الثور فأخذ الثور من بيته واستعمله فغط لا يكون ضامنا والفرق بينها وبين المسئلة السابقة
 ان المستعير هنا أخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب الثور أجابه بنعم غدا وغطه قال صاحب
 الثور أعطينك غدا فهو وعد له الا عطاء وما عاره اه ٥ استعار دابة ليشيع جنازة فلما
 نزل لصلاة الجنازة دفعها الى رجل ليصلي لم يضمن وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت
 مستثنى ٥ نزل عن الدابة لصلاة في الصحراء وأمسكها فانقلبت لم يضمن اذ لم يغيها عن
 بصره ٥ استعار دابة فحضرت الصلاة فدفعها الى رجل لمسكها حتى يصلي ضمن لو شرط
 ركوب نفسه والا فلا ضمان عليه فصولين ٥ اذا كان الرجل على دابة بامرة فنزل عنها
 في السكة ودخل المسجد ليصلي نخل عنها فهلك فهو ضامن سواء ربطها أو لم يربط لانه لما
 غيها عن بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد لا تغيب عن بصره لا يجب
 الضمان وعليه الفتوى من مشتمل الهداية قال في الفصولين وعلى هذا انه لو دخل بيته
 وتركها في السكة ضمن ربطها أو لم يربط اذ غيها عن بصره فلو تصور انه اذا دخل البيت
 لا تغيب عن بصره لا يضمن وبه يفتي اه ٥ وفي الخلاصة لو نزل عن الدابة ودخل المسجد
 وتركها في سكة ضمن اذا هلك وقبل لوربطها ثم دخل لا يضمن والاصح انه يضمن ذكره
 الامام السرخسي في نسخة اه ٥ استعار فرسا حاملا ليركبها الى موضع كذا فركبها فأوردف
 معه آخر فأسقطت جنبنا فلا ضمان على المستعير للجنين ولكن اذا نقصت الام بسبب
 ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه اثنان فاما اذا كان
 لا يمكن فهو واثلا في ضمن المستعير جميع النقصان ولو استعار دابة وفي بطنها ولد فزلقت من
 غير صنعه وأسقط الولد لا يضمن المستعير ولو كبحها باللبام أو فقا عينها يضمن ٥ استعار
 ثورا يساوي خمسين ليس بعملة فقرنه مع ثور يساوي مائة فغط الثور العارية ان كان الناس
 يفعلون مثل ذلك لا يضمن والا ضمن ٥ اذا ربط الحمار المستعار بحمل فاختنق لا يضمن
 ٥ استعار دابة الى موضع فلا طريقا ليس بمسكوك ضمن ان عطب ولو عين طريقا فلا
 طريقا ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسكوك ضمن وكذا ان كانا متفاوتين في

الامن ❖ اذا جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الجار
فسرق ان استوثق بوثيقة لا يقدرا الجار على الذهاب لاضمان عليه ❖ استعار دابة من
رجل وأرسل آخر يقبضها من المعير فركبها المبعوث في الطريق فهلكت يضمن المبعوث ولا
يرجع على الاخر اذ لم يكن مأمورا من جهته وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب وان
كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن لان المالك رضى بركوبها حين دفعها اليه ذكره في
البرازية ❖ استعار دابة وبعث غلامه الى المصر ليأتي بها اليه فأخذها الغلام من المعير ليأتي
بها الى مولاه فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها اليه فهلكت من عمله يضمن العبد ويكون
في رقبته يباع فيه في الحال ❖ رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي هي
عندك من فلان مالكمها فأمرني أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكر
المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان
كان كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع من مشغل
الهداية ❖ استعار دابة ليعمل عليها باربعة ثهمام مع وكيله ليعمل البر عليها فجعل الوكيل
برنقه لم يضمن كافي الصغرى والفصولين وهذا عجيب ❖ رجل أرسل الى رجل رسولا
ليستعير دابته الى الحيرة فقال الرسول ان فلانا يستعير منك الدابة الى المدينة فركبها المستعير
وجاءه أن يذهب الى المدينة ولا يشعر بما قال الرسول لم يضمن ولو ذهب الى الحيرة يضمن ولا
يرجع على الرسول عما أدى وكذا الاجارة من الخلاصة ❖ وفيها اذا ترك المستعار في
المسرح يرعى ان كانت العادة هكذا لا يضمن وان لم يعلم أو كانت العادة مشتركة يضمن ولو جعله
في القرية وليس للقرية باب مفتوح لا يضمن ان نام سواء نام قاعدا أو مضطجعا ❖ أرسله
ليستعير دابة الى درغم فقال الرسول لربها ان فلانا يقول لك اعرفني دابة الى سريل ثم بدله
أن يركب الى سريل وهو لا يشعر بما فعل رسوله فركبها الى سريل لم يضمن ولو ركبها الى
درغم ضمن ولا يرجع على الرسول بما ضمن ❖ لو ترك المستعير الثور في المسرح فهلك ولو علم
ان المعير يرضى بكونه في المسرح وحده كعادة بعض أهل الراسين لم يضمن ولو لم يعلم بان
كانت العادة مشتركة ضمن ❖ ترك الثور في البناية ضمن ولو كانت البناية مسرح وهذا
الثور للمعير وكان يرضى بكونه فيها يرعى وحده لم يضمن ❖ رده المستعير الى بقار الى مرعى كان
المعير يرعاه فيه ويرضى بكونه فيه وحده بلا حافظ لم يضمن ❖ استعار ثورا واستعمله وفرغ ولم
يحمل حبله فذهب الى المسرح فاخترق به ضمن ❖ استعار دابة الى مكان في أي طريق ذهب لم
يضمن بعد ان كان طريقا يسلكه الناس ولو طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن
اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف من الفصولين ❖ وفي الخلاصة استعار دابة الى
موضع ~~موضع~~ كذا وسلك طريقا ليس بمسادة يضمن ان ضاقت أو عطبت ولو عين طريقا ضاقت
طريقا آخر ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلول يضمن ❖ بعث أجيده
ليستعير دابة فأغارها عليها منخ فسهط لويده من صنف سيرا لاجير ضمن الاجير خاصة ١١

قال قاضي خان وان لم يعنف الدابة لا يكون ضامنا اهـ استعار دابة وبعث فنه ليأتى بها
فركبها فنه فهلكت به ضمن القن وبيع فيه في الحال هـ لوجاء خادم المير فدفق اليه
المستعير ثم أنكر المير الامر لم يضمن اذ الرد على خادم المير كالرد على المير هـ استعار دابة
الى الليل وتلفت قبل الليل لا يضمن ولو تلفت في اليوم الثاني قال في الكتاب ضمن قال بعضهم
انما يضمن ان انتفع بها في اليوم الثاني - حتى يصير غاصبا ولا فلا يضمن وقال بعضهم ضمن على
كل حال واطلاق محمد بن علي عليه وعليه الفتوى هـ استعار دابة وعين جهة الانتفاع ثم خالف
فهو على ثلاثة أوجه أن يخالف في المعنى مع اتحاد الجنس أو يخالف في الجنس أو يخالف في
القدر أما الاول وهو المخالفة في المعنى مع اتحاد الجنس بأن استعار دابة ليجمل عليها عشرة
مخاتيم من هذا البر فحمل عليها عشرة مخاتيم من بر آخر لم يضمن وكذا لو استعارها ليجمل عليها
من بره فحمل عليها مثله من بر غيره لان مثل هذا التقييد غير مفيد وأما الثاني وهو
المخالفة في الجنس بأن استعار دابة ليجمل عليها عشرة أفرصة بر فحمل عشرة أفرصة شعير
يضمن قياسا ذخال في الجنس لاستحسانا لانه أخف خالف الى خير حتى لو سمي مقدارا
من البر وزنا فحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير ضمن اذ يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما
يأخذ البر وكذا لو استعارها ليجمل عليها بر فحمل حطبنا أو قطنا أو بننا بذلك الوزن ضمن لما
وكذا لو حمل حديد أو آجر أو حجارة بوزن البر ضمن لانه مما يدق ظهرها فيكون أضر وأما
الثالث وهو المخالفة في القدر بأن استعارها ليجمل عليها عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر
محتوما فلو علم انها لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها للآلاف ولو علم انها تطيق ضمن
ثلثها فلو علم انها لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها للآلاف ولو علم انها تطيق ضمن
مقيدة في الحمل مطلقة في غيره فحكمها حكم العارية المطلقة الا في الحمل فخوان يعر دابة على
أن يحمّل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها آجر أو حديد مثل وزن الحنطة يضمن ولو
حمل عليها عشرة مخاتيم شعير أو دخن أو أرز الا انه مثل وزن الحنطة ذكر الامام السرخسي
انه يضمن وذكر الامام خواجه رزاده انه لا يضمن وهو الاصح هـ ولو استعار دابة ليجمل عليها
عشرة مخاتيم حنطة فحمل شعير افعطت يضمن قيمتها وحكم الاجارة حكم العارية ولو زاد في
القدر فذكرنا في كتاب الاجارة قال المصنف والامام السرخسي في نسخة ذكر المسئلة على
أربعة أوجه أحدها أن يحمّل عليها غير ما عينه المسالك لكن هو مثل ما عينه في القدر بأن
عين حنطته فحمل حنطة غيره لا يضمن والثاني أن يخالف في الجنس بأن استعار ليجمل عليها
عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم شعير لا يضمن استحسنانا أنما لو سمي قدرا من
الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير يضمن والثالث أن يسمي حنطة فحمل عليها
آجر مثل وزن الحنطة يضمن وكذا لو حمل مثل وزن الحنطة بننا والرابع أن يخالف في
القدر بأن سمى عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر يضمن اهـ استعار ثورا بالكرب أرضه وعين
الأرض وكرب أرضا أخرى فغطب الثور يضمن لان الاراضى تختلف في الكرب بسهولة

وصعوبة بمنزلة من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى مكان آخر تلك المسافة كان ضامنا وكذا الواسك الثوري في بيته ولم يكرب حتى عطب لعدم الرضا من المسالك بالامساك كذا في الصغرى وشتم الهداية قال صاحب الفصولين اقول ينبغي ان لا يضمن لو كرب مثل المعينة أو أخرج منها كالأستأجر دابة للجمل وسمى نوعا خالف لا يضمن لو حمل مثل المسمى في الضرر أو أخف منه كالمسمى كبر فخمل كرشعير أو جسم وكما لو عين طريقا ثم سلك طريقا آخر قلت ولكلامه وجه ولكن لم ينقل عن السلف ❀ استعار دابة ثم نام في المغارة والمقود في يده فقطع انسان المقود وذهب بالدابة لم يضمن ولو مد المقود من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر يضمن وقال المصدر الشهيد ان نام جالس لم يضمن وان نام مضطجعا ضمن كافي الخلاصة والوجيز قال في البرازيه وهذا لا يناقض ما مر من ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك للفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم وفي الفصولين لو نام مضطجعا في الخضر ضمن والا فلا يضمن اه ❀ طلبها فقال المستعير نعم ادفع فتركه وفرط في الدفع حتى سرق فان كان المستعير عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا فان نص المستعير على السخط يضمن كذا في مشتمل الهداية وفي الفصولين وان لم يظهر لارضا ولا سخطا يضمن أيضا وجهه ان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن ذكره قاضي خان ❀ نام وزركها ناسيا ضمن ❀ استعار دابة الى موضع كذا فله ان يذهب ويحجي عليها فان لم يسم موضعا ليس له ان يخرج بها من المصر من مشتمل الهداية ثم لو خرج بها من المصر ضمن استعمالها أول استعمالها لانها بمجرد الخروج تصبح عرضة للتلف فيكون اخراجها تضيقا معني من الفصولين ❀ عبد محجور استعار من مثله دابة وهلك تحتها ثم استحققت أو كانت لمولى المعير له ان يضمن الراكب وليس لمولاه ان يرجع على المعير وان ضمن المستحق المعير يرجع لمولاه في رقبته الراكب من الوجيز ❀ للمستعير ان يركب دابة العارية في الرجوع ❀ لو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر وكذا الواسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد فهو وهذا بخلاف ما لو استعارها للجمل بزا فحمل الاخف فانه لا يضمن (١) أخرى بعاريت دادو كفت كذا يادت از چهار روز مدار و چهار روز اين خبر بيار بازده روز داشت خبرم دقيمت روز پنجم ضامن شود ❀ المستعير لو خالف ثم وافق وردها الى من في عيال المعير ينبغي ان يضمن على ما عليه الفتوى لانه لا يبرأ بالعود الى الوفاق عالم بسلمها الى مالكها من الفصولين ❀ استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في عنقه فشدته ومات يضمن هذه في فوائد الامام ظهير الدين وفي فوائد شيخ الاسلام ❀ لو ربط الحمار المستعار على الشجر بالحبل الذي عليه فوق في عنقه فخنق ومات لا يضمن لان الربط معتاد لا التخليص بالحبل ذكره في البرازيه (١) أعطى حماره مارية وقال للمستعير لا تأخر أكثر من أربعة أيام واثبت في اليوم الرابع فتأخر الى خمسة عشر يوما ومات الحمار يضمن قيمته يوم الخامس

إذا جحد العارية أو الوديعة وهي من يحول عن مكانه يضمن وإن لم يحولها بخلاف ما إذا
 ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعه حتى يقرها آخر الضمان على الذي عقره هادون
 الذي ركبها من الخلاصة ❶ دفع حماره إلى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار
 خذ حماري فانتفع به حتى أرد عليك حمارك فضاع في يده ثم إن المودع رد حماره لا يضمن لأنه
 مأذون بالقبض هذه في الوديعة من الخلاصة ❷ استعار من رجل ثورا غدا إلى الليل فأجابه
 بنعم ثم جاء ولم يجد المعير فأخذ الثور من امرأته واستعمله فطبقوا لايكون ضامنا لأن إعاره
 الدابة لا تكون إلى النساء وأعمالهن ما كان من متاع البيت ❸ استعار دابة على أن يذهب بها
 حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب المستعير إلى الحيرة
 أو أمسكها بالكوفة شهر يحمل عليه فعطيت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لا إطلاق العارية
 ❹ رجل قال لغيره اعزني دابتي فنفقت وقال رب الدابة لا بل غصبتك فان لم يكن ركبها كان
 القول قول المقر ولا ضمان عليه وإن كان قد ركبها لا يقبل قوله ويكون ضامنا لوجود سبب
 الضمان وهو استعمال دابة الغير وإن قال رب الدابة آخرتكها وقال لا بل اعزني فالحقول
 قول الراكب مع عينه ولا ضمان عليه لأنهم اتفاد فاعلى أن الركوب كان باذن المالك
 ❺ استعار حمارا في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار
 في يد رجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلمه إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط
 في الإعارة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره وإن استعاره مطلقا لا يكون
 ضامنا لأن في الإعارة المطلقة للمستعير أن يعير غيره سواء كانت الإعارة فيما يتفاوت الناس
 في الانتفاع كالركوب أو لا يتفاوت كالحمل وهذا على قول من يقول المستعير لا يملك الإيداع
 ولو قال المعير لا تدفع إلى غيرك كان ضامنا على كل حال إذا دفع إلى غيره ❻ رجل باع من آخر
 عصيرا فأفاده البائع حماره لحمل العصير فلما حمل وأراد سوق الحمار قال له البائع خذ هذا
 وسقه كذلك ولا تحل عنه فإنه لا يضمن إلا هكذا فقال المشتري نعم فأخذ حماره ثم خلى عنه
 بعد ساعة وترك الحمار فأمرع في المشى وسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لأنه شرط شرطا
 مفيدا فإذا خالفه صار فاصبا ❷ رجل قال لغيره اعزني دابتي فرفعتني أو قال إلى فرسين من
 محمد أنه قال له فرسين جائبين إذا هب استعسا تأ قال وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو
 التشيع في الجنازة وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له أن يرجع إليها وعن أبي
 يوسف إذا استعار دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب عليها ويحیی وقد حرت هذه الجملة من
 قاضي خان ❸ أخذ دابة رجل بغير أمره من بيته ثم ردها إلى بيته وهلك لم يضمن من الوجيز
 ❹ استعار من رجل حمارا فقال لي حماران في الأصطلح خذ أيهما شئت فأخذ أحدهما
 لا يضمن ولو قال خذ أحدهما أو اذهب به والباقي بجماله ضمن من الفصولين والخلاصة ❺ لو
 أمسك الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب إلى الموضع الذي استعارها إليه ضمن كذا
 في الإجارة من الخلاصة ❶ وفيها رجل قال لا تعزني دابتي فنفقت وقال لا تعزني دابتي

لا يضمن ان لم يكن ركبهما لانه لم يقر بسبب الضمان ولو قال آخرتها فالقول قول الراكب مع عينه لانهما اتفقا على ان الركوب كان باذنه وهو يدعى عليه الاجر وهو ينكر وهو بخلاف العين اذا هلك في يد رجل وقال وهبته الى وقال المالك بعته فانك يكون ضامنا لان العين مال مقوم فلا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاطه اما المنفعة فاعاخذ دخل حكم المسالية بحكم الاجارة والراكب منكر فلا يضمن شيئا اهـ ❦ فرغ من الانتفاع بالذبة المستهارة فارسلها ووضع عليها الاكاف ونام ساعة فضاغ ضمن ❦ استعار ذبابة فسكت المالك قال شمس الائمة السرخسي الا عارة لا تثبت بالسكوت من البرازية ❦ استعار الوصى ذبابة لعمل العبي ولم يردها بالليل حتى هلكت فالضمان على العبي قال رضي الله عنه انها عجيبة ❦ استعار ذبابة للعمل فله ان يركبها ولو استعار ايجمل عليها كذا من امن الخطئة الى البلد وهلكت الخطئة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعبر ❦ استعار ذبابة للعمل الى مكان كذا وقال له المالك بعته ما طفا فبعثها على من ليس في عياله لم يضمن من القنية ❦ رجل استعار من آخر ثورا غدا فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فأخذ الثور من بيته واستعمله فعطب قال ابراهيم بن يوسف لا يكون ضامنا وقد مر

❦ النوع الثاني ضمان الامتعة ❦

استعار سترالاد من فسرق العترة من الاذين لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم ينصبه في الحائط كان ضامنا ❦ رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام وانكسر كوز الفقاقي من يديه عند الشرب قال الفقيه أبو بكر البخلي لا يكون ضامنا قيل هذا اذا لم يكن من سوء امساك فان كان من سوء امساك يكون ضامنا ❦ استعار كتابا فضاغ ثم جاء صاحب الكتاب يطالبه بالرد فلم يجبه بالضياع ووعد بالرد ثم اخبره بالضياع قال بعضهم ان لم يكن آيسام وجوده لا ضمان عليه وان كان آيسام وجوده يكون ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا تقبل دعوى الضياع منه لانه منافض قال في البرازية وبه يفتي ❦ استعارت امرأته مراويل لتلبس فلبست وهي تمشي فزلفت رجلها فخرق السر او بل لا ضمان عليه لانها غير مضمينة ❦ استعار شيئا فقال له المعبر لا تدفع الى غيرك فدفع وهاك عند الثاني قال الفقيه أبو جعفر يضمن المستعير لانه دفع اليه بغير اذنه وقال بعضهم ان كان الشيء لا يختلف باختلاف المستعمل لا يضمن ❦ استعار محملا أو مضطاطا وهو في المضر فسار به فهاك عن أبي يوسف لا يكون ضامنا وان استعار ثوبا أو عمامة فسار به كان ضامنا ❦ استعار ثوبا لبسطه فوق وقع عليه من يده شيء أو عثر فوق وقع عليه فخرق لا يكون ضامنا من قاضي خان ❦ لو استعار امرأته اليسرى به أرضه ففتح النهر ووشع المتر تحت رأسه وتام مضططها فسرق لا يضمن لانه حافظ ولهذا لو سرق من تحت رأس التام لم يقطع وان كان في المضر أو هذا في غير السفر فان كان في السفر لا يضمن تام فاجدا أو مضططعا والمستعار تحت

رأسه أو موضوع بين يديه أو بجوار يديه بحيث يعد حافظاً عادة من الخلاصة ❀ استعار
من اليدق مبطخة فدقها وفرغ ثم أعاره من غيره وضاع ضمن المالك أي ما شاء قال رضي الله
عنه المروءة المسحاة ما لا يختلف باختلاف المستعمل وإنما الضمان لكون الأمانة بعد انتهاء
مدتها بالفراغ من العمل الذي عينه للاستعارة ❀ استعار كندرة ثم أعارها من غيره لا ضمن
❀ استعارت ملاءة للمصيبة ثم خرجت منها إلى مكان آخر فخرقت تضمن ❀ استعار فاساً
وضرب في الخطب (١) وسخت شد در هيزم وتبرد يكر كرفت وبجهره أن تبرزد وانكسر ضمن
وقيل إن كان الضرب معتاداً لا ضمن ❀ استعارت ملاءة ووضعها في البيت والباب مفتوح
فصعدت السطح فهلكت قيل تضمن وقيل لا تضمن ❀ استعارت طشتاً وغسلت فيه بلع بكخ
بارباغ فانكسر إن كان يغسل مثلها في مثله وكان الغسل معتاداً لا ضمن ❀ استعار قدراً للطبخ
فطبخ فيها مرقه ونقلها من الكافون مع المرقه أو أخرجها من البيت فوقعت من يده وانكسرت
فالحصص أنه لا ضمن بخلاف الحال إذا زلق قنية ❀ إذا استعارت سراويل فزلقت رجليها في
المشي فخرق لا ضمن ❀ وقع من يدرب البيت شيء على ودبعة عنده فافسدها ضمن وإن كان
بساطاً أو وسادة استعاره ليطسطة لم ضمن هو ولا أجيره بخلاف الحال لأن فعله بعوض فيتمتع
بشرط السلامة بخلاف هذا ❀ لو رد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه إلى
الليل وهلك لا ضمن ولو وجد من في عياله ولم يرد ضمن من القنية ❀ وفيها أودعه أجنباً
وناب ومات ولم يجد المودع وارثاً له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع إليها إذا كانت
تقدر على الحفظ ❀ استعار منشاراً فانكسر في النشر نصفين فدفعه إلى الحداد فوصله بغير
إذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسراً وكذا الغاصب إذا غصبه منكسراً هذه
في الغصب من القنية ❀ وضع المستعار بين يديه ونام لا ضمن لأن هذا حفظ عادة لكن إذا نام
جالساً أو إذا نام مضطجعا ضمن ❀ صبي استعار من صبي شيئاً كالقدوم أو الفأس ونحوه
فأعطاه والمستعار لغير المعطي فهلكت في يد الصبي إن كان الدافع مأذوناً لا شيء على المستعير
وإنما يجب الضمان على الدافع لأنه إذا كان مأذوناً صرح منه الدفع فكان الهلاك حاصلاً
بتسليمه وإن كان الدافع محجوراً ضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالاعتد منه لأن الأول غاصب
والثاني غاصب الغاصب من الصغير وقاضى خان ولو كان ذلك الشيء للأول لا ضمن إلا أخذ
من مشتمل الهداية قال صاحب الفصولين لو أراد بالمأذون مأذوناً في التجارة لا في هذا الدفع
ينبغي أن ضمن كل منهما كما في المحجور إذا دفع غاصب حينئذ فإن كان مأذوناً في التجارة لعدم
المالك والأذن في الدفع فيصير إلا أخذ غاصب الغاصب فينبغي أن ضمن كل منهما ولو أراد
الأذن في الدفع أيضاً فينبغي أن لا ضمن الدافع أيضاً لأن المالك أه ❀ استعار قلادة ذهب
فقادها صبياً فسرقت فإن كان الصبي بضبط حفظ ما عليه لا ضمن ولا يضمن من الوجيز
❀ استعار شيئاً فدفعه ولده الصغير المحجور إلى غير مالكه عارية ضمن الصبي الدافع وكذا

(١) ويست في الخطب فأتى بفأس ثابته وضرب رأس تلك الفأس

الآخذ

الآخذ للمأمر ❦ ادعى المستعير الاذن وبجده المعير ضمن المستعير الا أن يبرهن فصولين
❦ استعار فاساً أو قدوماً لكسر الخطب فوضعه في البيت فتلف بلا تقصير يضمن لانه اذن
بكسر الخطب لا بوضعه في بيته وقيل لا يضمن وبه أفتى صاحب المحيط وقاضى خان وبالصمان
أفتى الامام جلال الدين من مشتمل الهداية ❦ استعار فاساً ودفعه الى أجيده ليعمل به
فقر به ينبغي أن لا يضمن كما هو المختار كذا في الاجارة من الفصولين ومشتمل الهداية ❦ لوجاء
خادم المعير فدفع اليه المستعير ثم أنكر المعير الامر لم يضمن المستعير اذا الرد الى خادم المعير كارد
الى المعير بذكوره في الفصولين قلت الا اذا كان شيئاً نفيساً فيضمن كما ❦ (١)
كانت يدى عاريت خواست نادرياًغ كار كنسد معير كفت درباغ مكذار ياخود ييار فتركه
ثمة ينبغي أن يضمن ❦ (٢) ككنسد يدى عاريت خواست تاب رادار دآب بر بست
ووضعه تحت رأسه ونام فسرقت ييراً اذا النوم على هذا الوجه ليس بتضييع ❦ دفع
المستعار الى قن المعير فتلف فلو كان عقد جوهراً أو شيئاً نفيساً ضمن المستعير بالدفع الى قن المعير
من الفصولين ❦ هلكت العارية في يد المستعير ثم استحققت له أن يضمن أي ما شاء ولا
يرجع أحدهما على صاحبه وفي الاجارة يرجع المستأجر على الآخذ دون العكس ❦ لو
رد العارية الى أحد من في عيال المعير فضاعت لا يضمن الا اذا كانت شيئاً نفيساً كالجواهر
فرد ها الى هؤلاء يضمن من الوجيز ❦ وفي الخلاصة لو رد العارية مع ابنه أو عبده يبرأ من
الضمان كما ذكرنا في الوديعة وكذا لو رد ها الى عبد المعير أو أجيده أو من في عياله يبرأ من
الضمان ولو كانت العارية عقد جوهراً أو شيئاً نفيساً فدفع الى عبد المعير أو الى أجيده يضمن
انتهى ❦ اعارت شيئاً من متاع البيت بغير اذن الزوج فان كان كايكون في أيديهن عادة
فضاع لم تضمن ولو من غيره ضمن من الفصولين والوجيز ❦ وفي الخلاصة رجل استعار
من امرأه شيئاً ما كان من ملك الزوج فاعارت فهل ان كان شيئاً في داخل البيت وما يكون في
أيديهن عادة فلا ضمان على أحد أما في القرمس والثور فيضمن المستعير أو المرأة انتهى ❦ طلب
المعير العارية ففرط في الدفع فهلكت ان كان قادراً على الرد وقت الطلب ضمن والا فلا يضمن
من الفصولين ❦ وضع العارية ثم قام وتركها ناسباً فضاعت ضمن ❦ اذا كانت العارية
مؤقته بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون المدة مؤقتة تصاً أو
دلالة حتى ان من استعار قدوماً لكسر الخطب فكسره وأمسكها حتى هلك ضمن ❦ ولو دخل
منزل رجل باذنه وأخذ اناء لينظر اليه فوقع فأنكسر لا ضمان عليه وان أخذه بغير اذنه من
مشتمل الهداية ❦ استعار ثوباً باللبس هو ليس له ان يعير غيره فان فعل ضمن وان لم يعير
اللبس له أن يعير غيره قبل ان يلبس فان أعار بعد ما لبس ضمن وكذا يضمن اذا لبس بعد
ما لبس غيره كما في الوجيز والفصولين وفي قاضى خان فان لبس بعد ما لبس غيره قال الامام

(١) أخذ فاساً عارية ليستعملها في كرمه فقال المعير لا تركها في الكرم وأت بها فعن

(٢) أخذ فاساً عارية ليسد بها طريق المساء فسده

على البزوى يضمن اذا هلك رذ كرا الامام السرخسى والشخ خواهر زاده انه لا يضمن وكذلك كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع انتهى ﴿ رجلان يسكنان في بيت واحد وكل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا ثم طال به المعير بالدفع قال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاوية بيتك قالوا ان كان البيت في أيديهما لا يكون المستعير راد او لامضيعا ولا يكون ضامنا من قاضيان والوجيز ﴿ استعار ثوبا من رجل ثم طلب المعير ان يردده فقال المستعير نعم هوذا دفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان المستعير عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه وان كان قادرا على الرد فان أظهر المعير السخط والكراهة في الامساك ضمن المستعير وكذلك اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن من قاضيان ﴿ لو أخذ ثور رجل من بيته بغير أمره ثم رده الى بيته وهلك لم يضمن من الوجيز ﴿ ولو قال لا آخرا عرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها فعليه مثله أو قيمته وهو قرض الا اذا كان بينهما مباشرة فيكون ذلك دلالة الاباحة ﴿ وفي العيون قال خلف بن أيوب سألت محمدا عن رجل استعار من رجل رقعة وقع بها قيصة أو خشب ايدخله في بابه قال لا يكون هذا عارية وهو ضامن لذلك كله وهو بمنزلة القرض فان قال أردده عليك فهو عارية من الخلاصة ﴿ وفيه اذا وجد غيره العارية أو الوديعة وهي مما يحول عن مكانها يضمن وان لم يحولها بخلاف ما اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخرا فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها

﴿ النوع الثاني ضمان القن ﴾

استعار عبد افردته الى دار المالك ولم يسلمه لم يضمن لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دار المالك معتاد من الهداية ﴿ استعار قنا لخدمته شهرا فهو على المصير من الفصولين ﴿ استعار قنا لخدمته فله ان يعيره وان عين نفسه للخدمة لعدم تفاوت الناس في الاستخدام بخلاف لبس الثوب من الوجيز والفصولين

﴿ النوع الثالث ضمان العقار ﴾

استعار بيتا ليسكنه له ان يعيره غيره وان عين ان يسكنه بنفسه لعدم تفاوت الناس في السكنى بخلاف اللبس كافي الفصولين والوجيز ﴿ رجل استعار من آخر أرضا لبنى فيها وبغرس فيها نخيلا فأغارها صاحب الأرض لذلك ثم بدل المالك أن يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاغارة مطلقة أو مؤقتة الى عشر سنين أو ما أشبه ذلك لانها غير لازمة ثم ان كانت الاغارة مطلقة فجميع المعير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون للمستعير غرسه وبنائه وعلى قول ابن أبي ليلى والشافعي يضمن المعير قيمة البناء والغرس قائما يوم الاسترداد ولو كانت الاغارة مؤقتة بان قال صاحب الأرض أعرتك هذه الأرض عشرين سنة لتغرس فيها أو تبني فيها ثم رجع عن الاغارة قبل مضي الوقت كان ضامنا للمستعير قيمة البناء والاغراس قائمة يوم الاسترداد

عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع البناء والا غراس ولا يضمن القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاشجار ورفع البناء لا يضر بالارض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الارض ان يملك البناء والغرس بالقيمة وعلى قول زفر للمستعير ان يرفع البناء والغرس ولا يضمن صاحب الارض كما لو كانت الاعارة مطلقة من قاضيان وفي الهداية وان كان وقت العارية ورجع قبل الوقت صح رجوعه ولكنه يكره ويضمن المعير ما نقص البناء والغرس بالقلع كذا ذكره القدوري في مختصره وما ذكره قاضيان من انه يضمن قيمتهما ويكونان له مروي عن الحاكم الشهيد ذكره في الهداية أيضا ﴿ لو أعار داره ثم ربط المعير دابته على باب الدار فضربت انسانا لا يضمن بخلاف المؤجر اذا ربط دابته بعد ما سكن المستأجر على ما مر في الاجارة هذه في الاجارة من الخلاصة ﴿ لو بنى المستعير حائط في الدار المستعارة يقال له بالقارسية باخسه فلما استرد المعير الدار وأراد المستعير ان يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك وليس له ان يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الارض من الخلاصة

﴿ النوع الرابع ضمان المستعار للرهن ﴾

استعار عينا ليرهنه ولم يسم ما يرهنه فله ان يرهن باي قدر وباي نوع شاء فلو هلك المستعار في يد المرتهن ضمن المستعير للمعير قدر ما يسقط به عن المستعير من الدين وكذلك لو دخله عيب فسقط بعض الدين يضمن الراهن للمعير قدر ذلك ولو ان الراهن عجز عن فكك الرهن قضى المعير دين الراهن كان للمعير ان يرجع على المستعير بقدر ما يسقط من الدين عند الهلاك ولا يرجع باكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن ألفا ورهنه بالفين باذن المعير وافتكه المالك بالتي درهم لا يرجع على الراهن باكثر من ألف ﴿ ولو أن المستعير وكل رجلا يقبض الرهن من المرتهن والرد على المعير ان كان الوكيل في عيال المستعير جاز ولا يضمن ان هلك المال في يد الوكيل وان لم يكن في عيال الموكل فهلك المال في يد الوكيل لم يجز ﴿ وليس للمعير ان يتفجع بالرهن ولا ان يستعمله قبل الرد ولو بعد الفكك فان فعل ضمن من قاضيان ﴿ قال في الهداية ولو استعار عبدا أو دابة ليرهنه فاستخدم العبد أو ركب الدابة قبل ان يرهنها ثم رهنها بمال مثل قيمتهما ثم قضى المال ولم يقبضها ما احتج بها عند المرتهن فلا ضمان على الراهن وكذلك اذا اقتضى الرهن ثم ركب الدابة أو استخدم العبد ثم عطب بعد ذلك بغير صنعه لا يضمن انتهى ﴿ وان سمي المعير قدرا أو جنسا تخالفه المستعير فرهنه باقل مما سمي أو أكثر أو بصنف آخر لا يجوز ويصير ضامنا والدليل في الهداية ﴿ وكذا لو استعاره ليرهنه عند فلان فرهنه عند غيره أو استعاره ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة لا يجوز ويصير ضامنا والمستعير ان يأخذه من المرتهن من قاضيان ﴿ ولو هلك المستعار عند المستعير قبل ان يرهنه أو بعد ما افتكه فلا ضمان عليه من الهداية ﴿ ولو اختلفا في الهلاك والنقصان فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه أو بعد ما افتكه كان القول قول المستعير مع يمينه من قاضيان وان اختلفا في قدر ما أمره

بالرهن فالقول للمعير لان القول قوله في انكار أصله فكذلك في انكار وصفه ولورهنه المستعير
بدين موعود وهو ان يرهنه ليقرضه كذا فذلك في يد المرتهن قبل الاقراض والمسمى والقيمة
سواء يضمن المرتهن قدر الموعود المسمى للرهن ويرجع المعير على الراهن بمثله من الهداية
❦ ولو هلك المستعار في يد المرتهن بعد قضاء دينه يرد ما قبض على الراهن ويدفع الراهن
ذلك المقدار على المعير من الوجيز

❦ الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول ❦
(الفصل الاول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعا)

الايداع تسليم الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين وهي امانة في يد المودع اذا
هالك لا يضمنها كافي الهداية وغيرها قال في الاشياء الوديعة امانة الا اذا كانت باجر
فضمنه تذكرة الزلمي انتهى ❦ واشترط الضمان على المودع باطل هذه في الكفالة
من الهداية ❦ ثم الوديعة تارة تقع بالايجاب والقبول صريحا كقوله اودعني وقيل
الاخر وتتم بالايجاب وحده في حق الامانة لا في حق وجوب الحفظ عليه حتى لو قال للغاصب
اودعني المغمصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل حتى لو هلك عنده لم يضمن وتارة تقع
بالكناية كقوله لاخر اعطني ألف درهم أو قال اعطني هذا الثوب الذي في يدك فقال
اصطبتك فهذا على الوديعة نص عليه في المنتقى من الوجيز وتارة تقع دلالة فلو جاء رجل بثوب
الى رجل ووضع بين يديه وقال هذا وديعة عندي وسكت الاخر صار مودعا فلو ذهب
صاحب الثوب ثم ذهب الاخر بعده وترك الثوب في وضاع الثوب كان ضامنا لان هذا قبول
منه للوديعة صرفا وكذا لو وضع صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة لهما
كان ضامنا ايضا لان هذا ايداع عرفا ولو قال الجالس لا قبل الوديعة فوضع الثوب بين يديه
وذهب وضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول ولو قال لا قبل
حتى لم يصير مودعا ومع ذلك ترك الثوب ماله فذهب ثم رفعه من لم يقبل رادخله في بيته ينبغي
ان يضمن لانه لما لم يثبت الايداع صار غاصبا برفعه من الفصولين ❦ وضع في بيته شيئا بغير
أمره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزامه الحفظ من البرازية ❦ واذا قال ضعه في هذا
الجانب من بيتي الا اني لا أزم حفظه يصير مودعا ذكره في القنية ❦ وفيها عن عين الائمة
الكرايسى وضع عنده شيئا وقال له احفظه حتى ارجع فصاح لاحفظه وتركه صاحبه صار
مودعا يضمن ان ترك حفظه وعن أبي الفضل المكرماني لا يصير مودعا ولا يضمن ترك الحفظ
وهكذا في المحيط انتهى أقول وبقول صاحب المحيط ناخذ ❦ جملت زوجة الابن الى دار أبيه
خالية فاخذها الا عونة وقصر الصهر في المنع منهم مع قدرته عليه يضمن قال رضى الله عنه فقد
جاءه مودعا بدون تصريح بالايداع دون أهله وخدمه لانه القيم في الدار والمتصرف في قعين
الحفظ من القنية ❦ قام رجل من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعه والباقون مودعون حتى
لو قاموا جميعا وتركوه فضاع ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك عندهم فقد استخفهم فاذا قاموا

فقد تركوا الحفظ الملتزم وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخر
 تعين للحفظ فتعين للضمان ۞ ولوجاء رجل الى الخان بدابة وقال لصاحب الخان اين اربطها
 فقال صاحب الخان اربطها هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد الدابة فقال
 صاحب الخان ان صاحبك اخرج الدابة ليسقيم او لم يلبث صاحب الدابة صاحب كان صاحب
 الخان ضامنا لان قول صاحب الدابة اين اربط الدابة استبداع عرفا وقول صاحب الخان
 هناك قبول الوديعة من قاضيان والوجيز ۞ وللمودع ان يسافر بالوديعة ولو كان لها جمل
 ومؤنة عند أبي حنيفة اذا كان الطريق آمنا وقال ليس له ذلك اذا كان لها جمل ومؤنة الا
 اذا كان الاستحفاظ باجر فليس له ان يسافر بها لانه عقد معاوضة فيقتضي التسليم في مكان
 العقد فتعين للحفظ من الهداية ۞ وفي المختار وليس له ان يسافر بها في البحر ولا يتعرض
 للخراب وإطلاقه يدل على الوفاق ۞ وليس للمودع ان يودع بلا اذن ولا يصدق على دعوى
 الاذن الا ببينة والوضع في حرز غيره ايداع الا اذا استأجر الحرز فيكون حافظا بحرزه نفسه
 فلو أودعها آخر بغير اذن فهلكت فلما لك ان يضمن الاول لا الثاني عند أبي حنيفة وقال له
 ان يضمن أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الآخر وان ضمن الآخر يرجع على الاول
 من الهداية ۞ وليس للمودع ان يؤاجر الوديعة ويرهن من عارية الكثر ۞ وفي العارية
 من الخلاصة الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤاجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه ۞ وفيها
 من الوديعة المودع اذا سافر انما يضمن اذا كان له جمل ومؤنة فان لم يكن فان كان له بد من
 السفر لا يضمن وان كان له بد من السفر فكذلك عند أبي حنيفة لا يضمن اه ۞ واذا شرط
 المودع شرطا مفيدا من كل وجه تقيده به أكذب بالنهي أولا فلا فلو قال احفظها في هذه الدار
 فحفظها في دار أخرى ضمن لان الدارين يتفاوتان في الحرز فيتمتع به بالشرط ذكره في الهداية
 وفي الفصولين وقيل لا يضمن لو أحرز أو سواه ولو أكذب بالنهي وقيل يضمن لو لم يحتج في وضعها
 دارا أخرى لا لو احتاج اذا تعين بلغو حينئذ لا يطلب منه حفظ ماله بطريق لا يقدر عليه
 اه ۞ وهكذا لو قال لا تسافر بها فاسافر بها ضمن لان التقييد مفيد اذا الحفظ في المصر بلغ
 فكان صحيحا من الهداية ۞ شرط شرطا مفيدا من وجه لا من وجه تقيده به لو كدوا لا فلو
 عين بيتا من دار حفظ في بيت آخر منها قبل لو أكذب بالنهي كقوله لا تحفظ الا في هذا البيت ضمن
 لا لو لم يؤكده وقيل لا يضمن لو أحرز أو سواه ولو كد وقيل لا يضمن مطلقا اذا البيتان في دار
 واحدة فلما يتفاوتان في الحرز من الفصولين قال في الهداية ولو كان التفاوت بين البيتين
 ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والذي نهاه عن الحفظ فيه عورة ظاهرة صح
 الشرط فيضمن واللام يضمن لان البيتين من دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز فلا يفيد الشرط
 وفي الخلاصة اذا قال المودع للمودع احفظ الوديعة في هذا البيت فحفظها في بيت آخر في
 تلك الدار فهلكت لا يضمن وفي بعض شروح الجامع الصغير لو كان ظهر البيت المنهي عنه
 الى السكة يضمن ولو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى ضمن ولو كانت الدار
 الاخرى مثل الاولى أو أحرز منها لا يضمن هكذا ذكر الصمد والشهيد وذكر الامام

خواهر زاده في الاصل انه يضمن وان كانت الثانية آخر زمن الاولى ولو قال لا تضعها في
الحاوت فوضعها فسرقت بل ان لم يكن بيته آخر زمن الحاوت ولم يكن له مكان آخر آخر زمنه
لا يضمن والا ضمن اه ولو شرط شرط الا يفيد أصلاً لغاً كذا ولا كتعيين صندوق بيت ولو
قال ضعها في كيسك فوضع في صندوقه لم يضمن ولو قال لا تضع في الحاوت فانه مخوف فوضعها
فيه لم يضمن ولو لم يكن له موضع آخر آخر زمنه واذا قال للمودع لا تخرجها من المصر فخرج بها
ضمن اذا لحفظ في المصر ابلغ فيه فبدا الا ان يضمن طرأ بخلاف التلف فلو أمكنه الحفظ في المصر
مع السفر بان يتركه في المصر المأمور به فانه يضمن لو سافر بها وأمان احتاج الى نقل العيال
أولم يكن له عيال فسافر بها الا يضمن وهذا الوعد المسكان ولو لم يعين بان قال احفظ هذا ولم نقل
في مكان كذا فافسأ فرفأ لو كان الطريق مخروفاً ضمن بالاجماع والا لا يضمن بالاجماع اذ لم يكن له
حل ومونة فلو كان له حل ومونة وقد أمر بالحفظ مطاقاً فلو كان لا بد له من السفر وقد عجز عن
حفظه في المصر الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجماع ولو لم يكن لا بد له من السفر فكذلك لا يضمن
عند أبي حنيفة قريبا كان أو بعيداً وعند أبي يوسف يضمن لو بعيداً وعند محمد يضمن في
الحالين من الفصولين أمرأة قالت لا كارها الا طرح البرقي منزلتك فوضعه الا كار في منزله
بخفي الا كار خناية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البلخي ان
كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الا كار لان حفظ الكدس وتحصينه يكون
على الا كار فاذا طرحه في موضع الكدس قريبا من البيدر وأخف مونة لا يضمن اذا
قال المودع وضعت الوديعه في مكان حصين ونسيت قال بعضهم كان ضامنا لانه جهل الامانة
فيضمن كالمات محملها وهو كرجل صندعه غنم لقوم اختلطت ولا يعرفها فانه يكون ضامنا وقال
الفقيه أبو الليث ان قال وضعت الوديعه في دارى ونسيت المسكان لا يكون ضامنا ولو قال
لا أدري وضعتها في دارى أو في بيت آخر كان ضامنا وهكذا روى عن أبي يوسف ولو قال
وضعت الوديعه بين يدي في مكان ثم قت ونسيتها أو قال سقطت مني قال الفقيه أبو بكر البلخي
يضمن وقال الفقيه أبو الليث ان قال سقطت مني لا يضمن ولو قال بالفارسية ينفك كنديم (١)
يكون ضامنا ولو قال (٢) يفتاد از من لا يضمن وقال الفقيه قد قال بعض أصحابنا اذا قال
ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت كان القول قوله مع عيئنه فلا ضمان عليه وبه تأخذ
وفي عرفه لا فرق بين قوله ينفك كنديم أو قال يفتاد از من من انه لا يكون ضامنا على كل حال من
قاضي خان وفي مشتمل الهداية لو قال المودع سقطت الوديعه أو قال بالفارسية يفتاد از من
لا يضمن ولو قال سقطت أو قال ينفك كنديم يضمن كذا ذكره الفقيه أبو الليث في فتاواه
وطعنوا وقالوا مجرد الاسقاط ليس بسبب الضمان الا يرى انه لو أسقطها ثم رفعها ولم يبرح

(١) قوله ينفك كنديم معنى أسقطت

(٢) وقعت مني

عن ذلك المكان حتى هلك لا يضمن فنهنا لا يضمن بمجرد قوله أسقطت بل يشترط أن يقول
مع ذلك أسقطت وتركت أو يقول أسقطت وذهبت أو يقول أسقطت في الماء أو ما أشبهه
ذلك وقالوا في قوله سقطت ينبغي أن يضمن لأنها انما سقطت لتقصير من جهته وفي فتاوى ظهر
الدين إذا قال سقطت الوديعة أو قال يفيك كنتم ينبغي أن لا يضمن بمجرد هذا القول لأن
العام لا يفرقون بين قولهم يفيك كنتم أو يفيك كنتم انتهى ما في المشتل وفي الفصولين عن
الخلاصة لو قال أسقطت الوديعة لا يضمن لأنه بالأسقاط إذا لم يتركها ولم يذهب لم يكن متعديا وعليه
الفتوى ١٥ ٥٠ ولو قال المودع لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف
ما لو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت وقال شمس الأئمة السرخسي الأصح أنه لا يضمن على
كل حال سواء قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت أو قال لا أدري كيف ذهبت ولم يزد عليه
رجل عنده وديعة فقال لا أدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم
أضيع فالوايكون ضامنا ٥١ ٥٠ ولو قال ضاعت الوديعة عندي ثم قال رددت الوديعة عليك
يضمن ولا يقبل قوله في الرد لأنه متناقض ٥٢ ٥٠ رجل أودع عند رجل زنبيل فيه آلة ثم
ادعى أنه كان فيه قدم وطلبه منه فقال المودع لا أدري ما كان فيه قال الفقيه أبو جعفر
لا ضمان عليه ولا عين حتى يدعى عليه أنه رفعه أو ضيعه فحينئذ يحلف فان حلف برئ
وان نكل ضمن ٥٣ ٥٠ فجار أودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب
الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا عين حتى يدعى عليه التضضيع أو الخيانة ونحو ذلك
٥٤ ٥٠ وعن نصير أنه كتب إلى ابن شجاع في مودع يقول دفنت الوديعة ونسيت موضعها فاجاب
وقال ان دفنتها في داره لا يضمن وان دفنتها في دار غيره ضمن قيل وان دفنتها في كرمه فسرقت قال
ان كان له باب فليس بتضضيع والافهوتضضيع وكذا الدار اذا لم يكن لها باب من قاضي خان
اذا قال المودع دفنت الوديعة في مكان كذا فانسيت ان كان دارا أو كرمه لا يضمن ولو
قال وضعت الوديعة بين يدي في دارى والمسئلة بها لها فان كانت الوديعة مما لا يحفظ في
عرصة الدار وعرصة الدار لا تعد حرز له كعرصة ذهب ونحوها يضمن واذا كانت مما تعد الدار
حرزها لا يضمن ولو قال لا أدري وضعت في دارى أو في موضع آخر يضمن ٥٥ ٥٠ ولو قال دفنت
الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتم اليه من الخلاصة ٥٦ ٥٠ أودع عنده ما وقع فيه
السوس فلم يرد حتى وقع فيه السوس وأفسده لا يضمن ٥٧ ٥٠ وضع الوديعة في الدار وخرج
والباب مفتوح فسرقت فان لم يكن في الدار أحد والمودع في موضع سمع حس الدار لا يضمن
٥٨ ٥٠ مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف فيها بغير إذن صاحبها عند الامام من البرازية
٥٩ ٥٠ المودع يلبس الوديعة وينزعها ويستعملها كثوب نفسه فهلاك في غير الاستعمال
لا يضمن ٦٠ ٥٠ أودعه دنانير وسأله ان يقرضه دراهم فوضع المودع الدنانير في حجره ليحمل
له الدراهم ثم قام ونسبها فضاقت يضمن ٦١ ٥٠ أودعه سكيناً فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم
يقصر في الحفظ ٦٢ ٥٠ المودع اذا فسخ الكورة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلكت الفواكه

والباطخ المودعة ضمن ٣٠ ان وجدت في الحال والا فلا ١٠ أودع قراطيس فوضعها في
 الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن ١٠ وضع الودعة
 في داره ويدخلها الناس كثيرة فضاغت فان كان شياً يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن
 والذهب يضمن ١٠ أودع حامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نقل أمتعته
 وترك الودعة وتواري فأغبر على بيته والودعة يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته من
 القنية قال في التهمة وذلك لان في تضيقه مال نفسه لا يصير معذوراً في مال غيره ١٠ ولو قال
 دفنت الودعة في مكان حصين ونسبت الموضع فيه اختلاف المشايخ وقد مررت ولولم يبين
 المكان ولكنه قال سرقت الودعة من المكان المدفون فيه لا يضمن ١٠ المودع اذا دفن الودعة
 في الارض ان جعل هناك علامة لا يضمن والا ضمن وفي المقازة يضمن جعل هناك علامة
 أو لم يجعل ولودفن في الكرم ان كان حصيناً بان كان له باب مغلق لا يضمن وقد مررت ولو
 وضعها ولم يدفنها ان وضعها في موضع لا يدخل اليه أحد الا بالاستئذان لم يضمن فان توجهت
 للصوم نحو المودع في المقازة فدفن الودعة كئيباً أو خذ منه لشدة الخوف فلما رجعت لم
 يظفر بالمكان الذي دفنتها فيه ان كان يمكن ان يجعل هناك علامة فلم يفعل يضمن واذا
 أمكنه العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الودعة يضمن أيضاً
 فان كان رب الودعة معه يذهب ان جلة فلما توجهت للصوم قال له مالكها ادفعها فدفنها فلما
 ذهبت للصوم لم توجد لاشك انه لا يضمن لان الدفن منه باذن المالك ١٠ واذا وضع الودعة
 في بيت خراب في زمان القننة فان وضعها على الارض يضمن وان جعلها تحت التراب لا يضمن
 من مشتمل الهداية ١٠ سوق قام للصلاة من الحانوت وفي الحانوت ودائع فضاغت الودعة لم
 يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بحسبانه فلم يكن مضيعاً ولا يكون هذا منه ايدها الودعة
 بل هو حافظ بنفسه في الحانوت وحانوته محرز من قاضيان وفي الفصولين ذكر المصدر
 الشهيد ما يدل على الضمان فليتم امل عند الفتوى ولولم يكن له جار يحفظ يضمن ذكره في
 الوجيز ١٠ وفي الفصولين نقل عن فتاوى الفضلي خرج الى الجمعة وترك باب حانوته مفتوحاً
 واجلس على باب الدكان انما صغير الدلو كان الصبي يعقل الحفظ برئ والا ضمن وفي فتاوى
 ظهير الدين برئ على كل حال اذ تركها في الحانوت فلم يضيع انتهى ١٠ رجل دفع الى رجل جواهر
 ليبيعه فقال القابض أنا أريها تاجر الاعرف قيمتها فضاغت الجواهر قبل ان يريها قال الشيخ
 أبو بكر محمد بن الفضل ان ضاغت أو سقطت بحركته يكون ضامناً وان سرقت منه أو
 عزا حصة أصابته من غيره لا يضمن انتهى ١٠ رجل ان ادعى كل واحد منهما على رجل
 وديعة ويقول أودعت عنده كذا فقال المودع لا أدري أيكما استودعني فانه يحلف لكل واحد
 منهما ما أودعه عنده فان أبي ان يحلف أعطى الودعة له ما يضمن له ما ملها لانه
 أناف الودعة بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الودعة ولا أدري كيف ذهبت فانه لا يضمن
 لان ذهابها ليس بفعله وجهه له عائد اليه من قاضيان ١٠ رجل في يده الف فادعى رجلان

كل واحد منهم ما انهماله أو دعهما أباه وأنكر حلف لكل واحد على الافراد وبما بدأ
القاضي جاز فان حلف لاحدهما بحلف للثاني فان حلف لاشي له - ما وان نكل للثاني بقضى
له لوجود الحجة وان نكل للاول لا يقضى له حتى يحلف للثاني لينكشف وجه القضاء هل هو
لهما أو لاحدهما بخلاف ما اذا أقرا لاحدهما فانه يحكم به لان الاقرار حجة موجبة بنفسه
والنكول انما يصير حجة عند القضاء فلونكل للثاني أيضا يقضى بالالف بينهما أنصفين ويفرم
ألفا أخرى بينهما فلو قضى القاضي للاول حين نكل ذكر البردوى انه يحلف للثاني فان نكل
يقضى بينهما بالالف لان القضاء للاول لا يطل حق الثاني وذكر الخصاص انه نفذ قضاؤه
للاول لمصادقته محل الاجتهاد ولان من العلماء من قال يقضى للاول ولا ينظر لكونه
اقرارا دلالة من الهداية ❀ امرأة عندها وديعة فاودعها رجلا ثم قبضتها واودعت آخر
فقبضتها وفسدت شيئا منها فقالت ذهب ولا أدري أيكما أصابه وقال لا ندري ما في وعائلك
ورددناه عليك فهي تضمن رب المتاع قيمته لتعديها بالايديع ولو صالحتهما على شيء جاز
الصالح كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة ولو نام المودع ووضعها تحت رأسه أو بينه
يبرأ وكذا لو وضعها بين يديه وهو الصحيح قالوا انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعدا أما لو نام
مضطجعا يضمن في الحضر لا في السفر وعن البعض لا يضمن في الوجهين من مشتمل الهداية
والفصولين ❀ وفي الهداية من السرقة لو نام المودع والمتاع تحته أو عنده لا يضمن لانه
ليس بتضييع انتهى ❀ وضع الوديعة في كيسه أو شدتها في التكة ينبغي ان لا يضمن ❀ جعل
باب الوديعة تحب جنبه لو قصد به الترفق ضمن لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه
يبرأ مطلقا ❀ جعل دراهم الوديعة في خفيه ضمن في الايمن لا في الايسر لانها في اليمين على
شرف السقوط عند الركوب وقيل يبرأ مطلقا وكذا لو ربطها في طرف كفه أو عمامته
وكذا لو شد الدراهم في منديل ووضعها في كفه يبرأ ❀ ولو ألقى دراهم الوديعة في جيبه
ولم تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا يضمن من الفصولين وفي الخلاصة ألقى دراهم
الوديعة في جيبه ولم تقع في جيبه وهو يظن انها وقعت فيه فصاعت يضمن وهكذا في البرازيه
ولم أطلع على وجه المخالفة ❀ امرأة تركت ولدها عند امرأة بالقي هي دارى حتى أرجع
فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فعلم الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ
نفسه ولو اودعت صبيبة فوقعت في الماء فماتت فان ثابت عن بصرها ضمنت والا فلا ضمان
من القنية ❀ اذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت داية فركبها أو ثوب بافلسه أو عبدا
فاستخدمه أو شيئا فافترشه أو اودعها غيره ثم زال التعدى وردت اليده الى الحالة الاولى
برى عن الضمان عندنا كافي الهداية وقاضى خان وانما يبرأ في الصور المذكورة اذا
صدقه المالك في ذلك أو اقام البينة عليه وقال في مشتمل الهداية والفصولين المودع اذا
خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود فان
كذبه لا يبرأ الا ان يقسم البينة على العود الى الوفاق ولو كان مأمورا بالحفظ شهر اخصى

شهر ثم استعمل الوديعه ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ لا يبرأ اذا عاد وأمر الحفظ غير قائم من الفصولين ﴿١﴾ قوم دفعوا الى رجل دراهم ارفع الخراج عنهم فأخذها وشدها في منديلها فوضعه في كفه فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت وأصحاب المال لا يصدقونه قالوا الا ضمان عليه وهو كالمو قال ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت وعنه القول قوله مع اليمين ولا ضمان عليه فكذلكا هنا من قاضي خان ﴿٢﴾ اذا جعل الوديعه في جيبه وحضر مجلس القس وسرق فلا ضمان عليه من الخلاصه ومشتل الهدايه ﴿٣﴾ جعل الوديعه في جيبه وحضر مجلس القس فضاقت بعد ما سكر بسرقة أو سقوط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظها في موضع يحفظ مال نفسه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضطرا أو مودعا غيره من قاضي خان ﴿٤﴾ اشترى بطيخه وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع بيعها دون أكلها بشرط الضمان من القنية ﴿٥﴾ اذا كانت الوديعه شيئا من الصوف والمال كغائب نجيف عليها الفساد ينبغي أن يرفع الامر الى القاضي حتى يديه وان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت الوديعه خنطة فافسدتها الفأرة وقدا طلع المودع على ثقب معروف فان أخبر صاحب الخنطة ان ههنا ثقب الفأرة لا يضمن وان لم يخبر بعد ما طلع على ذلك ولم يصدده كان ضامنا ﴿٦﴾ ولو كانت الوديعه دابة فاصابها شيء فامر المودع رجلا ليعالجها فعالجها فقطبت في ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن المودع لا يرجع المودع على الذي عالجها بامر المودع وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور علم وقت المعالجة ان الدابة لتغير الذي في يديه وعلم ان صاحب الدابة لم يأمر المودع بذلك لا يرجع وان لم يعلم انها لتغيره وأظن انه له ان يرجع على المودع لانها كانت في يد المودع واليد دليل الملك من حيث الظاهر ﴿٧﴾ رجل أودع عند فامي ثيابا فوضعهما الفامي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر يجعله وظيفة عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعه من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرقت قالوا ان كان الفامي لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن لانه أمين ويضمن المودع لانه مرتهن الغائب فيخبر المالك ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن من قاضي خان ﴿٨﴾ وارث المودع اذا دل السلطان على الوديعه لا يضمن والمودع اذا دل يضمن وفي وصايا الخيام للامام خواهر زاد المودع اذا دل انسا على الوديعه انما يضمن اذا لم يتنع المدلول عليها من الاخذ حاله الاخذ اما اذا منعه لا يضمن خلاصه ﴿٩﴾ رجل في يديه مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الى هذا المال حبسك شهرا أو ضربك ضربا لا يجوز له أن يدفع المال فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع يدك وأضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير الى الجائر لا يجوز الا أن يخاف تلف عضوه والضرب المتوالي يخاف منه التلف ﴿١٠﴾ رجل رفع الوديعه

فلم يمنعه المودع قال أبو القاسم ان أمكنه دفعه فلم يدفع ضمن وان لم يقدر على الدفع بان كان
يحتاج من دعارته وضرره لا يضمن ﴿١﴾ المودع اذا ربط سلسلة على باب خزائنه في خان
بجبل ولم يقفله فخرج فسرقت ودبعت منه قالوا ان عدته هذا اغفالا واهما لا كان ضامنا والا
فلا ﴿٢﴾ اذا سرقت الوديعه من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال
محمد بن سلمه كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازم
بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا يسمع في موضع الخس أخاف أن يكون ضامنا لان
هذا انضيق وقال أبو نصر اذ لم يكن أغلق الباب فسرقت منها الوديعه لا يضمن يعني اذا
كان في الدار حافظ من قاضي خان وفي الفصولين عن الخزانة خرج المودع وترك الباب
مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حسن الداخل
انتهى ﴿٣﴾ وفي الخلاصة مودع غائب عن بيته ودفع مفتاح البيت الى غيره لم يجعل
البيت في يد غيره انتهى ﴿٤﴾ اذا ربط المودع الدابة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاعت
ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان لا يراها يضمن ان كان في المصر وان كان في القرى
لا يضمن وان ربطها في الكرم أو على رأس المبطنة وذهب قيل ان غابت عن بصره يضمن
وقيل يعتبر العرف في هذا وأجناسه وذكر في العدة لوجعلها في الكرم فضاعت ان كان
حائط الكرم بحيث لا يرى المسار ما في الكرم لا يضمن اذا أغلق الباب ولا يضمن من
مشمط الهداية والفصولين ﴿٥﴾ لبس ثوب الوديعه ودخل المشيرعه ليخوض الماء فتزعه
ووضعه على ألواح المشيرعه فلما انغمس سرق الثوب لم يضمن لعوده الى الوفاق بنزعه وفيه
نظر بدليل مسئلة المحرم لو لبس الخيط فتزعه فلبسه ثانيا لوزعه على قصد اللبس بتعدا الجزاء
فكانه لم ينزع والاعداد الجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ لوزعه على قصد اللبس ﴿٦﴾ المودع
لو لبس قميص الوديعه بلا اذن فتزعه بالليل للنوم فسرقت فلو من قصده لنبه من الغد فليس
يعود الى الوفاق ولو قصده تركه لا يعود اليه فيبرأ ﴿٧﴾ جادر شب ودبعت رابر بام برد وستر
ونشرها به فتهبت ريح فاعادتها الى ما كانت فيه من البيت قيل ببرأ وقيل لا وهو اظاها لم يبرأ
من عدم القصد على ترك التعدي ﴿٨﴾ وضع طبق الوديعه على رأس الخابية لو فيه ثمن يحتاج
الى التغطية كالدقيق ونحوه ضمن لانه استعمال صيانة لما فيها ﴿٩﴾ ولو وضع ثوبا على عجين ضمن
للاستعمال ﴿١٠﴾ وضع الطشت على رأس التنور ضمن لو قصد التغطية والا لا لانه مستعمل
في الاول لافي الثاني من الفصولين وفي الخلاصة لو وضع ثوب الوديعه على العجين ضمن انتهى
﴿١١﴾ وارث المودع اذا فتح باب الاصطبل أو حبل قيد العبد يضمن من مشتمل الهداية
﴿١٢﴾ المودع اذا حفظ الوديعه في حرز ليس فيه ماله يضمن والمراد منه حرز غيره اما اذا استأجر
بيتا لنفسه وحفظ فيه الوديعه لا يضمن وان لم يكن فيه ماله ﴿١٣﴾ المودع اذا استأجر

(١) ذهب بالملاءة الوديعه على السطح .

يتسا في المصر الذي دفع اليه فيه وسافر وتركه فيه لم يضمن **§** سيد دابة الوديعة في الصحراء هل يضمن اذا تلفت لاروايه لها في الكتب فقل يضمن لتعديها بالارسال وقال بعض الفقهاء لا يضمن اذا لومات في الاصطبل لم يضمن **§** كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها الذئب حيث يضمن للتضييع **§** دخل المودع الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين يدي الثيابي فضاغت قال قاضي خان ضمن لأنه ايداع وليس للمودع ان يودع وقال صاحب المحيط ينبغي ان لا يضمن لأنه ايداع ضمنى وانما يضمن المودع بالايديع القصدي **§** وضع الوديعة مع ثيابه على شط نهر واغسله وليس ثيابه ونسي الوديعة ضمن وهكذا لو سرقت حين انغمس ضمن **§** المودع غسل ثياب الناس ووضعها على سطحه لتجف ان كان للسطح خص لم يضمن وقيل ان لم يكن الحص مرتفعاً يضمن من مشتمل الهداية والفصولين **§** أودع حيواناً غاب غلب المودع البائس الخاف فداها وهو في المصر فباع بغير امر القاضى ضمن ولو باعمره لا يضمن وفي المفازة يجوز بيعه كذا روى ابن رستم عن محمد لأنه لو لم يبيع بضيع أصلاً ولا يمكنه الاستئذان ممن يلى عليه من الوجيز **§** أودع رجلاً عبداً فبعه المودع في حاجة صار غاصبه من الصغرى **§** اذا جعل المودع خاتم الوديعة في خنصره أو بنصره يضمن وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الانهم لا يضمن وعليه الفتوى ولو كان المودع امرأه ففى أى أصبع لبسته يضمن **§** المودع اذا بعث الحمار أو البقر الى السرح يعتبر فيه العرف والعادة من مشتمل الهداية **§** ولو أودع رجلاً فصيلاً فادخله المودع في بيته فعظم ولم يقدر على اخراجه الا بقلع الباب فالمودع ان شاء يعطى صاحب الفصيل قيمة فصيله يوم صار الفصيل بحال لا يمكن اخراجه الا بقلع الباب وان شاء قلع بابه ورد الفصيل الى صاحبه قال وينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت باخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما اذا كانت قيمة الفصيل أكثر من نقصان الذى دخل في البيت لو المودع قلع الباب فانه يؤمر صاحب الفصيل أن يدفع نقصان البيت الى المودع ويخرج الفصيل وهذا اذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار المودع بيتاً من غيره وأدخل فيه الفصيل فانه يقول لصاحب الفصيل ان أمكنك اخراج الفصيل فأخرجه والا فأنخره واجعله أرباباً دفعاً للضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان الفصيل حماراً أو بغلاً فان كان ضرر قلع الباب فأحاشاً فكذلك وان كان يسيراً كان لصاحب الحمار والبغل ان يلع الباب ويلتزم صبيان نقصان البيت لنقل الدابة الى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت بإيجاب الضمان من الغصب من قاضيان **§** رجل أودع عندنا انسان ألف درهم ثم ان صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذى في يده قال أبو حنيفة لا يخرج الا الف من الوديعة حتى تصير في يد المودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليها لا يضمن وكذلك كل ما كان أصله أمانة وكذا القول المودع لصاحبها انئذنى ان أشتري بالوديعة شيئاً أبيع لأنه مؤتمن من قاضيان **§** المودع اذا خاف في الوديعة

ثم ماد الى الوفاق برئ من الضمان عندنا بخلاف ما اذا جحد الوديعة أو منع حيث لا يبرأ الا
بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة الاصح انه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق لوجله
على دابة الوديعة بخلاف قلت فهو لماله ولو أجرها فالاجرة له من الخلاصة ووديعة
ملفوفة في لفافة فوضعها تحت رأس ضيفه بالليل كالوسادة لا يجب الضمان مادام المودع
حاضرا من البرازية رجل أودع عند رجل عبد اقبه المودع في حاجته صار غاصبا من
مشتمل الاحكام (الفصل الثاني فيمن يضمن المودع بالدفع اليه ومن لا يضمن) للمودع ان
يدفع الوديعة الى من في عياله لحفظها كزوجته وولده والديه وعبدته وأمه وأجيرها الخاص
وهو الذي استأجره مساهمة أو مشاهرة ليسكن معه لا مباومة اذا كان المودع اليه أميناً غير
متم بحاف عليه من الوديعة ذكره قاضيان فاذا حفظها برز وجته في بيته وكان يعلم انها
غير آمنة فضاغت يضمن ذكره في الخلاصة قال ابن كمال في الايضاح الدفع الى العيال
اغما يجوز بشرط الامانة وعند تحققها لا حاجة الى كونه عيالا ثم قال في الذخيرة ولو
دفعها الى أمين من أمثاله وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى انتهى قلت ويؤيده
ما في شرح الجمع عن محمد اذا دفعها الى أمين من أمثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله
كشريكه العنان وعبدته المأذون لا يضمن وعليه الفتوى وما في الوجيز لو دفع الوديعة الى
شريكه المفروض أو العنان أو عبده المأذون في التجارة أو عبده معتزل عن منزله فضاغ لم
يضمن وكذا الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع أحدهما الوديعة في كيس صاحبه أو
صندوقه وأمر شريكه بحفظها فحمل الكيس فضاغ لم يضمن انتهى وفي الخلاصة
امراة حضرتها الوفاة وعنددها وديعة فدفعتها الى جاريتها فملكها عندها ان لم يكن وقت
وفاتها بحضرتها أحد من عياله لا يضمن انتهى وتفسيره في عياله في هذا الحكم ان يكون
ساكناً معه سواء كان في نفقته أو لم يكن فان الابن اذا كان ساكناً معه والديه ولم يكن في
نفقته ما خفر جامن المنزل وتر كالمنزل على الابن فضاغت الوديعة التي كانت في المنزل
لا يضمنان وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها لا ضمان عليهما وكذا المودع اذا دفع
الوديعة الى من يعوله المودع لا يضمن من قاضيان قال في الفصولين العبرة للمساكنة
الا في حق الزوج والزوجة والولد الصغير والخن فلا يضمن بالدفع الى أحدهم وان لم يكن في
عياله ونفقته وسكناء بان كان في محالة أخرى وهو لا ينفق عليه لكن بشرط ان يكون الولد
قادر على الحفظ انتهى ومن يجرى عليه النفقة لا يكون في عياله اذا لم يكن ساكناً معه
ذكره قاضيان قال في الفصولين لو دفع الى من يجب عليه النفقة كل شهر ضمن فليس هذا
كمن في عياله وأبواه كاجنبي حتى يشترط كونه ما في عياله انتهى قلت هذا اذا لم يثق بهما
في ماله اما اذا وثق بهما في مال نفسه فينبغي ان لا يضمن على مامر رجل له امرأتان
ولكل واحدة ابن من غيره يسكن معه وينفق عليه ما فهم ما في عياله من الوجيز وقاضيان
فان حفظها بغير من في عياله أو أودعها غيره ضمن الا عند الضرورة بان يقع في داره

حرق فيسلمها الى جاره أو يكون في سفينة تخاف الغرق فيلقها الى سفينة أخرى ولا يصدق
على ذلك الا بينة من الهداية ❶ وكذا لو خرج اللصوص وخاف عليهم أو ما أشبه ذلك
فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا من قاضيان ❷ وان وقعت في البحر وقت القاءها الى سفينة
أخرى يضمن لحصول الاتلاف بفعله من شرح المجمع ❸ وانما لا يضمن بالدفع الى أجنبي عند
الضرورة اذ لم يجز بد من الدفع الى أجنبي اما اذا وجد بد من الدفع فدفع ضمن فلو وقع
الحريق في داره فان أمكنه ان يناولها من في عياله فناولها أجنبيا ضمن قال خواهرزاده هـ اذا
اذا أحاط الحريق بالمنزل والاضمن بالدفع الى أجنبي لحوف الحريق واذا فرغ من الحريق ولم
يسترد ما بعد الفراغ من ذلك ضمن وكذا لو دفعها الى المرأة ثم طلقها ومضت العدة فلم
يسترد ما قال صاحب المحيط يضمن اذ يجب عليه الاسترداد وقال قاضيان لا يضمن اذ المودع
انما يضمن بالدفع وحده دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن بعده من الفصولين وفي
الخلاصة لو قال المودع وقع الحريق في بيتي فدفعت الوديعة الى غيري بالضرورة لا يصدق عند
أبي حنيفة وأبي يوسف وفي المنتقى ان علم أنه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا انتهى
❶ احرق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذ انكمن من حفظها
بنقلها الى مكان آخر ويعرف من هذا كثير من المسائل من القنية ❷ ولو نسي المالك المودع
ان يدفع الوديعة الى أحد من في عياله فدفعها الى من لا بد منه لم يضمن كما اذا كانت الوديعة
دابة فمأ عن الدفع الى غلامه وكذا اذا كانت شيا يحفظ على يد الذأفء مأ عن الدفع الى
امرأته وان كان له بد يضمن من الهداية قال لا تدفعها الى فلان من عيالك فدفعها ولا بد له
منه بان لم يكن له عيال سواء لم يضمن وان كان له عيال غيره ضمن لانه صغ فيه اذ الناس
يتفاوتون في الحفظ من الوجهين قال له لا تدفعها الى امرأتك أو ابنك فدفع لولد له بد منهم بان كان
له عيال سوى المنى عنه ضمن والا فلا قال له لا تدفع الى من في عيالك فان لم يجد ابان لم يكن
له بيت حصين لم يضمن بدفعه اليهم ولو كانت شيئا يملك في البيوت فقال لا تدفع الى زوجتك
فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا تدفع الدابة الى غلامك فدفع لم يضمن من الفصولين ❸ ثلاثة
أودع وارجله امالا وقالوا لا تدفع الى أحد منا حتى نجتسمع كلنا فدفع نصيب أحدهم اليه كان
ضامنا في قول أبي حنيفة لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة ❶ رجلان
أودع ارجلًا بواقلا لا تدفع الا اليهما جميعا فدفع الى أحدهما كان ضامنا من قاضيان
❶ واذا أودع رجلان عند آخر ما يكال أو يوزن ثم حضر أحدهما يطلب نصيبه لم يدفع اليه
نصيبه حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة وقال يدفع اليه نصيبه من الهداية فلو دفع نصيبه
ضمن نصيب الآخر منه وهو الراجح عنده خلافا لهما ولو كانت الوديعة من ذوات القيم
كالثياب والعبيد ضمن اتفاقا من شرح المجمع ❶ رجل أودع رجلا ألفا ثم قال في غيبة
المودع أمرت فلانا أن يقبض الألف التي هي وديعة لي عند فلان فلم يعلم المأ مور بذلك
الا انه قبض الألف من المودع فضاقت فلب الوديعة الخبار ان شاء ضمن القابض وان شاء

ضمن الدافع ولو كان المودع ما علم بالتوكيل والامر ولم يعلم به المأور فدفع المودع المال الى
 المأور فهو جائز ولا ضمان على أحدهما ولو لم يعلم أحدهما بالامر فقال المأور للمودع ادفع
 الى رديعة فلان أدفعها الى صاحبها أو قال ادفعها الى تكون عندى لفلان فدفع فضاة
 فلرب الوديعة أن يضمن أيها شاء في قول أبي يوسف ومحمد هذه في الوكالة من قاضيان
 وكله بقبض وديعته بمحض المودع فطالبه بعد أيام فامتنع وهكذا يضمن لان الثابت
 معاينة فوق الثابت بالبيينة ولو أثبت وكالة بالبيينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا
 أولى من القسبة رجل أودع رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله
 وارث غيره ضمن حصته ولو قال ادفعه الى فلان وهو غير وارث ضمن ان دفعه اليه هذه في
 الوجهين وصايا العبد اذا أودع عند انسان شيئا ليعاك المولى أخذ الوديعة سواء كان
 العبد ماذونا أو محجورا فلان المودع دفع الوديعة الى مولاة ان لم يكن على العبد دين جاز
 وهذه في الماذون من قاضيان وفي الخلاصة ليس للمالك أن يقبض وديعة عبده ماذونا
 كان أو محجورا ما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لانه يحتمل انه مال الغير في يد العبد وديعة
 فان ظهر انه للعبد بالبيينة خيفة نأخذ انتهى ومن قال ان وكيل يقبض الوديعة فصدقه
 المودع لم يؤمر بالتسليم اليه كذا في الوكالة من الهداية وفي الفصولين لو صدقه أو كذبه أو سكت
 لا يجبر بالدفع ولو دفعها الا يستردها فلو حضر بها وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل
 لو صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو قائما وبقيته لو هالك قال صاحب
 الفصولين أقول لو صدقه ودفع بلا شرط يذنب أن يرجع على الوكيل لو قائما اذ غرضه لم
 يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من ان المديون يرجع بمادفعه الى وكيل صدقه
 لو باقيا كذا هنا وفيه أيضا من شرح الجامع الصغير لو لم يؤمر بدفع الوديعة ولم يسلمها فتلقت
 قيل لا يضمن وكان يذنب ان يضمن اذا المنع من الوكيل برعمة كنع من المودع انتهى امرأه
 حضرتها الوفاة فدفع الوديعة الى جارتها لم تضمن لو لم يكن عند وفاتها أحد من في عيالها
 وضعها عند غيره ولم يفارقه حتى تلقت لم يضمن وانما يضمن لو تركها عنده وفاب دفعها
 الى أجنبي وأجاز المالك تخرج من البسين كانه دفع الى المالك من الفصولين أودع رجل
 عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه أحدهما الى الآخر ولكنهما يقتسمان فيصفظ كل واحد
 منهما نصفه ولو دفع يضمن الدافع ولا يضمن القابض وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ أحدهما
 باذن الآخر وهذا عند أبي حنيفة وعندهما الاحدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوجهين من
 الهداية ولو اقره بما يقسم نصفين ثم ضاع لم يضمن ذكره في الوجهين قلت وبديل عليه
 عبارة الهداية أيضا ولو أودع عبد محجورا أي غير ماذون بأخذ الوديعة الى مثله
 فهلك فلما لك ان يضمن الاول فقط بعد العتق ولا يضمن الثاني أصلا لانه مودع المودع وهو
 لا يضمن عنده بالاتعد وعند أبي يوسف بخير في تضمن أيها شاء بعد العتق ذكره في الحقائق
 وفي رواية أخرى ص محمدا ان يضمن الثاني للعال وان شاء ضمن الاول فقط بعد العتق ولا

يضمن الثالث أصلا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف له ان يضمن أي الثلاثة شاء وعند محمد
يخبر في تضمنين من شاء من الأخيرين في الحال وليس له ان يضمن الاول ما لم يعتق من الحقائق
والجمع المودع اذا دفع الوديعه الى غيره فملكته عند الثاني ان لم يفارق الاول لاضمان على
واحد منهم ما وان فارق ضمن الاول عند أبي حنيفة ولا يضمن الثاني وعندهما يضمن أيهما شاء
لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني لا يرجع على الاول المودع المودع
الوديعه الى آخر باذن المالك أو بغير اذنه ثم أجاز المالك شح المودع من البين كأنه دفع الى المالك
هذا اذا دفع الى الغير ضرورة بان احترق بيت المودع فدفعها الى جاره لا يضمن وكذا فيما يشبهه
هذا من الخلاصة وفيما أيضا دفع رجل الى رجل ألف درهم وقال ادفعه الى فلان بالرى فان
دفعه الى رجل وقال له ادفعه اليه فضااع منه لا يضمن لانه وصى رجل دفع الى رجل
ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان فلم يدفعه حتى ضاع لم يضمن لانه لا يجب عليه ذلك انتهى
لو أودعه بقره وقال له ان أرسلت ثيرانك الى المرعى للعلف فاذهب ببقرتي أيضا فذهب
بمادون ثيرانه فضااعت لا يضمن أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرق الغنم
يضمن اذا لم يكن الراعي خاصا للمودع سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعه الى آخر
ليحفظها ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن قحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن
من القنينة امرأة أودعت رجلا وديعه كانت عندها لغيرها ثم قبضتها ثم أودعتها آخر
وقبضتها منه ففقد متاع منها فقامت ذهب بينكما ولا أدري من أصابه وقال لا ندرى ما كان
في وعائكم نفقته ورددناه عليك فصالحتم ما من ذلك على مال معلوم قال هي ضامنة لصاحب
المتاع قيمته والصلح فيما بينهما وبينهما ما جاز ثم صلحها لا يخلون كان بعد ما ضمنها المالك قيمة
المتاع جاز على أي بدل كان وان كان قبل ان يضمن ان صالحتم ما يمثل قيمة المتاع أو أقل على
قدوما يتغابن الناس فيه جاز وبرئان الضمان للمتع حتى لو أقام صاحب المتاع بعد ذلك
بينه على ما ادعى من المتاع لم يكن له على المودعين سبيل ولو صالحتم ما على أقل قدر مالا
يتغابن فيه لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن المودعين ان قامت
له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة نفذ الصلح
عليها ما والعارية كالوديعه وكذا كل مال أصله أمانة كالمضاربة هذه في الصلح من
الخلاصة المودع المودع الوديعه الى من في عيال ربهذا كرا القدرى والفقير أبو الليث
وشمس الائمة السرخسى انه يضمن وذكر الشيخ محمد بن الفضل في شرح الجامع الكبير انه
لا يضمن من قاضيجان قلت والفتوى على أنه يضمن بالدفع الى من في عيال ربهذا كره في
الصغرى رجل غاب وخلف عند أبيه وديعه فجاءت امرأة الابن وطلبت من الوديعه
النفقة فدفع اليها بغير أمر القاضي كان ضامنا من قاضيجان دفع الوديعه الى المودع ثم
استحققت لم يضمن المودع لرده على من أخذ منه ولو قال ربهذا ادفعها الى فلان فدفعها ثم
استحققت فلها مالك أن يضمن أي الثلاثة شاء من المودع والمودع والاخذ من الصغرى

(١١ - مجمع الضمانات)

الناس ثم رجع فلم يجدها فان كانت المرأة أمينة فلا ضمان على الزوج وان كانت غير أمينة وعلم الزوج بذلك ومع هذا ترك الوديعة معها فهو ضامن قال صاحب الذخيرة ومن هذه المسئلة استخراجنا جواب مسئلة صارت واقعة القموى وصورتها (١) تيمان تيم را بعلام خودماند ورقفت فذهب الغلام بودائع الناس فانفقت أجوبة المفتين له (٢) كه تيمان يضمن لو علم بان غلامه سارق وليس بأمين من مشتمل الهداية والفصولين (٣) مودع مالك را كفت كه من بباغ ميروم وديعت تراجم مسايد درهم كفت بده داد ورفت باز آمد وديعت را ازهم مسايد كرفت لم يضمن الاول من الفصولين (٤) أجري تيمان من داره ودفعت الوديعة الى هذا المستأجر قال أبو بكر البخاري فلو لاكل منه ما مفتاح وعلق على حدة ضمن كما لو دفع الى أجنبي يسكن خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل منه ما يدخل على الآخر بلا اذن فيه وحشمة يبرأ لوجود المساكنة من قاضي خان (٥) مردی در خانه یکی کدیور کندم نهاد بامانت ثم ان المودع آجر هذا البيت من رجل وسلم وانتقل الى دار أخرى ينبغي أن لا يضمن اذا لم ينقل الخنطة عن موضعهما استدلالا بما ذكر في نساج سكن مع صهره ثم اكرت دارا ونقل متاعه وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها فلو لم ينقل الغزل من المكان الذي فيه الى بيت آخر من دار صهره ولا أردعه لا يضمن عند أبي حنيفة لان الغزل بقي في المكان الذي كان فيه ساكنافيتي هو ساكنافيه لما عرف من أصله ان سكناه في دار لا يبطل ما بقي فيها من متاعه شيء وعندهما يضمن مطلقا من مشتمل الهداية والفصولين (٦) ادعى رجل أنه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه من الوكالة بالخصومة من الهداية (٧) لو غاب رب الوديعة ولا يدري أحي هو أم ميت بمسكها أبا حتى يعلم موته فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق بردها على الورثة وان كان يدفعها الى وصيه من الخلاصة

الفصل الثالث في الخلط والاختلاط والائلاف

اذا خلط المودع الوديعة بماله حتى لا يتميز ضمنها ثم لا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة وقالوا اذا خلطها بجنسها شركها ان شاء مشمل ان يخلط الدراهم البيض بالبيض والسود بالسود والخنطة بالخنطة والشعر بالشعر وخط الخل بالزيت وكل مانع بغير جنسه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان وهذا بالاجماع لانه استهلاك صورة ومعنى له سدر القصة باعتبار

(١) صاحب الفندق سلم الفندق الى غلامه وذهب

(٢) صاحب الفندق

(٣) قال المودع للمالك أنا أذهب الى الكرم وأضع وديعتك عند جبراني وقال المالك وضعها

فوضعها وذهب ولم يرجع أخذها من الجيران

(٤) وضع شخص في بيت مزارع برأمانة

اختلاف الجنس ومن هذا القبيل خلط الخلطة بالشعر في العجيج ولو خلط المائع بجنسه
فعند أبي حنيفة ينقطع حق المالك الى الضمان وعند أبي يوسف يجعل الاقل تابعاً للأكثر
اعتباراً للغالب أجزاء وعند محمد شركة بكل حال لان الجنس لا يغلب الجنس عنده وتظيره
خلط الدراهم عيئها اذ اذابة لانه يصير مائاً بالاذابة واذا اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك
لصاحبها كما اذا انشق الكيسان فاختلط او هذا بالانفاق من الهداية قال قاضي خان
اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع فاختلطت الوديعة بدراهمه لا يضمن المودع
ويكون المختلط مشتركاً بينهما ما بقدر ملكهما فان هلك بعد ذلك بعضها هلك من مالهما جميعاً
ويقسم الباقي بينهما على ما كان وان فعل ذلك أجنبي أو أحد من عيال المودع لا يضمن
المودع حراً كان الخياط أو عبداً صغيراً كان أو كبيراً ويضمن الذي خلط ويستوى فيه
الصغير والكبير ولا يضمن أبوه لاجته ذكره في الخلاصة والوديعة اذا كانت دراهم أو دنانير
أو شيئاً مما يكال أو يوزن فانفق المودع طائفة منها ضمن ما أنفق ولا يضمن الباقي ان هلك
فان جاء المودع بمثل ما أنفق فخطه بالباقي كان ضامناً للكل لان ما جاء به ماله فصار خالطاً ماله
بالوديعة اه قال في الفصولين هذا اذا لم يتميز ما خلط أم لو تميز به لامة أو شدة بخرقه لم
يضمن الا ما أنفق ❦ ولو أخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجة ثم بدله أن لا ينفق
فرده الى موضعه ثم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع من قاضي خان أصل المسئلة المودع
اذا خالف بالوديعة ثم عاد الى الوفاق يرى من الضمان عندنا بخلاف ما اذا جدها أو منعها
حيث لا يرى الا بالرد الى المالك على ما ذكره في الخلاصة ❦ اذا وقع شيء من يد المودع على
الوديعة فهل يكت يضمن من الاشياء ❦ الصبي الذي في عيال المودع لو أنفق الوديعة يضمن
الصبي من الصغرى وكذلك المودع لو أنفق الوديعة يضمن القن فيبيع فيها الحال ❦ ولو
أودع رجل عند صبي أو عبد بغير إذن الولي والمولى ما لا نفقاه يضمنان للحال عند أبي
يوسف فيبيع العبد فيه وقال أبو حنيفة يضمن العبد بعد العتق ولا يضمن الصبي أصلاً حراً
كان أو عبداً أو أودع دابة ففعلها الصبي يضمن بالاجماع والعبد يشمل المدبر وأم الولد
والمكاتب فيضمن في الحال ولو كانت مأذونين بأخذ الوديعة من جهة المولى والوالد والجد
والوصى يضمنان في الحال بالاجماع وأما المأذون له في التجارة فليس بمأذون بأخذ الوديعة
لانها ليست من التجارة من الحقائق ❦ اذا أودع صبي محجوراً مثله وهي ملك غيره قتلت
فلهما ذلك تضمين الدافع أو الاخذ من كتاب الحجر من الاشياء ❦ اذا وقع أجبر المودع على
الوديعة فافسد هاضم الاجبر من فصل القصار من قاضي خان ❦ اذا وقد أجبر
المودع أو خادمه ولو بأمر المودع نارا فوقعت شرارة على الوديعة ضمن الاجبر والخادم
لا المودع وكذلك الوسقط شيء من يد الخادم على الوديعة فافسدها يضمن الخادم من اجارات
مشتمل الهداية والفصولين ❦ رجل استقرض من رجل عشرين درهماً فأعطاه
المقرض مائة درهم وقال خذ منها عشرين والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد العشرين

التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعين درهما فقال اخلطها بتلك الدراهم
ففعّل ثم ضاعت الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين ويضمن بقيتها أما البقية فلان العشرين
قرض والقرض مضمون على المستقرض فاذا خلط العشرين التي هي ملكه بالوديعة صار
مستهلكا للوديعة ولا ضمان عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين باذن مالكها ﷺ ولو
استقرض من رجل خمسين درهما فأعطاه ستين غاطأ أخذ منها العشرة ليردها على صاحبها
فهذا يكتفي في الطريق كان عليه خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة
وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه ﷺ ولو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلاثة من
هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق يضمن الثلاثة
لأنها كانت هبة فاسددة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت يضمن لان وصية المشاع
جائزة ولا يضمن السبعة في الهبة والوصية جميعا لأنها أمانة في يده ﷺ دفع الى رجل عشرة
دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخسة منها وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة
وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على
القابض لأنها هبة فاسددة فالخسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن
هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة مضمونة ونصفها أمانة فيضمن نصفها وهو
اثنان ونصف فلذلك يضمن سبعة ونصف ﷺ رجل أجلس عبده في حافوته وفي الحانوت
ودائع فسرقت ثم وجد المولى بعضها في يد عبده وقد ألقى البعض بفباع المولى العبد فان كان
لصاحب الوديعة بينة على ان العبد سرق الوديعة وألقها فصاحب الوديعة بالخيار ان
شاء أجاز المبيع وأخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيع في دينه لانه ظهر ان المولى باع عبدا
مديونا وان لم يكن له بينة فله ان يحلف مولاة على العدم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل
فهو على وجهين ان أقر المشتري بذلك كان هذا وما لم يثبت الدين بالبينة سواء ان أنكر
المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع لكن يأخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر
في حق المولى دون المشتري من قاضيان

الفصل الرابع في الهلاك بعد الطلب والجحود والرد

طلب الوديعة صاحبها فحسبها عنه وهو يقدّر على تسليمها ضمنها من الهداية ﷺ طلبها
صاحبها فقال المستودع لا يمكنني ان أحضرها الساعة فترك ورجع ثم هلكت لا يضمن لانها
طلب منه الوديعة عزله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع من قاضي خان
ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن لان الترك من المالك ابتداء ايداع والوكيل لا يملك
الايداع فيضمن اذا لم يدفع مع القدرة على الدفع من مشتمل الهداية ﷺ ولو قال احمل الى
اليوم وديعتي فقال أفعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده لا يضمن لانه
لا يجب على المودع نقل الوديعة الى صاحبها ﷺ طلبها صاحبها وقد هاجت الفتنه فقال

المودع لأصل اليها الساعة فأغير على تلك الناحية فقال المودع أغير على الوديعة أيضا قال
 الشيخ أبو بكر البلخي ان كانت الوديعة بعمدة من المودع لا بدع على دفعها ذلك أو اضيق
 الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله من قاضي خان قال صاحب الفصولين أقول قد
 مر انه لو طلبها وقال لا يمكنني احضارها الآن فهذا ابتداء ايداع الخ فلي هذا ينبغي ان
 لا يضمن هنا أيضا وان قربت واتسع الوقت لان تركها ابتداء ايداع والحاصل انه ينبغي ان
 تتحدد المسئلتان حكما انتهى ١٠ رجل أودع عند رجل وديعة فقال له في السر من أخبرك
 بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع ولم
 يدفع حتى هلك الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع لانه يتصور أن يأتي غير رسوله
 بتلك العلامة ١١ رجل خاصم رجلا وادعى عليه ألف درهم فأنكر المدعى عليه ثم ان المدعى
 عليه أخرج ألفا ووضعهما في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة فاسترد المدعى
 عليه الألف وأبى الامين ان يرد عليه ثم تلقت الألف قال أبو بكر ان وضع المدعى
 والمدعى عليه الألف عنده لا يضمن الامين لانه ليس له ان يدفع الى أحدهما فان كان صاحب
 المال هو الذي وضع وحده ضمن لانه صار خاصا بالمانع عنه ١٢ عبد جاء بوقر من الحنطة الى
 بيت رجل وصاحب البيت فأنب فسلم الوقرا الى امرأته وقال هذا المولى بعته الى زوجك
 وديعة وغاب العبد فلما أخبرت المرأة زوجها بذلك لامها على القبول وأرسل الى مولى العبد
 ان ابعت من يحمل هذا الوقرا في لا أقبل فاجاب مولى العبد وقال انه يكون عندك اياما ثم
 أحله فلا تدفع الى عبدي ذلك ثم طلبه المولى وأراد ان يأخذه فقال لا أدفعه الا الى العبد
 الذي حمله الى بيتي ثم سرق الوقرا لولا ان كان صاحب البيت صدق العبد فيما قال العبد انه
 لمولاي بعته اليك وديعة ضمن بالمنع عن المولى وان لم يصدق وقال لا أدري انه لمولاي العبد أو
 هو غصب في يد العبد أو وديعة لانسان آخر وتوقف في الرد ليعلم ذلك لا يضمن بالمنع عن المولى
 ١٣ قال رب الوديعة للمودع اذا جاء أنى فرد عليه الوديعة فلما طلبها أخوه منه قال له المودع
 عد الى بعد ساعة لادفعها اليك فلما عاد اليه قال انها كانت هلكت لا يصدق لانه متناقض
 ويكون ضامنا ١٤ قال الشيخ الامام محمد بن الفضل اذا طلب من المودع وديعة فقال
 اطلبها غدا فاميد الطلب في الغد فقال قد ضاعت روى عن أحمد بن ابي اسحق انه يسئل المودع متى
 ضاعت ان قال ضاعت بعد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله
 لانه متناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقال للشيء القائم من قاضي خان
 ١٥ فروى ترك عما مته عند مصري وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عما متى فادفعها اليه
 فجاء اليه بعد ايام من قبضها فلم يدفع حتى ضاعت يضمن لانه بالمنع صار خاصا بالاداء كذبه
 انه أرسله من الخلاصة ١٦ لو دفع ثوب انسان في حجره يصير متعبدا بالامتناع عن التسليم
 اذا طوب هذه في جنسية الهداية ١٧ رجل جاء الى رجل برسالة من رجل ان دفع الى
 هذا خمسة درهم فقال لا أدفعها اليك حتى ألقاه فيأمر في بالمواجهة ثم قال للرسول بعد

ذلك لقبته فأمرني بدفعها اليه ثم أبي أن يدفع قال محمد بن الفضل له ان لا يدفع المال الا أن يكون المال عليه دين لا لا ثم قيل لزمه الدفع في الدين ولا يصدق في النبي بعد الاقرار بالامر وهو رجع الى صحة التصديق في الدين وفادته في الوديعه من قاضي خان رحمته رسول المودع اذا جاء الى المودع وطالب الوديعه فقال لا أدفع الا الى الذي جاء بها فلم يدفع اليه حتى سرفت يضمن قال وهذا على رواية أبي يوسف وفي ظاهر المذهب لا يضمن من الخلاصة طلب من المودع الوديعه فقال لا أدفع وادعى المودع انه باعها منه أو وهبها منه وأنكره المالك وهلكت في يد المودع لا يضمن رحمته قال للمودع ادفعها الى أي وكلائي شئت فطلبها أحد وكلائي فلم يعطه لم يعطها الى وكيل آخر لا يضمن بالمنع من أحد وكلائي من البرازية رحمته طلبها رسول المودع فقال المودع لا أدفع الا الى من جاء بها ولم يدفع الى رسوله ضمن لوصدقه لالو كذبه انه رسوله وفيه نظير يدل ان المودع لو صدق انه وكيل بقبضها لا يؤمر بدفعها اليه وفرق بينهم ابان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل رحمته قال له ربحها ادفعها الى قتي هذا فطلبها عنه فابي أو قال غدا يضمن رحمته أمره بدفعها الى فلان فأتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فلما ملك ان يضمن أيها شاء اذا الوكيل حين أضاف الايداع الى موكله فقد جعل نفسه رسولا وتبليغ الرسالة يخرج من الوسط فكان هو في الاسترداد والاجنبى سواء رحمته طلبها ربحها فقال أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها واكن تلفت ضمن ولم يصدق للتناقض من الفصولين رحمته طلب الوديعه فجحد وقال لم تدعى يكون ضامنا وان جحد هالا في وجه المودع بان قال له ان انسان ما حال وديعه فلان عندك فجحد او جحد في وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال وديعتي عندك وجحد قال شمس الأئمة السرخسي فيه خلاف عن أبي يوسف وزفر على قول زفر يكون ضامنا لا على قول أبي يوسف انتهى وذكر الناطقي اذا جحد المودع الوديعه بحضور صاحبه يكون ذلك فسخا للوديعه حتى لو نقلها المودع من الموضع الذي كان فيه حالة الجحود يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحود فهلكت لا يضمن من قاضي خان قال في الاشبه المودع اذا جحد ضامنها الا اذا هلك قبل النقل كافي الاحناس وفي الفصولين نقل عن فتاوى رشيد الدين ولو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه قلت وليس ببعيد رحمته جحد الوديعه ثم ادعى ضامنها ليس له ان يحلف المالك على العلم من القنينة رحمته طلبها ربحها فجحد فاقام بينة انه استودعه كذا ثم أقام المودع البينة انه اخذت عنده لا قبل بينته ويكون ضامنا وكذا لو أقام البينة انه ردها قبل الجحود وقال انما غلطت في الجحود أو نسيت أو ظننت اني رددته حين دفعته الى وأنا صادق في قولي هذا قبلت بينته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف من قاضي خان رحمته وفي الفصولين لو جحد الوديعه ثم ادعى الرد أو التلف لم يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى ردا أو تلفا صدق انتهى رحمته اذا غاب المودع فطلب امرأه الغائب النفقة من الوديعه فجحد الوديعه ثم أقر بها وقال قد ضاعت

كان ضامنا ١٠ ولو جحد المودع الوديعة ثم أقام البينة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس
لك عندى وديعة قبلت بينته ويبرأ عن الضمان من قاضى خان ١١ رجل أودع رجلا
عبد الجحده المودع ومات في يده ثم أقام المودع البينة على قيمته يوم الجحود قضى بقيمته
يوم الايداع أو قال لم تستودعنى ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شئ
ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق ١٢ وفى الاجناس اذا جحد الوديعة انما يضمن اذا نقل
الوديعة عن الموضع الذى كانت فيه قبل جحوده وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن
وفى المنتقى اذا كانت الوديعة مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها ١٣ لو جحد الوديعة فى وجه
العدو بحيث كان يخاف عليها التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمن كذا روى عن أبى يوسف
١٤ لو جحد هائم آخرجها بعينها وأقر بها وقال لصاحبها اقبضها فقال صاحبها دعها وديعة
عندك ان تركها وديعة عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو برى وهى وديعة
وان كان لا يقدر على أخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل بها مضاربة وهذا
كله فى المنتقول واما فى العقار فلا يضمن عند أبى حنيفة وأبى يوسف آخر ١٥ وقال شمس الأعة
الحلواني فيه روايتان عن أبى حنيفة ومن المشايخ من قال فى العقار يضمن بالجحود بالاجماع
من الخلاصة ولو كانت الوديعة عقارا هل يضمن بالجحود قيل لا يضمن وفارق قيل لا عند
الحسن وقيل عن أبى حنيفة روايتان من الفصولين وسنة قنف فى الغصب على بيان
ما يضمن به العسكار وما لا يضمن ١٦ اذا قال المودع بعثت بها اليك مع رسولى وهى بعض
من فى صياله فهو كقوله ردتها عليك يكون القول قوله مع اليمين وان قال بعثت بها اليك مع
أجنبي كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع بعثت بها اليك
مع هذا الاجنبي أو استودعته اليه ثم ردتها على فضاغت عندى لا يصدق ويصير ضامنا
الا أن يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان من قاضى خان ١٧ ردها الى بيت صاحبها أو
الى أحد من فى صياله قيل يضمن وبه يفتى اذ لم يرز بغيره وقيل لا يضمن وبه يفتى اذ الردى
من فى صيال المالك رد الى المالك من وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك
من الفصولين ١٨ قال فى الاشياء لو رد الوديعة الى عبده لم يبرأ أسوأ كان يقوم عليها
أو لا وهو الصحيح واختلف الافتاء فيما اذا ردها الى دار مالكها والى من فى صياله انتهى

١٩ الفصل الخامس فى موت المودع مجهلا ٢٠

اذا مات المودع مجهلا الوديعة ضمنها ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الوديعة وكان يعلم ان
وارثه لا يعلمها أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين فلا تجب له ولم
يضمن كذا فى الاشياء والخلاصة والفصولين فان قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر
الطالب ان فسرهما وقال كانت كذا وكذا وأنا علمتها وهلكت يصدق كما اذا كانت الوديعة
عنده فقال هلكت من مشتمل الهداية والفصولين ومعنى ضمناها صبر ورتها فى تركته

وكذا كل شئ أصله أمانة يصير ديناً في التركة بالموت عن تجهيل من الاشياء والفصولين
الا اذا كان المودع صبياً محجوراً فإتجاهه لا للمأأودع عنده فإنه لا يضمن وكذا اذا مات
وارث المودع محجولاً للمأأودع عنده مورثه لا يضمن وكذا اذا مات الانسان محجولاً للمأألقته
الرجح في بيته وكذا اذا مات محجولاً للمأوضعه مالكه في بيته بغير علمه لا يضمن من الاشياء
❦ قال ربهامات محجولاً لوقالت الورثة كانت معروفة وقائمة ثم هلكت بعد موته صدق ربهام
هو الصحيح اذا الودبعة صارت ديناً في الظاهر في التركة فلا تصدق الورثة من الخلاصة
والفصولين وفي قاضي خان قال ابن شجاع على قياس قول أصحابنا يجب أن يكون القول
قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس قول أبي يوسف ف يجب أن يكون
القول قول الورثة مع الميتين لان الوارث قائم مقام المورث انتهى ❦ ولو قال ورثته ردها
في حياته أو تلفت في حياته لم تصدق بالبينة لموته محجولاً لا تقدر الضمان من الفصولين ولو
برهنوا ان المودع قال في حياته ردها تقبل اذا ثبت بيئته كالنات بعين وبدون البيئته
لم يقبل قوله هم كذا في الاشياء والخلاصة والفصولين ❦ أودع نحو عنب أو بطيخ وغاب
فبات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الودبعة لا تبقى في تلك المدة فهي دين في مال
الميت لانه لا يعلم حالها وعل المودع أنفها من مشتمل الهداية والفصولين ❦ لو جئ
المودع جنونا مطبقاً فلم توجد الودبعة صارت ديناً في ماله ويدفع اليه من ماله ويأخذ بها ضمننا
ثقة من المدفوع اليه حتى لو أفاق المودع وقال ضاعت أو رددتها أو أدرى أين هي بخلاف
على ذلك فان حلف يرجع بها على المدفوع اليه ❦ رجلان أودعا ألفاً عند رجل فبات
المودع وترك ابناً فادعى أحدهما أن الابن استهلكها بعد موت أبيه وقال الآخر لا أدرى
ما صنعت فلا شئ لمدي الاستهلاك على الابن ولا الآخر خسرهما في مال الاب ولا يشركه
صاحبه من الوجيز ❦ ولو قال المودع لب الودبعة قد رددت بعضها ومات كان القول
قول صاحب الودبعة فيما أخذ مع يمينه لان الودبعة صارت ديناً من حيث الظاهر فيكون
القول قول صاحب الودبعة في مقدار ما أخذ مع يمينه ❦ رجل أودع عند أحد شركي
المفاوضة ودبعة ثم مات المودع من غير يمين كان الضمان عليهما فان قال المتهربك الحى
ضاعت في يد شركي في حياته لم يصدقاً لانه بعد الموت صاراً جنيماً فلا يقبل قوله انها
ضاعت ولان قبول قول أحدهما كان بمكان المفاوضة ولم يبق بعد الموت ❦ رجل أودع
عند انسان جارية قال الناطق ان رأوها حية بعد موته لا ضمان عليه وان لم يروها حية
بعد موته وقالت ورثته قد ماتت أو ردها عليه في حال حياته أو هربت لا يقبل قولهم لانهم
يدفعون الضمان عن أنفسهم ❦ وروى ابن رستم عن محمد بن رجل دفع الى رجل ألفاً
ليشترى له ويبيع فبات الرجل ولا يدرى ما فعل وترك رقيقاً يصير المال ديناً في مال الميت
ولا يقبل قول الورثة ان أباهم قدردها الى صاحبها من قاضي خان ❦ المودع والمضارب
والمستبضع والمستعير وكل من كان المال أمانة في يده اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة

بعينها فانه يكون ديننا عليه في تركته لانه صار مستمكاً للوديعة بالتجهيل ولا يصدق ورثته
على الهلاك أو التسليم الى رب المال ولو عين الميت المال حال حياته أو علم بذلك فيكون أمانة
في يد وصيه أو في يد وارثه كمالو كان في يده ويصدقان على الهلاك والدفع الى صاحبه كما
يصدق الميت حال حياته من مشتعل الاحتكام ^{بمطلب في الاختلاف} أصله ان المودع
مصدق في دعوى ما يوجب براءته عن الضمان لانه أمين والأمين غير ضامن الا اذا أقر بما
يوجب الضمان وهو أخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق الا بحجة فلو قال
رجل لغيره استودعني ألفاً فضاغت وقال الطالب كذبت بل غصبتها متى كان القول
قول المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع أخذت منك وديعة وقال صاحب
المال بل غصبتها كان ضامناً لانه أقر بأخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق
بدون البيينة والاقارب لا يدايع لا يكون اقراراً بالاخذ لانه يتم الايداع بدون الاخذ من
قاضي خان والخالصة ^{لو قال رب المال} أقرضتكها فرضا وقال المستودع بل وضعتها عندي
وديعة أو قال أخذت منك وديعة وقد ضاغت قبل قوله ولا ضمان عليه من قاضي خان ^{ولو}
قال رددت الوديعة فالقول قوله مع يمينه وان كان مدعياً للرصد لانه ينكر الضمان من
دعوى الهداية ^{قال في الاشباه} القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرني
ب دفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربه في الامر فالقول لربها اه ^{وفي الوجيز} لو قال
المستودع أمرني أن أدفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الابينة ولو قال بعثت بها
مع رسول أو أحد من عياله فالقول له مع يمينه اه ^{ادعى المودع} الرد والهلاك وادعى
ربه الاتلاف فالقول للمودع مع يمينه ولو برهنا تقبل بينة المودع أيضاً من الفصولين
والوجيز وقبل تقبل بينة المالك لانه يثبت الضمان ^{ولو ادعى} دفعها الى أجنبي للضرورة
بكره ونحوه لا يصدق الا بينة ^{ولو قال} أودعها عند أجنبي ثم ردها على فها كنت عندي
وكذبه المالك ضمن الآن يبرهن ^{اذا أقر} بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق
الا بينة وكذا لو قال بعثت بها اليك مع أجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا الودعها الى رسول
المالك فانكر المالك الرسالة ضمن وصدق المالك ولم يرجع بها ضمن على الرسول لو صدقه انه
رسوله ولم يشترط عليه الرجوع الا أن يكون المدفوع قائماً فيرجع من الفصولين وان كذبه
انه رسوله ودفع اليه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشترط عليه الرجوع يرجع المودع بما
ضمن على الرسول في هذه الوجوه الثلاثة من الوجيز ^{رجل أودع} رجلاً ألف درهم وله
على المستودع ألف درهم دين فأعطاه المستودع ألف درهم ثم اختلفا بعد أيام فقال الطالب
أخذت الوديعة قال الدين عليك وقال المستودع أعطيت القرض فضاغت الوديعة كان القول
قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الدافع من قاضي خان ^{لو قال المالك} ادفع الوديعة الى
فلان فقال المودع دفعتها اليه وكذبه فلان وقال لم تدفع الى وقال ربه لم تدفع اليه فالقول
للمودع في حق براءته لا في حق ايجاب الضمان على فلان أي يصدق المستودع مع يمينه ولا

يضمن فلان أيضا من الفصولين والوحيد لو أمر المالك المودع بصرف الوديعة الى دينه فقال المودع سرقت فانكر ربها صدق المودع في براءة نفسه لاعلى رب الدين حتى يبقى دينه على ربها كما كان من الفصولين لو قال المودع للمالك وهبتها الى أو بعتهامنى وأنكر ربها ثم هلك لم يضمن كذا في الفصولين ومشتل الهداية نقلا عن العدة لو قال المودع تلفت الوديعة منذ عشرة أيام وبرهن ربها انها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدتها افتدقت يقبل ولم يضمن ولو قال أزال بس عندي وديعة ثم قال وجدتها فضاغت يضمن من مشتل الهداية والفصولين لو طلب المالك الوديعة فقال المودع أنفقتها على أهلي بأمرك وقال الاهل نعم أمرته بالانفاق علينا وكذب صاحب الوديعة يضمن من مشتل الهداية

*(الفصل السادس في الحامى والشيابى)

لا ضمان على الحامى والشيابى الا بما يضمن المودع ذكره في الاشباه وفي الخلاصة عن المحيط ان الفتوى على قول أبى حنيفة ان الشيابى لا يضمن الا بما يضمن المودع اه قلت هذا اذا لم يستأجر الحامى لحفظ ثوبه أما لو استأجره لحفظ ثوبه وشرط عليه الضمان قيل يضمن وفاقا وقيل الشرط وعدمه سواء ذكره في الفصولين نقلا عن الذخيرة لو وفي الخلاصة لو دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قال الفقيه أبو بكر يضمن الحامى اجاعا وكان يقول لا يجب عليه الضمان عند أبى حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان والفقيه أبو جعفر سوى بينهما ما كان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ ونحن نفق به أيضا وفيها أيضا رجل دخل حماما وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمان على صاحب الحمام ان سرقت أو ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعا لان الاجير المشترك اغنا لا يضمن عند أبى حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وقال الفقيه أبو الليث الشرط وعدمه سواء لانه أمين واشترط الضمان على الأمين باطل اه ولو لم يشترط عليه الضمان وقد استأجره للحفظ ينبغي أن لا يضمن عند أبى حنيفة خلافا لهما لان الاجير المشترك لا يضمن عنده بالاصنع والتفصيل المختار من ضمان الاجير وكذا الشيابى انما يضمن بما يضمن به المودع اذا لم يشترط له بازاء الحفظ أجره أما لو شرط له بازاء حفظ الثياب أجره فينبئ بذلك الاختلاف فيه كالاختلاف في الحامى لا ضمان عليه فيما سرقت عند أبى حنيفة خلافا لهما لانهما اجير مشترك من مشتل الهداية وينبغي أن يكون الجواب في مسألة الشيابى عندهما على التفصيل ان كان الشيابى أجيرا الحامى يأخذ كل يوم اجرامه لو ما بهذا العمل لا يكون ضمانا عند الكل بمنزلة تلميذ القصار والمودع ذكره قاضى خان في مسائل الاجير المشترك في الحمام من قتاواه لو رجل دخل الحمام وكان صاحب الحمام جالسا لاجل القلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين ولم يقل بلسانه شيئا ودخل الحمام ثم لم يجد فان لم يكن للحمام ثيابى يضمن

صاحب الحمام لان وضع الثياب بمرأى العين منه استحفاظ وان كان للحمام ثيابي فان كان
التيابى حاضرا لا يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثيابى من قاضى خان
قال فى الوجهين فيضمن الثيابى مثل ما يضمن المودع اه وفى الخلاصة والفصولين الا اذا
نص رب الثوب على استحفاظ الحمامى بان قال أين أضع فيصير الحمامى مودعا حينئذ يقال
فى الوجهين فيضمن الحمامى مثل ما يضمن المودع وان كان الثيابى غائبا ووضع الثياب بمرأى
العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فيضمن صاحب الحمام
بالتضييع حينئذ ٥٠ رجل دخل الحمام وزرع ثيابه بمحض من صاحب الحمام فلما خرج لم
يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ناعما قالوا ان كان ناعما قاعدا لا يكون ضامنا لانه مستيقظ
حكما فلم يترك الحفظ وان كان ناعما مضطجعا واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه
تارك الحفظ من قاضى خان وقيل لا اذ نوم المستعير والمودع عند الامانة مضطجعا بعد حفظا
عادة من مشتمل الهداية والفصولين ويؤيده ما فى الهداية من السرقعة ولونام المودع
والمتاع تحتته أو عنده لا يضمن لانه ليس بتضييع اه ٥١ وفى الخلاصة لوناام الثيابى
فسرقت الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن ٥٢ الثيابى اذا خرج
من الحمام فضاع ثوب ان تركه ضائعا يضمن وان امر الحلاق أو الحمامى أو من فى عياله أن
يحفظ لا يضمن وتفسير العيال مر ٥٣ رجل خرج من الحمام فقال كان فى جيبى دراهم
ان لم يقر الثيابى لأضمن عليه أصلا وان أقر ان تركه ضائعا يضمن وان لم يضمنه فجواب
أبى حنيفة وجوابهم وجواب الصالح قد ذكرناه فى جيب انقصار اه أقول ويضمن قد
ذكرنا الاجوبة فى الاجبر المشرك من كتابنا هذا ان شئت راجع ٥٤ دخل الحمام ورجل
جالس فزرع ثيابه وتركها عنده ولم يقل له احفظ ولا الرجل لا احفظ ولم يقل أيضا لا أقبل
فهو مودع يضمن لوضعيه وكذلك لو زرع الثياب حيث يرى الحمامى وهو ينظر اليه فخرج آخر
ولبسه والحمامى يراه أو وضعه يضمن من اجارة البرازية فى المتفرقات ٥٥ رجل دخل الحمام
ووضع ثيابه عنده صاحب الحمام فخرج ورجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدرك ثيابه أو ثياب
غيره ثم خرج صاحب الثياب وقال ليست هذه ثيابى وقال الحمامى خرج رجل من الحمام ولبس
الثياب فظننت انها ثيابى كان ضامنا لانه ترك الحفظ من قاضى خان ٥٦ وفى الخلاصة
ليس ثوبا بمرأى عين الثيابى فظن انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح اه ٥٧ رجل
دخل وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان أقر صاحب الحمام ان غيره
رفعها وهو يراه ويطن انه رفع ثيابه فهو ضامن لانه ترك الحفظ ولم يمنع القاصد وهو يراه وان
أقرانى رأيت أحدا رفع ثيابا لانا فى ظننت ان الرفع أنت فلا ضمان عليه لانه لا يصير تاركا
للحفظ لما ظن ان الرفع هو وان سرق وهو لا يعلم فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع
ولم يضيع كذا فى قاضى خان من الاجارة ومشتمل الهداية والفصولين من الودعة قال
فى المشتمل والفصولين وهذا قول الكل اذ صاحب الحمام ودع فى حق الثياب اذ لم بشرطه

بازاء حفظ الثياب شئ أما اذا شرط بازاء حفظ الثياب أجرة وكان له أجرة بازاء الانتفاع
بالحمام والحفظ فينشد يكون على الاختلاف وان دفع الى (٣) جامه دار فعلى الاختلاف
لا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة خلافا لهما لانه أجبر مشترك ٥١ وفي البرازية
وضع عمر أى الحمامى وليس له ثيابى لا يضمن الحمامى لانه مودع فان الاجر بمقابلته الحمام الا أن
يشترط الاجر بازاء الحمام والحفظ ولو قال له أين أضاع ثيابى فأشار الى موضع صاومودعا ولا
يضمن الا بما يضمن المودع على قول الامام وبه يفتى وغيره لم يجعله استحفاظا بهذا القدر ٥٢
امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التى غسل الثياب فلما خرجت لم تجد ثوبا من
ثيابها قال محمد بن الفضل ان كانت هذه أول مرة دخلت الحمام فلا ضمان على الثيابة في
قولهم اذ لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك ولم تشرط لها
الاجر على الحفظ كان ذلك ايدا والمودع لا يضمن عند الكل الا بالاضيق وان كانت المرأة
دخلت الحمام قبل هذا وكانت تدفع ثيابها الى هذه المساكمة وتعطيها الاجرة على حفظ الثياب
كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة لا تضمن لما هلك في يديها من غير صنعها
وعلى قولهما يجب الضمان على الثيابة قال قاضيان وينبغي أن يكون الجواب في هذه
المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابى أجيرا للحامى يأخذ منه كل يوم أجرا معلوما
لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بعزلة لميلذا القصار والمودع ٥٣ امرأة دخلت ووضعت
ثيابها في بيت المسطح والحامية تنظر اليها فدخلت الحمام ثم دخلت الحامية بعد المرأة في
الحمام لتخرج الماء لتغسل به صبى ابنتها وابنتها مع صبيها في دهليز الحمام فضاغت ثياب المرأة
قالوا ان غابت الثياب عن عين المرأة وعين ابنتها ضمن الحامية والا فلا تضمن لان لها ان
تحفظ الثياب بسد ابنتها فاذا لم تغب عن نظرها أو نظرا ابنتها لا تضمن من اجارة قاضيان
٥٤ رجل دخل الحمام وقال للحامى أين أضاع ثوبى فأشار الحامى الى موضع فوضع ثوبا ودخل
الحمام ثم خرج آخر ورفع الثوب فلم ينعسه الحامى لما ظن انه المالك ضمن الحامى فى الاصح اذ
قصر فيما استخفظه وهذا بخلاف ما من ان الحامى لا يضمن اذا ظن ان الرافع صاحب
الثوب من مشتمل الهداية والفصولين ٥٥ وفي أول كتاب الوديعه من قاضيان رجل جاء الى
خان بدابة وقال لصاحب الخان أين أربطها فقال له صاحب الخان اربط هناك فربط وذهب
ثم جاء صاحب الدابة ولم يجدها فقال لصاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيم ولم يك
لصاحب الدابة صاحب كان صاحب الخان ضامنا لانه استبداع عرفا ٥٦ وكذلك رجل دخل
الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضاع الثياب فقال صاحب الحمام فى ذلك الموضع فهو الاول
سواء ٥٧ دخل الحمام وأخذ فنجانة وأعطاهما غيره فوقع من الثانى وانكسرت لا ضمان
على الاول ولا على الثانى هذه فى الغصب من الخلاصة

(٢) الثيابى

﴿الباب الثامن في مسائل الرهن ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول﴾
 ﴿الفصل الاول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الصحيح والفاسد والباطل﴾

﴿الرهن لا يلزم ولا يدخل في ضمان المرتهن الا بالقبض ويكتفي في القبض بالتخليف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يثبت القبض في المنقول الا بالنقل والاول أصح ويمنع التسليم كون الراهن أو متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه في الوعاء المرهون ويمنع تسليم الدابة المرهونة الحمل عليها فلا يتم حتى يلقي الحمل لانه شاغل لها بخلاف ما اذا رهن الحمل دونها حيث يكون رهنها تاما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار هذا كما اذا رهن متاعا في دار أو وعاء دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على الدابة أو لجاما في رأسها ودفع الدابة مع السرج واللبام حيث لا يكون رهنها حتى ينزع منها ثم يسلمه اليه لانه من نواحي الدابة بمنزلة الثمرة للتخيل من الهداية ﴿وعن أبي يوسف اذا رهن دارا وهما فيقال سلت اليك لا يتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلت اليك ﴿ولورهن صوفا على ظهر غنم لا يصير قابضا حتى يحجز بقبض ﴿ولورهن بيتا معيننا من دار أو طائفة معينة منها وسلم جاز من قاضيان وقدرا الدين من الرهن مضمون عند علمائنا ان هلك بلا صنع المرتهن والفضل أمانة لا يضمن الابما تضمن به الوديعة صرح به في الفصولين وغيره فلو هلك الرهن عند المرتهن بلا صنع ولا تضيق منه كان مضمونا بالاقول من قيمته ومن الدين فلو كان الدين وقيته سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما ولو كانت قيمته أقل رجع المرتهن بالفضل واذا كانت قيمته أكثر فالفضل أمانة وعند زفر الرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك وقيته يوم رهن ألف وخمسمائة والدين ألف رجع الراهن على المرتهن بخمسمائة ذكره في الهداية والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك بالاتفاق حتى لو كانت قيمته يوم القبض ألفا وقد رهن بها وكانت يوم الهلاك خمسمائة تراجع السعد زهاب بالدين كله والمسئلة مشهورة وفي رهن القدوري رهن عبدا قيمته ألف بائف فسلمه الى المرتهن ثم استعاره من المرتهن ثم رده الى المرتهن وقيته خمسمائة فهلك عند المرتهن يهلك بجميع الدين ومشى عليه صاحب الفصولين قال في الصغرى اعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الا في خلاف الغصب وسند ذكرها في باب وفي الاشياء من القول في عن المثل ان المعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد أمانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذا مات اه ﴿ولو شرط في الرهن ان يكون أمانة جاز الرهن وبطل الشرط ذكره في الوجيز وقاضيان ﴿رجل أراد ان يدفع رهنه على عاقل قال المرتهن للراهن آخذته على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال والمقبوض يحكم الرهن الفاسد مضمون نص عليه في الجامع الصغير ذكره في الوجيز وفي الخلاصة من النكاح الرهن الفاسد وهو رهن المشاع لو هلك في يد المرتهن يهلك أمانة عن الكرخي وفي الجامع الكبير ما يدل على انه كالرهن الجائز اه وفي

فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين وما قبض برهن فاسد ضمن بالاقبل من قيمته ومن
الدين كحقيقته وقيل لا ضمن والمقبوض بحكم الرهن الباطل ليس بضمون بالاجماع **قال**
في الهداية والرهن بالدرك باطل فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده بملك أمانة اه رهن
الدرك ان يبتاع زيد من عمرو دارا فبرهن بكر عنده زيد شيئا بما يدركه في هذا البيع ذكره
في الاصلاح والابضاح **وفي فتاوى قاضيان** وعن محمد اذا اشترى المسلم خلاوا أعطى
بالتن رهنا فضاغ الرهن في يده ثم ظهر انه كان خيرا ضمن الرهن ولو اشترى عبدا ورهن
بثمنه رهنا فضاغ ثم ظهر انه كان حرا لا ضمن المرتهن شيئا لانه باطل والاو فاسد ولو اشترى
من رجل بدراهم بعينها وأعطى بها رهنا كان باطلا لانها لا تعين وانما يجب مثلها في الذمة
والرهن غير مضاف الى ما في الذمة انتهى **الاجل في الرهن** يفسده ذكره في الاشباه
زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض
وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعي الرد العارض وهو يشكر فان برهنا فلا رهن أيضا
ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم المرتهن أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول
للمرتهن لا تنكاه دخوله في ضمانه وان برهنا فلا رهن لاثباته الضمان **اذن للمرتهن في**
الاتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك الاتفاع وعوده للرهن وقال
المرتهن هلك حال الاتفاع فالقول للمرتهن لاتفاقهما على زوال الرهن فلا يصح للراهن
في العود الاتفاعة **رهن عبيدا** يسارى القابالف فوكل المرتهن بالبيع فقال المرتهن
بعته بنصفها وقال الراهن لا بل مات عندك يحلف الراهن بالله ما بعلم انه باعه ولا يحلف
بالله ان مات عنده فاذا حلف سقط الدين الا ان يبرهن على البيع **اذن الراهن للمرتهن**
في لبس ثوب مرقون يوما فخاف به المرتهن متخفرا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته
في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل
اللبس أو بعده فالقول للمرتهن انه أصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجه من الضمان وكان
القول للمرتهن في قدر ما عاد من الضمان اليه بخلاف أول المسئلة لعدم الاتفاق نفسه على
الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج من البرازية **ولا يجوز رهن المشاع**
عندنا ولو من شريكه سواء كان مما يحتمل القسمة أو لا يحتملها **ولا يجوز رهن ثمرة على رؤس**
التخل ولا زرع في الارض دون الارض ولا رهن التخل في الارض دونها لان المرهون
متصل بما ليس به رهن خلقه فكان في معنى الشائع وكذا رهن الارض بدون التخل أو دون
الزرع والتخل دون الثمر وعن أبي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم
للبنت فيكون استثناء الاشجار عواضعا بها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء اذ البناء اسم
للمبنى فيصير رهنها جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن ولو رهن التخل بعواضعها جائز لان
هذه مجاورة وهي لا تنفع الصحة ولو كان فيه ثمر يدخل في الرهن تبعاً وكذا يدخل الزرع والرطبة
في رهن الارض ويدخل البناء والغرس في رهن الارض والدار ولا يدخل المتاع في رهن الدار

من غير ذكروا لو رهن الدار بما فيها جاز ولو استحق بعض الرهن ان كان الباقي يجوز ابتداء
الرهن عليه وحده بقي رهنا بخصته والابطال كله كذا في الهداية ❀ الشبوع الطارئ
يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لا يبطل ❀ وصورة الراهن اذا وكل العدل
ببيع الرهن مجتمعا أو متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وان استحق شيء مقدّر
يبقى الرهن صحيحا فيما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي وفي قيمته وفاء
بجميع الدين فانه يملك بخصته من الدين من قاضي خان ❀ ولا يصح الرهن بالاعيان التي
هي أمانة كالودائع والعواري والمضاربات ومال الشركة وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة
بغيرها كالبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فاذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا
لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن من الهداية ❀ فاذا رهن المودع بعين
الوديعة رهنا أو المستعير بالعمارة يكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المرتهن ثم لم يغير شيء
وكذا لو رهن المستأجر بالعين الذي استأجره أو أخذ المستأجر من الأجر رهنا بالعين الذي
استأجره قبل التسليم كان باطلا وكذا اذا باع عينا وأعطى بالمبيع رهنا للمشتري قبل التسليم
كان باطلا فيما ذكره الكرخي والقنطري فان هلك عند المرتهن قبل تسليم المبيع ثم لم يغير
شيء وان هلك بعد تسليم المبيع ثم هلك بالقيمة كضمان الغصب لان المبيع غير مضمون على
البائع قبل التسليم حتى لو هلك في يده ينفسخ البيع ولا يجب شيء على البائع وذكر الفقهاء
أبو الليث اذا اشترى الرجل سيفاً وأخذ من البائع رهنا بالسيف فهلك عنده كان عليه الأقل
من قيمة الرهن ومن قيمة السيف من قاضي خان ❀ وفي الوجيز الرهن بالمبيع في يد البائع
منعقد فاسد حتى لو هلك في يده يضمن الأقل من قيمته ومن قيمة المبيع وذكر القنطري انه لو
هلك ذهب بغير شيء اه ❀ وفي الاشباه من القول في الدين قول أصحابنا لا يصح الرهن
بالامانات شامل للسكنب الموقوف فلا ينعقد به رهن والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لا يجب
شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح اه ❀ ويصح الرهن بالاعيان المضمونة
بعينها وهي أن تكون مضمونا بالمثل أو بالقيمة عند هلاكها مثل المغضوب وبديل الخلع والمهر
وبديل الصلح عن دم العمد لان الضمان متقرر ذكره في الهداية ❀ وكذا لو كان القتل خطأ
فأخذ الولي من العاقلة رهنا بالدية بعد قضاء القاضى جاز وكذا الرجل اذا جرح غيره براحه
لا يستطاع فيها القصاص وقضى القاضى بالارش للمجروح فأخذ بالارش رهنا أو قطع يده رجل
خطأ وقضى القاضى بنصف الدية على العاقلة فأخذ المقتوع يده رهنا من العاقلة جاز وكذا
يصح الرهن بالدين أي دين كان من قاضي خان ❀ ولا يصح الرهن بما ذاب له على فلان
و يصح بالدين المودود وهو أن يقول رهنتك هذا لتقرضني ألف درهم فلو هلك يهلك بما سمى
من المال بقبالة من الهداية ❀ وفي الوجيز رهن قلب فضة على أن يقرضه درهم ما هلك
قبل أن يقرضه يعطيه درهم ولو رهنه على أن يقرضه ولم يسم القرض يعطيه المرتهن ما شاء
ولا يصدق في أقل من درهم استعسانا ولو قال أمسكه رهنا بدرهم يلزمه ثلاثة ولو قال أمسكه

وهنا بنفقة يعطيها اياه وروى المعلى عن أبي يوسف قال رجل لرجل أقرضني وخذ هذا
الرهن ولم يسم القرض وأخذ الرهن فضاغ ولم يقرضه انه قال عليه قيمة الرهن ولورهن ثوبا
فقال أمسكه بعشرين فهلك الثوب عند المرتين قبل أن يعطيه شيئا فعليه قيمة الثوب الآن
يجاوز قيمته عشرين اه قال ابن كمال في الايضاح ان الرهن المقبوض بالدين الموعود انما
يملك بمسمى من المال بما يملكه اذ لم يكن الدين أكثر من القيمة وان كان أكثر فلا يكون
مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين أكثر من قيمة
الرهن وان كان على سبيل القدرة فحكمه يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك وفي الخلاصة
رجل قال لا آخذ رهن من رجل الا آخذ الرهن فضاغ الرهن قبل أن يقرضه
ولم يكن سمي القدر قال يعطيه ماشاء ولو قال أنا أعطيك فلما قال محمد لا يصدق في أقل من
درهم اه سأل من البرازيل بالبرية غيره ثم بشره فقال البرازيل أذفسه اليك الاربهن
فرهن عنده متاعا فهلك في يده والثوب قائم في يد الراهن أو المرتين لا يضمن البرازيل من القيمة
غصب من المرتين الدار المرهونة فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن أباح له الانتفاع
فغصب منه في حالة الانتفاع فله أن يطالب الراهن بالدين غصب دار امرهونة فأنف جزأ
منها أو كلها والمرتين يسكن معه وهو مأذون له في الانتفاع فهاهنا يملك من الراهن وان لم
يأذن له في الانتفاع أو أخرجه الغاصب عنها فهاهنا يضمن المرتين رهن دارا محظوما
ومشتا تافرا غين وقبطونا مشغولا بمناع الراهن قيمتها ثلاثون بعشرة وقبضها المرتين وهلك
بالغرق لا يضمن المشغول أصلا ولا الزيادة فيما يقابل الفارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض
بعقد فاسد أو صحيح لا غير المقبوض والمقبوض على سوم الرهن اذ الم بين المقدار الذي به
رهنه وليس فيه دين لا يكون مضمونا على أصح الروايتين من القنية وفيها عن المحيط قال
أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتين ماشاء وعن محمد لا أستحسن أقل من درهم وعن
أبي حنيفة في رواية اذا ضاع فعليه قيمته اه وفي فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين
المقبوض على سوم الرهن مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين وقبيل مضمون ب قيمته اه
رجل رهن عنده انسان ثوبا من غير أن يكون عليه دين فقال أرجع اليك وأخذ منك شيئا
فضاع الثوب عند المرتين ذكر أبو يوسف في الامالي انه يعطيه المرتين ماشاء في قول أبي
حنيفة وكذلك قلنا رجل دفع الى آخر جارية وقال بها أولك أجر ولم يسم الاجر فضاع الرهن
روى عن محمد انه لا يضمن من قاضي خان وفي الاشياء المقبوض على سوم الرهن اذ الم بين
المقدار وليس بمضمون في الاصح وفي الوجه الرهن بالدين الذي سيجب كالرهن بالاجرة باطل اه
ولو قال لا تخرم ما يبع فلا نفقته على وأعطاء به رهنا قبل المبايع لا يجوز ولو قال لا تخرم
ضمنت مالك على فلان اذا حل الاجل واعطى بذلك رهنا جاز ولو قال اذا قدم فلان فانا ضامن
لك ما عليه وأعطاء رهنا لا يجوز الرهن من قاضي خان ولا يجوز رهن الحر والمدبر وأم
الولد والمكاتب ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا لا يجوز بالقصاص في النفس وما دونها

لتعذر الاستيفاء ولا يجوز بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني
والعبد المديون لانه غير مضمون على المولى فانه لو لم يكن لا يجب عليه شيء ولا باجر الناحية
والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا ولا يجوز للمسلم ان يرهن خيرا او يرهنه من مسلم او ذمي
لتعذر الايقاع والاستيفاء في حق المسلم ثم الراهن اذا كان ذميا فالمرمضون عليه للذمي
كما اذا غصبه وان كان المرتهن ذميا لم يضمها كما لا يضمها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرى ذلك
فيما بينهم لانها مال في حقهم اما المينة فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وارثان فيها
بينهم كما لا يجوز فيها بين المسلمين ﷺ ولو شري عبد او رهن بثمنه عبدا او خلا او شاة مذبوحة
ثم ظهر العبد حر او الخيل خرا او الشاة ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدين واجب ظاهرا
وكذا اذا قتل عبدا او رهن بقيمة رهنا ثم ظهر انه حر وهذا كله ظاهر الرواية ﷺ وكذا اذا
صالح على انكار ورهن بمصالح عليه رهنا ثم تصادقا ان لادين فالرهن مضمون وعن أبي
يوسف خلافه وكذا اقباسه فيما تقدم من جنسه من الهداية ﷺ الرهن المضمون مضمون في قول
محمد وكذلك عند أبي يوسف في ظاهر الرواية وعنه في رواية لا يكون مضمونا قالوا لا خلاف
فيه ان تصادقا ان لادين ثم هلك الرهن يكون مضمونا ﷺ رجل رهن عبدا بكثر حنطة وقبض
العبد فان في يده ثم تبين انه ليس للمرتهن على الراهن شيء من الحنطة يرجع الراهن على
المرتهن بقيمة كثر حنطة ولا يرجع بقيمة العبد ﷺ رهن شيئا ثم تبين انه ليس بمال فالرهن
مضمون وكذا لو اشترى شيئا واعطى بالثمن رهنا ثم استحق المبيع فالرهن مضمون وكذلك لو
استهلك شاة مذبوحة ورهن بالضممان شيئا ثم ظهر انها كانت ميتة فالرهن مضمون ﷺ رجل
عليه ألف درهم فصالحه على خمسمائة واعطاه رهنا بخمسمائة فهلك الرهن ثم تصادقا انه
لم يكن عليه دين كان على المرتهن ان يرد على الراهن خمسمائة ﷺ المودع اذا ادعى هلاك
الوديعة وصاحبها يدعى عليه الاتلاف فتصالحا على مال واعطاه رهنا فهلك الرهن لا يضمن
المرتهن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد يضمن ﷺ ولو ادعى صاحب المال الوديعة
ومحمد المودع الايداع فتصالحا على شيء جاز الصلح في قولهم وكذلك لو ادعى صاحب المال
الايداع والاستهلاك والمودع يقر بالوديعة ولم يدع الرد والهلاك وتصالحا على شيء جاز
الصلح في قولهم ﷺ ولو قال المودع هلك الوديعة او قال رددت وسكت صاحب المال او قال
لا أدري فاصطالحا على شيء لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد
ولو قال المودع ضاعت الوديعة او رددت وقال صاحب المال انك استهلكتها فاصطالحا على شيء
لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الا في قول محمد وأبي يوسف الا ان
وفي كل موضع يجوز الصلح اذا اعطى بيد الصلح رهنا جاز الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز
الرهن وذكر الشيخ خواهر زاده الفتوى في الصلح على قول أبي حنيفة ﷺ ولو سقط القطع من
السارق بوجه وقضى القاضى بضمان السرقة فاعتد المسروق منه بالمال رهنا جاز وكذا المولى
اذا اخذ من مكاتبه رهنا ببدل الكتابة جاز ﷺ ولو استأجر دارا أو شيئا واعطى بالاجر رهنا

جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة
 بطل ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ﴿١﴾ ولو استأجر خياط الخياط له ثوبا واخذ من
 الخياط رهنا بالخياط جاز وان أخذ الرهن بخياطه هذا الخياط بنفسه لا يجوز ﴿٢﴾ وكذا
 لو استأجر ابلا الى مكة فاخذ من الجبال بالحوالة رهنا جاز وان أخذ بحمولة هذا الرجل بنفسه
 أو بداة بعينها لا يجوز ﴿٣﴾ ولو استعار الرجل شيئا له حمل ومؤنة فأخذ المعير من المستعير
 رهنا برد العارية جاز وان أخذ منه رهنا برد العارية بنفسه لا يجوز ولو أخذ رهنا من
 المستعير بالعارية لا يجوز لانها أمانة وقد مر وكذا الرهن بدين القهار أو بدين الميتة أو بالدم
 أو بالرهن بثلث النحر من المسلم للمسلم أو ذمي بثلث النحر بباطل من قاضيان ﴿٤﴾ ويصح
 الرهن برأس مال المسلم و بثلث النحر والمسلم فيه خلافا لفرعان هلك الرهن بثلث النحر
 ورأس مال المسلم في مجلس العقد ثم الصرف والمسلم وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقيق
 القبض حكما وان اختلفا قبل هلاك الرهن بطلاقا أو القبض حقيقة وحكماء برذر الرهن
 على الراهن وان هلك الرهن بالمسلم فيه يصير المرتهن مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم
 ولو تفاخا السلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المال حتى يحبس به لانه بدله فصار
 كالمغصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمة ولو هلك الرهن بعد التفاسخ هلك بالطعام
 المسلم فيه لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره كالمو باع عبدا وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهنا
 ثم تقايلا المبيع له أن يحبس به لاخذ المبيع لان الثمن بدله ولو هلك المرهون هلك بالثمن لما بينا
 من الهداية ﴿٥﴾ ولو اقترض الرجل كراما من طعام وأخذ من المستقرض رهنا بالطعام ثم ان
 المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم ودفع اليه الدراهم وبرئ من الطعام
 ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يملك بالطعام الذي كان قرضا اذا كانت قيمة الرهن مثل
 الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم وكذا الرجل اذا أسلم الى رجل في
 طعام وأخذ بالمسلم فيه رهنا بساوى الطعام ثم تصالحا على رأس المال ولم يقبض رب السلم
 رأس المال من المسلم اليه حتى هلك الرهن فانه يملك بالطعام من قاضيان ﴿٦﴾ واذا تفاخا
 الرهن ثم تناقضا بالتراضى وهلك الرهن عند المرتهن يملك مضمونا والرهن باق ما بقى القبض
 من البرازية ﴿٧﴾ ويجوز للاب أن يرهن بدين عليه عبد الابنه الصغير استعسانا والوصى
 بمنزلة الاب في هذا عن أبي يوسف وفرانه لا يجوز ذلك منهم اوهو القياس اعتبار الحقيقة
 الايقاف واذا جاز الرهن يصير المرتهن مستوفيا دينه لو هلك في يده ويصير الاب والوصى موفيا
 له ويضمن للصبي لانه قضى دينه بماله واذا رهن الاب من نفسه أو من ابن له صغير أو عبده
 تاجر لادين عليه جاز ولو ارتهنه الوصى من نفسه أو من هذين أو رهن عينا له من اليتيم بحق
 لليتيم عليه لم يجوز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن بخلاف الاب لو فور
 شفقتة فزول منزلة شخصين وأقيمت عبارته مقام عبارتين في هذا العقد كافي ببيع مال الصغير
 من نفسه فتولى طرفي العقد ﴿٨﴾ ولورهن الوصى من ابنه الكبير أو من ابية أو عبده الذي

عليه دين يصح لانه لا ولاية له عليهم ❀ وان استدان الوصى لليتيم في كسوته وطعامه فرهن به متاعا لليتيم جاز لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن يقع ايضاً للحق فيجوز وكذلك لو اتجر لليتيم فارتن أورهن ❀ واذا رهن الاب متاع الصغير فأدرك الابن ومات الاب ليس للابن أن يسترده حتى يقضى الدين ولو كان الاب رهنه بدين نفسه ففضاه الابن رجع به في مال الاب وكذلك اذا هلك قبل أن يفتكه ❀ ولو رهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز لاشتماله على أمرين جائزين فلهذا ضمن الاب حصته من ذلك للولد وكذلك الوصى وكذلك الجد أبو الاب ان لم يكن الاب أوصى الاب ❀ ولو رهن الوصى متاع اليتيم في دين استدانه عليه وقبض المرتن ثم استعاره الوصى لحاجة اليتيم فضاع في يد الوصى فانه خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم لان فعل الوصى كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره لحاجة الصبي والحكم فيه هذا والمال دين على الوصى وهو المطالب به ثم يرجع بذلك على الصبي لانه غير متعد في هذه الاستعارة اذ هي لحاجة الصبي وان كان على الميت دين فرهن الوصى بعض التركة عند غريم من غرمائه لم يجز وللآخرين أن يردوه فان قضى بينهم قبل أن يردوه جاز ولو لم يكن للميت غريم أخر جاز الرهن ويسع في دينه من الهداية ❀ رجل تزوج امرأة بألف ورهن عندها بالمهر عينا تساوي ألفا فهلك الرهن عندها ميثاقا بصدقاها وان طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد نصف المصدق على الزوج كالأول استوفت صداقها ثم طلقها قبل الدخول بها هذا اذا طلقها بعد الهلاك فان طلقها قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عندها لا شيء عليها لان بالطلاق قبل الدخول أو لا سقط من الزوج نصف المهر بغیر عوض فيبقى الرهن رهنا بباقي وهو نصف المصدق فاذا هلك الرهن بعد ذلك لم يبق على الزوج فلا يجب على المرأة شيء ❀ ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر أو رهن عندها عينا به المثل فلهذا الرهن يهلك بمهر المثل وتصبح مستوفية مهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها بعد ذلك كان عليها رد ما زاد على متعة مثلها كالأول استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول بها والرهن قائم ووجب لها المتعة ثم في القياس ليس لها أن تجبس الرهن بالمتعة وهو قول أبي يوسف والآخر وفي الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الأول لها أن تجبس الرهن بالمتعة والحاصل أن الرهن بمهر المثل يصير رهنا بالمتعة في الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الأول وفي القياس وهو قول أبي يوسف الآخر لا يصير رهنا بالمتعة من قاضيان ولا يصح رهن المشغول بحق الغير حتى لو هلك ذهب بغير شيء ذكره في الوجيز ❀ استقرض من رجل خمسين درهما فقال المقرض انها لا تكفيك ولكن ابعث الى رجلا حتى أبعث اليك ما يكفيك فذفع اليه رهنا فضاع في يده عن أبي يوسف انه قال على المرتن الأقل من قيمة الرهن ومن قيمة الرهن يعني يكون رهنا بخمسين من الوجيز وقاضيان ❀ أعنتى ماني بطن جاريته ثم رهنها عن أبي يوسف الرهن جائز فان ولدت ولدا فنتهصتها الولادة لا يذهب من الدين شيء بنتهصان الولادة من قاضيان ❀ ولو رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون بجنسها فهلكت هلكت بمثلها

من الدين وان اختلفا في الجودة لانه لا عبرة بالجودة عند المقابلة بجنسها وهذا عند أبي حنيفة لان عنده يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه ﴿ وفي الجامع الصغير فان رهن ابريق فضة وزنه عشرة بعشرة فضاع فهو بما فيه قال معناه ان يكون قيمته مثل وزنه أو أكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق لان الاستيفاء عنده باعتبار الوزن وعندهما باعتبار القيمة وهي مثل الدين في الاقل وزيادة عليه في الثاني فيصير بقدر الدين مستوفيا فان كانت قيمته أقل من الدين فهو على الخلاف المذكور من الهداية ﴿ لو رهن ما يقسم عند رجلين جاز وعلمهما ان يقسما ولو دفع أحدهما كله الى الآخر ضمن نصفه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن ولو كان مما لا يقسم لا يضمن اتفاقا كما في درر البحار ﴿ وان رهن عينا واحدة عند رجلين يدين لكل واحد منهما عليه جاز وجبهه رهن عند كل واحد منهما فان تباينتا فكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر والمضمون على كل واحد منهما حصته فان أعطى أحدهما دينه كان كله رهنا في يد الآخر حتى يستوفي دينه ﴿ وان رهن رجلان يدين عليهما مال الرجل رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين والمرتهن أن يسكه حتى يستوفي جميع الدين فان أقام الرجلان كل واحد منهما البيعة على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل فلو هلك يهلك أمانة لان الباطل لا حكم له ولو مات الراهن والعبد في أيديهما فقام كل واحد منهما البيعة على ما وصفناه كان في يد كل واحد منهما نصفه رهنا يبيعه بحقه استسما نا وهو قول أبي حنيفة ومحمد وفي القياس هذا باطل وهو قول أبي يوسف من الهداية ﴿ وفي قاضيان لو ارتهن رجلان رهنا يدين لهما عليه وهما شر يكان فيه أولا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا قبل أحدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين أحدهما وقد قبل لا يكون له أن يسترد نصف الرهن ولو رهن منهما وقال رهن انت نصف من هذا والنصف من هذا الآخر لا يجوز اه وفي الهداية من الهبة ولو رهن شيئا من رجلين ونص على البعض لا يجوز اه وان شرط في الرهن أن يكون في يد الراهن لا يصح الرهن وان قبضه المرتهن من الوحيز ﴿ رجل رهن شيئا يدين مؤجلا وسطا العدل على يبعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل من قاضيان ﴿ ولو قال رهنك هذين العبدين بألف كل واحد منهما بمائة فقبل المرتهن أحدهما بمائة سمانا جاز الرهن فيه من مشتمل الهداية ﴿ ولو رهن الوصي بعض التركة عند غريم الميت جاز ان كانت الورثة كلهم صغارا أو كبارا غيبا وان كان بعضهم كبارا غيبا جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز الا على الصغار خاصة ﴿ ولو استدان لتفقه الورثة وفوا ثبهم ورهن به يجوز على الصغار خاصة دون البكار ولو استدان لتفقه رقيقهم ودوابهم ورهن به جاز عند أبي حنيفة على الصغار والبكار حضورا أو غيبا وعندهما لا يجوز الا على الغائب أو الصغار ولا يجوز رهنه على الكل ﴿ رهن العبد التاجر وارتبانه جائز ويبقى رهنه

وارتبه بعد الحجر كالمسكاتب اذا عجز المسكاتب كالحرق في الرهن والارتهان وهو الصحيح
 الذي في الرهن والارتهان كالمسكاتب والمستأن من فيهما كالذي من الوجيز رجل رهن
 جارية ذات زوج بغير اذن الزوج صح الرهن وليس للمرتهن أن يمنع الزوج من غشيانها فان
 ماتت من غشيانها كانت كأنها ماتت بأقفة سماوية فيسقط دين المرتهن استحسانا والقباض أن
 لا يسقط لان الزوج انما وطئها بتسليط المولى فصار كان الراهن وطئها ولو رهن المودع
 الوديعة فهلك عند المرتهن بقاء المالك ضمن الراهن أو المرتهن ولا ينفسد الرهن لان
 الضمان بالدفع وعقد الرهن كان قبله فلا يكون ماله كوقت الرهن فلا يجوز كالمودع عبدا
 لغيره ثم ان الراهن اشترى العبد من مولاه ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنه عند المرتهن
 لان الراهن ملكه بعد الرهن فلا يكون ماله كوقت الرهن من قاضيان والرهن جائز في
 الخراج هذه في كفاية الهداية ولو رهن شيئا من انسان وسلمه اليه ثم رهنه من آخر لم يصح
 الثاني هذه في جنابات الهداية رهن المصحف جائز عندنا خلافا لاجد من درر البحار

الفصل الثاني فيما يصير به رهننا وما لا يصير

رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذاهما شئت رهننا بدني فاخذهما فضا على يده عن محمد انه
 لا يذهب من الدين شيء وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرة دراهم افدق المديون الى الطالب
 مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فقبضها فضا على يده قبل أن يأخذ منها عشرين
 درهما ضاعت من مال المديون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذاهما
 رهننا بدني فاخذهما وقيمتهم مائة قال محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان
 مثل الدين وروى ابن سماعة عن محمد رجل عليه دين فقبض بعضه ثم دفع الى الدائن
 عبدا وقال هذا رهن عندك بشئ ان كان بقي لك فاني لأدري أبقى لك شيء من المال أو لم يبق
 فهو جائز وهو رهن بما بقي ان كان قد بقي منه شيء وان كان لم يبق منه شيء وهلك العبد عند
 المرتهن فلا ضمان عليه لانه لم يأخذ العبد على شيء مسمى ولو أن المديون قضى الدين ثم
 دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهننا بما كان فيها من زيف أو ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقا
 ولا يكون رهننا بما كان زيفا لان قبض الزيف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء
 بخلاف الستوق رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع وأعطاه
 ثوبا آخر حتى يكونان رهننا بالثمن قال محمد لم يكن هذا رهننا والمشتري أن يسترد الثوب الثاني
 فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمتهم مائة مائة بخمسة دراهم لانه كان مضمونا
 رجل له على رجل مائة درهم فاعطاه المديون ثوبا وقال خذ هذا رهننا بعض حق قبض
 وهلك قال زفر لم يبق القيمة وقال أبو يوسف يذهب بما شاء المرتهن ويرجع على الراهن بفضل
 دينه من قاضيان ومن اشترى شيئا بدراهم فدفع الى البائع ثوبا وقال امسك هذا
 الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن وقال زفر لا يكون رهننا ومثله من أبي يوسف واذا

قال امسكه بدينك او بما لك كان رهنا اتفاقا من الهداية ﴿﴾ رهن ثوبا قيمته خمسة بخمسة دنانير وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بدينارين من القنية ﴿﴾ رجل عليه ألف درهم غلة لرجل فقال للدائن امسك هذه الألف الوضع بحقلك واشهد لي بالقبض كان هذا اقتضاء وكذا لو قال أشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى أشهدك فقال امسك هذه الألف الوضع واشهد لي بالقبض ولو قال خذ هذه الألف الوضع حتى آتيك بحقلك واشهد لي بالقبض فاخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء ﴿﴾ رجل رهن عند رجل ثوبا على عشرة دراهم وقال أحدهما رهن لك بعشرة أو قال خذ أيهما شئت رهنا بدينك قال أبو يوسف هذا باطل فان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه على حاله ﴿﴾ رجل أراد أن يدخل خانقا فلم يدعه صاحب الخان حتى دفع اليه ثوبا فلك عنه روى عن عاصم بن يوسف انه ان رهنه بأجرة البيت فالرهن بما فيه وان أخذ منه الرهن لخوف السرقة ضمن صاحب الخان وقال الفقيه أبو الليث عندي لا يضمن صاحب الخان في الوجهين اذا لم يكن الدافع مكروها في الدفع من قاضي خان ﴿﴾ رجل تقاضى دينه من مديونه فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه رهنا بدينه لم يجز أخذه فان هكت هلك بالدين كالرهن من الفصولين والوجيز وفي الخلاصة رب الدين اذا تقاضى المديون فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه وقال اقض ديني حتى أردّها عليك فذهب بها فجاء المديون بعد أيام بدينه وقد هلك العمامة تم لك به لا الرهن قال رحمه الله تعالى هكذا ذكرنا وهذا يستقيم اذا أمكنه استردادها فتركها عنده اما اذا عجز وتركها بهجزه ففيه نظر انتهى ﴿﴾ أخذ من آخر فقال لا أدفعه اليك حتى تعطيني عيني فتنازعا فوضعت على يد عدل فهلك العنان لا يضمن الا اذا كان العين غصبا لانه حينئذ يصح الرهن به من المفصولين ﴿﴾ ولو زوج الراهن الجارية المرهونة بغير اذن المرتن جاز النكاح وللمرتن ان يمنع الزوج من غشيانها فان غشى الزوج بصير المهر رهنا مع الجارية لانه بدل جزء من أجزاء ما فتنه به حق المرتن بمنزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهنا لان المهر لا يتأكد قبل الدخول فان ماتت الجارية من غشيانها كان المرتن بالخيار ان شاء ضمن الراهن لان الهلاك حصل بتسليطه وان شاء ضمن الزوج كما لو قتلها الزوج ثم يرجع الزوج على المولى اذا لم يعلم بالرهن وكنتم عنه المولى لانه صار مغرورا من جهته وان علمه بذلك لا يرجع بذلك على المولى لانه لم يصر مغرورا من جهته من قاضي خان

﴿﴾ الفصل الثالث فيما يبطل الرهن ﴿﴾

السبيوع الطارئ يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يبطل له وصورة الراهن اذا وكل العدل ببيع الرهن مجتمعا أو متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وعن أبي يوسف انه لا يبطل ولو استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائعا يبطل الرهن وان استحق

شئ مقدر يبقى الرهن صحيحا فيما بقى ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي
 وفي قيمته وفاء بجميع الدين فانه هلك بمحضته من الدين لا غير من قاضى خان ^١ وفي الرهن
 رلوا رهن دابتن فاستحققت احدهما لم يفتل الاخرى الا بجميع الدين وان هلكت هلكت
 بمحضتها ^٢ ولورهن عبدان بالف قيمتهما سواء ثم قال الراهن للمرتهن انى قد احتجت الى احد
 الغلامين فردده على ففعل فالثانى رهن بالالف كلها وان مات مات بمحضته انتهى ^٣ واما اذا
 اعاره المرتهن للراهن لخدمه او ليعمل له عملا فقبضه لم يبطل الرهن ولكن يخرج من ضمان
 المرتهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شئ والمرتهن ان يسترجعه الى يده لان عقد الرهن
 باق الا فى حكم الضمان فى الحال واذا بقى الرهن فاذا اخذه عاد للضمان وكذا لو اعاره احدهما
 اجنبيا باذن الاخر سقط حكم الضمان ويبقى عقد الرهن فلكل منهما ان يردده وهذا كما كان
 وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من اجنبي اذا باسرها احدهما باذن الاخر حيث يخرج
 عن الرهن فلا يعود الا بعقد مبدئى لومات الراهن قبيل الرالى المرتهن يكون المرتهن
 اسوة للغرماء من الهداية وفى التصرفات الفاسدة من الفصولين لو باع المرتهن او الراهن
 الرهن باذن الاخر يخرج من ان يكون رهنا ويكون الثمن رهنا مكان العين قبضه المشتري
 اولا قال قاضيان الثمن رهن سواء شرط فى عقد الرهن ان يباع بدينه او بشرط وعن ابي
 يوسف انه يكون رهنا بشرط ان يباع بدينه والا فلا والعجج هو الاول وكذا لو باع العبد
 الرهن يخرج من ان يكون رهنا وبصير الثمن رهنا مكان الاول مقبوضا كان الثمن او لم يكن
 واذا قوى كان من مال المرتهن وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته وكذا لو قتل عبيد
 فدفع به يكون المدفوع رهنا مكان الاول من الهداية ^٤ ولو اجره احدهما باذن الاخر
 او بدونه ثم اجاز صححت الاجارة وبطل الرهن وللراهن أجره وللعاقدة قبضه ولا يعود رهنا بمضى
 مدة الاجارة من الفصولين ولا يصير الاجرم هو نامكان الرهن الا اذا شرط المرتهن عند
 الاجارة ان يكون الاجرم هو نامكانه ذكره فى الوحي ^٥ ولو استأجره من تهنه جاز وبطل
 الرهن لوجود القبض للاجارة حتى لا يكون للمرتهن ان يعود فى الرهن ذكره قاضيان فلهذا
 امانة لو لم يحبس به عن رهنه بعد مضى الاجارة من الفصولين ^٦ ولو اجر المرتهن الرهن من
 الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن ان يعود فى الرهن وياخذه وان اجره المرتهن من
 اجنبي بغير اذن الراهن لا يبطل الرهن وللمرتهن ان يعيده فى الرهن وكذا لو اجره الراهن بغير
 اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة ولا يبطل الرهن وكان للمرتهن ان يعيده فى الرهن وان اجازا
 جميعا خرج من الرهن والاجرة للراهن متى ما حصل الاذن منه والا ففى الذى أجره ويتصدق
 بهما من قاضيان ^٧ ولو اجره المرتهن من اجنبي سنة بغير امر الراهن فأنقضت السنة ثم اجاز
 الراهن لم يصح وللمرتهن ان يعيده فى الرهن وان اجاز بعد مضى سنة أشهر جاز ونصف
 الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للراهن وليس للمرتهن ان يعيده فى الرهن ^٨ رجلان لكل
 واحد منهما ألف درهم على رجل فان رهنهما منه ارضاه بدينهما وقبضاها ثم قال احدهما ان

المال الذي لنا على فلان باطل والارض في أيدينا تجنة قال أبو يوسف بطل الرهن وقال محمد لا يبطل الرهن ويرأى من حصته والرهن بحاله من الوجيز ❦ لو استحق الرهن بعدها كفي في يد المرتهن فان ضمن المستحق الراهن لا يبطل الرهن وان ضمن المرتهن يبطل الرهن ذكره قاضيان وغيره فيرجع المرتهن على الراهن بقيمة الرهن وبالدين صرح به في الوجيز والهداية ❦ وكذا لو استعار عينا ليرهنه وقد سمي له المعبر قدرا أو جنسا أو مكانا أو ممرتمنا تخالف المستعير وملك الرهن عند المرتهن فالمعبر بالخيار ان شاء ضمن المستعير ويتم عقد الرهن بينه وبين المرتهن وان شاء ضمن المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمن وبالدين على الراهن من الهداية ❦ رجل له دين على رجل وبه رهن عنده ثم انهما تناقضا عقدا الرهن ولم ياخذ المرتهن دينه فملك الرهن عنده فانه يملك بالدين ويبقى الرهن مابقي قبض المرتهن من قاضيان ❦ وفي الهداية لو تفاخرا الرهن للمرتهن حبسه مالم يقض الدين أو يرثه ولا يبطل الرهن الا بالرد على الراهن على وجه الفسخ لانه يبقى مضمونا مابقي القبض والدين ولو ملك في يده سقط الدين اذا كان به وفاء بالدين لبقاء الدين انتهى ❦ وفي فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين لا يبطل الرهن بالتفاخخ قبل رده فيضمن بالاقبل من قيمته ومن الدين والمرتهن حبسه بعد الفسخ انتهى ❦ ولو سلم المرتهن الرهن الى راعه ليعيه بطل الرهن وليس له استرداده والاصح بقاء الرهن لانه كالاغارة من راعه وهي لا تبطل الرهن ولكن يبطل ضمانه حتى يهلك امانته في تلك الحالة لزوال يد الاستيفاء من التصرفات الفاسدة من الفصولين ❦ ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة ولو وضع الرهن على يد عدل فمات العدل لا يبطل الرهن ويوضع الرهن على يد عدل آخر عن راض منهما فان اختلفا وضعه القاضي على يد عدل ❦ واذا استأجر دارا أو شيئا أعطى بالاجر رهنا جازا فان هلك بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة بطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ولو أذن المرتهن للراهن أن يزرع الارض المرهونة فزرع أو بسكن الدار المرهونة بأذن المرتهن لا يبطل الرهن وله أن يسترد الرهن فيعود رهنا وما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتهن ❦ رجل غصب من آخر عبدا فرهنه بدينه عند رجل وملك العبد عند المرتهن كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب ثم الرهن وان ضمن المرتهن كان للمرتهن ان يرجع على الراهن بما ضمن ويبطل الرهن ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل وبيعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب أو المدفوع اليه فرجع على الراهن جازا الرهن في الوجهين ولا يبطل ❦ لو أودع المرتهن الرهن عند انسان بأذن الراهن فهو رهن على حاله ان هلك في يد المدفوع بسقط الدين بهلاكه ولو رهنه المرتهن بأذن الراهن من غيره وسلمه اليه يخرج من الرهن الاول من قاضي خان قال في الفصولين وصار كان المرتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه ❦ ولو رهنه مرتهنه بلا اذن راعه

لم يجوز للراهن ابطاله ولو هلك فالراهن الأول لو شاء ضمن الأول وضمانه ضمان رهن ويهلك في
يد الثاني بدين الضامن اذ ملكه بضمانه فيكاهنه رهن ملك نفسه ولو ضمن الثاني فضمانه
ضمان رهن عند الأول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع الثاني على الأول بما ضمن بدينه
انتهى ١٠٠ رجلان رهنا متاعا بدين علم - ما فادعى المرتهن الرهن عليهما فجعل اقام البينة
على أحدهما على هذا الوجه فانه يستخاف الا تخرب الله ما رهنه فان نكل يثبت الرهن عليهما
على أحدهما بالبينة وعلى الاخر بالنكول فان حلف رد المرتهن الرهن عليهما لان الرهن
لم يثبت في نصيب الخائف فينه - نذر القضاة بالرهن في نصيب الاخر لانه شائع ولو كان الراهن
واحد او المرتهن اثنين فقال أحدهما ارتهنت أنا وصاحبي هذا العبد منك بمائة درهم وأقام
البينة والمرتهن الاخر يجحد ويقول لم يرتهن والراهن يجحد الرهن فعن أبي يوسف فيه
روايتان في رواية برد الرهن وفي رواية العبد كله يكون رهنا للسيد على حصته من الدين ولا
يبطل الرهن بمجرد صاحبه وهو قول أبي حنيفة وقال محمد أقضى بيينة المدعى رهنا واجعله
في يد الذي أقام البينة فاذا قضى الراهن للمرتهن الذي أقام البينة ماله أخذ الرهن وان هلك
الرهن يذهب من الدين بنصيب الذي أقام البينة من قاضيتان ١٠١ ولو أقر الراهن بالمرهون
رجل لم يصمد ولا يبطل الرهن والمقر له ان شاء أدى المال وقبض الرهن ويرجع بما قضى
على الراهن وان شاء ضمن الراهن قيمته وللمقر له أن يستخلف المرتهن على علمه من الوجيز
١٠٢ ولو صبغ الراهن ثوب الرهن بعصر فخرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصر
رهنا كان للمرتهن أن يضمه قيمة الثوب وعصره فخرمته وان شاء رضى بان يكون المصبوغ
رهنا في يده من غصب الوجيز ١٠٣ رجل رهن عند رجل محمقا وأمره بالقراءة منه ان قرأ
منه صار عارية حتى لا يضمن لان الحكم في الرهن الحبس فاذا استعصم له باذنه تغير حكمه ويبطل
الرهن ولو فرغ من القراءة ثم هلك يهلك بالدين وكذا لو رهن خاتما وأذن له أن يجعله في الخنصر
فهلك يهلك بالدين وكذا اذا رهن ثوبا وأمره باللبس أو دابة وأذن له بالركوب من الخلاصة

الفصل الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعددده

يجوز الزيادة في الرهن عند علمائنا الثلاثة خلافا لفر وحكمها حكم الاصل محبوسة مضمونة
كالاصل ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم قبضه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت
قيمة الزيادة يوم قبضها خسماثة وقيمة الاصل يوم القبض ألفا والدين الفاقية سم الدين اثلاثا في
الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلث الدين اعتبارا بقيمتهم - ما في وقتي الاعتبار من الهداية
١٠٤ ولا تجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فلو رهن عبدا قيمته ألفان
بألف درهم ثم استقرض من المرتهن ألفا أخرى على أن يكون العبد رهنا بهما - ما جاز عنده
ويكون رهنا بهما - ما ولا يجوز عندهما ويكون رهنا بألف خاصة ولو هلك يهلك بهما الا بهما ولو
قضى الألف الأولى للراهن أن يسترده عندهما ١٠٥ والزيادة المتولدة من الرهن كالولد والابن

والصوف والتمر تكون رهنا مع الاصل عندنا والمرتهن أن يمسك الكل حتى يستوفي حقه
وعند الشافعي رحمه الله تعالى الزوائد لا تدخل تحت حكم الرهن والراهن أخذه شيئا قسماً
والزيادة الغير متولدة منه كالجوه وكسبه وغلة العقار لا تصير رهناً اتفاقاً ذكره في الحقائق ثم
إذا صارت الزيادة رهناً عندنا يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم
الفكك لا قبله ذكره في الوجيز حتى لو هلك النماء قبل الفكك حال قيام الاصل هلك بغير
شيء ذكره قاضيان وغيره وإن هلك الاصل وبقي النماء يوم الفكك فما أصاب الاصل يسقط
من الدين بقدره وما أصاب النماء افتسكه الراهن وصور المسائل على هذا الاصل يخرج ذكره
في الهداية ولو هلك النماء بعد هلاك الاصل هلك بقسطه من الدين حتى لو كانت قيمة الاصل
يوم القبض ألفاً وقيمة الولد يوم الفكك ألفاً فالدين بينهما نصفان ولو اتفقت قيمة الولد
بالعيب أو بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة فالدين بينهما اثلاثاً وثلاثاً في الام وثلاثة
في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي ألفين فثلاثا للدين في الولد وثلاثة في الام **و** لو
ارتمن أمتين قيمتهما سواء فولدت احدهما وقيمة الولد مثل قيمة الام فانت الام سقط ربع
الدين ويقتل الولد ربع الدين والتي لم تلد بنصف الدين من الوجيز **و** إذا ولدت المراهونة ولداً
ثم إن الراهن زاد عبداً مع الولد وقيمة كل واحد منهما ألف فالعبد رهن مع الولد خاصة يقسم
ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة ولو كانت الزيادة مع الام يقسم الدين على قيمة الام يوم
العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما أصاب الام قسم عليها وعلى ولدها من الهداية
و رجل رهن عندنا انساناً عبداً بألف ثم جاء الراهن بجارية وقال خذها مكان العبد فانه يصح
ذلك إذا قبض الثاني فالاول رهن مادام في يده يهلك بالدين ان هلك والثاني أمانة يهلك بغير شيء
فإذا قبض الثاني يخرج الاول من أن يكون رهناً رد الاول على الراهن أو لم يرد ويكون الثاني
رهناً لو هلك يهلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول (٢) من قاضي خان قال في الهداية فان رهن
عبداً يساوي ألفاً بألف ثم أعطاه عبداً آخر قيمته ألف مكان الاول فالاول رهن حتى يرده الى
الاول والمرتهن في الاسترخاء أمين حتى يجعله مكان الاول ثم قيل يشترط تجديد القبض وقيل
لا يشترط انتهى **و** رجل عليه دين وبه كفيل فآخذ الطاب من الكفيل رهناً ومن المديون
رهناً أحدهما بعد الاسترخاء بكل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهلك أحد الرهنين عند المرتهن
قال زفر آيه ما هلك بكل الدين وقال أبو يوسف ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فانت
الرهن الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان
الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد
منهما مطاب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الرهن

(٣) مانعه عن قاضيان فيه مخالفة لما ذكره بعد من الهداية فلتصر العبارة من

المانعة اهـ

الاول والثاني على قدر قيمتهما فان استوت قيمتهما فاجلها كالمثل بنصف الدين من قاضيان

الفصل الخامس في التعيب والنقصان

لورهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمه عشرة عشرة فأنكسر عند المرتهن ونقصت قيمته بالكسر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف كافى الدر ان شاء الراهن اقتضاه بما فيه وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو خلاف جنسه وتكون رهنا عند المرتهن والمكسور للمرتهن بالضممان وعند محمد ان شاء اقتضاه ناقصا وان شاء جعله بالدين وان كانت قيمته أقل من وزنه بان كانت ثمانية مثلاً يضمن المرتهن قيمته جيداً من خلاف جنسه أو ردياً من جنسه ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته أكثر من وزنه بان كانت اثني عشر مثلاً فعند أبي حنيفة يضمن المرتهن جميع قيمته ويكون رهنا عنده وعند أبي يوسف يضمن خمسة أسداس قيمته ويكون خمسة أسداس المكسور ومكاله بالضممان وسدسه بفرز حتى لا يبقى الرهن شائعاً ويكون السدس مع قيمة خمسة أسداس المكسور رهناً من الهداية ولم يبين مذهب محمد بل قال في بيان قول محمد نوع طويل يعرف في موضعه فقول على مافي الجمع مع زيادة شرح واظهار لما أخصر وقال محمد ان نقص الكسر سدساً أو أقل أجبر الراهن على الفسكال بجميع الدين وان كان النقصان أزيد من السدس ان شاء اقتضاه بجميع الدين وان شاء جعله بالدين ولو كان القاب المرهون بعشرة وزنه اثني عشر ديناراً وقيمه ثلاثة عشر فأنكسر فعند أبي حنيفة ان شاء اقتضاه بجميع الدين وان شاء ضمن المرتهن خمسة أسداس قيمته وجعلها مع سدسه رهناً وعند أبي يوسف يضمن المرتهن عشرة أجزاء القيمة من ثلاثة عشر واعتبر محمد النقصان فان كان ديناراً أو أقل أجبر الراهن على الفسكال بجميع الدين وان كان النقصان أكثر من دينار ان شاء اقتضاه بجميع الدين وان شاء جعل خمسة أسداس فقط رهناً واسترد السدس قال في الحقائق وجملة مسألة القلب على ثلاثين فصلاً لا تعرف من الزيادات وجامع المجبوبي فن أراد أن يحققها فإليها طلبهم من موضعها ❶ ولورهن عبداً فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم الرهن ألفاً وذهب بالأعور اربعة مائة نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خمسة مائة وذهب بالأعور اربعة الدين ❷ كان القول قول الراهن مع عيونه لان اظهاره لا يرهن بالألف الا ما يساوي ألفاً أو أكثر والبيضة أيضاً يبيته ❸ اذا أبق العبد المرهون بطل الدين فان عاد العبد من الاباق يعود رهناً ويسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك من أول مرة من قاضي خان ولو أبق قبل ذلك لا ينقص من الدين شيء ذكره في الفصولين وجعل الابقى على المرتهن ان لم يكن قيمته أكثر من الدين وان كانت أكثر منه فعلى المرتهن بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة من الايضاح ❹ رهن قناساً بافتاح سقط من الدين بقدر النقصان من الفصولين ❺ ولو غلب الماء على الارض المرهونة لا يبطل

الدين ولكن يسقط منه بقدر النقصان من الوجيز ❀ ولورهن عصير افتقر ثم صار
خسلا كان رهنا على حاله ويسقط من الدين قدر ما نقص عن العصير كيلا أو وزنا من الوجيز
والايضاح قال قاضي خان وعن محمد له تركه بالدين ❀ ولورهن شاة قيمتها عشرة بعشرة
فماتت فدبغ جلدها فصار يساوي درهما كان رهنا بدرهما من الهداية ❀ قال في
الوجيز وان دبغ بشئ له قيمة فانه يستحق المرتن الحبس بما زاد الدباغ فيه ثم قبل يبطل الرهن
الاول في حق الجلود يصير الجلود رهنا بما زاد الدباغ فيه وقبل يبق الرهن الاول بدينه وبقيمة
الدباغ انتهى ❀ ولورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة
يفتدكه الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لا كل ربع من الدين في مقابلة
ربع من الرهن وهو ان ربع الدين وقدي بقي من الضرر ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه من
البرازية ❀ حامي وضع المحصف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فأنكب
الماء على المحصف فهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا من القنينة
❀ اذا انتقص الرهن عند المرتن من حيث السعر لا يذهب شيء من الدين عندنا وان انتقص
نقصان قدر أو وقت بان كان قلبا فأنكسر وانتقصت قيمته يذهب قدر النقصان من الدين
عند الكل من قاضي خان فلورهن عبدا يساوي ألفا بالف مؤجل فصارت قيمته مائة تراجع
السعر فباعه المرتن باهر الراهن بالمائة وقبض عنه رجعه بما بقي وهو مائة لان الدين
لا يسقط بنقصان السعر واذا كان باقيا وقد أمر الراهن أن يبيعه بمائة يكون الباقي في ذمته
كالواستردده وباعه بنفسه كافي الهداية ❀ رهن شجرة الفرساد فذهب وقت الأوراق
وانتقص عنه قال الامام الاسكافي يذهب من الدين بحصة النقصان الا ان يكون
النقصان في نفس الفرصاد لتناثر الأوراق وقال الفقهاء لا يسقط شيء لانه كتراجع السعر
وقول الاسكافي هو الصواب لانه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلا فصار كالهلاك انتهى

❀ الفصل السادس في التصرف والانتفاع بالرهن ❀

اعتاق الراهن وتدييره واستيلائه بنقد أو بخروج القن من الرهن ويفهم المولى القيمة
لوموسرا وتكون رهنا مكانه ان كان الدين مؤجلا وطول بادائه وان كان المولى معسرا
استنهي المرتن المدبر وأم الولد في جميع الدين وبسعي المعتق في الاقل من الدين ومن قيمته
وهو يرجع بماسي على المولى خاصة كافي الهداية والوجيز ❀ روى اسمعيل عن
أبي حنيفة لو أعتق الراهن العبد المرهون باذن المرتن والراهن معسرا لاشئ على العبد
انتهى ❀ ولو كان العبد المرهون عارية فاعتقه جازم المرتن ان شاء ضمن المعير قيمته
ويكون رهنا عنده الى ان يقبض دينه فيردها الى المعير من الهداية وتوقف بيع الراهن
الرهن على اجازة المرتن فان أجاز جاز وصار رهنا كافي الهداية ❀ واجارة الراهن الرهن
واجارته وهبته ورهنه لا ينفذ بغير اذن المرتن وقدمت ❀ وليس للمرتن ان يبيع الرهن

الابتساع من الرهن وله ان يبيع ما يخاف فساد من الاصل والنماء باذن القاضى وبمسك
ثمنه رهنا وان باع بغير أمر القاضى كان ضامنا كما في قاضى خان والبرازية من مشكل
الهداية للمرتن يبيع الرهن باجازه الحاكم وأخذ منه اذا كان الرهن غائبا لا يعرف موته
ولا حياته انتهى ❀ وليس للمرتن ان يرهن الرهن ذكره في الفصولين وقد حرم وليس
له ان يؤجر ويغير فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي والمرتن ان يحفظ
الرهن بنفسه وزوجته وولده الذى فى عياله وخادمه الذى هو فى عياله وان حفظ بغير
من فى عياله أو ودعه ضمن وهل يضمن الثاني فهو على الخلاف وقد بين فى الودعية واذا
تعدي المرتن فى الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته من الهداية ❀ ولو أعار
المرتن الرهن فهلك فى يده المتعبر ضمن سواء هلك فى حالة الاستعمال أو غيرها ❀ لو خاف
ثم عاد فهو رهن على حاه فلو ادعى الوفاق وكذب رهنه صدق رهنه اذا أقرب بسبب
الضمان من ضمان المودع من الفصولين ❀ وليس للمرتن ان يسافر بالرهن فى قول أبى
يوسف ومحمد فان فعل كان ضامنا من قاضى خان ونقل صاحب الفصولين عن العدة
ان المرتن لو سافر بالرهن أو انتقل عن البلد لم يضمن وكذا العدل الذى فى يده الرهن ثم
قال يحتمل أن يكون ما ذكر فى العدة قول أبى حنيفة ❀ وليس للمرتن أن يتفجع بالرهن
للاستخدام ولا يسكنى الا أن يأذن له المالك ذكره فى الهداية وفى الخلاصة وليس
للمرتن أن يتصرف بشئ فى الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يؤجر ولا يعير ولا يلبس ولا
يستخدم فان فعل كان متعديا ولا يبطل الرهن اه ❀ لو أجر المرتن الرهن من أجنبي بلا جارة
الراهن فالغلة للمرتن ويصدق بها عند الامام ومحمد كالغاصب يتصدق بالغلة أو يردّها على
المالك وان أجرة باذن الراهن بطل الرهن والاجر للراهن وان أنف المرتن الغلة فى هذه
الصورة ضمنها ولا يضمن ان هلك لانه وكيل للمالك وان استعمل الرهن بلا اذن الراهن
وهلك حالة الاستعمال ضمن كل قيمته وصار رهنا مكانه كما اذا أنلفه أجنبي ضمن القيمة ولا
يسقط شئ من الدين ولو تلف بعد الاستعمال شئ يسقط الدين بخلاف التلف حال الاستعمال
باذن الراهن وكذا لو أعاره الراهن أو المرتن من أجنبي باذن الآخر وهلك فى يد الاجنبى
لا يسقط شئ من الدين ❀ ألقى المرتن الخاتم المهرهون فى كيسة المتخرق وضاع بالسقوط
ضمن كل الفاضل من الدين أيضا ❀ قال الراهن للمرتن اعطه الدلال للبيع وخدش حق
فدفعه الى الدلال وهلك فى يده لا يضمن المرتن ❀ ولو أجر المرتن العين أو قطع الثمر بغير اذن
الحاكم يضمن ❀ ولو كان الرهن شاة أو بقرة يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتن ضمن قياسا
والحاصل ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لا يملكه المرتن ولو فعله ضمن
وان فيه حفظ المال عن الفساد الا اذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتن
أن يفعله وان بغير أمر القاضى اذا كان فيه حفظ أو تحصين من البرازية ❀ ولو انتفع
المرتن بالرهن بغير اذن الراهن بصير غاصبا حتى لو هلك حالة الاستعمال يضمن قيمته ويكون

زهنا مكانه اذا كان الدين مؤجلا وان ترك الانتفاع فهو رهن على حاله من الوجيز
 والفصولين **❧** وان استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمل به فذلك قبل أن يأخذ في العمل
 هلاك على ضمان الرهن لبقاء المرتهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل لارتفاع
 يد العارية ولو هلك حالة العمل هلك بغير ضمان لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة
 ليد الرهن فانتفى الضمان وكذا اذا اذن الراهن المرتهن بالاستعمال لما بينا من الهداية
❧ المرتهن اذا ركب الدابة المهرونة باذن الراهن قطع في ركوبه ضمن قيمتها وان عطبت
 بدم مازل عن سلامة هلك رهنا وان ركبها الراهن باذن المرتهن أو بغير اذنه قطع
 لا يسقط الدين من قاضيان **❧** المرتهن لو ركب الدابة ليردها على ربهما فهلك في الطريق
 لم يضمن لو سلمت من ركوبه ولا يصدق الا بينة على سلامتها من الفصولين **❧** ولو كان
 الرهن ثوبا فلبسه المرتهن باذن الراهن وهلك في استعماله لا يسقط الدين لان استعمال
 المرتهن باذن الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين
 وان استرده المرتهن بعد لبس الراهن فهلك يهلك بالدين **❧** ولو كان الرهن ثوبا فجاء الراهن
 بفكه وبه خرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه أو بعد ما زرع الثوب من نفسه
 وقال المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن واليمين بينة الراهن ولو قال
 الراهن لم يلبسه المرتهن وتخرق عنده وقال المرتهن لبسته فخرق كان القول قول الراهن
 من قاضيان **❧** ارتهن عمامة قيمتها نصف درهم ودرهم فضة بدرهم فهلك الفضة
 ولبس العمامة حتى تخرقت والفضة تذهب بثلاثي الدين ويضمن قيمة العمامة نصف درهم
 يحسب له فيها اثنان ويرد اثنان على الراهن من الفصولين **❧** لو رهن ثوبا ساوي عشرين
 درهما بعشرة دراهم فلبسه المرتهن باذن الراهن فانتقص منه ستة دراهم ثم لبسه مرة
 أخرى بغير اذن الراهن وانتقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة
 قالوا يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان
 الدين اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرون كان نصف الثوب مضمونا
 بالدين ونصفه أمانة وصار كل درهمين رهنا بدرهم فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن
 الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون
 مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن وهو أربعة دراهم مضمون على
 المرتهن فصار يجب على المرتهن وهو أربعة دراهم تصير قصاصا بقدرها من الدين فاذا هلك
 الثوب وقيمتها بعد النقصان عشرة نصفها مضمونة ونصفها أمانة فبقدر المضمون يصير
 المرتهن مستوفيا دينه وبقى من دينه درهم واحد فلماذا يرجع على الراهن بدرهم واحد
❧ رهن جارية فأرضعت صبيا للمرتهن لم يسقط شيء من دينه لان لبن الادمي غير متقوم
❧ ولو كانت شاة فشرب المرتهن لبنها كان محسوبا عليه من الدين لان لبن الشاة متقوم
 من قاضي خان **❧** رهن ضيعة في الشتاء تشتمل على أشجار ومثمة وأباح له أكل الثمار فلما

أينع الثمار في الصيف أكلها بناء على تلك الإباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيء من
 القنية ❶ رهن شاة وأباح للمرتهن أن يشرب لبنها كان للمرتهن أن يشرب ويأكل ولا
 يأكل ضامنا ولا يسقط شيء من الدين لأنه أنلفه باذن المالك فان لم يقتل الشاة حتى ماتت في يد
 المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة اللبن الذي شرب فما أصاب الشاة يسقط ذلك
 القدر من الدين وما أصاب اللبن أخذته المرتهن من الراهن لان شرب اللبن باذن الراهن
 كشرب الراهن لا يسقط قدر حصته من الدين كما لو أنلف الراهن عضوا من أعضائها كان
 للمرتهن أن يرجع على الراهن بحصته ذلك من الدين وكذلك ولد الشاة اذا أذن له الراهن
 في أكله وكذا جميع الثمار التي تحدث على هذا القياس ❷ ولورهن خاتما فلبس المرتهن
 الخاتم في خنصره اليمنى أو اليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا لانه استعمال وفيما سوى الخنصر
 من الأصابع لا يضمن لان ذلك حفظ وهو مأثور بالحفظ فيكون رهنا بما فيه ❸ وكذا
 الطيلسان ان لبسه المرتهن لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لا يضمن لانه حفظ ❹ ولو
 رهن سيفين أو ثلاثة فقلدها لا يضمن في الثلاثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين
 الشجعان بتقليد سيفين في الحرب ولم تجر بتقليد الثلاثة ❺ وان لبس الخاتم في خنصره فوق
 خاتم لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن يتختم بخاتمين فيضمن لان ذلك استعمال وزينة والاول
 حفظ من الهداية وقاضيان ❻ تختم به المرتهن باذن قتل فالدائن على حاله اذا خاتم صار
 عارية تخرج من أن يكون رهنا ولو أخرجه من الأصبع ثم هلك هلك بالدين للعود ١٠ الوأمره
 بالتختم في الخنصر ولو أمره بالتختم في البنصر يهلك بالدين اذا عارية للامر بالحفظ لا بالاستعمال
 هو الصحيح ولو أمره بالتختم في الخنصر فلا فرق بين أمره يجعل الفص في جانب الكف وعدم
 الامر به من الفصولين ❶ ولو كان المرتهن امرأة فتختمت به في أى موضع أصبع كانت
 ضمنّت لان النساء يتختمن بجميع أصابعهن كافي الغصب من الصغرى ❷ المرتهن اذا أمسك
 العين في موضع لا يملك فيه للاستعمال فهو حفظ فلا يضمن فلو تمسك المرتهن القسيه
 المرهون أو وضع العمامة على العاتق أو المرأة تسورت بالخخال أو تخخلت بالسوار وهلك
 لا تضمن ولو تسورت بالسوار وتخللت بالخخال تضمن من الوجيز ❸ ولو كان الرهن مضمنا
 فأذن له الراهن بالقراءة فهلك قبل أن يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدين على حاله
 وان هلك بعد الفراغ من القراءة يهلك بالدين من قاضيان ولو أجاز الراهن لولد المرتهن
 أن يتعلم منه فذهب الصبي الى المعلم ونسي عنده فضااع لم يضمن لانه ايداع الصبي وكان
 شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي على انه يضمن ويقول ليس هذا ايداع الصبي بل هو كما
 لو أنلفه صبي هو في عياله اذ تركه هناك تضيق بخلاف تلفه حالة الاستعمال من الفصولين

❶ الفصل السابع في الهلاك بعد الإبراء والاستيفاء

الرهن بعد الهبة والبراء أمانة استحسانا لا يضمن الا بعد التعدي وبعد الإيفاء مضمون فلو

وهب المرتهن الدين من المدين أو أبرأه عنه ثم هلك الرهن في يده بالاحبس به هلك بغير شيء
استسما نا خلافا لفرور كذا اذا ارتهنت المرأة رهنا بالصداق فأبرأته أو وهبته من الزوج
وارتدت وانعيا بالله تعالى قبل الدخول أو اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها
بذلك بغير شيء ولم تضمن لسقوط الدين كما في الأبراء من الهداية و ولو حبسه ضمن قيمته
بالاجماع ذكره في الفصولين و ولو استوفى المرتهن الدين كله أو بعضه بإيفاء الرهن أو بإيفاء
متطوع ثم هلك في يده هلك بالدين ويجب عليه رد ما قبض الى من قبضه منه وهو من عليه
الدين أو المتطوع من الهداية وعند زفر لوتبرع أجني بآداء الدين ثم هلك الرهن في يد المرتهن
يرد ما قبض الى الراهن لا الى المتطوع من المجمع و ولو اشترى المرتهن بالدين عبدا أو صالح
عنه على عيين ثم هلك الرهن في يده هلك بالدين وكذا اذا أحال الراهن المرتهن بالدين على
غيره ثم هلك الرهن بطلت الحوالة وهلك بالدين وكذا لو تصادقا على أن لا دين ثم هلك الرهن
هلك بالدين من الهداية و رهن عبدا يساوى ألفا بألف ثم تصادقا على أن لا دين ان
كان التصديق بعد ما هلك الرهن فعلى المرتهن رد الألف لانه حال الهلاك كان مضمونا بألف
ظاهرا فجعل استيفاء حكاما بعد كالا استيفاء الحقيقي ولو وجد التصديق قبل الهلاك قال
شيخ الاسلام اختلف المشايخ فيه وقال الحلواني نص محمد في الجامع انه هلك أمانة و وكذا اذا
رهن عبدا بكر حنطة ومات العبد ثم تصادقا ان الكر لم يكن فعلى المرتهن قيمة الكر لما ذكرنا
انه صار مستوفيا وعن الثاني رحمه الله انه لا شيء على المرتهن لان التصديق حجة في حقهم وقد
تصادقا عند الهلاك ان الدين لم يكن واستيفاء الدين ولا دين لا يتصور من البرازية و وفي
الفصولين والوجيز لو تصادقا أن لا دين والرهن قائم في يد المرتهن ثم هلك في يد المرتهن يرد
على الراهن قدر الدين ولو تصادقا على أن لا دين بعد هلاكه قبل هلك أمانة رقبيل ضمن اه
و رجل عليه دين وبهرهن وكفيل كفيل باذن المديون فقصى الكفيل دين الطالب ثم هلك
الرهن عند الطالب ذكر في التوازل ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل لان الرهن
اذا هلك وبه وفاء بالدين يصير الطالب قابضا بذنه بقبض الرهن فاذا أخذ المال من الكفيل
يصير قابضا بعد الاستيفاء الا ان الكفيل انما دفع المال الى الطالب باذن الاصيل فهو سفير
محض في ذلك فلا يكون له أن يخاصم الطالب ولكنسه يخاصم الاصيل ويرجع عليه لانه دفع
المال بأمره وهو كالموابع شيئا وأخذ و فيل بالثمن باهر المشتري يرجع على البائع بما دفع
الكفيل اليه من قاضين رهن ثوبين بعشرة قيمة أحدهما تسعة والاخر ستة فاقضى
أربعة دراهم ثم هلك الذي قيمته ستة يفتن الثوب الباقي بدرهمين ولو هلك الذي قيمته تسعة
أخذ الباقي بغير شيء من الوجيز

الفصل الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل و

لوافق الراهن والمرتهن على وضع الرهن على يد عدل جازو يتم الرهن بقبض العدل ذكره

في الاصلاح وليس للمرتهن ولا للراهن أن يأخذ منه وقبض العدل يكون غزلة قبض
 المرتهن فلو هلك في يده هلك في ضمان المرتهن ولو دفع العدل الرهن الى الراهن أو المرتهن
 ضمن وإذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما دفع الى أحدهما وقد استسلم له المدفوع اليه أو هلك
 في يده لا يقدر أن يجعل القيمة رهنا في يده لكن يتفق الراهن والمرتهن على أن يأخذاهما منه
 ويجعلاهما رهنا عنده أو عند غيره وإن تعذرا اجتماعهما يرفع أحدهما الى القاضي ليفعل
 كذلك ولو فعل ثم قضى الراهن الدين وقد ضمن العدل القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة له
 وإن كان ضمنها بالدفع الى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة منه كما يأخذ الرهن إذا كان قائما من
 الهداية **قوله** في الوجيز ثم إن العدل إذا كان دفع الرهن الى المرتهن على وجه الامانة وهلك
 في يده لا يرجع بقيمة عليه وإن دفعه رهنا بأن قال هذا رهنا فخذ واحبسه يرجع عليه
 بالقيمة اه **قوله** ولو وكل الراهن العدل ببيع الرهن عند حلول الدين جاز فلو باعه العدل وسلم
 الثمن الى المرتهن ثم استحق أو رد عليه بعيب بقضاء قاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل
 ثم العدل بالخيار ان شاء يرجع على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وإن شاء على
 الراهن من قاضي خان **قوله** في الهداية ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط
 في العقد فخلق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض المرتهن الثمن أم لا لأنه لم يتعلق
 به إذا التوكيل حق المرتهن فلا رجوع عليه كافي الكفالة المنفردة عن الرهن اه ولو باع العدل
 ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق المبيع أو رد بعيب بقضاء فان العدل لا يرجع بثمن المرتهن
قوله ولو قال العدل بعث الرهن وسلمت الثمن وأنكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل وبطل
 دين المرتهن وللعدل المسط على بيع الرهن ببيع ما يحدث من الرهن من ولد أو غير لأنه يبيع
 للأصل **قوله** ولو ان العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه إلا أن الراهن يقول باعه
 بمائته والدين وقيمة الرهن مائة أيضا وصدق العدل في ذلك وقال المرتهن باعه بخمسين درهما
 كان القول قول المرتهن مع يمينه واليمين بينة الراهن **قوله** رجل رهن عند رجل جارية تساوي
 ألفا بألف مؤجلة الى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها إذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء
 المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ابست هذه جارية ان تصادق الراهن
 والمرتهن ان المرهونة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فان كانت الجارية التي جاء
 بها المرتهن تساوي ألف درهم إلا ان الراهن أنكر أن تكون هذه تلك الجارية أو قال لا أدري
 كان القول قوله مع يمينه على العلم فان حلف لا يجبر العدل على البيع وبأمر القاضي الراهن
 بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن وإن كان يمينه القاضي كالمات العدل وإذا باع
 القاضي كانت العهدة على الراهن وإن نكل يجبر العدل على بيعها وإذا باع العدل كانت
 العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وإن جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال
 الراهن ليست هذه الجارية جارية وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان
 القول قول الراهن ويحلف فان حلف تجبر الجارية هالكة بالدين في زعمه ثم يرجع الى

العدل ان أقر العدل بما قال المرتهن يقال له بيعها للمرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه بقية لا يرجع المرتهن ببقيته دينه على الراهن الا اذا أقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع ببقيته دينه على الراهن هذا اذا تصادقا فان قيمة الجارية كانت ألفا وان اختلفا فقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية وقال المرتهن ما رهننتي الا جارية قيمتها خمسة مائة كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على المبيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع ببقيته دينه على الراهن وان امتنع العدل من بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يبيعها القاضي والعهدة على الراهن وبقيته الدين كذلك يكون على الراهن من قاضي خان

الفصل التاسع في الجناية على الراهن والجناية منه

جناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن على الرهن تسقط من دينه بقدرها ان كان الضمان على صفة الدين فاذا استهلك الراهن الرهن فان كان الدين حالا أخذ منه كل الدين وان كان مؤجلا أخذ منه قيمته فتكون رهنا مكانه الى حلول الاجل ولو استهلكه أجنبي فالمرتهن هو الخصم في تضمينه فبأخذ القيمة وتكون رهنا في يده والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك فان كانت يوم هلك خمسة مائة ويوم رهن ألفا غرم خمسة مائة وكانت رهنا وتسقط من الدين خمسة مائة اذا اعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الفسك ❶ ولو استهلكه المرتهن وكان الدين مؤجلا غرم القيمة وكانت رهنا في يده حتى يحل الاجل فاذا حل الدين وهو على صفة القيمة استوفى المرتهن منها قدر حقه ورد الفضل ان كان وقعته بغيره يوم القبض من الهداية قال قاضي خان وان كانت قيمته يوم القبض ألفا وقدر رهن بألف وتراجعت الى خمسة مائة غرم بالاستهلاك خمسة مائة ويسقط من الدين خمسة مائة ❷ ومن رهن عبدا ساوى ألفا بألف الى أجل فنقص من السعر فرجعت قيمته الى مائة ثم قتله رجل خطأ وغرم قيمته مائة ثم حل الاجل فان المرتهن يقبض المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ وان قتله عبدا قيمته مائة فدفع به يجبر الراهن على اقتسكا كما يجتمع الدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وهو مخير ان شاء اقتسك بجميع الدين وان شاء تركه على المرتهن ولو كان العبد تراجع سعره حتى صار يساوى مائة ثم قتله عبدا ساوى مائة فدفع به فهو على هذا الخلاف من الهداية ❸ الشاة المرهونة اذا ولدت ولدا عند المرتهن واستهلكها المرتهن أو ولدها كان عليه قيمة ما استهلك ويكون الضمان رهنا عنده بفتك الراهن بقسطه من الدين وان كان الراهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة يضمن أيضا كما ضمن المرتهن فلو هلك الضمان عند المرتهن يهلك هدره لان الضمان قائم مقام الولد ولو لولده هلك عند المرتهن يهلك هدره كذلك الضمان ❹ ولو رهن حيوانا من غير بني آدم بغنى البهض على البهض تكون الجناية هدر او يصير كانه هلك باففة سماوية من قاضي خان ❺ قال في الوجيز ان رهن دابتين قتلتهما احداهما الاخرى ذهب من الدين بحسبها ❻ ولو كان

الرهن عيدين فقتل أحدهما الآخر أو جنى أحدهما على الآخر فيما دون النفس قل
الأرض أو كثر لا تعتبر الجناية ويسقط دين الجنى عليه بقدره ولو كانا جميعا رهنا
بالف فقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء ويبقى الباقي رهنا بسبع مائة وخمسين
﴿ ولورهن عبدا ودابة جناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة معتبرة
حسب جناية العبد على عبد آخر من قاضي خان ﴾ رهن كرسعير وغلاما برذونا قيمة
كل واحد مائة وقبض المرتهن فاقضم الغلام البرذون الشعر بجناية ثلاث العبد على ثلاث
الرهن مهذرة وجناية ثلثي العبد معتبرة فتسكون في عتق العبد ذكره في الوجيز نقلا عن
المنتقى ﴿ جناية العبد الرهن على الراهن في نفسه جناية توجب المال وعلى ماله هدر
في قولهم جميعا وجنابته على المرتهن فيما دون النفس أو في ماله هدر في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى قلت قيمة الجنى عليه أو كثر وعنده أبي يوسف ومحمد معتبرة فان اجتمع الراهن
والمرتهن على الدفع دفعاه بالجناية إلى المرتهن ويبطل الدين من قاضي خان فان قال المرتهن
لا أطلب الجناية فهو رهن على حاله انتهى والخلاف انما هو في رهن جيعه مضمون بان
كانت قيمته مثل الدين أو أقل فاما اذا كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة بان كانت قيمته
ضعف الدين فان جنابته على المرتهن معتبرة اتفاقا فيقال للراهن ان شئت ادفعه بالجناية
وان شئت افده فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين كله وصار العبد للمرتهن وان اختار فداءه
فنصف الفداء على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان حصه المرتهن يبطل وما كان حصه
الراهن يفدى والعبد رهن على حاله ذكره في الحقائق ومشى عليه ابن كمال في الايضاح
وفي الوجيز فان كان في قيمته فضل عن الدين بجنابته على المرتهن ورقبته معتبرة بالاجماع
انتهى وفي الهداية وجناية الرهن على مال المرتهن لا تعتبر بالاتفاق اذا كانت قيمته
والدين سواء لانه لا فائدة لا اعتباره لانه لا يملك العبد وهو الفائدة وان كانت القيمة أكثر من
الدين فعن أبي حنيفة انه يعتبر بقدر الأمانة وعنه انه يعتبر بجناية الرهن على ابن الراهن
وابن المرتهن كالجناية على الاجنبي انتهى ﴿ العبد المرتهن اذا قتل الراهن أو المرتهن
أو غيرهما عمدا يقتص منه ويبطل الدين من قاضي خان وغيره ﴾ واذا قتل العبد
الرهن قتيلا خطأ فضمان الجناية على المرتهن وليس له ان يدفع لانه لا يملك القتل فان
فداه المرتهن بقي الدين على حاله ولا يرجع على الراهن بشئ من الفداء لان الجناية حصلت
في ضمانه فكان عليه اصلاحها ولو أبي المرتهن ان يفدى قبل للراهن ادفع العبد أو افده
بالدية فان اختار الدفع سقط الدين لانه استحق لمعنى في ضمان المرتهن فصار كالهلاك
وكذلك ان فدى يسقط الدين لان العبد كالحاصل له بعوض كان على المرتهن وهو الفداء
بخلاف ولد الرهن اذا قتل انسانا أو أهلا ما لا فان الراهن يخاطب بالدفع أو الفداء وان فدى
فهو رهن مع أمه على حالهما من الهداية قال ابن كمال في الايضاح انما يسقط الدين
بقامه اذا كان أقل من قيمة الرهن أو مساويا أما اذا كان أكثر يسقط من الدين مقدار

قيمة العبد ولا يسقط الباقي وانما لم يذكر في المتن هذا لان الظاهر ان لا يكون الدين أكثر من قيمة الرهن انتهى وفي الوجيز فان هلك الرهن في يد المرتهن بعد ما فداء الرهن يرد على الرهن الفداء انتهى ١١ ولو كانت قيمة العبد ألفين وهو رهن بألف وقد جنى العبد خطأ يقال لهما أفديا لان النصف منه مضمون والنصف أمانة والفداء في المضمون على المرتهن وفي الأمانة على الراهن فان أجمع على الدفع دفعاه وبطل دين المرتهن والدفع لا يجوز في الحقيقة من المرتهن لما بيناه وانما منه الرضا به فان تشا حاق القول لمن قال انا أفدي را هنا كان أمرهما ١٢ وكذا في جنباية ولد الرهن واذا قال المرتهن انا أفدي له ذلك وان كان المالك يختار الدفع ولو أبى المرتهن ان يفدي وفداء الرهن فانه يحتسب على المرتهن نصف الفداء من الدين لان سقوط الدين أمر لازم فدي أو دفع فلم يجعل الرهن في الفداء متطوعا ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل الدين أو أكثر بطل الدين وان كان أقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء وكان العبد رهنا بما بقي ولو كان المرتهن فدي والراهن حاضر فهو متطوع وان كان غائبا لم يكن متطوعا عند أبي حنيفة من الهداية وله ان يرجع على الراهن بدينه ونصف الفداء لكنه يحبس العبد رهنا بالدين وليس له حبس العبد بنصف الفداء بعد قضاء الدين ذكره في الحقائق وعند أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن المرتهن متطوع في الوجهين من الهداية فلا يرجع على الراهن الا بدينه خاصة ذكره في الحقائق قال في الوجيز ولو دفعه الراهن فلا مرتهن اذا حضر ان يبطل دفعه ويفدي عنه انتهى ١٣ ولو استهلك العبد المرهون ما لا يستغرق رقبته فان أدى المرتهن الدين الذي لزم العبد فدينه على حاله كما في الفداء وان أبى قبيل للراهن به فيه الا ان يؤدي عنه فان أدى بطل دين المرتهن كما ذكرنا في الفداء وان لم يؤدي يسع العبد يأخذ صاحب دين العبد فدينه لان دين العبد مقدم على دين المرتهن فان فضل شيء ودين غريم العبد مثل دين المرتهن أو أكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتهن لان الرقبة استحققت به حتى هو في ضمان المرتهن فاشبه الهلاك وان كان دين العبد أقل منه يسقط من دين المرتهن بقدر دين العبد وما فضل من دين العبد يبقى رهنا كما كان ثم ان كان دين المرتهن قد حصل أخذه وان كان لم يحصل أممكه حتى يحصل وان كان عن العبد لا يبي بدين الغريم أخذ الغريم الثمن ولم يرجع على أحد بما بقي حتى يعق العبد ثم اذا أدى بعده لا يرجع على أحد لانه وجب عليه بفعله من الهداية ١٤ وفي الوجيز العبد لو أنلف متاعا لرجل يباع فيه فان بقي من ثمنه شيء فهو للمرتهن ١٥ وفيه أيضا لو أقام الراهن البيعة انه رهنه عبدا يساوي الفين بألف وقبضه المرتهن وأنكر المرتهن ولا يدرى العبد يضمن المرتهن قيمته كلها النصف يسقط بدينه ويؤخذ بالنصف وكذلك لو سكت المرتهن ولم يقر ولم يجحد وان قال المرتهن يساوي خمسمائة لا يسمع قوله انتهى ١٦ العبد الرهن اذا قتل عمدا ليس للراهن ان يستوفي القصاص الا أن يكون المرتهن معه فاذا اجتمع فالراهن ان يستوفي القصاص في قول أبي حنيفة وتكون القيمة رهنا مكان العبد من قاضي خان

﴿الباب التاسع في مسائل الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضا﴾
 ﴿الفصل الاول في بيان الكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من
 الغاصب وغير ذلك بطريق الاجال﴾

الغصب شرعا هو أخذ مال متقوم محترم بلا اذن من له الاذن على وجه يزيل يده بفعل
 في العين وخرج بالقيس الاول الحروا الميمنة فلا يتحقق الغصب فيها وبالثاني حرم المسلم
 فلا يتحقق فيه وبالثالث مال الحربى واحترز بالاربع عن الوديعة وتقييد الخامس بقولنا
 بفعل في العين لا بد منه على أصل الشيخين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد فان الشيخين
 اعتبر في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة بفعل في العين ومحمد اكتفى باثبات اليد
 المبطلة ويتفرع على هذا مسائل منها ان زوائد المغصوب لا تكون مضمونة عندنا خلافا
 للشافعى لتحقق اثبات اليد المبطلة دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما
 لعدم تحقق ازالة بفعل فيه لان يد المالك لا تزول الا بانحراجه عنه وهو فعل فيه لافى العقار
 خلافا لمحمد لتحقق مطلق ازالة والاثبات فيه ومنها ان استخدام القن وحمل الدابة غصب
 لا الجالوس على البساط اذ في الاولين اثبتت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورته ازالة القيد
 المالك بخلاف الاخير فان الجالوس عليه ليس يتصرف فيه من الايضاح والاصلاح
 وفي الخلاصة الغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه
 يتعلق به الضمان امام من غير فعل في المحل فلا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره
 أو لم يمكنه من اخذ ماله لا يكون غاصبا بذلك وكذلك لو منع المالك عن المواشى حتى
 ضاعت المواشى لا يضمن ولو نقلها عن موضعها يصير غاصبا انتهى ﴿وحكم الغصب الاثم
 ويجب على الغاصب رد المغصوب لو كان قائما في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف
 الاثمنة وأجرة الرد على الغاصب هذه في عارية الهداية وان كان هالكا ولو باقية مهاوية
 أو عجز عن رده بان كان عبدا فابق ونحوه فعليه مثله لو كان مثليا كالمكيل والموزون
 والعددي المتقارب والمراد بالموزون ما لا يخرج من الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون
 مقابله بالثمن مبنيا على الوزن فمثل القمحمة والقدر ليس منه فان انقطع المثل بان كان
 عينا فانقطع عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة ويوم الغصب
 عند أبي يوسف ويوم الانقطاع عند محمد ولو صبر المالك الى ان يوجد جنسه له ذلك ولو لم يصرم
 بالسكية ولكن بقي منه ناقص الصفة كان المالك بالخيار ان شاء أخذ ناقصا وان شاء عدل
 الى القيمة هذه في جنابة الهداية وان لم يكن مثليا كالمزروعات والحيوانات والعسديات
 المتفاوتة أى الذى تتفاوت آحاده في القيمة لا الذى تتفاوت أنواعه دون آحاده كالفجيان
 فانه مثلى ذكره في الفصولين فعليه قيمته يوم غصبه ويقوم بالنقد الغالب هذه في زكاة
 الهداية ولو غصب فلوسا فكسدت ثم استهلكها عند أبي حنيفة عليه مثل التى كسدت
 ولا يضمن قيمتها ولا مثلها من الذى أحسنه وعند أبي يوسف عليه قيمتها من الذهب أو

الفضة يوم الغصب وقال محمد عليه القيمة في آخر يوم كانت رابحة فكسدت لكن والذي
 رحمه الله تعالى كان يفتي بقول محمد رفقا بالناس فذقت كذلك والعددي كالفلوس من غير
 تفاوت من الصغرى واللحم يضمن بالمثل هذه في السلم من الهداية ❀ وفي الفصولين
 عن القاضى ظهير الدين اللحم يضمن بالقيمة لو مطبوخا بالاجاع وكذا لو نأى وهو الصحيح انتهى
 ❀ وفي الصغرى اللحم مثلى عندهما خلافا لابي حنيفة والقول من ذوات الامثال انتهى
 ❀ وفي اقبية في كون الغزل مثليا روايتان كالابريسم والدبس من ذوات القسم فلو اناف
 دبس غيره فعليه قيمته لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكن فيه عادة المماثلة لتفاوتهم في
 الصناعة انتهى ❀ والماء قيمى عند ابي حنيفة وابي يوسف مثلى عند محمد والكاغدم مثلى
 والخبز قيمى هو الصحيح ومثلى باطلاق لفظ الطحوى ❀ كل ما يكال أو يوزن وليس في تبعيضه
 مضرة غير المصنوع فهو مثلى وكذا العددي المتقارب كوز وبيض ونحوهما ذكره في
 الفصولين ❀ واستيفاء الكلام في المثلى والقبى على التفصيل يحتاج الى بسط وتطول وقد
 اتى صاحب الفصولين بما يغنى فارجع اليه وقت الحاجة ❀ وان ادعى الهلاك وانكر
 الطاب بجه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لا ظهرها ثم قضى عليه بدلها واذا قضى
 عليه بالبدل ملكها عندنا خلافا للمالك والشافى وأحد ذكره في درر البحار وان اختلفا
 في القيمة فالقول للغاصب مع يمينه ان لم يقيم المالك حجة على الزيادة فان ظهرت العين بعد
 القضاء والضمنان وقيمتها أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك أو بيئته أقامها المالك
 على قيمتها أو بشكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو للغاصب اذ ملكها لما ضمنها
 وقد كان الضمان بقول المالك فتم المالك للغاصب بسبب اتصال به رضا المالك حيث ادعى
 هذا المقدار ذكره في الايضاح وان كان ضمنان القيمة بقول الغاصب مع يمينه فالمالك
 بالخيار ان شاء أمضى الضمان وان شاء أخذ العين ورد العوض ولو ظهرت العين وقيمتها
 مثل ما ضمنه أو دونه في هذا الفصل الاخير وكذلك الجواب في ظاهر الرواية وهو الاصح
 خلافا لما قاله الكرخى انه لا خيار له من الهداية ❀ غصب جارية وعبيها واختلفا
 في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها الفين وقال الغاصب كانت قيمتها ألفا وحلف على ذلك
 فقضى القاضى على الغاصب بأنف لا يحول للغاصب ان يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها
 الا ان يعطيه قيمتها تامة فان أعنتها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه
 وعليه تمام القيمة من قاضى خان ❀ غصب العبد المدين ومات عنده فلا رباب
 الدين مطالبته من القنية ❀ ولو غصب المغضوب من الغاصب فالمالك بالخيار ان
 شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن فاصب الغاصب الا في الوقف اذا غصب من الغاصب وكان
 الثانى أملا من الاول فان المتولى انما يضمن الثانى من الاشياء فان ضمن الاول يرجع بما
 ضمن على الثانى وان ضمن الثانى لا يرجع على الاول ❀ وكذا السارق من الغاصب
 لا يرجع بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما لا يبرأ الاخر عندهما خلافا لابي يوسف

من الوجيز ❊ وفي مشتل الهداية ليس للمالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول والبعض
من الثاني ولكن يخير في تضمين أحدهما فان اختار تضمين الاول ورضى به الغاصب أو لم يرض
ولكن حكم الحاكم له بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول
ولم يحكم به الحاكم كان له ان يرجع ويضمن الثاني وان اختار الاول ولم يعطه شيئا وهو مفلس
فالحاكم بأمر الاول بقض ماله على الثاني ويعطيه له فان أبي فالمالك يحضرهما ثم تقبل منه
البينة على الغاصب الثاني للغاصب الاول وبأخذ ذلك من الثاني فيقضيه انتهى ❊ غاصب
الغاصب اذا رده على الغاصب برئ من الضمان كالورده على المالك وعن خلف بن أيوب
وأبي مطيع انه لا يبرأ بالرد على الغاصب قال صاحب الجامع الأصغر وعندى انه ان كان
يرجوانه يريد رده على صاحبه رجوت ان يبرأ من الصغير ❊ اذا غصب الرجل من آخر
جارية فقصصها منه آخر فأبقت فرجع الغاصب الاول الى القاضي وتصادقوا على الامر على
وجهه فان للغاصب الاول أن يضمن الغاصب الثاني قيمة الجارية ألا ترى ان له ان يستردها
فاذا دفع الثاني الضمان الى الاول برئ كالوردها من الخلاصة ❊ غاصب الغاصب
اذا استهلك الغصب أو هلك عنده فأدى القيمة الى الاول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف
انه لا يبرأ ولورد الثاني عين الغصب على الاول برئ عند الكل ❊ ولو أقر الغاصب الاول انه
أخذ القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المغصوب منه وكان للمغصوب منه أن يضمن
الثاني الا ان يقيم الثاني البينة على ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع من
قاضيخان ❊ ولو كان الغصب كلبا أو وزيا فاستهلكه الثاني فاخذ الاول قيمته دراهم
أو دنانير لا يبرأ الثاني لانه يبيع وليس له الا قبض عينه أو بدله من القنية ❊ لو باع غاصب
الغاصب وقبض ثمنه ليس للغاصب الاول أخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائبه وليس
له أجارة البيع من الفصولين ❊ ولو اختار المالك تضمين احدهما للغاصبين ليس له أن
يطلب الاخر هذه في كفالة الهداية ❊ وفي الفصولين للمالك أن يضمن كلاهما ما
نصف قيمته واذا ضمن أحدهما يبرأ الاخر اما لو اختار تضمين أحدهما فهل يبرأ الاخر
حتى لو توى المال عند من اختاره هل يرجع على الاخر فيه روايتان انتهى ❊ ولو ان
رجلا غصبوا من رجل حبة من الحنطة فبلغ ذلك قفيز حنطة قال أبو يوسف اذا غصب
قوم من رجل شيئا له قيمة أضمنهم قيمته ولو جاء رجل منهم بعد رجل لم أضمنه شيئا ❊ رجل
غصب مالا فغصبه من الغاصب رجل له على المغصوب منه دين من جنس الغصب كان
المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد منهما غاصب
فان ضمن الاول لا يبرأ المغصوب منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني برئ الاول من
قاضيخان وفي الخلاصة عن محمد بن سماعة ان تضمين أحدهما اغياجب البراءة للاخر
اذا رضى من اختيار تضمينه بذلك أو قضى عليه القاضي اما بدون القضاء والرضا لا يبرأ
الغاصب انتهى ❊ رجل عليه دين فاخذ غير صاحب الدين من المدين شيئا ودفعه الى

صاحب الدين فالاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار تضمين الاخذ لم يصرف قصاصا
بدينه وان اختار صاحب الدين يصير قصاصا لان الاخذ بمنزلة المعين له على اخذ حقه
والفتوى على هذا القول من قاضيان ١ ولوباع الغاصب المغصوب فالمالك مخير في
تضمين من شاء فان ضمن المشتري رجع بما ضمن على البائع هذه في المأذون من الهداية
وفي الخلاصة لوباع الغاصب فالمالك بالخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن الغاصب جاز بيعه
والثمن له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالثمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه قال
تأويله اذا باع الغاصب وسلم ما يدون التسليم فلا يجب الضمان انتهى ٢ غصب عبدا
فباعه فضمنه المالك قيمته بعد بيعه فان رد عليه بعد الضمان يعيب كانه ان يرد على المالك
ويسترد القيمة هذه في المأذون من الهداية ٣ ولو وهب الغاصب المغصوب من انسان
أو أعاره فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع بالقيمة على الغاصب ولو رهنه أو أجره أو أودعه
من انسان وهلك عنده فضمنه المالك يرجع بالقيمة على الغاصب من الوجيز ٤ الغاصب
اذا أجزأ المغصوب فالأجر له فان تلف المغصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمنه الغاصب
له الاستعانة بأجره في أداء الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له أن
يستعين بالغلة في أداء الضمان في الصحيح ٥ ولو كانت دابة فاختار أجزأها ثم باعها وأخذ ثمنها
وتلف الثمن ثم مات عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع المشتري على الغاصب ليس
له الاستعانة في أداء الضمان بالأجر ٦ ولو أودعه الغاصب عند رجل وهلك عنده فالمغصوب
منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع
المودع على الغاصب بما ضمن ولو استهلك المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان
على المودع وكذا الواجر الغاصب أو رهنه فهلك كان للمغصوب منه ان يضمن أيهما شاء
فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على المستأجر ولا على المرتهن ولكن يسقط دينه بهلاك
الرهن في يد المرتهن وان ضمن المرتهن أو المستأجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا استهلكه
فلا يرجع على أحد ولو أعاره الغاصب فهلك عنده كان للمغصوب منه بالخيار أو يبايضمن
لا يرجع على صاحبه ولو استهلكه المستعير فقرار الضمان عليه من الخلاصة ٧ اذا غصب
جارية فأودعها فابقت فضمنه المالك قيمتها لمكها الغاصب فلو أعتقها الغاصب صح ولو ضمنها
المودع فأعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنها لان
قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو
المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد
عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الأباقي كانت
أمانته وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينها وللمودع حبسها عن
الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان هلك بعد الحبس هلك بالقيمة وان ذهبت عينها
بعد الحبس لم يضمنها كالوكيل بالشراء لان الفائن وصف ولا يقابل به شيء ولكن يتخير الغاصب

ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب
أجرها أو رهنها فهو والوديعه سواء وان أعارها أو وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له
وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك له - ما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب
فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانهما مشترط ضمن سلمت الجارية
له وكذلك غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتمسك عليه لو كانت
محرمه منه وان ضمن الاول ملكها فتمسك عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية فلاول
الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصباً بالملك الاول وكذلك لو أراه
المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم ضمن
الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا لاول فان قال أنا أسلمها للثاني وارجع عليه لم
يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضييعه وان رجع الاول على الثاني ثم
ظهرت كانت الثاني كذا في الاشياء من القول في الملك نقلا عن شرح الزيادات لقاضي خان
وفي الوجيز من كتاب الاستحقاق نقلا عن المنتقى قال أبو يوسف اذا أدى الغاصب قيمة
الجارية المغصوبة ثم استولدها ثم استحققت فله ان يرجع بقيمة الولد على المولى انتهى ❦ ولو
كفن الغاصب بثوب الغصب ميتا قالوا ان شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء
نبش القبر فأخذ ثوبه قال الفقيه أبو الليث ان كان الميت ترك مالا يعطى قيمة الثوب
من ذلك المال وكذلك لو ضمن من سبر قيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان ينبش من
قاضي خان ❦ وفيه أيضا رجل غصب عبدا أو دابة وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب
من القاضي أن يقيم له من المغصوب أو يأذن له بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه
القاضي لذلك ويتركه عند الغاصب ونفقة نفسه تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالانفاق
على المغصوب لا يجيب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي المصلحة في أن يبيع العبد
أو الدابة بان كان الغاصب مخوفاً وعسك الثمن لصاحب الدابة فعل ذلك ❦ رجل ابتلع درة
رجل يضمن قيمتها ولا ينتظر الى أن يخرج منه ولو مات وترك مالا يعطى الضمان من تركته
وان لم يدع مالا لا يشق بطنه انتهى ❦ ولو قتل العبد المغصوب عبداً لرجل في يد الغاصب
فدفع القاتل مكانه تخير المغصوب منه بين ان يأخذ المدفوع مكانه وبين ان يطالب الغاصب
 بقيمة المقتول هذه في الرهن من الهداية

❦ الفصل الثاني اذا طفر بالغاصب في غير بلد الغصب ❦

رجل غصب من رجل دراهم أو دنانير في بلدة فطالب به المالك في بلدة أخرى كان عليه ان
يسلمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو غصب عينا فقيمة المغصوب
منه في بلدة أخرى والمغصوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في
مكان الغصب أو أكثر فللمالك ان يأخذ الغصب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في

هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذ المقصوب في بلده الغصب ولو كان العين المقصوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيام مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر يبرأ برد المثل وان كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وان شاء أخذ المثل في الحال وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر يخير الغاصب ان شاء أعطاه مثله في مكان الخصومة وان شاء أعطاه قيمته حيث غصب الا أن يرضى المقصوب منه بالتأخير وان كان القيمة في المكانين سواء كان للمقصوب منه ان يطالبه بالمثل من قاضي خان ولو كانت من ذوات القيم فلامالك قيمة بلد الغصب يوم الخصومة من الفصولين ﴿١﴾ وعن أبي يوسف رجل غصب من رجل حنطة بمكة وحملها الى بغداد قال عليه قيمتها بمكة ولو غصب غلاما بمكة فجاء به الى بغداد قال ان كان صاحبه من أهل مكة عليه قيمته وان كان من غير أهلها أخذ غلامه ﴿٢﴾ غصب سفينة فوجد ربهافي وسط البحر لا يستردها من الغاصب ولكن يؤجرها منه الى الساحل ﴿٣﴾ وكذا الرجل اذا غصب دابة فوجد لها المالك مع الغاصب في المفازة فان المالك لا يستردها منه ولكن يؤجرها الى المأمّن من قاضي خان ﴿٤﴾ رجل غصب دواب بالكوفة فرددها بخراسان هذا بمنزلة غصب العين فينظر الى قيمتها في الموضع الذي غصبها في موضع الرد الى آخره من الخلاصة ﴿٥﴾ مؤنة الرد على الغاصب سواء غيب المقصوب أو غاب المالك عنه وان أتى بأضعاف قيمته من القيمة

﴿٦﴾ الفصل الثالث فيما يصير به المرء غاصبا وضا منّا

لو استخدم مملوك رجل بغير اذنه أو أرسله في حاجته أو ركب دابته أو حمل عليها شيئا وساقها فهلك فهو ضامن من الوجيز ﴿١﴾ استخدم عبدا غيره بغير اذنه مولاه فهلك أو أبق حالة الاستعمال ضمن سواء علم انه عبد أو لا وكذا لو قال العبد استعملني فانا حر فهلك أو أبق ضمن من مشتمل الهداية ﴿٢﴾ رجل بعث غلاما صغيرا في حاجته بغير اذنه أهل الغلام فرأى الغلام غلاما نايلا لعبون فانتهى اليهم وارتقى سطح بيت فوق فمات ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال ﴿٣﴾ رجل قال لعبدا الغير ارق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكل أنت ففعل ووقع من الشجرة فمات لا يضمن لانه استعمله في أمر نفسه من قاضي خان ولو قال لناكل ضمن النصف ذكره في مشتمل الهداية ﴿٤﴾ فن جاء الى من يكسر الحطب فطلب منه القدوم وكسر الحطب فضرب بعض المكسور من الحطب في عينه لا يضمن رب الحطب شيئا اذ لم يأمره بالكسر ولم يستعمله وانما فعله القن باختياره ﴿٥﴾ استخدم قن غيره بلا أمره أو قاد دابته أو ساقها أو حمل عليها شيئا أو ركبها ضمن هلك في تلك الخدمة أو غيرها من الفصولين ﴿٦﴾ رجل أودع عبده عند رجل فبعثه في حاجته صار غاصبا من الخلاصة

ولو غصب عبد محجور مثله فبات معه ضمنه لان المحجور مؤاخذ بما فعله فان كان الغصب ظاهرا يباع فيه وان لم يكن ظاهرا بل أقر به لا يؤاخذ في الحال بل يؤاخذ بعد العتق هذه في الجنائية من الهداية **لو** جلس على بساط غيره أو هبت الریح بثوب فالقته في حجر انسان لا يصير غاصبا لم ينقله أو عساه لنفسه من الوجيز **لو** نام على فراش انسان أو جلس على بساطه لا يكون غاصبا لان في قول أبي حنيفة غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل فلا يضمن اذا لم يملك بفعله **وكذلك** رجل استأجر أرض انسان ليزرع فيها حنطة فزرع المستأجر الأرض حنطة وحصدها واداسها فغصبه الأجران يرفعها حتى يعطيه الآخر فهذا كالتحنط في موضعها لا يضمن الأجر لان لم يحولها عن مكانها **وذكر** الناطقي رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فبات يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصحيح على قول أبي حنيفة انه لا يضمن حتى يحولها عن موضعها **رجل** قعد على ظهر دابة لرجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقر دون الذي ركب ولم يملك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة جدها ومنعها عن صاحبها قبل ان تعقر ولم يحركها فجار رجل وعقرها فلصاحبها ان يضمن أيهما شاء وكذا اذا دخل الرجل دار انسان وأخذ متاعا وجده فهو ضامن وان لم يحوله ولم يجده فلا ضمان عليه الا أن يملك بفعله أو يخرج منه من الدار **رجل** أصاب في زرع غيره فسادا فساها الى مربيته وظن انها لاهل القرية فاذا هم الغير أهل قريته فاراد ان يربطها فدخل أحدهما المربط فهورب الآخر فقبضه ولم ينظر به قال الشيخ محمد بن الفضل اذا لم يقدر على ان يشهد على نفسه انه أخذها ايردها على صاحبها لا يضمن الا ان تكون نيته عند الاختدان منعها من صاحبها فيضمن هذا اذا كان في الليل فاذا كان في النهار وكان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة وان ترك الاشهاد مع القدرة على انه أخذها ايردها على صاحبها ضمن وان عجز عن الاشهاد كان عذرا وان كان الثور لاهل قريته فخرجه من زرع وساقه ضمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون له حكم اللقطة في النهار انما يكون له حكم اللقطة في الليل اما في النهار حكمه حكم الغصب فيضمن أشهد أو لم يشهد قال ومقدار ما يخرج منه عن ملكه لا يكون مضمونا عليه وان ساقه وراء ذلك بنفس السرح يصير فاصبا ويصير مضمونا عليه الا اذا ساقه الى موضع بأمن منه من قاضيتان وفي الفصولين وقال مشايخنا يضمن وبه يفتى **وكذا** لو حبس دابة وجدها في كرمه قد أفسدت كرمه فهل يضمن **وكذا** لو أخرجه عن زرع الغير ضمن انتهى **وفي** مشتمل الهداية عن البازية لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير لا يضمن اذا لم ينسبها بعد الاخراج وعن أبي سلمة انه يضمن **رجل** رفع قلنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس رجل آخر فطرحها الرجل من رأسه فضاعت قالوا ان كانت القلنسوة بمرأى العين من صاحبها وأمكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على المالك وان لم يكن

كذلك يضمن ^١ زق من انشقق فرب رجل وأخذه ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يضمن
وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا ليس بتضييع هذا اذا أخذ الزق فان لم يأخذه ولم يرق
منه لا يضمن وان لم يكن المالك حاضرا وعلى هذا اذا سقط شيء من انسان فراه رجل
^٢ لو غصب جارية فزنى بها ثم ردها على المولى قطهر بها حبل عند المولى لاقل من ستة أشهر
من وقت الغصب رد الغاصب قيمتها يوم الغصب من قاضيان ^٣ وفي الهداية ومن
غصب جارية وزنى بها ثم ردها فحبلت وماتت في نفاسها يضمن قيمتها يوم علق ولا ضمان
عليه في الحرة وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الامه ايضا انتهى وفي موضع آخر
رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك فولدت عنده فماتت في نفاسها
ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمتها في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ليس عليه
الاقتصان الحبل انتهى ^٤ غصب حرا عليه ثوب لا يضمن ثوبه لانه تحت يده ولو قننا
ضمن ثوبه ايضا تبعنا ^٥ غصب قنما معه مال مولا يصير غاصبا للمال ولو أتى فغاصبه ضمن
المال وقيمتها من الفصولين ^٦ رجل غصب عبدا وشديدا العبد وقتل نفسه ضمن الغاصب
قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له أن يضمن الغاصب ^٧ رجل غصب من
رجل جارية وغيبها فاقام المغصوب منه بينه انه غصب منه جاريته ولم يذكروا صفة
الجارية ولا قيمتها قال في الكتاب يحبس حتى يجي بها وترد على صاحبها قال أبو بكر البلخي
تأويل المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار الثابت بالبينة
كالاقرار معاينة فاما الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع جهالة المغصوب لان الغصب
اثبات المالك للمدعى في المغصوب ولا وجه للتضامن بالمجهول وكذا لا بد من الاشارة الى ماهو
المقصود بالدعوى في الشهادة وقال الشيخ الزاهد شمس الاثمة السرخسي الاصح ان هذه
الدعوى والشهادة صحيحة لمكان الضرورة فان الغاصب يكون متمتعاً عن احضار المغصوب
عادة والشهود على الغصب قليلا ينفون على أوصاف المغصوب وانما يتأتى منهم معاينة فعل
الغصب فسقط اعتبار علمهم باوصاف المغصوب لمكان الضرورة فثبت بشهادتهم فعل الغصب
في محل هو مال متقوم ويصير ثبوت ذلك بالبينة كالثبوت باقراره فيحبس حتى يجي بها وتردها
على صاحبها فان قال الغاصب قد ماتت الجارية أو بعته لا أقدر عليها فان القاضي لا يجعل
بالقضاء بالقيمة لان القضاء بالقيمة ينتقل في حق المغصوب منه عن العين الى القيمة فينبولم
زمانا وذلك مفوض الى رأى القاضي وهذا اذا لم يرض المغصوب منه بالقضاء بالقيمة فاما اذا
رضى فانه يقضى ولا ينبولم هذه الجملة من قاضى خان ^٨ وفي الفصولين نقلا عن كتاب
الخلاصة للفتين وبما يحتج به الفقيه لو سئل عن أخذ حمار غيره بلا اذنه فاستعمله ثم رده
الى موضع أخذه منه وكان معه بحش فأكله الذئب ضمن لوساق الجش معه لا لولم يتعرض له
بشيء بان ساق الام فانساق الجش معها اذا هبوا جائئا ^٩ ركب دابة غيره ثم نزل وتركها في
مكانها كان ضامنا في قول أبي يوسف ولا يكون ضامنا عند زفر ^{١٠} رجل مات وعليه دين وله

دين على رجل فاخذ صاحب دين الميت من المديون مثل حقه اختلاف المشايخ فيه قال الشيخ
 الامام أبو نصر صاحب دين الميت يكون غاصبا ويصير ما أخذ قصاصا بدينه لانه أخذ مال
 الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه أخذ باذن الشرع الا ان المأخوذ
 يصير مضمونا عليه فيكون قصاصا بدينه كالوظفر بحال المديون في حياته من جنس دينه
 ❶ رجل قال اذا تناول فلان مالى فهو له حلال فتناول فلان من غير ان يعلم باباحه قال
 أبو نصر يجوز ذلك ولا ضمان عليه ولو قال كل انسان تناول من مالى فهو له حلال قال
 محمد بن سلمة لا يجوز ان تناول ضمن وقال أبو نصر محمد بن سلام هو جائز وأبو نصر جعل
 هذا الاباحه والاباحه للمجهول جائزة ومحمد بن سلمة جعله ابراء عما تناوله والبراء للمجهول
 باطل والفتوى على قول أبي نصر ولو قال لا يخرج جميع ما تأكل من مالى فقد جعله حلال في كل
 منه يكون الاكل حلالا في قوله جميعا ولو قال جميع ما تأكل من مالى فقد أبراء كل ما ذكر
 عن بعضهم انه لا يصح هذا الابراء ❷ رجل قال لا تأخر أنت في كل مما أكلت من مالى
 أو أخذت أو أعطيت حل له الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء ❸ رجل قال
 أذنت للزاس في عمر نخيلي فن أخذ شيئا فهو له فيبلغ الناس وأخذ زاس من ذلك شيئا فهو لهم
 لان هذه اباحه ❹ رجل قال أبحث لفلان أن يأكل من مالى وفلان لا يعلم ذلك قال
 الفقيه أبو بكر الحلبي انه لا يباح له الاكل لان الاباحه اطلاق وهو لا يثبت قبل العلم وعن
 البعض الاباحه تثبت قبل العلم من قاضى خان ❺ غصب ثوبا وابسه فذهب مالكه والغاصب
 لا يعلم انه المالك فتخرق لا يضمن لو تخرق من مده ولو قال المالك رد ثوبي فاني قد مده
 لا يعدم مثله فتخرق من شدة لا يضمن الغاصب أيضا كخزيق يسكين ولو مده مده متعارفا
 ضمن الغاصب نصف القيمة لانه من جنائمه وهذا لان الاباء والامساك ولو لم يوضع للحد
 ولكن بعد ما طلبه مالكه فذعه فاصد باللبس مدة فتألف بده ما ولو كان الثوب ملكا لمن
 لبسه فده رجل مده اعدم مثله أو لا فعليه جميع القيمة لان التخريق يضاف الى مده لانه سبب
 مده فتخرق من الفصولين ❻ تشبه ثوب في يد رجل فجذبه صاحب الثوب فتخرق قال
 محمد بن يضمن المثلث نصف قيمته وان كان الذي جذبه هو المثلث الذي ليس له الثوب
 يضمن جميع القيمة ❼ جالس على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب
 فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد بن
 رواية يضمن الشق والاعتماد على ظاهر الرواية ❶ رجل له كران من خنطة غصب رجل
 أحدها وذهب به ثم ان المغصوب منه أودع الغاصب الكران فطافه الغاصب بكر الغاصب
 ثم ضاع الكل ذكر في النوادر ان الغاصب يضمن الكران الذي غصب ولا يضمن الوديعه
 ❷ رجل في يده دراهم ينظر اليها فوقع بعضها على دراهم غيره واختلطت كان الذي وقع
 الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جناية منه وان لم يتعمد من قاضيان ❸ لو منع
 رجلا من دخول بيته أو لم يمكنه من أخذ ماله لم يصير غاصبا ولو حال بين انسان وبين أملاكه

حتى تلفت لم يضمن ولو فعل ذلك في المنقول ضمن من الفصولين ﴿ لو أبعده المالك عن المواشي لا يضمن ذكره في الهداية ولو منعها منه ضمن ذكره في الفصولين ﴾ إذا تناول مال الغير حالة المخصصة يضمن هذه في اللقطة من الهداية ﴿ رجل قطع يد عبده ثم غصبه رجل فبات في يد الغاصب من انقطع ضمن الغاصب قيمته مقطوع اليد ولو أن السيد قطع يده في يد الغاصب فبات منه في يد الغاصب لم يضمن الغاصب هذه في جناية الهداية ﴾ غصب عجز ولا تلفه حتى ييسر هرع أمه يضمن العجز دون نقصان البقرة من القيمة ﴿ إذا غصب عبدا ومعه مال المولى فانه يصير غاصبا للمال أيضا حتى لو أبق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد من مشتل الاحكام

﴿ الفصل الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر في أرضه أو طم بئر بغير اذنه ﴾

قد مر في أول الباب ان العقار لا يتحقق فيه الغصب عند الشيخين خلافا لمحمد فاذا غصب عقارا فهلك في يده بان اهدم بآفة سماوية أو جاء سيل فذهب بالبناء أو أشجاره أو غلب السيل على أرض فبقيت تحت الماء لا يضمنه عندهما وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف وأولاه قال الشافعي ودليل كل مذكور في الهداية قال في الاشياء العقار لا يضمن الا في مسائل اذا بجمده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشهود به بعد القضاء انتهى وزيد رابعة وهي ما اذا كان العقار وقفا فانه يفتى بضمنه كذا ذكره في الفصولين نقلا عن فوايد ظهير الدين اسحق واجمعوا انه لو أنلفه من سكناه يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن ما قطع بالاجماع ذكره في الخلاصة فاجمعوا انه يضمن ما نقصه منه بفعله وسكناه لانه اتلاف والعقار يضمن به كما اذا نقل ترابه وأما منافعه فعند الشافعي هي مضمونة استعماله أو عطلة فيجب الاجر وقال مالك ان عطلة فلا شيء عليه وان استعماله فيجب أجر المثل وعندنا لا تضمن المنافع في الفصولين ذكره في الهداية قلت الا في ثلاث فانها تضمن فيها ويجب أجر المثل مال اليتيم ومال الوقف والمعد للامستغلال الا اذا سكن المعد للاستغلال بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الثمر يكن في الملك أما الوقف اذا سكنه أحد هما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاخر يستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بالاجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما ولا تصير الدار معدة للاستغلال باجارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك أو اشترها له وبعدها اد البائع لا تصير معدة في حق المشتري واذا أجر الغاصب ما منافعه مضمونة من مال يقيم أو وقف أو مدفع على المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من المستأجر من الاشياء ﴿ وفي الفصولين عن الذنيرة من زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية وفيه رواية كتاب المزارعة كذا أجاب على السعدي ﴿ سئل شيخ الاسلام وبرهان الدين

(١) دردی که معهود است که ایشان غله بکارند و حصه زمین سه يك يا چهار يك بدهند کسی به وجه کدوری کشت غله واجب شود بانی آجابه شود انتهى ﴿﴾ لَوْ أَحَدُ مِنْ أَرْضِ
 انسان ترابا قالوا ان كان لذلك التراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمة التراب سواء تمكن به
 النقصان بالارض أو لم يتمكن وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر ان انتقصت به
 الارض ضمن النقصان والا فلا ولا يؤمر بالنكس وقال بعضهم يؤمر بذلك من فاضى خات
 ﴿﴾ غصب أرضا فيها زرع ثابت وهو قصيل فهلك القصيل أو ليس له فيه من الغصب
 والمنقول اغناي ضمن بالنقل ولم يوجد ﴿﴾ وكذا لو غصب كرمًا وفيه أشجار فبدت
 لا يضمن الأشجار لما مر ولو قلع الأشجار ضمن فلو قلع الأشجار آخره هدم البناء آخره ضمن
 هو لا الغاصب ﴿﴾ هدم بيتا يضمن قيمته مبنيا لا قيمة العرصة لانها قاعة والغاصب لا يجري
 في العقار ﴿﴾ غصب أرضا فزرعها فزرها فزرها شيئا آخر لا يضمن المالك ﴿﴾ ولو غصب
 مرطبا فشد به دابة فأخرجها المالك ضمن ولو أدخل دابة في دار غيره فأخرجها ربا الدار
 لا يضمن اذ الدابة تضر بالدار فله دفع الضرر بالاخراج من الفصولين ﴿﴾ غصب أرضا
 فبني فيها أو غرس قيل له اقلع البناء أو الغرس وردها فان كانت الارض تنقص بالقلع
 فلما لك ان يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له قيمته مقلوعا معناه قيمة شجرة أو بناء
 أمر بقلعه فتقوم الارض بدون الشجر والبناء وتقوم بهما شجر ورو بناء لصاحبهما ان يأمره
 بقلعه فيضمن فضل ما بينهما من الهداية ﴿﴾ وفي الفصولين لو كانت قيمة البناء أكثر
 يتملك الغاصب الارض بقيمتها كذا عن الكرخي وليس للمالك أخذها قال في العدة وقد
 أفقى البعض بقول الكرخي فانه حسن ونحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لاشياء اخذنا فهم
 كانوا لا يتركون جواب الكتاب انتهى ﴿﴾ رجل قلع تالة من الارض ورجل غرسها في
 ناحية أخرى من تلك الارض فكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة التالة يوم قلع
 التالة ويؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالارض كان لصاحب الارض ان
 يعطيه قيمة الشجرة مقلوعة ﴿﴾ رجل بنى حائط في أرض الغصب من تراب هذه
 الارض قال الفقيه أبو بكر البخى الحائط لصاحب الارض لا يميل للبانى عليه لانه لو أمر
 بنقض الحائط يصير ترابا كما كان وهكذا قال أبو القاسم وعن غيره ما رجل بنى حائط في
 كرم رجل بغير أمر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم
 ويكون الباقي متبرعا بعمله وان كان للتراب قيمة فان الحائط يكون للبانى وعليه قيمة
 التراب وعن محمد بن رجل هدم لاخر بيتا مبنيا وقيمة البناء سوى الارض مائة درهم وقيمة
 التراب المهدم ثلاثون درهما قال صاحب البناء بالخيار ان شاء ضمنه مائة درهم ويصير

(١) في قرية معتاد فيها زرع الغلة على أن أجرة الارض ثلث الخارج أو ربعه فهل اذا زرع
 رجل بطريق الاكارية تجب الغلة المعتاد اعطاؤها أم لا آجابه تجب

تراب البناء ونقصه للهادم وان شاء ضمته سبعين درهما وليس للهادم من ترابه شئ وعن ابن مقائل رجل هدم حائط وجعل قال يقوم الحائط مبنيا فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين درهما والتراب لصاحب الارض ولو قال صاحب الحائط لا أريد أخذ تراب الحائط وأدفعه الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم من قاضي خان ❦ رجل هدم بيته فألقى ترابا كثيرا بريق الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى مال الحائط أو هدم بنقصه ان كان اللبن مشرفا على الحائط متصلا بحيث دخل الوهن في الحائط من ثقله فهو ضامن ❦ رجل هدم داره فانهدم بذلك منزل جاره لا يضمن من الخلاصة ❦ حفر بئر في أرض غيره ضمن النقصان وقال بعضهم يؤمر بكبس لانه قصان ولو هدم جدار غيره لم يجبر على بناؤه فيخير المالك ان شاء ضمته قيمة والنقص للضامن أو أخذ النقص وقيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قديما لا يؤمر بالاعادة ولو جدد يؤمر وفي فتاوى القاضى ظهير الدين لو هدم جدار غيره فلو كان من خشب ضمن قيمته ولو من طين فلو عتقا فكذلك ولو جدد يؤمر باعادته من الفصولين ❦ لو هدم حائط رجل أو كسره قال بعض العلماء ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعادة الحائط بالمدران كان من المدر والجرو والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان وان كان الحائط عتيقا قال خلف عليه النقصان كذا في دعاوى قاضى خان من باب المين ❦ حفر بئر في فناء مسجد أو هدم حائط المسجد يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان ❦ وكذا من حفر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم جدار رجل أو حفر بئر في ملكه ضمن النقصان من الفصولين ❦ قال في الاشياء نقلا عن كراهية الخانية من هدم حائط غيره فانه يضمن النقصان ولا يؤمر بالمارة الا في حائط المسجد انتهى ❦ حفر بئر في ملكه فطمها رجل بترابها قال الكرخي أقومها محفورة وغير محفورة فيغرم فضل ما بينهما ولو طرح فيها ترابا أجبر على اخراجه ❦ نزع ماء بئر رجل حتى يثبت لم يضمن اذ مالك البئر لا يملك الماء بخلاف ما لو غصب ماء من الحب فانه يؤمر باملائه لانه ملكه ❦ ولو هدم جدار غيره ثم بناه من تراب كما هو او كان من خشب فبناه من خشب بى لاول بناء بخشب آخر اذ الخشب ليس بمثل فلما اعادة للادول من الفصولين ❦ ولو علم ان الثاني أجود من الاول يبرأ ذكره في مشغل الهداية وعزاه الى البرازيه ❦ ولو حفر بئر في دار غصب ورضى به المالك وأراد الغاصب الطم منع عندنا خلافا للشافعي من الفصولين ❦ غصب أرضا بذرها حنطة ثم اختصها قبل ان يثبت قال محمد ان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقال للغاصب اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زرع فيه فقوم الارض ليس فيها بذرة تقوم وبها بذرة مستحق القلع فأعطاه ما بينهما من قاضى خان وذكر المعلى عن أبي يوسف انه يعطيه مثل بذره ذكره في الوجيز ❦ غصب أرض خراج فزرعها كان الخراج على رب الارض وذكر في السير الكبير ان انتقصت الارض بفعل الغاصب من غير زراعة يضمن النقصان لرب الارض

والخراج على رب الأرض وان لم ينقصها فالخراج على رب الأرض وان نقصتها الزراعة
كان ذلك على رب الأرض قبل النقصان أو أكثر كذا في قاضي خان عن السيد الكبير
وقع الحريق في محله فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته ضمن قيمة بيت الجار
كضطرأكل في المفازة طعام غيره ضمن قيمته كذا في مشتمل الهداية عن البرازية قلت
الا اذا هدمها باذن السلطان فلا يضمن كافي الاشياء من فن الالفار غصب ديرة
وحفرها حوضا ضمن ضمان الاتلاف وقال شرف الاعنة المكي ضمان النقصان وعن سيف
الاعنة السائي يؤمر بالكبس ويضمن ان نقص من القيمة غصب آجر او لبنا فبني به أساس
فهدمه آخر بلا اذنه لم يضمن استحسانا من الفصولين غصب آجر او لبنا فبني به أساس
حائط وضوح ذلك فانه ينقطع حق المالك عن العيز ويضمن قيمته من الوجيز غصب أرضا
فزرعها ونبت فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبقى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى
أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمن نقصان أرضه من الفصولين حفر قبر ادفن
فيه آخر ميتا فان كان في أرض مملوكة فللمالك النقص عليه واخرجه وله التسوية والبرزوقه
وان كان في أرض مباحة أو موقوفة ضمن الحافر قيمة حفرة من دفن فيه حفر براق ملك
غيره فوقع فيها انسان ضمنه ولو في ملكه لا يضمنه من الاشياء ولو قال الغاصب غصبك
أرضاً ونبت فيها ارقال المغصوب منه بل غصبتني الأرض مبنية فالقول قوله والينة بينة
الغاصب وكذلك النخل والشجر في الأرض ولو اختلفا في متاع في الدار أو آجر أو خشب
موضوع فيها فالقول قول الغاصب والينة بينة المدعى

الفصل الخامس في زوائد الغصب ومنافعه

زوائد المغصوب متصلة كانت كالسمن والجمال أو منفصلة كالولد والابن والثمر امانة في يد
الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا اذا تعدى فيها أو طلبها ربحها فغصبها اياه فيضمن كافي
الهداية ولو اذادت قيمته في سحر أو زرا أو انتقصت ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب
في قوله - جميعا ولو لم يهلك ورد على صاحبه ان كان النقصان في البرز ضمن قيمته النقصان
ولو كان النقصان في السحر لا يضمن ولو استهلكه بعد النقصان ضمن قيمته يوم الغصب وان
استهلكه بعد الزيادة فهو ان يبيعه ويسلمه الى المشتري فهلك في يد المشتري فالمغصوب منه
بالحيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب وجاز البيع والتمن للغاصب وان شاء ضمن
المشتري قيمته وقت القبض وبطل البيع وله أن يرجع على الغاصب بالتمن وليس له أن يضمن
الغاصب وقت التسليم في قول أبي حنيفة من الخلاصة وفي الوجيز ان استهلك المتضمنة
في غير الا ردى لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما وهو الصحيح اه ولو غصب شاة
فمئنت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم الغصب ذكره في الفصولين وان غصب عبدا أو أمة
قيمتها ألف مثلاً فاذا دانت عنده زيادة متصلة كالسمن والجمال حتى صارت قيمتها ألفين فقتلها

هو أو غيره نطقاً فالمالك بخير ان شاء ضمن الغاصب ألفاً قيمته يوم الغصب حالة في ماله وان شاء
ضمن عاقلة القاتل ألفين قيمته يوم القتل في ثلاث سنين كافي الوجيز وان باع الزيادة المنفصلة
وسلمها ضمنها كافي الهداية لأنها كانت أمانة في يده وبالتسليم إلى الغير صار متعدداً بقيد بالتسليم
لأنها لو تلفت بعد البيع قبل التسليم لا يضمن اتفاقاً كما قررناه في الشرح من الحقائق وشرح
المجمع قال في الوجيز وان باع الزوائد المنفصلة وسلمها إلى المشتري فالمالك بخير ان شاء ضمن
الغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم اهـ ولا يضمن الغاصب الزوائد
المنفصلة بالبيع والتسليم عند أبي حنيفة خلافاً لهما نص عليه في درر البحار والمجمع فإذا غصب
أمة قيمتها ألف مثلاً فزادت عنده زيادة منفصلة كالسمن والجمال حتى صارت قيمتها ألفين
فباعها بخير المالك ان شاء ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب وهي ألف أو المشتري قيمتها يوم
قبضها وهي ألفان وله أن يضمن البائع قيمتها ألفين عندهما لا عند أبي حنيفة كما
في الفصولين ومنافع الغصب لا تضمن عندنا سواء استوفاهما الغاصب أو عطاه ولم يستعمله
فإذا استعمل عبداً أو حراً قهرراً أو أمسكه زماناً ولم يستعمله لا يضمن شيئاً عندنا خلافاً لما في
من الحقائق ولو استعمل المغصوب بان كان عبداً فاجره فالاجرة له ولا تطيب له فيتصدق
بها وكذا الورع بدراهم الغصب كان الربح له ويتصدق به ولو دفع الغلة إلى المالك حل للمالك
تناولها كافي الهداية وفي الاشياء منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف
والمعدل للاستقلال وقد استوفينا الكلام فيها في الفصل السابق لكثرة وقوعها في العقار
فليراجع

الفصل السادس في ما ليس بمال وما ليس بمقوم وما يقرب من ذلك كالمذبذب وأم الولد وآلات اللهو

قدم في أول الباب أن الغصب لا يتحقق في الحر والميت ونحو المسلم لكن ذكر في الفصولين
لو غصب حراً صغيراً يضمن الا اذا ماتت حلفت أنفسه وأما اذا غرق أو حرق أو قتله قاتل ضمن
اهـ وكذا لو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب ذكره في مشتمل الهداية وفي فاضل خان من
الجنائيات وجعل غصب صبياً حراً غصباً للصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يجي به أو
يعلم انه مات ولو قتل الصبي في يده أو أكله سبع أو سقط من حائط ضمن الغاصب وان مات من
مرض أو حى لا يضمن ❀ وفي الغصب منه رجل خلع صبية وذهب بها إلى موضع لا يعرف
قال محمد يحبس حتى يأتي بها أو يعلم انها قدمت وفي الاشياء من القاعدة السابعة الحر
لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو غصب صبياً قاتل في يده فجأة أو بجمي لم يضمن ولا
يرد ما قاله الوماص بصاعقة أو بنهشة حبة أو بنقله إلى أرض مسبعة أو إلى أرض الصواحق أو
إلى مكان يغاب فيه الحي والامراض فان دينه على عاقلة الغاصب لانه ضمان اتلاف لا ضمان
غصب والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحر لا يضمن بالغصب ولو صغيراً

وأم الولد كالمطروعة في شرح الزيلعي قبل باب القسمته انتهى وفيه من أحكام الصبيان
وقد سئل عن أخذ ابن إنسان صغيرا وأخرجه من البلد هل يلزمه إحصاؤه إلى أبيه فأجبت
بما في الخاتمة رجل غصب صبيًا حرا فغاب المصبي عنه فأن الغاصب يحبس حتى يجي
به أو يعلم أنه مات انتهى ١٠ ولو بعث صغيرا إلى حاجة بغير إذن أهله فارتقى فوق بيت مع
الصبيان وقع ومات ضمن وكذا لو أدخل صبيًا بيته فسقط عن البيت ضمن من الفصولين
١١ ولو غصب المسلم خرا الذي أوخته نيزه وأتلفها ضمن قيمتها ذكره في الوجيز قلت الآن
يكون إماما لا يرى ذلك فلا يضمن كافي قاضي خان من السير ١٢ وكذا إذا كان يظهر بيعها
بين المسلمين فلا ضمان في إراقته ذكره في الأشباه من أحكام الذي ١٣ ولو أتلف ميتة الذي
لا يضمن اتفاقا كافي شرح المجمع ولو أتلفها المسلم لم يضمن كافي الهداية ١٤ ولو غصب الذي
خنزير الذي وأتلفها ضمن مثلها فان أسلم أو أسلم أحدهما قبل القضاء بالضمن أو بعده
بطل الضمان ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعندهما وهو رواية عن أبي حنيفة أن
أسلم الغاصب ينتقل إلى القيمة وإن أسلم المخصوص منه يظل من الوجيز ١٥ وفي المجمع لو أسلم
المتلف بعد اتلافها يبريه أبو يوسف وأوجب محمد القيمة والقولان روايتان عن أبي حنيفة
١٦ ومشى عليه في درر البحار فالاعتماد عليه ١٧ ولو غصب من مسلم خرا غفلة يثنى
لأقيمة له سواء كان مالا كما إذا ألقى فيها حنطة أو شيئا يسيرا من الملح بحيث لا قيمة له أولم يكن
كما إذا شمسها ذكره في الإيضاح والإصلاح فلهما أن يأخذ بغير شيء وإن استهلكها
الغاصب بعد التخليل ضمنها وإن خللها بذى قيمة كالمخ الكثير والخل ملكها الغاصب ولا شيء
عليه عند أبي حنيفة وعندهما أخذها المالك وأعطى ما زاد الملح فيه إن كان التخليل
بالمخ قال في الهداية ومعناه هنا أن يعطيه مثل وزن الملح من الخل وإن أراد المالك تركه
وتضمينه فله ذلك في رواية وفي رواية لا ذكره في الوجيز وقيل ليس له ذلك عند أبي حنيفة
وعندهما له ذلك ذكره في الهداية وإذا كان بالخل فكذلك عند أبي يوسف وعند محمدان
صار خلا من ساعته يصير ملكا للغاصب ولا شيء عليه وإن صار خلا بعد زمان بان كان الملقى
فيه خلا فله لا ينفى بينهما على قدر كيلهما وقال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ ذكره في
الإيضاح والإصلاح وفي الوجيز وقيل بشتر كان فيهما بالاجماع وهو الاظهر ولا ضمان على
الغاصب في الاستهلاك عند أبي حنيفة لأنه أهلك ملك نفسه وعند محمد لا يضمن بالاستهلاك
في الوجه الأول ويضمن في الوجه الثاني وعند بعض المشايخ كالمالك أن يأخذ الخل في
الوجوه كلها بغير شيء وقد كثرت فيه أقوال المشايخ ذكره في الهداية ١٨ أراد إنسان
غصب خمر نفسه فآخذها آخر فقتلت عنده فالخل للآخذ كافي قاضي خان والفصولين ولو
غصب جملد ميتة من مسلم فدبغه بما لأقيمة له كالتراب والشمس أخذه المالك لا شيء ولو
أتلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغا اتفاقا ذكره في الوجيز وقيل يضمن قيمة طاهره غير
مدبوغ ذكره في الهداية وإن هلك عنده فلا ضمان عليه بالاجماع ذكره في الوجيز

ولود بغيره بشئ له قيمة كالقرط والعنق لئلا يتركه ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه فيقوم
 ذكيا غير مدبوغ ومدبوغا فيضمن فضل ما بينهما والغاصب أن يحبس به حتى يستوفي حقه
 ولو هلك في يده لا يضمن بالاجماع ولو استهلكه الغاصب فكذلك لا يضمن عند أبي حنيفة
 وعندهما بضمن الجلد مدبوغا ويعطيه المالك ما زاد فيه ولو استهلكه غير الغاصب ضمنه
 اتفاقا ذكره في شرح المجموع وان أراد المالك أن يتركه على الغاصب ويضمنه قيمته في هذا
 الوجه قبل ليس له ذلك عند أبي حنيفة وعندهما له ومحل المسئلة الهداية ❀ ومن كسر معزفا
 أو بربطا أو طبلا أو طنبرا أو مزمارا أو دفاسوا كانت لمسلم أو كافر يضمن ذكره في الإيضاح
 وفي الإصلاح يضمن عند أبي حنيفة قيمته خشبا أو لحا وقال لا يضمن أصلا وعلى هذا البرد
 والشطر نجح ذكره في الحقائق والفتوى على قوله ما والاختلاف في الطبل والدف الذي
 يضرب لله وفاما طبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه في العرس فيضمن بالاتلاف بالاختلاف
 ❀ ولو تلف صليبا على نصراني يضمن قيمته صليبا لأنه مقرر على ذلك كافي الهداية بخلاف
 المعازف فانها كبيرة في الأديان كلها ولم يقرروا عليها ذكره في الإيضاح وعلى هذا الاختلاف
 لو أهرق لمسلم سكر أو هو التي من ماء الرطب إذا اشتد أو منصفاه وهو ما ذهب نصفه بالطبخ
 يضمن قيمته ما عند أبي حنيفة وفي المطبوخ أدنى طبخة وهو الباقي عن أبي حنيفة روايتان
 وقال لا يضمن والفتوى على قوله ما ❀ ومن غصب أم ولد أو مدبرة فبانت في يده ضمن قيمة
 المدبرة ولم يضمن قيمة أم الولد وعند أبي حنيفة يضمن قيمتهما من الهداية واختلاف المشايخ في
 قيمة أم الولد والمدبرة والكلام فيه مرفى مسائل العتق فلا نعيده ولو غصب مدبرا فابق عنده
 وضمن قيمته لا يملك الغاصب فإذا وجدته فله أن يستعديه هذه في كتاب العبد المشترك من
 الهداية ❀ ولو جنى المدبر في يد الغاصب غرم المولى الأقل من قيمته ومن ارش الجناية وبرجع
 به على هذا الغاصب من الوجيز ❀ والمكاتب مضمون بالغصب هذه في اليبوع من قاضيخان
 وفيه أيضا لو استهلك على رجل جارية مغنية يضمن قيمتها غير مغنية ❀ ولو شق خرا لمسلم
 لاراقتها عنها عن المنكر لا يضمنه عند أبي يوسف خلافا للمجموع قال قاضيخان ولو
 شق زفافه خرا لمسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملونها للشرب ان فعل بأذن الامام لا يضمن
 وبغير إذن الامام يضمن الزق قلت وهذا موافق لما ذكره صاحب الهداية في وجوب الضمان
 على كاسر المعازف عن الامام من أن الامر بالمعروف باليسد إلى الامر بالقدرتهم وباللسان
 إلى غيرهم ❀ وفي السير من قاضي خان لو شق زقا لمسلم فيه الخمر لا يضمن الخمر لانها
 ليست بمال متقوم في حق المسلم ويضمن الزق لانه مال متقوم الآن يكون امام يرى ذلك
 مباحا فلا يضمن اه ❀ وفي الاشياء من أحكام الذي اتلاف خرا لمسلم لا يوجب الضمان
 ولو كان المتلف ذميا بخلاف خرا الذي الآن يظهر بيعها بين المسلمين أو يكون المتلف
 اماما يرى ذلك وينبغي أن يكون اظهار شرها كاظهار بيعها في عدم وجوب الضمان
 ولم أره الآن اه

الفصل السابع في نقصان المخصوص وتغيره بنفسه أو بفعل وما ينقطع به حق المالك عن العين وينتقل الى القيمة

النقصان بتراجع السعر غير مضمون على الغاصب اذا كان الرد في مكان الغصب كافي الهداية وقاضي خان وأما النقصان بفوات الوصف أو الجزء فهو مضمون عليه لأنه دخل جميع أجزائه في ضمانه بالغصب فانه يرد عينه يجب رد قيمته وهذا في غير الربوي وأما في الربويات لا يمكنه تضمين النقصان مع استرداد الأصل لأنه يؤدي الى الربا ذكره في الهداية قلت فيصير بين أخذه ولا شيء عليه وبين تضمين مثله أو خلاف جنسه قال في الوجيز وان كان النقصان بفوات الوصف في الاموال نحو أن غصب حنطة ففقت عنده أو انكسرت الدراهم والدنانير أو غصب خد لا فصب فيه ما فالمالك بالخيار ان شاء أخذه ولا شيء عليه وان شاء تركه وضمنه قيمة مثله وان كان فضة فتمش في يده فان شاء أخذه ولا شيء عليه وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه وكذلك آنية الصنف والتماس والشبه ان كان يباع وزنا وان لم يكن من الاموال الربوية فنقصان الوصف كذهاب السمع والبصر ونسيان الحرفة مضمون عليه وكذلك لو حدث به عيب ينقص قيمته كالاباق والجنون والسرقة في العبد والجارية والزنا يكون مضمونا عليه فيقوم العبد بجهار يقوم به العيب والنقص فيضمن ما بينهما لصاحبه انتهى وفي الخلاصة اذا غصب جارية وأبقت في يد الغاصب أو سرقته أو زنت ولم تكن فعات قبل ذلك فعلى الغاصب ما تنقص بسبب الاباق والسرقة والزنا وكذلك ما أحدث من النقصان من عور أو شال فانه يضمن النقصان ولو حبلت في يد الغاصب من الزنا أخذها المالك ونقصان ذلك فان زال العيب في يد المولى رد ما أخذ بسبب النقصان على الغاصب وقال أبو يوسف ينظر الى نقصها بالحبل وأرض عيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل الأقل فيه وعن محمد يضمن الاخيرين وهو القياس انتهى رجل غصب عبدا قارئا أو خبازا أو نحو ذلك ففسى العمل عند الغاصب ضمن الغاصب فضل ما بينهما من قاضي خان ولو كان شابا فصار شيخا أو كانت شابة فصارت عجوزا ضمن النقصان فان الشيوخه عيب في الرقيق كافي المصغرى والوجيز ولو غصب غلاما أمره بالقلى عنده فليس بعيب فلا يضمن شيئا وان كانت جارية ناهضة الثدي فانكسر ثديها فهذا عيب يضمن النقصان كافي المصغرى ولو غصب عصبيا فصار رجلا أو عنبيا فصار زيبيا أو لبنا فصار رثيا أو رطبيا فصار غمرا فالمالك بالخيار ان شاء أخذه عينه ولا شيء له وان شاء ضمنه مثله من الوجيز غصب غلاما صغيرا أو جارية ففكر اعنته أو أخذها المالك ولا شيء للغاصب من النفقة وكذلك اسائر الحيوانات كافي المصغرى غصب عبدا احسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغبيا ففسى ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا غصب عصاف كسره أو ثوبا فخرقه ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشا بان صارت حطبا أو وثدا لا ينتفع به منفعة العصا أو كان

الخرق فاحشا كان له ان يضمه قيمته والخرق الفاحش عند البعض ما ينقص أكثر من نصف القيمة ولو شق الثوب نصفين كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه القيمة من قاضى خان ❦ غصب ثوبا بخرقه ان كان الخرق يسيرا أخذه المالك وضمنه نقصانه وان كان فاحشا يصير بالخياطة منتفعا به انتفاع الثوب فله الخيار ان شاء أخذه وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان كان بحال لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا يصلح بالخياطة يضمن قيمته بالخيار من الخلاصة ❦ وفي الصغرى اختلاف المشايخ في الخرق اليسير والفاحش قال بعضهم ما أوجب نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش وما دونه يسير واليسير ما يصلح والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به بعض المنفعة انتهى وقيل اليسير ما لا يفوت به شئ من المنفعة وانما يدخل نقصان نافي المنفعة قال في الهداية وهو الصحيح فعلى هذا الكسر اليسير يأخذ منه شطبة حتى لا يفوت شئ من منافع العصا حتى لو شقه بنصفين طولاً أو عرضاً حتى فات بعض المنافع يكون استهلاكاً من وجه نقصاناً من وجه فيكون له الخيار ❦ ولو حلت الامه في يد الغاصب ثم ردها على المولى فماتت من تلك الحى لم يضمن الغاصب الانقصان الحى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولو ابيضت عينها فأخذ المالك نقصان الضمان ثم انجلت رد المولى ضمان النقصان ❦ ولو حلت في يد الغاصب من زوج كان لها عند المولى أو أحملها المولى لا يضمن الغاصب وان ماتت عنده بالولادة ❦ وان حبلت من زنا فردها ورد ارش الحبل معها ثم ولدت وسلمت ينظر الى ارش الحبل وعيب الزنا فان كان عيب الزنا أكثر من عيب الحبل وجب عليه ان يتم ضمان عيب الزنا وان كان عيب الحبل أكثر برّد الفضل من نقصان عيب الزنا وعيب الحبل قد زال من قاضى خان ❦ ولو غصب جارية مجنونة أو حبلى أو بهما عرض فماتت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها وبها ذلك العيب ❦ ومن غصب جارية فولدت عنده من الزنا ردها وردها ناقصة الولادة ويجوز انقصان بالولدان كان في قيمته وفاء بالنقصان ويسقط ضمانه عن الغاصب خلافاً لفر ذكره في الهداية وكذا بالعدة ثم ذكره في المختار وان لم يكن فيه وفاء لا يجبر لو ماتت الام وبقي الولد يضمن قيمة الام ذكره في الهداية قلت الانقصان الحى ونقصان عيب الزنا كما في قاضى خان وفي الخلاصة فلوردها الغاصب حاملاً فماتت من الولادة وبقي ولدها في يد الغاصب فان الغاصب يضمن قيمتها يوم الغصب فلم يجبر شئ من الام بالولد ولوردها حاملاً على المالك فماتت فماتت بالحد يضمن النقصان بالاجماع انتهى ❦ ولو جننت في يد الغاصب جنابة ففقدت بها في يد المالك أوردت به ابان كانت الجنابة خطأ يرجع على الغاصب بكل القيمة من الهداية ❦ وان سرقت عنده ثم ردها على المالك فقطعت عنده يضمن نصف قيمتها عند أبي حنيفة وقالوا يضمن نقصان السرقة من الوجيز ❦ غصب غلاماً ففعله حرفه قاضى خان التعلیم ضمن النقصان من الهداية ولو غسل ثوباً بغصبه فلالمالك أخذه بالثمن وكذا حيوان كبر عند

غاصبه وزادت قيمته أوجر يحقدوا غاصبه فبرئ أو أرض فيها زرع أو نخل فسق وأفق عليه
لأنه ما أحدث عليه عينا منه وما انما أظهر رأسه وغناه ملكه من الفصولين قال قاضي خان
❦ ولو غصب نخلا أو زرعاً فسقه وانفق عليه حتى انتهى أو عبد اجر يحقدوا غاصبه فلا شيء
له وكذا لو قصر الثوب المغصوب أو قتله لاشئ له ولو خرق ثوبا فراه يقوم صحبا ويقوم مرقوا
فيضمن ما بينهما انتهى ❦ وإذا غصب كدسا فداسه يقضى عليه بقيمة الجمل وعليه
البر ولو أحرق كدس انسان يضمن قيمته وينظر ان كان البر أقل قيمة منه في السبيل اذا كان
خارجا فعليه القيمة وان كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الجمل القيمة ❦ وإذا تغبرت
العين المغصوبة بفعل حتى زال اسمها وأعظم منافعه زال ملك المغصوب منه عنها وملكها
الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كمن غصب شاة وشاة وأهل وطبخها
أو حنطة فطحها أو حديد فأنخذها سيفا أو صقرا فعمله آتية أو برا فزرعه وكذا لو أدخل
الروح المغصوب في سفينة أو خاط بالخطب المغصوب بطن جارية أو عبده من الهداية
وكذا لو كان دقيقا فخبزه أو زيتونا أو عينا قصيره أو قطنافغزله أو غزلا فنسجه ذكره في المجمع
وكذا لو ضمن البيضة المغصوبة دجاجة فافرخت أو جعل الخوص زنبيلًا ذكره في الفصولين
وعن أبي يوسف أنه لا ينقطع حق المالك وله ان يأخذها ويضمنه النقصان في غير الربوي فانه
ان شاء أخذها بلا تضمين نقصان من الهداية ❦ غصب بيضة وأردعه المغصوب منه
بيضة أخرى فحضنت دجاجة عليهم ما فخرجت فرختان فرخة الوديعة لصاحب الوديعة
وفرخة الغصب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب من قاضيان ❦ وفي الخلاصة
رجل غصب بيضتين فحضرن أحدهما تحت دجاجة له وحضنت دجاجة أخرى له على البيضة
الأخرى فخرجت من كل بيضة فرخة فالفرختان له وعليه البيضتان ولو كان مكان الغصب
وديعة فالتى حضنت الدجاجة لصاحب البيضة انتهى ❦ غصب ساجة فادخلها في بناءه أو
جعلها بابا ملكها بالقيمة وينقطع حق المالك عنها ذكره في الوجيز وكذا لو بنى عليها قال
الفقيه أبو جعفر والكرخي انما لا ينقض البناء اذا بنى في حوائى الساجة اما اذا بنى عليها
نفسها ينقض والاصح انه ينقض مطلقا من الهداية وكلام قاضي خان يدل على ان الباني
انما يملك الساجة اذا كانت قيمة البناء أكثر لا مطلقا حيث قال ومن غصب ساجة فادخلها في
بناؤه فانه يملك الساجة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساجة والبناء سواء فان اصطلمها على
شئ جاز وان تنازعا يباع البناء عليهم سواء يقسم الثمن بينهما على قدر مالهما ثم عقبهما بمسائل
ليس هذا محلها ثم قال وان تنازعا واحد منهما نصيبه أكثر فلصاحب أكثر المالين ان يملك
الآخر بقيمة فان كانت قيمتهما سواء يباع عليهم ما ويقسمان الثمن انتهى كلامه فتأمل
يظهر لك مراده ❦ وفي الخلاصة لو غصب ساجة فادخلها في بناءه ينقطع حق المالك وقال
الكرخي ان كانت قيمة البناء أكثر ينقطع قال رحمه الله وبعض المتأخرين أفتوا بقول
الكرخي وأنه حسن ونحن نفق بجواب الكتاب آباء الشيوخنا فانهم لا يطلقون جواب

الكتاب وأجمعوا انه لو غصب لواحدا دخله في السفينة أو أربسها فخطا بطن نفسه أو بطن
عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خرا فخلها فالمالك يأخذها بغير شيء هذا اذا خلها بشئ
لا قيمة له كما اذا خلها بالنقل من الظل الى الشمس ومن الشمس الى الظل أما اذا خلها بالقاء
الملح فيها فقد اختلف المشايخ ولو خلها بالقاء الخل فيها ان صار خلا من ساعته ينقطع حق
المالك بالاجماع وان صار خلا بعد مضي الزمان فعلى قول أبي حنيفة كذلك وعلى قولهما
بقي مشترك بينهما على مقدار الخل ❶ ولو غصب جلد ميتة قد بغها فالمالك يعطيه ما زاد
الديباغ فيه ويأخذ الجلد فان تلفه الغاصب فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة قال رحمه الله
هذا ما ذكر في نظم الزبد انتهى ❷ الخشب اذا كسره الغاصب فاحشا لملكه من الاشياء
❸ غصب فضة أو ذهباً وضربها دراهم أو دنانير أو أنيسة لم يرل ملك ما ملكها عنها عند أبي
حنيفة فبأخذها ولا شئ للغاصب وقال لملك الغاصب وعليه مثله ذكره في الهداية وكذا
النحاس اذا كان المعمول منه يباع وزنا ذكره قاضي خان ❹ ومن غصب ثوباً بصبغه أحمر
أو سويقاً فظنه بسمن فصاحبه بالخيار ان شاء خمنه قيمة ثوب أبيض ومثل السويق وسلمه
للوغاصب وان شاء أخذهما وغمم ما زاد الصبغ والسمن فيهما وقال أبو عصمة ان شارب
الثوب باعه ويضرب بقيمة أبيض وصاحب الصبغ بما زاد الصبغ فيه والصنفرة كالحرة
ولو صبغه أسود فهو ونقصان عند أبي حنيفة وعندهما زيادة وقيل هذا اختلاف عصر
وزمان وقيل ان كان ثوباً ينقصه السواد فهو ونقصان وان كان ثوباً يزيد فيه السواد فهو
كالحرة وقد عرف في غير هذا الموضع وان كان ثوباً ينقصه الحرة بان كانت قيمته ثلاثين درهماً
فتراجعت بالصبغ الى عشرين فعن محمد انه ينظر الى ثوب يزيد فيه الحرة فان كانت الزيادة
خمساً يأخذ ثوبه وخمساً دراهم لان احدي الخمسين جبرت بالصبغ من الهداية ❺ ولو
غصب اللبن فاستخرج سمنه يملكه هذه في الهبة منها ❻ نقش باباً معلقاً لرجل بالنقر فانه يملك
الباب بقيمة لان صاحبه لو أخذه لم يعطه شيئاً ❽ ولو غصب اناة فضة فنقشها بالنقر فهو
كاللبن لما قلنا من قاضي خان وفي كل موضع ينقطع حق المالك فالمالك أحق بذلك الشئ من
الغرماء حتى يسد وفي حقه كافي الفصولين والهداية ❾ غصب ثوباً بقطعه وخاطه ملكه
بالقيمة وكذا لو لبسها وقال لو قطعه ولم يخطه فلها ملك أخذته وكذا لو غصب بخلافه جردوا
لانه تفريق للأجزاء ❿ ولو غصب حماراً أو بغلاً وقطع يده أو رجله ملكه وعليه قيمته صحيحاً
❶ ولو غصب شاة فذبحها وسلخها أو غزل أفسدها أو لبنا فطبخه مضيرة أو خبزاً فترده أو لحماً
فجعله ارباً أو دراهم أو دنانير فكسرها لا ينقطع حق المالك وكذا لو غصب قطناً فخلجه
لا ينقطع حق المالك لقيام عينه بخلاف مالوداس براحيث يقضى لملكه بالبر والتب للغاصب
وهو ضمان لقيمة الجبل ❷ ولو غصب ارزاً فقشره أو براواً فغشاه كشكاً لا ينقطع حق المالك
لقيام العين من الفصولين ❸ وفي اقرار الوجيز عن المنتقى قال محمد لو قال الغاصب غصبتك ثوباً
فقطعته وخطته بغير أمرك وقال المصنوع منه بل غصبتني القميص فالقول قوله والبينة

بينه الغاصب انتهى ❶ ولو قطع عضوا كاليد والرجل من حيوان مأكول فالملك بالخيار
 ان شاء ضمنه قيمته وسلمه له وان شاء أخذه وضمنه نقصانه ❷ كفي الهداية ❸ وكذا لو زجها
 أو سلخها وجعلها عضوا عضوا وعن الفقيه أبي الليث انه اذا أخذها ليس له ان يضمنه
 النقصان والفوتوى على ظاهر الرواية ❹ وان قطع عضوا يد أو رجلا من حيوان لا يؤكل
 ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أمسكه ولا يرجع على الغاصب بشئ بخلاف ما لو كان المخصوص
 عبدا أو أمة فقطع يدها أو رجلها حيث لا مالك ان يمسكها ويضمنه النقصان لان الأدنى
 لا يصير مستمرا كالملك وان انقطع العضو من مأكول كالشاة والجزور ففي ظاهر الرواية هذا
 والاول سواء للمالك ان يضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه النقصان ويمسك الدابة هكذا
 ذكر شمس الأئمة السرخسي ❶ وكذا اذا زج شاة ففصلها ان يضمنه جميع القيمة وان
 شاء أخذها المذبوحة ولائى له ❷ وكذا لو زج حمار غيره ليس له ان يضمنه النقصان في قول
 أبي حنيفة ولكنه يضمنه جميع القيمة وعلى قول محمد للمالك ان يمسك الحمار المذبوح ويضمنه
 النقصان وكذا المقتطوع اليد والرجل وعن أبي يوسف في المنتقى اذا قتل ذئبا مملوكا أو أسدا
 مملوكا لا يضمن شيئا ويضمن في القرد لان القرد يكتسب البيت ويخدم ولو غصب مملوكا فقتله
 قالوا هذه زيادة فصاحب المصحف بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وان شاء ضمنه قيمته غير
 منقوط وروى المعلى عن أبي يوسف ان صاحبه يأخذه بغير شئ من قاضى خان قال في
 الوجيز مستدلا لما روى عن أبي يوسف لانه لا قيمة للنقط بعينه وانما المتقوم الصفة ولا
 تقوم الا بالعقد انتهى ❸ وفي الخلاصة ما يوجب الملك والضمان اذا غيره من حاله خمسة
 عشر منها اذا غصب كرابسا نفاطه قيمه أو حديدا فصاغه اناء أو سيفا أو سكيناً فعليه مثله
 أو غصب حنطة فطحنها فعليه مثله أو ساجدة فادخلها في بنائه فعليه القيمة أو غصب لحما
 فطبخه مرقه ويضمن المثل أو القيمة على اختلاف الروايات أو غصب شاة فذبحها وسلخها
 فجعلها ارباا بملكها وعليه قيمتها حية أو غصب حمارا أو بغلا وقطع يدهما أو أرجلهما
 مذكهما وعليه قيمتهما حيين أو غصب حيو بافترها في أرضه أو غصب عصيرا فصار
 عنده خرا أو خرة فخللها أو غرلا فنبجها أو قطأ فغزله أو دقيقا فخبزه وما يلحق به أو غصب
 بيضا فكتب عليه أو بيضة فخصنها تحت دجاجة وأربعة عشر لا تجب الملك منها
 اذا غصب شاة فذبحها وسلخها كان للمغصوب منه ان يسألهما ويضمنه النقصان وان شاء
 تركها وأخذ قيمتها حية ومنها اذا قطع ثوب غيره أو غصب قلب فضة فكسره ان شاء أخذه
 مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه عليه وأخذ قيمة القلب من الذهب ولا يضمنه من الدراهم
 أو غصب نقرة فضة فسبكها لم يملكها أو يأخذها صاحبها ولو ضربها درهم فكذلك عند أبي
 حنيفة وردها على صاحبها ومنها اذا غصب ثوبا فصبغ به يعطيه المالك ما زاد الصبغ فيه
 ولا يملكه الغاصب ولو هبت الريح بثوب انسان وألقته في صبغ الغير فهو على هذا أو
 غصب عبدا فابق لم يملكه فصاحبه بالخيار ان شاء مكث حتى يرجع وان شاء رجع الى القاضي

حتى يضعه أو غصب غرض لا فساد أو محال أو قسده أو قضا فخطه أو دقته أو سويها فقلت به
 بمن أو أرضا فبنى فيها أو زرع أو غرس أو لبنا فخطه مضيرة أو غصب خبز أو قدره أو لحما
 فجعله أربابا أو دراهم أو دنانير فكمسرها انتهى ❦ غصب دود القز وروباها أو القبط للغاصب
 ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعليه قيمته عند محمد قال رضي الله عنه والقنوي في زماننا
 بقول محمد ❦ عمن الغاصب الدقيق ينقطع حق المالك ❦ جعل الأرض أبيض ينقطع حق
 المالك ذكره شرف الأئمة المكي وفي فتاوى العصر لا ينقطع ❦ حبس الحنطة والدخن ينقطع
 وقبل لا ينقطع وعلى هذا الوجه جعل السهم أبيض ❦ لو غصب ترابا أو أجمع عليه بقرة حتى
 صار مرقينا فالسرقين لصاحب البقرة وعليه قيمة التراب ❦ ولو غصب بابا مع العضادين
 وركبه في داره ينقطع بالقيمة ❦ وقصارة الثوب بالشاشنج والغراء كصبغه ووشمه بالظاهر
 كصبغه وبالقبس له تنقيص ❦ غصب قرطاسا أو كتبه ينقطع وصل غصنه بشجرة غير بلخ
 كوفيل فافتر الوصل فالشجر لصاحبها ❦ ولو غصب التجار خشبة وأدراجها في بناء مالكة
 بغير إذنه لا يملكه التجار ولا رب الدار ❦ ما يغصبه الأتراك من الخدوع والعوارض وسائر
 الأخشاب ويكسرونها ❦ سراسنقا حشالا ينقطع حق المالك وإن ازداد من قيمتها بالكسر
 ❦ غصب بطيخة وقطع منها شريدة لا ينقطع حق مالكها ولو جعلها كلها شرا ندين قطع لزوال
 اسمها ❦ قتل عبد إنسان وضمن قيمته لا يملكه باء الضمان حتى لا يكون عليه الكف فأن
 المضمون إذا كان دمالا يملكه بالضمان من القنية ❦ جزوف غنم إنسان غصبا قال
 أبو نصر ينظر إن لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على الغاصب مثل سوفه وإن نقص كان
 المالك بالخيار إن شاء أخذ نقصان الغنم والصوف للغاصب وإن شاء أخذ مثل سوفه وقدر
 نقصان الغنم لا من جهة الصوف ❦ رجل حل دابة إنسان بغير إذنه حتى تورم ظهر الدابة
 فشقه صاحبها قال الفقيه أبو الليث يؤولم إن دمل لا ضمان وإن نقص إن كان من الشق
 فكذلك وإن كان من الورم يضمن الغاصب وكذا إذا ماتت وإن اختلفا القول قول الذي
 استعمل الدابة مع عيئنه إن حلف برئ من الضمان للدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان
 ❦ غصب غلاما قيمته خمسمائة فخصاه فبرأ أو صار يداوى ألف درهم كان صاحبه بالخيار
 إن شاء ضمنه خمسمائة قيمته يوم خصاه ودفع إليه الغلام وإن شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا
 عليه من قاضي خان وقيل يقوم العبد للعمل قبل الخصى ويقوم بعد الخصى فيرجع
 بنقصان ما بينه سماء ذكره في الوجيز ❦ ولو قتل العبد المغصوب عبدا رجلا فدفع القاتل
 مكانه بخير المغصوب منه بين أن يأخذ المدفوع مكانه وبين أن يطالب الغاصب بقيمة المقتول
 هذه في الرهن من الهداية ❦ غصب عبدا فأبق منه ولم يكن أبى قبل قط فرد على المالك
 من مسيرة ثلاثة أيام فالجعل على المولى ولا يرجع على الغاصب ولكنه يرجع على الغاصب
 عما نقصه الأباقي من قيمته من قاضي خان ❦ أخت الجارية في يد الغاصب أوزنت أو سرفت
 ولم تكن فعلت قبل ضمن ما نقص بسبب ذلك ❦ وكذا لو كان العبد كائنا فتنى ضمن النقصان

من مثل الهداية ❊ اذا غصب برزافرسه فانبته ملكه بالقيمة ولا يحصل له الانتفاع به قبل اداء الضمان ❊ لو غزلت المرأة قطن زوجها بلا اذنه ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج لانه اشترى القطن للتجارة فكان انتهى ثابتا من حيث الظاهر فتصير غاصبة وان لم يكن بائع القطن فاشترى قطننا وجاء الى منزله فغزلته المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجرة لانه انما جاء به الى المنزل لتغزله المرأة تطوعا فهو بمنزلة مالو خبزت من دقيق الزوج أو طبخت قدر اللحم جاء به الزوج فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة منطوعة ❊ وعن أبي يوسف في المتني رجل اشترى قطننا وأمر امرأته ان تغزله فغزلته كان الغزل للزوج وان وضع القطن في بيته ولم يسل شيئا فغزلته المرأة كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فأكلته المرأة من قاضيان ❊ غصب تالة صغيرة فغرسها في ملكه فادركت في أرضه فلب التالة قيمتها لا التالة ولو غرس تالة فلم تزد فلولم تنبت فلا شيء لانها لم يولد ولو نبتت ولم تزد ينبغي ان تكون لربها أيضا من القصبولين ❊ خرج الحمار المغصوب في يد الغاصب ان كان عشي مع العرج ضمن النقصان وان كان لا عشي فهو بمنزلة القطع وقد ذكر في الجنائيات من الخلاصة

❊ الفصل الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه

غصب دابة فهلك وأقام صاحبها بينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه وأقام الغاصب بينة انه رد هارمات عند صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ويقضى على الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها أو كان المغصوب دارا فأقام صاحبها بينة ان الغاصب هدم الدار وأقام الغاصب بينة انه رد هارمات على صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ولو أقام صاحبها البينة انها هارمات عند الغاصب وأقام الغاصب البينة انه رد هارمات عند صاحبها قال أبو يوسف بينة صاحبها أولى وقال محمد يقضى بينة الغاصب ❊ وذكر هشام في نوادره رجل غزل قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذني والغزلي وقال الآخر غزلته بغير اذنك فالغزلي ولك مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن من قاضيان ولو أقام المالك البينة انه غصبها ونقصت عنده وأقام الغاصب البينة على انه رد هارمات فعد محمد لا يضمن وعند أبي يوسف يضمن وفرق محمد بين هذه المسئلة وبين ما تقدم من الخلاصة ❊ وفيها أيضا أقام المغصوب منه البينة ان قيمة المغصوب كذا فأقام الغاصب البينة على انها كذا فبينه المالك أولى فان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب اقامة البينة فقل المالك أحلفه ولا أريد البينة له ذلك ❊ أقام المغصوب منه البينة فشهد أحد هارمات بالقيمة والاخر على اقرار الغاصب بالقيمة لا تقبل ❊ جاء الغاصب بثوب وقال أنا غصبت هذا فقال المالك لا بل غصبت ثوبا آخر غير هذا الثوب هو رديا ومرويا فقال قول الغاصب ❊ ادعى على آخر انه غصب منه جبة مخشوة فقال غصبت الظاهرة لا غير والقول قوله ولو قال غصبتك

الجبة ثم قال الحشوي والبطناني أوقال غصبك الخاتم إلا أن الفصل لي أوقال غصبك هذه الدار ثم قال البناء لي أوقال غصبك الأرض ثم قال الأشجار لي لم يصدق في هذا كله انتهى **§** لو اختلفا في عين المغصوب أو وصفه أو في قيمته وقت الغصب فالقول للغاصب **§** ولو كفل رجل بقيمة المغصوب واختلفوا في القيمة فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه ولو قال الغاصب رددت المغصوب وقال المالك لا بل هلك عندك فالقول للمالك من الوجهين **§** رجلان خاصما رجلا في جارية وأقام أحد المدعين البينة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذا وأقام المدعي الآخر البينة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية ووقت وقتا بعد وقت الأول فهي للثاني على قياس قول أبي حنيفة وعلى الغاصب قيمتها للأول وفي قياس قول أبي يوسف الجارية للأول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا من قاضيان **§** لو قال الغاصب غصبك ثوبا فقطعه وخطبه بغير أمرك وقال المغصوب منه بل غصبتهني القيمة قال محمد القول قول المغصوب منه والبينة بينة الغاصب كذا في إقرار الوجهين وقد مر

§ الفصل التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد للمغصوب وما لا يكون **§**

§ رجل غصب ثوبا أو دابة أو دراهم فأبرأه المالك منها يبرأ الغاصب عن ضمان الغصب ويصير المغصوب أمانة في يده **§** وكذا لو قال المغصوب منه حلته من الغصب برئ الغاصب عن الضمان فإن كان المغصوب مستهلكا برئ الغاصب عن ضمان القيمة لأنه أبرأه عن الدين والدين بقبول الأبراء فإذا كان المغصوب قائما كان التحليل أبرأه عن سبب الضمان فتصير العين أمانة في يده عندنا وعلى قول زفر لا يبرأ عن ضمان الغصب **§** إذا أتى بقيمة المغصوب المستهلك قال أبو نصر يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالقبول فيبرأ وقال نصير كافوا يقولون في الغصب والوديعة إذا وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ إلا أن يضعه في يده أو في حجره فقد برئ ولو لم يقل لصاحب الثوب أنه ثوبه فوضعه في حجره ورماه ثم جاء آخر فرفعه قال أبو بكر البلخي أخاف أن لا يبرأ لأنه ربما يقع عند صاحب الثوب أنها وديعة ولا يعلم أنه ثوبه والمختار للفتوى أنه يبرأ لأنه رد عين ماله عليه لا يرى أن الغاصب لو أطمع المالك الطعام المغصوب برئ عن الضمان ولو كان الغصب مستهلكا فاعطاه القيمة فلم يقبل ولم يرفع الأمر إلى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وإن وضعه في يده أو في حجره يبرأ **§** غصب من صبي شيئا ثم دفعه إليه فإن كان الصبي من أهل الحفظ بان كان يعقل الأخذ والإعطاء صح والأفلا يكون بمنزلة ما لو رفع السرج عن ظهر دابة الغريم ثم أعاده إلى ظهر الدابة لا يصح فإن كان الغاصب استهلك الغصب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة إلى الصبي إن كان الصبي مأذونا في التجارة صح وبرئ وإن لم يكن مأذونا لا يبرأ الغاصب من الضمان لأن دفع القيمة يتضمن معنى التملك **§** غصب عبدا ثم قال له المالك اذهب به إلى موضع كذا فبعه فذهب به الغاصب إلى ذلك الموضع فطبخ في الطريق كان الغاصب ضامنا على حاله فلو أن

الغاصب استأجر العبد المغموب من المالك يئتي له حائط معلوما فان العبد يكون في ضمانه
 حتى يأخذ في عمل الحائط فاذا أخذ في عمل الحائط برئ عن الضمان وكذا اذا استأجره من
 المالك للخدمة من قاضيهان وقيل لو استأجره للخدمة يبرأ للعالم ذكره في الوجيز ❦ وفي
 الفصولين المالك لو أجاز القن من الغاصب برئ بنفس العقد لا لو أجاز منه حتى لو هلك قبل
 استعماله ضمن انتهى ❦ وفي الخلاصة من الاجازة لو اغتصب دابة ثم أجزاها باها ربحها الى
 الكوفة بعشرة دراهم جازو يبرأ من الضمان انتهى ❦ غصب دابة ثم ردها الى مربيها
 المالك لا يبرأ عن الضمان وقال زفر يبرأ ❦ تزعم خاتمان أصبغ نائم ثم أعاده الى أصبغه
 قبل ان ينقبه النائم برئ عن الضمان في قولهم ولو انقبه النائم ثم نام فأعاده الى أصبغه لا يبرأ
 في قول أبي يوسف ويبرأ في قول زفر وعن محمد في المنقبي اذا أخذ رجل خاتمان أصبغ نائم
 أو دراهم من كيسة أو خفان من رجله ثم أعاده الى مكانه وهو نائم أو لم يعده حتى انقبه من نومه
 ثم نام نومة أخرى فأعاده الى موضعه فان أعاده في مجلسه ذلك استصنفت ان لا ضمنه والا
 ضمنه وكذا لو أعاد الخاتمان الى أصبغ أخرى ولم يذكر في هذه المسائل قولاً لا في حنيضة قال
 والصحيح من مذهبه انه لا يضمن الابا التحويل وذكر في جمع التفاريق اذا تزعم من أصبغ نائم
 خاتمان ثم أعاده فيماعد أبي يوسف تعتبر النومة الاولى وعند محمد يعتبر المجلس استحساناً
 من قاضي خان ❦ أخرج خاتمان أصبغ نائم ثم رده الى كيه أو سباته أو غيرها غير الاصبغ
 التي كان فيها ضمن ذكره في الفصولين ❦ لو زوج المالك الاممة المغموبة من الغاصب
 لم يبرأ للعالم في قياس قول أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف وهي فرع ما لو زوج المشتري أمة
 اشتراها قبل القبض يصير به قابضاً عند أبي يوسف لا عند أبي حنيفة ❦ ولو غصب ثوباً
 وكساه المالك أو طعاماً فقدمه بين يدي المالك ليأكله وهو لا يعلم به برئ ❦ وكذا لو لبس
 المالك المغموب أو كان طعاماً فأكله أو عبداً فاستخدمه ولا يعلم به يبرأ الغاصب عن الضمان
 ذكره في الوجيز ❦ بقرة غصبها رجل آخر من الغاصب الاول ثم مرقها المالك من
 غاصب الغاصب لجزه عن الاسترداد منه مجاهرة بنفسه أو بقضاء القاضى بالبينة ثم ان
 غاصب الغاصب استردها بالباطنة وعجز المالك عن محاصرتها ليس له حق محاصرتها الغاصب
 الاول برد المغموب أو القيمة ❦ ولو أقام الغاصب البينة انه رد الدابة المغموبة على المالك
 وأقام المالك البينة انها ماتت عند الغاصب بركوبه فعلى الغاصب قيمتها من الخلاصة
 ❦ ولو غصب حماراً ثم جاء به وأدخله في اصطبل المالك وأخبره فقال نعم ما فعلت لا يبرأ
 عند أبي حنيفة ويبرأ عند محمد لان الاجازة لا تلحق الافعال عند أبي حنيفة وتلحق عند
 محمد من القنية ❦ غصب عنبا خاله ماله من كل حق وله قبله قال أئمة بلغ التعليل يقع
 على ما هو واجب الذمة لا على عين قائمة هذه في الهمة من القنية ❦ أقام البينة على
 ابرائه عن المغموب لا يكون ابراء عن قيمة المغموب وانما هو ابراء عن الضمان للرد لا عن
 ضمان القيمة لان حال قيامه الرد واجب عليه لاقية فمكان ابراءه ماله ليس بواجب هذه

في الدعوى من الخلاصة ❦ اذا أحدث المالك في الغصب حدا يصير به غاصب الوفي ملك
 الغير كان قابضا برئ الغاصب كاستخدام ولبس وأكل وهو يعرفه أولا ذكره في الفصولين
 ❦ لو استأجر المالك الغاصب ليعلم العبد المغضوب عنه لامن الاعمال أو بفعل الذوب
 المغضوب لا يبرأ ولو استأجره للمحفظ لم يجز ولو وكل الغاصب ببيع المغضوب لم يبرأ عن
 الضمان حتى يبيع ويسلم ذكره في الوجيز ❦ رجل غصب دارا واستأجرها من المغضوب
 منه والدار ليست بحضرتهم ما حين استأجرها فإذا سكنها أو قدر على ذلك برئ الغاصب عن
 ضمانها ❦ ولو غصب أمه فتزوجها المغضوب منه من الغاصب برئ من ضمانها من الخلاصة
 قلت وقدمت أنا انه لا يبرأ الغاصب بتزوج الأمه عن ضمانها في الحال في قياس قول أبي
 حنيفة قنائل ❦ لو قال المالك للغاصب أودعتك المغضوب لا يبرأ اذ لم يوجد الا براء ولو انتفع
 الغاصب به فأمره المالك بحفظه لم يبرأ ما لم يحفظ اذ الامر بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان
 الضمان ولو باع المالك المغضوب لا يبرأ عن الضمان ما لم يسلمه ولورد المغضوب على مالك فلم
 يقبله فجاء به الى بيته فهلك برئ عن الضمان من الفصولين وفي قاضي خان من البيوع
 اغتال يضمن بالحل الى منزله اذ لم يضعه عند المالك فاما اذا وضع عند المالك بحيث تناله يده ثم
 حمله مرة أخرى الى منزله فضايع كان ضمانا أما اذا كان في يده فقال للمالك خذوه ولم يقبل يصير
 أمانة في يده اه ❦ لو غصب سرجا من ظهر دابة ثم أعاده الى ظهرها لا يبرأ عن الضمان ❦ ولو
 غصب الدراهم من كيس رجل ثم ردها في الكيس وصاحبها لا يعلم يبرأ ❦ غصب شيئا وقبض
 للمحفظ فأجاز المالك حفظه كما أخذ برئ من الضمان فان انتفع به فأمر بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا
 لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان من الخلاصة ❦ غصب حطبيا
 واستأجر المغضوب منه فأوقده في قدر الغاصب ولم يعلم المغضوب منه بأنه حطبه فالقياس
 أن يبرأ كما لو غصب طعاما ثم أطعمه المالك قال رحمه الله في الاصل أنه لا يبرأ في مقصوده
 من الطعام ولا كذلك في الفرع فافترقا من القنينة ❦ لو غصب فأجاز المالك قبضه برئ
 وكذا لو أودع مال غيره فأجاز المالك برئ اذا اذن انتهاء كالامر ابتداء ❦ الاجازة تلحق
 العقود لا الافعال عند أبي حنيفة وقوله لهما عند محمد فلورد الغاصب ما غصبه على أجنبي
 فأجاز المالك قبض ذلك الاجنبي برئ عن الضمان الغاصب عند محمد لا عند أبي حنيفة وفي
 الذخيرة ان الاجازة تلحق الافعال من غير خلاف وهو الاصح من الفصولين ❦ وفي
 الاشياء الاجازة لا تلحق بالاتلاف فلورأ تلف مال غيره تعد يا فقال المالك أجزت ورضيت لم يبرأ
 من الضمان اه ❦ لو وهب الغاصب الغصب من المالك وسلمه أو باعه منه وسلمه وهو
 لا يعلم به برئ ❦ غصب برافطه وخبره وأطعمه ماله أو غرأ فبذنه وسقاه إياه أو
 كرسا فقطعه وخاطه وأعطاه إياه لم يبرأ اذ ملكه زال بما فعل ❦ لبس ثوب غيره بلا أمره
 حال غيبته ثم رده الى مكانه لا يبرأ وهو الصحيح ❦ أخذ ثوبا من بيته بلا أمره فلبسه ثم رده الى
 بيته برئ استحسننا ❦ وكذا لو أخذ دابة من داره ثم ردها الى مكانها برئ ولو أخذها من

يدرجها غصباً ثم ردها إلى دار زوجها نورظها على مطلقها ولم يجرد بها ولا خادمة ضمن
 قصاص (١) كونه غصباً يكي را بطل بر دو بجو بان داد خد او ند كود - فند كفت كه
 كونه غصباً من جهة كرى كفت بجو بان دادم كفت روى كوكه كونه غصباً فلان است چون
 بياد بوى دهنى فذهب قبل لا يبرأ من الفصولين ٢ قال المالك للغاصب ضحك بها فان
 هلك قبل التضيعة ضمنها وان بعده لا يضمن من الاشياء ٣ غصب من قن شيئاً رده
 عليه برئ ولو محجور وان استهلكه فرد قيمته فلو أذوناصح ولو محجور لا يصح ٤ غصب
 شيئاً من الصاحي فرد عليه وهو سكران برئ لا لو أخذ وهو يقظان فرد وهو نائم من
 الفصولين ٥ وفي الاشياء من فن الاغزاز أى غاصب لا يبرأ بالرد على المالك قتل اذا كان
 المالك لا يعقل ٦ غصب شيئاً حمله الى المصوب منه وأبى المالك أن يقبله منه فحمله
 الغاصب الى منزله فضايع عنده لا يضمن قال أبو بكر قيل له لم لا يكون غصباً جديداً قال انما
 يصير بمنزلة غصب جديد لو وضعه عنده ثم حمله مرة أخرى أما اذا كان في يد الغاصب لم يضعه
 من يده وأبى أن يقبله فهذا على الامانة هذه في البيوع من الخلاصة وقدمت أنفاً
 غصب دابة فلقها صاحبها في المفاوز المهلكة ولم يرد هال يبرأ ذكره في الصغرى
 رجل أخذ من كيس رجل فيه ألف درهم خمسمائة فذهب بها ثم ردها بعد أيام ووضعها
 في الكيس الذى أخذها منه فانه يضمن الخمسمائة التى أخذها لا غير ولا يبرأ بهذا الرد من
 قاضى خان ٧ وفيه لو غصب دابة ففك المصوب منه فجاء الوارث واستعار من الغاصب
 دابة ليركبها فاعارها الغاصب اياه فعطيت تحتها برئ الغاصب

الباب العاشر في التصرف في مال الغير بلا اذن

لا يجوز التصرف في مال الغير بلا اذن ولا دلالة الا في مسائل الاولى يجوز للولد والوالد
 الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا اتفق المودع على أبوى المودع
 بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استئصالاً والثالثة مات بعض
 الرقعة في السفر فباعوا قماشه وعدته وجهازه بثمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه
 فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استئصالاً وهي واقعة أصحاب محمد من الاشياء ٨ ومن
 طبخ لحم غيره أو طعن حنطته أو رفع حوته فانكسرت أو حمل على دابته فعطيت كل ذلك
 بلا أمر المالك يكون ضامناً ولو وضع المالك اللحم في القدر والقدر على الكائن فاقعد
 رجل النار فطبخه أو جعل الحنطة في دورق ووربط الدابة عليه فساقها رجل فطحنها أو رفع
 الجرة وأمالها الى نفسه فاعانته على رفعها رجل فانكسرت فيما بينهما أو حمل على دابته
 فسقط في الطريق فحمل رجل ماسقط على دابته فعطيت لا يضمن الرجل في هذه الصور

(١) أخذ غنم رجل غلطاً وسلمها الى الراعى فقال له صاحب الغنم ما فعلت بغيري قال سلمتها الى
 الراعى فقال اذهب وقل له انها غنم فلان سلمها اليه متى جاء

استحسانا للوجود الاذن دلالة من اخصية الهداية ❀ ذبح شاة وعلقها للسلم فسلحها
 رجل ضمن ❀ ولو احضر فعلة لهدم داره فهدمه آخر بلا اذن لا يضمن استحسانا اذا الاصل
 في جنسهما ان كل عمل لا يتفاوت فيه الناس يثبت الاستعانة فيه لكل احدى الدلالة وما يتفاوت
 فيه الناس لا يثبت الاستعانة لكل احدى من هذه المساثل شد الوزع ليبقى زرعه فقطح رجل
 فوهة الارض فسد قاهها يبرأ كذا في الحج من احكام المرضى من الفصولين ❀ رجل ركب
 دابة الغير بغير امره فماتت الدابة اختلفت الروايات والصحيح انه لا يضمن عند أبي حنيفة
 حتى يحولها عن موضعها كذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي قال عند زفر
 لا ضمان عليه وعند أبي يوسف يضمن ❀ رجل حمل على دابة غيره بغير امره فتورم ظهر
 الحمار فشق صاحب الحمار ذلك الورم فانتقص من ذلك قيمة الحمار ان دمل من غير نقصان
 لا ضمان عليه وان انتقص لا يخفى وان انتقص من الورم ضمن النقصان وان انتقص من
 الشق لا يضمن وكذا الوملات الحمار وان اختلفا فقال الغاصب مات من الشق وقال صاحب
 مات من الورم فالقول قول الغاصب مع عينه من الخلاصة من كتاب الغصب ❀ وفيما
 دخل دار رجل وأخرج منها ثوبا ووضعه في منزل آخر منها فضاع الثوب ان لم يكن بين
 البيتين تفاوت في الحرز لا يضمن وان كان بينهما تفاوت يضمن انتهى ❀ دخل دار انسان
 وأخذ متاعا من بيت وجعله الى بيت آخر من تلك الدار أو الى محن الدار وصاحب الدار مع
 علمانه يسكن في تلك الدار فهلك المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا
 الموضوع مثل الاول لا يضمن ❀ رجل صلى فوقع قلنسوته بين يديه فحماها رجل من بين يديه
 ان وضعها حيث لا تسرق لم يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن ❀ رجل بعث رجلا الى
 ماشية ليأتي بها فركب المأمور دابة الا حمر فطبت الدابة قال أبو بكر البخاري ان كان بينهما
 انبساط في ان يفعل في ماله مثل هذا لا يضمن وان لم يكن ضمن ❀ قطع ثالثة من أرض فغرسها
 في ناحية أخرى من تلك الأرض قال الشيخ الامام أبو نصر الشجرة تكون للأغراس وعليه
 قيمة التالة للمالك يوم القطع وبؤمر بالقطع وان كان القطع يضر الأرض كان لصاحب الأرض
 ان يعطى للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القسار ❀ رفع قلنسوة من رأس انسان
 وضعها على رأس رجل آخر فطرحها الرجل عن رأسه قالوا ان كانت القلنسوة بمراى العين
 من صاحبها وأمكنه رفعها من ذلك الموضوع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على
 المالك وان لم يكن كذلك يكون ضامنا من قاضيان قال في الخلاصة ولم يذكر حكم الذي
 رفع القلنسوة وحكمه حكم الطارح انتهى ❀ دخل منزل رجل بامره وأخذ ثوبا من
 بيته بغير اذنه ينظر فيه فوقع من يده فانكسر قال الناطقي لا يضمن ماله بحجر عليه صاحب
 البيت لانه مأذون دلالة لوانه أخذ سويقا يبيعه في اناء فاخذته انسان بغير اذنه لم ينظر
 فيه فوقع من يده وانكسر يكون ضامنا لانه غير مأذون بذلك دلالة بخلاف الاول لان الاذن
 بدخول المنزل اذن بذلك دلالة ❀ سكران لا يعقل وهو نائم ووقع ثوبه في الطريق فاخذ رجل

ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو أخذ خاتم من يده أو كيسا من وسطه
أو درهما من كمه ليحفظه لانه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا بصاحبه من
قاضي خان ❦ أخذ ثوبا من دار انسان فوضعه في منزل آخر وضاع ضمن لو تفاوتا في الحرز
والافلا من الفصولين ❦ اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك
الا اذا تصرف في مال امرأته فانت وادعى ان كان باذنه أو أنكروا الوارث فالقول للزوج
ذكره في الاشياء ❦ ميت دفن في أرض انسان بغير اذن المالك كان المالك بالخيار
ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان
الارض ظاهرة وباطنة لو كذله من وقف قاضي خان ❦ جماعة في بيت انسان أخذوا احد
منهم مرآة ونظروا فيها ودفعوها الى آخر فظفر فيها ثم ضاعت لم يضمن قال رحمه الله لوجود الاذن
في مثله دلالة حتى لو كان شيئا يجرى الشئ باستعماله يكون غاصبا ❦ رفع قدوم التجار
وهو يراه ولم ينعمه فاستعمله وانكسر يضمن ❦ نجم الاثمة البخاري أخذوا احد الثمر يكين
حمار صاحبه الخاص وطحن به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الرعي ومات لم يضمن لوجود
الاذن دلالة في ذلك قال رحمه الله فلم ينعما ذلك لاعتقادنا العرف بخلافه لكن عرف بجوابه
هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريح محاذي لو فعل الاب بحمار ولده ذلك
أو على العكس أو أحد الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن لوجود الاذن دلالة ❦ ولو
أرسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها أو أبت لا يضمن و يضرب عبد الغير لا يصير
غاصبا من القنية ❦ سئل شمس الاثمة الاز وجندي عن استعمال عبد الغير أو جارية
الغير أو أبت في حالة الاستعمال فهو ضامن بمنزلة الغاصب اذا أبت من يده ومن استعمال
عبد امشتركا بينه وبين غيره بغير حضرة صاحبه فمات في خدمته لا يضمن وفي الدابة لا يضمن
وذكر صاحب المحيط استعمال عبد الغير يوجب الضمان سواء علم انه عبد الغير أو لم يعلم
وكذا لو قال العبد اني حر فاستعملني في عمل كذا فاستعمله وهلك الرجل ثم ظهر انه عبد يضمن
قيمة العبد سواء علم أو لم يعلم وهذا اذا استعمله في عمل نفسه أما اذا استعمله في عمل غيره فانه
لا يضمن كما اذا قال لعبد الغير ارتق الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فقط لا ضمان عليه
ولو قال لتأكل أنت وأنا يضمن ❦ غلام جل كوز ماء لينقل الماء الى بيت المولى باذن المولى
فدفع رجل كوزه ليحمل ماء له من الخوض بغير اذن المولى فهلك العبد في الطريق قال صاحب
المحيط مرة يضمن نصف قيمة العبد ثم قال في المرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار
ناسخا لفعل المولى فيصير غاصبا كل العبد ❦ لو استعمال عبد الغير فهلك العبد بعد ما فرغ
من الاستعمال قال ينبغي ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا غصب دابة رجل من
الاصطبل ثم ردها الى الاصطبل لا الى المالك وفيه روايتان في رواية يبرأ عن الضمان وفي
رواية لا يبرأ وكذلك في مسألة العبدان استعماله في غيبة المالك وان استعماله بحضرة المولى
فالم برده على المالك لا يبرأ عن الضمان اجماعا كالمو غصبه من يد المالك ❦ اذا استخدم

عبد رجل بغير اذنه أو فاداد بجه أو ساقها أو رجل عليها شياً أو ركبها فهو ضامن عطشاً في تلك الخدمة أو غيرها من مشتمل الاحكام من الغصب أقول وقد مر من هذا النوع في الغصب كثير

باب الحادى عشر فى اتلاف مال الغير و افساده مباشرة و تسبياً
و يشتمل على أربعة فصول

الفصل الاول فى المباينة و التسبب بنفسه و يده

المباينة ضامن وان لم يتعد و المتسبب لا الا اذا كان متعدياً فلو حفر بئر فى ملكه فوقع فيه انسان لم يضمنه ولو فى غير ملكه ضمنه ذكره فى الاشياء اذا انقلب النائم على متاع و كسره يجب الضمان هذه فى بيان ان النائم كالمستيقظ منه وضع شيئاً على طريق العامة فعثر به انسان فقط و هلك ذلك الشئ من غير قصد منه يضمن وهو الصحيح وضع زقاً فى الطريق فعثر به انسان فشقه يضمن ان كان وضعه به لذرو الا فلا فى المحيط ان كان أبصره وعثر عليه يضمن والا فلا من جنابات القنية رعى سهماً الى هدف فى ملكه فجاوزه وأتلف شيئاً لغيره يضمن رجل تقدم الى خراف يبيع الخرف فآخذ غضاراً باذنه لينظر فيها فوقع من يده على غضارات أخرى فأنكسرت لا يضمن قيمة التى أخذها لانه أخذها باذنه و يضمن قيمة ما سواها لانه تلف بفعله بغير اذنه لوشق زق غيره و فيه من جامد فاصابته الشمس فذاب اختلجوا فيه وذكر قميص الأئمة السرخسى انه لا يضمن رجل دفع الدرهم الى ناقد لينقده فغمر الدرهم فكسره قالوا يكون ضامناً الا اذا قال له المالك انمزم وهذا اذا كان المكسور لا يروج و رواج الصحاح و يبيض بالكسر رجل أتلف من رجل احد مصر اعى باب أو أحد زوجى خف أو مكعب كان للمالك ان يسلم اليه الا ثم يضمنه قيمتهما يعلق برجل و خاصمه فسقط من المتعلق به شئ فضاع قالوا يضمن المتعلق ويدين ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحبه وهو برأه وأمكنه أخذه لا يكون ضامناً الا كان ضامناً رجل حرق صلبر رجل أو دفتر حسابه نكلموا فيما يجب عليه وان أصح ما فيه يضمن قيمة الصلبر مكتوباً من قاضى خان وقيل يضمن قيمته بما يتقوم به عند مالك الصلبر لان المعتبر القيمة عند التلف كاتلاف خمر الذى ذكره فى مشتمل الهداية قال فى الوجيز وعامة مشايخنا على انه يضمن قيمة الصلبر والدفتر مكتوباً لا ما ينتفع به انتهى لوصب زينا أردنا لانسان وقال كان نجحاً قدماءت فيه فارة صدق مع عيونه ولو استهلك لحم انسان وقال هو ميتة لا يصدق ويضمن هذه فى الاقرار من الوجيز ولو أتلف المولى لمكانته ما لا غرم لانه صار كالاجنبى كفى الهداية وغيرها لو أتلف مال انسان غيره ثم قال المالك رضيت بما صنعت أو أخرجت ما صنعت لا يبرأ منه كفى البرازية ذكره فى مشتمل الهداية المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه كذا فى الاشياء من القول فى غن المثل رجل

صب ماء على خنطة فقهت ثم جاء آخر فصب عليها أيضا حتى زادت في النقصان روى عن
محمد بن الثاني ضمن قيمتها يوم صب عليها الماء وروى الأول ❦ رجل أحمى تنوره بقصب أو
حشيش وأنفق عليه فجاء آخر فصب فيه الماء قالوا ينظر إلى قيمة التنور مسجورا وغير مسجور
فيغرم فضل ما بينهما وقيل ينظر إلى أجرته مسجورا وغير مسجور فيضمن الفضل وكذا
الرجل إذا قتل قيس انسان ينظر إلى قيمته مخيطا وغير مخيط فيضمن الفضل وكذا إذا نزح
باب دار انسان عن موضعه أو بال في بئر ماء الوضوء أو حمل سرج انسان وكذا كل ما كان
مؤلفا من كذا إذا انقضت ركبته ولو أفسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه أبو الليث ان
أمكن اعادته أمر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وأخذ منه قيمة الحصير محصيا
وكذلك كل ما يمكن اعادته كما كان ❦ ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة ❦ وكذا
الرجل إذا شدا انسان عبده بذهب فرمى بها رجل ❦ ولو حل سدى حائك ونشره ينظر إلى قيمته
سدى وإلى قيمته غير سدى فيضمن الفضل وكذا لو أخذ نعل رجل من نعال العرب فخل شراكه
يقوم النعل مشرقة وغير مشرقة فيضمن الفضل من قاضين في وفي الخلاصة أفسد تأليف
حصير رجل ان كان يمكن اعادتها كما كانت أمر بالاعادة كمن أخذ سدا انسان و فروق اسنانه
ولو حل شراك نعل رجل ان كان النعل مثل الذي يستعمله العوام لا يثنى عليه اه
❦ هدم جدار غيره تقوم داره مع جدرانها وتقوم بدون هذا الجدار فيضمن فضل ما بينهما
❦ ان هدم حائط المسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن
محمد بن الفضل ان هدم حائطا متخذا من خشب أو عتيقا من رصاص يضمن قيمته وان كان
حدينا يؤمر بالاعادة كما كان وفي درر البعير الغضة يؤخذ في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان
وفي المحيط يؤخذ بالقيمة وقيل بالبناء ❦ قطع أغصان شجرة غيره ان كان النقصان
فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فالنقصان ❦ حفر حفرة في أرض غيره فاضر بالأرض فعند
علمائنا يلزمه النقصان وقيل يؤمر بالكبس وعن محمد حفر بئر في سكة غير نافذة يؤخذ
بالطم دون نقصان الأرض وفي الدار والأرض يؤخذ بالطم وان نقصت فالنقصان قال رحمه
الله تعالى لان نقصان السكة والطريق يجبر بالطم ونقصان الأرض والدار لا يجبر به لانه قد
ينقلب بالطم سجة ويخرج عن صلاحية البناء والزرع مدة مديدة وفي الحفر في فناء الدار
كلام انه كالارض ام كالطريق ولو ألقى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون الترح وفي
البئر العامة يؤمر بنزعها لان للهادم نصيبا في العامة ويتعذر تمييز نصيب غيره عن نصيبه
فلا يحكم بالضمن بخلاف الخاصة من القيمة من الغصب ❦ قصار أو قف دابة في الطريق
وعليها ثياب فصد مهارا كب ومزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ أبو
بكر البلخي ان رأى الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن ولو مر رجلا على
ثوب موضوع في الطريق وهو لا يبصره فتخرق لا يضمن ❦ رجل كسر درهم رجلا
فوجد داخله فاسدا أو كسر جوزا فوجد داخله فاسدا قالوا لا يضمن ❦ رجلان مع

أحد هما سويق ومع الاخر زيت أو من فاصطد ما فاضب زيت هذا أو من في سويق
ذلك قال صاحب السويق يضمن لصاحب الزيت أو السمن مثل زيته أو سمنه لان صاحب
السويق استهلك سمن هذا أو زيته ولم يستهلك صاحب الزيت سويقه لان هذا زيادة في
السويق من قاضيجان ❊ رجل دفع غلامه الى آخر مقيد بالسلسلة وقال اذهب به الى
بيتك مع السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن هذه في الغصب من الخلاصة
وفيه ارق انفق فمر رجل فاخذه ثم تركه ان كان المالك حاضر الا يضمن وان كان غائبا يضمن
وكذا لو تعلق رجل باخر فسط منه شيء بعلقه ان وقع بحضرة المالك لا يضمن اه ❊ وثب
من حائط في الطريق فنفرت الدابة واقت بجرة دبس عليها وهلك لا يضمن وكذا لو صاح
على دابة فنفرت والقت حملها وهلك قال بهاء الدين الاسيحيابي يضمن الواهب والصانع
قيمة المالك ❊ جارية احرى اليه بها وجاء من جانب آخر صبي غير بالغ مع العجلة فقال
له الراعي أمسك الثور مع العجلة حتى تقرأ الاحرة فلم يمكنه امساكه ففسى ووقع الحمار في النهر
لم يضمن وكذا الراعي اذ لم يمكنه امساك الحمار ولا يضمن ❊ اصاب العجلة صيدا فكسرت
رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت ناعما فعليه ارش الكسر من القنية من الجنسيات
❊ لو حل قيد عبد غيره أو رباط دابته أو فتح باب اصطبلها أو فقص طائر فذهب لا يضمن
ذكره في الوقاية ❊ ولو امر عبد غيره بالابق أو قال اقتل نفسك ففعل يضمن الامر قيمته من
الدرر والغرر وفي الصغرى لو حل قيد عبد آبق غيره فذهب العبد لم يضمن الا ان يكون العبد
مجنونا فحينئذ يضمن ولو كان العبد المجنون مقيدا في بيت مغلق فحل رجل قيده وفتح آخر
الباب فذهب فاضمان على الفاتح ولو فتح باب قفص قطار الطير منه لم يضمن وقال محمد يضمن
وعلى هذا الخلاف اذا حل رباط الدابة أو فتح الباب ولو فتح رباط الزق فان كان مابقه ذائبا
ضمن ولو كان جامدا فذاب بالشمس لم يضمن انتهى وفي الفصولين عن فوائد صاحب المحيط
انما لا يضمن في الجامد اذ لم ينقله اما لو نقله الى موضع آخر يضمن ❊ وفي اصول الفقه كل
ما كان الغالب فيه اللبث لم يضمن كفتح باب قفص وحل قيد عبد وما كان الغالب فيه ان
لا يلبث ضمن كشق زق وقطع جبل فسد بل وكان أبو القاسم الصغار يقول يضمن في المكل
انتهى ❊ وفي الخلاصة من الغصب واجمعوا انه لو شق الزق فسال الدهن والدهن سائل
أو قطع الجبل حتى تلف القنديل ضمن انتهى ❊ من رأى الغير بشق زقه فسكت حتى سال
ما فيه يضمن الشاق هذه في النكاح من الخلاصة ❊ وفي قاضيجان لو كان المملوك ذاهب
العقل لا يؤمن ان يلقى نفسه في البئر ونحو ذلك فهو ضامن له لانه لا يعقل انتهى ❊ لو كانت
الدابة مربوطة والباب مغلق فحل حملها وفتح الباب آخر ضمن الفاتح وكذا القاسم ولو حل
قطار ابل لم يضمن اذ لم يغصب ابلا ❊ وفي الخلاصة من الغصب رجل جاء الى حمار مشدود
في سكة فحله فغاب الحمار لا يضمن وعن محمد انه يضمن ❊ جاء الى قطار ابل فحل بعضها
ليس عليه شيء انتهى ❊ لو نفر طير انسان عمدا ضمن لا لو لم يقصد وان دنا منه ❊ حل سقينة

مربوطة في يوم ربيع ان ثبت بعد الحل أقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن ذكره في الغصب
من الفصولين والخلاصة قلت وتحقيق هذا النوع من المسائل السببية محل الاصول ❀ غير
في زق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة ذكره في الاشياء ولو حل حلا
في الطريق فوقع على شيء فالتلفه ضمن لانه أثر فعله أصله من وضع في طريق لا يملكه شيئا فتلف
به شيء ضمن ❀ ألقى قسرا في الطريق فزلقت به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه فيضمن ما تولد منه
❀ وضع شيئا في الطريق فتلف به شيء برئ لوقوعه باذن السلطان والاضمن ❀ المار في الطريق
لو أصاب شيئا ضمن للاذن بوصف السلامة ❀ وضع خابية على باب دكانه فجاء رجل فوقر شوكه
على حمار فصد مها بئمة وهو يقول اليك اليك قبل ضمن وقيل ضمن لو علم ذلك والافلا ❀ البياع
لو وضع خابية من السقراط على الشارع ورجع القاذق بالجملة الى السكة فأنكسرت تلك
الخابية وكانت في غير جانبه فلم يرها ضمن من الفصولين ❀ اذ جوا يوم الجمعة فدفع بعضهم
بعضا فوقع على زجاج الخراف وقدوره فأنكسرت يضمن الدافع ان أنكسرت بقوة دفعه ❀ قطع
شجرة فوقعت على شجرة جارة فأنكسرت يضمن كذا في الغصب من القنية ❀ رجلان وضع كل
واحد منهما جرة في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فأنكسرتا جريا يغرم كل واحد
منهما جرة صاحبه وعن محمد رجل وضع في الطريق جرة فيها رب أو ليس فيها شيء ورجل آخر
وضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فأنكسرتا جريا قال يضمن
صاحب الجرة القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ومثل ما كان فيها من الرب لانها
بمنزلة حجر وضع في الطريق فعاطب به يضمن فاما التي تدحرجت فانها حين تدحرجت عن
موضعها فتدحرج صاحبها عن الضمان ❀ ولو ان رجلا اغترف من الحوض الكبير بحجرة
فوضعهما على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدحرجت الاخرة وصدمت الاولى فأنكسرتا
قال بعضهم يضمن صاحب الاخرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقال بعضهم يضمن كل واحد
منهما قيمة جرة صاحبه والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك
المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شيء سواء تلف وهو في مكانه أو بعد ما زال
عن مكانه كالجوهر في حرة على حائط فسقطت على شيء فالتفت به لا يضمن الواضع اذا كان له حق
الوضع وفي كل مكان لم يكن للواضع حق الوضع اذا عطف في الموضوع شيء ان عطف والموضوع
في مكانه لم يزل يضمن الواضع فان عطف بعد ما زال الموضوع عن مكانه ان زال بمزيل نحو ان
يضع جرة على الطريق فهبت بها الريح وازالتها عن مكانها فغرقت شيئا لا يضمن الواضع
وكذا لو وضع حجرا في الطريق فجاء السيل ودحرجه فكسر شيئا لا يضمن الواضع لان جنابته
زالت بالماء والريح وان كان الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا بمزيل كأن وضع جرة في
الطريق ثم جاء آخر ووضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فأنكسرتا
قال أبو يوسف يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة
في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جنابته صاحب الاولى قد زالت وان دحرجتها

الرجح ويختتمها عن موضعها فقط بها شيء لا يضمن لما قلنا بخلاف حاله وقد خرجت بنفسها
 في وضع في الطريق جرة مملوءة من الزيت أو غيره ثم جاء آخر ووضع بحيث هذه الجرة جرة
 أخرى فسأل من الأولى شيء وأبطل المكان فوقف على الأخرى فكسرت قال محمد أولا
 لا أدري هذا ثم قال لا يضمن صاحب الأولى في أرباب السفن إذا أوقفوها على الشط فقامت
 سفينة وأصاب السفينة الواقعة فأنكسرت السفينة الواقعة كان ضمان الواقعة على
 صاحب السفينة الجائئة وإن انكسرت الجائئة لا يضمن صاحب الواقعة لأن الامام اذن
 لأرباب السفن بإيقاف السفن على الشط فلا يكون تمديدا في رجل مرفى سوق المسلمين
 فتملق ثوبه بفعل حانوت رجل فحرق قال الشيخ أبو القاسم إن كان القفل في ملكه لا يضمن
 وإن كان في غير ملكه ضمن ثم قال وهنا شيء آخر أنه إذا تعلق ثوبه بذلك فحرق بجره
 لا يضمن صاحب القفل وإن كان ثوبه تعلق بالقفل لأنه إذا جاز الثوب فهو الذي أنلفه رجل
 دق في داره شيئا فسقط من ذلك في دار جاره شيء وتلف كان ضمان ذلك على الذي دق في داره
 رجل دخل بيت رجل فاذن له صاحب الدار في الجلوس على وسادته فجلس عليها فإذا انحلتها
 قارورة فيها دهن لا يعلم به فاندفعت القارورة فذهب الدهن فضمن الدهن وضمان ما تحرق
 من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة تحت ملاءة قد غطتها فاذن له بالجلوس
 على الملاءة لا يضمن الجالس قال الفقيه في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضا وهو أقرب
 إلى القياس لأن الوسادة لا تمسك الجالس كالأنعمكة الملاءة وعليه الفتوى وإن أذن له
 بالجلوس على سطح وانخفض به فوقع على مملوكه إلا أن ضمن الجالس رجل قطع أشجار
 كرم لا نسان كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة أن تقوم الكرم مع الأشجار القائمة وتقوم
 مقطوعة الأشجار فما بينهما يكون قيمة الأشجار فإذا عرفت قيمة الأشجار بعد ذلك يخبر المالك
 إن شاء دفع الأشجار المقطوعة إلى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك المقطوعة ورفع
 من قيمة الأشجار قيمة المقطوعة وضمنه الباقي رجل قطع شجرة من دار رجل بغير إذنه
 يخبر صاحبها فإن شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة لأنه أنلف عليه
 شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير شجرة
 فيضمن فضل ما بينهما وإن أمسك الشجرة وضمنه قيمة نقصان كان له ذلك لأنه أنلف عليه
 القيام وطريق معرفة ذلك أنه إذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فبعد
 ذلك تنظر إلى تلك القيمة وإلى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع
 وإن كانت قيمته مقطوعة وقيمتها غير مقطوعة سواء فلا شيء على القاطع لأنه لم يتلف شيئا
 رجل له شجرة الجوز أخرجت جوزا صار طيبة فأنلف إنسان تلك الجوزات كان عليه
 نقصان الشجرة لأن تلك الجوزات وإن لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا تضمن بالانلاف
 لكن إذا لم تكن على الشجرة فاما إذا كانت على الشجرة فأنلافها وقطعها ينقص قيمة
 الشجرة فليظن أن الشجرة بدون تلك الجوزات بما إذا اشترى ومع تلك الجوزات بما إذا
 اشترى فيضمن فضل ما بينهما وكذلك رجل كسر غصنا من أغصان الشجرة القائمة تقوم

الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما ❀ كسر رجل غصنا
 لرجل أو حرق ثوب به ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشا كان للمالك ان يضمنه ويسلم اليه
 وكذلك الحرق اذا كان فاحشا هذه الجملة من غضب فاضيقان ومعرفة الفاحش واليسير
 مريت منافي الغضب ❀ لو استهلك على رجل جارية مغنية يضمن قيمته اغبر مغنية هذه
 في البيوع من قاضي خان ❀ وكذلك لو استهلك انا فضة وعاليه ثابيل فعليه قيمته غير مصورة
 وان لم يكن للثابيل رؤس فعليه قيمته مصورة ❀ ولو قتل فاختة أو حمامة بقرقره عليه
 قيمتهام قرقرة ولو كانت حمامة نجيء من واسط لا يضمن قيمتها على تلك الصفة وكذلك في
 الحمامة الطيارة يضمن قيمتها طائرة وكذلك الجارية اذا كانت حسنة الصوت لكن لا تنفى
 فهي على حسن الصوت كذلك في الغضب من الخلاصة ❀ وفي القنية من الغضب ألقى
 هرة في بيت حمام الغير ولم يجد مخرجاً فقتلت الحمام بأسرها وهي طيارة بلغ تغيب سادر
 غوش وانما غالية القيمة عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة انتهى ❀ جلس
 على ثوب رجل بغير أمره فقام رب الثوب وتخرق يضمن الجالس ذكره في الوجيز وقد مريت
 منافي الغضب مع ما فيها من التفصيل ❀ أراد نقض جدار مشترك فنهج جاره فقال الناقض
 ائذن لي يا خرب من دارك فانا ضامن له فأذن له بعد الشرط فنقضه وخرب من داره شيء
 بنقضه لا يضمن ان لم تكن مباشرة وفي فتاوى الفضلي مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا
 كالوقال ضمنك ما يهلك من مالك لا يصح وكذلك لو بنى حماما وعمره وقال ان الحقدن
 مما صنعت خراب دارك فعلى ضمانه ❀ شرف الأئمة الفضلي هدم جداره فسقط على جدار
 جاره فهدم لا يضمن ولو أذن لجاره في هدم جدار مشترك بشرط أن ينصب الاخشاب فلم يفعل
 ضمن كذلك في فتاوى الفضلي وقال السعدي لا يضمن على كل حال ❀ قنع رأس مجدة غيره
 وتركها مفتوحة فاذا ابتها الشمس لا يضمن ❀ ضرب بالرمث تحت القنطرة فكسرها سطواناتها
 وخرب القنطرة يضمن ❀ اشترى مدهنة وبنى فيها خراسا ومدة وفي جوارها مكتب
 فسقط من دق الحنطة والارز يضمن صاحب المدهنة قال رحمه الله لان التلف لما حصل
 بذلك كان مباشرة لا تسببا ولا بشرط التعدي في المباشرة ❀ قصار يدق الثياب في حافوته
 فانهدم حائط الجار يضمن لانه مباشرة ❀ حفر محظورة في أرض الغير وجعل فيها جورا
 وسقى صاحب الارض أرضه ولم يعلم فهلك فيه اختلاف والاصح انه يضمن ❀ اتخذ
 قنطرة ووضع على مواضع البدور مدرا ن لئلا يخرجها الحمام أولا يفسدها المطر فاذا الها
 انسان فهلك البدور فان أزالها في غير وقته والتزم الحفظ يضمن والا فلا ونفسير الضمان
 ان تقوم الارض مع البدور وتقوم بدونها فبرجع بفضل ما بينهما ❀ وان قنع كوة بيت
 فيه بطاطنج أو غمار فهلك بالبرد ان تلفت في الحال يضمن والا فلا كما لو حسل السفينة
 المشدودة بالشط ولو أفسد رجلا حتى جاء آخر فأخذ منه مالا لا يضمن الممسك هذه الجملة
 في القنية من الغضب ❀ رجل دخل دار رجل بامرء فعثر على برة فانكسرت لا يضمن

ولو عثر على صبي قتلته يضمن ❊ رجل قعد على ثوب رجل وهو لا يعلم فقام فقترق ضمن الذي
 قعد على الثوب ولم يذكر قدر الضمان من المخرق وفي العيون يضمن نصف الشق وسواء
 علم بجيلوسه أو لم يعلم وعلى هذا رجل وضع رجله على مكعب غيره فرفع رجله فقترق المكعب
 وكذا من تشبث بثوب إنسان وجذبه صاحب الثوب ❊ رجل يمشى ومعه زجاجة دهن
 فاستقبله رجل فاصطدم فأكسرت الزجاجة وأصاب الدهن ثوب القابل ففسد ثوبه ان
 مشى صاحب الزجاجة فهو ضامن وان مشى الآخر اليه لا يضمن وان مشى معاه وهما يريان
 ذلك لم يضمن أحدهما لصاحبه شيئا وان رأى أحدهما دون الآخر فالضمان على الراى
 من الخلاصة ❊ رجل طرح لبنا أو ألقى ترابا كثر افوهن جدار جاره حتى انهدم الحائط
 فان دخل الوهن في الحائط من ثقله ضمن من الوجيز من القصب ❊ داران متلاصقان
 جعل أحدهما صاحبهما داره اصطبلا وكان في القديم سكا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار
 الاخرى قال أبو القاسم ان كان وجوه الدواب الى الجدار لا يمنع وان كان حوافرها اليه فلجار
 منه وهذا خلاف ما في الكتاب ان من تصرف في ملكه ليس للآخر منعه وان كان يتضرر
 بذلك التصرف ثم اذا خرب دار الجار وعلم انها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن صاحب
 الاصطبل قال ظهير الدين لا يضمن لان فعل الدواب لا يضاف اليه فلو ضمن انما يضمن
 بالتسبب وهو ادخال الدواب فاذا لم يكن متعديا في ذلك لا يضمن بخلاف ما لو ساق الدابة الى
 زرع غيره لانه في السوق متعد فيضمن من كتاب القسمة من الصغرى وفي قسمة الاشياء
 للانسان التصرف في ملكه وان نادى جاره في ظاهر الرواية فله ان يجعل فيها سورا أو جاما
 ولا يضمن ما تلف به اه ❊ أشرفت سفينة على الفرق فألقى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى
 خفت ضمن قيمتها في تلك الحال من غصب القنية ❊ رجل مشى على الطريق فوقع على امرأة
 فوقعت المرأة على رجل أو متاع فأفسدته ضمن الرجل والمرأة الدية ❊ لو اتخذ رجل بئرا في
 ملكه أو بالوعة فوهن منها حائط جاره وطلب منه جاره تحويله لم يجب عليه فان سقط الحائط من
 ذلك لا يضمن والشيخ الامام ظهير الدين كان يفتي بجواب ظاهر الرواية وأصل هذا في مناقب
 أبي حنيفة من الخلاصة ❊ هدم بيت نفسه فانهدم به بيت جاره وطلب منه جاره قيمة البناء
 لا يضمن ❊ لو قطع شجرة من بستان أو دار أو ضيعة وأتلفها ماذا يلزمه قيسل ما قطع من
 بستان ودار يلزمه نقصانها وما قطع من الارض يلزمه قيمة الحطب ❊ أتلف شجرة من ضيعة
 ولم ينقص شيء من قيمة الضيعة قيل يجب قيمة الشجرة مقلوعة وقيل قيمتها بابتة ❊ شجرة
 نورت فنفضها رجل حتى تناثر ثورها يضمن نقصان الشجرة كما مر في الجوزات الصغار ❊ قطع
 غصن من رجل فنبت مكانه آخر لا يبرأ وكذا الزرع والبقل ❊ ضرب رجلا فأنغمى عليه ولم يمكنه
 البراح فاخذ ثوبه لا يضمن ولو مات ضمن ماله وثلثا به أيضا اذا ضاعت ❊ ضربه فسقط مغشيا
 عليه وسقط منه شيء قال محمد يضمن ماله وماعليه من مال وثلثا لانه مستهلك ❊ خرقت
 إحدى المرأتين أذن الاخرى المسنة شجرة فسقط القرط فضاء لم تضمن قلت ينبغي أن يكون

الجواب على نحو ما مر عن قاضي خان فيمن تعلق برجل فسقط منه شيء ﴿١﴾ ألقاه في حوض
أو خر ومعه دراهم فسقطت في الحوض فلو سقطت عند القائه ضمن لانه بفعله لا لو سقطت
رقت خروجه عن الماء فانه بفعله ما لكها ﴿٢﴾ فمن ظالم فاخذ به رجل حتى أدركه الظالم
وغرمه أو طلبه ظالم فدل رجل عليه فاخذ ماله في قياس قول محمد يضمن الأخذ والادال
السببية لا على قول أبي حنيفة وبه يفتي ﴿٣﴾ التي شاة ميتة في نهر طاحونة فسال بها الى
الطاحونة ضمن لو كان النهر يحتاج لكرى والافلاو ينبغي أن يقال لو استقرت في الماء كما
ألقاها ثم ذهبت لم يضمن على كل حال اذ ذهابها بعد ذلك يضاف الى الماء لا الى الملقى ولذا
أمثلة منها أرسل دابة فاصابت شيأ بفورها ضمن لا لو وقفت ساعة ثم سارت وسندكرها
في مواضعها ﴿٤﴾ رفع الحشيش عن رأس المجددة حتى ذاب الجمد أجاب بعضهم لا يضمن كسمن
جامد قال الاستروشنى ﴿٥﴾ انوا يفتون بضمه انه لكنه أجاب بعدمه اذ تلف لا بفعله
﴿٦﴾ (١) مردى سور اخ ميوه حانه كسى كشاد سمر مارامد وميوه افسرد لو كان البرد غالبا
بحيث يجمد الثمار اذ افتح الثقب ومضى على ذلك زمان ولم يعلم به رب البيت ينبغي أن يضمن
وقيل ينبغي أن لا يضمن على كل حال اذ تلف بفعل غيره كسمن جامد وفيه خلاف محمد ﴿٧﴾ فصح
فم يرا البر وتركه كذلك حتى أخذ الاخذ به لا يضمن الفاتح ﴿٨﴾ ثقب حائط فغاب فدخل منه
رجل فسرق لا يضمن الثاقب وبه يفتي لانه سبب والسارق مباشر وقال بعضهم ضمن من
الفصولين ﴿٩﴾ ثقب حائط انسان بغسيران ماله فسرقت شيء لم يضمن الثاقب ﴿١٠﴾ رجل
خرج من خان ليلا ودخل الباب مفتوحا فسرق من الخان شيء لم يضمن ﴿١١﴾ لو أخذت أغصان
شجرة رجل هو ادار آخر فقطع رب الدار الاغصان فان كانت الاغصان يمكن صاحبها أن
يشدها ويغرسها واداره ضمن القاطع وان لم يمكن شدها بان كانت غلاظا لا يضمن اذا
قطع من موضع لورفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع من كتاب الحيطة من
الخلاصة ﴿١٢﴾ شق راوية انسان فسال مافيه ضمن ماشق منها وماسال وما عطب بالسائل منها
فان ساق صاحب الراوية وهو يعلم بذلك فسال بذلك الا أن لا يضمن ﴿١٣﴾ وكذا لو شق ما حمله
الجمال فسال يضمن فان ذهب الجمال وهو يعلم بذلك لا يضمن الشاق ماسال بعد ذلك من
غصب المصغرى ﴿١٤﴾ ولو شق الراوية فسال مافيه حتى مال الى الجانب الآخر ووقع
فانخرق ضمن الشاق قيمتها جميعا وينبغي أن يكون صاحب البعير لو علم بذلك وساق البعير مع
ذلك فلا يجب ضمان ما يحدث بعد السوق على الشاق ولو شقه صغيرا وقال صاحبها راضيت
ما صنعت ثم راق البعير فزاق بماسال منه لا يضمن كافي اجارات قاضي خان ﴿١٥﴾ هشم طشت آخر
وهو مما يباع وزنا فالحاكم بخير ان شاء أمسك الطشت ولا شيء له أو دفعه وأخذ قيمة السليم
وكذا كل اناء مصنوع ولو مما لا يباع وزنا كسيف فكسره ضمن نقصانه ولو أنلف المكسور
آخر ضمن حديد امثله ﴿١٦﴾ سئل صاحب المحيط عن كسر قمعة قال لو تباع وزنا لم يضمن ولو كانت

(١) فتح رجل منفذا في بيت فأكهه شخص وجاء الشتاء وانجهدت الفواكه

تباع عدد ضمن النقصان من الفصولين ١٠ كسر ابريق فضة لرجل أو صب الماء في طعامه
وأفسده فالمالك بالخيار ان شاء أمسك ولا شئ وان شاء دفع اليه الا ابريق والطعام وضمة قيمة
الابريق من خلاف الجنس وضمة مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان من باب العين
من دعاوى قاضي خان ١١ هشم ابريق فضة لرجل فهشمه آخر أيضاً أوصب الماء على حنطة
رجل فنقصت ثم صب آخر أيضاً حتى زاد النقصان ضمن الثاني ويرى الاول من غصب الوجيز
١٢ ولو صب ماء من الحب لانسان يؤمر باملائه لانه ملكه والماء مثلي من الفصولين ١٣ مر
بحمار عليه حطب وهو يقول اليك اليك الا ان المحاطب لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه وتخرق
يضمن وان سمع الا أنه لم يتبأله التخصي بطول المدة فكذلك وأما اذا لم يكن ولم يتبع لا يضمن
من جنائيات الصغرى ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره ١٤ ولو وضع ثوبه في بيت الغير فرمى به
مالك البيت ضمن كافي مشتمل الهداية من الجنائيات اذا ضرر من الثوب في البيت بخلاف
الدابة كما يأتي في الجنائيات وفيه أيضاً أقام حمارا على الطريق وعليه ثوب فأصاب راكب
الثوب وخرقه ان كان الراكب يبصر الثوب والحمار يضمن وان كان لا يبصر لا يضمن وكذا
اذا كان الثوب في الطريق والناس يمرون عليه وهم لا يبصرونه لا يضمنون اه ١٥ لو دفع
دراهم نهرجة الى انسان لينظر فيها فكسرها لا يضمن لانه لا قيمة لهذه الصنعة من بيع
قاضي خان من فصل قبض الثمن ١٦ اسطبل مشترك بين اثنين ولكل واحد منه بقرة
فدخل أحدهما الاصطبل وشد بقرة الآخر حتى لا تضرب بقرة فقهرت البقرة وتخنقت
بالحبل وماتت لا ضمان عليه اذا لم ينقلها من مكان الى مكان آخر هذه في الغصب من
الخلاصة

١٧ الفصل الثاني في الضمان بالسعاية والامر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به

١٨ لوسعى الى سلطان ظالم حتى غرم رجلا فلو بحق نحو ان كان يؤذيه ويجزع عن دفعه
الاسبعية أو فاسقا لا يمنع بالامر بالمعروف في مثله لا يضمن والسعاية الموجبة للضمان
ان يتكلم بكذب يكون سبباً لا اخذ المال منه أو لا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند
السلطان انه وجد مالا وقد وجد المال أو قال قد وجد كنزا أو لقطه فظهر كذبه ضمن الا اذا
كان السلطان عادلا لا يغرم بمثل هذه السعاية أو قد يغرم وقد لا يغرم برئ الساعي ١٩ لو قال
عند السلطان ان فلان فرسا جيداً أو أمة جيدة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان
الساعي قنا ضمن بعد عتقه وسواء أخبر الساعي عند السلطان أو عند غيره لو كان ذلك
الغير يقدر على أخذ المال منه ويجزع عن دفعه ضمن الساعي من الفصولين ٢٠ لا حاجة
في دعوى السعاية الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لانه جعل آلة التضمين السعاية أما لو قال
فلان عجز كردو من تاريان كردبذمر اظالمافان بمجرد هذا لا تصح الدعوى وكذا لو ادعى انه
أخذ فلان بغير حق وكذا لو ادعى انه ارتشى لا يصح أيضاً بدون التفسير فان فسر على الوجه

يسمع والافلا ١ رجل فر من ظالم فأخذه انسان حتى أدركه الظالم فأخذه على قول محمد
 يضمن كفاتح القفص والفتوى في هذه المسئلة على هذه الرواية بخلاف مسئلة السعابة
 وكذا الورجل يطلب رجلا فأخذه وأخسره هل يضمن الدال على هذا والسعابة الموجبة
 للضمن أن يقول شياً هو سبب لأخذ المال وهو لا يكون به قاصدا الحسبة فان كان قاصدا
 الحسبة لا يكون سعابة ونفس السعابة قال شمس الاسلام لو قال عند ظالم فلان وجد ما لا
 أو أصاب مبرأنا أو قال عنده مال فلان الغائب أو انه يريد الفجور بأهلى فان كان السلطان
 ممن يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعابيا موجبا للضمن اذا كان كاذبا فيما قال وان
 كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظالم ولا محتمسب في ذلك فكذلك وان قال انه ضربني أو
 ظمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا اه ٢ لو وقع في قلبه أنه يجي الى امرأته أو أمته فرفع
 الى السلطان فغرمه وظهر كذبه لم يضمن الساعي عند الشجين وضمن عند محمد وبه يقتل لعلبة
 السعابة في زماننا ٣ وفي فتاوى الديناري قال للسلطان (١) فلان يازن فلان فاحشه
 ميكنسد وقوم ملامت ميكنسد بازغى استدفغرمه السلطان لا يضمن القائل (٢) كما امر
 معروف غمز في ذكره في الفصولين ٤ قال في الوقاية لوسعي بغير حق يضمن عند
 محمد زجراله وبه يقتل اه ٥ ذكر البزدوى انه لوسعي الى السلطان فغرمه روى عن بعض
 علمائنا أنهم أفتوا بضمن الساعي وبعضهم فرقوا بين سلطان وسلطان بأنه اذا كان معروفا
 بتغريم من سعي اليه ضمن والا فلا قال ونحن لا نفتي به فانه خلاف أصول أصحابنا اذا سعي
 سبب محض لا بهلاك اذا السلطان يغرمه اختيارا لا طبعيا ولكن نكل الرأي الى القاضي اذ
 الموضوع مجتهد فيه ٦ اشترى شيئا فقبل له شريته بثمن غال فسعى المشتري البائع عند
 ظالم فأخسره ضمن ان كان كاذبا لوصادقا ٧ وفي فتاوى القاضي ظهير الدين في الوسايا ادعى
 عليه سرقة وقدمه الى السلطان يطالب منه ضربه حتى يقر فضربه مرة أو مرتين وجاسه نخاف
 من التعذيب والضرب فصعد السطح لينفث فسقط عن السطح فأت وقد غرته في هذا الامر
 فظهرت السرقة على يد غيره فلورثه أخذ مدعى السرقة بدينهم ورثهم وبغرامة أداها الى
 السلطان من الفصولين ٨ وفيه (٣) اسب يكرى الاولانى كرفتش خلد اسب ديكرى
 غود اسب خود را خلاص كرد قبل آجاب شيخ الاسلام برهان الدين انه يضمن ولو كان الرواية
 بخلافه وهى انه اذا دل المودع سارقا ضمن لا التزامه الحفظ بخلاف غير المودع فاعتبرها
 بمسئلة السعابة بغير حق اه ٩ اشترى جارية بغيره الخناس ومضت مدة فأخسره بهذا
 انسان فأخذ الخناسه يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فان الظلمة يأخذون الدامغان

(١) ان فلانا يعمل الفاحشه مع زوجة فلان والناس يلومونه فلا يزجر

(٢) لانه امر بالمعروف ولايس بسعابة

(٣) أخذوا فرس رجل للسخره فارى فرس آخر واستخلص فرسه

من جميع السلع فن أخيرهم يبيع أو شراء حتى أخذوا الدماغان أو الجباية منه ضمن
ولم يظلم أن يرجع عليه ❀ أخبر الطلبة أن لفان خطبة في مطهرة فأخذوها منه فله أن
يرجع بها على المخبر وكذا إذا علمها الظالم لكن أمره الساعي بالأخذ ضمن ❀ شكك عند
الوالي بغير حق وأتى بها فضرب المشكوك عليه فكسر سنده أو يده ضمن الشاكي أرشه
كالمال ويسئل أن من حبس بسببه فتهرب وتسور جدار السجن فأصاب يده تلف ضمن
الساعي فكيف ههنا فقبل أن تفتي بالضمان في مسألة الهرب قال لا رلومات المشكوك عليه بضرب
القائد لا ضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فحايته لا تقتضي اليه غالباً ❀ قال لغيره ادفع
هذه القمعة إلى أحد من الصغار لينصلحها فدفعتها إلى أحد ونسبها لم ضمن كالمودع إذا
نسى الوديعة أنها في أي موضع ومثله في فتاوى صاعد ❀ ادفع هذا الغزل إلى ناسج ولم يعينه
ولم يقل إلى من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه لا ضمن كذا في الغصب من القنية ❀ قوم
وقعت بهم المصادرة فأمر وارجلان يستقرض لهم مالا ينفق في هذه المؤنات ففعل فالمقرض
يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الآخر إن شرط الرجوع يرجع وبدون
الشرط هل يرجع اختلاف المشايخ فيه هذه في الوصايا من الخلاصة ❀ رجل قال لغيره كل هذا
الطعام فإنه طيب فأكله فازاهو مسموم فمات لا ضمن كالموقال لغيره أساءت هذا الطريق فإنه
آمن فسلط فأنه لصوص لا ضمن كافي فاضحان من الغصب ولوقال له لو تخوفوا وأخذ
مالك فانا ضامن ضمن ذكره في الفصولين عن فوائد طهير الدين ثم قال فصار الأصل أن
المغرور أنما يرجع على الغار لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة
كالموقال الطحان لرب البراجعة في الدلو فجعله فيه فذهب من الثقب إلى الماء والطحان كان
عالمه به ضمن إذ غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة ثم قال نقلا عن المحيط ما ذكر من
الجواب في قوله فإن أخذ مالك فانا ضامن بخلاف لما ذكره القديري فقد ذكر أن من قال لغيره
من غصبك من الناس أو من بايعت من الناس فانا ضامن لذلك فهو باطل اه ❀ رجل قال
لا تخرق ثوب فلان فخرقه فالضمان على الذي خرقه لا على الآخر من الخلاصة من الغصب
❀ رجلان على شطى نهر فقال أحدهما لآخر ما أرم بها سي إلى فرماه فضاع في الماء ضمن إذا
كانت قوته لورمي بوجهه إلى الشط والافلا ❀ أمر غيره أن ينظر إلى خابية هل صار خلافاً نظر
وسأل فيها من أنفه دم وقد صار خلافاً ضمن النقصان ما بين طهارته ونجاسته من القنية من
الغصب ❀ الحر البالغ إذا أمر عبداً صغيراً أو كبيراً أو ذوقاً في التجارة أو محجوراً عليه بقتل
رجل لا خطأ فقتل بمحاطب مولى المأمور بالدفع أو الفساد وكذا في كل موضع لا يكون موجبا
للقصاص ثم يرجع مولى العبد باقل من قيمته ومن دية المقتول على الآخر في ماله ولهذا لو تلف
في حال استعما له ضمن كذا في الجنائيات من الخلاصة ❀ رجل قال لصبي محجور أصعد هذه
الشجرة وانفض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الآخر دية الصبي وكذا
لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب ضمن ولو قال أصعد هذه الشجرة وانفض الثمار ولم يقل

انقضى في نفسه الصبي ذلك فغضب اخلف المشايخ فيه والصحيح انه يضمن سواء قال
انقضى في الشجرة أو قال انقضى ولم يقل لي **❦** رجل رأى صبياً على حائط أو شجرة فصاح به
الرجل وقال له فوق الصبي ومات ضمن القائل دينه ولو قال لا تقع فوق ومات لا يضمن
❦ ولو ان بالغاً أمر صبياً بخرق ثوب انسان أو يقتل دابته فضمن ذلك في مال الصبي ثم يرجع
به على الآمر وكذا لو أمر بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم ترجع على عاقلة
الآمر علم الصبي بفساد الأمر أو لم يعلم ولو ان عبداً مأذوناً أمر صبياً بخرق ثوب انسان
قال أبو حنيفة يضمن الآمر ولو أمره بقتل رجل ففعل لا يضمن الآمر ولو أمر صبياً بالغاً بقتل
انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا يرجع بذلك على عاقلة الآمر ولو أمر صبياً
بالغاً لا يضمن الآمر ولو أمر بالغاً بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الآمر
❦ ولو ان عبداً محجوراً بالغاً أمر عبداً مثله بقتل رجل أو كاره الآمر بالغاً والمأمور صغيراً ففعل
يرجع بالضمان على الآمر بعد العتق ولو ان صغيراً حرّاً أمره عبد محجور صغيراً بذلك ففعل
ضمن الصغير ولا يرجع على العبد الآمر ههنا وان أعتق الآمر **❦** ولو ضرب المعلم أو الاستاذ
الصبي أو التلميذ باهر الابقات لا يضمن من جنابيات قاضيه بخان والاخيرة مرت في مسائل
الاجارة مفصلة فليطلب منها **❦** وفي الجنابيات من الخلاصة لو كان الآمر عبداً ان كان
مأذوناً هو صغيراً أو كبيراً والمأمور مأذوناً أو محجوراً صغيراً أو كبيراً يحاطب مولى المأمور بالدفع
أو الفداء ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وارث الجنابة في رقبته الآمر كذا في الزكاة من
الخلاصة **❦** أمره أن يؤدى زكاة ماله عن نفسه أو قال هب لفلان شيئاً أو قال عوض الواهب
لى عن هبته من مالك أو أنفق على عيالى أو من فى فناء دارى من مالك ولا خلط بينهما ولا شرط
الرجوع قال الامام السرخسى يرجع المأمور فى ذلك كله على الآمر وقال الامام خواهر زاده
لا يرجع بغير شرط وفي الجنابيات والمؤمن المسالبة اذا أمر غيبه بأدائها قال الامام الزيدى
يرجع المأمور على الآمر بغير شرط وكذا فى كل ما كان مطالبه من جهة العباد حساً
والرجل اذا أخذ السلطان ليصادره فقال لرجل خلصنى أو اسير فى يد المكافر اذا قال لغيره
ذلك فدفع المأمور مالا وخصمه منه قال بعضهم لا يرجع المأمور فى المسئلتين الا بشرط
الرجوع وقال بعضهم فى الاسير يرجع بلا شرط لافى المصادرة والامام السرخسى على
أنه يرجع فيها بلا شرط الرجوع كفى المدينون اذا أمر آخر أن يقضى دينه عنه اه **❦** وفيها
من الاجارة رجل استأجر حماراً من بخارى الى نيسف فلما سار بعض الطريق عي الحمار فى
الطريق يقال له بالغارب فرومائد وكان صاحب الحمار بنفسه فامر هو ورجلايان بنفق على
الحمار وبين له الاجرة ففعل ان كان المأمور يعلم ان الآمر ليس بصاحب الحمار لا يرجع على
أحد الا أن يكون الآمر ضمن له وان لم يعلم يرجع على الآمر انتهى وقام الكلام على
هذا النوع من المسائل يأتى فى باب الوكالة فليطلب هناك **❦** رجل دفع الى آخر مراً قال له
اسبق به أرضى ولا تسبق به أرض غيرى فسبق به أرض الآمر ثم سقى أرض غيره فضاء المزان

ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن هذه في الوديعة
من الخلاصة ﴿١﴾ قال لا تخرأ دفع الى هذا الرجل دينار فدفعت بحضرتة لا يرجع على
الآمر الا اذا كان بين الأمرين ما أمر ﴿٢﴾ أخذ وعظا وقال لجارها اختي ولدي مع ولدك
تأخره خرج كني من حصته خود بدهم ففعل فأنخذ ضيافة فله أن يرجع على الأمران
كان ابنه صغيرا وان كان بالغ لا يرجع الا أن يقول الاب على اني ضامن من وكالة القنية
﴿٣﴾ اذا أمر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الأمر لم يصح وفي كل موضع
لا يصح الأمر لا يجب الضمان على الأمر ﴿٤﴾ الجاني لو أمر العوان بالاخذ ففقيهه نظر
باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني الضمان وانما يجب على الآخذ وباعتبار السعي يجب
على الجاني فيتأمل في ذلك عند الفتوى قال أستاذنا الفتوى على ان الآخذ ضامن
على كل حال ثم هل يرجع على الأمر أم لا ان كان دفع المأخوذ الى الأمر رجوع وان هلك
عنده أو أساءته لم لا يرجع فان أنفق في حاجة الأمر به فهو بمنزلة المأمور بالاتفاق من
مال نفسه في حاجة الأمر على التفصيل الذي في كتاب الوكالة من الصغرى قلت والذي
في الوكالة انه لو أمر بانفاق ماله في حوائجه رجوع على الأمر وان لم يشترط الرجوع وأما الجاني
لو أرى العوان بيت المال ولم يأمر بشئ أو الشريك أرى العوان بيت شريكه حتى أخذ المال
أو أخذ من بيته رهنا بالمال المطلوب لأجل ملكه وضاع الرهن فلا يضمن واحد منهما
من الجاني والشريك بلا شبهة اذ لم يوجد منهما ما أمر ولا جمل ودفع العوان يمكن وأما دفع
السلطان فلا يمكن كافي الفصولين عن المحيط وفيه نقلا عن فوائد صدر الاسلام طاهر بن
محمد لو كان الأمر ساكن في الدار أو أساءته رجوع الجاني عما ضمن على الأمر
﴿٥﴾ (١) زنى مردى را كفت كه اين خاكر ازين خانه بيرون انداز فالفاه ثم حضر زوج المرأة فقال
اني وضعت كذا ذهبا في ذلك التراب فلو ثبت ضمن المأمور وفيه عن عدة خرق ثوب انسان
بأمر غيره ضمن المخرق لا الأمر والذي يضمن بالأمر السلطان أو المولى اذا أمر قنه وفيه
عن الذخيرة ضمن الأمر لو سلطانا لا لو غيره اذا أمر السلطان أكرام المأمور يعلم عادة انه
يعاقبه ان لم يمثل أمره بخلاف غير السلطان فيضمن السلطان لأمره وفيه عن السير
الكبير ان مجرد أمر الامام ليس باكرام لو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمثل أمره وفيه
ومن الناس من جعل مجرد أمره اكراما ولو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمثل وذكر
في الاشياء ان الاب أيضا يضمن بأمر ابنه ﴿٦﴾ لو أمر قس غيره باتلاف مال رجل بغرم مولاه
ثم يرجع به على أمره لانه مستعمل للقس فصا رفا صبا ولو أمره بابق أو قال له اقل نفسك
ففعل يضمن الأمر قيمته ولو أمره باتلاف مال مولاه فأنلفه لم يضمن الأمر من الفصولين
قلت فعلم مما تقرر ان الأمر لا يضمن بالأمر الا في ستة الاولى اذا كان الأمر السلطان
الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان أب للمأمور الرابعة اذا كان المأمور صليبا

(١) قالت امرأه لرجل اتى هذا التراب من هذا البيت في الخارج

والآمر بالغاول يتعرض لهذا القيد في الاشياء ولا بد منه يرشدك اليه ما نقلنا عن قاضي خان آتفا السادسة اذا أمره بحفر باب في حائط الغير فالضمان على الحافر ويرجع به على الأمر ثم وجدت أخرى وهي جاء بداية إلى النهر ليغسلها فقال لرجل أدخلها النهر فأدخلها فغرت وكان الأمر سائس الدابة لرجل آخر ولم يعلم الأمر بذلك فلو كان الماء بحال لا يدخل الناس دوابهم فيه ضمن ربهم أي ما شاء فلو ضمن الأمر ويرجع على السائس كما في الفصولين فيه صير المستأني سبعا ثم وجدت أخرى وهي صاحب حاووت أمر أجبره إلى إرسال له الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان عن أبي يوسف في ضمن الأمر ولو أمره بالوضوء فوضأ كان الضمان على الأجبر لأن منفعة الوضوء تكون للموتوضي ومنفعة الإرسال تكون للأمر كما في آخر الأجرة من قاضي خان وفيه من الجنبايات لو أمر أجبر أو سقاء برش الماء في فناء دكانه فعطب به انسان ضمن الأمر لا الراش انتهى ثم وجدت أخرى وهي لو أمر آخر ببيع هذه الشاة فذبحها ثم ظهر ان الشاة لغيره ضمن الأمر ويرجع على الأمر فقول بعضهم الأمر لا يضمن بالأمر إلا في خمسة ليس حصرا يعتد به كما ترى اذ قد بلغت ثمانيا ١ لو أراه قوسا وقال له مده فده فأنكسر لا يضمن ولو لم يكن بأمره ضمن ولو دفع اليه درهما لينقله ففهمه فأنكسر فهو على هذا وقد مر ٢ دفع اليه قنا مقيدا بالسلسلة وقال له اذهب به إلى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بلا سلسلة فأتى القن لم يضمن اذا أمر بشيئين وقد أتى بأحدهما ٣ دفع به إليه إلى رجل ليكرهه ويشتري له شيئا بكرائه فذهبت البعير فباعه وأخذ ثمنه فهلك لو كان في موضع يقدر على الرفع إلى القاضي أو يستطيع امساكه أو رده أحمى ضمن والا فلا ١ يكي رمال داد كه بفلان كس چون خط بستانی بدی فدهفه بالاخط ضمن ٢ يكي راعيني داد كه بيش فلان أمانت نه وي در خانه خود نه ادحتي هلك ذكر في المبسوط ما يدل على انه لا يضمن اذ قال لو أعطى رجلا قلب فضمه وقال ارهنه لي عند فلان بعشرة وقيمتها عشرون فامسكه الأمر عند فاعطاه عشرة وقال رهنه كما قلت ولم يقبل رهنه عند آخر ثم هلك القلب عنده فلو تصادقا على ذلك رجع بالعشرة على الأمر وكان أمينا في القلب اذ الرهن من نفسه لم يجوز فهذا أمين أمره ان يودع عند آخر فلم يفعل أو أمره ان يبيع فلم يبيع فلا يصير مخالفا ويرجع اذ أقرض وهو مقرب ٣ أمر ببيعده بالبيع وتسليم الثمن إلى فلان فباع وأمسك الثمن لم يضمن اذ الوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرع به ٤ دفع إلى آخر افسا فقال ادفعه إلى فلان اليوم ولم يدفعه لا يضمن لانه لا يلزمه ذلك من الفصولين ٥ ولو أمر غيره بان يتصدق بالفقير من ماله على جنس فتصدق بالمأمور على غيره ضمن الأمر ٦ أمره بان يتصدق بشئ من ماله ودفع اليه فتصدق

(١) أعطى لرجل مالا وقال اعطه فلان وخدمته سندا

(٢) أعطى عبدا لرجل وقال ضعه عند فلان امانة فوضعه الرجل في بيته

المأمور على أب نفسه أو ابنه جازا جماعا كذا في قاضي خان من الوصايا ❀ له ما دين على
خزينة السلطان أو الديوان ولا يستخلص الأبالر شا والهدايا للسلعة فيه فأمر أحدهما صاحبه
بهما على أن يعطى له بمحضته يصح ويرجع ❀ قال لا تخرب لفلان عن ألف درهم فوهب
كانت الهبة من الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على القابض ولذا أمر أن يرجع في
الهبة والدافع ممنوع ❀ ولو قال هب لفلان ألف درهم على أني ضامن ففعل جازت الهبة
ويضمن الأمر للمأمور ويرجع الأمر في الهبة دون الدافع هذه في الوكالة من القنية قلت
وبعض هذه المسائل يطالب من الوكالة من كتابها هذا ❀ جاءه أجرة كل واحد منهم حاربه من
رجل وسلم إليه الجرح ثم قال أصحاب الجرح لو واحد منهم أذهب أنت معه تعاهد الجرحانا
لا نعرفه فذهب الرجل مع المستأجر فقال له المستأجر قف هنا حتى أذهب أنا بالجرح وأجمل
الجوالت وأجى إليك فذهب المستأجر بالجرح ولم يقدر عليه قالوا لا يضمن المتعاهد لان
أصحابه أمره بتعاهد ما كان في يد غيرهم فلم يكن ذلك ايداعا من الاجارة من قاضي خان
❀ أمر رجل بالضرب فنه عشرة أسواط فضر به أحد عشر سوطا فمات ضمن نصف قيمته اذ
المعتبر في القتل عدد الجناية وهذا الفقه وهو ان القليل من الجراحة في القتل مهلك والاكثر
في غير القتل غير مهلك فاعتبر فيه عدد الجناية من الفصولين ❀ وفي الاشياء من الجنائيات
لو أمره أن يضرب عبدا عشرة أسواط فضر به أحد عشر سوطا رفع عنه ما نقصته العشرة
وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وبالعشرة أسواط ونصف قيمته انتهى ❀ رجلان في
سفينة معهما متاع ثقيلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك على ان يكون متاعى
بينك وبينى أنصافا قال محمد هذا فاسد وضمن مالك المتاع نصف قيمة متاعه من مشتمل الهداية
قال في الاشياء عن القنية اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة والقوا فالغرم بعدد
الرؤس لانها الحفظ الانفس انتهى ❀ قال لرجل اقتل عبدي لم يحل قتله ولو قتله لم يضمن وان
قتل انسانا بامر يضمن الدية كافي مشتمل الهداية ❀ وفي المجمع لو قال اقتلني ففعل اقتص
منه ومضى في آخر خلاف الزفرو يجب في ماله الدية في أخرى انتهى ❀ وذكر هشام عن محمد
رجل قال لغيره اقطع يدي قطع لاشئ عليه ولو قال اقتلني فقتله فعليه الدية بالاجماع ولو قال
اقتل ابني أو اقطع يداي وهو صغير أو قال اقتل أخى وهو وارثه فقتله لا يقتص من القاتل
ويجب عليه الدية ولو قال اقتل عبدي أو اقطع يده فعلى لا يضمن شيئا من الوجيز وفيه من
الفتاوى لو قال لا تخرب عتدي بفس أو بألف فقتله يقتص به انتهى ❀ رجل قال لا تخارحفر
لى بابا في هذا الحائط لغيره ضمن الحافر ويرجع على الأمر وكذا لو قال احفر فى حائطى وكان
ساكنيا في تلك الدار لانهم من علامات الملك وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال له احفر ولم يقل
لى ولا قال فى حائطى ولم يكن ساكنيا فيها ولم يستأجره عليه لا يرجع على الأمر كذا في الجنائيات
من الخلاصة

الفصل الثالث فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

رجل أراد ان يحرق حصا ئد أرضه فأوقد النار في حصا ئد فذهبت النار الى أرض جاره فأحرق زرعه لا يضمن الا ان يعلم انه لو أحرق حصا ئد تتعدى النار الى زرع جاره لانه اذا علم كان قاصدا الحرق زرع الغير قالوا ان كان زرع غيره يبع - مد عن حصا ئد التي أحرقها وكان يأمن ان يحترق زرع جاره ولا يطير شيء من ناره الا شرارة أو شرارة فان لحملت الریح ناره من أرضه الى أرض جاره فأحرق زرع الجار وكنه لا يضمن فاذا كان أرض جاره قريباً من أرضه بان كان الزرعان ملتصقان أو قريبان من الالتصاق على وجه ان ناره تصل الى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل له قطن في أرضه وأرض جاره لا صفة بارضه فأوقد النار من طرف أرضه الى جانب القطن فأحرق ذلك القطن كان ضمان القطن على الذي أوقد النار لانه اذا علم ان ناره تتعدى الى القطن كان قاصدا الحرق القطن ٥ رجل أوقد نوره ناراً فالتقى فيه من الخطب ما لا يحتمل له التنور فأحرق بيته ونعدي الى دار جاره فأحرق يضمن صاحب التنور ٥ رجل مر بنار في ملكه أو في غير ملكه فوقعت شرارة من النار على ثوب انسان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يضمن لانه لم يتخلل بين رجل النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون مضافاً اليه حتى لو طارت الریح بشر من النار فألقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه هكذا ذكر في النوادر عن أبي يوسف وقال بعض العلماء ان مر بالنار في موضع له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الریح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى وهكذا لو وضع جرة في الطريق فاحتمل به شيء ضمن ولو هبت به الریح الى موضع آخر فأحرق ثوباً في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الاجل السرخسي اذا وضع الجرة في الطريق في يوم الریح يكون ضامناً وذ كرشمس الائمة الخوان في كتاب السير اذا وضع جرة في الطريق أو مر بنار في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه وذكر الناطقي أوقد ناراً في طريق العامة فجاء الریح ونقلها الى دار رجل آخر وأحرقها لا يضمن فعمل وقال لان جنائته قد زالت وذ كر في الجنایات مسألة تدل على صحة ما قال الناطقي ان جنائته قد زالت ٥ حداد ضرب حدیداً على حدید محمی فانتزعت شرارة من ضرب به فوقعت على ثوب رجل يعرف الطريق فأحرق ثوبه ضمن الحداد وذ كر الناطقي حداد يجلس في دكان اتخذ في حانوته كبرياع عمل به والحافوت الى جانب طريق العامة فأوقد الحداد كبريه ناراً على حدید له ثم أخرج حدیده فوضعه على علاته وطرقتها بطرقة فتطاير ما يطاير من الحدیدة المحماة وخرج ذلك من حانوته وقتل رجلاً أوقفاً عين رجل أو أحرق ثوب انسان أو قتل دابة كان ضمان ما تلف بذلك من المال والدابة في مال الحداد دية القتل والعين تكون على قاتله لان ما طار من دق الحدید وضربه فهو كجنائته بيده لا عن قصده ولولم يدق الحداد لکن احتملت الریح عن بعض النار

من كبره أو بحمد دابة كان هـ درا هـ هذه الجملة من قاضي خان ❀ استأجر أرضاً أو استعارها
فاحرق الحصاد وأحرق شئ في أرض أخرى فلا ضمان عليه لأنه غير متعدي في هذا التسبب
فأشبهه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا إذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت أما إذا كانت
مضطربة يضمن لأن موقد النار يعلم أنها لا تستقر في أرضه هذه في آخر الاجارة من الهداية
❀ أو قد نارا فاحرق دار جاره لم يضمن لو أوقد نارا أو قد مثلها وأطلق الجواب شمس الأئمة
السرخسي وقال لا يضمن ❀ أو قد نارا في ملكه يوم الريح ليخرب فاحترق الحشيش وممرت
النار الى الكداس واحترقت لو كانت الريح تهب الى جانب الكداس ضمن والا فلا إذ
للإنسان الإيقاد في ملك نفسه لكن بشرط السلامة من الفصولين ❀ أمر ابنه البالغ
ليوقد نارا في أرضه ففعل وتعدت الى أرض جاره فأتلفت شيئاً يضمن الأب لأن الأمر قد صرح
فاتنقل فعمل الابن اليه كالمباشرة الأب ❀ أمر صيداً بأن يله بالنار من باغ فلان فجاءها
وسقطت منه على حشيش وتعدت الى الكداس فاحترق يضمن الصبي ويرجع به على الأمر
من جنات القنينة ❀ وفيها دار بين شريكين لأحدهما فيها انعام باذن شريكه واذن
الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن وأوقد فيها نارا فاحترقت الدار والانعام فعليه قيمة الانعام
والدار في الإيقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوباً لكن تقييده بالإيقاد المعتاد أو وقع في شبهة
فيه ❀ حمل قطناً الى الداف فلقمته في السكة أمر أنه تحمل قنينة من النار فاخذت النار
قطناً فاحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا ينظر ان كانت المرأة هي التي مشت
الى القطن ضمنت وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن ❀ رجلان كانا يدبغان جلوداً
في حافوت واحد فاذاب أحدهما شحمه في رجل فحاسب فصب فيه ماء ليسكن فالتهب الشحم
وأصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأمنعه الجيران لم يضمن انتهى ❀ رجل أحرق
كدساً لرجل قال محمـد لو كانت قيمة البرقي السنبل أكل من قيمته لو كان خارجاً عن السنبل
كان عليه الجـل من قاضي خان في الفصل الاول من الغصب ❀ لو وقعت جرة من يده على
الطريق ثم من الأرض أصابت ثوب إنسان فاحترق يضمن من الخلاصة

❀ الفصل الرابع فيما يضمن بالماء وما لا يضمن ❀

لو صب الماء في ملكه وخرج عن صبه ذلك الى ملك غيره فافسد شيئاً فالقياس ان لا يكون ضامناً
لأن صب الماء في ملكه مباح له مطلقاً ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم
انه يتعدى الى أرض جاره يكون ضامناً لأن الماء سيال فاذا كان يعلم عند الصب انه يتعدى
الى ملك جاره يكون ضامناً كما لو صب الماء في ميزابه وتحت الميزاب متاع غيره ففسد به كان
ضامناً وذكر الفقيه أبو جعفر اذا سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره قال هذه المسئلة
على وجوه ان أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان

ضامنا وان كان الماء يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره
بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استمسنا و يكون هذا بمنزلة الاشهاد على الخاطئ المائل
وان لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام حتى يتعدى الماء الى أرض جاره لا يضمن وان
كان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة حتى يعلم انه اذا سقى أرضه يتعدى الى أرض
جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة حتى يصير مانعا ويمنع من السقي قبل ان يضع المسناة
وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي قال في الخلاصة من الشرب وان لم تكن أرضه في صعدة
لا يمنع قال والمذكور في عامة الكتب انه اذا سقى غير معتاد ضمن وان كان معتادا لا يضمن
انتهى ❀ ولو كان في أرضه ثقب أو جحر فان علم بذلك ولم يسهده حتى فسدت أرض جاره
كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا وذكرنا ان السقي اذا سقى أرضه فخرج الماء الى
أرض غيره لا يضمن ولو صب الماء الى أرضه صبا خرج منها الى أرض غيره ❀ كان ضامنا
❀ رجل يسقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغيرة مفتوحة فوهاها
فدخل الماء في الأنهار الصغيرة ففسدت بذلك أرض قوم قال الشيخ الاجل ظهر الدين
يكون ضامنا كانه أجرى الماء فيها هذه الجملة سوى المنقول من الخلاصة من قاضي خان
من الجنائيات ❀ أجرى الماء في النهر ما لم يتحمل النهر فدخل دار انسان بغير ثقب ضمن ما أتلفه
ولو دخله من بحر ولو لا البحر لما دخل والبحر حتى لم يضمن ❀ انشق النهر وخرب بعض
الارض لا يؤخذون بضمن الارض من الفصولين ❀ وفي الخلاصة من الشرب نهر يجري في
أرض قوم فانفتح النهر وخرب وخرب بعض أرض قوم لا يحاسب الارضين ان يأخذوا بحساب
النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض انتهى ❀ سقى أرضه وأرسل الماء الى النهر حتى جاوز
أرضه وقد كان طرح رجل أسفل منه في النهر ترابا قال الماء عن النهر وغرق قصيرا ضمن
من أحدث في النهر لا من أرسل الماء لوله حتى في النهر ولم يعرف عما حدث فيه ❀ سقى
أرضه فانفتح الماء من أرضه فافسد أرض جاره أو زرعه لم يضمن ولو أرسل الماء فافسده
ضمن من الفصولين ❀ ألقى شاه ميتة في نهر الطاحونة فسال بها الماء الى الطاحونة فخربت
الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج وعلم انها خربت من
ذلك يضمن ❀ رجل قلع شجرة له على ضفة نهر فانقطع النهر وأخذ التراب واللقاء في موضع
شجرته حتى سواه وتركه ثم ان أبواب النهر استأجروا رجلا ليكنس النهر فاجرى فيه الماء
ليبتل النهر حتى يسهل كرية فارسل الماء في النهر ونام في الطريق وكان ذلك في الليل فلما
انتهى وجد الماء قد خرج من موضع قلع الشجرة وغرق كدس حنطة لرجل أما الاجير فلا يضمن
وأما قلع الشجرة (١) يكفه المهر حتى ساوت جانب النهر يضمن ❀ سكر النهر المشترك فانشق
الماء وخرب قصر رجل ضمن وقد ذكر قبل هذا اذا كان السكر بالتراب اما اذا كان السكر
(١) قوله يكفه النهر حتى الخ هكذا في الاصل ونص الهندية واما قلع الشجرة ان كانت الشجرة
ملقت النهر حتى ضاق جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانبي النهر فقلع النهر ضمن اه

بالحشب والحشيش له ذلك باذن الشركا وبغير اذنه **§** وفي فتاوى البقالى لوقح الماء
وتركه فازداد الماء أو فتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد وانما يضمن
اذا أرسل الماء على وجهه لا يحمي له النهر وقد ذكرنا انه اذا سقي غير معتاد يضمن وتفسير
الضمان ان تقوم الارض من روعة وغير روعة فيضمن الفضل ولو سدانها الشركا حتى
امتلا النهر وانبتت غرق قطن رجل أو أرسل الماء في النهر وعلى النهر أنهار صغار مفتوحة
القنوات فدخل الماء في القنوات وأفسد زرع غيره ضمن في الوجهين من الخلاصة في
الشرب **§** سقى أرضه ولم يستوثق في سد الشق حتى أفسد الماء الشق وأخرى أرض
جاره ضمن اذا كان النهر مشتركا وقصر في السد **§** له نهر لم يحفظ شطه فازداد الماء وغرقت
أرض جاره لم يضمن **§** فتح الماء الى كرده واشتغل بعمل آخر فلم يشعر به حتى امتلات
وتجاوز الماء الجوامع وأفسد زرع جاره ضمن ولو ملاً هاهنا حتى خرج الماء ضمن وان كان
غائباً هذا اذا كان أرض الساقى بحال لا يستقر الماء فيها فاذا استقر فيها ثم خرج لا يضمن
§ جدول مشترك بين الجيران على رأسه راقد يفتحه كل واحد من الشركا ويسقى أرضه
ويسد عقيب السقى به جرت عادتهم فتركه أحدهم مفتوحاً بعد السقى حتى غرقت أرض
بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقى من القنية في الشرب **§** سقى أرضه فخرج
الماء منها الى غيرها فافسد متاعاً وزرعاً أو كراً بالابحكون ضامناً لانه متصرف في
ملكه فيباح له مطلقاً **§** لو حفر نهر في غير ملكه فانبثق الماء من ذلك النهر وغرق أرضاً
أو قرية كان ضامناً لانه سبيل الماء في غير ملكه فيضمن **§** ولو وش الطريق فغطب انسان
بذلك كان ضامناً اذا رشح كل الطريق وان رشح بعضه فراحسان في الموضع الذى رشح ولم
يعلم بذلك فغطب كان ضامناً وان علم بذلك فرفيه مع العلم لا يكون ضامناً هكذا قال مشايخنا
وفي الكتاب أطاق الجواب وأوجب الضمان على الذى رشح وان مررت دابة فغطبت يضمن
على كل حال أى سوارش البعض أو الكل من قاضى خان **§** قال فى النصولين لو تعدى
برشه ضمن والا فلا يضمن بان رشح هو كالعادة لدفع الغبار ولو رأى سائق الدابة الماء قد رشح
فساقها لم يضمن الراش ولو لم يره أو كان بالليل ضمن كذا أفنى بعضهم **§** ولو صب فيه ماء
فانجهد فزلق به انسان أو ذاب ثم زلق ضمن ولو رشح فيه الماء فخار رجل بحمار بن فقه دم
صاحبهم الى أحدهما بقوده فقبه الحمار لا يخرق زلق فلو كان سائقاً لم يضمن الراش اذا التمس
يضاف الى سوقه انتهى **§** وحارس السوق اذا رشح الماء يضمن ما غطب به على كل حال
هذا كله في طريق العامة وأما في السكة الغير نافذة اذا رشح فيها من هو من أهلها لا يكون
ضامناً من جنابيات قاضى خان **§** رمى الثلج في طريق فسقط عليه انسان ضمن وكذا
لو رماه في مراد الباب للاذن فى الاتقاء بشرط السلامة وكذا فى سكة نافذة وأما فى غير النافذة
فدورماة فيها أصحاب الدور فهلك انسان لم يضمن وارقد ذكر القاضى ظهير الدين الصحيح انه
لا يضمن فى النافذة وغيرها من النصولين **§** لو أخذ الجمل فى طريق البهايم الى شرب الماء

فزلقت فيها بهيمة لا يضمن ﴿١﴾ نقب موضعاً من حوض اسقى الماء فوق فيه أعمى فتلف فعليه الضمان كن وضع قطرة على نحر العامة وهلك بها شيء يضمن وقال القاضي ببيع الدين لا يضمن لانه مأذون برفع الماء ولا يتهأله الا بالنقب من جنائيات القنينة ﴿٢﴾ أرسل في أرضه ماء لا تحتسمله أرضه فتعدى الى أرض غيره فافسد ما فيها من الزرع كان ضامناً وان كان يعلم ان أرضه تحتسمل ذلك الماء لا يضمن من فصل النار من قاضيجان ﴿٣﴾ صبي بال على سطح فنزل من الميزاب وأصاب ثوباً فافسد به غرم الصبي من الفصولين روى عن عمر رضى الله عنه انه قضى على من صب الماء الحار على رأس انسان حتى ذهب سمعه وبصره وعقله وشعره باربع ديات ولومات من ذلك لم يجب الادية واحدة ذكره في الوجيز من الجنائيات والله أعلم

﴿الباب الثاني عشر في مسائل الجنائيات﴾

الجنائية لغة اسم لما يجنيه المرء من شرا كتسببه وفي الشرح اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو في نفس لكن في عرف الفقهاء يراد بطلاق اسم الجنائية فعل محرم في النفس والاطراف ذكره في ابصار الاصلاح أخذاً من التبيين ويشتمل هذا الباب على سبعة فصول

﴿الفصل الاول في الجنائية باليد مباشرة وتسيباً﴾

المباشرة ضامن وان لم يتعمد ولم يتعد والمتسبب لا يضمن الا ان يتعمد ولو رمى سهماً الى هدف في ملكه فاصاب انساناً ضمن ولو حفر بئر في ملكه فوق فيها انسان لم يضمن ولو في غير ملكه ضمن ولو سقط انسان من حائط على انسان في الطريق فقتله كان ضامناً بدمه المقتول بمنزلة نائم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامناً ولومات الساقط بمن كان في الطريق فان كان ذلك ماشياً في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعمد في المشي في الطريق فلا يمكنه التحرز عن سقوط غيره عليه وان كان ذلك الرجل واقفاً في الطريق قائماً أو قاعداً أو نائماً كان دية الساقط عليه لانه متعمد في الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون ضامناً لما تلحق به وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعمداً في الوقوف والنوم في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل وان مات الاسفل به في الاحوال كلها لان الاعلى مباشر قتل الاسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كان نائم في ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامناً لانه مباشر في قتله من قاضى خان ﴿١﴾ ولورمى شخصاً بطنه صيداً فاذا هو آدمى أو حرمياً فاذا هو مسلم وجبت الدية وكذا لو أغرق صبي في البحر نجح الدية عند أبي حنيفة وقالوا يقتص منه ﴿٢﴾ واذا اتقى صفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلم مسلماً ظناً انه مشرك فلا قود وتجب الدية هذا اذا كانوا مختلطين وان كان في صف المشركون لا تجب الدية لسقوط عصمته بكثير سوادهم ﴿٣﴾ ومن شج نفسه وشج رجل وعقره أسد وأصابته حية فمات من ذلك فعلى الاسد ثلث الدية لان فعل الحية والاسد جنس واحد لكونه هداراً

في الدنيا والاخرة فصار كانه تلف بثلاثة أفعال فيكون التسلف بكل واحد ثلثه فيجب عليه
ثالث الدية ﴿ ومن شهر على رجل سلاحا ليلا أو نهارا أو شهر عصالا في مصر أو غيرها في
طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه من الهداية ولو شهر عليه
عصا ثم اراد في مصر فقتله قتل به ذكره في الاصلاح ﴿ وان شهر المحنون على غيره سلاحا
أو الصبي فقتله المشهور عليه وهو عليه الدية في ماله وقال الشافعي لا شيء عليه ﴿ ولو ضرب
الشاهر المشهور عليه بسلاح في المصر فأنصرف فقتله المشهور عليه اقتص من المشهور
عليه ومن دخل على غيره ليلا وأخرج السرقة فاتبه رب المال وقتله فلا شيء عليه اذا
كان لا يمكن من الاسترداد الا بالقتل ولو شهر والاب على ابنه سلاحا ولا يمكن دفعه الا
بقتله لا بأس بقتله من الهداية ﴿ أراد أن يكره غلاما أو امرأة على فاحشة فلم يستطعها
دفعه الا بالقتل فدمه هدر كافي مشتمل الهداية عن المنية ﴿ وفي الوجيز لوطع الوالد
الاصبع الزائد من ولده لا يضمن وان قطع غيره ضمن عن محمد لواجتمع الصبيان أو المجانين
على رجل يريدون قتله وأخذ ماله ولا يقدر على دفعهم الا بالقتل ليس له أن يقتلهم ولو قتلهم
ضمن ديتهم اه قلت وهذا مشكل نظره بالتأمل ﴿ ولورمى رجلا عمدا فقتل السهم منه الى
آخر فأتا فعليه القصاص للاول والدية للثاني على عاقبته لان الاول عمد والثاني أحد نوعي
الخطأ ﴿ ومن له القصاص في الطرف اذا استوفاه ثم سرى الى النفس ومات المقتص منه
يضمن المقتص دية النفس عند أبي حنيفة وقال لا يضمن كالامام والبراع والجمام والمأمور
بقطع اليد من الهداية ﴿ ولو قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله أن يقتل القاتل قصاصا
سواء قضى القاضي أو لم يقض ويقتل بالسيف ويضرب علاوته ولو أراد أن يقتله بغير
السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يعزر الا انه لا ضمان عليه وصار مستوفيا حقه ولا ضمان
على ذلك هذا اذا قتل والامر ظاهر فاذا قتل فقال الولي كتب أمرته لا يصدق في ذلك ويجب
القصاص على القاتل ﴿ رجل أراد أن يخلق لحية رجل ليس له أن يقتله ولو أراد أن يقلع
سنه له أن يقتله هذا اذا قلع أما اذا جأ بالمبرد ليرد سنه فقتله فعليه الضمان ﴿ ولو ضرب
انسانا ضربة لا أثر لها في النفس لا يضمن شيئا ﴿ رجل صاح على آخر فأتاه من صبيته تجب
الدية ﴿ رجل أعطى صبييا سلاحا لمسكه فغضب الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة
المعطي ولو لم يقل له أمسكه المختار انه يضمن وكذا لو قال للصبي اصعد هذه الشجرة وانفض
ثم ارهاق فصد وسقط ضمن الأمر ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره
لا يضمن الدافع بالاجماع من الخلاصة ﴿ وضمان الصبي اذا مات من ضرب أبيه أو وصيه
نأديا عليهم عند أبي حنيفة خلافا لما هذه في الدعوى من المجمع قال في الاشباه الواجب
لا يتقيد بوصف الامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضى الى النفس وكذا
اذا مات المعزور وكذا اذا مرى الفصد الى النفس ولم يتجاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع
المقطوع يده يدق طعنه فمتر ضمن الدية لانه مباح في تقيد ضمن لو عزز وجتسه فمات ومنه

المرور في الطريق مقيد بوصف السلامة ومنه ضرب الابن أو الام أو الوصي تأديبا
ومن الاول ضرب الابن أو الام أو الوصي أو المعلم باذن الاب تعليمات لضمان
فصرب التأديب مقيد لكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحله في الضرب المعتقد
امافي غـ يره فيجب الضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما اذا وطئ زوجته فافضاها
وماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطء أخذ موجه وهو المهر فلم يجب
به آخر ونعمامه في التعزير من الزيلعي اه وفي قاضي خان لو ضرب الرجل ولده الصغير
في تعليم القرآن مات قال أبو حنيفة يضمن الوالد دينه ولا يرثه وقال أبو يوسف لا يضمن
ويرثه وان ضرب المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم اه ولوروي مسلم فان اردوا العياذ بالله
تعالى ثم وقع به السهم فعلى الراعي الدية عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه ولوروي وهو مرند
فأسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعا وكذا اذ ارى حريبا فأسلم كافي الهداية
ولو اراد من قطعت يده عمدا ثم أسلم ثم مات أو جرح محمد أو شربا أو همدائه من الجمع ولو
تجرح رجلا موضحة فذهب بها سمعه وبصره يجب أرش الموضحة في الموضحة ودية النفس في
السمع والبصر ولا يدخل أرش الموضحة فيها ولو شجعه موضحة فذهب بها سمعه رأسه يجب
دية كاملة للشعر ويدخل أرش الموضحة فيها ولو شجعه موضحة فذهب بها عقله كان
عليه دية النفس لاجل العقل ويدخل فيها أرش الموضحة وفي شعر الرأس واللحية اذا ذهب
ولم يثبت دية النفس وان حلق لحية انسان فنبت بعضها دون بعض يجب حكومة عدل
وكذا في لحية الكوسج اذا كانت الشعر طاقات متفرقة وان سترت وهي رقيقة ففيها
دية وان كانت شعرات على الذقن لا شيء فيها وان حلق الشارب فلم يثبت يجب حكومة عدل
ويؤجل حلق الرأس واللحية والشارب سنة فان لم تنبت تجب الدية فان أجل في الرأس أو
اللحية ومات المجنى عليه قبل الحول وقبل النبت لا شيء عليه في قول أبي حنيفة وقال
صاحبه فيه حكومة عدل وفي قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهو مالان
من الانف وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس ولو ضرب أنف
رجل فلم يجدر بريح طيب ولا نثن ففيه حكومة عدل وفي بعض الروايات ذهاب
الشم بمنزلة ذهاب السمع وفي قطع كل الذر دية كاملة وكذلك الحشفة وحدها وان ضربه على
الظهر ففانت منفعة الجماع أو صار أحدا ب يجب دية النفس ولو طعنه بريح أو غيره في الدبر
فلا يستمسك الطعام في جوفه فعليه دية كاملة وكذا لو ضربه فسلم بوله ولا يستمسك البول
ففيها الدية وان أفضى امرأه فلا يستمسك البول ففيها الدية وان كانت تستمسك فهي جائفة
يجب ثلث الدية وفي العينين والحاجبين والشفتين وثدي المرأة وحلمتها الدية وكذا في اليدين
والرجلين والاذنين والخصيتين والالبتين اذ لم يبق على عظم الورك اللحم فان بقي من اللحم شيء
ففيه حكومة عدل وفي اشهار العينين الدية وفي أحدهما نصف وفي كل شعر ربع الدية
وفي أصابع اليد الدية وفي كل اصبع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث من عشر الدية الا

الايهام وفي كل مفصل من الايهام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وان كان
الاسنان اثنين وثلاثين فذهب السكل ففيها دية وثلاثة اخماس الدية وفي اعوجاج الوجهه
وقطع فرج المرأة ان منع الوطء أو ضرب على الظهر فاقطع مائه في جميع ذلك دية كاملة
واختلفوا في حكومة العدل والقنوى على انه يقوم عبداً بالاهذا الاثر ثم معه فقد رالتفاوت
بين القيمين هو حكومة العدل وان قطع بعض اللسان فنع السكلام يجب فيه الدية وان منع
بعض الكلام دون البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية
بقدر ما فات من الحروف ولو شج دامية أو باضة أو متسلاحة أو مسجاً فاقطع ففيها حكومة
عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية لو خطأ وفي المنقلة عشرة الدية ألف درهم وكذلك في
الهاشمة وفي الآمة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية اذا وصلت الى الجوف ولم تنفذ فاذا
نفذت وراه ففيها ثلثا الدية ولو حاق رأس شاب فابت أيض لاشئ عليه في قول أبي حنيفة
وكذا اذا قطع الرجل وبه أخذ الفقيه وفي قطع اليد السلا حكومة عدل وكذا في قطع الرجل
العرجاء حكومة عدل ولو قطع اليد من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية
اليدين في نصف الساعد حكومة عدل ولو قطع أطراف اليدين أو الرجلين روى الحسن عن
أبي حنيفة ان فيه حكومة عدل وفي الخصمين والعينين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان
تحرك يجب القصاص في العمد والدية في الخطا وان لم تحرك كان فيه حكومة عدل وتحجب
الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة عدل وكذا في لسان
الاخرس يجب حكومة العدل واذا دفع امرأه وهي بكر فسقطت وزهبت عذرتها كان
عليه مثل مهر مثلها ولو ضرب سن انسان فحرك فأجل فان اخضر أو احمر يجب دية السن
خمس مائة وان اصابه فتر اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب شئ ولو اصابه فيجب دية السن
اذا فات منفعة المضغ وان لم تنف الا انه من الاسنان التي ترى حتى فات جماله فكذلك فان لم
يكن واحداً منهم ما ففيه روايتان والصحيح انه لا يجب شئ وان قلع سن بالغ فبنت لاشئ عليه
وكذا سن الصبي اذا بنت لاشئ عليه ولو زرع سن رجل فانزع المزروع سنه سن النازع قصاصا
فبنت سن الاول كان على النازع الثاني أرش سن النازع الاول خمسمائة لانه لما بنت سن
الاول تبين ان القصاص لم يكن ولو بنت سنه اعوج كان فيه حكومة عدل ولو بنت نصف
السن كان عليه نصف أرشها ولو عض يد رجل فانزع صاحب اليد به وقلع سن العاض
لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وقال ابن أبي ليلى عليه دية السن ولو عض ذراع رجل
فخذه من فيه فسقط بعض أسنان العاض وذهب لحم ذراع المجنى عليه قال محمد لا ضمان
الاسنان ويضمن العاض أرش ذراع المجنى عليه ١ ولو نزع رجلان في جبل واحد كل منهما
أخذ طرفه بجذبان فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجبل فسقط كل واحد من
جانبه ومات ليس على القاطع شئ لانه قصد الصلح دون الهلاك هذه الجملة من قاضي خان
وفي الوجيز نقل عن المنتقى وجلان مداحبلاً فانقطع الجبل فسقطا وما تان سقطا على القفا

لا ضمان فيهما وان سقطا على الوجه فدية كل واحد منهما على صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والاخر على الوجه هدر دم الساقط على القفا ووجب دية الساقط على الوجه وان قطع أجنبي الجبل حتى سقطا وما تضمن القاطع اهـ وهكذا في الخلاصة وممثل الهداية نقلا عن المختار فلم أدر من أين ذهب قاضي خان الى ما ذهب ولعله اطلع على رواية في المذهب فاخترها واليه اذهب ثم انى اطاعت على شاهد من قاضيان على ما ظننت به قال في فصل آخر من الجنائيات مندبل أو جبل طرفاه في يدرجلين يتجازبان فانقطع المندبل أو الجبل فسقطا وما تا قال أبو يوسف ان سقطا على قفاهما هدر دمهما لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه وان سقطا على وجههما فدية كل على الآخر لانه مات بصنع الآخر وان سقط أحدهما على وجهه والاخر على قفاه ووجب دية الساقط على الوجه دون المستلقي وان قطع أجنبي هذا الجبل فوقه على قفاهما يضمن القاطع ديتهم ما وقية الجبل ولو وقع على وجهه اهـ قال محمد فذلك لا يكون من قطع الجبل ولو وقع على قفاهما ذكر ابن رستم انه لا ضمان على قاطع الجبل اهـ رجلان اصطدا ما فنانا ان وقع كل واحد منهما على وجهه لا شيء على واحد منهما وان وقع كل واحد منهما على قفاه فعلى عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وان وقع أحدهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر دية الآخر على عاقلة صاحبه صيتان وقعت احدهما على الاخرى فزال بكاره احدهما بفعل الاخرى يجب مهر المثل على الصبية من الخلاصة وفيها ان المجنون اذا قصد قتل انسان فقتله المصول عليه يضمن الدية رجل أراد أن يضرب بالسيف فاخذ آخر السيف بيده فغضب صاحب السيف سيقه من يده فقطع نصف أصابعه ان كان من المفاصل فعليه القصاص وان لم يكن من المفاصل فعليه دية الأصابع ولو قطع ظفر غيره ان ثبت كما كان فلا شيء على القاطع وان لم يثبت أو ثبت منه عيبا ففيه حكومة العدل لكن في المتعجب دون مالم يثبت وليس فيه أرض مقدور ولا قصاص ولو ضرب امرأه حتى صارت مستعاضة يجب الدية وفي الخزانة ينظر طول ان برئت لا يجب شيء وان لم تبرأ فعليه الدية وفي الضلع اذا كسرت حكومة العدل وفي الصلب اذا دق لكن بقدر على أن يجامع ففيه حكومة عدل رجلان في بيت وليس معهما أحد ووجد أحدهما مقتولا قال أبو يوسف أضمنه الدية وقال محمد لا أضمنه لعلة قتل نفسه من الخلالة ضرب رجلا فصمت إحدى أذنيه يجب نصف الدية وان لم يذهب الزينة كما اذا ذهب ضوء إحدى العينين في شرح الطحاوي لا نعلم فيمن اطلع على بيت غيره ففقت عينه شيئا منه وصاعن أحمنا ومذهبه انه هدر وقال أبو بكر الرازي هـ هذا ليس بشئ وبلزمة حكم الجنابة وقال الشافعي هو هدر لقوله عليه السلام من اطلع على دار قوم بغير اذنهم ففقوا عينه فلا دية ولا قصاص وعندنا هو محمول على ما اذا لم يمكنه دفعه لا يفتق العين وهو هدر بالاجماع وفي كنز الرؤس اذا نظر في باب دار انسان ففقت عينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يمكنه تعجته من غير فرق العين وان أمكنه يضمن وقال الشافعي

لا يضمن في الوجهين ولو أدخل رأسه فرماه صاحب الدار فقفاً عينه لا يضمن بالاجماع لانه
 شغل ماله كالمقصود أخذتيا به فدفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها
 انقلبت فأس من قصاب كان يكسر العظم فانلفت عضواً انسان يضمن وهو خطأ والدية في
 ماله لانه لا عاقلة للجسم انما عاقلة للجمجمة انما عاقلة للجمجمة انما عاقلة للجمجمة
 رجل صبي تضمن المغطية أبو الفضل صغيران يلعبان فصرع أحدهما صاحبه فانكسر
 فخذه ولم ينجر حتى لا يمكنه المشي فعلى أقرباء الصبي من جهة أبيه تجسمائه دينار أبو بكر
 رحمه الله صبيان يرمون لعباً فاصاب سهم أحدهم عين امرأته وهوا بن تسع سنين أو نحوه فالدية
 في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة قال أبو الليث وانما واجب
 الدية في مال الصبي لانه لا يرى للجسم عاقلة واما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبدنية فعلى عاقلة
 ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شيء تزعم امرأته فتجن يوماً وتفتق يوماً
 فحكومتها عدل من القنية وقال أبو حنيفة رجلان مد اشجرة فوقت عليهما فقتلتهما
 فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه رجل أخذ بيد رجل فحذبت الاخره من
 يده فانهت يده قال محمدان أخذها للمصاحفة فلا شيء على الاخذ وان أخذها ليغمزها
 ضمن الاخذ ارض اليد ولو قلع سن رجل خطأ فانهت يدهم ما كانهم ارشها وكذلك الاذن
 لانهم لا تعود الى حالتها الاولى ولهذا الوقع اسنان هذا المقلوع ثانياً لا شيء عليه ولو نبتت
 بنفسها صححة لا يضمن شيئاً ولو نبتت على عيب فحكومتها عدل عن محمد رجل قلع سن صبي
 أو حلق رأس امرأته فصالح الخاني أب الصبي أو المرأة على الدراهم ثم ثبت السن والشعر
 برد الدراهم وكذلك اذا كسرت فخرت فصالحه منهما مائة وفي قلم الاظفار اذا لم تنبت
 قيل يجب كمال الدية وقيل لا يجب وان نبت أصفر أو أعوج ففيه حكومتها عدل وان حلق
 نصف اللحية أو الرأس قيل يجب نصف الدية وقيل يجب كمال الدية ولو حلق الشارب فلا صح
 ان فيه حكومتها عدل ولو سلخ جلدة الوجه لا رواية قيمة عن اصحابنا وعلى قواعد المذهب
 يجب كمال الدية حلق رأس رجل أو لحية فقال كان أصلع أو كوميحاً لم يكن في عارضة
 شعر فاجل سنة فلم ينبت فعليه الدية بقدر ما زعم الخالق انه كان في رأسه أو في لحية من
 الشعر وكذلك في الحاجبين والاشفاق كان القول قوله مع عينته وعلى المجني عليه البينة
 ولو مات المخلوق قبل الحول ولم ينبت الشعر لا شيء عليه لو تنف بعض لحية رجل يستأني
 حولان فان التأم لم يجب شيء وان لم تنضم ففيه الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب بحسابه
 من الوجهين قال في الهداية الاصل في الاطراف انه اذا فوت جنس منفعته على الكمال
 او زال جبالاً مقصوداً في الاذى على الكمال يجب كل الدية لا تلافه النفس من وجهه وهو
 ملحق بالاتلاف من كل وجه تعظيماً للآدمي فلو ضرب انساناً فذهب ذوقه وجبت الدية
 ولو ضرب عضواً فذهب منفعته ففيه دية كاملة كاليدها اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها
 ولو ضرب صلب غيره فاقطع مائة أو واحد ودب يجب الدية وهذه مرت ولو زالت الحدوبة

لا شيء عليه وفي عين الصبي واسانه اذ لم يعلم صخته حكومة عدل وكذا الواسهل الصبي لانه
ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي العين بما يستدل به على
النظر وفي الذكر بالحركة اه قلت وهذا يخالف لما مر عن قاضي خان انه يجب الدية
بالاستهلال وفي قلع سن سوداء حكومة عدل من مشتمل الهداية ❀ ولو قطع اصبع
رجل من المفصل الاعلى فشل ما بقي من الاصابع واليد كلها يجب الدية في المفصل الاعلى
وفي ما بقي حكومة عدل وكذلك لو كسر سن رجل فاسود ما بقي ولم يحن محمد خلافاً وينبغي ان
يجب الدية في السن كله ❀ ولو شج رجلاً فالتعت ولم يبق لها أثر ونبت الشعر سقط الارش
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف عليه ارش الالم وهو حكومة عدل وقال محمد عليه أجره
الطيب وعن الدوائ من الهنداية ❀ ولو قطع أصبعاً فالتعت أخرى يجب عليه ارش
الاصبعين في ماله عند أبي حنيفة وعندهما يقتص للدولى ويغرم دية الأخرى ولو ضرب
الاذن فبدت ففيم حكومة عدل من الوجيز وان قطع ندى الرجل أو حلمته ففيم حكومة
عدل هذه في أحكام الانثى من الاشياء ❀ قط رجل وطرحه فقتله سبع لم يكن عليه قود
ولاديه ولكن يعزرو ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة عليه الدية ولو قط صبياً أو ألقاه في
الشمس أو في يوم بارد حتى مات فعلى عاقلة الدية ❀ اذا شق رجل بطن رجل وأنخرج
أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمداً فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان
كان عمداً وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفسداً الى
الجانب الآخر فثلثا الدية هذا اذا كان يعيش بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم وان كان
لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق
البطن ويقتص في العمد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العنق يعزرو وكذا لو جرح رجلاً
جراحه متخنة لا يتوهم العيش معها وجرحه آخر جراحه أخرى فالقاتل هو الذي جرح
الجراحه المتخنة هذا اذا كان الجراح احنا على التعاقب فان كانتا معاً فكلاهما قاتلان
وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والا تخرج جرحه واحده فكلاهما قاتلان لان المرفق قد
يموت بجرحه واحده ويسلم من الكثير ❀ رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم انه
لا يعيش ❀ رجل قال لا تخرب عتدي بالف أو بأفلس فقتله لا يجب القصاص وتجب الدية
وفي التجريد لا تجب الدية في أصح الرايين عن أبي حنيفة وهو قولهما وفي رواية تجب ولو
قال له اقطع يدي فقطع لا شيء عليه وكذا في جميع الاطراف ولو قال لا تخرب يدي على ان
تعطيني هذا الثوب وهذه الدار ففعل لا قصاص عليه وعليه خسة آلاف درهم وبطل
الصالح ولو قال لا تخربني على فرماه بجرح جرحه جرحاً لا يعيش من مثله فهو هذا قاتل ولا
يسمى جانياً وعليه الدية ولو جرحه بالجرح جرحاً يعيش من مثله لا يسمى قاتلاً ولومات من ذلك
لا شيء على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة وهي رجل قال لا تخربني الى اقبضه
وأكسره فرماه فاصاب عينه فذهب ضوءها لا يضمن شيئاً من الخلاصة ❀ وفي القنية

لا شئ في وجوب الدية اغنا الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضارب ابوك
يقال له بال فارسية مشت زدن فذهب عين أحدهما يجب القصاص اذا أمكن لانه عمدا وان قال
كل منهم ما لا تدري هذه اه ٥ قط صيافا لقاه في الشمس حتى مات ضمن ٥ أوقع انسانا
في البحر فسبح ساعة ثم غرق لا يضمن من مشتل الهداية ذكره في الوجيز ٥ وجل ضرب
سن رجل فأسود بجاهه آخر وزعها كان على الاول ارش تام جسمائه وعلى الثاني حكومة
عدل وفي العين الحولاء الشديدة الحول بحيث يضرب بصره حكومة عدل ٥ ولوسقي انسانا
سماقات فلو أوجره إجمارا تجب الدية وان دفعه اليه في شره ومات لا تجب الدية بل يحبس
وبعزر ٥ رجل رأى رجلا يزني بامرأة أو بامرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب فقتله
لا شئ عليه وكذا لو قتل قاطع الطريق لا شئ عليه وكذا لو قتل المسلم مرندا أو مهر ندة لا شئ
عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصان فحبس ليرجم غدا فقتله رجل لا شئ
عليه ٥ رجل دفع الى الصبي سكيناً فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير اذن لم يضمن الدافع
شيئاً وفي جنائيات الحسن ان قتل الصبي غيره كان على عاقلة الصبي دية المقتول ثم ترجع
على عاقلة الدافع بالدية وذكر في المنتقى رجل أعطى صبياً عصاً أو شيئاً من السلاح وقال
أمسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة الدافع ولو دفع السلاح الى الصبي ولم
يقبل أمسكه لي فعطب الصبي بذلك اختلف المشايخ فيه ٥ رجل جذب ولداً صغيراً من يد
والده والاب عسكه حتى مات الصغير قال أبو حنيفة دية الصغير على الجاذب ويرثه
والده وان جذبه حتى مات كانت الدية عليه ما ولا يرثه ولو أزال عذرة أجنبية بحجر أو نحوه
كان عليه مهر مثلها صغيرة كانت أو كبيرة ولو ان بكرادفت بكراً أخرى فزال عذرتها
قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر المثل قال بلغنغان عمر رضي الله عنه في جارتين
تدافعتا فزال عذرة احدهما تضمن الاخرى مهر مثلها ٥ ولو حفر بئرًا فارسل فيها رجلاً
فغرق في الماء قال محمد ان كان عمق البئر أطول من الرجل ضمن الحافرون ان كان الى صدر
الرجل لم يضمن مما يحدث في الطريق من الوجيز ٥ ولو أدخل انساناً بيتاً وسد عليه
الباب حتى مات جوعاً لم يضمن عند أبي حنيفة وعندهما عليه الدية ولو دفعه حياً في قبر فمات
قال محمد يقتص منه من الوجيز وفي قاضي خان رجل حبس رجلاً وطين عليه الباب حتى
مات جوعاً قال محمد دية اقب الرجل ويجب الدية على عاقلة انتهى ٥ وضع سكيناً في يد صبي
فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر به فمات ضمن ٥ صبي قائم على سطح فصاح به رجل ففرغ
الصبي فوقع ومات ضمن عاقلة الصائح دية وكذا صبي في الطريق فرت به دابة فصاح بها
رجل فوطئته الدابة فمات ضمن عاقلة الصائح دية ولو أدخل نائماً أو صبياً أو مغمى عليه
في بيته فسقط في البيت قال محمد ضمن في المغمى عليه والصبي لافي النائم من الفصولين
٥ وفي الاشباه من بيان ان النائم كالمستيقظ من رفع النائم ووضعه تحت جدار فسقط
عليه الجدار فمات لا يلزمه الضمان ٥ ضرب غيره فسقط ميتاً ضمن ماله وثيابه اذا

ضاعت ❦ ضرب غيره فاعفى عليه ولم يمكنه البراح فاختار به لا يضمن الضارب كذا في
 الفصيح من القنية ❦ سقى رجلا ممحاكى عن الفقيه أبي الليث ان دفع اليه في شربه
 حتى شربه فمات لا شيء عليه ويرث وكذا الوفاة كل هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو
 مسموم فمات لا يضمن من الخلاصة ❦ صبيان اجتمعوا يلعبون في موضع ويرمون فاصاب
 سهم أحدهم عين امرأة وذهبت والصبي ابن تسع سنين أو نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر
 ارش عين المرأة في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى يسرة قال
 الفقيه أبو الليث انما أوجب الدية في مال الصبي لانه لا يرى للجمع عاقلة ثم اغتاجب الدية اذا
 ثبت رميه بشهادة الشهود لا باقرار الصبي بوجود سهمهم فيها لان اقراره على نفسه باطل
 ❦ وجناية الصبي المقر والمجنون عمدا أو خطأ اذا بلغت خمسائة درهم تكون على العاقلة
 وما كان أقل من ذلك تكون في مال الجاني حالا من قاضي خان ❦ ولو ان رجلا معه جرح به
 رمق حله انسان الى أهله فكث يوما أو يومين ثم مات لا يضمن الذي حله في قول أبي يوسف
 وفي قياس أبي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة الحلة من الهداية ❦ هر رجل في محلة فاصابه
 سهم أو حجر لا يدري من أى موضع أصابه فمات من ذلك فعلى أهل المحلة القسامة والدية من
 مشتمل الهداية ❦ ولو وجد قتيل في دار مشتركة نصفها الرجل وعشرها الرجل ولا تحرم
 ما بقى فالدية على رؤس الرجال بمنزلة الشفعة كما في الهداية ❦ لو تضار بالوكز يقال له
 بالفارسية مشتم زدن فذهبت عين أحدهما يقادروا ما يمكن لانه عمدا وان قال كل واحد
 منهما لا لا تحرمه وكذا الوارزاني خانقاه على وجه التعليم أو الملاعبة فأصاب الخشبة
 عينه فذهبت يقادروا ما يمكن ❦ اذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه عمدا
 أو خطأ فعليه الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ وان كان أسيرين فقتل أحدهما صاحبه
 أو قتل مسلم تاجر أسيرا فلا شيء على القاتل الا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة وقالاني
 الاسيرين عليه الدية في الخطأ والعمد كذا في السير من الهداية ❦ أراد صبي أو امرأة
 فقتله فدمه هدر لو عجز عن دفعه الا يقتله من القصولين ❦ قال اقبل ابني وهو صغير
 فقتل بحب القصاص وهي رواية عن أبي يوسف وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة انه
 قال تجب الدية وفي الكفاية جعل الاخ كالابن وقال القياس ان يجب القصاص في الكل وفي
 الاستحسان تجب الدية ولو قال اقتل أبي فقتله تجب الدية ولو قال اقطع يده فقطع يجب
 القصاص ولو قال اقتل عبدي أو اقطع يده فلا شيء عليه من الخلاصة ❦ ولا قصاص على
 قاطع يد الخنثى المشكل ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قاطع يد غيره عمدا
 وعلى عاقلة ارشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبيين وكذا فيما دون
 النفس كذا في الاشياء من أحكام الخنثى ❦ اذا خرج رأس الملوود فقطع انسان أذنه ولم
 يمت فعليه ديتها وان قطع رأسه فعليه الغرة هذه في فن الاغازمة ❦ قال المجروح لم يجرحني
 فلان صرح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل كذا في الهبة من أحكام المرضى من

الفصولين وفي المسئلة تفصيل يدل على كذا في المتفرقات ان شاء الله تعالى ﴿ اذ قال المجروح
قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينه الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال
جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه تقبل كما في شرح المنظومة كذا في
الاشباه وقد تعقبه خواهر زاده الرومي قائلا هذه المسئلة ليست في منظومة النسب ولم أقف
في مشاهير شيوخها على هذه المسئلة واغماهي في منظومة ابن وهبان وشرحها بقول
الظهيري وفيها نقل عن مجموع النوازل لكن المصنف قد صرفها فضل وأضل كثيرا فانهم قالوا
في المسئلة فاقام ابنه البيعة على ابن آخرانه جرحه خطأ تقبل بينته ووجهه ان البيعة قامت على
حرمان الولد عن الارث فقبلت فلما أجزنا ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقبته والمسئلة
في المحيط البرهاني أيضا قد ارجع قبول البيعة على كون المدعي عليه ابنا آخر للرجح يدعي حرمانه
لا على ايقاع الدعوى بقوله جرحني كما توهمه ولذلك قالوا في تعليل المسئلة المتقدمة على هذه
لان هذا حق الاب وقد أ كذب الاب البيعة بقوله قتلني فلان كذا في مجموع النوازل وغيره
انتهى أقول والحق على ما ظهر لنا في يد الرومي ﴿ اذ اوجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله
استخلف خمسة من رجالهم يختارهم الولي بالله ما قبلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا حلفوا قضى على
أهل المحلة بالدية ومن أبي منهم حبس حتى يحلف بخلاف الذكول في الاموال ثم هذا الذي
ذكرنا اذا ادعى الولي القاتل على أهل المحلة أو ادعى على بعضهم بالاعيانهم أو ادعى على
بعضهم باعيانهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم والفرق ان وجوب القسامة
عليهم دليل على ان القاتل منهم فعيثه واحدا منهم لا ينافي في ابتداء الامر أنه منهم بخلاف
ما اذا عين من غيرهم لان ذلك ينافي ان القاتل ليس منهم وهم اغما يغرمون اذا قال القاتل
منهم ولان أهل المحلة لا يغرمون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم الا بدعى الولي فاذا
ادعى القاتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم وسقط لفقده شرطه ولا قسامة لانه ليس بقتيل
لانه من فانت حياته بسبب مباشرة حتى وهذا ميت حنف أنفه فلا بد ان يكون به اثر يستدل
به على كونه قتيلا حتى يجب القسامة والدية وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق
وكذا اذا كان خرج الدم من عينه أو أذنه لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحى عادة
بخلاف ما اذا خرج من فيه أو دبره أو ذكره لان هذا الدم يخرج من هذه المخارج عادة بغير
فعل أحد وقد ذكرناه في الشهيد ولو وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف البدن ومعه الرأس
في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوبا بالطول او وجد أقل من النصف
ومعه الرأس أو وجد يده أو رجله أو رأسه فلا شيء عليهم لان هذا الحكم عرفناه بالنص وقد
ورد به في البدن الا ان لا أكثر حكم الكل تعظيما للدعى بخلاف الأقل لانه ليس ببدن ولا
ملحق به فلا تجرى فيه القسامة والاصل فيه ان الموجود الاول ان كان بحال لو وجد الباقي
تجوز فيه القسامة لا تجب فيه وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجوز فيه القسامة تجب
وصلاة الجنائز في هذا منسجمة على هذا الاصل لانها لا تتكرر ولو وجد فيهم جنين أو سقط

ليس فيه اثر الضرب فلا شيء على أهل المحلة لانه لا يفرق الكبير جالا وان به اثر الضرب وهو تام
 الخلق وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تام الخلق ينفصل حيا وان كان ناقص
 الخلق فلا شيء عليهم لانه ينفصل مينا لاحيا واذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجل فالدية
 على عاقلة له دون أهل المحلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان راكبها أو
 قائدها فان اجمعا وافعلهم لان القتيل في أيديهم فصار كما اذا وجد في دارهم وان مرت دابة
 بين قريتين وعليها قتيل فهو على أقربهما اذا كان بحيث يبلغ أهله الصوت والاشياء عليهم
 وان وجد القتيل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلة له ولا يدخل السكان في
 القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة وهو قول محمد وقال أبو يوسف هي عليهم جميعا ثم ان
 القسامة والدية انما تجب على أهل الخطة دون المشتريين عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو
 يوسف انكل مشتري كون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ ممن له ولاية الحفظ وان بقي
 واحد من أهل الخطة فكذلك يغني عن أهل الخطة وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم
 فهو على المشتريين بالاتفاق وان وجد قتيل في دار فالقسامة على رب الدار وهذا عند أبي
 حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وقال أبو يوسف لا قسامة على العاقلة لان رب الدار اخص
 به من غيره فلا يشارك غيره فيها كاهل المحلة لا يشاركهم فيها عاقلهم وان وجد القتيل في
 دار مشتري تركه نصفه الرجل وعشرها الرجل ولا تخربا بقي فهو على رؤس الرجال لان صاحب
 القليل يراحم صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتقصير ❦ ومن اشترى
 دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيل فهو على عاقلة البائع وان في المبيع خيار لاحدهما فهو
 على عاقلة الذي في يده عند أبي حنيفة ورجع الله وقالان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري
 وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي تصير له وان وجد القتيل في سفينة فالقسامة على كل
 من فيها من الركاب والملاحين لانهم في أيديهم واللفظ يشمل أربابها حتى تجب على الارباب
 الذين فيها وعلى السكان وكذا على من عدها المالك وغير المالك في ذلك سواء وكذلك الجحلة
 لان السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها اليد دون المالك كافي الدابة بخلاف المحلة والدار وان
 وجد في مسجد محلة فالقسامة على أهلها لان التدبير فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع
 أو الشارع الاعظم فلا قسامة والدية على بيت المال وكذلك الجسور العامة ولو وجد في
 السوق ان كان مملوكا فعند أبي يوسف يجب على السكان وعند محمد على المالك وان لم يكن
 مملوكا كالشوارع العامة التي بنيت فيها فعلى بيت المال ولو وجد في السجن فالدية على بيت
 المال وعلى قول أبي يوسف الدية والقسامة على أهل السجن وان وجد في بركة ليس بقر بها
 عمارة فهو هدر وتفسير القرب ما ذكرنا من استماع الصوت وهذا اذا لم تكن مملوكا لا حد
 اما اذا كانت مملوكا فالقسامة والدية على عاقلة له وان وجد بين قريتين كان على أقربهما
 وقد ذكرناه وان وجد في وسط القرية بمر به الماء فهو هدر وان كان محبسا بالشاطئ
 فهو على أقرب القرى من ذلك المكان على التفسير الذي تقدم ❦ واذا التقى قوم

بالسبوف فاجلوا عن قتييل فهو على أهل المحلة لان القتييل بين أظهرهم والحفظ عليهم الا ان يدعى الاولياء على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة شئ ولا على أولئك حتى يقيموا البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق اغما يسقط به الحق عن أهل المحلة لان قوله حجة على نفسه ١ وان وجد قتييل في معسكر أقاموا بقلا من الارض لملك لاحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من يسكنها الدية والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الاخمية اعتبارا لليد عند انعدام الملك ٢ وان كان القوم لتقوا قتالا ووجد قتييل بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر ان العدو قتله فكان هدر او ان لم يلقوا وعدوا فعلى ما بينا ه وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فيجب على المالك عند أبي حنيفة خذلا لابي يوسف وقد ذكرناه ٣ ومن جرح في قبيلة فنقل الى أهله فمات من تلك الجريحة فان كان صاحب فراش حتى مات فاقسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة رضى الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله لا قسامة ولا دية لان الذي حصل في القبيلة والمحلة مادون النفس فلا قسامة فيه وصار كما اذا لم يكن صاحب فراش ٤ ولو أن رجلا معه جرح به رمى جملة انسان الى أهله فكنت يوما أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله في قول أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يضمن لان يده بمنزلة المحلة ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فديته على عاقلته لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا زفر لاشئ فيه كالمكاتب اذا وجد قتيلا في دار نفسه فانه هدر بالاتفاق ٥ ولو ان رجلين كانا في بيت وليس معهما ثالث فوجد أحدهما مذبوحا قال أبو يوسف يضمن الآخر الدية وقال محمد لا يضمن ٦ ولو وجد قتييل في قرية لا مراهة فعند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد القسامة عليهم انكر وعلمها الايمان والدية على عاقلته او قال أبو يوسف رحمه الله القسامة على العاقلة أيضا وقال المتأخرون ان المرأة تدخل مع العاقلة في العمل في هذه المسئلة لانا أنزلناها قاتلة وان قاتلة تشارك العاقلة ٧ ولو وجد رجل قتيلا في أرض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من أهلها قال هو على صاحب الارض لانه أحق بنصرة أرضه من أهل القرية هذه الجملة من الهداية

الفصل الثاني فيما يحدث في الطريق فيمك به انسان أو دابة

وفيه مسائل الآبار والانهار

رجل وضع في الطريق حجرا أو جذعا أو بني فيه بناء أو أخرج من حائطه جذعا أو صخرة شاخصه أو أشرع كنيفا أو جناحا أو ميزابا أو طلة فعطب به انسان كان ضامنا فان عثر بها أحدته في الطريق بقى رجل فوقه على آخر فمات كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق وصار كانه دفع الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالآلة ولو نحى رجل شيا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك انسان كان الضمان على الذي نحاه ويخرج الاول من الضمان وان سقط الميزاب على أحد فقيل ينظر ان أصابه الطرف الذي في الحائط لا ضمان

فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلم يكن متعددا وان اصابه الطرف الخارج من الحائط
ضمن صاحب الميزاب لانه متعد فيه حيث شغل به هذا الطريق وان لم يعلم أيهما أصابه
ففي القياس لا شيء عليه لوقوع الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن النصف من
قاضي خان وكذلك اصابه الطرفان جميعا وجب النصف ذكره في الهداية ❀ ولو سقط
الجناح أو الكنيف أو تلف انسانا ثم عثر رجل بنقض الجناح ورجل بالقبيل فعطبا كان
ضمان الكل على صاحب الجناح والكنيف هذه في آخر فصل الحائط المائل من قاضيان
❀ وفي الخلاصة اخراج الجناح والجرح من الميزاب ان كان يضر بالمسلمين لا يبعه وان كان
لا يضر يبعه ان يفعل وعليه ضمان ما عطب به سواء أضر بالمسلمين أو لم يضر ولو فعل باذن
الامام لا يضمن انتهى ❀ وعن أبي حنيفة رحمه الله اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد
من اصحاب الطريق ان يضع فيه خشبه ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك
انسان لا يضمن ❀ وكذلك الوالي فيه طينا أو ترابا لا يضمن فان بني فيه بيتا أو حفرا
فعطب به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار الانتفاع بفناء داره من القاء الطين
والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير بشرط السلامة وذكر الشيخ خواهرزاده
اذا أحدث في سكة غير نافذة ينظر ان أحدث ما لا يكون من جملة السكينة فتلف به انسان
وجب الضمان ويسقط من ذلك قدر حصه نفسه ويضمن حصه تركائه وان أحدث ماهو
من جملة السكينة كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان له ان يفعل ذلك ❀ لو
كانت الدارين شريكين ففعل أحدهما فيها ما كان من جملة السكينة كوضع المتاع وربط الدابة
جاز كالمسكن من قاضي خان وفي الخلاصة لو وضع خشبه في سكة غير نافذة أو وش الماء
فعطب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي باب الذون انما يضمن اذا رش على
الطريق وفي باب السنين ان لم يره يضمن وان رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى انتهى ❀ ولو
كنس الطريق فعطب بموضع كنسه انسان أو دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا
وانما كنس الطريق كيلا يضر المارة بالغبار ولو جمع الكساة في الطريق فقتل به انسان
ضمن ذكره في الهداية ❀ ولو وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من رجل وبرى اليه
منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان أو دابة كان الضمان على البائع الذي
وضع لا على المشتري لان البائع كان متعديا في الوضع وخروج الخشبة من ملكه لا يكون فوق
عدم الملك في الخشبة وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان التي خشبة لغيره في الطريق فعطب بها
انسان كان ضامنا وكذلك الرجل لو أشرع جناحا من داره الى الطريق ثم باع الدار فاصاب
الجناح انسانا فقتله يضمن بائع الدار من قاضيان وفي الهداية لو تعدى الرجل المروى على
الخشبة فعطب فلا ضمان على الذي وضعها وقيل هذا اذا أخذت بعض الطريق واذا أخذت
جميع الطريق ضمن لانه مضطرب المروى انتهى ❀ رجل استأجر انسانا ليشمرع له جناحا في
فناء داره أو حائطه ففعل وهلك بالجناح شيء ان كان المستأجر أخبر الاجير ان له حق اشمرع

الجنح يضمن الاجير سواء سقط قبل الفراغ من العمل أو بعده ثم يرجع بما ضمن على المستأجر
وان أخيره المستأجر أول الامر انه ليس له حق الاشراع في القديم أو لم يخبره بذلك إلا أن
الاجير علم بذلك ان سقط الجنح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير بما عطف ولا يرجع
على المستأجر قياسا واستحسانا وان سقط الجنح بعد الفراغ من البناء يضمن الاجير لما عطف
به ثم يرجع على المستأجر استحسانا وفي القياس لا يرجع من قاضيان ❀ وفي الهداية لو
استأجر رب الدار ففعل لاخراج الجنح أو الظلة فوق فقتل انسانا قبل ان يفرغوا من العمل
فالضمان عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار ❀ ولو استأجر له يبنى له في
قناة دكانه فقتل به انسان بعد فراغه فالضمان على الآمر استحسانا ولو أمر بالبناء في وسط
الطريق فالضمان على الاجير لفساد الامر والقائه التراب واتخاذ الطين في الطريق بمنزلةلقاء
الحجر والخشبة انتهى ❀ أمر أجيرا أن يحفر له في الطريق بئرا وعلمه بأنه طريق العامة
ضمن الاجير وان لم يعلم ضمن الآمر انتهى ❀ لو وضع قنطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين
فشى عليها انسان فانخفضت به وانفعل بها ومات ان تغمد المارور عليها لا يضمن الواضع
وان لم يعلم المار به ضمن كمالو وضع الخشبة في الطريق فمرت به اداة لا بسوق أحد فطبت كان
ضامنا قالوا ان كانت الخشبة صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن واضعها لان الوطء
على مثل هذه الخشبة بمنزلة الزلق أو التعلق بالحجر الموضوع في الطريق عمدا وذلك لا يوجب
الضمان وان كانت الخشبة كبيرة ويوطأ على مثلها يضمن واضعها هذا اذا كان النهر خاصا
لا قوام مخصوصين وان كان النهر لعامة المسلمين في ظاهر الزاوية يكون ضامنا وعن أبي
يوسف انه لا يكون ضامنا ❀ ولو مر في الطريق وهو يحمل حملا فوق على انسان فالتفقه كان
ضامنا ولو عثر انسان بالحلل الواقع في الطريق ضمن أيضا لانه هو الذي وضع الحلل في الطريق
من قاضيان ❀ ولو حفر بئرا في المفازة في موضع ليس بعمرو ولا طريق لانسان بغير اذن الامام
فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد انسان في المفازة أو نصب خيمة فعثر بها رجل
لا يضمن القاعد ولو كان ذلك في الطريق ضمن ذكره قاضيان ❀ قال في الهداية ومن حفر
بئرا في طريق المسلمين أو وضع حجرا قتل به انسان فدينه على قائلته وان تلفت به جمعة فضمنها
في ماله ثم قال بعد ذلك وفي الجامع الصغير في البالوعة يحفرها الرجل في الطريق فان أمره
سلطان بذلك أو أجبره عليه لم يضمن وان كان بغير أمره فهو متعذر وكذا الجواب على هذا
التفصيل في جميع ما فعل في طريق العامة مما ذكرناه وغيره وكذلك ان حفر في ملكه لم يضمن
وكذلك اذا حفر في فناء داره وقيل هذا اذا كان الفناء مملوكا له أو كان له حق الحفر فيه اما اذا
كان لجماعة المسلمين أو مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه وهذا صحيح انتهى ❀ وفي
ايضاح الاصلاح في فصل ما يحدث في الطريق ان الضمان في جميع ما ذكرنا ما يكون اذا
لم يأذن به الامام انتهى ❀ اذا اجتمع المباشر والمسبب أضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان
على حافر البئر تعدى بما تلف بالقاء غيره هذه في القاعدة الاخيرة من الاشباه ❀ واذا حفر

بئر اتعديا ثم مات فوق فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة الحافر ولو حفر بئر اتعديا
فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوق فيها انسان فيها فالدية على عاقلة المولى هاتان في الفرائض منه
جعل قنطرة على نهر عام باذن رجل من عرض الناس دون الامام فهلك بها دابة
الاذن يضمن الباني ولا يعمل اذنه في حقه ولا في حق غيره احتقر بئر في طريق مكة أو غيره
من الفيافي في غير عمر الناس فوق فيها انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقبله بغير عمر
الناس فقال اذا احتقر بئر في طريق مكة أو غيره من الفيافي فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف
الامصار ألا ترى انه لو ضرب هنالك فسطاطا أو اتخذ تنورا للخبر أو ربط الدابة لم يضمن
ما أصاب ذلك قال وتعليل القاضي صدرا الاسلام في شرحه ان الطريق التي في الفيافي لها حكم
الفيافي لان لهم ان يمر وافي موضع آخر كما يرون فيها فلم يتعين المرور بخلاف طريق الامصار
وفيها بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور ويدل على ان حافر البئر في طريق المفازة
وغيرها لا يضمن قال رحمه الله التقييد في غير الممر صحيح فانه نص شمس الاثمة السرخسي فقال
وهذا اذا كان في غير المحجة فاما اذا احتقر في محجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه وهكذا
فصل الجواب في المحيط في نصب الفسطاط في طريق مكة أو في طريق آخر والحفر للماء والسبل
سواء لو وضع البائع خابية من السقراط على الشارع ورجع الفلأواذق بالجملة الى السكة
فانكسرت تلك الخابية وكانت في غير جانبها وما راها يضمن ولو وضع خابية على باب دكان خفاء
رجل يوقر حارسه فصدما بغتة وهو يقول كوست كوست يعني اليك البئ فكسر ها يضمن
وفي المحيط يعزرو لم يضمن اذا لم يعلم ذلك والافيضن وفيه وان حفر بئر في الطريق ثم
كسبها ان كبسها بالتراب أو بالحص أو بما هو من اجزاء الارض ثم جاء آخر وقرعها ثم وقع
فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاثر كبس البئر بالطعام أو بما هو ليس من اجزاء
الارض يضمن الاول لان في الوجه الاول بعد الكبس لا يبقى بئر وفي الوجه الثاني بقي بئر
وكذا لو حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن
الاول ولو احتقر الرجل بئر في ملكه فغط به انسان أو دابة لم يضمن وكذا لو جعل عليه
جسرا أو قنطرة في أرضه وان حفر بئر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر ويكون ضامنا وكذا لو
جعل عليه جسرا أو قنطرة في غير ملكه وعن أبي يوسف أنه لا يضمن ان احدث في غير ملكه
اذا كان لا يضر به غيره لانه محتسب ينتفع الناس بما احدثه وفي ظاهر الرواية يكون
ضامنا الا اذا قل ذلك باذن الامام كالحفر بئر في الموضع الذي يحتاج اليه الناس يكون
ضامنا لما عطب اذا لم يفعل باذن الامام وان مشى على جسر انسان متعمدا فاضرب به
لا يضمن واضع الجسر لانه لما مر متعمدا كان التالف مضافا اليه رجل حفر بئر في ملكه
ثم سقط فيها انسان وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط
ضامنا وان كان البئر كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه لان
الحافر اذا كان متعمدا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط بمنزلة المدفوع

فيكون تلف الكل مضافا الى الحافر اما اذا حفر في ملكه فسقوطه لا يكون مضافا الى غيره
 فيكون تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل تردى من جبل على رجل قسطله يضمن
 دية القتل ١٠ رجل حفر بئر في الطريق فالتى نفسه فيها منعما الا يضمن الحافر وان لم يقع
 فيها نفسه فسقط وسلم من المسقوط ومات فيها جوعا أو غما لا يضمن الحافر في قول أبي حنيفة
 وقال أبو يوسف ان مات فيها جوعا فسقط ذلك وان مات فيها غما بان أثر الغم في قلبه قبل الوقوع
 فمات من ذلك ضمن الحافر وقال محمد يضمن الحافر في الوجه كلها لان الموت حصل بسبب
 الوقوع في البئر ١١ رجل حفر بئر في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في أسفلها ثم وقع فيها
 انسان فمات في القياس الاول وبه أخذ محمد كان الاول كالداغ لمن وقع في القعر الذي حفره
 صاحبه في أسفلها وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعمد في الحفر
 ١٢ ولو حفر بئر في الطريق ثم جاء آخر وسع رأسها بحيث يعلم ان الساقط انما وضع قدمه
 في موضع بعضه من حفر الاول وبعضه من حفر الثاني فاما اذا وسع الثاني رأسها بحيث يعلم انه
 انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان الضمان على الثاني ١٣ رجل حفر بئر في
 الطريق وعند الطريق حجرو موضعه انسان في الطريق فجاء انسان وتعلق بالجر وسقط في البئر
 ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه بمنزلة الدافع وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سبل
 عند البئر كان الضمان على حافر البئر ١٤ رجل حفر بئر في الطريق فجاء رجل وسقط فعلق
 هذا الرجل برجل آخر وتعلق الثاني بالآخر ووقعوا جميعا وما تعلقان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع
 بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البئر ودية
 الثاني تكون على الاول لان الاول هو الذي دفعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون
 على الثاني لهذا المعنى وان كان بعضهم على بعض في البئر ولا يعلم كيف حالهم ففي القياس
 وهو قول محمد دية الاول تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث
 على عاقلة الثاني وذكر في الكتاب ان فيها قول آخر قيل ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال
 دية الاول تكون اثلاثا ثلثها على الحافر وثلثها هدر وثلثها على الثاني ودية الثاني نصفها
 هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجهه مذكور في الكتاب ١٥ رجل
 حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافر انه ألقي نفسه فيها وكذبته الورثة
 في ذلك كان القول قول الحافر في قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد لان الظاهر ان البصير
 يرى موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يوقع نفسه واذا وقع الشك لا يجب الضمان
 بالشك ١٦ رجل استأجر أربعة رهط يحفرون له بئرا فوقع عليهم من حفرهم ومات أحدهم
 كان على كل واحد من الثلاثة ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع بفعلهم وكانوا
 مباشرين والميت مباشر أيضا فتوزع الدية عليهم ثم أربابا فسقط ربعها ويجب ثلاثة أرباعها
 هذه الجملة من قاضي خان ١٧ ومن جرح انسانا فوقع في بئر حفرها غيره في قارة الطريق ومات

قال فيه عليهم ما هذه في جنابة الجبهة من الهداية ❀ ولو حفر بئرًا فاسل فيها جلا فغرق في الماء
قال محمد بن كان عمق البئر أطول من الرجل ضمن الحافر وان كان الى صدر الرجل لم يضمن
من الوجيز ❀ ولو حفر بئرًا في سوق العامة أو بني فيه دكا فاعطى به شيء ان فعل ذلك
بأذن الامام لا يكون ضامنا وبغير اذنه يكون ضامنا من قاضي خان ❀ دار بين ثلاثة فحفر
أحدهم فيها بئرًا أو بني حائطًا بغير اذن صاحبه فاعطى به انسان فعليه ثلث الدية عند أبي
حنيفة وقال عليه نصف الدية ذكره في الهداية ❀ وضع شيئا في الطريق للبيع ففلف به شيء برى
لوقعه بأذن السلطان والاضمن ❀ ألقى قسرا في الطريق فزلفت به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه
فيضمن ما تولد منه من الفصولين ❀ ألقى حجرا في فناء داره لاجل الثلج وغيره فقتل به انسان
وهلاك اذا كان بأذن الامام لا يضمن وبغير اذنه ضمن وفي المنتقى لا يضمن مطلقا ❀ الهلاك
بالثلج المرمى اذا زلق به انسان أو دابة ان لم تكن السكة نافذة لاضمان على الراي وان كانت
نافذة ضمن الراي وقال الفقيه أبو الليث لا يجب الضمان مطلقا نافذة كانت أو غير نافذة
قال وجواب محمد في ديارهم لان الثلج يقل هناك أو لا يكون وفي الفاء الطين أو الحطب وربط
الدابة لا يتفاوت بين بلدة وبلدة ❀ رجل أمر رجلا بوضع الحجر في الطريق فاعطى به الأمر
ضمن الواضع وكذا لو قال له أتمرع جناحا من ذلك أو ابن دكانا على بابك فاعطى به الأمر أو
غلامه وكذا لو بنى الأمر للأمر بامرهم ثم عطى به الأمر ضمن من الخلاصة

❀ الفصل الثالث فيما يحدث في المسجد فيما له به شيء وما يعطى بالجلوس فيه

أهل المسجد اذا احتفروا بئرًا في المسجد لماء المطر أو وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء أو طرحوا
فيه البوارى والحشيش أو الحصى أو ركبوا فيه بابا أو علقوا فيه القناديل أو ظلاله فاعطى
بذلك شيء لا ضمان عليهم لان أهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد منزلة المالك وكذا لو فعل
ذلك غيرهم بامرهم وان فعل بغير أمرهم كان ضامنا لماعطى به في قول أبي حنيفة وقال
صاحبه لا يضمن استحسانا اذا المسجد للعامة الا في حفرة البئر وما لا يكون من باب التحسين
لإقامة الصلاة ولا في حنيفة ان لأهل المسجد اختصاصا بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان
فتح الباب واغلاقه ونصب المؤذن والامام اليهم لا الى غيرهم ولو فعل الرجل في المسجد
للحديث أو نام أو قام لغير الصلاة فخر به انسان فعطى كان ضامنا لماعطى به في قول أبي حنيفة
كما لو فعل في الطريق وعلى قول صاحبه لا يكون ضامنا كما لو كان جالسا في الصلاة وقيل على
قول أبي حنيفة انما يضمن اذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يكون له اختصاص بالمسجد
كدرس الفقه وقراءة الحديث اما اذا كان معتكفا أو كان جالسا لانتظار الصلاة لا يكون
ضامنا عند الكل وقيل اذا لم يكن في الصلاة يكون ضامنا عند أبي حنيفة وهو الصحيح لان
المنتظر للصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباهما مقيدا بشرط السلامة كالمشي في
الطريق ونحو ذلك كذا في قاضيان ❀ وفي الهداية لو جلس رجل من أهل المسجد في المسجد

فقطب به رجل لم يضمن ان كان في الصلاة وان كان في غير الصلاة ضمن عند أبي حنيفة وقالوا لا يضمن على كل حال وان كان جالسا للقراءة أو للتعليم أو للصلاة أو نام فيه في أثناء الصلاة أو في غير الصلاة أو أمر فيه مارا أو قعد فيه لحديث فهو على هذا الخلاف وأما المعتكف فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق وان جلس من غير عشرة المسجد رجل فيه في الصلاة فتعقل به انسان ينبغي أن لا يضمن اه وفي الخلاصة مسجد لعشرة عاقي منهم رجل فيه فتدبلا أو ببط حصير افقطب انسان لا يضمن وان فعل ذلك رجل من غير العشرة ضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو فعل رجل من غير العشرة باذن واحد من العشرة لا يضمن ان كان الجالس في الصلاة وان كان في غير الصلاة يضمن وعندهما لا يضمن مطلقا اه

الفصل الرابع في الحائط المسائل

رجل مال حائطداره الى الطريق أو الى ملك انسان فسقط وأتلف انسانا أو مالا ان سقط قبل المطالبة والاشهاد لا ضمان عليه وان طوب بنقضه وأشهد عليه فلم ينقضه في مدة يقدّر على نقضه حتى سقط ضمن ما أتلف من نفس أو مال وشرط وجوب الضمان المطالبة بالاصلاح والتفريغ ولا يشترط الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن من اثباته عند انكاره فان كان الحائط ما تال الى الطريق فأي الناس أشهد على صاحبه فهو شاهد ويستوى فيه المسلم والذي رجلا كان أو امرأه أو امرأة أو مكاتب أو كان دارا انسان فالمطالبة الى مالك الدار خاصة وان كان فيها سكان كالمستجير والمستأجر كان لهم ان يطالبوه وتصح المطالبة بالتفريغ عند القاضى وغيره ٣ أولم يكن هناك أحد وشرطه ان يكون ممن يتمكن من نقضه وتفريغ الهواء ومن لا يتمكن من نقضه لا تصح المطالبة منه كالمترن والمستأجر والمودع وساكن الدار وتصح من الراهن لقدرته على ذلك بواسطة الفكاك ومن الوصى وأب الصبي وأمه في حائط الصبي لقيام الولاية والضماني في مال اليتيم ومن المكاتب ومن العبد التاجر سواء كان عليه دين أو لم يكن ثم التالف بالسقوط ان كان مالا فهو في منق العبد وان كان نفسا فهو على عاقلة المولى وتصح من أحد الورثة في نصيبه وان كان لا يتمكن من نقض الحائط وحده لتمكنه من اصلاح نصيبه بطريقه وهو المرافعة الى القاضى وصورة الاشهاد والمطالبة أن يقول الرجل اشهدوا أني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه هذا كذا في النهاية قال قاضيان وصورة الاشهاد اذا كان ما تال الى الطريق أن يقول له واحد ان حائطك هذا مائل أو مخوف أو منصدع فاهدمه وان كان ما تال الى ملك يقول له ذلك صاحبه ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي لك أن تهدمه كان ذلك مشورة لا يكون طلبا واشهادا اه وفي الايضاح ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقض اه وتعتبر القدرة مع التفريغ من وقت الاشهاد الى وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك فلو سقط بعد الاشهاد وهو في طلب من ينقضه من العمال لا يضمن لانه لم يقصر ذكره في الصغرى

ولو باع الدار بعدما أشهد عليه وقبض المشتري برى من الضمان لان الجناية من ترك
الهدم مع تمكنه وقد زال تمكنه بالبيع ولا ضمان على المشتري لانه لم يشهد عليه ولو أشهد
بعد شرائه كان ضامنا ذكره في الهداية بخلاف ما اذا أشرع كنيها أو جناحا أو ميزابا أو خشبة
في الطريق ثم باع الدار أو باع الخشبة ثم تلف بذلك انسان أو مال حيث كان ضامنا لان غنة
مجرد اخراج الكنيف ووضع الحجر في الطريق جنابة فلا تبطل بالبيع ذكره قاضيان ولو أحله
صاحب الدار أو فعل ذلك ساكنوها فذلك جائز فلا ضمان عليه فيما تلف بالحائط لان الحق
لهم بخلاف ما اذا مال الى الطريق فأحله القاضي أو من أشهد عليه حيث لا يصح لان الحق
لجماعة الناس وليس اليهما ابطال حقهم فيضمن ولو بنى الحائط ما تلافى الابتداء قالوا يضمن
ما تلف بسقوطه من غير اشهاد لان البناء تعدا ابتداء كما اذا أشرع الجناح كافي الهداية وثبتت
المطالبة بشهادة رجل أو رجل واحد أو اثنين وثبتت أيضا بكتاب القاضي الى القاضي ولو كان
صاحب الحائط المسائل عاقلا فاشهد عليه ثم جنونا مطبقا أو اردوا العباد بالله تعالى ولحق
بدار الحرب وقضى القاضي ببقائه ثم عاد مسلما فردت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك
وأنتف انسانا كان هدر الماله لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الردة والجنون فلا يعود بعد ذلك
وكذا الوفاق الجنون وكذا الوبايع الدار بعدما أشهد عليه ثم ردت عليه يعيب بقضاء أو غيره
أو بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وأنتف شيئا كان ضامنا لان خيار
البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو أسقط البائع خياره وأوجب البيع بطل
الاشهاد لانه أزال الحائط عن ملكه ولو كان الحائط المسائل رهنا فاشهد على المرتهن ثم سقط
فأنتف شيئا كان هدر الان المرتهن لا يملك الاصلاح والمرومة بخلاف الاشهاد على الراهن
حيث يضمن ولو كان الحائط ميرا نال الورثة فاشهد على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان
بسقوطه لان أحد الورثة لا يملك نقض الحائط وفي الاستحسان يضمن هذا الوارث الذي
أشهد عليه بحصة نصيبه لتمكنه من اصلاحه كذا كرناه عن الهداية آتفا ولو كانت الدار
الصغير فاشهد على الاب أو الوصي صح لانهما يملكان الاصلاح فان سقط وأنتف شيئا
كان الضمان على الصغير لان الاب والوصي يقومان مقامه فكان الاشهاد عليه كما
كالاشهاد على الابن بعد البلوغ فان مات الاب أو الوصي بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد
حتى لو سقط بعد ذلك وأنتف شيئا كان هدرًا رجل مات وترك جدًا ما تلافى الطريق ولم
يترك شيئا سوى هذه الدار وعليه دين أكثر من قيمة الدار وترك ابنا لا وارث له سواه فان
الاشهاد يكون على الابن وان لم يملكها الابن فان سقط بعدما أشهد على الابن فان تلف
انسان كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن إذا أشهد على الرجل في حائط من
دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له وقالوا
لا ندري ان الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم الا ان تقوم البينة على امور ثلاثة الاول على
ان الدار له والثاني انه أشهد عليه في هدم الحائط والثالث ان المقتول مات بسقوط الحائط

عليه فان أقرضوا المبدان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا لانه لو
أقر لا يصدق بوجود الدية على العاقلة والمقر على الغير اذا صار مكذبا في اقراره لا يضمن شيئا
وفي الاستحسان عليه دية القتل ان اقر بالشهاد عليه لانه أقر على نفسه بالتعدي فاذا
تعذر الايجاب على العاقلة بطريق الحمل يجب عليه بكن أخرج جناح من دار في يده فوقع
على انسان فقتله فقالت عاقلة له ليست الدار له وانه اغما أخرج الجناح بأمر صاحب الدار
وذو اليد يقر ان الدار له فانه يضمن الدية في ماله فكذلك ههنا ❦ وان كان الرجل على حائط
له والحائط مائل أو غير مائل فسقط الحائط بالرجل من غير فعله وأصاب انسانا فقتله كان
ضامنا لما هلك بالحائط ان كان أشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو
سقط على انسان دون الحائط فقد مرت في الفصل الاول من الباب ❦ واذا أشهد على
الحائط المائل عبدا أو كافرا أو صبيانا ثم اعتق العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ
الصبيان ثم سقط الحائط فأصاب انسانا فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط قبل عتق
العبدان واسلام الكافرين وبلوغ الصبيان ثم شهد اجازت شهادتهم ما لانهم من أهل الاداء
❦ لقيط له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط فأتلف انسانا كانت دية القتل في بيت
المال لان ميراثه يكون لبيت المال بخفايته تكون فيه وكذا الكافرا اذا أسلم ولم يوال أحدا
فهو كاللقيط ❦ حائط مائل الى دار قوم فأشهد عليه القوم أو واحد منهم ثم سقط وأتلف
شيئا من القوم أو غيرهم كان ضامنا وكذا العلو اذا وهى أو تصدع فأشهد أهل السفلى على
أهل العلو وكذلك الحائط أعلا من رجل وأسفله لا آخر وهذا خلاف الحائط اذا كان مائلا
الى الطريق في حكمين أحدهما ان الاشهاد على المائل الى ملك انسان يكون من المالك
لا من غيره وفي الطريق يصح من كل أحد والثاني ان في المائل الى الطريق لا يصح التأجيل
والإبراء من الذي أشهد ❦ حائط مائل بين شريكين أشهد على أحدهما فهو بمنزلة الحائط
المشترك بين الورثة وقد ذكرنا حكمه فههنا كذلك ❦ حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق
وبعضه مائل الى دار قوم وأشهد عليه أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط
واحد فصح الاشهاد من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق
فأهل الدار أشهدوا عليه العامة فصح اشهادهم وان كان الذي أشهد على صاحب الحائط
من غير أهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق فاذا صح الاشهاد في البعض صح في
الكل ❦ حائط بعضه صحيح وبعضه واه فأشهد عليه فسقط الواهى وغير الواهى وقتل
انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون الحائط طويلا بحيث وهى بعضه ولم يه بعضه
فحينئذ يضمن ما أصاب الذي يه لان الحائط اذا كان بهذه الصفة كان بمنزلة حائط بين
أحدهما صحيح والا آخر واه فالاشهاد يصح في الواهى لا في الصحيح ❦ حائطان أحدهما
مائلا والا آخر صحيح فأشهد على المائل ثم وقع الصحيح بنفسه ولم يقع المائل وأتلف انسانا
كان هدرا ❦ عبدا تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت

الدية على عاقله مولاة سواء كان على العبد دين أو لم يكن وإن أنفد مالا كان ضمان المال في
عنى العبد ديناً يباع فيه وإن أشهد على المولى صخ الشهاد أيضاً لأنه لو لم يكن على العبد دين
فالخائض يكون لمولاة وإن كان عليه دين كان لمولاة ولاية الاستخلاص بان يقضى الدين من
مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك ﴿١﴾ سفل لرجل وعولاً خروهي الكل وأشهد عليها
ثم سقط العلو وقتل انساناً كان الضمان على صاحب العولان العلو غير مدفوع بل سقط
بنفسه فصخ الاشهاد فيه على صاحبه فهاهنا بالعلو يضمه صاحبه ﴿٢﴾ رجل أشهد على
حائط له مائل الى الطريق ثم سقط الحائط على انسان وقتله ثم عثر رجل بنقض الحائط
فقطب وعثر رجل باقتيل وعطب كان ضمان القتييل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط
على صاحب الحائط وضمان من هلك باقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع
القتيل من الطريق ورفع النقص يكون الى صاحب الحائط ﴿٣﴾ حائط لرجل سقط قبل الاشهاد
ثم أشهد على صاحبه في رفع النقص عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو دابة فقطب كان
ضامنا ﴿٤﴾ حائط مائل لرجل أشهد عليه فسقط على حائط لرجل آخر فهدمه كان صاحبه
بالختياران شاء ضمنه قيمة الحائط وترك النقص له وإن شاء أخذ النقص ولا شيء له فن عثر بنقض
الحائط الثاني فهدمه هدر لان نقض الحائط الثاني في ملك صاحبه لا يملك صاحب الاول رفعه
ولو كان الاول أخرج جناحاً يضمن الاول من عثر بالثاني وعطب وإن كان لا يملك رفعه ولو كان
الثاني ملك صاحب الحائط الاول أيضاً يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني لأنه يملك رفعه
عن الطريق هذه الجملة من قاضى خان ﴿٥﴾ وفي الوجهين لو سقط الحائط على حائط انسان
آخر فسقط الثاني على رجل فقتله ضمنه صاحب الاول ولو عثر بتراب الحائط الثاني فلف
لا يضمن انتهى ﴿٦﴾ وإذا كان الحائط بين خمسة رجال فاشهد على أحدهم فقتل انساناً ضمن
خمس الدية وإن كان بين ثلاثة كان عليه ثلثها عند أبي حنيفة وقال عليه نصف الدية من
الهداية

الفصل الخامس في جنابة الهيمة والجنابة عليها

الراكب ضامن لما وطئت الدابة ولما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت
وكذا إذا صدمت ولا يضمن ما نفضت برجلها أو ذنبها وإن أوقفها في الطريق ضمن النفقة
أيضاً لأنه متعدي باليقاف وإن أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غباراً أو حجراً
صغيراً فقتل عين انسان أو أفدت ثوبه لم يضمن وإن كان حجراً كبيراً يرضى وقيل لو علف
في الدابة ضمن ذلك كله ذكره في الوجهين والمرتد فيهما ذكرنا كالراكب فإن رأت أو باليت
في الطريق وهي تسير فقطب به انسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها لذلك لان بعض الدواب
لا يفعل ذلك إلا بعد الوقوف وإن أوقفها الغير ذلك فبالت أو رأت فعترا انساناً برونها أو بولها
ضمن والسائق ضامن لما أصابت يدها أو رجلها واقفاً نضمن لما نفضت يدها دون

رجلها هكذا ذكره القسودرى في مختصره واليه مال بعض المشايخ وقال أكثر المشايخ ان
السائق لا يضمن النجعة أيضا وان كان يراها اذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التعرض
عنه بخلاف الكدم لا مكان كبحها بالجامها وبهذا ينطق أكثر النسخ وهو الاصح وفي الجامع
الصغير كل شيء ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد الا انه يكون على الراكب الكفارة فيما
وطئته الدابة بيدها أو رجلها ولا كفارة عليهم ولا على الراكب فيما وراء الايطاء وكذا يتعلق
بالايطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد ولو كان راكبا
وقائد وسائق قبل لاضمان على السائق فيما رطئت الدابة وقيل الضمان عليهما من الهداية
❦ ولو خرج اللعاب من فها وهي تسير او سال عرقها فاصاب انسانا أو فهد شيئا لا يضمن
الراكب ❦ ولا يضمن السائق والقائد في ملكه الا فيما أو طأت الدابة بيدها أو رجلها ذكره
قاضى خان وفي الوجهين لو ركب دابة في ملكه فساو قلد من سيرها لم يضمن الا في وطء الدابة
انتهى ❦ وان كان راكبا في ملك غيره فانه يضمن ما جنت دابته كيفما كان واقفة أو
سائرة وطئت أو نضجت أو كدمت ❦ وان راكبا في طريق المسلمين والدابة واقفة
يضمن ما وطئت برجلها أو كدمت بفسهما أو نضجت بذنبها وكذلك لو أوقفها على باب المسجد
فهو بمنزلة الطريق الا اذا جعل الامام للمسلمين عند باب المسجد موضعا يقف فيه دوابهم
فما حدث من الوقوف غير مضمون ولكن لو ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة
يضمن وعلى هذا وقوف الدابة في سوق الخيل والدواب انتهى ❦ وكذلك لو أوقفها في الفلاة
لا يضمن ولو أوقفها في طريق مكة ان أوقفها في المحجة فهو كالوقوف في الطريق وان أوقفها
في غير المحجة في ناحية منه فهو كالوقوف في الفلاة وان أوقفها في ملكه لا ضمان عليه
بجمال وكذلك لو كان في ملك بينه وبين غيره ذكره قاضى خان وفيه من فصل ما يحدث في
المسجد ولو أوقف دابته في السوق موضع الايقاف للدابة لبيع ما وقف في ذلك الموضع ان
عينوا ذلك الموضع باذن السلطان فاعطى به لا يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن السلطان
كان ضامنا لان السلطان اذا أذن في ذلك يخرج من حكم الطريق وفي الفصولين لو أوقفها في
سوق الدواب فانلفت لم يضمن ولو أوقفها على باب السلطان أو على باب المسجد الاعظم
أو مسجد آخر ضمن الا اذا جعل الامام للمسلمين موقفا يوقفون دوابهم فلا يضمن انتهى
❦ وفي مشتمل الهداية عن العمادية لو أوقف دابته على الطريق ولم يشدها فسارت عن
ذلك المكان وأتلف شيئا لا يضمن لانه لم يكملها من ذلك فسارت بمنزلة دابة منفلة وفي
الخلاصة اذا أوقف دابة في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها ولو أوقف الدابة على باب
السلطان يضمن ما أصابت انتهى ❦ ومن ساق دابة فوقع السرج على رجل فقتله ضمن وكذا
على هذا سائر أدواته كالجام ونحوه وكذا ما يحمل عليه اذ ذكره في الهداية وكذا الوسط ذلك
في الطريق فغثر به انسان ومات يضمن السائق وان كان معه قائد كان الضمان عليه ما لان
هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان يشد الحبل على البعير على وجهه لا يسقط ذكره قاضى خان

ولو نظرت الدابة وانفلتت منه فما أصابت في فورها لم تضمن ذكره في الوجيز ❦ رجل سائق
دابة وعليه اسرج فوق السرج على رجل فقتله ضمن السائق كافي حل الشيء من الخلاصة
❦ ومن قاذق طارا فهو ضامن لما أوطأ فان وطئ به - بر انسانا ضمن به الدابة على العاقلة وان
أنلف مالا فعليه الضمان من ماله وان كان معه سائق فالضمان عليهما وكذا اذا كان
السائق في جانب من الابل اما اذا توسطها وأخذ بذمام واحد يضمن ماعطب بها وخلفه
ويضمنان ما تلف بها بين يديه كافي الهداية وفي فاضى خان لو قاذق طارا في الطريق فارطاً
أول القطار وآخره بيديه أو رجله أو صدم يضمن القاذم ماعطب به وان كان معه سائق
كان ضمان ذلك عليهما وما افسد بنفحة الرجل والذنب يكون على السائق خاصة وان
كان معهما ثالث يسوق الابل وسط القطار را حيا نايتاً خرواً حيا نايتاً يقدم وهو يسوق فهو
بمنزلة السائق لان السائق قديم قدم وقديماً خرو وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على
كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما أوطأت الدابة سواء انتهى وان ربط
رجل به - ير الى القطار والقائد لا يعلم فوطئ انسانا فقتله فعلى عاقلة القائد الدابة ثم يرجعون
بها على عاقلة الرابط قالوا هذا اذا ربطه والقطار يسير اما اذا ربطه والابل قيام ثم قاذها ضمن
القائد بل يرجوع كافي الهداية وان كان القائد يعلم بربط البعير فكذلك يضمن القائد بلا
رجوع ذكره فاضى خان ❦ ومن سار على دابته في الطريق فضر بها رجل أو نخسها فنفدت
رجلاً أو ضر بتمه يدها أو نفرت فصدمته فقتله كان الضمان على الناحس دون
الراكب والواقف في ملكه والذي يسير في ذلك سواء وعن أبي يوسف انه يجب الضمان على
الناخس والراكب نصفين وان نخسها باذن الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب ولو نخسها
ولا ضمان عليه في نخسها لانه أمر بعاملكه ولو وطئت رجلاً في سيرها وقد نخسها الناحس
باذن الراكب فالدابة عليهما جميعاً اذا كانت في فورها الذي نخسها وان لم تكن في فورها ذلك
فالضمان على الراكب ثم قبل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الايطاء لانه فعله
بأمره وقيل لا يرجع وهو الاصح فيما أراه لانه لم يأمره بالايطاء والنخس ينفصل عنه وصار
كما اذا أمر صبياً يستمسك على الدابة بتيسيرها فوطئت انساناً ومات حتى ضمن عاقلة الصبي
فانهم لا يرجعون على الأمر لانه أمره بالتيسير والايطاء ينفصل عنه وكذا اذا ناوله سلاحاً
فقتل به آخر حتى ضمن لا يرجع على الأمر ومن قاذق دابته ففخسها غيره فانفلتت من يده
القائد فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق ففخسها غيره والناخس
اذا كان عبداً فالضمان في رقبته واذا كان صبياً ففي ماله ولو نخسها شيء منصوب في الطريق
فالضمان على من نصب ذلك الشيء من الهداية ❦ ولو كان للدابة سائق وقائد ففخسها
رجل به - ير ان أحدهما ففقتعت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة لان السائق
والقائد لا يضمنان النفع واذا كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد ذكره
فاضى خان ❦ وفي الخلاصة ان كانت الدابة تسير وعليها رجل ففخسها آخر فالقتل للرجل ان

كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شيء وان كان بغير اذنه فعليه كمال الدية وان ضربت
 الناحس فبات قدمه هدر وان اصاب رجل بالذنب أو الرجل أو كيف ما كان ان كان بغير
 اذن الرأكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليه ما الا في النخسة بالرجل
 والذنب فانها جبار الا اذا كان الرأكب واقفا في غير ملكه فامر رجل لاقتنصها فنفتحت رجلا
 فالضمان عليه ما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه ٥ رجل
 واقف على دابته في الطريق فامر رجلا بالنخس فثارت من موضعها ثم نفتحت رجلا كان على
 الناحس دون الرأكب ٥ ولو سقط الحائط على انسان أو دابة فيقتله ٥ ذكره في
 الصغرى ٥ ولو وضع شياً في طريق المسلمين ففرت منه دابة فالتفت انساناً الا ضمان فيه على
 الذي وضعه ٥ ولو واقف دابته في غير ملكه وربطها فجالت في رباطها فالتفت انساناً أو شياً
 ضمن في أي موضع كان مادامت في رباطها ٥ ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها فقال
 للمشتري خيلتك واياها فاقبضها كان قبضه فان جنت الدابة في رباطها فالضمان على
 البائع وان جالت في رباطها في موضعها لا يبرأ البائع عن ضمان ما لم تحل الرباط وتنتقل
 عن موضعها فقبل ذلك ماتت بها كان ضمان ذلك على البائع ٥ ولو ربط حماراً على سارية
 فجاء آخر وربط حماره على تلك السارية فعض أحد الحمارين الآخر قال أبو بكر الاسكافي
 ان لم يكن ذلك الموضع ملكاً ولا طريقاً لا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في
 المكان ٥ وعنه وان كان ذلك في طريق المسلمين أو في موضع هو لك غيرهما ولم يكن له ما أن
 يربط الحمار كان ضامناً لما اصاب الحمار ولو كان ذلك الموضع ملكاً لادول ضمن الثاني للادول
 ما أفسد حماراً الثاني وان كان ملكاً لثاني لا يضمن الثاني ما أفسد حماره ٥ ولو أرسل دابة
 في المرحى المباح ثم جاء آخر وأرسل دابته فعض دابة الثاني دابة الاول ان عضه على الفور
 ضمن والا فلا وان كان ذلك في مربوط لأحدهما لا يضمن صاحب المربوط ويضمن الآخر
 ٥ وان أدخل بعيراً مغتبلاً في دار رجل وفي الدار بعير صاحب الدار فوقع عليه المغتلم
 اختلقوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المغتلم وقال الفقيه أبو الليث ان أدخله باذن
 صاحب الدار لا يضمن وان أدخله بغير اذنه ضمن وعليه الفتيوى لان صاحب المغتلم
 وان كان مسيماً فاذا أدخله باذنه لم يكن متعدياً وان أدخل بغير اذنه كان متعدياً فيضمن
 كن التي حية على انسان فقتله كان ضامناً وهذا بخلاف ما لو وقع سكيناً الى صبي فقتل
 الصبي به نفسه أو رجلاً بغير أمر الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف
 الى الدافع وفعل الدابة والهامة هدر فيضاف الى المرسل ٥ رجل أذن لرجل أن
 يدخل داره وهو راكب فدخل فوطئت دابته شيئاً ضمن الداخل فان كان الداخل سائقاً
 أو قائداً لا يضمن من فصل ارسال الدابة من قاضي خان ٥ رجل حمل صبياً على دابة
 فقال له امسك لي فقط الصبي عن الدابة كان دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال
 سواء كان الصبي يمسك على الدابة أو لا وان سقط قبل ما سارت أو بعد ذلك وان سير

الصبي الدابة فأوطأ انسانا والصبي يستعمل عليها قديمة القتبيل تكون على عاقلة الصبي ولا
شيء على عاقلة الذي حمله وان كان الصبي لا يستعمل على الدابة أصغره ولا هو من يسيرها
لصغره كان دم القتبيل هدر او كان بمنزلة الدابة المنقلة ولو كان راكباً حمله معه نفسه
ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستعمل عليها فوطئت انسانا كانت ديتته على
عاقلة الرجل وان كان الصبي يصرف الدابة أو يستعمل عليها كانت الدية على عاقلة جميعا
لان السير يضاف اليهما ولا يرجع عاقلة على عاقلة الرجل وان سقط الصبي ومات كانت ديتته
على عاقلة الرجل سواء سقط بعدما سير الدابة أو قبله وهو يستعمل على الدابة أولا يستعمل
ولو كان الحامل عبدا كانت دية الصبي في عنق العبد يدفعه المولى أو يفدى لان العبد
يضمن بالجنابة تسببا أو مباشرة ولو سار العبد مع الصبي فأوطأ انسانا فعلى عاقلة الصبي نصف
الدية وفي عنق العبد نصفها ولو أن حرا كبراهل عبدا صغيرا على دابة ومثله يصرف الدابة
ويستعمل عليها ثم أمره أن يسير عليها فأوطأت انسانا كانت ديتته في عنق العبد فبدفعه
المولى أو يفدى ثم يرجع به على الأمر لانه استعمل عبدا الغير فيصير غاصبا فاذا لحقه غرم
يرجع بذلك على الغاصب من قاضيهان ❦ مثل شريح عن شاة لرجل أكلت غزلا لحائلا قال
ان كان لسانه يضمن وان كان ذلك نهارا لا يضمن وهذا قول أهل المدينة وفي قول أصحابنا
لا يجب الضمان سواء فعله ليلا أو نهارا من مشتمل الاحكام ❦ ولو اصطدم فارسان حران
فما نافع على عاقلة كل واحد منهما ما الدية للأخرى كافي الهداية ❦ قال في اصلاح الايضاح
وهنا شرط مذكور في الفتاوى الظهيرية وهو ان يقع كل واحد منهما على قفاه اذ لو وقع
كلاهما على وجهه فلا شيء على واحد منهما وان وقع أحدهما على وجهه والاخر على قفاه
فدم الذي وقع على وجهه هدر وشرط آخر مذكور في المحيط وهو ان لا يكونا عامدين في ذلك
الاصطدام فانهم مالو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف الدية للأخر اى قلت والاخير مخالف
لما في الهداية ❦ ولو كانا عيدين هدرت الجنابة ولا شيء على أحد المولدين لا تخفى العمد
والخطأ ولو كان أحدهما حرا والاخر عبدا ففي الخطأ يجب على عاقلة الحر المقتول قيمة العبد
فيأخذها ورثة المقتول الحر ويطلب حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة وفي العمد
يجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذه
ولي المقتول أيضا كافي الهداية وفي المسئلة بسط مذكور فيها ❦ ولو جاء رجل راكب خلف
سائر فصدمه الجاني لا ضمان على السائر ولو عطب السائر ضمن الجاني ❦ ولو اصطدم دابتان
فعطبت احدهما ولكل منهما سائق فضمن التي عطبت على الآخر من قاضى خان ❦ وفي
مشتمل الهداية عن العمادية سئل الشيخ الامام أبو الفضل السكراني سكران جمع به
فرسه فاصطدم انسانا فمات أجاب ان كان لا يقدر على منعه فليس بمسير له فلا يضاف سيره
اليه فلا يضمن قال وكذا غير السكران اذ لم يقدر على المنع اه رجل أرسل كلبا أو دابة
أو طيرا فاتفق مال انسان في فوره ضمن المرسل في الهداية ان كان سائقا لها ولا يضمن في

الكلب والطير عند محمد وعن أبي يوسف يضمن في الكل وذكرا الناطق إذا أرسل كلبه على
 إنسان فعرضه أو مرق ثيابه لا يضمن في قول أبي حنيفة ويضمن في قول أبي يوسف والمختار
 للفتوى قول أبي يوسف ذكره قاضي خان وفي مشتمل الهداية عن العمادية وقال محمد
 أن كان قائد له أو سائقا يضمن والافلاوان أغراه وبه أخذ الطحاوي وفي الخلاصة قال بعضهم
 أن كان الكلب معبلا لا يشترط أن يكون هو سائقا له ويضمن مطلقا وفي غير المعلم يشترط
 السوق اهـ وفي النهاية رجل له كلب عقور كلبه عليه شيء عرضه فلاهل القرية أن
 يقتله فأن عضه ليجب الضمان على صاحبه أن لم يتقدموا اليه قبل العض لا ضمان
 عليه وإن كانوا تقدموا على صاحبه فعليه الضمان بمنزلة الحائط المائل وفي المنتقى لو طرح
 رجل غريمه قدام أسد أو سبع فليس على الطارح قود ولا دية ولكن يعزرو بضرب ضربا
 رجيعا ويحبس حتى يتوب وقال أبو يوسف أما أنا فإرى الحبس حتى يموت اهـ وفي
 الفصولين عن أبي الفضل السكراني سكران جريح به فرسه فاصطدم أناسا فقاتلوا لو كان
 لا يقدر على منعه فليس بمسير له فلا يضمن إذا لا يضاف إليه سيره وكذا غير السكران لو جازوا
 عن منعه اهـ رجل ساق جارا وعليه وقرح طب وكان رجل واقفا في الطريق أو يسير
 فقال السائق بالفارسية كوست كوست أو برت برت فلم يسمع الواقف حتى أصابه الخطب
 فخرق ثوبه أو سمع لكن لم ينهأ له أن يتنحى عن الطريق لضيق المدة ضمن وإن سمع ونهأ
 لكن لم يتنقل لا يضمن ولا فرق في هذا بين الأصم وغيره ونظير هذا من أقام جارا على الطريق
 وعليه ثياب جارا كعب وخرق الثياب أن كان الركب يبصر الجار والثوب يضمن وإن لم
 يبصر ينبغي أن لا يضمن فعلى هذا إذا كان الثوب على الطريق والناس يمرون عليه وهم
 لا يبصرون لا يضمنون وكذلك رجل جلس على الطريق فوقع عليه إنسان ولم يره فقات
 الجالس لا يضمن ثم الذي ساق جارا الخطب إذا كان لا ينادي برت برت أو كوست كوست
 حتى تعلق الخطب بثوب إنسان وخرقه يضمن إن مشى الجار إلى صاحب الثوب أما إذا كان
 صاحب الثوب يمشى إلى الجار وهو يراه ولم يتباعد عنه لا يضمن رجل أدخل غنما أو
 ثورا أو جارا كرم أو بستانا أو أرضا فافسدها وصاحبها معها يسوقها فهو ضامن لما أفسد
 وإن لم يكن يسوقها لا يضمن وقيل يضمن وإن لم يسوقها على قياس المسئلة والبعير المغتم
 مخرج ثوره إلى كروية جاره ليعتلف فنطح اتانة صاحب الكروية لم يضمن إلا إذا أرسله عليها
 فنطحها في فورده ولو أمر صاحب الكروية بأخراجه عنها فلم يخرج به حتى نطحها لم يضمن من
 القنية ولو أرسل بعض الهوام على رجل يكون ضامنا اهـ وإن أرسل كلبه على شاة أن
 وقف الكلب ثم سارقا تلفها لا يضمن وإن أخذت عينا أو شاة لا أن لم يكن لها طريق غير ذلك
 ضمن والافلا وذكروا في الأصل لو أرسل كلبا ولم يكن سائقا فاصاب إنسانا لا يضمن وقيل
 ينبغي أن يكون ضامنا من قاضي خان قال الصمد والشهد وغيره من سراح الجامع الصغير
 والمراد بكونه سائقا أن يكون خلفه وذلك لأن الكلب يحتمل السوق كسائر الدواب فاضيف

البه ذكره في الايضاح وذكر الفقيه أبو الميث في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا
فاصاب في فوره انسا نافقتله أو مرق ثيابه ضمن المرسل لانه مادام في فوره فكأنه خلفه ولو
أرسل كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فاصاب انسا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على
الروايات الظاهرة من قاضي خان رحمته قال في الهداية لو أرسل كلبه الى الصيد فاصاب نفسه
أو مالا في فوره لا يضمن ذكره في المبسوط وإذا أرسل دابة في طريق المسلمين فاصابت في فورها
فالمرسل ضامن لان سيرها مضاف اليه مادام التسيير على سننها ولو انعطفت بمنسه أو بسرة
انقطع حكم الارسال الا اذا لم يكن له طريق آخر سواه وكذا اذا وقعت ثم سارت رحمته رجل
ألقى حية في الطريق فهو ضامن لما أصابت حتى تزول عن ذلك المكان وعلى هذا لو ألقى شيئا
من الهوام في طريق المسلمين فاصابت انسا في ذلك الموضع ضمن الذي طرحها ما لم ترح عن
ذلك المكان فاذا رحت ثم أصابت لا يضمن الذي طرحها رحمته فطلب افساد الزرع رحمته ولو أرسل
حماره فدخل زرع انسان وأفسده ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه الا
أن الحمار ذهب في فوره ولم ينقطع عينا أو شملا أو ذهب الى الوجه الذي أرسله فاصاب الزرع
كان ضامنا وان ذهب عينا وشملا ثم أصاب الزرع ان كان طريق آخر لا يضمن وان لم يكن
ضمن وان رده انسان فافسد الزرع فالضمان على الذي رده من قاضي خان رحمته غنم اتلف زرعها
ضمن لو ساقها أو افلا رحمته كذا ثور وحمار ولو قادها الى قريبا من الزرع بحيث لو مالت
تناولت ضمن الراعي الزرع من الفصولين رحمته ولو أن دابة انفلت ليلًا أو نهارًا فاصابت مالا
أو آدميا لا ضمان على صاحبها لان فعل الجاهل مدر صرح به في الحديث الصحيح والمشكلة في
الهداية رحمته وفي الخلاصة ان كانت الدابة غير مربوطة فزال عن موضعها بعد ما أوقفها ثم
بغت على رجل كان هدرًا رحمته لو وجد في زرع أو كرمه دابة وقد أفسدت زرعه فبسه افسدته
ضمن صاحب الكرم من الخلاصة رحمته دخلت دابته زرع غيره ففسده ولو دخله ليخرجها
يفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه اخراجها ويضمن ما تلفت ولو كانت دابة غيره
لا يجب ولو أخرجه افسدته لا يضمن لانه ما ذون في ذلك دلالة من الجانبين رحمته رأى حمارة
ياكل حنطة غيره فلم يمنع حتى أكأها فيه اختلاوا المشايخ والصحيح انه يضمن من القنينة
رحمته اذا رأى في زرعه دابة فأخرجها ففقد ما يخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا فاذا ساقها وراء
ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق هكذا ذكره على السعدي ونبيه أبو نصر الا انه قال اذا
ساقها في أي موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعه
فأخرجها فقتلها سبيع كان ضامنا لانه لا ينبغي أن يخرجها ولكن ينبغي أن يستعدي على
صاحبها والصحيح ما قاله الامام على السعدي ان له أن يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء ذلك
فان ساقها بعد ما أخرجه عن ملكه يصير ضامنا من قاضي خان وفي الصغيرى قال الميث
واسننا أخذ بقول من يقول لا ينبغي له أن يخرجها بل ناخذ بما روى عن محمد بن الحسن انه قال
لا يضمن لو أخرجه لان صاحب الزرع أن يخرج الدابة من زرعه ولا يسوقها أكثر من ذلك رحمته

وان ساقها ليردها فطبت في الطريق وانكسر رجلها كان ضامنا ولو ان صاحب الزرع لم يخرجها ولكننه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه أبو الليث لا يكون ضامنا لما افسدت لانه اخرجها بامرء ولو انه قال لصاحب الدابة ابتل في الزرع ولم يقل اخرجها فاخرجها صاحبها فافسدت شيئا في اخراجها كان ضامنا وقال أبو نصر في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يضمن بالفساد وانما طلب منه الصيانة من قاضي حان ولو ان صاحب الزرع حمل على دابة وجد في زرعها فاسرعت ضمن ما أصابت وكذا الوجها كثيرا بعد ما اخرجها فذهبت ضمن ولو اخرجها أجنبي قال أبو نصر أرجو أن لا يضمن وعن بعضهم يضمن ذكره في الفصولين وبعض هذه المسائل في الغصب وقد مر في حكم مالو وجد في زرعه ثورين ليلافظن انهم مالا لاهل قريبته فساقهم الى مربطه وضاع أحدهما فليطلب هناك ❶ دخل زرع جمل غيره مزارا ولا يطبق منه غيبه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسورا للرجل فان لم ينكسر في حبسه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن مالم يلمه الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي من القنية ❷ أدخل بهرناط وحاسر حسان فنتطح بحشالا يضمن ❸ أدخل دابته في دار غيره فاخرجها مالك الدار فتلفت لا يضمن بخلاف مالو وجد في مربط دابته دابة فاخرجها فضاءت أو أصكها الذئب يضمن لان كون الدابة في البيت يضمن بخلاف المربط فانه محالها ❹ شاة لانسان دخلت وكان طبناخ فتبعها مالكها الاخراجا منه فكسرت قدر الطبناخ يضمن مالكها الداخل من مشتمل الهداية ❺ اصطبل بينهما واكل واحد منهما ثور فشدا أحدهما ثورا لا يخرج حتى لا ينطح ثوره فاختمنق المشدد وبالحبيل ومات لا يضمن الرباط اذا لم ينقله عن مكانه كافي مشتمل الهداية والفصولين ❻ رجل ربط حمارا على سارية فجاء آخر يحمار وربط حماره على تلك السارية فعض أحد الحمارين الآخر فهلك فان ربطا في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن وان لم يكن لهما ولاية الربط وان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقة الا لا يضمن اذا كان في المكان سبعة وقطري يضمن ❷ شاة لانسان دخلت وكان رأس فدخل صاحب الشاة الدكان ليخرجها فكسرت الشاة قدر الرأس يضمن من الخلاصة ❸ صبي قاتل أشلى كلبا على غنم آخر فقترقت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن وعن شرف الأئمة المبكي ان مشى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا فلا ❹ وضع يده على ظهر فرس ومادته نفعه بذنبه أو برجله فنفع وأنف لم يضمن بخلاف الخمس لان الاضطرار لازم للخنس دون وضع اليد من القنية ❺ لوقعا عين شاة ضمن نقصانها وفي عين البقر والجزور والحمار والبغل والفرس يضمن ربع القيمة ذكره في الهداية قلت وان لم يحمل لصغره كبحش وفصيل فانه يضمن ربع القيمة كافي الفصولين والدجاجة كشاة ذكره في الفصولين أي يضمن اذا فقع أعينها النقصان وفي قاضي خان لوقعا أحدي عيني الطير والكلب والسمنور ضمن ما انتقص من قيمته ❶ الشاة والجمل وعن

أبي يوسف يضمن النقصان في جميع البهايم انتهى قلت والفتوى على قول أبي حنيفة
وعندهما نقصانه كذا في الغصب من القنية ❦ أوقف دابة في الطريق وآخر كذلك فهربت
أحدهما فاصابت الأخرى لأضمان على صاحب الهاربة من الخلاصة ❦ وفي مثل
الهداية عن العمادية إذا قطع اذن الدابة أو بعضه أو قطع ذنبها يضمن النقصان ❦ وإذا
استهلك جارية غيره أو بغله بقطع يد أو رجل أو بذيبحه إن شاء صاحبه ضمنه وإن شاء أمسه
ولا يضمنه شيء أو عليه الفتوى ❦ ولو ضرب رجل دابة حتى صارت عرجاء فهو كالمقطع
انتهى ❦ وفي الهداية ذبح شاة فالتكها بالخيار إن شاء ضمنه قيمته أو سلمها إليه أو أخذها
ضمنه النقصان وكذا الجزور وكذا لو قطع يدهما وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة
وعنه لو شاء أخذها ولا شيء له والاول أصح والدابة لو لم تكن مأكولة اللحم وقطع طرفها
فله أن يضمن جميع قيمتها للذلة من كل وجه انتهى وفي قاضي خان ذبح شاة إنسان
ظلمها صاحبها بالخيار إن شاء ترك المذبوح عليه وضمنه قيمتها وإن شاء أخذ المذبوح وضمنه
النقصان والفتوى على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمار أو بغل أو رجلاه فصاحبه إن شاء
ضمنه قيمته ودفع إليه الدابة أو أمسه ولا يرجع عليه بشيء بخلاف ما لو قطع يد قن فان لمالك
أن يضمنه النقصان لأن الأذى بقطع اليد والرجل لا يصير متهلكا من كل وجه بخلاف
العوامل وإن كانت الدابة مما يؤكل كالشاة والجزور في ظاهر الرواية هذا والاول سواء
للمالك أن يضمنه جميع قيمته وليس له أن يضمنه النقصان ومسالك الدابة هكذا ذكر
شمس الأئمة السرخسي قلت وهذا مخالف لما مر عن الهداية ولو ذبح حمار غيره ليس له أن
يضمنه النقصان في قول أبي حنيفة ولكن يضمن جميع القيمة وعلى قول محمد للمالك أن
يمسك الحمار ويضمنه النقصان وإن قتله قتلا ليس له أن يضمنه النقصان وعن محمد أن
كان للدابة قيمة بعد قطع اليد أو الرجل إن شاء المالك أمسه إن الدابة وضمنه النقصان
ولو فارق عين حمار قال أبو حنيفة رحمه الله ضمنه كل قيمته وسلمه ولا يضمن النقصان مع أمساك
الجثة وهي مسئلة الجثة العجيبة وإذا قتل ذنباً لم يملكها ولا يضمن شيئاً ويضمن في القرد لأن القرد
يكس البيت ويخدم انتهى ما في قاضي خان وقد اختصرنا بعض كلماته وركزنا البعض مخافة
التكرار مع أنه قد مر بعض هذه المسائل في الغصب أيضاً ❦ وفي الفصولين الكتاب المعلم
لحراسة أو ماشية أو صيداً ونحوها يجوز بيعه وبغرم متلفه انتهى ❦ ولو سأل رجل على
إنسان فقتله المصول عليه دفعه الشره ضمن قيمته عندنا كافي الهداية ❦ البعير السكران
إذا قُتل قتل إنسان فقتله المصول عليه يضمن قيمته من الخلاصة ❦ قطع لسان الثور يلزمه
كمال القيمة لقوت الاعتلاف وفي إنسان الحمار يلزمه النقصان ❦ جاء بانه إلى حمار غيره
مشدود بالطول وانزى عليه ذلك الحمار فحصل نقصان بسببه لا يضمن لأن الحمار ينزى
عليه باختياره والازراء ليس بسبب النقصان غالباً فلا يضمن بخلاف إسهال الكلب ❦ ضرب
ثور غيره فكسر ثلاثة من أضلاعه فان هلك قبل أن يقبضه المالك يضمن سبل القيمة بالاتفاق

وان قبضه ولم يملك يضمن النقصان وان هلك في يده فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة يضمن كل القنية ❶ ولو غلب على خيار الفحل القوى فاهلك جارا لا نثران خذله في موضع له ولاية التحلية فيه لا يضمن ❷ ولو ساق اتانته الغير من موضع فذهب معها الجش ثم أتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجش وأكاه الذئب يضمن ❸ ولورى يتقلسون على رجل بعير فضرب رجله بسببه على جدار فانكسر يضمن ❹ دخل زرعه جل غيره مزارا ولا يطبق منعه فحبسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسورا الرجل فان لم ينكسر في حبسه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن ما لم يسله الى صاحبه قال رأى فيه الى القاضي ❺ ولو سلم جاره المزارعى بشده في الدالية ففعل ونام وانقطع حبله ووقع في المعرة ومات لا يضمن ❻ ثور يمتدأكل الشياطين وساقه ضبي صاحب الثور الى فناء فيه تجار ثياب فقيل للصبي احفظ الثور وجد فلم يفعل حتى أكل ثوباً منه يضمن الصبي وان لم يكن متمسكا من دفعه لا يضمن الا اذا أقربه منه ❷ له كلب يأكل العنب من الكروم فاشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحناط المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ أو لم يهدم في الانفس والاموال تبع لها ❸ ادخل ثور في السوق خائفا فهرب منه واستهلك صبيلا لا يضمن ❹ ربط كلبا على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيلا وكسر ثنيته يضمن ❺ حل ثور في اصطبل فيه غيره اصاحبه ونطح ثوره الا نثر لا يضمن من القنية ❶ ضرب جارا غيره فعيبه وضمن ثم زال العيب فله أن يرجع عما ضمن ❷ التي هرة في بيت حمام لغيره ولم يجد محرجا فقتلت الحمامة بامر ها وهي طياره بلغ تفخه سادر غوش وانما غالبية القنية عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة كذا في الغصب من القنية ❸ ولو ضرب رجل جارا حتى صار أعرج فهو كالمقطع من الخلاصة

❶ (الفصل السادس في جنابة الرقيق والجنابة عليه) ❷

اذ اجنى العبد جنابة خطأ في النفس أو في مآدون النفس ولا حاجة الى تقييد الخطأ في مآدون النفس لاستواء الجنحة فان القصاص لا يجري بين العبد والعبد وبين العبد والحرف في مآدون النفس فلو له مخير ان شاء دفع العبد الجناني بالجنابة فمهلكه ولى الجنابة وان شاء فداء بارش الجنابة ولو جنى جنابات ان شاء المولى الدفع الى الاولياء يقتسمونه على قدر حصصهم وان شاء الفداء فداء بجميع أروشهم وان لم يختار المولى شيئا حتى مات العبد بطل حق الجنى عليه وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ وان فداء جنى ثانيا كان حكم الثانية كالاولى في ان المولى يختار بين الدفع والفساد لانه اذا فدى عن الاولى صارت الاولى كأن لم تكن وكذا لو جنى ثالثا ورعا وان أعنته المولى بعد ما جنى وهو لا يعلم بالجنابة ضمن الاقل من قيمته ومن أرشها وان أعنته وهو يعلم بالجنابة وجب عليه الارش وعلى هذين الوجهين البيوع والتدبير والاسية لاديان اسست ولدا لامة الجنابة بخلاف الاقرار بالعبد الجناني لغيره فانه لا يجب الارش

على المولى على زوايه الاصل وألحق الكرخى الاقرار بالبيع واخوانه واطلاق البيع بتنظيم
 البيع بشرط الخيار المسمى ترى لانه يزيل الملك من المائع بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع
 ونقصه وبخلاف العرض على البيع ولو باعه بغيره فانه لا يصير مختاراً للفداء حتى يسلمه
 بخلاف الكتابة الفاسدة فان موجبها يثبت قبل قبض البدل فيصير بنفس الكتابة مختاراً
 للفداء ولو باعه مولاه من المحنى عليه فهو مختار للفداء بخلاف ما اذا اوهبه منه واعتاق
 المحنى عليه بامر المولى بمنزلة الاعتاق من المولى فيما ذكرناه ولو ضربه المولى فقتله بان
 عيبه فهو مختار للفداء اذا كان عالماً بالجناية وكذا اذا كانت بكر او طفلاً بخلاف التزويج
 وبخلاف وطء الثيب على ظاهر الرواية وبخلاف الاستخدام ولا يصير مختاراً للفداء
 بالاجارة والرهن في الاظهر وكذا بالاذن في التجارة وان ركبته دين لان الاذن لا يفوت
 الدفع ولا ينقص الرقبة الا ان لولى الجناية ان يمنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة
 المولى فيلزم المولى قيمته هذه الجملة من الهداية باختصار وتوضيح والحاصل ان المولى
 متى أحدث في القن الجاني تصرفاً يعجزه عن الدفع كالبيع البات والعتق والتدبير والكتابة
 والاستيلاء وفي الجارية الجانية وهو يعلم بالجناية يصير مختاراً للفداء وان لم يكن عالماً بالجناية
 لم يكن مختاراً وضمن الاقل من قيمته ومن الارش ومضى أحدث تصرفاً لا يعجزه عن الدفع
 كالجماع والتزويج والاجارة والرهن والاستخدام والاقرار به للغير والاذن في التجارة
 لا يصير مختاراً للفداء وفي رواية كتاب العتاق في الرهن والاجارة يصير مختاراً وكذا في التعميب
 ولوجنى جنائين فعلم باحداهما دون الاخرى فاعتقه أو باعه أو نحوه يكون مختاراً للفداء
 فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصته من قيمة العبد ولو حفر العبد بئر في الطريق فوقع فيها انسان
 وقد اعتقه مولاه بعد الحفر قبل الوقوع غرم المولى قيمته لولى القنيسل فان وقع فيها ثان
 وثالث فانهم يشتركون في قيمة واحدة علم بالحفر أو لم يعلم ذكره في الوجيز ولو حفر عبد
 في قارعة الطريق بئر فوقع فيها انسان فاعتقه مولاه مع علمه بالحفر وموت الانسان فعلى
 المولى ديتشه اتفاقاً لانه صار مختاراً للفداء بالاعتاق مع العلم بالجناية فان مات فيها آخر فلولى
 الثاني ان يشارك الاول فيما قبض بضرب الاول بجميعه مع الدية والثاني بجميعه قيمة العبد
 عند أبي حنيفة فتقسم على ذلك الدية ونفسه ان يقدّر قيمة العبد مائة مثلاً والدية ألفاً
 فتقسم الدية على أحد عشر جزءاً يأخذ لى الثاني جزءاً ولى الاول عشرة وعندهم ما يجب على
 المولى للاول كل الدية وللثاني نصف القيمة من الحقائق وفي الصغرى لو أعتق العبد
 الجاني وهو عالم بالجناية يصير مطالباً بجميع الفداء بخلاف ما لو أعتق المأذون المديون وهو
 عالم بالدين فانه يضمن الاقل من قيمته ومن الدين انتهى وفي الفينة عبد محجور جنى على
 مال فباعه المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية
 على النفس انتهى ومن قال لعبد ان قتل فلاناً أو رميته أو شججته فأنشرفه
 مختاراً للفداء ان فعل العبد ذلك خلافاً لفرده ذكره في الهداية ولوجنى العبد فاختار مولاه

الفداء وهو مفلس لا يجب عليه دفع العبد عند أبي حنيفة وحكمه النظر إلى الميسرة
وعندهما يجب دفعه من الحقائق وفي الوجيز عن المنتقى روى الحسن عن أبي حنيفة في
عبد قطع أصبع رجل خطأ ففداه المولى بألف ثم مات المقطوع أصبعه ان فداء بغير قضاء فعليه
تمام الهدية وان فداء بقضاء بطل الفداء وعليه القيمة انتهى وإذا جنى المأذون له جناية
وعليه دين فاعتقه المولى بلا علم بها غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه ولو لم يأت
من قيمته ومن الارش ذكره في الوقاية ولو اكتسب العبد الجاني أو ولدت الامة الجانية
لا يدفع الكسب والولد معهما كما في الوجيز والثانية مذكرة في الهداية أيضا لكن وضعها في
المأذونة ولا فرق بينهما وإذا قتل العبد رجلين عمدا ولكل واحد منهما وليا ففداهما
ولي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه إلى الآخرين أو يفديه بعشرة آلاف درهم وان
كان قتل أحدهما عمدا والآخر خطأ ففداه أحد وليي العمد فان فداء المولى فداء بجمعة
عشر ألفا بخمسة آلاف للذي لم يعرف من وليي العمد وعشرة آلاف لولي الخطأ وهكذا اذا
دفعه كان ثلثا لولي الخطأ وثلثه لغير العاق من وليي العمد عند أبي حنيفة وقال لا يدفعه
أربابا ثلاثة أرباعه لولي الخطأ وربعه لولي العمد فالقسمة عندهما بطريق المنازعة وعنده
بطريق العول من الهداية ولو جنى العبد المأذون على رجل خطأ وقيمه ألف ففداه
بعشرة آلاف جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز الا الدفع ولو أقر المولى على عبده
المأذون المديون بجناية لم يصدق الا ان يقضى دينه أقدر على عبده بجناية ثم بجناية
دفعه اليه ما نصفين ثم يرجع صاحب الجناية الأولى على المولى بنصف قيمته اذا تكاذب
الوليان وفي قتل العبد العمد لو اختار المولى الفداء في نصيب أحد الوليين يصير مختارا
للفداء في الكل وفي قتل الخطأ لو اختار الفداء في النصف يكون اختيار الفداء في
النصف اختيارا للفداء في الكل مادام العبد قائما ولو صالح أحدهما على نصف العبد
خير المولى والمدفوع اليه بين ان يدفع نصف العبد إلى الثاني أو يفديه بأربابا صالح أحدهما على
جميع العبد قبل للشريك ادفع نصفه إلى أخيك أو أفده من الوجيز وإذا جنى المدبر أو أم
الولد جناية ضمن المولى الأقل من قيمته ومن ارشها كما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم
وجناية المدبر وان توالى لا توجب الا قيمة واحدة ويضاربون بالحصص فيها وتعتبر قيمته لكل
واحد في حالة الجناية عليه حتى لو قتل قتلا خطأ وقيمه ألف ثم صارت قيمته ألفين فقتل آخر
خطأ فالألف الزائدة للثاني وتخصمها في الأول فان جنى المدبر جناية أخرى وقد دفع المولى
القيمة إلى ولي الأولى بقضاء فلا شيء على المولى بالاجماع وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء
فالولي بالتجارتان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولي الجناية الأولى وهذا عند أبي حنيفة وقال
لا شيء على المولى من الهداية ولو اتبع ولي الثانية المولى على قول الامام يرجع المولى على
الأول بما أخذ منه ولي الثانية ذكره في المجمع وعلى هذا الخلاف لو حفر بئر افوق فيها انسان
الا انه ضمن قيمته يوم الحفر لا يوم الجناية ولو دفع المولى القيمة إلى الأول بغير قضاء بعد ما وقع

الثاني في البئر غرم للثاني بالاجاع ويرجع بالازل ووضع الحجر في الطريق وسوقه الدابة وصبه
 الماء بمنزلة الحفر ولوغصب مالا واستهلكه ببيع لم يغرم المولى ولوقتل المولى خطأ يبيع
 في قيمته والتدبير وصية برفقته ولا وصية للقاتل ولوحفر المدبر بثرافوقع فيها المولى أو من
 يرثه مولاة هلدرمه ولوقتل مولاة عمدا فالورثة بالخيار ان شاءوا قتلوه وان شاءوا استبعوه في
 قيمته ثم قتلوه من الوجيز ولو أعتق المولى المدبر وقلد جني جنائيات لا يلزمه الاقيمة
 واحدة وأم الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا وإذا أقر المدبر بجناية الخطأ لم يجز اقراره
 ولا يلزم المولى به شيء عتق أو لم يعتق لان موجب جنناية الخطأ على سيده وأقراره به لا يفسد
 على السيد من الهداية ولو ادعى مشهري العبدان البائع كان دبره فأنكر حتى جنى
 العبد فالحال موقوف عند أبي حنيفة وقال يسى ولو ادعى استيلا دشر يكره فأنكر فغنت
 الجارية نصف الارش على المنكر والنصف موقوف عند أبي حنيفة ويوجب أبو يوسف
 الموقوف في كسبه أو أوجب محمد الكل هاتان في عتق المجمع ولومات المدبر وانقضت
 قيمته بعد الجنابة بلا فصل لم يطل من المولى شيء وعليه قيمته مائة ولو جنى المكاتب جنائيات
 أو واحدة كان عليه الاقل من قيمته ومن الارش وان نكرت الجنائيات قبل القضاء
 لزمته قيمة واحدة ولو قضى عليه ثم جنى أخرى فان قضى عليه بغيره أخرى لان جنابة
 المكاتب لا تصير دينا الا بالقضاء أو بالصلح أو باليأس عن الدفع بان يعتق أو يموت فيتوقف
 وجوب القيمة على ما يوجب فكسبه ها وهي الاشياء الثلاثة وان عجز قبل أن يقضى دفعه
 مولاة أو فداءه وان قضى عليه ثم عجز ببيع فيها الا أن يقضى عنه مولاة وان أعتق يسى
 وجناية عبد المكاتب مثل جنابة عبد الحر الا أنه اذا فدى والفداء أزيد من قيمته زيادة فاحشة
 أو دفع قيمة العبد أكثر من الارش كثير فاحشا جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يصح ولو
 جنى مكاتب على مولاة أو عبده أو ابنه كان كالجاني على غيره فان عجز هدرت الجنابة قضى
 بها أولا من الوجيز العبد المحن عليه تعتبر قيمته يوم الجنابة كذا في الاشياء من القول
 في ثمن المثل وفي الخلاصة الجنابة على العبد فيما دون النفس لا تخلوا ما أن تكون مستهلكة
 أو غير مستهلكة مثاله فقهاء العينين وقطع اليدين والرجلين والذكر وقطع يد ورجل من جانب
 واحد وأما قطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم يثبت فقيمه روايتان في رواية مستهلكة وفي
 رواية غير مستهلكة ولو كانت الجنابة على الحر لا توجب كمال الدية كقطع يد ورجل من
 خلاف فذلك غير مستهلكة والاصل ان كل جنابة لو حصلت على الحر ولو الارش مقدر
 كالموضحة فيها خمس مائة فحينئذ ينقص نصف درهم وان كانت أذنا واحدة أو عين واحدة يجب
 نصف قيمته الا اذا بلغ نصف القيمة خمسة آلاف درهم فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم فان
 لم يكن لها ارش مقدر في الحر يجب في العبد نقصان قيمته وفي قطع اذن واحدة وتلف حاجب
 واحدة روايتان واختار الطحاوي انه يجب نقصان قيمته وكلاهما غير مستهلكة وفي رواية

أخرى قطعها وشقها ما يستهلكه فيجب نصف قيمته ثم ان كانت الجناية مستهلكة فنقد أبي حنيفة المولى بالخيار ان شاء جالس العبد لنفسه ولا تثنى يرجع به وان شاء سلمه الى الجاني ورجع بقيته وعندهما ان شاء سلم ورجع بالقيمة وان شاء جالس ويرجع بنقصانه اهـ ومن قتل عبدا خطأ فعليه قيمته لا تزداد على دية الحر عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم أو أكثر قضى بعشرة آلاف درهم الا عشرة وفي الامه اذا زادت قيمتها على الدية قضى بخمسة آلاف الا عشرة هذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو الليث قيمته بالغة ما بلغت كافي الغصب وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف منقوصة بخمسة لان البدن من الادنى نصفه فيعتبر كله وينقص هذا القدر اظهار الانحطاط ورتبته وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد لان القيمة في العبد كالدية في الحر ولو قال لعبدية أحد كاحرم شجرا فوقع العتق على أحدهما فارقشهما للمولى ولو قتلهما رجل تجب دية حر وقيمة عبدا فان شاء المولى دفع العبد المقتول وأخذ قيمته وان شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان وهذا بخلاف المدبر عند أبي حنيفة وقالوا أمسك العبد وأخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته وقال الشافعي يضمه كل القيمة ويعمل الجثة ولو قطع يد عبدا يؤمر المولى بالدفع أو الفداء من الهداية ولو قطع رجل رجل عبدا مقطوع اليد فهو وعلى وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة كان على الجاني ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه انلاف فيجب عليه ضمان ما انتقص من قيمته ولا يجب الارش المقدر للرجل وان قطع الرجل لامن جانب اليد المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده ولو كان العبد المقطوع اليد قطع انسان يده الاخرى كان عليه نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا البائع اذا قطع يد عبده قبل التسليم الى المشتري سقط نصف الثمن عن المشتري قد رما انتقص من قيمته مقطوع اليد ان انتقص الثلث سقط الثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع في العين فاذا فقأ عين عبدا مفعوا العين يجب عليه ما انتقص من قيمته مفعوا العين ولو ضرب سن مملوك فاصفر تجب حكومة عدل بالاتفاق من فاضى خان ولو دفعت جارية جارية أخرى فذهبت عذرتها قال محمد عليها صدق مثلها بلغنا ذلك عن عمر رضي الله عنه في جارية تبين تدافعتا في حمام فاذهبت عذرة احدهما تضمن الاخرى صدق مثلها وقد وقعت هذه المسئلة بخاري من الصغرى ولو جنى العبد الموصى بربيته لرجل وبخدمته لا تخرف الفداء على المخدم فان مات رجعت ورتبه بالفداء على صاحب الرقبة وكان بمنزلة الدين في منقصه ولو أبقى المخدم الفداء فدى صاحب الرقبة أو دفع وبطان وصية المخدم ولو جنى على العبد الخادم جناية لا تنقص الخدمة كان الارش لصاحب الرقبة وكذلك لو اكتسب أو وهب للخادم ولو نقصت الخدمة يشتري بالارش خادما يخدمه وان لم يبلغ ثمن خادما يبيع الاول وضم ثمنه الى الارش فيشتري خادما ولو اوسط الخافى الارش أن يقسمه ما جاز لانه انتقص حقه المتعلق بربيته من الوجيز واذا قتل خطأ أخذت قيمته وبشترى بها عبدا أو ينفق حق الموصى له فيه كذا في الاشياء من القول

في الملك ❶ رجل شج غير موصفة في رواية المبسوط والجنا مع يجب ارش مقدر بنصف
عشر قيمته وفي رواية الذواد من أصحابنا يجب النقصان كالمهايم ذكره في الصغرى ❷ ولو
حلق لحية عبد فلم تنبت في قياس قول أبي حنيفة يجب ما نقص العبد ❸ وإذا قتل الرجل
عبيده أو أم ولده فإنه يعزرو ويحبس ولا يجب انقصاص ولا الدية ولو كان على العبد دين غرم
المولى قيمته لغرمائه حالة كالموجود العبد قيسه في دار مولاه كانت قيمته على المولى تؤخذ في
ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراث الورثة ❹ ولو وجد الرجل
قبلا في دار عبده المأذون كانت الدية على عاقلة المولى كان العبد مدبونا أو لم يكن من
قاضى خان ❺ وان جنى المولى على مكاتبه أو على ولد المكاتب لزمته الجناية لانه صار
كالاجنبي كافي الهداية وغيرها ❻ وإذا جنى العبد المغصوب على مولاه جناية موجبة للمال
بان قتله خطأ أو جنى على رقيقه خطأ أو على ماله بان أنلف شيئا من ملكه تعتبر جناته عند
أبي حنيفة حتى يضمن الغاصب قيمة العبد المغصوب لمولاه الا أن يكون الارش أو قيمة
المتنف أقل من قيمة العبد وقال صاحباه جناته على مولاه وعلى رقيقه وعلى ماله هدر ولو
جنى على غاصبه أو رقيقه جناية موجبة للمال فعند أبي حنيفة لا تعتبر فتكون هدر راحتي
لا يخاطب المولى بالدفع أو الفداء وقالوا تكون معتبرة ويقال للولى ادفع العبد أو افده بالارش
وإذا جنى المدبر في يد الغاصب غرم مولاه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية ويرجع به على
الغاصب وإذا جنى المدبر في يد الغاصب ثم رده على المولى جنى عند المولى جناية أخرى فعلى
المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب ويدفعه الى ولى الجناية
الاولى ثم يرجع بذلك على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد نصف القيمة
التي يرجع به على الغاصب يسلم للمولى ولا يدفعه الى ولى الجناية الاولى لو جنى عبد المولى أولا
ثم غصبه جنى عنده ضمن المولى قيمته له ما ورجع بنصفها على الغاصب في دفعه الى ولى الجناية
الاولى ولا يرجع به على الغاصب وهذا بالاجماع والجواب في العبد كالجواب في المدبر في
جميع ما ذكرنا الا أن المولى يدفع العبد والقيمة في المدبر ومن غصب مدبرا جنى عنده جناية
ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفين ثم يرجع
بقيته على الغاصب في دفع نصفها الى ولى الاولى ويرجع به على الغاصب ولا يدفعه الى ولى
الجناية الاولى ولا الى ولى الجناية الثانية ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف مع محمد كالاولى
وقيل على الاتفاق بالاتفاق هذه الجناية من الهداية ❶ هريض حرقه فقتل مولاه فعليه
أن يسبى في قيمتين عند أبي حنيفة أحدهما انقضاء الوصية إذا تحرر في مرض موته وصية
فلم تجز لقائه الا أن العتق لا يحتمل النقص بعد وقوعه فتجب قيمته ثم عليه قيمة أخرى بقتله
إذا المستسبى كالمكاتب عنده والمكاتب بقتله مولاه يلزمه الاقل من قيمته ومن الدية والقيمة
هنا أقل فيسبى لذلك في قيمته وقال يسبى في قيمة واحدة للوصية إذا الدية على عاقلة كقتله بعد
عتقه والمستسبى حرم مدبون عندهما كذلك في الوصية من أحكام المرضى من الفصولين

الفصل السابع في الجنين

إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا وجبت الغرة على عاقلة في سنة والغرة عندهما
خمس مائة درهم نصف عشر دية الرجل ذكرًا كان الجنين أو أنثى أو عبدا أو فرسا قيمته
خمس مائة درهم فإن ألقت حيا ثم مات ففيه الدية كاملة وإن ألقت ميتا ثم ماتت الأم فعليه
دية في الأم وغرة في الجنين وإن ماتت الأم ثم ألقت ميتا فعليه ديتان وما يجب في الجنين
يورث عنه ولا يرث الضارب حتى لو كان الضارب الأب وجبت الغرة على عاقلة ولا يرث
منها ذكره في الهداية وإذا أسقطت المرأة الولد وجبت الغرة على عاقلة وإن لم يكن لها عاقلة
ففي مالها في سنة ولا يرث منها وإن لم تنعم مداسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها كافي
قاضي خان وفي الوقاية أسقطت الحرة الولد محمد أبدا أو وفصل بلا إذن زوجها وجبت الغرة
وإن أذن لالعدم التعدي انتهى وكذلك مختلفة حامل احتملت لمضي عدتها باسقاط الولد
فعلية الغرة للزوج كافي الوجيز والفصولين وفي جنين الأمه نصف عشر قيمته إن كان ذكرا
وعشر قيمته إن كان أنثى وهو ما في القدر سواء عند أبي حنيفة وقال في جنين الأمه نقصان
الأمه كافي مختلفة الشاة من قاضي خان ويعتبر قيمة نفسه لقيمة أمه ذكره في الوجيز ويجب في
مال الضارب حالا كافي المجمع وإن ضرب فاعتق المولى ما في بطنها ثم ألقت حيا ثم ماتت تجب
قيمه حيا ولا تجب الدية وإن مات بعد العتق وقيل هذا عندهما وعند محمد يجب قيمة ما بين
كونه مضرا وبالي كونه غير مضروب من الهداية **❦** وإن ضرب بطن امرأة فألقت جنينين
أحدهما ميتا والآخر حي فمات الحي بعد الاسقاط من ذلك الضرب كان على الضارب
غرة في الميت ودية كاملة في الحي كافي قاضي خان وإن ألقت محامين ثم ماتا في كل واحد
منهما دية كاملة وإن ألقت محامين فقهرهما غرتان كافي الوجيز والحاصل أنه يجب في كل واحد
من الجنين حالة الاجتماع ما يجب حالة الأفراد كافي الأصله وإن ضربت المرأة بطن
نفسها فألقت جنينين تعدت بذلك اسقاط الولد وجبت الغرة والأفلاذ ذكره في الصغرى
❦ والجنين الذي استبان بعض خلقه كالتمام في جميع الأحكام ذكره في الهداية **❦** وفي
الفصولين عن الزوائد شري أمه غمعت منه ثم ضربت بطن نفسها أو فعلت شيئا
❦ كدواء وغيره متعمدة إسقاط الجنين ثم استحقها رجل ببيئته وقضى له بها أو بعقرها
يقال للمستحق قتل أمته ولدها وهو ولد هذا الرجل وهو حر لأنه ولد مغرور وولد المغرور حر
والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع أمته أو أفدها بغرة الجنين الحر ثم قال صاحب الفصولين
أقول إذا أخذ الغرة بغير أن يجوز للمستحق أن يطالبه بقيمة الجنين إذا قيام البديل كقيام
البديل عنه كما هو كذلك في ولد مغرور قتل قد أثبتته عن الكافي وغيره في كتابنا المسمى
بإطائف الإشارات انتهى والله أعلم

الباب الثالث عشر في مسائل الحدود وفيه ضمان جنابة الزنا

و ضمان السارق وقاطع الطريق

إذا وجب على رجل حد أو تعزير فخلده الإمام أو عززه فقات قدمه هدر بخلاف الزوج
إذا عزز زوجته فيما يجوز له تعزيرها حيث يضمن كافي الهداية والكنز والاصل فيه ان
الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح بتقيد بها وفعل الإمام من قبيل الاول وفعل
الزوج من قبيل الثاني ونعم الكلام في فروع هذا الاصل في التعزير من الزيلعي وذكرنا
عن الاشياء طر فامنه في الجنائيات **ابن سماعة** عن أبي يوسف قاض وأى التعزير لرجل
مائة فقات قال لا يضمن لانه قد ورد الاثران **كثير** ما عززه مائة فان زاد على مائة فقات
فنهضت الدية في بيت المال من مشتمل الاحكام بقلا عن الوجيز **لو** شهد أربعة على رجل
بالزنا وهو غير محصن فخلد بجرحه الحد ومات ثم وجد أحدهم عبدا أو محدودا في ذلك فلا
ضمان على أحد عند أبي حنيفة ولكن نكح الشهود وقال صاحبنا ارش الجرح والدية في
بيت المال وعلى هذا اذا رجعوا يحدون ولا ضمان عليهم عنده وقال لا يجب عليهم الضمان في
الرجوع كافي الهداية وقاضى خان وعلى هذا الاختلاف لو ظهر أحدهم كافرا ذكره في الوجيز
ولا ضمان على الجلاء صرح به في الهداية وان كان المشهود عليه بالزنا محصنا فرجع ثم
ظهر واعبدا فالدية على بيت المال اتفاقا **لو** شهد أربعة بالزنا فرجع ثم رجع منهم واحد حدث
وعزم ربع الدية وهكذا كلما رجع واحد منهم حدث وعزم ربع الدية وان كانوا خمسة فرجع
أحدهم لأشئ عليه فان رجع آخر حدث وعزم ربع الدية وإذا شهد أربعة على الزنا فزكوا
فرجع ثم ظهروا مجوسا أو عبدا فالدية على المزكى عند أبي حنيفة وقال على بيت المال قبل
هذا اذا قالوا نعمدنا التزكية على علمنا بحالهم وان قالوا أخطأنا فالدية في بيت المال اتفاقا
وسدا اذا أخبروا بالحرية والاسلام وأما اذا قالوا هم عدول وظهروا عبدا فالدية في بيت المال
اتفاقا ولا ضمان على الشهود ذكره في الهداية ولو رجع المزكى عن التزكية بعد الرجوع
عزروه وعليهم الضمان عند أبي حنيفة خلافا له ما ذكره في الجمع قال في شرحه هذا اذا قالوا
نعمدنا التزكية وان قالوا أخطأنا في التزكية يضمنون اتفاقا **لو** شهد أربعة على محصن
بالزنا ورجلان على الاحصان ثم رجع شهود الاحصان بعد الرجوع لا يجب الضمان على شهود
الاحصان ولا يحدون ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال زفر لاحد على أحد
وتكون الدية على الفريقين نصفين وان شهد أربعة على رجل بالزنا فأمر القاضى برجه
فقتله رجل ثم وجد الشهود عبيدا فعلى القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ويجب القصاص
ولو رجع ثم ظهروا عبدا فالدية على بيت المال **لو** باشر الامام الرجوع بنفسه ذكره
في الهداية **لو** رجل أقر بالزنا وهو محصن فأمر القاضى برجه فذهبوا إليه رجوه فرجع عما
أقر فقتله رجل لأشئ عليه مالم يبطل القاضى عقد الرجوع **لو** ومن زنى بأمرأة فأفضاها ولم
يستمسك معه البول حد وضمن الدية وان كانت تستمسك حد وضمن ثلث الدية لانه أجافا وفي
الحنيفة ثلث الدية وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت تستمسك البول لزمه ثلث الدية
والمهر كاملا ولا حد يعزروا ان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند

محمد يضمن ولا حد على الرجل من الوخير ﴿١﴾ اذ ان في الصغيرة مشتهاة بشبهة أو كبيرة
مستكرهه فافاضها وجبت الدية لتفويت جنس المنفعة في ماله لانه شبه العبد ولا يجب
عليه العقر عندهما وقال محمد يجب وأما الحد فلا يجب اتفاقا وان لم تكن مشتهاة لزمه المهر
كاملا اتفاقا ولا حد عليه وان لم يدع الشبهة لم تكن بالقصور في معنى الزنا ﴿٢﴾ ولو وطئ
صغيرة مشتهاة بدعوى الشبهة فلا حد ويجب العقر وان كان من غير دعوى الشبهة فعليهما
الحد ولا مهر ولو جوب الحد ولا شيء لها في الافضاء في الفصلين لرضاها به من شرح المجمع
والافضاء من المشايخ من قال هو جعل مسلك البول والحيض واحدا ومنهم من قال هو جعل
مسلك البول والغائط واحدا ذكره في الحقائق واعلم ان الخلاف فيما اذا افاضها بحيث
لا تستمسك البول اذ لو كانت مفضاة مستمسكة بولها ضمن ثا الدية لانه في معنى الجائفة
ولا يجب معه العقر اتفاقا من شرح المجمع ولو أكره امرأه على الزنا فرزى بها فعليه الحد فقط
عندنا وقال مالك عليه العقر ايضا من درر البحار ﴿٣﴾ واذ ان في بجارية فقتلها بغير الزنا
وجبت عليه قيمتها وبقط الحد عند أبي يوسف وقال لا يحسد ايضا من الهداية ﴿٤﴾ ولو زنى
بامرأة صغيرة لا يجمع مثلها فماتت تحب الدية على ما قبلته هذه في الجنائيات من الخلاصة
﴿٥﴾ ولو وطئ جارية انسان بشبهة وأزال بكارتها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر الى مهر
مثلها غير بكر والى نقصان البكارة أيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر ولو
أن صبيان زنى بصبيبة لا حد وعليه المهر في ماله بازالة البكارة لانه مؤاخذ بما فعله واذن الم
يصح نص عليه في الصغرى وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر ولو وجب على الصبي
كان لولي الصبي أن يرجع بذلك عليها كالأمر صبييا بشئ فلهقه غرم كان للولي أن يرجع على
الآخر فلا يقد تضمين الصغرى ذكره قاضيان ووجه آخر ذكره في الصغرى وهو ان رضاها
معتبر في اسقاط حقها ﴿٦﴾ ولو أن أمة بالغة دعت صبييا فرزى بها وأذهب عذرتها كان على
الصبي مهرها لان أمر الأمة لا يصح في حق المولى من قاضي خان وكذا لو دعت صبيبة صبييا
كان عليه المهر من الخلاصة ﴿٧﴾ ولو أن رجلا وطئ بهيمة لغيره كان عليه قيمتها اذ يحرم
أكلها من الصغرى وغيرها ﴿٨﴾ ادعى على رجل انه وطئ جاريته وجلبت منه وادعى
النقصان بهذا السبب له أن يخلفه ان أنكر الدخول بها وان حلف له ان يطلب من الحاكم
تقرير المدعى ولو برهن المدعى له طلب النقصان كذا في مشتمل الهداية ﴿٩﴾ ومن وطئ
جارية ابنه بجاءت بولد فادماه ثبت نسبه وكان عليه قيمتها ولا حد عليه والظاهر من كلامهم
ان الاعتبار بقيمتها قبل ان علون لقولهم ان الملك يثبت شرط اللادستيلا عندنا لا حكما كذا
في الاشباه من القول في غر المثل ﴿١٠﴾ وفي المنتقى عن الامام أدركت اللص وهو ينقب لك قتله
قال محمد ان قتله غرم الدية في ماله وقال الثاني حذره فان ذهب والا فارمه فان دخل بيتا نخفت
ان يبدأ بضرب أو خفت ان يرميك فارمه ولا تهذر وقال محمد لو أن لصا دخل دارا ولا
سلاح معه وصاحب الدار يعلم أنه يقوى على أخذه ان ثبت الا انه يخاف أن يأخذه بهض

متاعه ولا يدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهل بيته وجاره يفجر
وخاف أن أخذه أن يقهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها **❦** ولو استكره
رجل امرأة لها قتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله فدمه هدر إذا لم يستطع منعه إلا
بالقتل **❦** قتله صاحب الدار ويرهن فدمه هدر وان لم يكن له بيته على أنه كابران لم يكن المقتول
معروفا بالسرقه قتل صاحب الدار قصاصا وان كان منهم ما بها فكذلك في القياس وفي
الاستحسان تجب الدية في ماله لان دلالة الخيال أو رثت شبهة في القصاص لافي المال من
البرازية **❦** ولو نهب حائطاً ولم ينفذ نهبه حتى سلم صاحب البيت فالتى عليه حجر اقتله
لا قصاص عليه وعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية من مشتمل الاحكام **❦** لو قطع القاضي يد
السارق فمضى الى النفس ومات فلا ضمان كافي الاشباه وهي من فروع الاصل الذي مر في
أول الباب **❦** ولو أمر القاضي الجلاد بقطع يمينه فقطع يساره لا ضمان عليه عند أبي
حنيفة وقال يضمن في العمد دون الخطأ وقال زفر يضمن فيه ما هو القياس وعلى هذا لو قطع
يساره غير الجلاد لا يضمن أيضاً عنده هو الصحيح ولو أخرج السارق يساره وقال هذا يميني
لا يضمن بالاتفاق من الهداية **❦** وفي شرح المجمع هذا اذا صرح الحاكم بيمين السارق اموال
قال اقطع يده فلا يضمن اتفاقاً وفيه أيضاً لو قطع رجل السارق قبل أن يأمر الحاكم به يجب
القصاص في العمد والدية في الخطأ اتفاقاً **❦** واذا قطع السارق بالسرقه والمال باق رده
على صاحبه وان كان مستمكلاً لا ضمان عليه سواء تلف بنفسه أو تلف في رواية أبي يوسف
عن أبي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لا غرم على السارق بعدما قطعت يمينه ذكره
في الايضاح وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يضمن بالاستملاك ومن سرق سرقات فقطع
في احدها فهو وليه ولا يضمن شيئاً عند أبي حنيفة وقال يضمن كلها الا التي قطع لها
والخلاف فيما اذا حضر أحدهم وادعى السرقه فان حضر واجيعا وقطعت يده بخصم ومنهم
لا يضمن شيئاً بالاتفاق في السرقات كلها وعلى هذا الخلاف ان كانت النصب كلها الواحدة
نخاصم في البعض وكذا قاطع الطريق اذا قتل فلا ضمان عليه في مال أخذه وقتله وان أخذ
قاطع الطريق بعدما تاب وقد قتل عمداً أو أخذ ما لا فان شاء الأولياء قتله وان شاء عفو عنه
ويجب عليه ضمان المال هلك في يده أو استهلك من الهداية **❦** ولو أقر العبد المأذون
بالسرقه يصح ويقطع والمال للمسروق منه ان كان قائماً وان كان هالكاً فلا ضمان عليه
صدقه مولا أو كذبه في ذلك وان كان محجوراً عليه والمال هالك تقطع يده ولا ضمان
عليه وان كان قائماً فان صدقه مولا فكذلك وان كذبه قال أبو حنيفة تقطع والمال للمسروق
منه وقال أبو يوسف تقطع والمال للمولى **❦** ولو اجتمع عشرة نسوة فقطعن الطريق وأخذن
المال قسباين ووضعن المال من الوجيز **❦** اذا اجتمع المباشرون المسبب أضيف الحكم الى
المباشرة فلا ضمان على من دل سارقاً على مال انسان فسرقة هذه في القاعدة الأخيرة من
الاشباه **❦** السارق اذا أخذ الدنانير بعدما دخل البيت لم يقطع وغرم مثلاً **❦** رجل نهب

حاشا بغير إذن المالك ثم غاب ودخل سارق ومرق شياً المختاراً لا يضمن الناقب ما مرقه
السارق من الخسارة ❊ السارق لو رده إلى دار المالك أو إلى من في عياله في الجامع لا يبرأ
عن الضمان ويسقط استعناؤه من المشتل

❊ الباب الرابع عشر في الإكراه

الإكراه يثبت حكمه إذا حصل ممن يهدر على إيقاع ما توقعه سلطاناً كان أو غيره وإن
غاب المكروه عن نظر من أكرهه يزول الإكراه ذكره قاضي خان ونفس الأمر من السلطان
إكراه من غير تهديد ووعيد ومن غيره لا إلا أن يعلم المأمور بدلالة الحال أنه لو لم يعتزل أمر
بقتله أو بقطع عضوه أو بضربه ضرر ياتخاف على نفسه أو تلف عضوه كقاضي خان
والأشباه ومن أكرهه على بيع ماله بضرب شديد أو حبس حتى باع فهو بالخيار إن شاء
أضى المبيع وإن شاء فسخ وإن هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكروه على الشراء فالبائع
يضمن أيهما شاء فإن ضمن المكروه رجع على المشتري بالقيمة وإن ضمن المشتري لا يرجع شيء
من الهداية ❊ ولو أكرهه على الشراء فله المبيع في يده إن هلك من غير تهديد لا يضمن ويملك
أمانته ❊ ومن أكرهه على النكاح بأكثر من مهر المثل يجب قدر مهر المثل وتبطل الزيادة
ولا يرجع على المكروه بشيء من مشتل الهداية ❊ ولو أكرهه على طلاق امرأته أو عتق عبده
ففعّل يقع ويرجع على المكروه بقيمة العبد وموسراً كان أو معسراً ولا سعاية على العبد
ولا يرجع إلا الأمر على العبد بالضمان ويرجع بنصف المهر إن كان قبل الدخول وإن لم يكن
في العقد شيء يرجع على الأمر بما لزمه من المتعة وبعد الدخول لا يرجع على الأمر بشيء
ومحل المسئلة الهداية قال ابن كمال في الإصلاح والإيضاح هذا إذا كان الإكراه على
الاعتناق قولاً أما إذا كان فعلاً لا كالأكره على شراء ذى رحم محرم منه فإنه لا يرجع المكروه
على المكروه بالقيمة اه ❊ إذا أكره الرجل بوعيد شديد أو حبس على قتل مسلم ففعّل
لا يصح الإكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم وإن أكره بقتل أو تلف عضوه ففعّل قال
أبو حنيفة ومحمد يصح الإكراه ولا يجب القصاص وكان على الأمر دية المقتول في ماله في
ثلاث سنين وقال زفر الإكراه باطل ويجب القصاص على القاتل وقال الشافعي ومالك
يفتلان جميعاً ❊ السلطان إذا قال لرجل اقطع يد فلان هذا والا لا تقتلنك وسعه أن يقطع
وإذا قطع كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد ولا رواية فيها عن أبي يوسف
ولو قال لرجل ألق نفسك في هذه النار والا لا تقتلنك ينظر إن كانت النار قد نجومتها وقد لا ينجو
وسعه أن يلقى نفسه فيها فإن ألقى ومات كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد
وعن أبي يوسف روايتان في رواية يجب القصاص وفي رواية تجب الدية في ماله وإن كانت النار
بحيث لا ينجو منها لكن له في الالتقاء قليل راحة كان له أن يلقى نفسه فيها وقيل بان هذا قول
أبي يوسف فإن ألقى نفسه فيها وهلك كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد وفي

قوتى أبى يوسف تجب الدية فى مال الآمر ولا قصاص وإن لم يكن فى القاء النفس قليل راحة ولا ينجوم منها لاسيما أن يلقى نفسه فإذا أتى هدر دمه فى قولهم ولو قال للمقتلين نفسك من شأق الجبل واللاققتك فإن لم يكن له فى الالقاء أدنى راحة لاسيما الالقاء فإن أتى وهلاك هدر دمه وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه الالقاء فى قاس قول أبى حنيفة فإن أتى وهلاك فدبسه على عاقلة الآمر وفى قول صاحبيه لاسيما الالقاء فإن أتى وهلاك كان على الآمر انقصاص وإن كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة والى نفسه فهلاك كانت الدية على عاقلة الآمر فى قولهم ولو قال له ألقى نفسك فى هذا الماء والاققتك إن كان يعلم أنه لا ينجو لاسيما أن يفعل فإن فعل هدر دمه وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه ذلك عند أبى حنيفة وعندهما لاسيما فإن فعل وهلاك كانت الدية على عاقلة الآمر عند أبى حنيفة وقال أبو يوسف دية على الآمر فى ماله ولا قصاص وقال محمد عليه القصاص وعن أبى يوسف فى رواية مثل قول محمد من قاضى خان ولا يجب على المكروهية المكروه على القتل لوقته إلا أن تردفعا عن نفسه ذكره فى الاشباه ❶ وإن أكره على اتلاف مال مسلم بأمر يخاف على نفسه أو على عضو من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك ولصاحب المال أن يضمن الآمر لأن المكروه آلة للمكروه فيما يصح آتله والاتلاف من هذا القبيل ذكره فى الهداية قال فى الخلاصة وأما حكم الضمان فيكلى شئ يصلح أن يكون آلة لغيره فالضمان على الفاعل كالأكره على أخذ مال الغير وكل شئ يصلح أن يكون آلة لغيره فالضمان على المكروه كما إذا أكرهه على القتل أو استعمل مال الغير فالضمان على المكروه خاصة إلا أن فى الأكره بالقتل يجب القصاص على المكروه عندهما وعند أبى يوسف تجب الدية على المكروه ولا يرجع على المكروه بشئ وكذا لو أكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو القرابة لم يرجع على المكروه من الاشباه ولو أكره على التمدبير يرجع على المكروه بالنقصان فى الحال وإذا مات المولى وعثى رجوع الوارث بباقي قيمته على المكروه ولو أمر بقتل رجل ولم يقل له اقتله والاققتك لكن المأمور به لم بدالة الحال أنه إن لم يقتل أمره بقتله أو يقطع يده أو يضر به ضمير يخاف على نفسه أو يتلف عضوا كان مكروها من مشتمل الهداية ❷ وإن أكرهت المرأة على الشكاح فلا شئ على المكروه فإن كان الزوج كفوا والمسمى مهر المثل أو أكثر جاز وإن كان أقل فالزوج بالخيار أن شاء أتم لها مهر المثل وإن شاء فارقها أن لم يدخل بها ولا شئ عليه وإن دخل بها وهى طائفة فهو رضا بالمسمى إلا أن للدولياء حق الاعتراض ❸ وإن أكرهت المرأة حتى تقبل تطليقة على ألف بعد الدخول ولم يكره الزوج لم يلزمها شئ فالطلاق رجعى وإن قالت بعد ذلك رضى الطلاق بذلك كان الطلاق بائنا ولو لمها المال عند أبى حنيفة وعند محمد رجعى ولا مال عليها ❹ ولو أكرهت أمه أعتقت على أن تختار نفسها قبل الدخول فلا مهر لها على الزوج ولا مولاها ولا يضمن المكروه ❺ ولو أكره على أن يعتق عبدا قبل فله مهرها على الزوج ولا مولاها ولا يضمن المكروه ❻ قوله ولو أكره الخ عبارة الهداية ولو أكره على أن يعتق عبدا على مائة درهم وقبله العبد وقيمه ألف والعبد غير مكروه فالعتق جائز على المائة ثم يخير مولى العبد أن شاء الخ ❽

من قيمته وقيمته ألف والعبد غير مكروه يعتق بتمام القيمة ثم ان شاء المولى ضمن المكروه
 قيمته ثم هو يرجع على العبد بمائة درهم وان شاء المولى ضمن المكروه تسعمائة وأخذ من
 العبد مائة من الوجيز ولو أكره على اعتناق نصف عبده فاعتق كله فهو مختار عند أبي
 حنيفة بخلافهما ولو أكره على اعتناق كله فاعتق نصفه فالمكروه ضامن لنصفه عنده
 وقال صاحباه هو ضامن لئكله من المجمع ^{في} مطلب عدم جريان الاكراه ^{في} والنذر لا يعمل
 فيه الاكراه لانه يحتمل الفسخ ولا رجوع له على المكروه بماله لانه لا مطالب له في الدنيا فلا
 يطالب به فيها وكذا العبد والتظاهر لا يعمل فيهما الاكراه وكذا الرجعة والايلاء والتي فيه
 باللسان والخلع من جانبها عين أو طلاق لا يعمل فيه الاكراه فلو كان الزوج مكروها دونها لم
 البدل لرضاها بالاتزام من الهداية ^{في} ولو أكره على قطع يد رجل ففعل ثم قطع رجلاه
 طوطا فالت مقطوع فعند أبي يوسف تنجب الدية على المكروه والمكروه جميعا في ما ليس
 وأوجب القصاص عليهما من المجمع ^{في} الاكراه بوعيد الحبس والعبد يظهر في الاقوال
 نحو البيع والاجارة والاقرار والهبة والصدقة وبراء الغريم من الدين ونحو ذلك فلا تصح
 منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو أكره بوعيد وقيد أو حبس على أن يطرح
 ماله في الماء أو في النار أو يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكروها ولا اكراه
 بوعيد القتل وانلاف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا ^{في} ولو أكره القاضي
 رجلا ليقربا بالسرقه أو يقتل رجلا بعمد أو يقطع يد رجل بعمد فأقر بقطع يده أو قتله فقطعت
 يده أو قتل ان كان المقر موصوبا بالصالح يقتص من القاضي وان كان متهما بالسرقه
 معروفا بالسرقه واقتل في القياس يقتص من القاضي ولا يقتص استئناسا ^{في} وإذا أكره
 الرجل على أن يودع ماله عند فلان وأكره المودع على الاخذ من الايداع ويكون أمانة
 عند الاخذ وان أكره القابض على القبض ليدفعها الى الاثر المكروه فقبضها فاضاعت
 في يد القابض فان قال القابض قبضتها حتى أدفعها الى الاثر المكروه كما أمر في به فهو داخل
 في الضمان وان قال قبضتها حتى أردها الى مالكها كانت أمانة عنده ولو تلفت لضمن
 عليه ويكون القول قوله في ذلك وكذا القول في الهبة إذا أكره الواهب على الهبة وأكره
 الموهوب له على القبض فتلف المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له ^{في} اذا
 أكره الرجل امرأته بضرب متلف لمصالح من الصداق أو تبرئه كان اكراها لا يصح صلحا
 ولا أبرأها في قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في أي
 مكان يقدر الظالم على تحقيق ما هدده وعند أبي حنيفة يتحقق الاكراه من غير السلطان
 في المفاوضة والقرى لئلا كان أو نهارا وفي المصر يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار ^{في} وان
 أكره رجلا على أن يقربا المال قال بعضهم اذا هدده وأكرهه بما يخاف منه الضرر بالبين
 يكون اكراها ولم يذكر محمد لذلك حدا قالوا وهو مفوض الى رأى الحاكم أما الضرب بسوط
 واحد أو حبس يوم أو قيد يوم فلا يكون اكراها في الاقرار بالف ^{في} ولو أكره ليقربا لرجل بمال

فاقر وأخذ الرجل المال وغاب بحيث لا يقدر عليه ومات مفلسا كان المكره أن يرجع بذلك
على المكره وكذا لو أكره على اتلاف مال الغير فأتلف وضمن كان له أن يرجع على المكره
بالدية فيما لا يجب فيه القصاص والقصاص فيما يجب فيه القصاص وكذا لو أكره على قتل
عبده بقتل أو غيره لا يسعه أن يفعل لأنه مظلوم فلا يظلم غيره فان فعل كان له أن يرجع
على المكره بقيمة العبد ولو كان العبد بين اثنين فأكره أحدهما على اعتاق نصيبه ففعل وهو
معسر واختار الشريك الساكت تصمين المكره كان للمكره أن يرجع على العبد ولو أكره
الرجل أن يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان للواهب
أن يرجع على المكره بقيمة عبده ❶ وإذا أكره الرجل على أن يتزوج امرأته فتزوجها
ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكره فان كان النكاح باكترا من مهر المثل
لا تلزم الزيادة ❷ وإذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع على المكره ❸ وكذا
لو أكره على الهبة بعوض بعد له فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره وكذا لو أكره
على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع على المكره ❹ ولو أكره الرجل على قتل مورثه
بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل من الميراث وله أن يقتل المكره قصاصا بمورثه في قول أبي
حنيفة ومحمد ❶ ولو أكره الرجل على أن يشتري عبدا إذا رجم محرم منه أو أكره على شراء
عبد حلف بعقبه أن ملكه وقد أكرهه على أن يشتريه بعشرة آلاف درهم وقيمته ألف
درهم فاشترى وقبض العبد بعقب العبد ويجب على المشتري ألف درهم لأنه مضى ببعثته
ولا يرجع على المكره لأنه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البذل كالوقال أن تزوجت
امرأته فهي طالق وأكرهه على أن يتزوج امرأته بمهر مثاليها جاز النكاح وتطلق وعليه
نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره ❶ ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملكه
فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبد اعتق ولا يرجع على المكره بشئ وإن ورث عبدا
في هذه الصورة عتق ولا يرجع على المكره بقيمة العبد استحسانا ❷ ولو أكره الرجل على
أن يقول للعبد أن شئت فأنت حر أو أن دخلت الدار فأنت حر ثم شاء العبد أن يدخل الدار
عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد ❸ ولو أكره على أن يعاقب عتق عبده بفعل نفسه وذلك
الفعل أمر لا بد له منه كصلاة الفرض ونحوها أو كان فعلا يخاف بتركه الهلاك على نفسه
كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكره بقيمة العبد ❹ ولو أكره على
أن يعاقب عتق عبده بتهاضي دينه أو ما أشبه ذلك بماله منه بدلا يرجع على المكره ويكون
ذلك بمنزلة الإكراه بوعيد الحبس ❶ ولو أكره الرجل على أن يوجب على نفسه نذرا أو
صدقة أو حجا أو شيئا من القرب ففعل ذلك لم يملكه المذور ولا يرجع على المكره بشئ ❷ ولو أكره
على الظهار ففعل كان مظاهرا وكذا لو أكره على الإيلاء ففعل صح الإيلاء فهو أكره على
التكفير بعد ذلك ❸ من الظهار ففعل أن كانت قيمة العبد مثل قيمة عبده وسط لا يرجع على

❸ قوله من الظهار ففعل الخ هنا سقط فليراجع وينظر أول المسئلة اهـ

المكروه بشئ وان كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط يضمن المكروه ما زاد على قيمة الوسط ﴿ ولو كان المكروه صيداً أو معنواً فحكمهما في الاكرام حكم البالغ العاقل ولو كان المكروه غلاماً أو معنواً له تسلط كان القاتل هو المكروه لا المباشر للقتل وتكون الذية على عاقلة المكروه بنصف قيمة العبد ﴿ ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب ٣ عبده ففعل رجوع على المكروه بنصف قيمة العبد ﴿ ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب سوط على الاقرار بالنال فأقر صريح اقراره قالوا ان كان الرجل من أشرف الناس بحيث يستنكف عن ضرب سوط في الملا أو حبس يوم فإنه يكون مكروهاً فلا يصح اقراره ﴿ ولو أكره بالقتل على الاقرار بألف فأقر بخمس مائة لم يصح ولو أقر بالفين أو أقر بمائة دينار أو نصف آخر لزمه من الوجيز ﴿ ولو ان رجلاً حمل رجلاً الى بعض البلاد كرها كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حمله منه هذه في الغصب من قاضيان واجارة الدواب من الخلاصة ﴿ أكره على قبول الوديعة فتلقت في يده فلم يستحقها تضييعاً من المودع من القنية

(الباب الخامس عشر في مسائل الصيد والذبايح)

رجل رمى سيدا فأصابه ولم يشغله ولم يخرج به عن حيز الا متناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل أكله وان كان الاول ألتخه فرماه الثاني فقتله فهو للاول ولم يحل أكله لان سهم الاول لما ألتخه فقد أخرج به من أن يكون صيداً فلا يحل الا بركاة الاختيار ويضمن الثاني للاول قيمته مجروحاً بجراحة الاول وهذا اذا علم ان القتل حصل بالثاني بان كان الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه كما اذا أبان رأسه ليكون القتل مضافاً الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجراحتين أو لا يدري قال في الزيادات يضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف قيمته مجروحاً بجراحته ثم يضمن نصف قيمة لجرحه وحل المسئلة الهداية وان رميا معاً الى صيد فسبق سهم أحدهما وألتخه ثم لحق الآخر فقتله كان للاول ولا يحرم أكله عندنا خلافاً لفرز كره في المجمع وصورة المسئلة في الزيادات على ما ذكر في الوجيز هكذا رجلان رميا معاً صيداً فبادر أحدهما فأصاب الصيد فكسر جناحه فمات الصيد منهم فهو للاول ويحل أكله ولا يضمن الثاني شيئاً انتهى وهكذا لو رماه الثاني قبل ان يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم أكله ولا يضمن الثاني شيئاً ذكره قاضيان ﴿ وذكر في باب اليمين من قتاواه اذا اجتمع السهم في أرض انسان بغير صيده واختيار منه فإنه لا يكون لصاحب الأرض الا ان يأخذه انتهى * رمى صيداً في الهواء فلما عاد السهم الى الأرض أصاب انساناً أو مالا يضمن من القنية

(المسائل الاستحسانية)

ذبح شاة لا يرعى حياضها الا يضمن استحساناً سواء كان أجنبياً أو راعياً وفي فرس وبغل يفتى بضمين الأجنبي وأغايضه قيمة فرس وجار لا يرعى حياضهما من الفصولين ﴿ وفي

قاضيان من القصب لومر رجل بشاة غيره وقد أشرقت على الهلال فذبحها ليكون ضامنا
لانه غير مأثور بالحفظ وذكري التوازل شاة لانسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها
انسان كيد لاغوت لا يضمن استحسانا لانه مأذون دلالة وكذا القصاب اذا شاة رجل شاة
وأضجها او جاء انسان وذبحها لا يضمن انتهى وتسمى هذه استحسانية قال في الاشباه وليس
منها سلخ الشاة بعد تعليقها للاتفاوت انتهى ﴿ وفي الفصولين من حج المريض في جنس
المسائل الاستحسانية ان كل فعل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة فيه لكل أحد دلالة
وما يتفاوت فيه الناس لا تثبت الاستعانة لكل أحد كالذبح شاة وعلقها السلخ فلهذه رجل
ضمن ومن الاول ذبح أضحية غيره في أيامها بلا اذنه فانه يجوز استحسانا وكذا الذبح شاة
القصاب اذا شاة للذبح كذا كرنا عن قاضيان لاول لم يشاهوا قدم من هذا النوع طرف في
فصل التصرف في مال الغير بلا اذن ﴿ أمره بذبح شاة فلم يذبح حتى باع ثم ذبح يضمن علم
بالبيع أولا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم كذا في الاضحية من البرازية

(الباب السادس عشر في مسائل اللقيط واللقطة)

اللقطة أمانة في يد الملتقط لا يضمنها الا بالتعدى عليها أو بالمنع عند الطلب اذا أشهد الملتقط
حين الاخذ انه يأخذها بحفظها ويردها على صاحبها ويكفيه للاشهاد ان يقول من سمعته جوه
ينشد لقطة قد لوه على وان لم يشهد عليه وقال أخذتها للرد على المالك يضمن عند أبي حنيفة
ومحمد وقال أبو يوسف والقول لا يضمن والقول قوله في انه أخذ للرد وان أقر انه أخذ لنفسه يضمن
بالاجماع ذكره في الهداية ثم الخلاف على ما ذكره في الايضاح عن المبسوط ويشير اليه
قاضيان فيما اذا ترك الاشهاد مع التمكن منه اما عند عدمه بان يجد أحدا يشهده عند الرفع
أو خاف انه لو أشهد عند الرفع يأخذها منه ظالم لا يكون ضامنا بالاتفاق وان وجد من يشهده
حتى جاوز يضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه من قاضيان وفيه أيضا هذا اذا اتفقا
على كونها لقطة ولكن اختلاف هل النقطة للمالك أم لا أما اذا اختلفا في كونها لقطة فقال
المالك أخذتها غصباً وقال الملتقط لقطة أخذتم المالك كان الملتقط ضامنا في قوله جميعا وعلى
الملتقط ان يعرفها الى أن يغلب على رأيه ان صاحبها لا يطلبها به وذلك وما لا يبقى كالا طعمة
المعدة للاكل وبعض الثمار الى ان يخاف فسادها ثم يتصدق بها وله ان يتنفع بها الوفقير فان جاء
صاحبها بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء أمضى الصدقة وله ثوابها وان شاء ضمن الملتقط
وان شاء ضمن المسكين اذا هلك في يده واذا كان قائما أخذته ذكره في الهداية والمعبر قيمتها
يوم التصديق في التضمن لقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم أره صريحا
كذا في الاشباه من القول في غن المثل وفي الخلاصة قال القاضي أبو جعفر ان تصدق باذن
القاضي ليس له ان يضمنه انتهى وأما ما ضمن الملتقط والمسكين لا يرجع واحد منهما على
صاحبه بشئ ذكره قاضيان وغيره ﴿ وان ألتف العبد ما النقطة قبل التعريف أو بعده

ينع أوفدى وعند مالك أن آتلفه بعد التعريف لا يطالب به الحال بل بعد العتق كافي المجمع
وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة أن كان شيئاً يمكن إجارتها بأمر القاضى وينفق
عليها من الاجراء أنفق عليها من مال نفسه - بغير إذن الحاكم فهو متبرع لا يرجع به على
المالك وان أنفق باذن الحاكم كان ذلك ديناً على صاحبها والمملوك ان عنتها منه حتى يحضر
النفقة فان هلك بعد الحبس سقط دين النفقة لانها بالحبس صارت كالرهن وهو مضمون
بالدين وان هلك قبل الحبس لا يسقط دين النفقة كافي الهداية وفي الايضاح نقلا عن
الدينابيع والتقريب لابي الحسن القدورى وقال أصحابنا لو أنفق على اللقطة بأمر القاضى
وحبسها بالنفقة فهلك لم تسقط النفقة خلافاً لفر لانها رهن غير بدل عن عين ولا عن عمل
منه فيها ولا تناوله عقد يوجب الضمان انتهى قلت ولعل صاحب الهداية اطلع على رواية في
ذلك عن أصحابنا وبالجملة فعلى المفتى ان يتأمل في ذلك عند الفتوى وفي مشتمل الهداية عن
الاشترى وشي إذا أنفق عليها بأمر القاضى فحاشا مالكها فقال لا تأخذ أنفق عليها كذا وكذا
وذلك نفقة مثلها وكذب رب الدابة وجد ان يكون أنفق عليها فالقول قوله مع عينه على العلم
لان الواجد يدعى عليه ديناً وهو يشكوه فيكون القول قوله انتهى وكذا في الفصولين عن شيخ
الاسلام أبي بكر رحم رجل دفع لقطة وأشهد بخا رجلاً وادعى انها له وذكر وزنها وكيفيها
وعدها وكل علامة كانت لها فلم يدفع اليه المملوك وطلب البينة عندنا لا يجبر المملوك على
الدفع اليه بدون البينة وان دفعها اليه بالعلم لامة ثم جاء آخر وأقام البينة انها له فان كانت
اللقطة في يد الاول يأخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على أحد وان كانت هالكه أو لم يقدر
على أخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب
ان كان المملوك قد دفع بقضاء القاضى لاضمان عليه وان كان الدافع بغير قضاء القاضى ضمن وفي
الخلاصة فان دفع اللقطة اليه يعنى الى من صدقه انها له ثم جاء آخر واستحقها بالبينة ان وجد
عينها أخذها وان هلك ضمن أمه ما شاء فان ضمن القابض لا يرجع على الدافع وان ضمن الدافع
يرجع على القابض في رواية هذا اذا دفع بغير قضاء وان دفع بقضاء لم يضمن عند أبي يوسف
وعند محمد يضمن انتهى رحم حطب وجد في الماء ان لم يكن له قيمة فهو حلال لمن أخذه وان كان له
قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة معلوم رحم التفاح والكهثرى اذا كان في ثمرة جازوا ليحوز أخذه
وان كان كثر - يران هذا مما يفد لوزك ولو وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغ عشرة اولها قيمة فان
وجد الكل في موضع واحدة ولقطة وان وجدها متفرقة اختلف المشايخ فيه واختار
انها لقطة بخلاف التوى اذا وجدت متفرقة ويكون لها قيمة فانه يحوز أخذه لان النواة
مما يرى عادة فتصير بمنزلة المباح ولا كذلك ذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار
و يتركها صاحبها فانها بمنزلة النواة وان وجد في الطريق شجرة أو ورقا من شجرة ينتفع به نحو ورق
التوت ونحوه مما يرى الى درود القز فان كان كثير له قيمة ليس له ان يأخذه وان أخذه كان
ضامنا وان كان ورقا لا ينتفع به كان له ان يأخذه رحم رجل التقط لقطة ليعرفها ثم أعادها

الى المكان الذي وجد هافيه ذكر في الكتاب انه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول
عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل ان يتحول قال الفقيه أبو جعفر انما يبرأ
اذا أعادها قبل التحويل فاذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامناً واليه أشار الخاتم الشهيد في
المختصر وفي الخلاصة وعن محمد بن ابي عمير اذا مشى خطوتين أو ثلاث خطوات ثم أعادها الى مكانها
برئانه هذا اذا أخذ اللقطة ليعرفها فان كان أخذها لياً كلها لم يبرأ عن الضمان ما لم
يدفعها الى صاحبها لانه اذا أخذها لياً كلها يصير غاصباً والغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك
من كل وجه وقيل على قول زفر يبرأ عن الضمان وهو كما قالوا لو كانت دابة فركها ثم نزل عنها
وتركها في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضامناً وعلى قول زفر لا يكون ضامناً وكذلك
نزع خاتم من أصبع ثم رده الى أصبعه بعدما انتبه ثم نام فهو على الخلاف وقد مرّت هذه
المسئلة في فصل التصرف في مال الغير بنماها وكذا اذا كانت اللقطة ثوباً فلبسه ثم زرعه
وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كلبس الثوب عادة فاما اذا كان قيصاً
فوضعه على ماقفه ثم أعادها الى مكانه لا يكون ضامناً لانه حفظ وليس باستعمال وكذا
الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في الخنصر ويستوى فيها البني واليسرى اما اذا لبسه في
أصبع أخرى ثم أعادها الى مكانه لا يكون ضامناً في قوله ثم وان لبسه في خنصره على خاتم
فان كان الرجل معروفاً يكون يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامناً في قوله
اذا أعادها الى مكانه قبل التحول وكذا اذا تقلد بالسيف ثم زرعه وأعادها الى مكانه لا يكون
ضامناً في قولهم هذه الجملة من قاضي خان سوى المنقول من الخلاصة قلت وهذه المسائل
يقال لها اختلاف زفر ويعقب قال في الصغرى وهذه المسائل باجتنابها في غصب المنتقى
وأخرى من لقطه شمس الأئمة السرخسي وخواهر زاده وفي الخلاصة اذا لم يظهر والمالك
يرفع الملتقط الامر الى الامام ثم الامام بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فاذا قبل ان شاء
عجل صدقتها وان شاء أقرضها من رجل ملي وان شاء دفعها مضاربة وان شاء ردها على
الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء يتصرف على ان يكون الثواب لصاحبها وان شاء باعها ان لم
تكن دراهم أو ديناراً وما سئل عنها ثم بعد ذلك ان حضر مالكها ليس له نقض البيع ان كان
البيع بأمر القاضي وان لم يكن البيع بأمر القاضي وهي قائمة فان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن
وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان هلك ان شاء ضمنه المشتري ويرجع ثمنه على البائع
وان شاء ضمنه البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الولاية وبه أخذ عامة
المشايخ انتهى لو وجد شيئاً على الارض فلم يأخذه حتى ضاع لم يضمن لانه لم يحصل في يده
وكذا لو قلبه برجله لينظر ما هو ولم يأخذه لم يضمن من الحدادي اذا اختلط بجمعه حمام أهلى
لغيره فهو بمنزلة اللقطة يأخذه وان أخذ يطلب صاحبه ويرده اليه وان لم يأخذه وفرغ عنده
فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه ملك الغير وان كانت لصاحب البرج والغريب
ذكر فان الفرخ يكون له وكذا البيض من قاضي خان واللقيط كاللقطة أمانة في يد الملتقط

وأمر نفسه كالمقطة لو أنفق عليه الملتقط من مال نفسه يكون متبرعا لا يرجع بذلك على اللقيط وان أمره القاضي أن ينفق عليه من ماله على أن يكون ديناً على اللقيط فما أنفق يكون ديناً له على اللقيط وان أمره القاضي أن ينفق عليه ولم يقل على أن يرجع بذلك على اللقيط أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ وقال الطحاوي له أن يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ إذا أنفق بأمر القاضي وان لم يشترط له الرجوع كالبائع إذا أمر رجلاً أن ينفق على اللقيط كان لأمور أن يرجع على الأمر بما أنفق وان لم يشترط له الرجوع وان أمره القاضي بالانفاق وشترط أن يكون له الرجوع على اللقيط فادعى الملتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا ان صدقه اللقيط يرجع بذلك عليه وان كذبه بالانفاق لا يرجع الابينة من قاضي خان وان أنفق بغير إذن الحاكم على أن يرجع فان صدقه اللقيط بعد البلوغ في ذلك رجع عليه ذكروه في المجمع ولو وجد مال مشدود عليه فهو له وكذا لو كان مشدوداً على دابة ثم بصرفه الواحد عليه بأمر القاضي ذكروه في الهداية ولا يملك الملتقط عليه ذكرا كان أو أنثى تصرفاً من بيع أو شراء أو نكاح وانما له ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يحتج به فان فعله ذلك كان ضامناً كافي قاضي خان والوجيز ولو قتله رجل هدر دمه عند أبي يوسف ذكروه في درر البصار ❶ وفي قاضي خان رجل اللقط لقيطاً ثم قتله هو أو غيره خطأ كانت دينته على عاقلة القاتل وان قتله عمداً فان شاء الإمام قتل القاتل وان شاء صالحه على الدية في قول أبي حنيفة ومحمد وليس له أن يعفو وقال أبو يوسف تجب الدية في مال القاتل اهـ

❶ الباب السابع عشر في مسائل الأتقي

الأتقي كاللقطه إذا أشهد على أنه يأخذ ليرده على مولاه كان أمانة بيده إذا مات أو أتقي منه لا يضمن له إذا ترك الا شاهد وكان ممتكناً منه يضمن خلافاً لابي يوسف كما مر في اللقطه من أن عنده يصدق مع عينه في أنه يأخذ للرد وإذا استعمل الراد الأتقي في حاجته في الطريق ثم أتقي يضمن ❷ وفي التجريد (٣) كيزك يكي را كرفت باز دست وى كرىختا كنون جنبين ميسكويد كه اين كنيزك گفت كه من از ادم رها كرد مشى لو أشهد عند الأخذ أنه أخذها لمالكها صدق مع عينه ولو لم يشهد ضمن من الفصولين ❸ وفي الاشباه إذا شهد راد الأتقي أنه أخذ ليرده على صاحبه انتفى الضمان واستحق الجعل والا فلا فيما اهـ وللراد أن يجبس الأتقي لاستيفاء الجعل هذه في اللقطه من الهداية ولو جسه بالجعل فهلك لا يضمن كما في مشتمل الهداية والوجه يزى الا أن في الوجيز قالوا لو هلك في يده وقد أمسكه بأمر القاضي لأخيمان عليه ولم يقيد صاحب المشتمل ولو أنكرا المولى كونه عبده أبقا قول له والأتقي (٣) قبض على جارية رجل فهزبت من يده ثانياً فقال القابض انها قالت أنا حرة وخلصت سبيلها

ضامن اجماعا لان سبب وجوب الضمان قد ظهر من الاخذ وهو اخذ مال الغير بغير اذنه وهو يدعى المسقط وهو الاذن شرعا يكون العبد آبقا كما في الفصولين وممثل الهداية ﴿ وأمر نفقته كاللقطه لو أنفق الراد عليه بامر الحاكم رجع به على المولى والا كان متبرعا ذكره في الكنز وفي الفصولين عن المحيط رجل أخذ آبقا فادعاه رجل وأقر أن القن له فدفعه اليه بلا أمر القاضي فهلك عنده فاستحقه آخر بينة ضمن أيهما شأ وبرجع الدافع على القابض ثم قال أقول هذا يصح لو دفعه مضمنا أو غير مصدق أمال وصدقه ودفعه يني أن لا يرجع لزمعه ان القابض محق والمستحق مبطل وفيه أيضا ولو لم يدفعه الى الاول حتى شهد عنه شاهدان فدفعه بلا حكم فبرهن آخرانه له قضى به للثاني اذ بينة الاول قامت في غير مجلس الحكم فلا تعارض بينة قامت في مجلس الحكم فلو أعاد الاول بينته لا تقبل اذ القن في يده فبينته لا تعارض بينة الخارج في الملك المطلق ولو باعاه الاول ثم برهن رجل انه قنه ضمن أيهما شاء المشتري أو البائع ورجع المشتري بثمنه على بائعه ولو ضمن البائع نفذ بيعه من جهة البائع فله ثمنه وتصدق بعارضه على قيمته من الثمن لانه ربح حصل لامن ملكه بسبب خيبت ولو اغتصبه رجل من الراد وجاء به الى المولى فدفعه اليه وأخذ جعله ثم أقام الاخذ البينة انه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام يرجع المولى على الغاصب بما أدى اليه ذكره في الوجيز

﴿ الباب الثامن عشر في البيع ﴾

المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النذر كما في النخبة وذكر في بيوع الاشياء وفي موضع آخر منه المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس مضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز انتهى قلت وهذا هو المعتمد المتفق به الموافق لما في الكتب المعتمدة ﴿ قال قاضي خان رجل جاء الى الزجاج فقال ادفع الى هذه القارورة فأراها فقال الزجاج ارفعها فرفعها فوقع وانكسرت لا يضمن الرافع لان رفعها وان كان على سوم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا إلا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية وان كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال أخذها فأراها فقال الزجاج نعم فرفعها فوقع من يده وانكسرت كان عليه قيمتها انتهى ﴿ وفي الخلاصة رجل رفع قارورة من دكان الزجاج فقال أرفعها حتى أريها غيري فسقطت ان بين الثمن ضمن وان لم يبين لا وان أخذها بغير اذن ضمن في الوجهين انتهى ﴿ وفي قاضي خان اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلك وارث المشتري بعد موت المشتري انتهى ﴿ وفي الفصولين عن فوائد صاحب المحيط ما قبض على سوم الشراء لو سمي ثمنه بمائيل الفاسد يضمن في المثل بمثله وفي غيره بقيته ﴿ وفي الوجيز عن المنتقى المقبوض على سوم البيع مضمون بالقيمة متى بين له ثمننا وان لم يبين له ثمننا لم يكن مضمونا وصورته لو قال لا تحرق هذا

الثوب لك بعشرين فقال المشتري آخذه بعشرة فذهب بالثوب وهلك في يده فعليه قيمته
لانه ماضى بقبضه الا بعوض ولو استهلكه فعليه عشرون لانه بالاستهلاك صار راضيا
بالبيع بالمسمى دلالة جلالته عليه على غلبة الصلاح ولو قال هذا الثوب لك بعشرة فقال
هات حتى انظر اليه فأخذه فضاغ في يده فلا شيء عليه لانه لم يأخذه على جهة البيع وان
قال هات فان رضىته أخذته بعشرة فعليه قيمته انتهى ١ وفي الصغرى المقبوض على
سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيع
العيون فانه ذكر اذا قال أذهب بهذا الثوب فان رضىته اشترى به بعشرة فذهب به فذلك
ضمن قيمته وعليه الفتوى انتهى ٢ والمقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لانه
دخل في ضمانه يومئذ وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لانه به يتقرر عليه ذكره الزياهي
في البيع الفاسد ٣ ولو أخذتو بامر رجل فقال هو بعشرين وقال المشتري لأزيدك على
عشرة فأخذه وذهب به فضاغ عنده قال أبو يوسف هو بعشرين ٤ ولو قال أخذتو باعلى
المساومة فدفعه اليه البائع وهو يساومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي
قال البائع حتى يرد عليه المشتري وان قال المشتري ترى للبائع هات حتى انظر اليه فدفع
اليه البائع وقال لانقص عن خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فسكت البائع
وذهب المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر ٥ رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة
دراهم فقال هات حتى انظر اليه أو حتى أريه غيري فأخذه على هذا فضاغ قال أبو حنيفة
لا شيء عليه وان قال هات فان رضىته أخذته فضاغ فعليه الثمن وان قال ان رضىته اشترى به
فهو باطل وهكذا قال أبو يوسف ساوم رجلا بثوب فقال البائع هات بعشرين وقال
المشتري لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا
ان المشتري ان استهلكه يلزمه عشرون درهما وله ان يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة
وأبو يوسف القياس أن يكون عليه قيمته لكننا تركنا القياس بالعرف ويلزمه هذا بعشرين
٦ رجل ساوم رجلا بقدر فقال لصاحب القدر أرفني قد حن هذا فدفعه اليه ونظر اليه
الرجل فوقع منه على أقذار لصاحب الزجاج فأنكسر القدر والاقذار قال محمد لا يضمن
القباض القدر المدفوع اليه لانه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن وعليه ضمان
الاقذار التي انكسرت به انتهى ولا يضمن القدر لانه أمانة ويضمن سائر الاقذار
لانه أتلفها بغير اذنه من قاضي خان قلت الا أن يكون الثمن مسمى فيضمن قيمة القدر أيضا
ذكره في الوخير ٧ لو قال البائع أبيع بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ الا بعشرة
والثوب في يد المشتري فذهب فهو بخمسة عشر وان كان في يد البائع فدفعه اليه فهو بعشرة
٨ اشترى ثوبا فاعطى وأخذتو باغير ما اشترى فعليه قيمته من الوجيز ٩ رجل طلب من
البرازن ثوبا فاعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين اجملها الى
منزلك فاشترى ثوبا برضيته بهتكه فحمل الرجل الثياب فاحترقت الكل عند المشتري قال

الشيخ محمد بن الفضل ان هلك الكل جملته أو على التعاقب ولا يدري الذي هلك أولاً والذي بعده ضمن المشتري ثلث ثمن كل ثوب وان عرف الاول لزمه ثمنه والثوبان أمانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه أمانة وأما الثوبان فيلزمه قيمته نصف كل واحد منهما اذا كان لا يعلم أيهما هلك وان هلك واحد وبقي اثنان لزمه قيمة ما هلك ويرد الثوبين وان احترق الثوبان وبقي الثالث ثلثه أو ربه ولم يعلم أيهما احترق أو لا يرد ما بقي من الثالث ويضمن نصف كل واحد من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث من قاضي خان وفيه رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فلهكت في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظر بكم تبيع قالوا يكون ضامنا والعجيب انه لا يكون ضامنا الا اذا قال صاحب السلعة بكذا انتهى ١٠ رجل دفع الى رجل عبده على انه ان شاء قبضه بالشراء وان شاء قبضه بالاجارة كل سنة بكذا فلهلك عنده بعد القبض ان هلك بعد الاستعمال فهو على الاجارة ولو قال له أردت المالك ان كانت قيمته مثلى الاجر أو أكثر قبل قوله وان كان الاجر أكثر لا يصدق وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبضه على الضمان هذه في المسائل المتفرقة من اجارات الخلاصة ١١ استباع قوسا فقال له بانها خذها فخذها ففقدتها فكسرت يضمن وكذا اذا قال مدها فان انكسرت لا ضمان عليه يضمن أيضا قال على السعدى هذا اذا انفق على الثمن كما اذا أخذ شيئا على سوم البيع وقال له البائع ان هلك فلا ضمان عليه يضمن كذا هذا في الغصب من القنية ١٢ لو باعه وسكت عن الثمن ثبت للمالك اذا اتصل به القبض في قول أبي يوسف ومحمد ودلوقا ليعتد بغير ثمن لا يملك المبيع وان قبض الثمن لان مطلق البيع يقتضى المعاوضة فاذا سكت عن الثمن كان عوضه قيمته فبصير كما انه قال بعته بالقيمة وكذا جميع البياعات الفاسدة تكون مضمونة بالقيمة بخلاف ما اذا قال بعته بغير ثمن لانه لا عبرة للمقتضى مع التصريح بخلافه من الخلاصة ١٣ البيع الباطل لا يفيد المالك بالقبض ولو هلك المبيع في يد المشتري فيه يكون أمانة عند بعض المشايخ لان العقد غير معتبر بقبض القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا لانه لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما ذكره في الهداية وفيها أيضا وان مات أم الولد والمدر في يد المشتري فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وقال عليه قيمتها وهو رواية عنه قلت فما قيل ان الاول قول أبي حنيفة انما يستقيم على رواية عدم الضمان فيها عنه واماعلى الرواية الاخرى فلا يستقيم كما لا يخفى ١٤ وفي الصغرى ذكر الطواوسى في بيعه اذا اشترى بالميتة أو الدم وقبض روى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يكون مضمونا وابن سماعه عن محمد انه يكون مضمونا وفي قاضي خان المشتري بالميتة والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر شمس الاعنة السرخسى انه يضمن هو الصحيح انتهى قلت والذي أختاره ان المبيع لو كان غير مال وهو ما لا يجري فيه التنافس والابتدال كالتراب والدم والميتة حنفى أنفها والحر أو غير متقوم

يبيع بنقد تكتمر المسلم يكون امانة عند المشتري لا يضعه بالهلاك كافي درر البجار والايكون
 مضمونا كما هو فيه أيضا ❦ والفاسد يفيد الملك عند القبض ويكون المبيع مضمونا في يد
 المشتري يلزمه مثله ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا كافي الهداية ❦ وزوائد المبيع يبيع
 فاسدا لا تمنع الفسخ ولا تضمن بالهلاك وتضمن بالاستهلاك كافي مشتمل الهداية من البرازية
 وفي الخلاصة زوائد المبيع المنفصلة ان كانت متولدة عن الاصل كالولد فانما لا تمنع الرد وله ان
 يردهما جميعا ولو كانت الولادة نقصا منها أجبر النقصان بالحادث ان كان به وفاء عندنا ولو
 هلكت هذه الزوائد في يد المشتري لا تضمن ❦ زوائد الغصب ويغرم نقصان الولادة ولو
 استهلك المشتري هذه الزوائد يضمن ولو هلك المبيع والزيادة قائمة قلبا ان يسترذال زيادة
 ويأخذ من المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفضة لغير متولدة من
 الاصل كالهبة قلبا ان يسترذال المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له فان هلكت الزيادة في
 يد المشتري تقرر عليه ضمان المبيع وبقيت الزوائد للمشتري بخلاف الزوائد المتولدة انتهى
 وفي الهداية من الجهاد الاوصاف تضمن في البيع الفاسد كافي الغصب انتهى وفي الحقائق
 اذا قبض المشتري شراء فاسدا ثم ازدادت قيمته في يده ثم استهلكه يضمن قيمته يوم الاستهلاك
 عند محمد ويوم القبض عندهما وان كانت الزيادة من حيث العين ضمن قيمته يوم القبض
 اتفاقا والبيع كالا استهلاك انتهى قلت ومشي على ذلك في المجمع ودرر البجار والتمن المقبوض
 يبيع باطل الصحيح انه مضمون كفاسد كافي مشتمل الهداية عن الجامع والفصولين عن فوائد
 صاحب المحيط ❦ ولو اشترى وقرح طب كان على البائع ان يأتي به الى منزل المشتري عرفا حتى
 لو هلك في الطريق يملك على البائع ❦ رجل دفع الى قصاب درهم او زنبلا وقال اعطني
 بهذه الدراهم لحما وزنه وضعه في هذا الزنبيل حتى أجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فاكثه
 الهرة فانه يملك على القصاب لان الوكالة لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم وان بين موضع اللحم
 فقال من الذراع أو الجانب فينشد يكون الهلاك على المشتري وهو كما لو اشترى حنطة بعينها
 ودفع غرارها الى البائع وقال كلها فيه ففعل يصير المشتري قابضا ولو كانت الحنطة
 بغير عينها بان كانت سلما وعن سلعة فدفع رب السلم غرارها الى المسلم اليه وأمره بان يكبل
 المسلم فيه فيها ففعل لا يصير قابضا الا اذا كان بحضور رب السلم قال الشيخ أبو بكر محمد بن
 الفضل وكذا الجواب في شراء الكبراس ❦ لو اشترى ذراعا من ثوب وقال اقطع من هذا
 الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري والا فلا ❦ استباع قوسا فقال
 له البائع هذا القوس فخذ فانكسر يضمن قيمته وان قال البائع مده فان انكسر فلا ضمان عليك
 فده وانكسر يضمن أيضا قال القاضي الامام أبو علي النسفي هذا اذا اتفقا على الثمن فان
 الرجل لو أخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك بعدما اتفقا على
 الثمن فهلك يضمن فكذلك هنا ❦ اشترى دهننا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان
 ابعت القارورة الى منزلي على يد غلامك فانكسرت القارورة في الطريق قال الشيخ أبو بكر

محمد بن الفضل يهلك الدمن على البائع وان قال للدهان ابعث على يد غلامي والمسلمة
بجأها يهلك على المشتري ١ رجل اشترى دجاجة تساوى عشر بيضات بخمس بيضات
ولم يقبض الدجاجة حتى باضت عند البائع خمس بيضات فاستهلك البائع البيضات الحادثة
ياخذ المشتري الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضات لانه لما باضت خمس بيضات
واستهلكها البائع صارت البيضات مقصودة بالاستهلاك وكانت قيمة الدجاجة
عشر بيضات فبسط حصة البيضات ولا فرق في هذا بين ما اذا كان الشراء بخمس بيضات
بعينها أو بغير عينها ٢ لو اشترى أمه على انه ان ينقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع
بينهما وقبض المشتري الجارية فوطئها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها أو أحدث عيباً ثم
مضت الايام الثلاثة قبل ان ينقد الثمن خير البائع ان شاء أخذها مع الثمن وان لا شيء له
وان شاء ترك وأخذ ثمنها ٣ رجل اشترى شيئاً شراء فاسداً وقبضه ثم رده على البائع لفساد
البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وقال أبو نصر بن
سلام ان كان فساد البيع متفقاً عليه غير مختلف فيه فبرده على البائع يرى المشتري
عن الضمان وان لم يقبله البائع وان كان فساد البيع مختلفاً فيه لا يرى المشتري الا قبول
البائع أو بقضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكاف يرى أن الوجهين ومأقوله أبو نصر أشبه لان
أحد العاقلين فيما كان مختلفاً فيه لا يملك الفسخ الا بقضاء أو رضا كما في خيار البلوغ وفسخ
الاجارة للعذر ومخوذلك من قاضي خان وفيه أيضاً اذا باع شيئاً وخطى بينه وبين المشتري
يصير قابضاً حتى لو هلك على المشتري ولو قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن بغير إذن
البائع حتى وجب عليه تسليمه الى البائع لو خطى بينه وبين البائع لا يصير البائع قابضاً حتى
يقبضه بيده وكذا لو خطى المشتري بين البائع والثمن يصير البائع قابضاً ولو باع ثراً على الفحل
وخطى بينه وبين المشتري صار المشتري قابضاً انتهى ٤ وفي الخلاصة من شرح الطحاوي
الاصل انه متى نجح انفس القمضان ناب أحدهما من باب الآخر يعنى ان يكون كلاهما
قبض أمانه أو قبض ضمان اما اذا اختلفا فنوب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب عن
المضمون بمانه ان الشئ اذا كان في يده بغصب أو مقبوضاً بعقد فاسد فاستراه من المالك
عقد صحيحاً ينوب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل ان يرد الى بينه ويصل اليه أو
يتمكن من أخذه فالهالك عليه وكذا لو كان الشئ في يده وديعة أو طارية فوجهه منه ماله
لا يحتاج الى قبض آخر وينوب القبض الاول عن الثاني ولو كان في يده بالغصب أو بالعقد
الفاقد فوجهه المالك منه فهو يحتاج الى قبض جديد ولا ينوب القبض الاول عن الثاني
واذا انتهى الى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضاً بالتعليق والرهن كالعارية ٥ أرسل غلامه في
حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جازا البيع فان مات قبل ان يرجع الى الاب مات من مال الاب
وانتقض البيع وان لم يمت ورجع الى الاب ان كان الابن صغيراً فقبض الاب قبض له ولو كبر
الولد حين رجع الغلام فالقبض الى الولد ولو هلك على الولد انتهى ٦ وسئل أبو بكر

البلخي عن باع خلاق دن وشلي بينه وبين المشتري وختم المشتري على الدن وتركه على حاله
ثم هلك الخلق فانه يملك من مال المشتري ان كان البائع امار منه الدن بمنزلة من اشترى حنطة
ثم قال للبائع كلها في غرائرك ففعل والمشتري حاضر يصير قابضاً وفي القدرى اذا اشترى
حنطة بعينها فاستعار من البائع جوالها وأمره بأن يكيل فيها ففعل البائع فان كان الجوالى
بعينها صار المشتري قابضاً بكيل البائع فيها وان كان بغير عينها بان قال اعزنى جوالها وكلها
فيه فان كان المشتري حاضر افه وقبض وان كان غائب لم يكن قبضاً وقال محمد لا يكون قبضاً
عند غيبة المشتري في الوجهين حتى يقبض الجوالى فيدله اليه وعن محمد فيمن اشترى دابة
والبائع راكها فقال له المشتري اجعلنى معك ففعل فعطبت الدابة فهى من مال المشتري
وكان ركوبه قبضاً ١٠ اشترى دهنًا ودفع دية اليه ليزنه فيها ففعل في يد البائع فان كان
المشتري اشترى دهنًا عينا ودفع الدية اليه وقال زن فيها فوزن بحضرة المشتري صار المشتري
بالوزن قابضاً وان كان في دكان البائع أو بيته لان وزن البائع ههنا منتقل الى المشتري لان
الامر قد صح وان كان وزن البائع بغيبة المشتري لا يصير المشتري قابضاً وان كان الدهن
غير مسمى من سواه وزن بحضرة المشتري أو بغيته لا يصير المشتري قابضاً ولا مشترياً لانه
لا يصير مشترياً بالشراء الاول لانه لم يصح ولا بالتعاطى لان التعاطى يقتضى قبضاً الى القبض ولم
يوجد من المشتري والتعليق لم يصح في دار البائع فاذا قبض صار مشترياً حتى لو هلك يملك عليه
نص عليه في مختصر الكافي في باب السلم بالاختلاف ١١ لو اشترى من آخر عشرة أرطال دهن
وجاء بقارورة ودفعها اليه وأمره ان يكيله فيها والدهن معين فلما وزن فيها رطالاً انكسرت
القارورة وسال الدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان الانكسار فاوازن قبل الانكسار قاله لاهل
على المشتري وما وزن بعد الانكسار قاله لاهل على البائع وان بقى عدد الانكسار شئ مما وزن قبل
الانكسار وصب البائع فيه دهنًا آخر كان ذلك للبائع وضمن البائع مثل ذلك القدر للمشتري
هذا اذا دفع القارورة صحيحة فان دفعها منكسرة وهو لا يعلم وأمره بالاصب فيها فاصب البائع
وهو لا يعلم أيضاً فذلك كله على المشتري وهذا التفصيل الذى ذكرنا فيما اذا دفع القارورة الى
البائع فان كان المشتري يمسكها ايده ولم يدفع الى البائع والمسئلة بجهالها قاله لاهل كله في جميع
ما ذكرنا على المشتري ١٢ اذا اشترى حطباً قبل اذ هب في الطريق غصب الحطب من البائع فهو
على البائع لان على البائع تسليم المبيع الى المشتري لما كان البائع في المصر وهكذا التبعين
ويصير قابضاً بالتعليق في الشراء كافي الجائز ١٣ اشترى عقاراً فقال البائع سلمتها اليك وقبل
المشتري والعقار غائب عن حضرتها كان قبضاً في قول أبي حنيفة وقالوا ان كان يقدر على
دخوله واغلاقه فهو تسليم وقبض والا فلا وفي فتاوى سهرقنداشترى داراً وقبض مفتاحها
ولم يذهب الى الدار فان كان المفتاح بحال يتهيأ له ان يفتح من غير كلفة يكون قابضاً وان لم
يتهيأ له فتحه لا يصير قابضاً ١٤ اذا اشترى جارية فوطئها قبل القبض ان كانت بكرًا فالوطء
نقصان لا محالة فيصير المشتري به لها قابضاً حتى لو هلكت تملك من مال المشتري فان أحدث

البائع منعاً بعدد وطء المشتري صار ناقضاً قبض المشتري حتى لو هلكت تلك من مال البائع الا
انه يبقى حصه النقصان الحاصل بسبب زوال البكارة على المشتري لان ذلك القدر من
التمن يقرر على المشتري وان كانت الجارية ثيباً فالوطء ليس بنقصان لكن يصير به المشتري
قابضاً فان أحدث البائع منعاً بعدد وطء المشتري ثم هلكت تلك كلها من مال البائع **§** الرجل
لو باع ماله من ابنه الصغير لا ينوب ذلك عن قبض الشراء فلم يتمكن من القبض حقيقة
يملك من مال الاب هذه الجملة من الصغرى وقد أطلال الكلام في تقرير بعضها تركناه
حذراً عن التطويل واعتماداً على ما صححه فانه العدة في هذا الباب وهى له وارثة كما لا يخفى
§ وفي قاضيخان لو باع داراً وسلمها الى المشتري وفيها متاع قليل للبائع لم يكن تسليمها الا اذا
سلمها فارغة وان أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعاً
صح تسليمه ولو باع داراً ليست بمحضرتة ما فقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت ذكر في
ظاهر الرواية ان التخلية في الدور والعقار لا تكون الا بقرب منها وذكر في النوادر اذا قال
البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بمحضرتة ما يصير المشتري قابضاً في قول
أبي حنيفة وقالوا ان كانت الدار بقرب منها بحيث يقدر على الدخول والاغلاق فهو وتسليم
وقبض والا فلا وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكر فيه خلافاً والصحيح ما ذكر في ظاهر
الرواية لان في القريب يتصور القبض الحقيقي في الحال فتقام التخلية مقام القبض وان
دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل خلعت بينك وبين الدار قابضها لم يكن ذلك قبضاً انتهى
§ المشتري اذا وجد في المشتري عيباً بعد ما ازداد المشتري لا يخلو اما ان تكون الزيادة منفصلة
متولدة من الاصل أو غير متولدة فان كانت متولدة فانها لا تمنع الرد وان كانت غير متولدة
من الاصل كالبيع صار المشتري قابضاً باحدائها وعتق الرد ويرجع بالنقصان وان كانت
منفصلة متولدة لا يمتنع الرد وهو بالخيار ان شاء ردها وان شاء رضى بهما بجميع الثمن ولو لم
يجد بالاصل عيباً لمكن وجد بالزيادة عيباً فليس له حق رد الزيادة الا اذا كان حدوث تلك
الزيادة قبل القبض يورث نقصاناً في المبيع فيقتضيه حق الرد لاجل النقصان في المبيع ولو
قبضهما ثم وجد في المبيع عيباً والزيادة قائمة له أن يرجع المبيع المعيب خاصة بمحضته من
الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة المبيع وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد
بالزيادة عيباً ورنه له أن يرد لها خاصة بمحضتها من الثمن لانه صار لها حصه من الثمن بعد القبض
بخلاف الاول وان كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كالهبة والصدقة والكسب لا تمنع الرد
فاذا رده فالزيادة للمشتري بغير ثمن ولا تطيب له عند أبي حنيفة والاصل عنده ان الزيادة في
البيع البات للمشتري يتم البيع أو انفسخ وفي البيع مع الخيار موقوفة ان يتم البيع فله المشتري
وان انفسخ فللبائع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض أما اذا حدثت بعد القبض ثم اطلع على
عيب كان عند البائع فان كانت الزيادة متصلة متولدة منعت الرد والفسخ عند أبي حنيفة
وأبي يوسف ويرجع بالنقصان ولو كانت غير متولدة منعت الرد ويرجع بمحضه العيب الا اذا

راضيا على الردفصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري وان كانت
هالكة ينظر ان كانت هالكة بآفة سماوية جعلت كأن لم تكن وله أن يرد المشتري وان
هلك بقول المشتري ان شاء البائع قبل ورد جميع الثمن وان شاء لم يقبل ورد حصه العيب
سواء كان حدوث الزيادة يورث النقصان في الاصل أولا من الخلاصة ١٠ اذا باع الاب أو
الوصى مال الصبي من غير نفسه جاز وقوع المقاصة ويضمن للصبي عندهما وعند أبي يوسف
لا تقع المقاصة من الهداية ١١ ولو اشترى أرضا بشجرها فاغرث قبل قبضها وقيمة الأرض والثمر
والثمن سواء فاستهلك البائع ثمرها قبل القبض يسقط ربيع الثمن عند أبي حنيفة وعندهما
يسقط ثلثه أغرث ثمرين في يد البائع قبل قبض المشتري واستهلكه البائع يسقط ثلث الثمن
عند أبي يوسف وعندهما نصفه من المجمع ولو كان عليهم الثمر وقت البيع وشروطا للمشتري
فالبائع استهلكه قبل قبض المشتري يسقط الثلث اتفاقا وكذا لو هلك بآفة سماوية يسقط
حصته من الثمن بالاختلاف والحادث بعد البيع في يد البائع لو هلك بآفة سماوية لا يسقط
من الثمن شيء اجماعا من شرح المجمع ١٢ وزوايد المبيع لا يكون له حصه من الثمن الا اذا صار
مقصودا بالقبض هذه في الرهن من الهداية وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فلو
قبضه المشتري باذن البائع وهلك في يده في مدة الخيار ضمنه القيمة وان هلك في يده انفسخ
ولا شيء على البائع وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه
عند أبي حنيفة وقال يملكه فاذا قبض المشتري بالخيار المبيع باذن البائع ثم أودعه عند
البائع فهلك في يده في المدة هلك من مال البائع لا رفع القرض بالرد عنده لعدم الملك
وعندهما يملك من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك من الهداية ولو كان الخيار
للبائع فلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهلك عنده في مدة الخيار بطل
المبيع عند الكل ولو كان المبيع بائنا فقبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغير اذنه وانتم حال
أو مؤجل للمشتري خيار رؤيته أو عيب فاودعه البائع فهلك عند البائع ثم البيع ولزمه الثمن
عند الكل من قاضي خان ١٣ واذا حصل عيب عند المشتري في المبيع ثم اطلع على عيب كان
عند البائع فله أن يرجع بالنقصان على البائع ولا يرد المبيع الا ان يرى البائع ان يأخذه بعينه
فهذا ذلك من الهداية ولم يذكر واعتباره يوم البيع أو يوم القبض وينبغي اعتبار النقصان
يوم البيع كذا في الاشياء من القول في غن المثل ولم يجوز علماؤنا الرد مع ضمان النقصان
وعند مالك يرد ويضمن نقصان العيب الحادث عنده كافي المجمع ١٤ ومن اشترى ثوبا فاقطعه
فوجد به عيبا يرجع بنقصان العيب فان قال البائع أنا أقبله كذلك كان له فان باعه المشتري
لم يرجع شيء وان قطع الثوب وخاطه أو صبغه أجزأ ذلك السويق. ومن ثم اطلع على
عيب يرجع بنقصانه وليس للبائع أن يأخذه فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب يرجع
بالنقصان ولو اشترى ثوبا فاقطعه لباسا لولده الصغير وخاطه ثم اطلع على عيب لا يرجع
بالنقصان ولو كان الولد كبير ارجع ١٥ ومن اشترى عبدا فاعنته أو مات عنده ثم اطلع

على عيب يرجع بنقصانه والتدبير والاستيلاء بمنزلة وان اعتمقه على مال لم يرجع بشئ وعند
 أبي حنيفة انه يرجع وان قتله المشتري أو كان طعما ما فكله لم يرجع بشئ عند أبي حنيفة
 وعندهما يرجع وعلى هذا الخلاف اذا لبس الثوب حتى يخرق وان أكل بعض الطعام ثم علم
 بالعيب فكذا الجواب عند أبي حنيفة لان الطعام كشيء واحد فصارك بيع البعض وعندهما
 انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد ما بقي من الهداية وفي الحقائق وعند محمد
 يرجع بنقصان ما أكل ويرد الباقي رضى البائع أولا وعليه الفتوى وفيه أيضا الخلاف فيما اذا
 كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين فاكل ما في أحدهما أو باع ثم اطلع على عيب كان عند
 البائع فله رد الباقي بحصنه من الثمن اتفاقا انتهى وفي الفصولين الفتوى على قولهما فيما اذا
 أكل الطعام ثم اطلع على عيب ذكره في شرح الدرر ❦ ومن اشترى جارية قد حملت عند البائع
 فولدت عند المشتري وماتت في نفاسها لا يرجع على البائع بشئ عند أبي حنيفة وعندهما
 يرجع بفصل ما بين قيمتها حاملا الى غير حامل من الهداية وفي الخلاصة لو ماتت الجارية
 بالولادة في يد المشتري ولم يعلم انها حبل ان ماتت في نفاسها فانه يرجع بالنقصان ولا يسترد كل
 الثمن ❦ اشترى حديد يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليبره في النار فوجد به
 عيبا ولا يصلح لتلك الآلات لا يرجع بالنقصان ولا يرد ❦ اشترى سنجابا ووجد الثعالب
 قبلها المذبذب فظهر به عيب يرجع بالنقصان كما لو اشترى ابرسا فقبله فظهر عيبه ❦ ولو اشترى
 عبدا وبه أثر قرحة وبدت ولم يعلم به ثم عادت قرحته وأخبر الجراحون أن عودها بالعيب
 القديم لم يرد ويرجع بنقصان العبد من انقبه ❦ ولو ظهر على عيبه بعد ما كاتب العبد
 أو أبق لا يرجع بالنقصان عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف من المبيع ولو باع نصفه أو وهبه
 ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان في الباقي عندنا خلافا لفر من شرح الدرر ❦ وقال في
 الوجيز أصله ان حق الرجوع بالنقصان انما يسقط بأحد الأمرين اما بوصول عوض المبيع
 اليه حقيقة أو معنى أو بثبته بالمبيع بعد العلم بالعيب حال إمكان الرد وثبته بالمبيع حال
 بجزءه عن رده لا يدل على الرضا أو ثبت غيره بتسليمه كثبتته بنفسه ❦ وفي الخلاصة ان
 تعذر الرد متى كان يصنع من جهة المشتري يسقط حق الرجوع بالنقصان ومتى كان لا يصنع
 من جهة المشتري لا يسقط حقه في الرجوع اذا ثبت هذا نقول اذا باعها بعد ما وطئها بطل
 حقه في الرجوع لان للبائع أن يقبلها بعد وطئها فتعذر الرد كان بصنعه بخلاف ما اذا وطئها
 غيره لانه ليس له أن يقبلها على ما ذكرنا ولو اشترى ثوبا فقصه أو قطعه أو خاطه أو طعن
 الخنطة لا يرد فان باعه له أن يرجع بالنقصان وفي القطع بدون الخياطه لو باعه بطل حق
 الرجوع ❦ ومن اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري فله أن يرد ويأخذ
 الثمن عند أبي حنيفة وقال لا يرجع بما بين قيمته سارقا الى غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل
 بسبب وبه في يد البائع من الهداية قال صدر الشريعة الرد في صورة القطع أمافي القتل فلا رد
 بل يأخذ الثمن عند أبي حنيفة قال في الحقائق وطريق معرفة ما بين قيمته مقتولا الى غير

فتمول على قواهما أن يقوم العبد مباح الدم ومعصوم الدم وكذلك في السرقة يقوم سارقا
 و غير سارق فيرجع بنقصان ما بين قيمته ما وفيه أيضا اذا وجد المشتري العبد واجب الحد
 وأقيم عليه الحد عنده فبات أو انتقص لا يرجع بشئ على البائع اتفاقا علم به أم لا اه
 ولو سرق في يد البائع ثم في يد المشتري فقطع بهما عندهما يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعند
 لا يرد به بدون رضا البائع للعيب الحادث ويرجع ربع الثمن من الهداية ❦ ومن باع عبدا
 على انه بري ومن شجرة أى به عيب واحد فاذا به شجعتان وقد تعذر الرد بسبب من الاسباب بخير
 أبو يوسف البائع في تعيين التي تبرا عنها وجعل محمد الخيار للمشتري فيرجع بنقصان أى
 العيبين شاء وكذا اذا وجد به ثلاث عيوب فانه يرجع بنقصان العيبين ذكره في الحقائق ❦ ولو
 وجد رب السلم المسلم فيه معيبا وقد حدث عنه آخر فان قبله المسلم اليه عاد السلم لا انتقاض
 القبض وان أبى المسلم اليه عن القبول فله ذلك ولبس عليه شئ عند أبى حنيفة وعند أبى
 يوسف ان أبى عن القبول يرد رب السلم عليه مثل المقبوض ويرجع بالمشروط في العقد وعند
 محمد ان أبى أن يقبله فلرب السلم أن يرجع عليه بقدر النقصان في رأس المال فيقوم المسلم
 فيه سلمياعن العيب ثم يقوم معيبا بالعيب القديم فيرجع بفضل ما بينهما ويحل المسئلة للمجمع
❦ اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان المشتري بالخيار
 فان امتنع الرد بسبب من الاسباب رجعت المشتري على البائع بحصة البكارة من الثمن فتقوم
 بكرا وغير بكر فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن ❦ اشترى جارية وقاب البائع فاطلع المشتري
 على عيب فرفع الامر الى القاضي وأثبت عنده الشراء والعيب فاخذها القاضي ووضعها على
 يدي أمين فباتت في يده وحضر الغائب ليس للمشتري أن يأخذ الثمن منه وكان الهالك على
 المشتري لان أخذ القاضي لم يكن قبولا للجارية لانه لو فعل ذلك كان قضاء على الغائب بل كان
 واضعها على يدي أمين حتى اذا حضر وطلب المشتري الرد عليه ردها عليه وانما تترك في يد
 المشتري لانه ليس فيها ما يمنع الرد فكان هلا كهافي يدا أمين القاضي هلا كاعلى المشتري
 كذا في العمادية قال الاستروشنى ينبغي أن يكون هذا فيما اذا لم يقض القاضي بالرد على
 البائع بل أخذها منه ووضعها على يدي مدلل أما اذا قضى على البائع بالرد فينبغي أن تهلك
 من مال البائع ويسترد المشتري الثمن لان أقصى ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من
 خصم حاضر ولكن القضاء على الغائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا ذكره في مشتمل
 الهداية وفي الخاتمة رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها وقبضها بشهوة ثم وجد بها عيبا
 لا يرد بها ولكن يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان
❦ اشترى بذرا الصل وزرعه فلم ينبت فظهر انه من فساد يقال له بانفارسية يوسيد به يرجع
 بالثمن ❦ اشترى كفنا للميمت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان تبرع به أجنبي ولو وارثا
 رجعت بالنقصان من التركة ❦ اشترى عبدا فقتلها بوضن لرجل عيوبه فاطلع على عيب ورده
 لاضمان عليه على قياس قول الامام لانه باطل كضمان العهدة ولو ضمن له السرقة أو الحربة

فوجدتم من رفا أو أحرأ أو الجذون أو العصى فوجده كذلك رجع على الضامن بالثمن ولومات
عنده وقضى بالنقص رجع به على ضامن الثمن ١٠ اشترى على أنها غدا رافعات في يده ثم علم
أنها لم تكن لم يرجع بشئ كذا عن الامام وعن الثاني يرجع بالنقصان ١١ اشترى الدابة على
أنها بدون غلظها مرة بعد أخرى فبان نقصان لأنها ليس له الرد ورجع بالنقص ١٢ اشترى
دابة أو غلاما فاطلع به على عيب ولم يحسد المالك فأمسكه وأطعمه ولم يتصرف بما يدل على
الرضاء رده لو حضر ورجع بالنقصان إن هلك من شتم الهداية ١٣ رجل اشترى شجرة
فقطعه أو وجدها لا تصلح إلا للطب يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع مقطوعة
١٤ رجل اشترى طائوسا إلى الثور وزان كان يعرفان الثور ورجاؤا لا فسد فان حمله إلى منزله
فوجده مريضا وأخبر البائع ودفعه إليه ففيما إذا لم يعرفا الثور ورجاؤا حتى فسد فلم يقبل فحمله إلى
منزله فبان ليس على المشتري ثمن من الثمن لأن البيع فاسد كمن غصب شيئا ثم حمله إلى
المقصود منه وأبى المالك أن يقبله منه فحمله الغاصب إلى منزله فضاغ عنه لا يضمن ثم قال
أبو بكر كان أبو نصر يقول إذا كان البيع فاسدا لا خلاف في أنه يبرأ من الضمان سواء قبل أو لم
يقبل فان كان فاسدا لم ينفعه وعليه لم يبرأ إلا بقبول البائع أو بقضاء القاضي ١٥ إذا انقص
المبيع بيعا فاسدا في يد المشتري إن كان النقصان باه فله سوا به فالبائع أن يأخذ مع ارش
النقصان وكذا إذا كان النقصان بفعل المشتري أو بفعل المفقود عليه وإن كان بفعل
الاجنبي فالبايع بالخيار فالأرض إن شاء أخذها من الجاني والجاني لا يرجع على المشتري وإن
شاء اتبع المشتري والمشتري يرجع على الجاني كافي الغصب ١٦ لو اشترى جارية تركية
أو غلاما تركيا أو على أنها تركية فإذا هي هندية ردها فان تعذر يرجع بالنقصان فان كانت
هالكة لا يرجع بشئ عند أبي حنيفة ١٧ اشترى قباء أو فلسوة على أن حشوها فأنها
من صوف جاز البيع لأن الحشوة تبع ورجع بنقصان العيب ١٨ اشترى جارية على أنها خبازة
وقبضها وهلكت ثم أقر البائع أنها لم تكن خبازة لم يرجع بنقصان ذلك عند أبي حنيفة لكن
إن كانت قائمة ردها قال هذا جواب الجامع وفي الزيادات لومات وأنعيت حتى تعدل الرد
تقوم وهي خبازة أو كاتبة وتقوم وهي غير ذلك ف يرجع بالفضل وإنما تقوم كاتبة أدنى
ما ينطاق عليه هذا الاسم ١٩ ولو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجده ثمانية أذرع فأراد أن
يرده فهل يقوم على هذا وعلى هذا ٢٠ رجل اشترى خمسة أففرة حنطة فوجد فيها ثرابا إن كان
مثل ما يوجد في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وإن كان بحال لا يكون في الحنطة مثل
ذلك بعدد الناس عيبا له أن يرد الحنطة كلها ولو أراد أن يعير الثراب أو المعيب ويرده على
البائع ويحبس الحنطة بثمنه ليس له ذلك فإن ميز مع هذا فوجده ثرابا كثيرا بعدد الناس عيبا
إن أمكنه أن يردّها كلها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض ببعضه لا يرد وإن لم
يمكنه الرد بذلك الكيل لو خلطها بذلك بان نقص ليس له الرد ولكن يرجع بنقصان العيب
وهو نقصان الحنطة إلا أن يرضى البائع أن يأخذ به عيبه فله ذلك والسهم ونحوه على هذا

من الخلاصة ١ رجل باع عبدا فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأ البائع المشتري
عن القيمة ثم مات الغلام لزمته القيمة وان أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لأنه اذا أبرأه
عن الغلام فقد أخرج الغلام من أن يكون مضمونا وصار أمانة فلا يضمن عند الهلاك ٢ وان
باعه جائزا وقبضه المشتري ثم تقابلا البيع ثم ان البائع أبرأ المشتري عن الثمن فهلك الغلام
عند المشتري لا شيء على المشتري لان في البيع الجائز الغلام بعد الاقالة مضمون على المشتري
بالثمن فاذا أبرأه عن الثمن صح أبرأؤه امان في البيع الفاسد حتى البائع في المبيع لافي القيمة وانما
ينتقل حقه الى القيمة عند الهلاك فاذا أبرأه عن القيمة قبل الهلاك فقد أبرأ قبل الوجوب فلا
يصح حتى لو قال أبرأتك عن الغلام كان بريئا وصار ودعة فلا يضمن قيمته بالهلك ٣ اشترى
ثوبا ثم افساد وقبضه وقطعه فبيعه ولم يخطه ثم أودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري
نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب لانه لما أودعه البائع فقد رده على البائع الا قدر نقصان
القطع لان الرد بحكم الفاسد مستحق فاذا وصل الى البائع باى وجه وصل يقع على المستحق
٤ اشترى عبدا ثم افساد وقبضه ثم اعتقه أو قتله وقيمه يوم الاعناق والقتل أكثر من
قيمه يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض ٥ اشترى أمة ثم افساد وقبضها فولدت
عنده من غيره ولد افاقتهم ما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعناق
لان الولد كان أمانة فبضمن قيمته يوم الاعناق ٦ اشترى جارية ثم افساد واستولدها
صارت أم ولد له وبطل حق الفسخ وبغرم قيمتها للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال
أبو حنيفة وأبو يوسف اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل
الاول في الاكثر وان وطئها ولم يستولدها ردها على البائع وبغرم العقر للبائع عند الكل باتفاق
الروايات ٧ اذا باع الرجل مال القبر يتوقف البيع على اجازة المالك ويشترط لهجة الاجازة
قيام العاقلين وقيام المعقود عليه واذا هلك المبيع عند المشتري كان المالك بالخيار ان شاء
ضمن البائع وان شاء ضمن المشتري وعند اختيار تضمين أحدهما يبرأ الآخر فان ضمن
المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري ان يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان ضمن
البائع نفذ البيع عليه ان كان أمانة عند المشتري بان سلم أولا ثم باع وان باع أولا ثم سلم
لا ينفذ البيع ويرجع بما ضمن على المشتري من قاضيان ٨ وان أجاز المالك البيع قبل
الهلاك يكون الثمن مملوكا له حتى لو ضاع قبل الاجازة أو بعدها لا يضمنه الفضولي لان
الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ذكره في شرح المجمع ٩ الزيادة المنفصلة غير المتولدة من
الاصل لا تمنع الرد بالعيب كالكسب والغلة وتسلم له شترى ولا يضر حصوله له مجانا لانهم
تكن جزأ من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضممان لانه قبل الرد كان في ضمانه
ولو هلك هلك من ماله وبعتله بطيب الربح لحديث الخراج بالضممان من قاضيان ١٠ اشترى
شاة على انها لبون فخلها مرة بعد مرة فتبين له بنقصان لبنها انها مصراة رجع بالنقصان
وليس له ان يردها مع اللبن ولا بدون اللبن ١١ اشترى قدوما فادخله النار ثم وجد به عيبا لا يرد

ويرجع بالنقصان وفي الذهب لو أدخله النازر وده ولو اشترى منشار واحد ثم وجد به عيبا لا يردده ❊ اشترى عصبة ليتخذ منها بابا أو نحو ذلك فقطعها فوجد هالا تصليح لما اشتراها له فانه يرجع بنقصان العيب الا ان يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن ❊ رجل اشترى عبدا بجارية وتقاضا فوطى مشترى الجارية ثم رأى مشترى العبد به عيبا ولم يرض فوه بالخيار ان شاء ضمن مشترى الجارية قيمة الجارية يوم قبضها وان شاء أخذ الجارية وليس له ان ضمن النقصان ان كانت بكر او لا العقران كانت ثيبا لان الوطء حصل على ملكه ❊ رجلان لكل واحد منهم ما بهير تبايعا وتقاضا ثم وجد أحدهما في البعير الذي اشتراه عيبا ثم مات في يده وقدم مرض البعير الاخر فله الخيار ان شاء رجع بمحصاة العيب من البعير الاخر وان شاء رجع بمحصاة المبيع من قيمة البعير الاخر صحبها واغنا يخبر لمرض البعير ❊ يباع عنده بضائع للناس أمره ببيعها فباعها من رجل ثمن مسمى وسلمها اليه ثم عمل الثمن من ماله الى أصحابها على ان يصرف اثمانها الى نفسه اذا قبضها فانفس المشتري قبل قبض الثمن وفوى ماعليه فللبائع ان يسترد ما دفع الى أصحاب البضائع لانه أعطى بشرط الرجوع ❊ رجل بعث أغناما الى يباع لبيعه فباعها في الخطيرة من رجل ومات الباع وترك وارثا فلصاحب الاغنام ان يطالب وارث الباع مالم يثبت قبض الباع الثمن لانه مالم يثبت لا يصير محلا للوديعة فلا يصير الثمن دينافي تركته وليس له ان يطالب المشتري الا بالمرصى الباع لان الباع كان وكيله بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه وان لم يكن له وصى رفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل من الخلاصة ❊ رجل باع أرغفا على انه بالخيار ثلاثة أيام وتقاضا ثم ان البائع نقض البيع في الايام الثلاثة تبقى الارض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري ان يحبسها للاستيفاء الثمن الذي دفع الى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الارض سنة فزرعها تصير الارض أمانة عند المشتري وكان للبائع ان يأخذها من المشتري ان شاء قبل ما يؤدي ماعليه من الثمن ولا يكون للمشتري حبسها للاستيفاء الثمن لانه لما زرعه باذن البائع صار كأنه سلمها الى البائع ❊ رجل اشترى عبدا فابن من يده وقد كان أبق عند البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا أيضا في قول أبي حنيفة وكذا لو اشترى دابة ثم سرق ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب ❊ رجل اشترى عبدا كان مجموعا عند البائع تأخذه الحصى كل يوم أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فأطبق عليه عند المشتري ذكر في المنتقى ان للمشتري ان يرد ولو انه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحصى فيرجع بالنقصان ولا يرد من قاضي خان ❊ وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا وقد عذر الرديع حدث عنده ورجع على بائعه بنقصان العيب ليس لبائعه ان يرجع بالنقصان على البائع الا في قول الامام خلافا لهما كافي المشتري عن البرازية ❊ ولو باع نصف عبده منه بجارية معينة فهل يكت قبل القبض قال محمد يرجع عليه بقيمتها وقال

بقيته **❦** ولو وطئ البائع أمته الجسيمة قبل التسليم فالثلث كامل عند أبي حنيفة ولا شيء عليه ان لم ينقصها الوطء بان كانت ثيبا ولا يجب العقر فتسقط حصته من الثمن مثالان كانت قيمتها ألفا وعقرها مائة يقسم الثمن على احد عشر سهما فيسقط سهم واحد من الثمن وان نقصها الوطء بان كانت بكرا فالثلث مقسوم على النقصان وعلى قيمتها عند أبي حنيفة فيسقط ما أصاب النقصان وقالوا ينظر الى العقر والى نقصان زوال البكارة فأيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل فيه ثم يقسم الثمن على الاكثر وعلى قيمة الجارية ناقصة فما أصاب الاكثر سقط عن المشتري ويجب الباقي من المجمع **❦** ومن اشترى عبدا فاذا هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترني فاني عبد فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء وان كان البائع لا يدري أين هو رجع المشتري على العبد ورجع العبد على البائع من الهداية وفي شرح المجمع قيد بالامر والافرار لانه لو أمر بالشراء ولم يقر أو أقول بأمر لم يرجع المشتري على العبد اتفاقا انتهى **❦** كل مبيع بيعا فاسدا اذا رده المشتري على البائع هبة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه كالوديعة والاعارة والاجارة والغصب ووقع في يد البائع فهو مشاركة للبيع وبرئ المشتري من ضمانه وفي الجامع الصغير عن الكرخي قال أبو يوسف اذا أودعه البائع بيعا فاسدا أو اعاره أو رهنه أو أجره اياه أو غصبه البائع أو اشترى بعوض فهو باطل وقد انتقضت العقد الاولى وبرئ المشتري من ضمانه وهو بمنزلة رده عليه **❦** اشترى مكيلا مكابلة وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب ردها فعزلها جازله انصرف في الباقي ولو هلك ينبغي ان يضمن كالمقبوض على سوم الشراء **❦** اشترى حنطة على انهار بيعية للبذر فزرعها ونبتت فبان انها خريفة وفات منه فائدة الارض فليس له الانفاوت ما بين الربيع والخريف في القيمة وقت البذر قال ابن الأثير الكرايبي الجواب فيه كما فيها اذا استوفى دينه دراهم فأنقصها ثم علم زيادته الم يرجع بشئ عندهما وعند أبي يوسف رد مثل الزبوف ورجع بالخيار كذا هذا **❦** اشترى زيد بخيارين بخاري على أن كل واحد منهما ستة عشر ذراعا قبله باقدا فاذا هو عشرون فرجع بها ابردها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان وقال الفقيه أبو جعفر يرجع بنقصان الذرع وفي بعض الفتاوى يرجع بنقصان القيمة وفي المحيط هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يرجع **❦** والمشتري في خيار الشمرط للمشتري بعد الفسخ مضمون عليه بالثمن كالرهن وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والخيار الرؤية والعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري **❦** اشترى سمكة فوجدها معيبة وغاب البائع ولوانتظر حضوره فقد فشواها أو باعها ليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر وظهر الدين المرغباتي سئل عن مثله في المشمش فقال لا يرجع في قول أبي حنيفة **❦** اشترى يدارا جدارا هاما لم يعلم به حتى سقط يرجع بنقصان العيب **❦** ولو كان قبله فاجعله ابرسا أو غزلا ففسده ثم ظهر انه كان رطبا أو انتقص وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا اشترى

منه دخنا للبذر وقال ازروه فان لم يثبت فانما ضامن لهذا البذر فزوع ولم يثبت فعليه ضمان
التقصان لا غير ❊ اشترى منه فرسا به قرحة فقال للمشتري لا تخف منها فان هلك
بشيء فانما ضامن فآخذوه ذلك ببيعها لاشئ عليه ❊ اشترى أرضا وغرس فيها أشجارا وكرما ثم
استحققت تقوم الأشجار على البائع غير مقلوبة وعن شمس الأئمة الكراي يسي يرجع عليه بما
أنفق فيها وما لحقه من التقصان والموت ❊ اشترى بقرقة وتقابضات تقايلابا والبقر في يد
المشتري بعد حملها وأكل لبنها فللبائع ان يطالب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري بطل
الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن عن المشتري لظهور الاقالة في حق القائم دون الهالك من الغنية
❊ وفي مثل الهداية ولو اشترى شيئا فكنت عنده سنة ثم رهن آخران الشئ له فانه لا يرجع
على بائعه بثمنه ولو اشترى ثوبا بنخاطه قيمه اقل من المستحق ان القيمة له فالمشتري لا يرجع
على بائعه بثمنه اذ المبيع لم يستحق كما يبيع وفيه من البزارية الاستحقاق فوان استحقاق مبطل
كدهواه الحربة والعق من البائع وثبوته يورث فسح البياعات في كل الروايات وناقلا كدهواه
انه ملكه وانه لا يوجب فسح البياعات في ظاهر الرواية وكذا يختلف المبطل مع الناقل في
الرجوع فانه في المبطل الباعة يرجع بعضهم على بعض قبل رجوع الاول على الثاني والثاني
على الثالث وكذلك يرجع على الكفيل فان لم يقض فعلى المسكول عنه وفي الناقل لا يرجع
الباعة بعضهم على بعض قبل رجوع المشتري على البائع ❊ ولو اشترى دارا وتقابضاتم باعها
من رجل ثم اشتراها من آخر عند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن الاول والمختار انه يرجع هو
على بائعه وبائعه على بائعه على الترتيب ❊ وفيه عن شرح الزيادات اذا باع رجل فرسا أو غيره
من الحيوانات فقال هو ملكي فولدت عند المشتري ثم استحققت فالمستحق يأخذ المبيع مع
أولاده والمشتري يرجع على البائع بالثمن وبقية الاولاد لانه مغرور ومن جهة البائع فترجع
العهد اليه ❊ وفيه عن العمادية لوراء رجل الاستحقاق فأقر بالاستحقاق وقبل السجل
وعد ان يدفع ثمنه يجبر عليه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد ان يدفع ثمنه لا يجبر عليه
وبمجرد الوعد لا يلزم بشئ انتهى ❊ ومن أسلم في كرخطة فأمر رب السلم ان يكبل السلم
اليه في غرائب السلم ففعل وهو فائب لم يكن قابضا ولو كانت الخطة مشتراة والمسئلة
بجها صار قابضا ولو أمر بالطحن كان الطحن في السلم للمسلم اليه وفي الشراء للمشتري
وكذا اذا أمره ان يصبه في البصر في السلم لم يملك من مال المسلم اليه وفي الشراء من مال
المشتري وبتقراثن عليه ❊ ولو أمره في الشراء بان يكبله في غرائب البائع لا يصير قابضا
كما لو أمره بان يكبله ويعزله في ناحية بيت البائع فانه لا يصير قابضا ❊ ومن قال لغيره بيع عبدا
من فلان بألف درهم على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الالف ففعل فهو جائز
و يأخذ الالف من المشتري والخمسمائة من الضامن وان كان لم يقبل من الثمن جاز المبيع
بالانقب ولا شئ على الضمين ❊ ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها الزوج
فالنكاح جائز وهذا قبض وان لم يطأها فليس بقبض ❊ ومن دفع الى صانع درهما وأمره

أن يزيد من عنده ديناراً يصير قابضاً من الهداية ﴿١﴾ وفيها أيضاً من أسلم جارية في كرخ
خطبة وقبضها المسلم اليه ثم نقايلاً المسلم كان عليه قيمتها ولو اشترى جارية بألف ثم
نقايلاً فأتت في يد المشتري بطلت الألف وكذا الوفاقا لا بد موتها انتهى ﴿٢﴾ رجل اشترى
ثوباً بالنفسه ثم قطعه قيصار فوى عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عيباً لا يريد ولا يرجع عليه
بالنقصان ولو فوى القطع لابنه البالغ لا يتم بدون القبض ولو اشترى دقيقاً فخبز بعضه ثم علم
أنه كان مراً كان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان ما خبز ﴿٣﴾ ولو اشترى معنفاً ذائباً أو كاه
ثم أقر البائع أنه كان وقع فيه فارة ومات كان له أن يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو
قول أبي يوسف ومحمد ولو اشترى جبة قلبها وانقصت باللبس ثم علم فيها عيباً فانه يرجع
بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس ﴿٤﴾ ولو اشترى أرضاً فجعلها
مسجداً ثم وجد بها عيباً فانه لا يرد في قولهم واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب والمختار
للفتوى أنه يرجع كما لو اشترى أرضاً وقفها ثم علم بعيب ذكره لال أنه يرجع بنقصان
العيب ﴿٥﴾ رجل اشترى عبداً فذهن رجل للمشتري بحصة ما يحدث فيه من العيب من
الثلث قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز ذلك فإذا وجد به عيباً فرده على البائع كان له الرجوع
على الضامن بحصة العيب من الثلث كإرجاع على البائع وعن أبي يوسف إذا اشترى رجل
عبداً فقال له رجل ضمنت لك عماء فكان أعمى فرده على البائع فانه لا يرجع على الضامن
بشيء من الثلث ولو قال الضامن إن كان أعمى فعلى حصة العمى من الثلث فرده بالعمى كان له
أن يضمنه حصة العمى ﴿٦﴾ ولو اشترى عبداً فوجد به عيباً فقال له قد ضمنت لك العيب
لا يلزمه شيء ﴿٧﴾ ولو اشترى عبداً فقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل
واستحقه من يده الموهوب له أو من يده المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثلث على بانه
رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل فاستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البيعة أنه
اشتراها من المشتري ولم يوقت لذلك وقتاً قال محمد لا يرجع المشتري على البائع بشيء من الثلث
إنما هو رجل اشترى داراً فادعاهما آخر فاشتراها المشتري من المدعي أيضاً فانه لا يرجع على
البائع بشيء ولو أقام المشتري البيعة على أنه اشتراها من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت
بيعته وكان له الرجوع على البائع بنصف الثلث ﴿٨﴾ رجل اشترى داراً وبنى فيها ثم جاء رجل
واستحقها فإن المشتري يرجع على البائع بالثلث ويسلم البناء إلى البائع ويرجع بقيمة البناء
مبنياً يوم سلم البناء إلى البائع فإن كان المشتري بنى بالحصص والآبار والساج والقصب فانه
يرجع بقيمة البناء على البائع يوم سلم إلى البائع وإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف
درهم وسكن فيها زمناً حتى خلق البناء أو تغير أو تهدم بعضه ثم استحققت الدار لم يكن للمشتري
أن يرجع على البائع إلا بقيمة البناء يوم تسليم البناء إلى البائع وإن كان المشتري أنفق في
البناء عشرة آلاف درهم على الحصص والآبار والساج ثم استحققت الدار ومثل ذلك يوم
الاستحقاق لا يوجد إلا بعشرين ألفاً أو أكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم سلم ولا

ينظر الى ما كان أنفق فيه وان استحققت الدار بعينها البناء والبائع غائب والمستحق أخذ
 الدار وأمر المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد عرفني وهو غائب قال أبو حنيفة
 لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع
 بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع اذا كان البناء قائما فبسلم
 المشتري البناء الى البائع فيهدم البناء يأخذ النقص وأما اذا هدمه المشتري فلا شيء له
 على البائع وأما اذا هدمه وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من
 البناء قائما وبسلم اليه فيهدم البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري نقص كله
 ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية
 وروى محمد بن عيسى عن أبي حنيفة وهو قول الحسن ان القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول
 للمشتري انقصه واحفظ النقص واذا ظفرت بالبائع سلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة
 البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا نقص عليه البناء فسلم النقص الى البائع له ان يرجع على
 البائع بالثمن وهذا أقرب الى النظر من قاضي خان ❦ اشترى أرضا خربة فأنفق في عمارتها
 وتسوية آكامها وحفرها ثم استحققت لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما أنفق في عمارتها
 وان كرى المشتري في الأرض نورا أو حفر ساقية أو قنطرة على نهرها باجر قنطرة ثم استحققت
 الأرض يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية وبناء
 المسناة من ترابها وان بناها باجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة يرجع بقيمة ذلك كله بان يرد
 البناء على البائع ويأخذ البائع بقيمة وقال شمس الأئمة السرخسي انما يرجع بقيمة البناء
 على البائع اذا كان البناء وقت الاستحقاق فينقصه المستحق ويرده المشتري على البائع
 ويأخذ منه قيمته مبنيا يوم استحققت الدار ولا يرجع بما أنفق وكذا لو حفر بئر أو طواها
 بالاجر يرجع بقيمة ما طوى دون ما أنفق في الحفر ولو انهدم ما بين قبل الاستحقاق لا يرجع
 بما أنفق لان شرط الرجوع قيام البناء وقت الاستحقاق ❦ اشترى عبدا أو بكرة فأنفق
 عليها ثم استحققت لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق ❦ اشترى ابلا مهازيل فلفها
 حتى سميت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما أنفق في العلف ❦ اشترى جارا وكفل بالثمن
 رجل فأداه ثم استحق الحمار لا يرجع بالثمن على البائع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى عينا
 وباعها من آخر وأبرأه من الثمن لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه وقال القاضي
 ببيع ليس له ان يرجع ❦ اشترى جارية أو غلاما عليه ثياب أو حمارا عليه بردعة لم تذكر
 في البيع ثم استحق الثياب أو البردعة لا يرجع المشتري عليه بشئ وكل شئ يدخل في المبيع
 تبعه الا حصه له من الثمن ولكن يحير المشتري فيه ❦ أقرب عين صريحها انما الفلان ثم اشترىها
 منه ثم استحققت فالاصح انه يرجع بالثمن على بائعه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الاول ❦ ولو
 اشترى أرضا فيها أشجار فقطعتها ثم نقلا لا ضحت الا قاله بجميع الثمن وليس للبائع من قيمة
 الأشجار شئ وتسلم الأشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الأشجار واذا لم يعلم به وقت

الاقالة بخير ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كلواشترى عبداً قطع يده فأخذ ارشها
ثم تقايلا صحت الاقالة ولزمه جميع الثمن ولا شيء للبائع من ارش البئ اذا علم وقت الاقالة انه قطع
يده وأخذ ارشها وان لم يعلم بخير بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك وقال صاحب الخط الانصار
لا نسلم للمشتري والبائع أن يأخذ قيمته امنه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لاننا لم
يدخل في البيع أحد الا تصد او لا ضمنا ١٠ رجل اشترى داراً ثم باعها من آخر وبني المشتري
الثاني فيها ثم استحققت الدار فان المقتضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع على بائعه بالثمن
وبقيمة البناء ولا يرجع البائع على بائعه الا بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة
وصلى هذا اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت الجارية عن الثاني ثم استحققت
الجارية فان الثاني يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع بائعه على البائع الاول بقيمة
الولد في قول أبي حنيفة وعلى هذا اطلاق اذا اشترى عبداً وباعه من آخر فتد اولته
الايدى ثم وجد المشتري الاخير به عيباً قديماً كالاصبع الزائدة وقد تعيب العبد عنده
بعيب حادث كان له الوجود على بائعه بالنقصان العيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على
البائع الاول بالنقصان في قول أبي حنيفة وكذا اذا مات في يد المشتري الثاني ثم اطلع على
العيب ويرجع بالنقصان على بائعه وعن أبي يوسف اذا اشترى داراً وبني فيها بناء ثم استحققت
فتمتض المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع بالنقصان على بائعه فتقوم الدار مبنية وغير
مبنية فيرجع بالنقصان وكذا الارض اذا غرسها المشتري ثم استحققت فقلع المشتري الشجر
كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان ١١ رجل اشترى أرضاً فغرس فيها أشجاراً فمات المشتري
ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق
ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقابل ما يكون الشجر لك وان شئت نخذه حتى يقطع الشجر
ويضمن لك نقصان أرضك فان أمره بالقلع وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري
يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار
المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقابل ما يملك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري
بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على
البائع ولا على المشتري بنقصان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو
الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال الحسن للقاضي ان يبعث
أميناً يقوم النابت في الارض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى اذا ظفرت
بالبائع فسله اليه وتأخذ به قيمته نابتاً وان لم تستحق الارض حتى اغمر الشجر وبلغ الثمر حتى
جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض
حاضراً كان للمشتري ان يرجع بقيمة الشجر نابتاً في الارض ويسلم الشجر قائماً الى البائع
ويحجر البائع على قلع الشجر وان كان البائع غائباً قلعه المشتري ولا يرجع بقيمة الشجر وان كان
المشتري زرع في الارض حنطة أو شيئاً من أصناف الرياحين والحبوب والبقول ثم استحققت

الأرض قال أبو يوسف يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على
بائعه وان كان الزرع أخرب الأرض فلم يستحق ان يضمه نقصان الأرض ثم لا يرجع
المشتري على البائع الا بالثمن وان كان المشتري قد كرى الأرض نهرا أو حفرا ساقية أو قنطرة
قنطرة على النهر ثم استحققت الأرض يرجع على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث في الأرض من
بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسناة جعلها في التراب وان
جعلها من آجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الأرض
ثم يؤمر البائع بقطع ذلك هذه الجملة من قاضي خان ١٠٠٠ اذا اشترى أرضا أو أحياء أي مهرها
فاستحققت من يد المشتري فالمشتري هل يرجع على البائع بما أنفق في العمارة لا رواية في هذه
المسئلة عن أصحابنا وقيل لا يرجع لان الأحياء حصل بصرف المنافع والمنافع عندنا لا تنقوم
الا بالعقد من مشتمل الأحكام ١٠٠١ وفي الاسماع لو اشترى الرجل دارا وطين سطوحها
وحصصها ثم استحققت ليس له ان يرجع بقيمة ذلك وانما يرجع بثلث الدار وما يمكن هدمه
وتسليمه اليه ويرجع بقيمته مبنيا على البائع لكونه مغرورا والحاصل أن ما لا يمكن أخذه عنه
هو في حكم الهالك لا يرجع بقيمته على البائع انتهى ١٠٠٢ ولو هدم المشتري البناء القديم وبنائها
جديدا ثم استحققت أخذ المستحق الدار بقيمة البناء القديم من المشتري ورفع البناء الجديد
ورجع المشتري بحصة الأرض من الثمن وبقيمة البناء الجديد ولا يرجع بقيمة البناء القديم
رجل اشترى جارية فولدت ولدا عند هدمه فادعاه ثم استحقها رجل غرم الاب قيمة الولد يوم
يخاصم لانه ولد المغرور وان المغرور من يطأ امرأه معتمد في ذلك على ملك معين أو نكاح قتلد
منه ثم تستحق ولومات الولد لا شئ على الاب وكذا الورث ما لا والمال لا يسه ولو قتله الاب بغرم
قيمته وكذا لو قتله غيره يأخذ بدينه ويرجع بقيمة الولد على بائعه لانه ضمن له سلامته كما يرجع
بثمنه بخلاف العقر لانه لم يباستيفاء منافعها كذا في الهداية من دعوى النسيب ١٠٠٣ باع جبة
غيره بغير اذنه وقبضه المشتري وخاطه أضيق انقطع حق المالك هذه في الغصب من
القنية ١٠٠٤ رجل اشترى أرضا فبنى فيها أو غرس وقد قبضها بغير نقد الثمن وبغير اذن البائع
فلما باع أن يأخذها ويحبسها بالثمن وكذا لو كان ثوبا فصبغته فلو هلك في يد البائع ضمن ما زاد
البناء والصبغ من التلاصق ١٠٠٥ باع عبده منه بالف ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر وسلمه
اليه فأت في يده فالمشتري الاول بالخيار ان شاء أمضى عقده وضمن المشتري الثاني قيمة عبده
يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية ولا يرجع الموهوب له والمستعير على البائع بشئ وان شاء
نقصه واسترد ما دفع للبائع أن ضمن المشتري الثاني قيمته يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية
ولو كان البائع آجره أو أودعه وسلم ومات في يده انتقض البيع ولا ضمن المشتري واحدا
منهما لانه ان ضمنه يرجع به على البائع فيصير كأنه مات في يد البائع ١٠٠٦ باع عبده وأمر غيره
بقتله قبل القبض فلم يشتري تضمينه وان شاء ضمن القاتل قيمته ولا يرجع به على البائع لعدم
الغرر ولو باع ثوبا ثم قال للخياط اقطعه لي قميصا بأجر أو بغير أجر لم يكن له اشتري أن ضمن

الحياط لان الحياط يرجع بالقيمة على البائع ❊ أخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا أخذه ومد كنه فضاغ فان جعله المتوسط باذن المشتري ضمن البائع والا فهو غصب فيضمن المشتري ايم ماشاء وفي فتاوى العصري ان كان المتوسط قبضه البائع باذنه فهو من البائع وان ضمن المشتري ان كان برضاه وان لم يوجد تضبيع عمدا من القنية ❊ رجل ورث جارية من ابنة واستولدها ثم استحققت كان الولد حر ابا القيمة ثم يرجع المستولد بقيمة الجارية وبقية الولد على من باع الجارية من ورثه ويخلف الوارث المورث في ضمان الغرر كالأول وجدها عيبا كان له أن يردها على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصى لا بالثمن ولا بقيمة الولد الحى ولا يردها بعيب ❊ رجل اشترى دارا واستحققت العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصة ثم بنيت البناء ولى حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرر وقال البائع لا بل بعينك العرصة والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على بقيمة البناء كان القول قول البائع لانه ينكر حق الرجوع ولو شرط البائع في البيع ضمان ما أحدث به المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيها بئرا وما أشبه ذلك لا يكون له الرجوع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما أحدث مطلقا فسد البيع وان قيد الضمان فقال أنا ضامن ما أحدث المشتري من بناء أو غرس أو زرع أو نحو ذلك جاز ويكون ضامنا ❊ رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولد اشتريتها من فلان بكذا وصدقه البائع وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعى عليه حرية الولد بحكم الغرر وهو ينكر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدقه المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشئ ❊ رجل اشترى جارية وقبضها ووهبها من رجل ثم اشترها من الموهوب له فولدت له ولدا فاستحقها رجل فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقية الولد لانه مغرور ❊ رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها ورد المشتري ما بقي على البائع كان له الرجوع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولو استحق منها نصفاً بعينه وكان البناء في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرجع رد الباقي ولا يرجع بشئ من البناء ❊ رجل اشترى جارية فادعاه رجل فاشترها منه أيضاً ثم استحققت الامة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني يرجع بقيمة الولد التي يغرمها للمستحق على البائع الثاني وان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما ❊ رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من مجبور واستولدها ثم استحققت كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا هذه في ولد المغرور من قاضي خان ❊ اشترى عبدا بشوب وتقاضاه ثم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت

٣. تراجع القنية وتحرر العبارة منها اهـ

من السيد أو أعتقها ثم استحق العبد يلزمه للمشتري قيمة الجارية ولا يضمن للولد شيئا ولو
وجد العبد حرا كان عتقها باطلا وولدها زنيا ❶ رجلان اشترى كل واحد منهما نصف
دار مشاعا وقبضا جميعا ثم استحق رجل نصف الدار يأخذ من كل واحد نصف ما في يده ولو
اشترى واحد نصفها وقبضه يأخذ المستحق من المشتري والبائع من كل واحد نصف ما في يده
فإن سلم البائع النصف الذي في يده جاز ولا خصومة بينه وبين المشتري ❷ رجل باع نصف
داره فلم يقبض المشتري ثم استحق نصفه شأنه قال أبو يوسف يبطل البيع ولو استحق المبيع
قبيل القبض فاقام البائع والمشتري البينة أن البائع اشتراه من المستحق وقبضه ثم باعه من
المشتري تقبل بينتهما فإن لم يجدا بينة فنقض القاضي البيع بينهما ورد الثمن على المشتري ثم
وجد البائع بينة لا ينقض نفسه ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع فنقض النقص ويلزم
المبيع المشتري عندهما وعند أبي حنيفة فإن نقضا من غير قضاء بان طلب المشتري الثمن
منه فاعطاه لا يرتفع نقضهما بحال وإن نقض المشتري بغير رضا البائع لا ينقض الا بالقضاء
في ظاهر الرواية ولو استحققت الدار المبيعة وقد بقي فيها المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع
وبقيمة بناءه يوم يسلمه الى البائع ويسلم النقص للبائع وإن شاء المشتري أخذت نقض بناءه ولا
يرجع على البائع بقيمة البناء ولو أفسده المطر فعلى البائع فضل ما بين النقص والبناء وإن
شاء البائع أخذت النقص وأعطاه قيمة البناء من الوجيز ❸ اشترى كرما وعمل فيه حتى أدرك
العنب والثمر ثم استحق ليس له أن يأخذ شيئا كما يعمل الا كرو ليس له أن يطلب أجر العمل
لان المنافع لا تقوم الا بالعقد وهو ما كان اكارا بل كان عاملا لنفسه من مشغل الاحكام
❹ اشترى عبدا وأعتقه عمال أخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعق
هذا قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وأصله فصب عبد افاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب
الاجر من العبد وأكله يضمن عنده خلافا لهما ❺ زيد اشترى جارية من عمرو وكان عمرو
اشترىها من بكر فباع زيد ان بكرا كان عتقها وطلب ثمنها من عمرو وقال يعتقها وهي حرة
فلم يصدقه عمرو وكان زيد يستخدمها ثم أقامت الجارية بينة على زيد ان بكرا كان عتقها
وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وإن كان عتقها ثانيا قبل ذلك
باقراره لان العتق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاء فيه يتكرر بتكررا كسبها
السابقة على اقراره لها ولا كذلك في العتق الثابت باقراره على ان القضاء يبين ان الم تعق
باقراره بل باعتاق بكر ولو أقام زيد بينة على عمرو ان بكرا عتقها تقبل بينته ويرجع بالثمن
عليه وكذلك لو أعتقها زيد ثم أخذت تصرف فيها تصرف الملاك فأقامت الجارية عليه بينة
ان بكرا كان عتقها وقضى لها بالعق يرجع بالثمن على عمرو ❻ اشترى جارية وباعها من آخر
ثم استحققت من يد المشتري الثاني ويرجع الثاني على الاول بالثمن بانقضاء وأراد الاول ان
يرجع على بائعه فادعى بائعه ان المستحق لها بائعه منى ولي بينة على ذلك فليس لك الرجوع
على لا تسمع دعواه ولا بينة على المشتري وقال شمس الاثمة السرخسي تسمع ولو أقام البائع

الاول أو الثاني هذه البينة على المستحق تسمع ولو أقام المستحق عليه على المستحق بينة عند
هذا القاضى بانك كنت بعث هذه الجارية من بائع بائعى فله ان يأخذها من المستحق
ويردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بائعه ولو هلك في يد المستحق يرجع بقيمتها
عليه ١١ اشترى دارا بعبد وأخذها الشفيع ثم استحق العبد بطلت الشفعة ويأخذها البائع
من الشفيع لبطالان البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفيع بغير قضاء بقيمة العبد وسماها
فهذا كالمبيع بينهما ما وهى للشفيع بتلك القيمة وعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان بدل
المستحق يملك بالقبض وتصرف المشتري باعتبار ما سكه فنفذ وكذلك لو باعها المشتري أو
وهبها وسلمها أو تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار للبائع لما مر من القيمة ١٢ ولو باع
جارية فوطئها المشتري قبل ان يدفع الثمن ثم حبس البائع الجارية فهلكت عنده ان لم
ينقصها الوطء لا شئ عليه وان نقصها غرم النقصان ولا مقر عليه بالاتفاق هذه في النكاح
من الخ لاصه ١٣ اذا علق بالبدل يرجع على بائعه بقيمة البناء والثلث كما اذا اشترى
أرضا فغرس فيها اغراسا أو دارا فبنى فيها بناء ثم جاء مستحق استحقها فله ان يأخذها ويقطع
الاتجار وينقض البناء والمشتري يرجع على بائعه بالثمن وهو بالخيار ان شاء سلم النقص الى
البائع ويرجع بقيمته مغروسا غير مقنوع ومبني غير منقوض وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع
بالنقصان في ظاهر الرواية الا اذا كان باتفاقها ما وفى الفتاوى وكذا لا يرجع البائع على
بائعه بقيمة البناء عند أبي حنيفة خلافا لهما وكذا لا يرجع بالنقصان العيب فبائعه لا يرجع
ولو اشترى عيونا في يده فاطلع على عيب يرجع على بائعه بالنقصان ولم يرجع بائعه على
بائعه عند أبي حنيفة خلافا لهما هذا اذا علق بالبدل أما اذا علق بغير بدل كالهبة والصدقة
فأبو حنيفة لا يرجع على أحد بما غرم من قيمة الولد الا في الميراث فان الوارث اذا غرم يرجع
على بائع الامه من مورثه بما غرم الى هنا من شرح الطحاوى في كتاب الدعوى ١٤ وفيه في
كتاب الشفعة قال في ثلاثة مواضع لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة والمأسورة ومسئلة
القسمه وصورتها دار بين اثنين قسمها بقضاء فبنى أحدهما في نصيبه بناء ثم استحق نصيبه
ونقض عليه البناء فانه يرجع على شريكه في الدار فيشاركه فيما حصل له بالقسمه ولا يرجع
عليه بقيمة ما نقض من بنائه لان كل واحد منهما مجبور على القسمه وبمسه لو كانت داران
فانقسمها وأخذ كل منهما دارا وان قسمها بغير قضاء والمسئلة بمجالها يرجع على شريكه
بنصف قيمة البناء مبني والنقض بينهما ما نصفان عند أبي حنيفة ولو كان القاضى هو الذى
قسم لا يرجع بقيمة بنائه بالاجماع لكن يشاركه في الدار وفي النصاب في ثلاث مواضع لا يرجع
بقيمة البناء منها الشفعة صورتها الشفيع اذا أخذ الدار بالشفعة فبنى فيها ثم استحق الدار
ونقض عليه البناء يرجع الشفيع عليه بالثمن الذى دفعه اليه خاصة ولا يرجع بقيمة البناء
الثانية مسئلة المأسورة فانها اذا استحققت في يد المولى بعدما أخذها من المشتري بمقامت
عليه وبعدمها استولدها أو أقام المستحق البينة انها أم ولده أو مدبرته وقضى عليه بالجارية

والعقر وقيمة الولد فالمولي لا يرجع على المشتري بقيمة الولد وإنما يرجع بالثمن الذي دفعه إليه
 الثالثة القسمة دار بين اثنين الى تمام المسئلة وفي بيوع الفناوى رجل اشترى دارا وبني فيها
 وغاب ثم ان البائع باعها من انسان آخر ونقض الثاني بناء الاول وبني فيها ثم جاء الاول
 واستمقها لا يخالوان بنى الثاني باللات هي ملكه يضمن المشتري الثاني للاول حصه البناء
 العامر والنقض للمشتري الاول ان كان قائما ويضمن قيمة النقص ان استهلكه المشتري وان
 بنى بنقض الاول يضمن المشتري الثاني ما قلنا والمشتري الاول ان يملك البناء لانه يمكنه رفع
 البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة في ذلك أعطاه قيمة الزيادة من غير ان
 يعطيه أجر العامل لان الزيادة عليهم امال متقوم والعمل لا يتقوم الا بالعقد ولم يوجد رجل
 اشترى دارا وهو يعلم انها لغير البائع وقال البائع وكفى صاحبها بالبيع فهذا وما لو اشترى من
 مالكها سواء ولو قال البائع ان صاحبها لم يأمرني بالبيع لكان أرجوان يرضى فلم يرض حين
 اشتراها وهو قد بنى لا يرجع بشئ لاجل البناء ولو أجاز البيع بعدما بناها المشتري ثم البيع فان
 استحققت من وجه آخر لا يرجع على البائع وقيل له اهدم بناءك أما اذا بناها بعدما أجاز البيع
 ثم استحققت رجوع لو استحققت الارض وقد أدى المشتري خراجها لا يرجع بالخراج على البائع
 اشترى دارا وتقا بضام باعها من رجل ثم اشتراها منه هو يرجع عليه ثم يرجع على البائع
 المستحق اذا قال للمشتري الثمن الذي دفعته الى البائع خذه منى فاخذه يكون قاضيا دين
 البائع بغير أمره فلا يرجع عليه اشترى أمة فولدت منه فاستحققت بفضى عليه بقيمة الولد
 ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخصومة ولومات الولد لا شئ على المشتري أما لو قتل
 وأخذ المشتري الدية غرم المشتري للمستحق القيمة ولومات الولد ترك عشرة آلاف درهم
 لا يغرم شيئا والميراث له ولزومه العقر ولو اكتسبت الجارية كسبا أو وهب لها هبة يأخذها
 المستحق مع الاكساب وبما وهب لها اشترى جارية فظهر انهما أسرة وقد مات البائع ولم يترك
 شيئا ولا وارث له غير أن بائع المبت حاضر يجعل القاضى نائبا عن الميت حتى يرجع هو عليه
 والنائب يرجع على من باع من الميت استحققت جارية اسمها دبر فقال البائع بعث منك جارية
 اسمها نفيسة ليس له ان يرجع عليه بالثمن وقيل غلط الاسم لا يعتبر فاذا قال استحققت على
 جارية اشترتها منك تسع وتقبل البيعة وان لم يدكر اسمها فاذا ذكر ولا تعلق للحكم به لا يكون
 مانعا كيف ووجهنا ليس بمناقض لانه يجوز ان يكون لها اسمان اشترى جارية قيمتها ثلاثون
 ثم سارت قيمتها يوم الاستحقاق خمسين والمشتري أزال بكارتها فانه يضمن نفصان خيمان البكارة
 للمستحق وليس له ان يرجع على البائع بما ضمن كالا يرجع عليه بالعقر أعطى جارا معيضا
 في معاوضة القرطيس بسبعين وقيمه أربعون فعند الاستحقاق يرجع المشتري على البائع
 بسبعين وفي شرح الطحاوى رجل يبيع ما يساوى الف بالدين ويقبض من الثمن ألفا الا
 عشرة دراهم ثم يبيع بالف وعشرة دراهم يساوى عشرة الا حوط للبائع ان يشتري ببقية
 الثمن وهو ألف وعشرة ذهبا يساوى عشرة حتى لو استحق المبيع من يد المشتري رجوع المشتري

عليه بمنزل ما أعطاه ولو أعطاه بألف أو بعشرة أو عرضا يساوي عشرة فعند الاستحقاق يرجع عليه بالنفي درهم انتهى ما في الخلاصة ١٠ المشتري إذا استحق عليه المبيع بينة فقال أخذته المدعى ظمنا بغير حق لا يرجع على بائعه بالثمن هذه في القسمة من القنية ١١ باع مسلم عبدا من كافر واستحق عنده بشهادة الكافر وقضى عليه به لا يرجع المشتري بالثمن على بائعه المسلم لأن البينة ظهرت في حقه خاصة من مشتمل الأحكام ١٢ رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قائم عليها ووخلى البائع بينه وبينها فلم يحررها المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان للمشتري أن يضمه فإن استحقها رجل كان له أن يضم المحرق ولا يضم المشتري ١٣ رجل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى رهنه البائع بمائة أو آجره أو أودعه فأتى بفسخ البيع ولا يكون للمشتري أن يضم أحدا من هؤلاء لأنه إن ضمهم رجعوا على البائع ولو أعاره أو وهبه فأتى عند المعبر أو الموهب أو أودعه فاستعمله المودع فأتى من ذلك كان للمشتري بالخيار أن شاء أمضى البيع وضمن المشتري المودع والموهوب له وإن شاء ففسخ لأنه لو ضمن هؤلاء ليس للضامن منهم أن يرجع على البائع ولو كان البائع باعه من رجل فأتى عند المشتري الثاني مع علمه أو مع غير علمه كان المشتري الأول بالخيار أن شاء ففسخ البيع وإن شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن إن كان نقد الثمن وإن لم ينقد لا يرجع شيء ١٤ ولو اشترى عبدا فأمر البائع رجلا فقتله كان للمشتري أن يضم القاتل قيمته ولا يرجع القاتل بما ضمن على البائع ١٥ ولو باع شاة ثم أمر البائع رجلا فذبحها فإن كان الذابح يعلم بالبيع فلامه المشتري أن يضم الذابح ولا يرجع الذابح على الأمر ١٦ ولو أن رجلا له شاة أمر رجلا بأن يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبحها ثم ذبح الماء والشاة كان للمشتري أن يضم الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الأمر وإن لم يعلم الماء موريا للبيع ١٧ رجل اشترى خفين أو نعلين أو مصراعي باب فقبض أحدهما فهلك المقبوض عند المشتري والأخر عند البائع كان على المشتري حصة ما هلك عنده وما هلك عند البائع يملك على البائع ولا يصير المشتري بقبض أحدهما قابضا لهما جميعا ولو أحدث المشتري بأحدهما عيبا قبل القبض يصير قابضا لهما جميعا وإن أحدث البائع بأحدهما عيبا بأمر المشتري يصير قابضا لهما جميعا ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه أو أحدث به عيبا ثم هلك الآخر عند البائع كان المشتري قابضا لهما جميعا ويدفع جميع الثمن ١٨ وذكر في المتن رجل اشترى منها ودفع إلى البائع ظرفا وصره بان يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فقتل كان التلف على البائع ولا شيء له على المشتري وإن كان المشتري يعلم به والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا كان المشتري قابضا للمبيع وعليه جميع الثمن ١٩ رجل له رمال في حظيرة فباع منها واحدة بعينه الرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها وقد خلعت بينك وبينها فدخل ليقبضها فاعلمها فافلتت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد بن سالم الرملة إلى المشتري في موضع بقدر على أخذها

بوهق ومعه وهق والمكة لا تقدر على الخروج من ذلك الماكان فهو قبض وان كانت تقدر على
 ان تنفلت منه فليس قبض وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق
 وليس معه وهق وان كان المشتري يقدر على أخذها ان كان معه اعوان ولا يقدر على أخذها
 وحده وليس معه اعوان فانفلت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير
 حبل ولا اعوان فخلى البائع بينها وبينه فانفلت كان المشتري قابضا وان كانت الرمكة في يد
 البائع أمسكها بعنانها فاشترها منه رجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الرمكة فوضعهما في يد
 المشتري حتى صارت في أيديهما جميعا فقال البائع خليت بينك وبينها واست أمسكها منعا لها
 منك وانما أمسكها حتى تضبطها فانفلتت من أيديهما فهو قبض من المشتري وان كانت الرمكة
 في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقال البائع خليت بينك وبينها فقبضها فاني أمسكها لك
 فانفلتت من يد البائع قبل قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على أخذها من البائع
 وضبطها فليس هذا قبض من المشتري ولو كانت الرمكة في حظيرة عليه باب مغلق لا تقدر
 الرمكة على الخروج فباعها من رجل وخلى بينه وبينها ففتح المشتري الباب ففلتت الرمكة
 وخرجت كان الثمن لازما على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرمكة أولا لا يقدر وان لم يفتح
 المشتري الباب وانما فتحه اجنبي أو فتحته الريح حتى خرجت الرمكة فظن ان كان المشتري لو
 دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضا والا فلا ١ وان اشترى طيرا يطير في بيت هظيم الا
 انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه لطيرانه وخلى البائع بينه
 وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكرا الناطق انه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب
 غير المشتري أو فتحته الريح لا يكون المشتري قابضا ٢ ولو اشترى ثوبا أو امره البائع بقبضه
 ولم يقبضه حتى غصبه انسان فان كان حين امره البائع بالقبض أمكنه أن يعيده ويقبضه
 من غير قيام صح التسليم والا فلا ٣ رجل باع فصا في خاتم بدنيار ودفع الخاتم الى المشتري
 وأمره أن ينزع الفص فهلك الخاتم عند المشتري ان كان المشتري يقدر على نزع من غير
 ضرر كان على المشتري ثمن الفص لا غير لان المشتري كان أمينا في الخاتم واذا كان لا يقدر
 على نزع الا بضرر ولا شيء على المشتري لان تسليم المبيع لم يصح ٤ رجل اشترى بقرة فقال
 للبائع سقها الى منزلك حتى آجي بمحملك الى منزلك وأسوقها الى منزلي فماتت البقرة في بيت
 البائع فانما اتهمك على البائع ٥ رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع
 لا آمنتك عليه ادفعه الى فلان فيكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان
 وهلك عنده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه أمسك به بالثمن لاجل البائع فتكون به
 كيد البائع ٦ رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري للبائع تكون
 ههنا الليلة فان مات ماتت لي فهلكت هلكت من مال البائع لان مال المشتري ٧ رجل
 باع موصلا في بيت مكابلة أو موزونا موازنة وقال للمشتري خليت بينك وبينه فقبضه
 لا يكون قابضا والحاصل أن التولية بين المبيع وبين المشتري تكون قبضا عند أبي حنيفة

بثلاث شرائط أحدها ان يقول البائع خطيت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت الثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل الى الاخذ من غير مانع الثالث أن يكون المبيع مفزوعا غير مشغول بحق الغير فان كان شاغلا لحق الغير كالخطة في جوالق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختلف أبو يوسف ومحمد في التخلية في دار البائع قال أبو يوسف لا تكون تخلية وقال محمد تكون تخلية من قاضيتان ❦ وفي الخلاصة أربعة أشياء اذا أمر المشتري البائع حتى فعل لا يصير المشتري قابضا اذا أمره بخلق شيء العبد الثاني لو أمره بالحجارة الثالث لو أمره بان يسقيه دواء الرابع لو أمره أن يداوى جرحه ويصير المشتري قابضا بعشرة أشياء لو أمره بالختان في الجارية والغلام أو القضة (٣) أو بشق جرحه أو ان يقطع عرف الفرس أو كان المبيع ثوبا فأمره بالقصارة أو حبسه أو كان المبيع مكة فأمره أن ينعله أو كان نهلا فأمره بان يحذوه أو طعاما فأمره بالطبخ أو كان دارا فأمره من البائع العاشر اذا كانت جارية فأمر البائع أن يزوجها ودخل بها زوجها ولم يدخل لا يصير قابضا ❦ رجل اشترى خلافا نظري في دن الخلال فوقعت قطرة دم من أنفه يتجسس ولا ضمان عليه ان نظربا دن الخلال وان نظربغيره باذنه كان ضامنا من قاضيتان قلت وهذا مخالف لما مر في الاشياء من الغصب أمره أن ينظر الى خايته فنظر فسأل الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الخلال ❦ ويؤيد الاول ما في الخلاصة من الغصب رجل نظر الى دهن الغير وهو مائع حين أراد أن يشتري فوقع في الدهن من أنفه قطرة من الدم تجس الدم وان كان باذنه لا يضمن ثم ينظر ان كان الدهن من غير مأكول يضمن النقصان وان كان من مأكول ضمن مثل ذلك القدر والموزون بمثل ذلك الدهن ❦ دفع الى بقال اناء ليشتري منه شيئا فوزنه فضا ع منه شيء قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع ضاع من الدافع وعن من الأئمة الكرايسى وزن ما ضاع من البقال ❦ اشترى ثورا أو فرسا من خوف الاستئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه ❦ اشترى دارا والبائع فيها باب لا يمكن انخرجه الا بقلع الباب عليك المشتري بقيمتها ان كان نقصان هدم الباب أكثر من قيمته وان كان قيمته أكثر يخرج به البائع ويدفع نقصان الهدم ❦ التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل بالشراء الى الحصاد والدياس وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة ❦ قبض الكرايس في المبيع الفاسد بأمره وقطعه ثم أودعه البائع وهلك في يده هلك منه وعلى المشتري نقصان القطع من القيمة ❦ رجل باع خلافا لمصبه في خايته المشتري بحضرة المشتري ظهر انه منتمن لا يتنفع به قال أبو بكر البلخي هو امانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أراقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لاشئ عليه ❦ رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال أبو القاسم ان لم يعلم بفسادها ولم يستلم منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رد حصة النقصان من الثمن ولم يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري علم

فسادها واستهلكها أو استهلك بعضها بان اطعمها أولاده أو عبده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال ❀ رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فهلك في الطريق فانه هلك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب رجع بنقصان العيب ❀ ولو اشترى بعيرا فقبضه فوجده لا يختلف ثم ظهر انه رجع فوقع فأنكسر ونحرقه فانه لا يرجع بالنقصان على البائع ولو اشترى بعيرا فاخذخله دارة فسقط فذبحه انسان فنظروا الى امعائه فاذا هو فاسد فسادا قديما ان كان الذابح ذبحه بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه بأمر المشتري أو ذبحه المشتري بنفسه فكذلك عند أبي حنيفة وقال صاحباه يرجع بالنقصان ❀ رجل اشترى جوزا فأنكسر بعضه فوجده فاسدا ان كان يتنفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المكسورة ولا الباقي الا اذا أقام البينة ان الباقي معيب ولو اشترى بطيخا عددا فكسر واحدة منها بعد القبض فوجدها فاسدة لا يتنفع بها كان له ان يرجع بمحضته امن الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البينة على فساد باقى وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز كشيء واحد واذا كان بعض الجوز فاسدا لا يتنفع به يرد الكل وكذا اللوز والبندق والفستق والبيض وأما البطيخ والرمان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسدة ❀ رجل اشترى فقاعا أو شرابا وأخذ الكوز أو القدح من الفقاعي فوقع من يده فأنكسر لا يضمن لانه أعاره منه الكوز ❀ رجل أخذ متاعا لذهب به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم يرض رده عليه فهلك في يده قال الفقيه الكبير لا يضمن لانه قبضه على وجه المساومة وان اشترى متاعا على انه بالخيار ان يذهب به الى منزله فهلك في يده كان عليه قيمته ❀ رجل دفع سلعة الى مناد لينادي عليها فطلبت منه بدراهم معلومة فوضعتها عند الذي طلبها فقال ضاعت منى أو وقعت منى كان عليه قيمتها لانه أخذها على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا ولا شئ على المنادي وهذا اذا كان مأذونا بالدفع الى من يريد شراءه قبل البيع فان لم يكن مأذونا بذلك كان ضامنا ❀ رجل باع جارية أو متاعا بالف درهم فوزن له المشتري ألفا ومائتي درهم فضاغت عنده كان البائع مستوفيا حقه بالف والزيادة امانة في يده فلا يلزمه شئ بهم الاكها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري ستة لان المسال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة اصداسه للبائع والسادس للمشتري فساهلان يملك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ولو ان البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاغت المائتان وبقي ألف كان الالف بينهما على ستة ولو ان المشتري دفع الى البائع دراهم مائة فكسرها البائع فوجدها بنهر جنة كان له ان يردّها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصالح والمكسرة فيه سواء لانه لا قيمة لهذه الصنعة ❀ رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان ويرن والمشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد منا بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثلاثين انسارا قالوا ان كان

المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة
النقصان من اللحم وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان القصاب ينكر أنه دفع إليه
على أنه من فإن المشتري لا يرجع على القصاب بشئ لأن سعر البلد لا يظهر في حق الغريب
بلد اصطلح أهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل غريب إلى الخباز فقال
أعطني خبزاً بدرهم أو أعطني لحمًا بدرهم فاعطاه أقل مما يباع في البلد والمشتري لا يعلم
بذلك قالوا يرجع في الخبز بحصة النقصان من الثمن لأن البيع وقع على الموزون الذي شاع
في البلد فاذا وجدته أقل رجعت بالنقصان وفي اللحم لا يرجع بشئ لأن سعر اللحم لا يشيع فلا
يظهر في حق الغريب رجل اشترى رطباً وقبضه فحفظ عنده وانقص وزنه بالجفاف ثم اتهمها
تفاهيها المبيع صح الفسخ فلا يجب على المشتري شئ من الثمن لأجل النقصان لأنه ما فات شئ
من أجزاء المبيع رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ثم وهبه من آخر فاستحق من يد
الموهوب له قال أبو يوسف للمشتري ان يرجع على البائع والمصدقة بمنزلة الهبة ولم يذكر في
الكتاب خلافاً في هذه المسئلة وكذا لو اشترى عبداً وقبضه ثم وهبه لرجل فوهبه الموهوب له
من رجل آخر وسلمه إليه فاستحق من يد الموهوب له الثاني كان للمشتري ان يرجع بالثمن على
بائعه ولو اشترى عبداً وباعه من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الأول
بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني عليه فاذا رجع فحينئذ يرجع المشتري الأول على
بائعه اشترى لولده الصغير ثوباً أو خادماً ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده
الا ان يشهد أنه اشترى لولده ليرجع عليه ولو لم ينقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته
لأن دين عليه ثم لا يرجع بقيمة الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت لم يشهد أنه اشترى
لولده وان اشترى لابنه الصغير شيئاً وضمن الثمن ثم نفد الثمن في القياس يرجع على الولد وفي
الاستحسان لا يرجع هذه الجملة من قاضي خان إذا استحق المبيع وبه الكفيل بالدرك لا يرجع
على الكفيل ما لم يجب على البائع وبعد ذلك بخير ان شاء يرجع على البائع وان شاء على الكفيل
ولا يرجع على الكفيل بقيمة الولد والبناء ولو ان المشتري أدى الثمن إلى الخويل باذن البائع
فعند الاستحقاق ان شاء يرجع على البائع وان شاء يرجع على المحال له ولو كان الشراء من
الوكيل فعند الاستحقاق يرجع عليه هذا اذا أدى الثمن إلى الوكيل اما اذا دفع الثمن إلى
الموكل فعند الاستحقاق يقال للوكيل طالب الموكل وخذا الثمن منه وادفعه إلى المشتري وفيها
اذا دفع الثمن إلى الوكيل يقال له اذا الثمن من مال نفسك ولا تنتظر أخذ الثمن من مال الموكل
وهنا ينتظر هذا هو التفاوت بينهما الحمار المبيع مع البردعة اذا استحق بدون البردعة يمسك
البائع من الثمن بقدر البردعة وكذلك لو ساعدت البردعة ولو كانت قائمة فاراد أن يردّها على
البائع ويرجع بجميع الثمن ولم يقبل البائع البردعة وحدها لذلك وفي الكرم لو استحق الكرم
دون الاشجار يرد الاشجار إلى بائعه ويرجع بجميع الثمن وفي الفتاوى قال لاحصة للبردعة
من الثمن لأنها تسع فعلى هذا لا يكون للشجر حصّة من الثمن وكذا كل ما يكون تبعاً من

الخلاصة من الدعوى **❦** باع ضبعة بوكالة وظهر بعضهم واقفا فلم يشتري ان يرد الباقي على
 الوكيل ثم الوكيل يرد على موكله لو رد على الوكيل يدينه لا لو رد على الوكيل باقراره
 وهو الرديع سوا ثم هل يفسد البيع في الباقي قبل يفسد كالمو جمع بين حرقن والاصح انه
 لا يفسد اذا وقف باق على ملكه فهو كدبر لا كتر **❦** شري سكني في دكان وقف فقال المتولي
 ما اذنت له بالسكني فأمر بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه
 بثمنه ولا ينقصه من الفصل السادس عشر من الفصولين **❦** لو اشترى طاحونة فكانت
 في يده مدة ثم استحقها رجل فليس له ان يطالب المشتري بغلات الطاحونة لانه ليس من اجزاء
 المبيع بل كسبه وفعله **❦** سئل حافظ الدين البرازي عن رجل اشترى كراما فقبضه وتصرف
 المشتري فيه ثلاث سنين أو أكثر أو أقل ثم استحق الكرم المذكور رجل آخر وأقام بينة
 وأخذ بقضاء القاضى ثم طلب المستحق من المشتري الغلة التي تصرف فيها المشتري هل يجب
 على المشتري رد الغلة أم لا ولو كان الكرم خرابا حتى اشترى وعمر المشتري وانفق في عمارته
 من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء المييطان وممراته فازدادت قيمة الكرم وصار
 يساوي ضعف الثمن أو ضعفه هل يوضع من الغلة مقدار ما أنفق أم لا فاجاب ان كانت الغلة
 قائمة في يد المقتضى عليه وقت القضاء وعلم القاضى بما ردها الى المقتضى له وهو متبرع فيها
 أنفق ولو هالكه وخارجة عن ملكه وقت القضاء به فلا نص عن محمد من مشتمل الاحكام
❦ لو أودع المشتري المبيع من البائع أو أعاره منه أو أجره له يكن قابضا ولا يجب الاجر ولو أودع
 المشتري عند أجنبي أو أعاره منه أو أجره له البائع بالتسليم اليه يصير قابضا ولو أودع البائع بان
 يؤجره مدة من انسان يصير قابضا والاجر الذي يأخذه يحسب من الثمن ولو أرسل المشتري
 العبد في حاجة يصير قابضا والمقبوض بعد الاقالة مضمون بقيمة ومكسوب المبيع وهو ب
 له قبل القبض للمشتري ثم البيع أو انتقض عند أبي حنيفة وعندهما ان ثم فلم يشتري وان
 انتقض فللبائع وأيهما استهلكه لم يضمن لانه تباع للكاسب وليس يبيع فلا يمكن تضمينه بالثمن
 ولا بالقيمة لان الأصل غير مضمون على البائع بالقيمة قبل القبض فكذلك التبع وبعد القبض
 يسلم للمشتري بالاجماع ولو كان البيع بشرط الخيار فالمكسوب والموهوب قبل القبض
 وبعده ان تم البيع فلم يشتري وان انتقض فللبائع وان استهلكه البائع بعد القبض فلا شيء
 عليه وان استهلكه المشتري يضمن ان انتقض البيع عندهما وعند أبي حنيفة لا يضمن
 كسبه بالمغصوب اذا أنفذه الغاصب لم يضمن عنده خلافا لهما وان كان الخيار للمشتري
 فالمكسب بعد القبض للمشتري ثم البيع أو انتقض بالاجماع ولو قطع البائع يد العبد المبيع ثم
 قبضه المشتري باذنه أو بغير اذنه فبات من جنابة البائع سقط نصف الثمن ولزمه نصفه ولا شيء
 على البائع منه لان القبض يفيد ملك اليد والتصرف للمشتري فلو تخال بين الجنابة والسرابة
 نوع ذلك المشتري فيقطع إضافة السرابة الى الجنابة من الوجيز **❦** ولو باع المولى عبده
 المأذون وعليه دين يحيط برقبته وقبضه المشتري وغيبه فالغرم بالخيار ان شاءوا ضمنوا

البائع قيمته وان شاؤا ضمنوا المشتري لان العبد تعلق به حقه حتى كان لهم ان يبيعوه الا ان
يقضى المولى دينهم والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض والتغيب فيخبرون في
التضمين وان شاؤا اجازوا البيع وأخذوا الثمن لان الحق لهم والاجازة اللاحقة كالاذن
السابق هذه في المأذون من الهداية قال قاضي خان في المأذون المولى اذا باع عبده المأذون
وهو عالم بدينه كان عليه الاقل من قيمته ومن دينه وكذا لو لم يعلم بدينه وفيه أيضا من فصل
البيع الموقوف ببيع العبد المأذون المدينون بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد اقال في الكتاب
بيعه باطل والصحيح انه موقوف ومعنى قوله باطل سيئ بطل واذا باعه بغير اذن الغرماء وقبض
الثمن فذلك عنده ثم اجاز الغرماء بيعه صحته اجازتهم ويملك الثمن على الغرماء ولو اجاز بعضهم
البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويبطل البيع انتهى ويجوز
بيع الوارث الرقبة من الموصى له بغيره فاسد ابدأ وأما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا
برضاه ولم ينقل حقه الى الثمن الا بالرضا كذا في الاشياء وأما بيع العبد الجاني فقد ذكر في
الحنائيات ببيع المعاملة وبيع الوفاء فاسد ويضيد المالك بالقبض ويقال هو رهن حقيقة حتى
لا يباح الانتفاع له المشتري الا بأذن البائع ويضمن ما أكل أو استهلك وللبائع استرداده اذا
قضى دينه متى شاء كفي مشتبل الهداية عن منية المفق ولو أبرأ المشتري البائع عن القيمة بعد
فسخ البيع الفاسد والصحيح (٣) رجل اشترى صابوناً بطائمه ففاسد المبيع فيه وقد جف
ونقص وزنه لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق من الخلاصة دفع السهماء وراهم
نفسه الى الرستاقى ثمن ديس أو قطن أو حنطة لياخذ ذلك من المشتري فجوز السهماء عن
أخذها من المشتري لافلاسها يستردها من الاخذ استفساراً به جرت العادة في بلادنا ان
السهماء يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كالحال البائع على المشتري
فصار قال رضى الله عنه والسهماء في بخارى قوم لهم حوانيت عدة للسهماء يضع فيها أهل
الرساتيق ما يريدون بيعه من الحبوب والفواكه ويتركونها فيبيعهها السهماء ثم قد يتجمل
الرستاقى الرجوع فيدفع اليه السهماء الثمن من ماله لياخذ من المشتري فهذا صورته هذه في
الحالة من القنية ومن باع داراً غيره فادخلها المشتري في بنائه لا يضمن البائع عند أبي
حنيفة وهو قول أبي يوسف آخره كان يقول أو لا يضمن البائع وهو قول محمد وهذه المسئلة
في غصب العقار من الهداية وفي قاضي خان قبيل أحكام البيع الفاسد اختلافوا في البيع
الذى يسميه الناس ببيع الوفاء أو البيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شجاع
والقاضي الامام أبو الحسن على السجدي حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن
المشتري ما أكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا ان اباحه المالك ويسقط الدين
بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن المشتري الزيادة اذا هلك لا يضمنه ثم قال والصحيح
ان العقد الذى جرى بينهم ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنًا ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ
في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظ بالفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظ بالبيع

الجائز وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع من غير شرط
ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جازا للبيع ويلزم الوفاء بالموعدة لان المواعدة قد تكون
لازمة فيجعل لازما لاجبة الناس انتهى ولو كان الدين مستغفرا للتركة فباع الورثة كرها
منها بالثمن فتلقت في يد المشتري فالما لم يخبر ان شاء ضمن المشتري أو البائع ولو أغفر في يد
المشتري ضمن لو أنلفه والأفلا كزوائد الغصب من الفصولين ولو اشترى عبدا ثم ظهر انه
كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لان المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد
فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بنقصانه كاذ كره الزيلعي كذا في الاشياء البائعات لو أبرأ
المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن صح فيؤمر برده على المشتري من أحكام الدين من
الفصولين وفيه قبض الثمن من مشريه فرد عليه عليه قلف لو كان الرد على سبيل فسخ القبض
هالك على المشتري والرد على سبيل الفسخ ان يقول خذ حتى أقبض غدا فقبض المشتري بذلك
الجهة تنقض القبض وكذا سائر الديون ولو اختلفا فقال المدينون ودية وقال الدائن رددت
بجهة فسخ القبض صدق المدينون اذا اتفقا على قبض الدين فبعده الدائن يدعي فسخته وهو
يشكر فيه صدق انتهى

باب التاسع عشر في الوكالة والرسالة

من شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام ويشترط ان يكون
الوكيل ممن يعقل العقود يقصده حتى لو كان صبياً ومجنوناً كان التوكيل باطلا وكل عقد
يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة فحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل الا اذا كان
صبياً محجوراً عليه يعقل البيع والشراء أو عبداً محجوراً عليه فانه يجوز ولا يتعلق بهما
الحقوق وتعلق بملكهما وعن أبي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي
أو مجنون له خيار الفسخ كذا في الهداية وفي الفصولين ولو كان الصبي مأذوناً فلو وكل بشراء
ثمن مؤجل فالعهدة على أمره لا عليه فيطالب بثمنه أمره لا هو وبشراء ثمن حال لزمه العهدة
استحساناً انتهى وكل عقد يضيفه الوكيل الى موكله كالشكاح والخلع والصلح عن دم العمد
فان حقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالهرول بلزم وكيل المرأة
تسليمها لان الوكيل فيها سفير محض ألا ترى انه لا يستغنى عن اضافته الى موكله ولو
أضافه الى نفسه كان الشكاح له فصلاً كالرسول واذا دفع الوكيل بشراء الثمن من مال نفسه
وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكومية ولهذا اذا اختلفا
في الثمن يتحالفان ويرد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل
فيرجع عليه فان هلك المبيع في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان
يحاسبه حتى يستوفي الثمن خلافاً لفرقان حاسبه وهلك كان مضعاً وضمان الرهن عند أبي
يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول أبي حنيفة وضمان الغصب عند زفر من الهداية

بعث المديون المال على يد رسول الدين هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه
 من الاشياء استقرض من رجل ألف درهم فقال ادفعه الى رسولي فلان فقال المقرض
 قد دفعت وقل الرسول قد قبضته منه ووجد المقرض ان يكون المقرض دفع لا يلزم
 المقرض شيء من الخلاصة رجل بعث رسولا الى برازان ابعث الى بشوب كذا بشن كذا
 وكذا فبعث اليه البرازان مع رسوله أو مع غيره فضايع الثوب قبل ان يصل الرسول الى الآخر
 وتصادقوا على ذلك وأقروا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البرازان مع رسول الآخر
 فالضمان على الآخر لان رسوله قبض الثوب مع المساواة وان كان مع رسول رب الثوب فلا
 ضمان عليه حتى يصل اليه فاذا وصل الثوب الى الآخر يكون ضامنا كالأمر لرسول الآخر
 رجل وقال ابعث الى عشرة دراهم قرصا فقال نعم وبعث اليه مع رسول الآخر فالأمر ضامن
 له اذا أقربان رسوله قد قبضها وان بعث بها مع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يصل اليه
 وكذلك رجل له على رجل دين فبعث للمديون رسولا ان ابعث الى الدين الذي عليه فان
 بعث له مع رسول الآخر فهو من مال الآخر من قاضي خان وفي الفصول ان اذا قال للمديون
 ابعث به مع فلان أو أرسل به مع فلان أو قال مع ابنك أو مع ابني أو مع غلامك أو مع غلامي
 وفعل المديون فضايع فهو من مال المطالب وقوله ابعث به مع فلان ليس توكيلا ولو قال ادفع
 الى ابني أو الى ابنك فهذا توكيل فان ضاع فن مال الطالب انتهى ولو أن رجلا بعث الى
 رجل بكاتب مع رسوله ان ابعث الى ثوب كذا بشن كذا ففعل وبعث به مع الذي أتاه بالكاتب لم
 يكن من مال الآخر حتى يصل اليه وكذلك القرض والاقتضا في هذا انما الرسول رسول
 بالكاتب رجل قال لا تخزن وكيلا حضري وأدى رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعث
 الى ثوب كذا بشن كذا وبين ثمنه فبعثته وأنكر المرسل وصول الثوب اليه والوكيل يقول
 أو سألت قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ان أقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وأنكر
 الوصول اليه ضمن المرسل قيمة الثوب وان أنكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه
 قبل له بماذا يضمن القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل لم
 يبين الثمن للبائع وانما يتم البيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسل فان أنكر وصول الثوب
 اليه صار كأنه أنكر وجود البيع فكان عليه قيمته المديون اذا بعث بالدين على يد وكيله
 فجاء الوكيل الى الطالب وأخبره فرفض به الطالب وقال للوكيل اشترى به شيئا فذهب
 واشترى الوكيل به شيئا وطرح الباقي اخذت المشايخ فيه قال بعضهم هم يملكون
 من مال المديون وقال بعضهم من مال صاحب الدين وهو ظاهر اذا جاء به الوكيل وغلب
 بين المال وبين الطالب لان الطالب صار قاضيا بالتخليه فاذا أمره ان يشتري له به شيئا
 صح أمره واذا كان ذلك قبل التخليه فكذلك لان الطالب لما أمره ان يشتري له بما في
 يده فقد رضي بان يكون يد الوكيل يدينه رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين
 دفع مالا الى رجل ووكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين من المديون قالوا

ان كان الوكيل علم بان الطالب وهب الدين من المديون يضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن
ومن جنس هذه المسئلة مسائل متفرقات منها رجل دفع مالا الى رجل يقضى ماله فلان على
الدافع ثم ان صاحب الدين ارتد والعياذ بالله تعالى فقبضه الوكيل في رده ثم مات الطالب على
رده على قول أبي حنيفة ان علم ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز كان الوكيل ضامنا
لما دفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه لا يضمن محمد في النوادر رجل قال له
المديون ادفع مالي عليك الى فلان قضاء عن حقه الذي على ثم ان الامر قضى دينه ولم يعلم به
المأمور فان المأمور يرجع بما دفع على القابض ولا يرجع به على أمره علم بذلك أم لم يعلم وعن
أبي يوسف ان لم يعلم المأمور بقضاء الامر جاز دفعه عن الامر وان علم لا يجوز ومنها
متفاوضان اذن كل واحد منهما ما صاحبه باء الزكاة فادى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه
ضمن الثاني ما أدى عن صاحبه علم الثاني باء الاول عنه وعن صاحبه أولم يعلم في قول أبي
حنيفة وقال صاحبه اذا لم يعلم لا يضمن ومنها ما ذكرنا آنفا في المأمور بقضاء الدين عن الموكل
قالوا هذا على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة يضمن بكل حال كما في مسئلة
المتفاوضين من قاضيان ومسئلة الزكاة مرتين في بابها وفي الاشياء عن انفصولين وكله
بقبض دينه بعد ابراء الطالب وهلك في يده لم يضمن وللدافع تضمن الموكل ولو ركه ببيع عبده
فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل اه وفي
مشتمل الاحكام عن العمدى ولومات العبد المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع
وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع به على الامر ولا في تركه ان كان هو المبت اه وفي
أمر رجل اشترى عبدا بألف فقال المأمور قد فعلت ومات العبد عندى وقال الامر اشترى
لنفسك صدق الامر ان لم يكن دفع الثمن وان كان دفع الثمن اليه فالقول قول المأمور من
الهدي اه الوكيل بالبيع اذا اخذ الثمن رهنا أو كفيلا جاز حتى لو هلك الرهن في يده يصير
مستوفيا للثمن ولا يصير ضامنا وله ان يحتال عند المكل ان كان قال الموكل له ما صنعت من شيء
فهو جائز وان لم يكن الموكل قال له ذلك جاز في قول أبي حنيفة وفي قول محمد يضمنه الامر وكذا
لو أبرأ المشتري عن الثمن أو وهبه له صح ويكون ضامنا وكذا اذا حط بعض الثمن بعد العقد
بعيب أو بغير عيب ولم يذكر التأجيل في الاصل قيل انه يجوز في قول أبي يوسف أيضا كالموابع
بشئ مؤجل وقيل انه لا يجوز لان من أصل أبي يوسف ان كل تصرف يصير به الوكيل ضامنا
ينفذ في قول أبي حنيفة ومحمد لا ينفذ في قول أبي يوسف وأجروا انه لو قبض الثمن ثم وهبه منه
لا يصح أما اذا أبرأه قبل القبض أو حط بعضه أو وهب لم يصح في قول أبي يوسف ولو قال
الوكيل بالبيع صحت الاقالة عندهما ويكون ضامنا للثمن على قول أبي حنيفة ومحمد ولا يملك
في قول أبي يوسف من قاضيان ولو قبض الوكيل الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه ان أمهل
الوكيل المشتري صح ولو كره ان يطالب وكيله في الحال ثم عند محل الاجل بأخذ هومن
المشتري ولو قوى الثمن على المشتري لا يرجع بما أدى على موكله ان أمهل أو أنزأ وأصلح

لضمائنه ولو باع وأدى عنه من ماله ثم أهمل المشتري يرجع **§** ولو لم يقبض الوكيل الثمن حتى
 لقي الأمر فقال بعث ثوبك من فلان فأنا أقضيك عنه عنه فهو منقطع فلا يرجع على المشتري
 ولو قال أنا أقضيك على أن يكون المال الذي على المشتري لم يجز ورجع الوكيل على موكله
 بما دفع **§** يباع عنده بضائع الناس أمره ببيعها فباعها بثمن مسمى فجعل الثمن من ماله
 إلى أصحابها على أن أعانها له إذا قبضها فأفلس المشتري فللبائع أن يسترد ما دفع إلى أصحاب
 البضائع **§** الوكيل بالسلم لو قبض أدون مما شرط صح وضمن لموكله ما شرط عند أبي
 حنيفة ومحمد وكذا الوكيل عن السلم أو وهبه قبل القبض أو أقاله أو احتال به صح وضمن
 عندهما ولم يجز عند أبي يوسف **§** وكذا الوكيل بالبيع لو فعل ذلك بالثمن واجمعوا على
 أن الثمن لو كان حينئذ هو به الوكيل من المشتري قبل قبضه لم يجز وكذا النقد بعد قبضه
 بمائته السلم واجمعوا على أنه لو قبض السلم ربه أو الثمن موكل بالبيع أو أبرا المشتري أو اشتري
 بالثمن شيئا من المشتري أو صلحه صح **§** الوكيل بالبيع لو قبض زبوا فتجوز بها صح
 عليه فيضمن لموكله مثل دراهمه لو علم وقت قبضه والا لا اجماع من الفضولين **§** رجل
 وكل رجلا بأن يتصدق عنه بالف درهم بعينها فقص الوكيل من رجل الف وتسديقها
 عن الموكل ثم أدى مال الموكل مكانها ذكر في المنتقى أنه يجوز هذه في الوصايا من قاضيان
§ ولو قبض وكيل البيع الثمن ثم أبرا المشتري عن الثمن صح ويرد الثمن على المشتري من
 أحكام الدين من الفصولين **§** رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها
 فألفها الوكيل ثم تصدق عن الأمر بعشرة من ماله يكون ضامنا للعشرة ولو كانت قائمة
 فامسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا وتكون العشرة له بعشرة
§ الوكيل بالبيع إذا كان عليه دين له شترى على قول أبي حنيفة ومحمد بصير الثمن
 فصا صا لما على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا ولو أن
 هذا الوكيل لم يعلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله
 لأن المبيع لما هلك قبل التسليم انفسخ البيع من الأصل وصار كأن لم يكن ولو كان له شترى
 على الموكل دين قالوا بأن الثمن يصير قصاصا لما على الموكل عند الكل لأن الموكل يملك اسقاط
 الثمن بالهبة والبراء عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل **§** الوكيل بالبيع إذا باع
 وكل غيره قبض الثمن فقبض فله الثمن عند القابض قال أبو حنيفة الضمان على الوكيل
 بالبيع لا على القابض فعنده القابض بمنزلة مودع المودع من قاضيان **§** وفي القنية لا وكيل
 أن يرسل قبض الثمن ويوكل إلا أن الوكيل إذا لم يكن في عياله ضمن الوكيل الأول إلا أن يصل
 إليه بخلاف الرسول وبرئ المشتري ولا يضمن الثاني خلافا لهما كالمودع وقيل لا خلاف أنه
 يضمن **§** وكله بقبض دينه فوكل الوكيل به فقبضه وذلك في يده فإن كان الثاني من عيال
 الأول لا يرجع الدائن على أحد ولا يرجع على المدينين بدنيه انتهى **§** الوكيل بالبيع إذا باع
 وسلم وأقر البائع أن الموكل قبض الثمن وأنكر الموكل فالقول قول الوكيل مع عيئنه فإذا حلف

بشئ المشتري ويحلف الوكيل على الثبات من حيث كل الاحكام **§** الوكيل بالبيع اذا باع من
 رجلين وكل واحد منهما كغيبيل من صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل ابرأ احدهما ضمن الوكيل
 كل المال للآخر ثم يرجع الوكيل على الآخر (٣) بهه مائة **§** رجل وكل رجلان بشئ
 ثوب باسماء فاشترى الوكيل ذغاب وأمر رجلاً أجنبياً بقبضه من البائع فقبض الأجنبي وهلك
 الثوب عنده قال محمد ضمن الوكيل لانه أودعه عند القابض **§** رجل دفع الى رجل مائة
 درهم وأمره ان يشتري له ثوباً وهي جنس اشوب وصفته فانفق المدفوع اليه المائة
 واشترى له ثوباً بمائة من عنده روى هشام عن أبي يوسف انه يجوز ان ضاع الثوب
 في يده يهلك من مال الآخر كذا ذكر في المنتقى وهو خلاف ظاهر الرواية **§** الوكيل بالبيع
 اذا باع فذهاه البائع من تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نفيه فان سلم الوكيل قبل قبض
 الثمن وتوى الثمن على المشتري لاضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع
 ثم ناه من البيع حتى يقبض الثمن صح فلو باعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلاً
 وكذا لو أمره بالبيع بنقد فباعه نسيئة لا يجوز **§** ولو وكله ببيع العبد ولم يدفع العبد اليه لم يكن
 للوكيل ان يأخذه قبل نقد الثمن ويسلم الى المشتري ولو وكل ببيع العبد ودفع اليه العبد
 فباعه الوكيل ولم يسلم حتى أخذ الموكل من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن
 صح نفيه ولم يكن له ان يأخذه من بيت الآخر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن ولو أمره
 ببيع عبيده والعبد في يد الآخر ولم يأمره الآخر بالقبض ولم ينهه عن ذلك فباعه الوكيل
 وأخذ العبد من بيت الآخر ليس له الى المشتري فهلك العبد في يده لم ينتقض البيع
 ولا ضمان على الوكيل وان لم يمت العبد وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن فلا أمر
 ان يأخذه من المشتري حتى ينقد الثمن فان استردا لآخر العبد ثم أحضر المشتري الثمن
 فالآخر يدفع العبد الى الوكيل ويأمره بدفعه الى المشتري ويأخذ الثمن فان لم يأخذ حتى
 مات العبد عند المشتري فلا ضمان للآخر على أحد الا على الوكيل ولا على المشتري
 ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفعه الى الآخر **§** الوكيل
 بالبيع اذا باع فذهاه الآخر من قبض الثمن الا بحضرة الشهود أو بالجمهر فلا ان أُنهاء عن
 قبض الثمن لا يصح نفيه وله ان يقبض الثمن بغير شهود وبغير محضر فلا وكذا لو مات
 الموكل أو جن بعد البيع بيقى للوكيل حق قبض الثمن ولو وكله بالبيع الا بشهود أو بالجمهر
 فلا يملك البيع بغير محضر الشهود وبغير محضر فلا ولو قال وكنت ببيع هذا العبد
 بشرط أن لا يقبض الثمن كان النسي باطلاً وله ان يقبض الثمن ولو قال لغيره ببيع عبيدي هذا
 وأشهد فباع ولم يشهد كان جائزاً ولو قال لا تباع الا بشهود فباع بغير شهود لم يجز وكذا لو قال
 ببيع شهود ولو وكله بان يبيع برهن ثقة فباع بغير رهن لا يجوز الا ان يبيع برهن يساوي
 ولو قال بعه برهن فباع برهن قليل القيمة جازي قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه لا يجوز
 الا بنقصان يتغابن فيه ولو قال بعه من فلان بكفيل ثقة فباع بغير كفيل لم يجز وكذا لو قال

بعمه وخذ كفيلة أو قال بعمه وخذ رهننا لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لم تأمرني بذلك كان القول قول الأمر لان الأذن مستفاد من جهته ولو وكله ببيعه من فلان وسجاء بعيته فباعه منه ومن آخر جاز النصف الذي باعه لذلك الرجل في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول صاحبيه **الوكيل** بشراء جارية بألف اذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض الجارية ثم نقده الموكل خسمائة وطلب منه الجارية فبذعها فهلكت عند الوكيل قالوا تسلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة وبطلت الخمسمائة الباقية وان كان الموكل طلب منه الجارية قبيل نقد ثمن من الثمن فبذع الوكيل ثم نقد الخمسمائة فهلكت عند الوكيل قالوا تسلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة ويبطل الباقي من قاضيان **لو سلم** أحد الموكلين بالشراء الى الآخر في يده ما يقسم لم يجوز عند أبي حنيفة خلافا لهما هذه في الوديعة من الهدياة **ولو وكل** بشراء امه فاشترى عميةا أو شلاء فهو نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا لهما أو بشراء هذا العبد أو بعمه بألف فاشترى معه آخر أو باع بألفين وقيمتهم مساوية فهو غير نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا لهما من المجمع وفي شرحه ولو كانت الجارية في المسئلة الاولى عوراء أو فاسدة اليد الواحدة وقد اشترها بلا عين فاحش نفذ على الموكل بالاجماع وعلى هذا الخلاف **لو كانت** مقعدة أو مجنونة نقد على الموكل عنده خلافا لهما انتهى **وفي** قاضي خان لو قال لرجل اشتر جارية بألف درهم ان بين الصفة قل جارية حبشية فاشترى جارية حبشية عميةا أو مقطوعة اليدين أو الرجلين بمثل القيمة أو بغير يسير جاز في قول أبي حنيفة ويلزم الأمر وقالوا لا يلزم الأمر ولو كانت عوراء أو مقطوعة اليدين أو أحد الرجلين لم الأمر اتفاقا **ولو قال** اشتر بقرية بألف درهم فاشترى عبدا أعمى أو جارية عميةا بألف درهم وهي مثل قيمتها لا يلزم الأمر اتفاقا انتهى **وكله** بقبض دينه على فلان فاخبر به المديون فوكله ببيع سلعة وإيقاع ثمنها للصاحب الدين فباعها ونقد الثمن وهلاك يهلك من مال المديون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضيا **ولو كان** وقعت بينهما فراق فطال بتمه بنفقة ولده الصغير مخافة ان يذهب فوكله رجلا ان لم يحضر الى عشرة أيام ان يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكيل بالاستقراض لا يصح لكن لو أنفق على ولده برجع على الأمر **الوكيل** ما دام حيا وان كان غائبا لا تنتقل الحقوق الى الموكل **وكله** بقبض دينه ثم ان رب الدين وهبه من الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه وهلاك في يده فلا ضمان عليه وللدافع ان يأخذه **ولو صرف** الوكيل بقضاء الدين من مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا **ولو بعث** رجلا الى رجل ليقرضه فاقرضه فضايع من يده فلو قال الرسول أقرض للمرسل ضمن مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقتراض جائز والاستقراض لا يجوز ولو أخرج وكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القضاة لا أمره ولو أخرجه مخرج الوكالة بان يضيفه الى نفسه يقع للوكيل وله منه من أمره من المشتل **واذا وكل** بشراء عبدا بدينه ولم يسم ثمنه فاشترى الوكيل مع عبدا آخر قيمتهما سواء نفذ على الأمر اتفاقا اذا كان حصصا

المشتري للامر من الثمن قدر قيمته أو أكثر مما يتغابن فيه ذكره في الحقائق **❦** اذا واكله بشراء
شئ معين ولم يعين الثمن فاشترى الوكيل بكيل بكيلى أو وزنى دينافى الذمة انفذناه على الوكيل لان
المطلقى ينصرف الى المتعارف وهو الشراء بالاثمان المطلقة وعند زفر ينفذ على الموكل هذه في
سلم المجموع ولو اشترى الوكيل بكيل بكيلى أو وزنى معين لا ينفذ على الموكل بالاجماع لانه يبيع من كل
وجه لا شراء ذكره في الحقائق **❦** الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أبي
حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير
والوكيل بالشراء يجوز عقده بكل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثلها ولا يجوز فيما لا يتغابن
الناس في مثله ولو كان وكيلًا بالشراء شئ بعينه قالوا ينفذ على الامر وان واكله بشراء عبدا
فاشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقيه لزم الموكل والا لا وهذا بالاتفاق من الهداية
❦ وكل رجل اشترى اجارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع وهب كل الالف للوكيل صحمت
الهيئة وكان للوكيل ان يرجع على الموكل بالالف ولو وهب البائع للوكيل خمسة مائة ثم وهب
منه الخمسة مائة الباقية لا يرجع على الموكل بالخمسة مائة الاولى ويرجع بالخمس مائة الثانية
ولو وهب منه تسعة مائة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف **❦** وكل رجل اشترى اجارية بالف فقال ماصنعت من امر فهو جائز
فوكيل الوكيل رجل اشترى هذا الشراء ثم عزل الموكل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثانى
الجارية قال محمد يجوز شراؤه على الاول علم الوكيل لالثانى بذلك اولم يعلم كان الموكل دفع
الدرهم الى الوكيل الاول اولم يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول واشترى الثانى صح شراؤه
على الموكل **❦** قال لاثنين يشترى أحد كما جارية بالف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى
الثانى كان الشراء لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية للآخر على حدة وقع شراؤهما فى
وقت واحد كانت الجارية ثمان للموكل **❦** خمسة وكلاهما جارية يشترى لهما جارية فاشترى لهما ثم
قبض من كل واحد منهما حصة من الثمن فضاغت حصة أحدهم قبل ان يدفع الى البائع قال
نصير بن يحيى يضمن الوكيل ولا يرجع به على أحد قال الفقيه أبو الليث انما قال ذلك لانه لما
قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعقد الشراء فيكون المستوفى
مضمونا عليه **❦** رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له ما عبدا فوضع الوكيل
الدرهم فى منزله وأراد أن يأخذ الدرهم ليدفعها الى البائع فاذا الدرهم قد هلك
العبد فى منزله فجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل فطلب منه العبد كيف يفعله قالوا
يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدرهم هلك فى يده على
الامانة قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم شهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك فى يده اما اذا
لم يعلم ذلك لا بقوله فانه يصدر فى نفي الضمان عن نفسه ولا يصدر فىيجاب الضمان على
الامر **❦** وان اختلط عقل الوكيل بالتهيمذ الا أنه يعرف البيع والشراء قال أبو سليمان جاز
بيعه وشراؤه على الموكل بخلاف ما اذا اختلط عقله بالتهيم حيث لا يجوز وقال غيره فى شرب

البيد أيضا لا يجوز عقده على الموكل لان بيع السكر انما جازز جرا عليه فلا يجوز على
الموكل ١٠ أمر رجلا بان يشتري له عبد بن باعيا ثم ما لم يذ كر الثمن فاشترى أحدهما بمثل القيمة
أو بما يتغابن الناس فيه جاز ولا يجوز بالغبن الفاحش ولو أمره بان يشتري ما بالف فاشترى
أحدهما بجمه سمائه أو أقل جاز وان اشترى أحدهما بأكثر من خمسمائة لا يلزم الأمر الا ان
يشتري الا آخر بما بقي من الالف قبل ان يختصمه اقلت الزيادة أو كثر وقال أبو يوسف ومحمد
إذا اشترى أحدهما بما يتغابن فيه الناس وبقي من الالف ما يشتري به الا آخر جاز ١١ رجل
وكل رجلا بان يشتري له جارية وهي له الثمن فاشترى جارية هي ذات رحم محرم من الموكل أو
جارية حالف الموكل بعتهما ان ملكها جاز وتعتق ١٢ رجل قال لغيره اشتر جارية بكذا أطوها
فاشترى اخت امرأته أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب لا يلزم الأمر ويكون الوكيل
مشتريا لنفسه وكذا لو اشترى جارية لها زوج أو في عدة زوج من طلاق بائن أو رجعي أو ثلاث
لا يلزم الأمر وقال أبو يوسف ان كانت العدة بالشهر ولزم الأمر وكذا في العيون عن محمد
لو اشترى اخت امرأته الموكل لا يلزم الموكل وان اشترى اخت أمة للموكل قد وطئها لم يلزم الأمر
وقالهما في القياس سواء غير اني استحسنات هذا لان في اخت الامة ~~ي~~ كنه ان يبيع
الموطوءة من ساعته في طأنتي اشتراها الوكيل وفي اخت امرأته لا يمكنه ذلك الا ان يطلق
المشكوكه وتنقض عدها فوطئها ولو اشترى صغيرة لا يوطأ مثلها أو محبوسة لا يلزم الأمر
وان اشترى نصرانية أو يهودية لم يلزم الأمر وكذا الصابئة في قول أبي حنيفة وفي قياس
قولهما الصابئة لا يلزم الأمر وان لم يعلم الوكيل بذلك جاز على الأمر وله حق الرد وان لم يعلم
بذلك وشروط البراءة من كل عيب لا يلزم الأمر ١٣ قال لغيره اشترى جارية تبين أطوها فاشترى
أختين في عدة واحدة أو اشترى جارية وعمتها أو خالتها من رضاع أو نسب في عدة واحدة
لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر يلزم الأمر اتفاقا وقد كرفي المنتقى لو اشترى هذا الوكيل جارية
وابنتها لم يلزم الأمر لانه قادر على وطء احدهما في الحال وانما يحرم عليه وطء الاخرى بعدوطء
الاولى ١٤ وكل رجلا بان يشتري له جارية بعتهما عن ظهار فاشترى عمة أو ممة طوعة اليدين
أو الرجلين ولم يعلم بذلك لم يلزم الأمر وكان له ان يرد ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم الأمر ولو علم
رجلا بان يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت لايضمن الوكيل وان اشترى جارية فظهر
انها حرة ضمن الوكيل قاضي خان ١٥ الوكيل بشراء شيء بعينه ليس له ان يشتري لنفسه فلو ركا
بشراء جارية بعينها فاشترى لنفسه ووطئها لا يثبت النسب وتكون الامة ولدها
للأمر قال مشايخنا ويلزم العقر وعند محمد يقسم الثمن على الجارية والعقر فإصاب العقر
يسقط وما أصاب الجارية بقي وعند أبي يوسف عليه العقر ان قال طئنت انما تحل ١٦ وكاه
قبض الوديعة فقبض بعضها جاز الا اذا قل لا تقبض الا جميعها فقبض بعضها ضمن فان قبض
الباقى قبل أن يهلك الاول يسقط الضمان ١٧ وكاه بقبض دابة عارية فركبها الوكيل ضمن ١٨ وكاه
بقبض حيوان ولد قبل القبض فلا وكيل قبضها وما ولد وان ولدت قبل الوكالة لا يملك

قبضه والتمرة بمنزلة الولد متصلا ومنفعة الابان خرجت التمرة بعد الو كالة من الوجيز ❊ وكل
رجلا يبيع ماله لجل ومؤنة فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كانا في بلدة واحدة فان
خرج الوكيل من تلك البلدة الى بلدة أخرى فسرقت أو ضاع كان ضامنا لان الظاهر من حال الموكل
انه لا يلتزم بالمؤنة فاذا خرج به الى بلدة أخرى ربما لا ينفق فيحتاج الى النقل الى المكان الاول
فيلزمه العهدة ولولم يخرج به الوكيل الى مكان آخر فخرج هو فباعه في ذلك المكان كان
عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له لجل ومؤنة لا يقيده الامر بتلك البلدة من
قاضي خان وفي مشتمل الهداية عن العمادية رجل وكل رجل يبيع عبده وهو في المصر
فاخرجه من المصر وباعه ضمن استحقاقا ولم يجز بيعه انتهى وفي الوديعه من الخلاصة
الوكيل يبيع بالكوفة اذا سافر به ضمن والوكيل يبيع المطلق اذا سافر لا ضمن ان لم
يكن له لجل ومؤنة وان كان له لجل ومؤنة ضمن انتهى ❊ رجل وكل رجل يبيع ضيعته له
فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فاراد المشتري أن يردّها على الوكيل فاقدر
الوكيل بذلك كان له ان يردّها على الوكيل وليس له أن يردّها على موكله وان ردت على
الوكيل بالبينة كان للوكيل ان يردّها على الموكل وهو الراد بالبيع سواء ان كان باعاً تراف
الوكيل بالبيع ليس له ان يرد على موكله وان كان بالبينة كان له الرد على الموكل من
قاضي خان ❊ وفي الهداية ومن أمر ببيع عبده فباعه فقبض الثمن أولم يقبض فردّه عليه
المشتري يعيب لا يحدث مثله بقضاء القاضي أو بآباءه يمين له ان يردّه على الآخر لان البينة
ههه مطلقة والوكيل مضطر في النكول لبعده العيب عن علمه باعتباره مدم بممارسة البيع
فلزم الآخر فان كان ذلك باقرار لزم المأمور لان الاقرار حجة قاهرة وهو غير مضطر اليه
لامكان السكوت والنكول انتهى ❊ رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره بان يشتري له
حنطة ويرزعهما فاشترى المأمور حنطة فزرعهما في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشتراها
الوكيل في أوان الزراعة وزرعهما في غير أوانها يجوز الشراء على الآخر وعلى المأمور مثل
تلك الحنطة لانه صار مستهلكا بالقائها في الأرض في غير أوان الزراعة وان كان اشتراها
في غير أوان الزراعة كان المأمور مشتريا لنفسه فيضمن دراهم الآخر لان الامر بالشراء
للزراعة مقيد باوان الزراعة كالامر بشراء الجودا والقمح ❊ رجل أمر رجلا بان يشتري له كرا
من طعام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك وادى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين
درهما على ان يزيد البائع كرا من طعام ففعل البائع ذلك فالكرا الاول يكون للآخر والآخر
الزيادة يكون للمأمور ويضمن للآخر خمسين لان البائع لما زاد كرا بخمسين فقد
خط عن المشتري خمسين فصار الكرا جميعا بمائة وخمسين كل كرا بخمسة وسبعين لان الخط
ينصرف الى السكر من جميعا فيصير الكرا الاول بخمسة وسبعين ويجب على المأمور أن يدفع
للآخر خمسة وعشرين لانه جعل هذا ثلث الكرا الثاني ❊ الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك
عنده ان كان قبض الثمن من الموكل قبل الشراء يكون امانة سواء هلك قبل شراء الوكيل

أو بعده وان قبض الثمن من الموكل بعد الشراء بهلك مضمونا رجل أمر رجلا أن يوكّل غيره
أن يشتري جارية لثلاثين فوكّل المأمور رجلا فاشترى الوكيل رجعا بالثمن على المأمور
بالتوكّل ثم المأمور يرجع على الأمر وليس للوكيل أن يرجع على الأمر ١٠ الوكيل بالبيع
إذا باع ثم أقران وكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع عيّنه ويرى المشتري من
الثمن فان حلف الوكيل لأضمان عليه وان نكل ضمن للموكل من قاضي خان ١١ ومن أمر
رجلا ببيع عبده فباعه وأخذ بالثمن رهنا فضاغ في يده وأخذ به كفيلا فتوى المال عليه
فلا ضمان عليه لان الوكيل أصبل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثق به والارتهان
وثيقة لجانب الاستيفاء فيما يكهما بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد أتاه في
قبض الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض أصل القوم هذا الا يملك الموكل
حجبه عن القبض من الهداية ١٢ وكله بشراء بقرة سوداء للضحية فاشترى بيضاء أو حمر
لزم الموكل ولو أنشأ فاشترى ذكر أو كذا الشاة ولو قال بقرة ولم يقل أنشأ لزم الموكل ولو وكله
بشراء كبش أقرن فاشترى كبشا ليس بأقرن لا يلزم الأمر من البرازية ١٣ الوكيل بقضاء الدين
إذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى دين الموكل يكون منهبرا في قضاء دين الموكل
من الخانية ١٤ الوكيل بالبيع إذا أمهل المشتري صح أمهاله وكان للموكل أن يطالب الوكيل
في الحال فيؤدى من مال نفسه ثم عند محل الاجل يأخذ من المشتري لنفسه ١٥ الوكيل
بقضاء الدين إذا خلط مال الموكل بمال نفسه ثم قضى دين الموكل من ذلك ضمن وكان متبرعا
في القضاء وعليه للموكل ما أدى اليه من المال ولو مات العبد المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم
به المأمور فباع وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع على الأمر ولا في تركته ان كان
هو الميت كفي مشتمل الهداية نقلا عن العمادية ١٦ ومن دفع الى رجل عشرة دراهم بنفقها
على أهله فاتفق عليهم عشرة من عنده فاعشرة بالعشرة لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء
وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك ويصير متبرعا قبل القياس والاستحسان في
قضاء الدين لانه ليس بشراء فاما الانفاق فانه يتضمن الشراء فلا يخلو منه الهداية ١٧ وفي
قاضي خان من البيوع رجل دفع الى رجل عشرة دراهم يشتري له بها ثوبا فادفعها فانفق
الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا بالاداهم بدراهم نفسه كان الثوب للمشتري
للا أمر لان الوكالة تقتيد بتلك الدراهم فتبطل الوكالة بها كها ولو اشترى ثوبا بالاداهم
ونقد الثمن من مال نفسه وأمه سن دراهم الأمر كان الثوب له ويطلب له دراهم الموكل
استحسانا كالوارث أو الوصي إذا قضى دين الميت بمال نفسه ولو دفع دراهم الى رجل
لبنفقها على عياله فانفق المأمور من ماله وأمه سن دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق
دراهم الأمر في حاجته أولا حتى صار ضامنا ثم أنفق من دراهم نفسه على عياله الأمر
ذكر في النوادر ان على قياس قول أبي يوسف يخرج عن الضمان وعلى قول محمد لا يخرج
انتهى ١٨ وفي الخانية الوكيل اشترى ما أمر به وأنفق الدراهم بعد ما علم ما اشترى الى الأمر

ثم نقد البائع غيرها جاز وفي الاصل لو اشترى بدنانير غريمها ثم نقد بدنانير الموكل فالشراء
للوكيل وضمن له وكل دنانيره للتعدي وفي مختصر القسودري الوكيل بالشراء اذا اشترى
ونقد الثمن من ماله وقبض المبيع رجع على الامر فان هلك المشتري في يد الوكيل قبل
الحبس هلك على الامر وان حبسه لاجل الثمن هلك هلاك الزهن عند أبي يوسف وعند
محمد هلك هلاك المبيع لو وكل انما بالشراء ودفع اليه المال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن
حتى هلك برجع عليه مرة أخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بذلك والمضارب يرجع مرة بعد
أخرى ١٠ أمره بان يقضى دينه بهذه الدنانير فقصى من مال نفسه وأمسك الدنانير جاز
استحسانا ١١ أمره ان ينصدق بهذه الالف فتصدق بالالف من ماله ان أنفق الوكيل
أولا على نفسه ثم تصدق من مال نفسه لا يجوز وضمن وان كانت الدراهم عنده فتصدق
من عنده جاز استحسانا من الخلاصة ١٢ ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه وصدقه
الغريم أمر بتسليم الدين اليه فان حضر الغائب وصدقه والادفع اليه الغريم ثانيا لا له لم يثبت
الاستيفاء حيث أنكروا كالة والقول قوله مع عينه فيفسد الاداء ويرجع به على الوكيل ان
كان باقيا في يده وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه الا أن يكون ضمنه عند الدفع وان كان
الغريم لم يصدق على الوكيل بل سكت ودفعه اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على
الغريم رجع الغريم على الوكيل وكذا اذا دفعه اليه على تكذيبه اياه في الوكيل وفي الوجوه
كلها ليس له ان يتردد المدفوع حتى يحضر الغائب من الهداية ١٣ وفي الخلاصة رجع لرجل قال
لا تخروا وكفى فلان بقبض ماله على من الدين لا يخبر او امان يصدق المدعيون أو يكذبه
او يسكت فان صدقه يجبر على ان يدفعه اليه وليس له ان يتردد بذلك وان كذبه أو سكت
لا يجبر على دفعه لكن لو دفعه مع ذلك ثم أراد ان يتردد ليس له ذلك ثم بعد ذلك ان جاء الموكل
وأقر بالوكالة مضى الامر وان أنكر الوكيل كالة يأخذ دينه من الغريم والغريم يرجع على
الوكيل ان كان قائما وان استهان به ضمن مثله وان هلك في يده ان صدقه لا يرجع وان
صدقه وشرط عليه الضمان أو كذبه أو سكت فانه يرجع ثم اذا رجع الموكل على الغريم ليس
له ان يرجع على الوكيل ثانيا ولو أراد الغريم ان يحلفه بالله ما وكنته كان له ذلك وان دفع
عن سكوت ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن وجود ليس له ان
يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق أو لم يعد لكن يرجع على الوكيل وللوكيل ان يحلف
الغريم في الجود والسكوت بانه ما علم انه وكلة فان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على
الوكيل وان شاء لم يحلف الغريم لكن يحلف الطالب بالله ما وكلة فان حلف استقر الضمان
على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا كله اذا ادعى انه وكيل وهذا كله
في الدين فاما في الوديعة اذا قال فلان عندك وديعة وكان قبضه اقصده المودع ثم امتنع
عن دفعها اليه له ذلك لان اقراره لاقى ملكا غيره وهو الوديعة وفي الدين ملك نفسه فان قال
لم يوكلي ولكن ادفع الدين الي فانه سيجب قبضه وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين ولا الوديعة

فان دفع صار ضامنا ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان واذا علم المديون انه ليس بوكيل بالقبض ومع هذا دفع فالمال عنده بمنزلة الوديعة فالمدفع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغائب له ذلك وان ضاع في ايدي المدفوع اليه بعد الاجازة كان من الطالب وصار كانه وكيل يوم قبض المال للمديون اذا قال للوكيل لا آمن من أن يجحد الطالب اذا حضر فاضمن لي ما قبضه الطالب مني فضمن صح وكذا لو لم يضمن لكن قال آقبض منك على ان ابرئك من فلان فان أنكر الطالب وقبض المال من المطالب له أن يرجع على من أخذه منه وان كان مصداقانه وكيل انتهى وفي الاشياء الوكيل اذا أمسك مال الموكل وفعل به مال نفسه فانه يكون منه دينا فلو أمسك دينارا للموكل وباع ديناره لم يصح كافي الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا أمسك المدفوع وتقدم من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك وهم في الخلاصة أيضا وقيد الثالثة فيما عداها كان المال قائما ولم يطف الشراء الى نفسه الخاتمة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسك وتصدق بماله ناويا الرجوع أجزاء كافي القنية انتهى الوكيل بالبيع اذا لم يسلم المبيع اليه حتى قال بعته من هذا الرجل وقبض الامر الثمن منه أو قال هلك عندي وكذبه للموكل في البيع وقبض الثمن أو في قبض الثمن وحده صدق الوكيل في البيع دون قبض الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري فقد الثمن ثانيا الى الموكل وقبض منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله الثمن على الوكيل في الحالين جميعا الا في قوله قبض الامر الثمن من المشتري وان صدقه الموكل في البيع وقبض الوكيل الثمن وكذبه في الهلاك أو الدفع اليه فالقول للوكيل في ذلك مع عينه ويحجر الموكل على تسليم العبد الى المشتري من غير ان ينقد المشتري الثمن ثانيا هذا اذا لم يكن العبد مسلما الى الوكيل اما اذا كان مسلما اليه فالوكيل بمصدق في ذلك كله ويسلم العبد الى المشتري والثمن على الوكيل دون المشتري لان العاقد أقر ببراءة المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل على ما يدعي برئ هو أيضا وان نكل ضمن الثمن للموكل وان استحق العبد بعد ذلك على المشتري رجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل بذلك على الموكل اذا لم يصدقه الموكل في قبض الثمن لان الوكيل مصدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على الموكل وله ان يحلف موكله على العلم بقبض الوكيل فان نكل رجع بمضامين وكذا اذا أقر بقبض الوكيل وكذبه في الدفع وفي الهلاك هذا اذا أقر الوكيل بقبضه الثمن اما اذا أقر بقبض الموكل من المشتري لا يرجع المشتري لا على الوكيل ولا على الموكل فالقول يستحق المبيع لكن وجد المشتري عينا فرده على الوكيل بقضاء ان كان أقر الوكيل بقبضه استرد منه الثمن ويرجع الوكيل بذلك على موكله ان كان صدقه في قبض الثمن ويكون المبيع للموكل وان لم يصدقه لا يرجع وله ان يحلف الموكل على العلم بقبضه فان نكل يرجع عليه وان حلف لا يرجع عليه لكنه يبيع العبد ويستوفي ما ضمن من ثمنه ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع بالنقص

بالنقص على أحد هذا إذا أقر الوكيل بقبضه فإن كان أقر قبض الموكل من المشتري لم يرجع
المشتري بالثمن على الوكيل لعدم رجوع النفع اليه ولا على الموكل لأنهما لا يصدقان على
الموكل في إقرارهما بالقبض ويحلف الموكل بأن كان نكلا رجوع عليه والمبيع له وان حلف
لا يرجع لكن يباع المبيع ويستوفى الثمن منه وإن كان المولى هو الذي باع وسلم ووكلا رجلا
بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاع أو دفعت إلى الآخر فجحد الآخر كله فالقول
للكيل مع بيعه وبرئ المشتري عن الثمن وإن وجد به عيبا فإذ اردده على البائع لم يكن له أن
يرجع بالثمن لا على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لأنه لا عقيد بينهما
هو أمين في قبض الثمن وإنما يصدق في حق دفع الثمن عن نفسه كذا كرنا وإذا ارد المشتري
على البائع باعه القاضى وأوفى عن المشتري من ثمنه ويرد الفضل على البائع ولا يرجع عليه
بالنقصان ولا على الوكيل هذه الجمل في وكالة الجامع وفي الباب الاول والتاسع من شرح
الطحاوى ذكره في الصغير ع إذا وكل بشراء عبد بعينه ثمن مسمى فوكل الوكيل وكيلا
آخر فاشترى له المأمور الثاني دون الاول اذ ليس للوكيل أن يوكل غيره ولو اشترى بمحضرة
الاول لم يزم الآخر وفي شركة العيون قال لا تخراشترى جارية فلان فذهب المأمور فساومها
ثم قال لنفسى كانت له فان اشترى هاوسكت فان قال قبل ان يحدث بها عيب أو تملك اشتريتها
فلان فالقول له وإن قال ذلك بعد ما مات أو بقيت لم يقبل قوله إلا ان يصدق الآخر هذا
كله في رواية الحسن عن أبي حنيفة ع المأمور بشراء عبد بعينه بالف إذا اشترى بالف ومائة
ثم حط البائع المائة من المشتري فالعبد للمأمور دون الآخر ع أمر رجلا بأن يرهن مالا
ويلزم الرجوع لودي اليه الآخر فادى المأمور لا يرجع على الآخر بما أدى الوكيل بقبض
الدين إذا قال قبضت وهلك عندي أو قال دفعته إلى الموكل وكذبه الموكل يصدق في حق براءة
المديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق أنسان ما أقر
الوكيل بقبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل ع رجلا أن وكل بالخصومة في
دين وفي قبضه فلا حدهما أن يخاصم ولا يقضيان إلا معا وقال زفر لا ينفرد أحدهما بالخصومة
أيضا ع الوكيل بقبض الدين إذا وكل من في عياله بقبض الدين صح التوكيل حتى لو هلك في يد
الثاني يهلك على رب الدين من الصغير ع وفي الاشياء لا يوكل الوكيل إلا بأذن أو تعميم
تفويض إلا الوكيل بقبض الدين له أن يوكل من في عياله بدونهما فيبر المديون بالدفع اليه
والوكيل بدفع الزكاة إذا وكل غيره ثم وثم فدفع الآخر جاز ولا يتوقف كل في أضحية الخائصة
انتهى ع الوكيل بقبض الدين إذا وهب الدين من الغريم أو أبراه أو أوتن به لا يجوز بخلاف
الوكيل بالمبيع ولو أخذ به كفيلا جاز ولو أمره المديون بأخذ الرهن فقال له خذ هذا رهننا حتى
أعطيت المسأل إلى ثلاثة أيام فذلك لا ضمان على الوكيل وكذا الوصى لو أخذ الرهن والورثة
كلهم كبار ع الوكيل بقضاء الدين إذا دفع الدين بغير بينة ولا كتابة براءة لا يضمن إلا إذا قال له
لا تدفع إلا بشهود ولو قال الوكيل أشهدت وأنكر الموكل فالقول قول الوكيل ع لو مات الطالب

ولم يعلم الغريم فدفعت المال الى الوكيل لا يبرأ وله ان يسترده ولو علم بموته ليس له ان يضم
الوكيل ان ضاع عنده وعند محمد يضمه وكذلك لو هب الطالب المال أو اراه ثم دفع الى
الوكيل ضمن ان علم به ويرجع الوكيل على الطالب ان لم يعلم الوكيل ١٠ لو قال الوكيل
كنت قبضت المال حال حياة الموكل وسلمته اليه لم يصدق الا بحجة ١١ وكل رجل قبض دين
له على أبي الوكيل أو ابنه أو عبده أو واكل من لا تقبل شهادته عليه فقال اخذت وهلك
عندي فالقول قول الوكيل وقوله من عبده اذا كان على العبد دين وفي كتاب المأذون لا يصح
التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين أولاً ١٢ اذا قال المأمور في بيعه الجارية بعد ما قبض
الثن بعت وقبض الثمن وسلمته الى المالك أو هلك عندي قبل قوله في براءة ذمة المشتري ولم
يلزمه شيء فان وجد به عيبا فرده لاثني على الآمر ولكن نباع الجارية فيوفى عن المشتري
والتقصات على الوكيل وان فضل شيء فهو للآمر وان كان الآمر دفع الجارية الى المأمور
وقال انه باعها وقبض الثمن وهلك أو دفعه الى الآمر فأنكر المالك له حبس المبيع من الخلاصة
١٣ الرسول باتفاقى يملك القبض لانه بمنزلة الرسول في القبض ولا يملك الخصومة اجماعاً اذا
وكل غيره بقضاء الدين بخاء الوكيل وقال قضيت فصدقه الموكل لكن قال لا أدفع اليك مخافة
ان القايض لو جاء وأنكر يأخذ منه مني ثانياً لا يلتفت اليه ويجبر الموكل على القضاء للوكيل
فيعد ذلك ان جازب الدين وأنكر الا قضاء قبض من الموكل ثم هو يرجع على الوكيل بما
أدى وان كان صدقه ١٤ رجل أمر رجلاً بان يقضى عنه ألفا لرجل فقال المأمور بعد ذلك
فعلت وصدقه الآمر وكذبه صاحب المال وحلف يرجع رب الدين على الآمر لكن لا يرجع
المأمور على الآمر من بيع الجاهل وذكر في القدروري انه يرجع رب الدين على المدينين
بالدين ويرجع المأمور على المدينين بما قضى ١٥ أمر غيره بان يقضى دينه الذي لفلان عليه
فقضاء ثم جاء الى الآمر ليرجع عليه فيقال الآمر للمأمور ما كان لفلان على دين أصلاً ولا
أمرتك ان تقضيه ولا أنت قضيت شيئاً والذي له الدين غائب فأقام المأمور بالبينة على الدائن
والامر بالقضاء فان القاضى يقضى بالمال على الآمر وان كان صاحب الدين غائباً لان عنه
خصما حاضرا فان ما يدعيه المأمور على الغائب سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر ١٦ واذا أمر
غيره بان ينفق عليه فانهق عليه يرجع عليه المأمور وان لم يشترط الرجوع واذا أمره بقضاء
الدين عنه بان قال اقض عني ديني فقضاء يرجع عليه ١٧ ولو قال له أدركه مالي أو هب فلانا
عني ألف درهم ففعل المأمور لا يرجع عليه من سبر خواهر زاده ١٨ وفي هبة القدروري اذا
قال لغيره عوض الواهب عني أو قال اطعم عن كفارة يميني أو قال أدركه مالي ففعل المأمور
لا يرجع على الآمر الا أن يكون قال له على اني ضامن اما المأمور بقضاء الدين عن الآمر
فانه يرجع وان لم يشترط على الآمر الضمان والاصل في جنس هذه المسائل ان في كل موضع
ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابلاً لملك المال فالمأمور يرجع على الآمر بما دفع وان
لم يشترط الضمان ولو قال ادفع الى فلان ألفا قضاء ولم يقل عني ولا قال على اني لك على فدفعها

المأموزان كان خليطاً يرجع إليه وان لم يكن خليطاً لا يرجع وهو قول أبي يوسف أولاً
وبه أخذ محمد ثم رجع أبو يوسف وقال يرجع عليه خليطاً كان أو غير خليط وقال محمد
لو كان أمر بذلك وله أو أخاه كان ذلك مثل القريب الذي لم يخاطب إلا أن بأمر إنسان في عياله
من ولد أو زوجة أو غيرهم من قريب أو بعيد بعد أن يكون في عياله أو امرأة أمهت زوجها
فدفعه فبرجع به على الأمر ويكون بمنزلة الخليط وكذلك لو أمر أجبره له وكذلك الشريك
استحسن هذا وأرى هو لا جميعاً بمنزلة الشريك والخليط وكذلك أن أمر الابن أباه والابن
كبير في عيال الأب إذا قال لا تنقض عني فلا أنا أو قال له الذي له على أو قال ادفع على أن
لا على قاضي المأمور يرجع على الأمر ويكون هذا قراراً بهذا المال على نفسه ولو قال
اقض فلا أنا أو قال ادفع قضاء ولم يقل عني أجعوا إن المأمور إذا كان شريكاً أن يرجع
وكذلك الخليط ونفسه أن يكون بينهما في السوق أخذوا عطاءً بان حرت العادة أن وكيل
الأمر أو رسوله يأتيه فيبيع منه المأمور أو يقرضه أو كان المأمور في عيال الأمر كالزوج
بأمر الزوجة والزوجة تأمر زوجها وان لم يوجد شيء من هذه الأشياء الثلاثة لا يرجع عند
أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يرجع ثم عندهما هل يرجع الدافع على القابض بما دفع
ان قال له اقض أو قال ادفع قضاء لا يرجع وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع وحمل على الأمر
بالإيداع من كفالة عصام **❦** أمر رجلاً بان ينقده عنه فلا أنا ألف درهم أو قال انقد ألف درهم
له على أو قال ادفع إليه الذي على أو قال اعطه الذي له على أو قال أوفه ماله على أو قال اعطه
عني ألف درهم أو قال اقضه ماله على أو قال اقضه عني ففعل المأمور يرجع بها على الأمر
وقوله اعطه عني ألف درهم أقر بان المال عليه ولو قال انقده ألف درهم على أني ضامن
بها أو على أني كفيل بها أو على أنها لك أو على أنها لك على أو قبل فله وسواء إذا انقدها يرجع
بها على الأمر وكذلك لو نقد بها مائة دينار أو باعها بها جارية أو عبداً أو دابة أو عرضاً أو قبضه
يرجع بها على الأمر ولو أمر خليطاً بالبيان ينقده فلا ناعنه ألف درهم جيدة فنقده ألفاً
نهرجة أو غنة لم يرجع على الأمر إلا بمثل ما أعطى لأنه يرجع بحكم الاقتراض ولو كان
المأمور كفلاً لا يرجع بألف جديدة لأنه يرجع بحكم تملكه ما في ذمة الأصيل هذه الجملة من
الفتاوى الصغرى **❦** وفي كفالة الأشباه من أقارب أو أجنبي غير بأمرة فانه يرجع عليه بما
دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه إلا في مسائل أمره بتعويض عن هبته
أو بالاطعام عن كفارته أو بإدائهم كفاة ماله أو بان يهب فلا ناعني وأصله في وكالة البرازية انتهى
❦ لو أمر رجلاً بقضي من دينه ألفاً فقضى أكثر من الألف يرجع على الأمر بالف ويكون
متبرعاً في الزيادة من يسوع قاضي خان **❦** قال لا تنقض ادفع إلى زيد القاعلي أني ضامن به أو زيد
حاضر سمعه فدفعه فالألف قرض للدافع على الأمر وزيد وكيله بقبضه وقوله سمعه إذا لو كالة
لا تصح قبل العلم بشرط حضرته وسماعه ولو أهلكه زيد يضمن ولو هلك في يده يهلك أمانته وكذا
لو قال اعطه ولو قال أقرضه على أني ضامن فهو قرض على زيد والأمر ضامن **❦** قال خليطه

ادفع الى زيد ألفا ففعل ضمن الامر لازيد ~~عكس~~ اقرض فان الامر لا يضمن اذ موضع
الخلطة ان لا يقتضى ضمان التملك وضمن القرض ضمان التملك فيجب على القايض ❦ امره
ليشترى له أسيرا فلو قال اشتره لي أو قال من مالي رجع والا الا ان يكون خليطا ❦ متقبلا
الحمام والطاحونة ليس بخليط هكذا عند بعض المشايخ اذ الاخذ والاعطاء بينهما من أحد
الجانبيين لا من كل جانب ❦ الامر بالانفاق وأداء مخرجات واجبة لا يوجب الرجوع بلا
شرط الا رواية عن أبي يوسف من الامر بالانفاق وأداء الدين من الفصولين ❦ قال غيره ابن
داري أو اقرض ديني أو أنفق على أهلي أو في بناء قال ابن الأئمة الكراييسي لا يرجع ما لم يشترط
الرجوع من القنية ❦ رجل وكله رجلا ان كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام كل
واحد منهما على حدة فاسلم لهما في عقدة جاز وان خطا ثم أسلم كان السلم له ويكون ضامنا
بالخط ❦ رجل دفع الى رجل دراهم فامر ان يسلم له في حنطة فاسلم الوكيل ان تصادقانه
فوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الموكل والوكيل
في التهمة يحكم التقدر ان تقدم من دراهم الموكل كان للموكل وان تقدم من دراهم نفسه كان له
وان تصادقا انه لم تحضره التهمة قال أبو يوسف يحكم التقدر وقال محمد يكون للوكيل وان وكل
رجلا بشراء شيء ثم تصادقا انه لم تحضره التهمة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على هذا
الخلاف وقال بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل ❦ الوكيل بالشراء اذا أخذ الساعة على
سوم الشراء فاداهاموكل فلم يرض ورد ما على الوكيل فهلكت قبل ان يرد ما على البائع
ضمن الوكيل قيمة الساعة للبائع ولا يرجع به على الموكل اذ لم يكن الموكل أمرا بالاخذ على
سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون أمرا بالاخذ على سوم الشراء فان كان الامر بالشراء
على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان للوكيل ان يرجع به على الموكل ❦ رجل أمر
تلميذه ان يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير
الاداء ❦ رجل دفع الى رجل عشرين درهما يشترى لهما أضيحة فاشترى بخمسة وعشرين
لا يلزم الأمر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين لزم الأمر وان كان لا يساوي
لا يلزم من بيع قاضي خان ❦ اذا دفع عبدا الى رب الدين وقال له به وخذ حقه أو دفع
اليه دنانير وقال اصرفها وخذ حقه منها وحقه في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم
فهلكت في يده هلكت على المدينون ما لم يحدث الدائن فيها قبضا أو يصير آخذا ولو قال له بيع
الدنانير بخذ حقه فعلى المدينين قبض مضمونا عليه لقبضه من الصغرى ❦ وكله قبض
دينه وأمره ان لا يقبضه الا جميعا فقبض كله الا درهمه لم يجز قبضه على الأمر والطالب ان
يرجع بكل حقه وكذا لو قال لا تقبض درهمه مادون درهم معناه لا تقبض متفرقا فلو قبض
شيئا دون شيء لم يبرأ الغريم من شيء ❦ وكله قبض الوديعة قبض بعضها جاز فلو أمره ان
لا يقبضها الا جميعا فقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يملك الاول
جاز القبض عن الموكل من الفصولين ❦ الوكيل يصدق في براءته دون الرجوع فلو دفع اليه

ألفوا أمره أن يشتري بما عسده أو يزيد من عنده إلى خمسمائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه
 الآخر فقالوا يقسم الثمن اثلاثا للتعذر بخلاف شراء المعينة حال قبضها وتعامه في الجامع
 ولا يحبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالته عامة إلا أن ضمن الوكيل بالشراءات
 دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به إلا فيما إذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع
 فلا رجوع للمأموور بالشراء إذا خالف في الجنس نفذ عليه إلا في مسألة من يبيع الوولو الجنية
 الأسير المسلم في دار الحرب إذا أمر أن يبيع بالدينار يشتري بالدينار وهم يخالف في الجنس فإنه يرجع
 عليه بالالف الوكيل إذا سمى له الموكل غنا فاشترى بأكثر نفذ على الوكيل إلا الوكيل بشراء
 الأسير فإنه إذا اشتراه بأكثر لم يضر المسمى الوكيل لو وكله بقبض دينه ملك قبض بعضه إلا إذا
 نص على أن لا يقبض إلا الكل معا كافي البرازية المأمور بالدفع إلى فلان إذا ادعاه وكذبه
 فلان فالقول له في براءة نفسه إلا إذا كان غاصبا أو مديونا كافي منظومة ابن وهبان لا يصح
 توكيل مجهول إلا لاسقاط عدم الرضا بالوكيل كإيضا في مسائل شتى من كتاب القضاء من
 شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمدينه من جاءك بسلامة كذا أو من أخذ
 أصبعك أو قال لك كذا فادفع إليه مالي عليك لم يصح لأنه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع إليه
 كافي القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد
 موت الموكل أنه كان قبضه في حياته ودفعه له فإنه لا يقبل قوله إلا بالدينه والافيا إذا ادعى
 بعد موت الموكل أنه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما إذا قال بعد عزله بنفسه أمس
 وكذبه الموكل وفيما إذا قال بعد موت الموكل بعنه من فلان بالف درهم وقبضتها وهما كنت
 وكذبه الورثة في البيع فإنه لا يصدق أن كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما إذا كان متهاكما
 الكل من الوولو الجنية وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الأولى فلو قال كنت قبضته في حياة
 الموكل ودفعته إليه لم يصدق وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة والعارية
 كذلك ولم يتنبه لما فرق به الوولو الجني بين ما بان الوكيل بقبض الدين يريد إيجاب الضمان
 على الميت إذا الدينون تقضى بأمثاله بخلاف الوكيل بقبض الدين لأنه لا يريد إيجاب الضمان
 عن نفسه انتهى الوكيل إذا جاز فاعل الفضولي أو وكل به بلا إذن وتعميم وحضرة فإنه ينفذ
 على الموكل لأن المقصود حضور رأيه هذه الجملة من قولنا الوكيل يصدق في برأته إلى هنا
 من الاشتباه ووكيل البيع لو دفع المبيع إلى رجل بعهده على من أحب فهرب الرجل
 بالمبيع أو هلك عنده قبل لا يضمن الوكيل والعصع أنه يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع إليه
 أمينا لم يضمن للرضا به عادة الوكيل البيع لو استأجر رجلا ليعرضه والمسئلة بحالها لم يضمن
 وقيل يضمن وهو المختار فن محجور كسب ما لا يشتري به برأوا من رجلا يبيعه فباعه وسلمه
 وضاب المشتري ولم يقد ر عليه ضمن الوكيل لو قال ووكيل البيع دفعته من رجل لا أعرفه
 وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال له
 ادفعها إلى من يصلحها فدفعتها ولم يعلم إلى من دفعها لم يضمن الوكيل البيع لو سافر بأمرا

الوكيل

الوكيل ويرد المبيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري وان كان مستهلكا يصدق الوكيل مع
 يمينه استخسانا **§** لو هلك المال قبل الشراء ثم اشترى وقع الشراء للوكيل وان هلك بعد الشراء
 يقع الشراء للموكل ويرجع بمثله على الاثر فان قبض وهلك ثانيا لم يرجع والمضارب يرجع
 ابد **§** لو قال له اشترى بهذا الا ان لم يدفعه اليه حتى هلك فاشترى المأمر جاز على الاثر علم
 بالهلاك أم لا **§** وكله بتقاضى دينه فوكل غيره فقبض لا يبرأ المطلب الا اذا كان الثاني من
 عيال الاول من الوكيل **§** الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض خلافا لفرز والفتوى اليوم
 على قول زفرناظهور التحية للوكلاء وقد يوثق على الخصومة من لا يوثق على المال ونظيره
 الوكيل بالتقاضى على القبض على أصل الرواية والفتوى على أن لا يملك من الهداية
§ وكل المريض رجلا يبيع هذا المال ثم مات فقال الوكيل بعث واستوفيت الثمن ودفعته
 الى الوارث أو قال ضاع الثمن يصدق ان كان المريض حيا وان كان ميتا لا يصدق ان كان
 المبيع قائما يصدق ان كان مستهلكا ولو كان على المريض دين وهو سخي لا يصدق وان
 صدقه المريض وكذا في الاقرار من الوكيل **§** الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد مع
 آبيه وجده ومن لا تقبل شهادته له الا ان يبيعه باكثر من القيمة ذكره في المختار وقال لا يجوز
 بيعه منهم بمثل القيمة الا من عبده أو مكاتبه والاجارة والصرف على هذا الاختلاف ولو
 وكله يبيع عبده بالف فباعه بالفين فالان كله للموكل من الهداية **§** لو قال لرجل اشتر عبد
 فلان يتي ويملك فقال المأمر نعم فلما رجع من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتره بئني ويملك
 فقال المأمر نعم فاشترى المأمر ذلك العبد كان للآخر الاول نصفه وللآخر الثاني نصفه
 ولا شيء للمشتري هذا اذا قبل الوكيل بغير محضر من الاول وان قال له الثاني ذلك بمحضر من
 الاول فان العبد يكون بين المأمر والاخر الثاني نصفين ولا شيء للآخر ولو لقيه ثالث وقال
 اشتره بئني ويملك وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو للاول والثاني وليس
 للثالث شيء كذا في الشركة من قاضي خان **§** رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل آخر
 بقبضه منه واعلم انه عليه وصى فقبض الوكيل منه ألف درهم غلة وهو يعلم انها غلة لم يجز
 ذلك على الاثر ولو ضاعت في يد الوكيل ضمن الوكيل ولا يلزم الاثر شيء ولو قبضها وهو
 لا يعلم انها غلة فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله ان يردها أو يأخذ وضعا فان ضاعت في يده
 فكأنها ضاعت من يد الاثر ولا يرجع شيء في قياس قول أبي حنيفة من الخلاصة **§** دفع
 المديون الى الدائن عبدا او قال له بهم وخذ حقك من ثمنه أو دنائير وقال اصرفها وخذ حقك
 منها وحقه في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم وهكذا هلك على المديون ما لم يحدث
 الدائن فيها قبضا ومثله لو قال له بهم بحقك أو قال بع الدناير بحقك ففعل بصير المقبوض مضموها
 عليه لقبضه **§** قال لا أثر اقراض فلانا ألف درهم فاقرضه لا يضمن الاثر شيئا سواء كان
 خليطاله أو لم يكن ولو أمره الموهوب له ان يعرض الواهب من مال نفسه ففعل لا يرجع على
 الاثر الا اذا شرط الرجوع وكذا لو قال كفر عن عيني بطعامك أو دز كامة مالي بمالك أو أخرج

ففي رجب لاجل مالك أو أعتقني عبد الله عن فاهاري وعن أبي يوسف ان المأمور يرجع على
 الآخر في هذه المسائل وقدم نحوها عن قريب ❶ وكله وكالة عامة على ان يقوم بأمره
 وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً لا اتفاق بل أطلق له ثم مات الموكل فطالبته الورثة
 ببيان ما أنفق ومصرفه فإذا كان عدلاً يصدق فيما قال وان اتهموه حلقوه وليس عليه بيان
 جهات الانفاق قال عيسى الأعمى الكرايسي ان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وان
 أراد الرجوع فلا بد من البينة ❷ دفع اليه قدر المبلغ الى فلان من الزكاة فدفعه الى آخر
 فدفعه الآخر الى ذلك الفقير آخره وأخرج الوكيل عن الضمان ولو دفع اليه عديلات
 وأمره بان يتصدق على كل فقير بربع عديلات فتصدق على كل فقير بعديتين فهو ضامن
 ❸ دفع اليه ديناراً ليتصدق به على فقير غير معين فدفعه الى آخره وأمره ان يتصدق به
 فتصدق على فقير غير معين فان كان بحضرة الاول وعلمه يجوز ولو أمره ان يتصدق به على
 فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن وفي الزكاة يضمن وله التعيين من القنية ❹ وكله بقبض
 الوديعة في اليوم فله قبضها غداً ولو وكله بقبضها غداً الا يملك قبضها اليوم اذ ذكر اليوم للتجمل
 فكانه قال أنت وكيل به الساعة فإذا ثبت وكالة الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة
 الغد وكالة اليوم لا صريحاً ولا دلالة وكذا لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعدها أو قال
 اقبضه بمحض من فلان فقبضه بغيبته جاز أو قال اقبضه بشهود فله قبضه بدوهم بخلاف قوله
 لا اقبضه الا بمحض من فلان حيث لا يملك قبضه بدونه اذ ينسب عن قبضه واستثنى قبضا
 بمحض منه ❺ قبض دينه بوكالة فهو وديعة عند الكل فلو سافر به او خلفه في أهله أو وضعه عند
 من في عياله يتكادماً أو غيره لا يضمن ولو أودعه غيره ضمن ❻ الوكيل بقبض وديعة وعارية
 ينزل بموت موكله فلو قال قبضته في حياة موكله ودفعته اليه صدق ❷ الوكيل بقبض الثمن
 أو الاجرة ولو وكل من ليس في عياله بقبض ذلك جاز اذ حق القبض للوكيل فله فهو يضمنه الى
 غيره لكن الوكيل يضمن للآخر لو هلك في يد وكيله قبل أن يصل الى الوكيل الاول كقبضه
 بنفسه ثم دفعه الى من ليس في عياله ❸ وكيل قبض الدين لو قال قبضته فتلّف أو دفعته الى ربه
 برئ الغريم بخلاف ما لو أقر بقبض الطالب ❹ وكيل البيع لو أقر بقبض موكله الثمن برأ
 المشتري كالأقر بقبض نفسه والفرق ان وكيل البيع أصيل في قبض الثمن لعود الحقوق
 اليه كما تقر في محله فله أن يوكل غيره بقبض ثمنه كما مر فكان مقرراً له تسليطه فصيح بخلاف
 وكيل القبض اذ ليس له التوكيل فكان مقرراً له تسليطه فلان ❺ وكيل قبض الوديعة
 قال له المودع دفعته اليك والوكيل ينكر صدق المودع في حق دفع الضمان عن نفسه لا في الزام
 الضمان على الوكيل ❶ وكيل بخصومة أو قبض دين قال في مجلس القضاء قبضت ودفعت
 الى الموكل صح اقراره في المسئلةين جميعاً ولو أقر في مجلس القضاء بقبض موكله وموكله قد
 استثنى اقراره لم يجز اقراره ❷ وكله بايداع فنه زيد اذ قال له أو دعه فلان هذا فقيله ثم
 رده على الوكيل فلامالك أن يضمن أيهما شاء اذ لم يؤمر بالرد فيصير كرده الى أجنبي قبل هذا

على اختلاف مودع المودع بغير التقاض عند أبي حنيفة وقيل هذا على الوفاق اذا رد فسخ
وهو لا يملكه فلو قال الوكيل أمر ك فلان أن تستخدمه أو تدفعه الى فلان فقبيل فهل القن
ببر الوكيل ولو كذب ويضمن المودع وانما ببر الوكيل لانه مشرفان قبل فلا يضمن بالغرور
قلنا الغرور انما يمكن في العقد ولا عقد بينهم حتى يصير مغرورا من جهته ❀ وكله بقبض
بره على آخر فقبضه فوجد به عيبا فردّه جازا ذنبتين انه ما قبض حقه ولو لا عيب فاستأجر لعله
الى بيت الامر فلو في المصر لزم الامر كراؤه استخصانا اذا اظهر في المصر ان الامر بالقبض
امر بالحل اليه والمؤنة في خارج المصر كثيرة فلا يكون الامر بقبضه امر اجمعه اليه فلا يكون
الكره على الامر فيكون متبرعا وعلى هذا القياس لو وكله بقبض رقيق أو دواب فانفق
لارعي والكسوة وطعامهم كان متبرعا ❀ وكله بقبض الدين لو وهب الدين من الغريم أو ابراء
أو اخره أو أخذ به رهنا لم يجز لانه تصرف غير ما أمر به ولا اصل ان وكيل القبض انما يملك
القبض على وجه لا يكون للموكل ان يمنع عنه وذلك بان قبض جنس الحق بصفته أو وجود
منه وأما كل مال للموكل ان يمنع عنه اذا عرضه عليه المطلوب فليس للوكيل ذلك كاستبدال
وشراء بدين ❀ قال لرجل حرقني أو دبره أو كاتبه أو هبه من زيد أو بعه منه أو طلق امرأتى
أو ادفع هذا الثوب الى فلان فقبضه وغاب موكله لا يجبر الوكيل على شيء من ذلك الا في دفع
الثوب اليه قال أبو الليث لا ختم ان الثوب له فيجب دفعه اليه ❀ وكل القاصب والمستعير
رجلا برد المأخوذ على مالكه حيث استعاره أو غصبه فيه وغاب موكله لا يجبر وكيه على
حله وانما عليه دفعه حيث وجده ❀ وفي الايضاح زب المتاع لو أخذ من القاصب أو المستعير
كفيلارده يصح ويجبر على الرد كالأصيل واذا رد ورجع على الاصيل باجر عمله اذا الكفيل
يرجع على الاصيل بمثل ما أدى بمثل آخر عمله ولو أخذ وكيل بذلك لا كفيل فانه يدفعه حيث
وجده ولا يجبر على حمله اليه لانه متبرع فلا يجبر على تسليم المتبرع به بخلاف الكفيل اذا
التزم ذلك والوكيل لم يضمن الرد وانما وعده فهو متبرع فلا يجبر على التبرع فان الوكيل
بالبيع لا يجبر على البيع وكذا المأمور بآداء الدين من مال نفسه لا يجبر وخبر وكذلك الوكيل
بالاتفاق لا يجبر خزانه ❀ باع مالا بوكالة في بلد نسيته لا يجبر الوكيل على الخروج الى ذلك
البلد ليقضى الثمن بل يجبر على أن يوكل المالك اما بشم ودي يخرجون الى ذلك البلد أو يكاتب
القاضي الى قاضي تلك البلدة ❀ ولو وكله وكالة عامة وكتب في آخره انه يخاصم ويخاصم ثم ان
جاءه برهنوا ان لهم على موكله مالا لا يحبس به وكيه اذ لم تنظم هذه الوكالة الامر بالآداء أو
بالضمان قاضي خان ❀ وكل رجلا بقبض كل حق له عند الناس ومعهم وعليهم وفي أيديهم
ويحبس من يرى حبسه وتخلية عنه لو رأى ذلك وكتب في آخره انه يخاصم ويخاصم ثم ان
قوامرهنوا ان لهم على موكله مالا فلا يحبس به وكيه لانه جزاء الظلم ولم ينظم اذ ليس في هذه
الشهادة أمر بآداء المال ولا ضمان الوكيل عن أمره فاذا لم يأمر ولم يضمن لم يجب عليه
الآداء من مال موكله فلم ينظم بامتناعه عن الآداء قال فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بآداء

الدين من مال امره يجبر على قضاء دينه في وفيه أيضا أكثرى جبالا وحل عليه وأمر الجمل
بدفع الجمل الى وكيله ببيع وقبض كرائه منه فجاءه اليه فقبل الوكيل الجمل وأدى بعض
السكراء لا البعض قالوا لواله الملك الدين على الوكيل وهو مقر به وبأمره يجبر على بقبضه كرائه
ولو أنكر الامر فالجمل تحليفه ما يعلم ان الملك امره بقبضه ولو لم يكن للملك الدين على
وكيله لا يجبر قال رحمه الله وهذا دل على ان الوكيل باء الدين من مال موكله لا يجبر على
أداء الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيله وكانت واقعة الفتوى هذه الجملة من قولنا موكله
بقبض الوديعة في اليوم الى هناك من الفصولين في وفي الاشياء لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن
فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب عليه الجمل
اليه والمغصوب والامانة سواء وفيها اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما
اذا وكله بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن فروع الاصل لا يجبر على الوكيل
بالاعتاق والتدبير والكتابة والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا
غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يحبل الموكل ولا يحبس الوكيل
بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا اذا ضمن انتهى في رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه
ويدفع ثمنه الى زيد فجاء صاحب المال بطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن
فقال البائع دفعت اليه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان البائع بائعا بلا أجر
كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بائعا باجر فكذلك في قول أبي حنيفة لان عنده
الاجر المشترك أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه
في رجل غاب وأمر لميذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع وأمسك الثمن عنده حتى
هلك لا يضمن في الوكيل بالبيع اذا باع وسلم المبيع قبل قبض الثمن لا يضمن وان قال له الموكل
لا تدفع العبد قبل قبض الثمن لانه من حقوق العقد في الوكيل بالبيع اذا دفع العين الى
المستأمن لم يذهب به الى بيته ويعرضه على أهله فضاغ فيده لا يضمن استحسانا وفي القياس
يضمن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى من يبيع الخلاصة في الوكيل بالبيع اذا استأجر
رجلا ليعرض العين على من كان أهلا أو على من أحب فغاب الاجير أو ضاع في يد الاجير
لا يضمن هو المختار في العبد المحجور اذا كسب مالا واشترى به وقر خنطة وأمر اناسا ببيعه
فباعه وغاب المشتري ولم يقدر عليه ضمن الوكيل لان كسب العبد لمولاه وأمر المحجور باطل
فقد قبض هو مال مولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الضمان لذلك وجب عليه تسليمه
كغاصب الغاصب بربا بربه الى الغاصب في رجل دفع الى رجل ققمة وقال له ادفعها الى
فلان ليصلحها ثم نسي المأمور ولا يدري الى من دفعها الا يضمن كالموضعها في داره ونسيها
رجل دفع الى آخر ألف درهم ليشتري له ثوبا من نوعه فاشترى ببعضه وانفق البعض في
الجمل والسكراء لا يضمن ولو اشترى بالكل وانفق من ماله صار متطوعا في وكل رجلا بشراء
كرخطة من الفرات فاشترى فاستأجر بغير الخطة فأنكره على الآخر استحسانا ولو أمره

بالشراء في السوق فاستأجر من يحمله فهو متطوع من الخلاصة ❶ دفع الى رجل بعيرا
 بواجره وبأخذ من أجره شيئا وأخذ فعلى البعير عنده فباعه وأخذ بالثمن شيئا فلهان في
 الطريق ان كان لا يقدر على رده أعشى ولا حاكمة لا يضمن وان كان يقدر على رده أو يجد
 حاكما يرفع اليه فلم يفعل ضمن قيمته ❷ أمره ان يكتري حمارا الى كذا ففعل فادخل الكسرى
 في الرباط بعد ما فرغ فسرق من الرباط لا يضمن من اجارات البرازية ❸ الوكيل بالبيع في بلد
 آخر ويجمل الدراهم اليه ان باع وحل الدراهم من تلك البلدة وجعلها في برده الحمار ونزل
 في رباط القافلة فسرق الحمار مع البردة والدراهم وقد حمل بغير أجر قال لا يضمن من يبيع
 الخلاصة ❹ الوكيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان
 القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل من اضافة الحادث
 الى اقرب أوقاته من الاشياء ❺ ويصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون فيه ولا يصح ضمان
 الوكيل في المبيع المشتري في الثمن كذا في الاشياء مما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل
 بقبض الدين ❻ الوكيل يرجع بضمنه الاستحقاق على الموكل كذا في الوكيل من الاستحقاق
 وكل رجل لا يستأجر له دارا معينة فاستأجر وقبضها ومنعهما من الاثر أو لاحتى مضت
 المدة فالاجر على الوكيل لانه أصيل في الحقوق ويرجع الوكيل بالاجر على الاثر لانه في
 القبض نائب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار قابضه حكما فان شرط الوكيل تجميل
 الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها الاثر منه يرجع الوكيل بالاجر عليه لان
 الاثر صار قابضا بقبضه مالم يظهر المنع ولو طلبها فاقبض حتى يرجع به على الاثر لانه
 لما حبس الدار من الاثر وليس له حق الحبس خرجت يد الوكيل من أن تكون يد نيابة فلم
 يصرا الموكل قابضا حكما ولم تصر المنفعة حادثة في يد الموكل كذا في آخر الاجارة من الدرر
 والغرر نقلا عن الكافي ❶ لا يضمن الوكيل في الاجارة انفسا ويوجب أجر المثل على
 المستأجر هذه في الاجارة من الخلاصة وفيها أيضا أمر رجلا أن يؤجر داره أو أرضه باجر
 ومهي الفعل ثم ان المؤجر يعني الوكيل ناقص الاجارة جازت المناقصة ولا ضمان على المؤجر
 لان رب الدار لم يملك شيئا هذا اذا كانت الاجرة دينافان أجرها بشئ بعينه وعجل ذلك فرب
 الدار صار مالكه لذلك الشيء فلا تجوز مناقضته على رب الدار انتهى

❶ (الباب العشرون في مسائل الكفالة)

لا تصح الكفالة الا من يملك التسرع فلا تصح من سبي ولا عبيد محجور ولا مكاتب ولا من
 المريض الا من الثالث ذكره ابن الهائم وهي ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والمضمون
 بالكفالة بالنفس احضار المكفول به وتعهده اذا قال تكفلت بنفس فلان أو برقبته أو بروحه
 أو بجسده أو برأسه وكذا ببدنه وكذا اذا قال بنصفه أو بثلثه أو بجزء منه بخلاف ما اذا
 قال تكفلت بيد فلان أو برجله وكذا اذا قال ضمنته أو قال على تنه قد وكذا اذا قال انا زعيم

به أو قيل بخلاف أناضامن بعرفته فان شرط في الكفالة بالنفس تسليم المكفول به في وقت معين لزمه احضاره اذا طالبه في ذلك الوقت فان احضره والا حبه الحاكم ولكن لا يحبه أول مرة لعله مادري بماذا يدعي ولو غاب المكفول بنفسه أمهله الحاكم مدة ذهابه وبجيبته فان مضت ولم يحضره حبه الحاكم من الهداية **❦** وان غاب المكفول بنفسه ولم يعلم مكانه لا يطالب الكفيل كافي الكفيل ولو تكفل برجل الى شهر او الى ثلاثة أيام أو ما أشبه ذلك جاز ولكنه انما يطالب الكفيل بعد مضي الشهر والايام الثلاثة ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية وظاهر مذهب أصحابنا ان الكفالة اذا حصلت الى أجل فانما يصير الكفيل كفيلاً بعد مضي الاجل واپس معناه انه ليس بكفيل للحال ألا يرى انه لو سلم المكفول به للحال يجبر الطالب على القبول ولكن ذكر الشهر تأجيلاً للتكفيل حتى لا يطالب للحال وعند أبي يوسف انه يطالب للحال واذا مضى الاجل يبرأ الكفيل وهو قول الحسن بن زياد وقال القاضي أبو علي النسفي وقول أبي يوسف اشبه به عرف الناس وذكر القاضي خان في فتاواه ان الشيخ محمد بن الفضل كان يفتي بقول أبي يوسف **❦** ولو كفل بنفس رجل الى شهر على انه يبرأ بعد الشهر فهو كما قال ولو كفل بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفالة بمعنى الشهر بخلاف كذا في مشتمل الهداية عن العمادية **❦** وفي الاشياء من الفصولين الكفيل بالنفس يطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على انه يبرأ بعده لم يصير كفيلاً أصلاً في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لا تلزم انتهى **❦** واذا احضر الكفيل المكفول بنفسه وسلمه في مكان بقدر المكفول له ان يخاضعه فيه مشل ان يكون في مصر يرى من كفالاته فاذا كفل له على ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق يرى وقيل في زماننا لا يبرأ وان سلمه في بيه لا يبرأ وكذا اذا سلمه في سواد ولو سلمه في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه يرى عند أبي حنيفة وعندهما لا يبرأ **❦** واذا مات المكفول به يرى الكفيل بالنفس من الكفالة وكذا اذا مات الكفيل ولو مات المكفول له فلو وصى ان يطالب الكفيل ولو لم يكن ذلوارثه **❦** ومن كفل بنفسه آخر ولم يقل اذا دفعت اليك فانا يبرأ فدفعه اليه فهو يبرأ ولا يشترط قبول الطالب التسليم كافي قضاء الدين **❦** ولو سلم المكفول به نفسه من كفالاته صح وكذا اذا سلمه اليه وكيل الكفيل أو رسوله فان تكفل بنفسه على انه لو لم يوف به الى وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف فلم يحضره الى ذلك الوقت لزمه ضمان المال ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس **❦** ومن كفل بنفسه رجل وقال ان لم يوف به غدا فعليه المال فان مات المكفول عنه ضمن المال من الهداية **❦** ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوف به غدا فانا كفيل بنفسه عمر وهو مديون آخر للطالب أو فعلى ألف مطلقاً أو بطل محمد الثانية وقال كلاهما صحيح ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوف به غدا فانا كفيل بمالك على عمر وبطل محمد الثانية وقالهما صحيحان ويلزمه ما على عمر وان لم يوف بزيد ذكره في شرحه ولو قال ان لم أوفك به غدا فانا كفيل بمالك على هذا المطالب بعينه يصح

اجاعا ذكره في الحقائق قال في الخلاصة رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه ألف درهم ولم يقل الا الف الذي عليه فضى غد ولم يوف به وفلان يقول لاشئ على الطالب يدعي ألف درهم والكفيل يشكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف درهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وفي قوله الاخر وهو قول محمد لاشئ عليه ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف فالمال الذي للطالب على فلان رجل آخر وهو كذا على الكفيل جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وههنا ثلاث مسائل احدها ان يكون الطالب والمطلوب واحد في الكفالتين وانه جائز استحسانا والثانية ان يكون الطالب مختلفا وبطل الكفالة بالمال سواء كان المطلوب واحد او اثنين وان كان الطالب واحدا والمطلوب اثنين فهو المختلف انتهى ومن ادعى على آخره انه دينار وبينهما ولم يبين احق تكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة فلم يوف به غدا فعليه المائة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ان لم يبين احق تكفل ثم ادعى بعد ذلك لم يثبت الى دعواه ذكره في الهداية ولو صالح من كفالتيه بالنفس على عوض تبطل الكفالة ولا يجب المال في رواية وفي أخرى لا تبطل الكفالة ولا يجب المال هذه في شعبة الهداية رجل قال لا آخر ان لم يعط فلان مائة فانما ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي على الاصل فان تقاضاه فقال لا اعطيك لزم الكفيل ولومات المطلوب قبل ان يتقاضى او لم يمت لكنه قال انا اعطيك ان اعطاه مكانه او ذهب الى السوق فاعطاه او قال اذهب الى منزلي حتى اعطيك مائة فاعطاه فهو جائز فان طال ذلك ولم يعطه من يوم لزم الكفيل المال قال لا تضمنت مالك على فلان ان اتبعه منه وادفعه اليك قال هذا ليس على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه له ويدفعه اليه لو قال لا آخر (٢) هرچه ترا بر فلان بشكند فهو على ان تصح هذه الكفالة وقال القاضي الامام نصح ان قال على لك رجل كفل لرجل عن رجل بماله على ان يكفل عنه فلان بكذا من المال فلم يكفل فلان فالكفالة لازمة وليس له خيار في ترك الكفالة كفل على انه بالخيار عشرة ايام صح بخلاف البيوع عند أبي حنيفة لان مبنى الكفالة على التوسعة قال لا آخر ما أقر به لك فلان فهو على ضمان الكفيل ثم أقر به فلان فالمال لازم في ترك الكفيل وكذا في ضمان الدرك من الخلاصة كفل بنفسه على انه متى طال به يسلمه والا فهو ضامن بدينه فبات المطلوب فطالبه الطالب فجوز لاروايه فيه وينبغي ان يبرأ اذا المطالبة بعد موته لا تصح فلم يوجد ان شرط فلا كفالة بالمال ولو قال لو لم يعط فلان مائة فانما يلزمه المال لو تقاضاه او مات فلان قبل تقاضيه ولو كفل بنفسه فاقرب طالبه ان لا يحق له على المطلوب فله أخذ كفيه بنفسه ولو قال (٤) بذيرتم فلا براكه فردا بتوسليم كنتم هذه كفالة مطلقة اذ قوله (٥) بذيرتم فلا برا كفالة تامة

(٣) كل شئ كسر لك على فلان (٤) قبلت فلانا اني اسلمه لك غدا (٥) قبلت فلانا

وقوله (٦) فردا تسام كنتم لم يدخل في الكفالة بخلاف كفلت بنفس فلان غدا كذا في
العدة فعلى قياس هذه المسئلة لوقال (٧) بذيرقم من فلان راكه هرگاه كد طلب كنى
بتوتسليم كنتم يكون كفالة مطلقة حتى لو سلمه قبل ان يطالبه يبرأ ولوقال (٨) هرگاه
طلب كنى فلان را من آورد بذيرقم قبل ينبغي ان لا يصير كفيلة قبل طلبه منه ۞ ولو كفل
بنفسه وسلمه الى طالبه ويرى فلان المطالب المطلوب فقال الكفيل دعه وأنا على كفالتى
(٩) بمائش من برهمان بذيرقمارى أم ففعل فهو كفيل بنفسه استحسانا لقبول منه وهو
ترك ملازمته فلو لم يترك ينبغي ان لا يكون كفيلة اذ لا تصح الكفالة بلا قبول الطالب ولوقال
خل سبيله على ان أوافيك به تكون كفالة بنفسه استحسانا ولوقال على ان أوافيك به أو آتيتك
به فهو كفيل فعلى هذا لوقال (١٠) بذيرقم كه فلان را بتورسانم أوقال آوردن فلان بنزدك
نور من فهو كفيل لبقوله (١١) شناسست ولوقال (١٢) شناساي فلان بر من قبل
كفيل وقيل لامن الفصولين وفي الصغرى لوقال (١٣) فلان شناسست أو شناساي منست
فهو كفيل بالنفس عرفا واذ قال لا آخر (١٤) شناساي فلان بر من قال أبو جعفر الهندواي
يصير كفيلة ذكره في الوجيز ۞ وفي الخلاصة لوقال أناضامن لان أدلك عليه أولان أدل على
نفسه لا يكون كفالة ولوقال أناضامن اتعريفه أو على تعريفه ففيه اختلاف المشايخ ۞ وفي
النوازل عن نصير قال سأل ابن محمد بن الحسن أبو سليمان الجرجاني عن رجل قال أناضامن
لمعرفة فلان قال أبو سليمان أمانى قول أبي حنيفة وآية لا يلزمه شئ فاما أبو يوسف فقال
هذا على معاملة الناس وعرفهم قال الفقيه أبو الليث هذا القول عن أبي يوسف غير مشهور
والظاهر ما روى عن أبي حنيفة ومحمد قلت ربه يفتى انتهى ۞ قال لا آخر تكفل عني بما على
من الدين فقال فلان كم وكتب في القبالة تكفالت فلان بن فلان هذا القدر المذكور في
هذه القبالة ولم يتلفظ بما ليس للداث ان يطالبه بها ولا تصح هذه الكفالة وان قبل الداث
الخط ولو أشهد على نفسه في الصورة الأولى يصح أيضا برهان الدين الصدركتبه الكفالة
في الخط بهذا مطلب الداث كفالته كفالة وان لم يتلفظ بها وكذا قوله أنا في عهدة ما على فلان
كفالة من الغنية وغيره وكذا (١٥) عهدة ابن بر من ليس بكفالة زيرا كه عهدة جيزى
معلوم ليست ومبنى ان كفالة في ذكره في الفصولين ۞ اذا كفل بنفس رجل ثم ان المكفول
عنه سلم نفسه الى المكفول له وقال هذا تسام عن الكفيل برى الكفيل وكذا الواسم رجل

(٦) اسلم غدا (٧) قبلت فلانا متى طلبته اسلمه لك (٨) متى طلبت فلانا فانا قبلته
(٩) خل سبيله وأنا على ذلك الكفالة (١٠) قبلت على أنى آتيتك فلان أوقال احضار
فلان عندك على (١١) معروف (١٢) معرفة فلان على (١٣) فلان معروف أوقال
أنا أعرفه (١٤) معرفة فلان على (١٥) عهدة هذا على ليس بكفالة لانه ليس عهدة شئ
معلوم ومبنى هذا ليس على الكفالة

عن الكفيل بان اناب الكفيل غيره مناب نفسه في تسليم نفس المكفول عنه وان لم يقل
عن الكفيل لا يبرأ ولو سلم أجنبي المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ
الكفيل والا فلا القاضي أو رسوله اذا أخذ كفيلاً من المدعي عليه بنفسه بامر المدعي
أو لا بامره فالكفيل اذا سلم الى القاضي أو الى رسوله برئ وان سلم الى المدعي لا هذا اذا لم
يضع الكفالة الى المدعي بان قال القاضي أو رسوله للمدعي عليه أعط كفيلاً بنفسك ولم يقل
لطالب فترجع الحقوق الى القاضي أو الى رسوله الذي أخذ الكفيل حتى لو سلم اليه يبرأ ولو
سلم الى المدعي لا يبرأ ولو أضاف الى المدعي بان قال أعط كفيلاً بنفسك للطالب كان الجواب
على العكس اذا وكل رجلاً لياً أخذ كفيلاً عن فلان جازوا اذا أخذ فهو على وجهين أحدهما
ان أضاف الى نفسه بان قال كفلت عن فلان لي والثاني اذا أضاف الى الموكل ولا يخلو أن
يسلم الكفيل المكفول عنه الى المكفول له أو الى الوكيل فان سلمه الى المكفول له برئ سواء
كان اضافته الى الموكل أو الى نفسه اما اذا سلمه الى الوكيل فان أضاف الى نفسه برئ لان
حقوق العقد ترجع اليه وان كان أضاف الى الموكل لا يبرأ لانه رسول إذا ضمن لا سخر
بنفسه فحبس المطالب في السجن فأتى به الذي ضمنه الى مجلس القاضي فدفعه اليه قال محمد
لا يبرأ لانه في السجن وان كفّل بنفس رجل وهو محبوب في السجن ثم خلى عنه ثم حبس ثانياً
فدفعه اليه قال ان كان الحبس الثاني في أمر من أمور التجارة أو نحوها فله ان يدفع اليه في
الحبس وان كان في شيء آخر من أمور السلطان لا يبرأ من الصغرى وتجوز الكفالة بالمال
مهما كان المال المكفول به أرجه ولا اذا كان ديناً محضاً مثل ان يقول تكفلت عنه
بالف أو بمالك عليه أو بما يدرك في هذا البيع والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الاصيل
وان شاء طالب كفيله الا اذا كان شرط براءة الاصيل فحينئذ تنعقد حواله كما ان الحواله بشرط
أن لا يبرأ بها المحيل تكون كفالة ولو طالب أحدهما له ان يطالب الآخر وله أن يطالبهما
بخلاف المالك اذا اختار تضمين أحد الغاصبين من الهداية وفي الاشياء لا تصح الكفالة
الا بدین صحيح وهو لا يستقط الا بالاداء أو البراء فلا تصح بغيره كبذل الكتابة فانه يستقط
بالتجيز قلت الا في مسألة لم أر من أوضحها قالوا لو كفّل بالنفقة المقررة الماضية صححت مع
انها تستقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفّل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر
كذا أو بيوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة انتهى وتصح الكفالة
بمال لو أعتق عبده عليه لانه بالقبول صار حراً مديوناً هذه في باب العتق على وجه من
الهداية وبذل السعاية كمال الكتابة عند أبي حنيفة لانه كالكتاب عنده فلا تصح الكفالة
به ذكره في الهداية ويرجع الكفيل بمال الكتابة بما أدى لانها لم تصح ذكره في الفصولين
ولو تبرع بادهاء بدل الكتابة صح ولم يرجع بها ذكره في الصغرى ويرجع الكفيل بما أدى بحكم
كفالة فاسدة والكفالة بالامانات باطلة كذا في الاشياء من أحكام العقود رجل قال للودع
ان اتلف المودع وديعتك أو بحمد فاناضاً من لك صح ولو قال ان قتلتك أو قتلت ابنك فلان خطأ

فانا ضامن الدين صح بخلاف قوله ان اكلت السبع اوقال ان غصب فلان مالك أو أحد من هؤلاء القوم فانا ضامن لك صح ولو نعم فقال ان غصبك انسان شيئا فانا له ضامن لك لا يصح من الخلاصة ولو قال ما غصبك فلان فانا ضامن فشرط القبول في الحال استقرضه فامتنع فقال بل اقرضه فانا به ضامن فاقرضه في الحال ولم يقبل ضمانه صح الضمان من القنية **❦** وجهالة المكفول عنه في الكفالة المضافة كقوله ان غصبك انسان شيئا فانا كفيل تمنع جوازها لا في الكفالة المرسلة **❦** ولو قال لغيره اسلك هذا الطريق فان أخذ مالك فانا ضامن فاخذ مالك صح الضمان والمضمون عنه مجهول ولو قال ما ذاب لك على الناس أو على أحد من الناس فعلى لا يصح بلهالة المضمون عنه وكذا لو قال ما ذاب للناس أو لأحد من الناس عليك فعلى لا يصح بلهال المضمون له **❦** وكذا ان استهلك مالك أحد ولو قال لو غصب مالك فلان أو واحد من هؤلاء القوم فانا ضامن يصح ولو ضمن خراجيه وفوائده وقسمته جاز من الفصولين **❦** اذا قال الرجل لغيره ادفع الى فلان ألف درهم على اني ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر يسمع فهذا استقراض من الآخر والقابض وكيل بالقبض فان استهلك القابض ضمن وان هلك في يده ملك امانته وكذا لو قال له اعطه ألفا على اني ضامن لك به ولو قال اقرضه ألفا على اني ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر فقال نعم فدفعت فهو قرض على القابض والاخر ضامن ولو قال ادفع الى فلان ألفا أو اعطه ألفا على اني ضامن عنه فهو قرض للدافع على القابض والاخر ضامن ولو قال القابض اعطني ألفا على ان فلانا ضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو قرض على القابض والاخر ضامن **❦** رجل قال لا تسرق فلان ألفا وتصدق عليه بألف درهم على اني ضامن له ففعل وقبضه فلان فهو جائز وصار الاخر مسدق قرضا وصار كأنه قال اقرضني ألفا وكن وكيلي بالهبة من فلان والصدقة فان دفعها اليه تكون ديننا على الآخر وليس للدافع على القابض شيء فان غاب الموهوب له واقام المأمور بالهبة على ما قال قبلت بينته وان كان القابض غائبا وكذا لو لم يقل هب لفلان ألف درهم على اني ضامن لك لكنه قال ادفع الى فلان ألف درهم على ان ترجع علي وكذا لو قال الموهوب له هب لي ألفا على ان فلانا ضامن فقال فلان نعم فالألف قرض على الذي قال نعم لان قوله نعم بمنزلة قوله هب له ألفا على اني ضامن ولو لم يفهم ولم يشترط الرجوع بل قال هب لفلان ألف درهم او هب عني فوهب لم يرجع عليه والزيادة والكفارة والصدقات والتفقات والخراج كصدقة التطوع في ظاهر الرواية وشرط الضمان او شرط الرجوع وفي الامر بقضاء الدين لاحاجة الى اشتراط الضمان وفي كتاب القبط للامام السرخسي اذا قال لغيره انفق على فانفق رجيع على الآخر وان لم يشترط الضمان والرجوع وهكذا اختاره الصدوق والشهيد في فتاواه وقال مجرذ الامر بالاتفاق بوجوب الرجوع لو قال لا تسرقني على أولادي فانفق له الرجوع وان لم يشترط الرجوع ثم الامر بقضاء الدين لو قال ادفع الى فلان ألف درهم قضا ولم يقل عني أو قال اقض فلانا ألف درهم ولم يقل عني ولا قال على اني ضامن فدفعت المأمور ان كان المأمور شرعي لا امر

أو خياطه وتفسيره أن يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا عطاء ومواضعة على أنه متى جاء
رسوله أو وكيله يبيع أو يفرض منه فانه يرجع على الآخر بالاجماع وكذلك لو كان الآخر في
عيال المأمور وان لم يوجد واحد من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عليه وعند أبي يوسف
يرجع وهذا اذا لم يقل اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع على الآخر بالاجماع **في** السلطان
اذا صدر رجلا فقال المطلوب لرجل ادفع اليه اراي اعوانه شيئا عن جبايتي فدفع بامرهم قال
الامام السرخسي والامام البرزوي يرجع على الآخر بما دفع بدون شرط الرجوع والضمان
كالامر بقضاء الدين وقالوا المطالبة الحسبية كالمطالبة الشرعية وأصل هذا مفاداة الاسير
وقال عامة المشايخ لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان فلو قال المأمور قضيت لفلان
وفلان غائب وانكر الآخر دفعه اليه والدين فأقام الدافع المينة على الدين والقضاء يقبل
بينته ويقضى على الآخر للمأمور وان كان الآخر غائبا فلو قضى عليه ثم حضر الغائب
يرجع على الآخر بدينه ولو امتنع عليه بجحوده عن قضاء الدين ليس له ذلك ألا يرى ان
رجلا في يده عبد فقال لا تخران هذا العبد لفلان اشتره لي منه بأف درهم واتخذ الثمن
بخاء المأمور بعد ذلك فقال قد فعلت فجعله حرا فقام المأمور بالدينه على ذلك فان القاضي
يقضى بالبيع وان كان البائع غائبا فان حضر الغائب وجرد لا يلتفت الى جحوده لان الحاضر
صار حهما عنه لتعلق حقه به ولو ان الآخر بقضاء الدين اقرانه قد قضى الدين لكنه قال
لا دفع اليك مخافة ان يحضر الغائب فيجسد ليس له ذلك ولودفع اليه الالف ثم قدم الغائب
وانكر الاستيفاء فالقول قوله ان يستوفي دينه من الآخر ويرجع على المأمور كالمو امر
غيره بشراء عبد في يده فقال المأمور قد اشتريت وصدقه الآخر ودفع اليه الثمن ثم حضر
الغائب فانكر البيع فالقول قوله يأخذ عبده ويرجع الآخر على المأمور بما أدى كذا هذا
من الخلاصة من كتاب القضاء **في** رجل كفل عن رجل بغير امره ثم اجاز المكفول عنه
لا يرجع الكفيل عليه بما أدى لان الكفالة نفذت قبل الاجازة على وجه لا يكون له حق
الرجوع فلا يتغير باجازته من مشمل الاحكام نقلا عن الجامع الصغير لقاضي خان **في** ونصح
الكفالة بالايمان المضمونة بنفسها **في** المبيع يباع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء
والمغصوب كافي الهداية ويجب عليه تسليم العين مادامت قائمة وتسليم قيمتها ان كانت
هالكة ذكره في الوجيز ولا تعض بما كان مضمونا بغيره كالدروهن والمبيع ولا بما كان امانة
كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة كافي الهداية وفيه ايضا ولو كفل
بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن بعد القبض الى الرهن او تسليم المستأجر الى
المستأجر جاز ومن استأجر دابة للعمل عليها فان كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحل وان كانت
بغير عينها جازت الكفالة وكذا من استأجر عبدا للخدمة فكفل له رجل بخدمة منه فهو باطل
انتهى **في** وفي الوجيز كل عين هي امانة لكن واجبة التسليم كالمستأجر في يد المستأجر
والمستعار يصح الكفالة بتسليمها لا بعينها حتى لو هلك لا يجب على الكفيل قيمة العين وذكر

في المبسوط ان الكفالة بالرهن لا تصح مطلقا وذكرا القدر وري انها تصح بالتسليم والكفالة
بخدمه عبد بعينه او بغيطة بيده لا تصح وان كفل بتسليم العبد او بنفس الخياطة او بفعل
الخياط مطلقا يجوز وان فعل الكفيل يرجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغاما بالغ وان
مات الخياط برئ الكفيل لو كفل بالجوالة بعينها جاز وبالجل على هذه الابل لا يجوز ولو كفل
بالجل مطلقا يصح انتهى و واذا تكفل من المشتري بالثمن جاز و وكل حق لا يمكن استيفاءه
من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحدود والقصاص قال معناه بنفس الحد لا بنفس من عليه
من الهداية الاصل ان الكفالة لو كانت بمضمون او مضافة الى سبب مضمون مقدور وعلى
الايفاء والمضمون له وعنه معلومان جائزة والا فلا وهذا ككفالة بدين او عين مضمون
كغصب ومهر وبدل خلع في يد المرأة ومهر في يد الزوج وما شبهه والكفالة بجميع في يد بائعه
لمشترية تصح مادام قائما فاذا هلك بطلت والمضافة الى سبب مضمون مثل ما لو قال ما ذاب لك
على فلان او قال ما ثبت لك على فلان فعلى او ضمن ما باعه او اقرضه او استهلكه من مال
او ما قضى له على فلان فهذه تصح ولم يكن الضمان ثابتا في الحال فباخذنه بجميع ما قضى
له يعني اذا قال ما قضى او ما ثبت له وبغير قضاء لا يأخذنه من الكفيل لانه انما كفل بمقضى
ولو قال ما يابعت فلانا فعلى جميع ما ثبت له بالمبايعه بعد هذه الكفالة يأخذنه به وكذا
لو كان بدل ما الذي او كمالا ولو كان مكان ما ان أو متى او اذا كان كفيلا في المرة الاولى
فقط لا فيما بعده ولو قال ما يابعت فلانا من شئ فعلى فاسلم اليه دراهم في ربا يابعه
شبه ربا زيت فذلك كله على الكفيل وقولنا ان يكون مقدورا لايفاء حتى لو كفل بقود
او بحمد لم يجوز وكذا الكفالة بالخدمة بنفسه ولو لم يشرط عمله بنفسه تجوز الكفالة
ويرجع اذا عمل على الاصيل باجر مثله وقولنا بشرط ان يكون المكفول له وعنه معلومان
قد سبق معناه ولو قال ما ثبت لك على هؤلاء او على أحد من هؤلاء فعلى يصح ومن شرائط
جوازها كون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث يجبر على تسليمه ولذا قلنا ان
الكفالة بالامانة كوديعة ومال مضاربة وشركة باطله لانها غير مضمونه لا عينها
ولا تسليمها واما الكفالة بتمكين المودع من الاخذ فتصح والكفالة للراهن بتسليم رهنه
تجوز ولو هلك سقط ضمانه والكفالة بتسليم نفس الشاهد ليحضر مجلس القاضي فيشهد
لم تجز ومن شرائط جوازها كون المكفول به مقدورا لتسليم ولهذا قلنا من تقبل من رجل
بناء دار معلومة او كراب أرض معلومة واعطاه كفيلا به فلو شرط العمل مطلقا يجوز
لا لو شرط عمله بنفسه ولو كفل بنفسه العمل لم يجوز ولو بتسليم نفس المتقبل جاز وكذا
لو تكارى ابلا واخذ من المتكاري كفيلا فلو كانت الابل بغير اعيانها تصح سواء كفل بالجولة
او بنفس الابل ولو كانت الابل باعيانها تصح بالتسليم لا بالجل وكذا لو كفل بنفس غائب
لا يعرف مكانه لا تصح من الفصولين و وفي الوجهين قال ابو حنيفة لو قال لرجل ما يابعت فلانا
فعلى قبايعه مرارا يلزمه ثمن ما يابعه اول مرة لانه هو المتعارف وعن أبي يوسف يلزمه جميعه

ولو تصادق الطالب والمطلوب منه على المبيعة وبجهد الكفيل لزم المال الكفيل انتهى ﴿ وفي الخلاصة قال لا تخربايع فلا نافع يا بعته من شيء فهو على صح وان قال بعته متاعا بالف وقبضه منى فاقربه المطلوب وبجهد الكفيل يؤخذ به الكفيل استحسانا بدون البيعة ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان ونهاه عن المبيعة صح حتى لو بايع بعد ذلك لم يلزم الكفيل بشيء انتهى وهي عمما في بدا الجبر المشترط باطلا عند أبي حنيفة خلافا له ما من المجمع ﴿ وفي مشتمل الهداية عن الخلاصة ولا تنعقد الكفالة بقوله الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك وتنعقد بقوله ان لم يؤد فلان فانا أدفعه اليك انتهى ﴿ وفي الخلاصة لو قال لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك أو اسلمه اليك أو قبضه لا يكون كفالة مالم يتكلم بمبادل على الالتزام بان يقول كفلت أو ضمنت أو على أو الى انتهى ﴿ ويجوز تعليق الكفالة بالشرط مثل ان يقول ما يبيع فلا نفع لي أو ما ذاب لك عليه فعلي أو ما غصبك فعلي قال والاصل انه يصح تعليقها بشرط مسليم منسل ان يكون شرط الوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع أولا مكان الاستيفاء منسل قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه او انه لا يستيفاه منسل قوله اذا غاب عن البلد وما ذكرنا من الشرط وفي معنى ما ذكرنا انما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منها آخر الا انه نصح الكفالة ويحب المال حالا ولا تبطل بالشرط الفاسدة وتجاوز الكفالة الى قدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف والجداذ لان الجهة اليسيرة محتملة في الكفالة فان قال تكفلت بمالك عليه فقامت البيعة على الفعل عليه ضمنه الكفيل وان لم تقم البيعة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعترف به فان اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك لم يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه ﴿ وتجاوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامر وهو غير سبي محجور عليه ذكره في الايضاح يرجع بما أدى عليه وان كفل بغير امره لم يرجع بما يؤديه وقولنا يرجع بما أدى عليه اذا أدى ما ضمنه اما اذا أدى خلافه رجع بما ضمن لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالهبسة او بالارث وكذا اذا ملك المحتال عليه بخلاف المأمور به قضاء الدين حيث يرجع بما أدى لانه لم يجب عليه شيء حتى يملك الدين بالاداء بخلاف ما اذا صالح الكفيل الطالب عن الاثام على خمسمائة لانه اسقاط فصار كما اذا أبرأ الكفيل ذكره في الهداية قال في الوجيز لو أدى الكفيل الزينوف وقد كفل بالجساد أو الدنانير مكان الدراهم او صالح على مكبل أو موزون رجع بما كفل انتهى وفي الفصولين الكفالة بامر انما تجب الرجوع لو كان الآخر ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على سبي حجر ولو أمر ويرجع على القن بعد عتقه انتهى ﴿ رجل أمر رجلا ان يكفل عن فلان لفلان فكفل وادى لم يرجع على الآخر من الصغرى ﴿ وان كفل عن رجل بغير امره لم يرجع عليه بما يؤدي من الهداية ﴿ ولو كفل من غيره بغير امره فبلغه الخبر فاجاز لا يتغير حكمه حتى لو أدى لا يرجع عليه هذا في المسكاتب من الهداية ﴿ وفي الوجيز لو كفل عن رجل

بغير امره ثم قال المكفول عنه قد اجرت ضمانك فاجازته باطلة ولا يرجع عليه بما ادى ولو
قال لغيره ادفع الى فلان مالا وانا ضمين او كفيل له ولم يقل عني او على فان كان خليطاً له او في
عليه يرجع بما ادى على الاثر والا فلا يرجع على الاثر مطلقاً انتهى وتفسير الخليط مر في
الوكالة واذ ابرأ الطالب المكفول عنه أو استوفى منه برئ الكفيل لان براءة الاصيل
توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح ولو ابرأ الكفيل لا يبرأ الاصيل وكذا اذا آخر
الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن كفيله ولو اخر عن الكفيل لم يكن تأخيراً عن الذي عليه
الاصل بخلاف ما اذا كفّل بالمال الحال مؤجلاً الى شهر فانه يتأجل عن الاصيل من
الهداية وفي الاشياء براءة الاصيل موجبة براءة الكفيل الا اذا كفّل له الالف التي له
على فلان فبرهن فلان على انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل
كذا في الخاتمة التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح الميكاتب عن قتل
العمد عيال ثم كفه انسان ثم عجز الميكاتب تاخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله
مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخاتمة ابرأ الاصيل يوجب ابرأ الكفيل الا كفيل
النفس كافي جامع الفصولين كفّل بنفسه فاقربط اليه انه لاحق له عليه فله اخذ كفيله
بنفسه هكذا في البرازيه الا اذا قال لاحق لي قبله ولا موكل ولا يتيم انا وصيه ولا لوقف
انا متوليته فحينئذ يبرأ وهو ظاهر في آخر وكالة البسداء انتهى ولو كان مؤجلاً
فكفّل به فمات الكفيل حل بموته عليه فقط فلطالب اخذ من وارث الكفيل ولا رجوع
لوارثان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندئذ من المجمع ولومات المطلوب قبل
حلول الاجل حل عليه لا على الكفيل ولومات الكفيل والطالب وارثه وترك مالا في يده
يصير مستوفياً به فانه لم يكن في يده فله ان يرجع على المطلوب بالمال وكذا لومات المطلوب
والطالب وارثه ولم يصل المال فله ان يأخذ الكفيل بيده وان وصل المال يرجع الكفيل
عليه بما ادى في ميراث المطلوب متى كفّل بامر من الوجيز اذا صالح الكفيل رب المال
عن الالف على خمسمائة فقد برئ الكفيل والذي عليه الاصل عن خمسمائة ويرجع
الكفيل على الاصيل بخمسمائة ان كانت الكفالة بامر بخلاف ما اذا صالح على جنس آخر
لانه مبادلة فيرجع بالالف كما لو كان صالحه مما استوجبه بالكفالة لا يبرأ الاصيل ومن
قال لكفيل ضمن له مالا قدر برئت الى من المال يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو قال برئت
فكذلك يرجع على المكفول عنه عند أبي يوسف وقال محمد لا يرجع هذا اذا كان الطالب
غائباً فان كان حاضراً قيل يرجع في البيان اليه لان الاجل جاء من جهته من الهداية ولو
قال الطالب للكفيل ابرأتك يسقط عنه لاعتق الاصيل ذكره في الحقائق ولو صالح الكفيل
الطالب من الدين الالف على مائة على ان يهب الباقي يرجع الكفيل على الاصيل بالالف
وان شرط براءة الاصيل خاصة برئاً وان شرط براءة الكفيل خاصة برئ الكفيل دون الاصيل
وكان للطالب ان يرجع على المطلوب بتسعمائة ويرجع الكفيل على المطلوب بمائة وان لم

يشترط ابراهنهما في الصلح برئاعن تسعة مائة ❀ ولوقضى دين الميت الكفيل به أو بعض الورثة رجع بذلك في الذي تركه مع الغرماء بالحصص من الوجيز ❀ رجل له على رجل مال وبه كفيل فأبرأ الطالب الاصيل ان قبل ابراه برئ هو والكفيل جميعا وان رد ابراه صح رده في حقه ويبقى المال عليه وهل يبرأ الكفيل اختلاف المشايخ فيه ولو أبرأ الاصيل فمات الاصيل قبل الرد والقبول كان ذلك قبولا ولو أبرأ المديون بعد موته فرد ورثته ابراه يبطل الا برأه في قول أبي يوسف ولا يبطل في قول محمد من الخلاصة ❀ ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشروط لمفسده من معنى التملك كما في سائر البراءات وروى انه يصح لان عليه المطالبة دون الدين في الصحيح ❀ كان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا لا يرتد الا برأه عن الكفيل بالرد بخلاف ابراه الاصيل كما في الهداية ❀ لو قال الطالب للكفيل ابرأ أنت فقال لا قبل يبرأ ولو قال وهبته يرتد بالرد ولو قال ذلك للاصيل فرد يرتد فهم ما وعاد الدين عليه وصلى كفيله ❀ دين على ميت فقال الطالب ابرأته وهو في حل أو وهبت له فقالت الورثة لا تقبل اهم ذلك ويقضون المال والكفيل برئ منهم وقال محمد لا يصح ردهم ولو قال الطالب للكفيل ل بالنفس اعطى بعض ديني وأنت برئ من الكفالة لا يجوز ولا تبطل الكفالة في رواية وفي رواية تبطل ❀ ولو قال اعطى المال الذي عليه وارجع عليه وأنت برئ من الكفالة لا يجوز ❀ ولو قال للكفيل بالنفس اذا جاء غدا فانت برئ من الكفالة يجوز ❀ ولو كان كفيل بالنفس والمال فقال ادفع نفس المطلوب وأنت برئ من المال أو ادفع المال وأنت برئ من النفس لا يجوز من الوجيز ❀ ولا تصح الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تجوز اذا بلغه فجاز وفي بعض النسخ لم يشترط الاجازة واختلاف في الكفالة بالنفس والمال جميعا ذكره في الهداية وفي الصغرى الكفالة للغائب لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد فان قبل عن المكفول فضولى يتوقف على اجازته فاذا اجاز جاز وان لم يقبل لا يتوقف عندهما انتهى ❀ وفي الحقائق كفل بنفس رجل أو بمال عن رجل بغيبه الطالب جاز عند أبي يوسف وعندهما لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فيتوقف على اجازته انتهى قال ابن كمال في الايضاح شرط الصحة مطلق القبول وأما قبول الطالب بخصوصه فانما هو شرط النفاذ انتهى قلت الا في صورة وهي اذا قال المريض لوارثه تكفل عني بما على من الدين فكفل به مع غيبه الغرماء يصح بلا قبول لان ذلك وصية في الحقيقة ولذلك يصح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما تصح ان كان له مال واذا قال المريض ذلك لاجنبى اختلاف المشايخ فيه كما في الهداية ❀ ولو كفل بمال بغير أمر المكفول فرضى المكفول عنه رأى المكفول له جاز ولو أداه المال رجع به على المكفول عنه ولزم المكفول من الوجيز ❀ واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للغرماء لم تصح عنده وقال تصح من الهداية ❀ الكفالة بالدرك جائزة وهو التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولا يلزمه حتى يقضى بالاستحقاق على البائع أو على المشتري من الوجيز ❀ ومن

تكفل من رجل بما ذاب عليه أو بما قضى له عليه فغاب المكفول عنه فأقام المدعى البينة
على الكفيل إن له على المكفول عنه ألف درهم لم تقبل بيئته **❧** ومن أقام بيته إن له على فلان
كذا وإن هذا كفيل عنه بأمره فإنه يقضى به على الكفيل وعلى المكفول عنه وإن كانت
الكفالة بغير أمره يقضى على الكفيل خاصة وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل بما أدى على
الامر وقال زفر لا يرجع لأنه لما أنكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار مكذبا
شرعا فبطل زعمه **❧** ومن باع لرجل ثوبا بوضع له الثمن أو مضارب ضمن ثمن متاع رب المال
فالضمان باطل وكذلك رجلان باعا عبدا صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من
الثمن بخلاف ما إذا باعا صفقة من الهداية قال في الخلاصة ولو باعا صفقة بين كل ثمن
حصته ثم ضمن كل واحد منهما لصاحبه صح **❧** والوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن للموكل لا يصح
بخلاف الوكيل بالشكاح من جانب المرأة إذا ضمن المهر لها وبخلاف مالو باع بنفسه وكذا
الوكيل بالقبض إذا ضمن المثل للموكل صح انتهى وقد مررت هذه المسئلة في الوكالة **❧** لهما
دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه لم يجز فيرجع بما أدى بخلاف مالو أداء
من غير سبق ضمان فإنه لا يرجع وكذا وكيل البيع إذا ضمن الثمن لموكله لم يجز فيرجع بما أدى
ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع **❧** قال لغيره بيع من هذا المحبور ومتاعا وانضمن فبأمره
وقبضه وأتلفه لم يضمن إذا ضمن الثمن ولا ثمن عليه لفساد البيع **❧** قال له ادفع إلى هذا الصبي
عشرة دراهم بنفقة على نفسه على أن يضمن لها والصبي محبور ففعل كان ضامنا لواله ضمن
بعد الدفع من الفصولين **❧** قال في الصغيرى رجل دفع إلى صبي محبور عشرة دراهم وقال
أنتفها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع عن الصبي هذه العشرة لا يجوز لأنه ضمن ما ليس
بضمون على الاصيل ولو ضمن قبل الدفع بأن قال ادفع اليه عشرة دراهم على أن يضمن له هذه
العشرة يجوز وطريق الجواز أن الضامن يصير مستقرا العشرة من الدافع بأمره بالدفع
إلى الصبي فينوب عنه قبض الصبي وكذا الصبي المحبور إذا باع شيئا فجاء انسان وكفل
بالدرك للمشتري أن كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا تجوز وإن كفل قبل ذلك جاز انتهى
ولو باع الأب مال الصغير وضمن له الثمن لا يجوز هذه في المهر من الهداية **❧** صبي مأذون كفل
عنه رجل بأذنه جاز وبؤخذ به الصبي ولو كفل بنفسه الصبي المحبور بأذن وليه فلا كفيل
إن يأخذ وليه حتى يحضره ولو كفل عنه بمال بأمر القاضي أو الأب أو الوصي يرجع به على
الصبي وبأمر غير الأب والجد لا يرجع والكفالة لا تجوز حتى يخاطب عنه وليه خلا قالابي
يوسف ولو كفل عن صبي لا يعقل جاز على الكفيل من الوجه **❧** ولو قال اضيفه وهو يخاف
على حماره أن أكل الذئب حمارك فأنضم من فأكله الذئب لم يضمن كذا في المشتل عن المنية
❧ الكفيل بالدين المؤجل إذا أدى قبل حلول الاجل لا يرجع على المكفول عنه حتى يحل
الاجل من الصغيرى **❧** إذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كما إذا
اشترى بعبدا بألف وكفل كل واحد منهما عن الآخر فأدى أحدهما لم يرجع به على غيره

حتى يريد ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة ❦ وإذا كفل رجلا عن رجل بمال على ان
كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شئ أداه أحدهما يرجع على شريكه بنصفه قلبلا
كان أو كثيرا ثم يرجعان على الاصيل وان شاء المؤدى يرجع بالجميع على المكفول عنه ومعنى
المسئلة في الصحيح ان تكون الكفالة بالكل عن الاصيل وبالكل عن الشريك وإذا أبرأ رب
الدين أحدهما أخذ الاخر بجميع الدين من الهداية وان ضمننا عنه بغير أمره لم يكن له ان
يرجع على شريكه بشئ حتى يؤدى أكثر من النصف ذكره في الوجيز ❦ رجلا لهما على
رجل دين أو ابنان واران وكفل أحدهما لصاحبه بحصته من الدين لا يصح ولو شرع
في الاداء صح الكفيل بأمر الاصيل ❦ أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به
لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكم فلا يفرق فيه العلم والجهل كعزل الوكيل ضمنا من الغنية
❦ وإذا افرق المتفاوضان فلا محاب الدينون ان يأخذوا أيهما شاءا بجميع الدين ولا
يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف وإذا كوتب العبدان كتابة
واحدة وكل واحد منهما كفل عن صاحبه فكل شئ أداه أحدهما يرجع على صاحبه
بنصفه ولو لم يؤدى شئ أحق أعتق المولى أحدهما جازا العتق وبرئ عن النصف وللمولى
ان يأخذ بحصة الذي لم يعتق أيهما شاء فان أخذ الذي أعتق يرجع على صاحبه بما أدى وان
أخذ الاخر لم يرجع على المعتق بشئ ❦ ومن ضمن عن عبدا لا يجب عليه حتى يعتق وان
أقر باستلام مال وكذبه سيده أو أقرضه سيده أو باعه وهو محجور ولم يسم حالا ولا غيره فهو
حال لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة الا انه لا يطالب بعسره أو جميع ما في
يده ملك المولى ولم يرض بتعلقه به والكفيل غير مسمر فصار كالأداء كفل عن غائب أو مفلس
بخلاف الدين المؤجل لانه متأخر بمؤثر ثم إذا أدى يرجع على العبد بعد العتق ❦ ومن ادعى
على عبدا لا وكفل له رجل بنفسه مات العبد برئ الكفيل لبراءة الاصيل كما اذا كان المكفول
عنه بنفسه سرا فان ادعى رقبته العبد فكفل به رجل مات العبد فاقام المدعى البينة انه كان
له ضمن الكفيل ان كان المدعى به المال على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ
وضمن قيمته ❦ وفي التجريد عن محمد ادعى على انسان انه غصب عبدا فقال رجل أنا ضامن
العبد الى من يدعى قال هو ضامن حتى يأتي العبد فيقيم البينة انه عبده فان لم يأت به واستحققه
بيئته فهو ضامن لقيمة العبد ولو ادعى انه غصب عبدا أو مات في يده فقال خله وأنا ضامن
لقيمة العبد فهو ضامن يأخذه به من ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالبينة انتهى ❦ ولا يجوز
كفالة المملوك والعبي الا باذن من الهداية وكذا لا تصح كفالة المكاتب هذه في الشركة
منها قال في الوجيز لو كفل المكاتب بنفسه أو بمال لا يجوز وان أذن له المولى وفي التفصيلين
كفالة القن باذن مولاه تجوز ويؤخذ القن به في الرق وبعد عتقه وكفالة الصغير تجز
ولو باذن أبيه ولو استدان بشراء نسيته أبوه أو وصيه وأمره بأن يكفل بالدين عنه أو بنفسه
جازت كفالته بالدين دون النفس انتهى ❦ وإذا كفل العبد عن مولاه بأمرة فعتق

فأداءه أو كان المولى كفل عنه فإذا بعد العتق لم يرجع واحد منهما ما على صاحبه وقال زفر
يرجع ومعنى الوجه الأول أن لا يكون على العبد دين حتى تصح الكفالة بالمال عن المولى
إذا كان باهره أما كفالته عن العبد فتصح على كل حال من الهداية ولو أدى العبد المال
قبل العبد لا يرجع اتفاقا وكذلك لو كانت كفالته بالأمر المولى لا يرجع اتفاقا ولو أدى بعد
العتق ذكره في شرح المجمع ❀ ولا تصح كفالة العبد المأذون والمديون المستغرق دينه قيمته
بالمال عن مولاه بأذنه اتفاقا ذكره في المجمع لأن في صحة كفالته اسراز الغرماء لكن الالتزام
منه صحيح في حق نفسه حتى إذا أعتق كان مطالباً ولو كفل بأذن الغرماء يجوز وقيد المولى
اتفاقاً إذا ولو كفل عن غيره فالحكم كذلك ذكره في شرحه فان أعتقه المولى في المرض ومات
يسمى العبد للغرماء في قيمته اتفاقاً ولا شيء للغرماء من هذه القيمة ثم عند أبي حنيفة عتقه
وكفالته لا ينفذان إن لم يفرغ من السعاية وعندهما تنفذ كفالته عند عتق المولى ذكره في
المجمع والمكفول له إن شاء اتبع مال المولى بالأصل وإن شاء اتبع العبد بالكفالة كما في الحقائق
ولو أعتق المولى في العصة صحت الكفالة ولا تجب السعاية اتفاقاً ويضمن المولى الأقل من القيمة
ومن الدين ذكره في شرح المجمع ❀ ولا تجوز كفالة المولى لمملوك وهو في بيته أو قد أبق كافي
الفصولين والمشتغل من العمادية ❀ ولو كفل بقرن إن أبق من مولاه أو بدين رجل إن انفلت
منه أو بشئ مما له أن ذلك لا يجوز ❀ شري فناء وقد تدينه وأخذ من بائه كفيلاً بالقرن حتى يدفعه
إليه فأت القرن فلا شيء على المكفيل ❀ كفل مسلم عن ذمي بخمر لذمي قبل لا يصح مطاقاً وقبل
لو كانت الخمر بعينها عند المطلوب يصح على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله أذ يجوز عنده
للمسلم أن يلزمه نقل الخمر كالوآجر نفسه لنقلها ❀ لو كفل بنفس إنسان إلى قديم فلان وهو
المطلوب صح لا غيره ❀ ولو ضمن مهران مائة ابنه على أنه يرى لومات الابن أو امرأته قبل
البناء بطل الشرط ولزم المال ❀ ولو قال إن وافيتك به غداً أو الأفعلى المال لم تصح الكفالة
بخلاف قوله إن لم أوافك به غداً ❀ ولو قال المطلوب إن لم أوافك بنفسى غداً فعلى مائة عليه فلو لم
يوافق لا يلزمه شيء إذ لزوم المال في ضمن الكفالة باطل إذ لا يكون كفيلاً بنفسه بخلاف الأجنبي
ولو دفع ثوباً إلى قصار ليقتصره وضمن به رجل لو هلك جاز على قول من يضمن القصار لا عند
أبي حنيفة وكذا أمثاله من الصنائع ولو قال إن أقصدته جاز بالاجماع إذ هلك التكفيل بما
يوجب الضمان وكذا الوقال للمودع لو جهد المودع أو تلف فعلى جاز وكذا في أمانته لو كفل
على جعل جاز الضمان لا الجعل لو لم يشترط في أصل الضمان ولو شرط الجعل في أصل الضمان
بطل الجعل والضمان ❀ ولو غصبه ألف درهم فقالت له مالكها وأراد أخذها منه فقال له رجل
لأتقاتله فأناضاً من بها أخذها منه وأردها اليك لزمه ذلك وهذا لا يشبه الدين ولو تلفها
خاص بها فصارت ديناً كان هذا الضمان باطلاً وكان على ضمان التقاضي ❀ ولو قال للطالب
إن تقاضيتني ولم يعطك فأناضاً من غلات قبل التقاضي بطل ضمانه ولو قال إن عجزت عنك عن
الأداء فهو على تقبضه يظهر رجحانه فان حبسه ولم يؤده لزم المكفيل من الفصولين ❀ ولو قال

الكفيل للطالب دينك من ثمن الخمر على والمطلوب غائب لا تسمع بينته ولا يحلفه ويؤدى المال
فان حضر المطلوب وصديق الكفيل وقد اداء يرجع عليه الكفيل ولا يصدق المطلوب على
الطالب الا بينته او يحلفه فيشكل فيرد الطالب ما اخذ منه وكذلك الحوالة ﴿ لو كفل بنفس
رجل ولا يعرفه بوجهه يؤخذ بالكفالة ويقال له أى رجل أتيت به وحلفت عليه فانت برى
من الكفالة من الوجيز ﴾ وفيه أيضا الوصايا المكفول له وعليه دين محيط فسلم الكفيل
الى ورثته او غرمائه لم يبرأ وان أدى الورثة الدين جاز دفعه اليهم فان لم يكن فى التركة دين
يبرأ بالدفع اليهم انتهى ﴿ ولو قال لرجل انجه ترابر فلانست من دهم لا تكون كفالة من
وعدا لغيره ان يقضى دينه بان قال من دهم لا يجب عليه ﴿ اذا قبل الاتفاق ارفضاء الدين من
ماله ثم ابى لا يجبر لانه متبرع ﴿ الكفيل بالدين المؤجل اذا أدى قبل حلول الاجل لا يرجع على
المكفول عنه حتى يحل الاجل ﴿ اذا قال ان لم اوافك به غدا فعلى المال ثم اختلفا فقال
وافيتك به وقال الا تحلم توافنى به فالقول للطالب وثبت عدم الموافقة ويلزمه المال من
الصغرى ولو قال انجه ترابر فلانست من دهم فهذا وعد لا كفالة يتلفظ بما يدل على
الالتزام نحو كملت على الى وكذا الوقال فرداين مال وى يد هم ليس بكفيل ولو قال اين
مال فرداينوا تسليم كنتم فهو كفيل ﴿ انا فى عهدة مالك على فلان وقيل الدائن لم يصرفك لانه
قد يعنى به انه يأخذ من المديون ويدفعه الى الدائن لو قال الدائن لاخ المديون الذهب الذى
لى على أخيك ازم جنول كن فقال قبول كردم لا يلزمه شئ ﴿ اعلم لك شهر اجم هذا الدينار
فطلب منه الدائن كفيلا فقال أبو المديون اكرىك ماه را كار تو نكند من ضمان كردم
اين يك دينار او قبل الدائن ضمانه فى المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلا لانه
شرط متعارف ﴿ له على آخر دين فطالبه فقال رجل من ضمان كردم فتم كه باغ وى فروشم
واين مال بتودهم اوقال كه پذير فتم كه اين مال را كه ان تركه وى درهم لانصح الكفالة
ولو اضافها الى بيع ماله يصح حتى لو باع يلزمه ذلك القدر ويجبر على بيعه ﴿ قال للدائن ان لم
يؤد فلان مالك الى ستة أشهر فانا ضامن له يصح التعليق لانه شرط متعارف ﴿ كفل بنفسه
وقال ان عجزت عن التسليم الى ثلاثة ايام فعلى المال ثم حبس بحق أو غفر بحق أو مرض مرضا
يتعذر معه احضاره يلزمه المال يعنى بعد الثلاثة ﴿ كفل بنفس رجل على ان يسلمه الى
المكفول له متى طالبه به ثم سلمه اليه قبل ان يطالبه ولم يقبله يبرأ لان حكم الكفالة وجوب
التسليم وهو ثابت فى الحال وقوله على ان يسلمه اليه متى طالبه به يذكر للتأكييد لا للتعليل
وقد سلمه فى حال كونه كفيلا فيسبرأ ﴿ قال لامرأة ابنة مادمت حية ودمت حيا ففقتك على
يصح برهان وقال صاحب المحيط لا يصح حتى يقول فانفسقة التى تجب على ابنى على طالب
الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يحى الاصيل فقال الدائن لا تعلق لى على الاصيل اغما تعلق
عليك والجواب انه ليس للدائن ان يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه فى المطالبة
وهو المختار لان الناس لا يريدون نفي التعلق اصلا واغما يريدون نفي التعلق الحسى وانه تعلق

به تعلق المطالبة من القنية **لو** كفل بنفس رجل لرجلين ووافاهما به الى كذا او لافعل عليه
مالهما فوافق به أحدهما والاخر غائب برئ عن كفالة الحاضر وزمه تصيب الغائب من المال
وما أخذ الغائب يكون بينهما والكفيل ان يتقدم الى الحاكم لينصب عن الغائب من ربه لم
اليه وانكر الخصاص نصب القاضي **لو** كفل بنفسه على ان يوافق به اذا حبس القاضي وان
لم يفعل فعليه الالف لا يلزمه شيء ما لم يحبس القاضي **ولو لم يوافق** **لو** كفل بنفس رجل الى الغد
وقال للطالب ان لم يأت به غدا فقبضه منى **لو** فأنابرى منه فوافاه به في الغد يبرأ من المال في
الرواية الصحيحة **ولو** كفل بنفسه على انه ضامن بما قضى عليه قاضي الكوفة وقضى عليه
قاضي غير قاضيه يلزمه ولو عين حكما فحكم غيره بالمال عليه لا يلزمه وفي زماننا يجب أن يصح
تعين القاضي كتعيين الحكم لان أكثر القضاة يقضون بالرشوة وذكر ابن رستم عن محمد
لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يدفعه الى الطالب غدا فعليه المال فأبرأه الطالب من
الكفالة قبل أن يدفعه اليه برئ الكفيل بخلاف ما لو مات الكفيل فانه ان دفع وارثه الى
الطالب برئ وان لم يدفعه حتى مضى الوقت لزم الوارث المال وكذا ان مات الطالب فدفع
الكفيل الى وارث الطالب برئ والا يلزم المال **لو** كفل بنفس الغاصب لو قال له المنصوب
منه ان لم ترده على غدا فعليه من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الاخر لابل عشرين
فسكت المكفول له لا يلزمه الا عشرة همداهم وعند أبي يوسف يلزمه عشرون **لو** رجل
اقتضى من مديونه ألفا وضمن له رجلا ان يبدل ما قيمته من زبوف أو نهر بركة أو مستوقفة فضمنه
جائز والقول قول الطالب في انه وجد زبوف أو نهر فأنحوه فيستبدلها من الكفيل عند أبي يوسف
وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستبدلها من الكفيل حتى يحضر مديونه فيقضى عليه
ببذلها ثم يرجع الطالب على الكفيل ولو ضمن لامرأة بنفسه كل شهرين عن زوجها ليس
له ان يرجع عند الشهر ولو ضمن بالاجرة في اجارة كل شهر فله ان يقسم ضمانه عند رأس
الشهر **لو** أقر الكفيل بالكفالة الى أجل يقبل قوله وفي اشتراط الخيارات لا يقبل قوله متى كذبه
المقر له ويلزمه المال **لو** كفل بشرط أن يرهن المكفول عنه رهنا وسماه ولم يرهن لم يجبر
عليه ويلزمه المال الكفيل الا ان يشترط براءة الكفيل ان لم يرهن فبراء الكفيل اذا لم يرهن
ولو قال رجل للطالب قد ضمنته مائة على فلان أو قبضه منه وادفعه اليك لم يكن هذا ضمانا
من الوجيز **قال** ابن كمال في الايضاح لو أقر انه كفيل عن فلان بدين وادعى الاجل فصدمه
المقر له وهو الطالب في الكفالة وكذبه في الاجل كان القول قول المقر له أنه أقر بثبوت حق
بعد شهر دينا كان أو مطالبة المقر له بدعيه في الحال وهو ينكر فكان القول قوله انتهى
لو رب المتاع لو أخذ من الغاصب والمستهير كفيلا برده يجبر الكفيل على الرد كالاصيل
واذا رجع على الاصيل بالجرعته كذا في الفصولين من أحكام الوكلاء **عليه** مال
فأدخل المطالب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر اهق ولم يحتمل بطل بالتوقف على اجازته اذا
بلغ اذا لم يجبر له حين وقوعه فلو بلغ وأقر بالكفالة قبل بلوغه بطل اقراره اذا أقر بكفالة باطلة

ولو جدد لها بعد بلوغه يصح هذا لو كان الأب هو المدينون أما لو كان الدين دين الصبي بان
شري أو وصيه شيئاً له نسبته وأقر الصبي حتى ضمن المال لرب الدين أو ضمن بنفس الأب
أو الوصي جاز ضمنه بالمال وبطل ضمنه بالنفس لانه اتزم شيئاً لم يلزمه قبل الضمان وهو
احضارهما بمجلس الحكم بخلاف ضمان المال لانه كان يلزمه قبل الضمان فصح **❦** رجل
كفل مبيالو كان الصبي تاجراً سمحت الكفالة ولو خاطب عنه أجنبي وقبل عنه توقفت على
اجازة وليه وان لم يخاطب أجنبي وانما خاطب الصبي عند أبي حنيفة ومحمد لا تصح وعند
أبي يوسف تصح **❦** كفل عن صبي بالمال أو بنفسه باذن وليه أو بدونه تصح سواء كان محجوراً
أو لا اذا كفل بحق مضمون على الاصيل ولو أخذ الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن
وليّه يجبر الصبي على أن يحضر معه اذا اذن من يلي على الصبي بالكفالة جائز اذا اذن بها
أمر بقضاء ما عليه من الدين والأب والوصي على ما كان الامر بقضاء الدين عن الصغير فيمكن
الامر بالكفالة ولو كفل بغير أمر من يلي عليه لو كان بغير أمر الصبي لا يجبر أيضاً ولو كان
بأمره لو كان الصبي مأذوناً يجبر وكذلك لو كفل عنه بمال بأمره فادى يرجع عليه اذا اذن
الصبي المأذون في الكفالة بنفسه وبما عليه من المال معتبر شرعاً وان لم تجز كفايته عن
الغير لانه تبرع ولو غير تاجر وطلب أبوه من رجل ان يضمه فضمنه جاز وأخذ به الكفيل وكذا
وصيه أو جده أو أبوه ميثاقاً وكذا القاضي لو لا وصي ولا جد فلو تغيب الغلام وأخذ الكفيل
أباً الغلام وقال انت أمرتني أن أضمنه فخلصني فان الأب يؤخذ به حتى يحضر ابنه اذا الصبي
في يده وتديره وكذلك لو كان مأذوناً أو أعطى كفلاً بنفسه ثم تغيب الصبي فان الأب يطالب
باحضاره بخلاف الأجنبي **❦** قال اكفل بنفسك زيد فكفل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب
باحضار زيد اذ لم يكن بيده وتديره هذه الجملة من أحكام الصبي من الفصولين **❦** وفي الاشياء
لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى
عليها ولا يمنعها الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الأب اذا أمر أجنبياً بضمان
ابنه فعلى الأب احضاره ليكون في تدبيره الثالثة سبحان القاضي على رجل من المسجونين
حبسه القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطالب السجين باحضاره انتهى **❦** كفالة
المريض تغيب من ثلث ماله ولو أقر في مرضه انه كفل في صحته تعتبه بر من كل ماله كذلك في
المرء وان من أحكام المرضى **❦** جماعة طمع الوالي أن يأخذ منهم شيئاً بغير حق فاخذني
هم وظفر الوالي ببعضهم فقال المعتقون للذين وجدتهم الوالي لا تطعوا هم علينا وما أصابكم
فهم ليسوا بالخصم فلو أخذ منهم الوالي شيئاً قلهم الرجوع قال هذا يستقيم على قول من
يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح **❦** اذا كفل رجل عن رجل بالف على أن
يعطيه من رديته المكفول عنه اتى عنده جاز اذا أمره بذلك ولم يكن له ان يسترد الرديته
منه فان هلك برئ الكفيل والقول قول الكفيل انها هلكت فان غصبها برئ الوديعة
أو غيره واستمككها برئ الكفيل والحوالة على هذا ولو ضمن له ألف درهم على أن يعطيه

اياه من ثمن هذه الدار فلم يبعها لم يكن على الكفيل ضمان ويلزمه بيع الدار ولو كفل بمال
على ان يجعل الطالب له جعلا فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل وان كان
مشروطا في الكفالة فالكفالة باطلة ١٠ اذا كفل عن رجل بدراهم صح جبا دافعا مكرسة
أوز يوفار تجوز بهما رجوع على الاصيل بمثل ما ضمن لا بمثل ما أدى وليس هذا كالمأور باداء
الدين من الخلاصة ١١ رجل اشترى من آخر عبدا وتقا بضار ضمن له رجل عيو به فوجد
به عيبا فردته فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة وهذا كضمان العهدة وأنه لا يصح
عنده ولو ضمن له السرقة أو العتاق فوجده مسروقا أو حرا ضمن وكذا لو ضمن له الجنون
أو العمى فوجده كذلك يرجع بذلك على الضامن بالثمن ولو مات عنده فقضى بنقصان العيب
كان للمشتري أن يرجع بذلك على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يحد فيه من الثمن جاز عند
أبي حنيفة وأبي يوسف أن رد رجوع بالثمن كله وان حدث به عيب عنده رجوع بحصة العيب
على الضامن كما يرجع على البائع ولو قال ضمانت لك ما لحقتك من الثمن من عهدة هذا العيب
كان كذلك عند أبي حنيفة وان استحق ضمن هذا في البيوع من الخلاصة ١٢ قال لزيد على
عمر والى وأنا ضامن به فانكسر عمر ولم يكفيل اذا ادعاه زيد دون الاصيل كما في الخاتمة ذكره
ابن نجيم في قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ١٣ اشترى دارا ضمن انسان الدرك
ثم استحققت بعد البناء لا يرجع بقيمة البناء على ضامن الدرك ولو ضمن له الدرك بقيمة ما بنى
فيها يرجع بقيمة البناء على البائع أو الضامن ولا يرجع بقيمة الولد على الكفيل بضمان الدرك
اذا استحققت الجارية كذلك في الوجيز من الاستحقاق ١٤ لو قال لغيره اعطى ان افعل على ان فلانا
ضامن وفلان حاضر يسمع فدفق فهو قرض على زيد

باب الحادى والعشرون في مسائل الحوالة

الحوالة نقل الدين أو المطالبة من ذمة الى ذمة الاول عند أبي يوسف والثاني عند محمد كما
نقله ابن كمال عن الزبلي فلما برر المحتال المحيل من الدين جاز عند أبي يوسف لان المحيل ليس
بعديون عنده لانتقال الدين من ذمته الى ذمة المحتال عليه كما في المجموع ١٥ ولو احال الراهن
المرتن بالدين على غيره استرد الرهن عند أبي يوسف وعند محمد لا يسترد ذكره في الوجيز
وقبول المحتال والمحتال عليه شرط لصحة الحوالة وأما رضا المحيل فانما يشترط للرجوع عليه
ذكره ابن كمال في الايضاح واذا تمت الحوالة برى المحيل من الدين بالقبول عندنا خلافا لغيره
ولم يرجع المحتال على المحيل الا أن يتوى حقه والتوى عن أبي حنيفة بإحدى الامرين ان
يجب سد الحوالة ويحلف ولا يئنه له عليه أو يموت مفسدا أو قال اهدان الوجهان ووجه ثالث
وهو أن يحكم الحاكم بما فلاسه حال حياته من الهداية ١٦ واذا مات المحتال عليه فقال المحتال
توى المسال عليه فارجع عليك أيها المحيل اذن فالقول للمحتال ويرجع على المحيل لانه
متمسك بالاصل كما في المنية والصغرى ١٧ والكفالة بشرط براءة الاصيل حوالتان قوى ما على

الكفيل يجمع على الاصيل ولومات هذا الكفيل فقال الطالبي لم يترك وفاءه وكذبه المطلوب
فانقول قول الطالب وعلى المطلوب اليقظة من الوجيز **١** حال عليه نجاسة من الخنطة
ولم يكن للمجمل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المجمل فقبل المحتال عليه ذلك لاشئ
عليه من القضية **٢** وتصح الحوالة في الدين لافي العين وتصح بدراهم الوديعة فلو اودع رجلاً
ألفاً وأحال بها عليه فهلكت قبل التسليم يرى المحتال عليه وهو المودع للحوالة لتقيدها
بها فإنه ما انتزم الاداء الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمقصود لان القوات الى خلف
كلا قوات وقد تكون الحوالة مقيدة بالدين أيضاً من الهداية وتصح بالمقصود ولا يبرأ
المحتال عليه وهو الغاصب عن الحوالة قبل الاكراه لان مثلها يخلفها ذكره في الايضاح ثم
قال وانما قلنا مثلها دون قيمتها لان الدراهم من المثليات انتهى **٣** وفي الوجيز الحوالة نوعان
مطلقة ومقيدة فالمطلقة ان يحيل صاحب الدين على رجل بالف والمجمل عليه ألف ولم
يصف الحوالة اليه فعليه أداء ألف المحتال والمجمل ان يطالبه بأداء ألف اليه وكذا
لو كان لرجل عند رجل وديعة وأحال غريمه عليه بالف ولم يقيد بها بالف الوديعة فله ان
يأخذ الوديعة منه وأما المقيدة فبأن أحال بالمال الذي له على المحتال عليه أو على ان
يعطيه مما عليه وليس للمجمل ان يطالبه بالاداء اليه انتهى فلو باع شيئاً وأحال غريمه
على المشتري - والة مقيدة بالثمن ثم رد بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض من غير
قضاء أو رد بخيار الرؤية أو الشرط أو فاسخ العقد لا تبطل الحوالة عندنا خلافاً لفرقائي
الصغرى والحقائق ولو كان مكان الثمن وديعة أو غصب فأحال صاحب الوديعة والغصب
غريمه على المودع والغاصب حوالة مقيدة ثم استحققت الوديعة والغصب بطأت الحوالة
٤ وإذا أحال الطالب على رجل بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضاً بجميع حقه على الآخر
وقبل منه صار الثاني ناقضاً للاول من الصغرى **٥** ولو أحال ولم يكن للمجمل دين على المحتال
عليه فأدى المحتال عليه المال يرجع المحتال عليه على المجمل بما ضمن لابعاً أدى هذه في
الكفالة من الهداية حتى لو أدى عروضاً أو دراهم عن الدنانير لا يرجع الا بالدين كالكفيل
لانه عمل الدين الذي على المجمل وكذا لو وهب المحتال الدين للمحتال عليه أو تصدق عليه
أو ورثه المحتال عليه من المحتال فإنه يرجع على المجمل بالدين ذكره في الوجيز **٦** وان اختلف
المجمل والمحتال عليه فقال المجمل أحلت دين كان عليه وأنكر المحتال عليه فاقول قول
المحتال عليه والحوالة لا تكون اقراً وبالدين لانها قد تكون بدونه وإذا طالب المجمل المحتال
بما أحاله به وقال انما أحلتك بقضه لي وقال المحتال بل أحلتني بدين كان لي عليه فاقول
قول المجمل لان المحتال يدعي عليه الدين وهو يتكرولفظ الحوالة المستعمل في الوكالة
فيكون القول قوله مع عينه من الهداية **٧** الحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه
الدين للمحتال ان شاء يرجع على الغاصب وان شاء على المجمل وعلى هذا الاجرا اذا باع
المستأجر وأحال المستأجر على المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن

الى المستأجر فهو مختار ان شاء رجع على المستأجر وان شاء رجع على الآجر ومن صور فساد
الحوالة اذا كانت الحوالة بشرط ان يعطى المحتال عليه مال الحوالة من عن دار المحيل
كانت فاسدة لان هذا حوالة لا يقدر على تنفيذ الحوالة الا به وهو يبيع الدار فان الحوالة
بهذا الشرط لا تكون توكيلا يبيع الوكيل بخلاف ما اذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط
ان يعطى مال الحوالة من عن دار نفسه فانه يجوز من قاضي خان ❦ وتصح الحوالة من المحتال
عليه هذه في الكفالة من الهداية ❦ واذا مات المحتال عليه مفلسا وقد أعطى كفيلا بالمال
ليس للمحتال ان يرجع على المحيل بدينه ثم ان أبرأ صاحب المال الكفيل منه فله ان
يرجع به على الاصيل ❦ وان قضى أجنبي المال عن المحتال عليه فله ان يرجع بذلك على
المحيل ان لم يكن له على المحتال عليه دين ولو كان للمحيل على المحتال عليه دين وقضى
أجنبي الدين عن المحيل لا يرجع الا جني على المحيل ويرجع المحيل بدينه على المحتال عليه
❦ واذا مات المحتال عليه مفلسا وقد رهن بالمال رهنا للطالب ان يرجع على المحيل بدينه
من الوجهين

﴿الباب الثاني والعشرون في مسائل الشركة﴾

وهي فوكان شركة املاك وشركة عود وانتسكهم على ذلك في خمسة فصول
﴿الفصل الاول في شركة الاملاك﴾ شركة الاملاك على نوعين أحدهما ان يصير مال كل
واحد منهم مشتركا بينهم ما بغير اختيارهما بان اختلط مال أحدهما بمال الآخر من غير
اختيارهما خلط الا يمكن التمييز بينهما أصلا ويمكن ولكن يخرج بخلط الخلطة بالشعير والثاني
ان يصير المال مشترك بينهما باختيارهما بان ملكا بالاشراء أو بالهبة أو بالصدقة
أو بالاستيلاء وفي نوعها لا يجوز لأحدهما التصرف في نصيب شريكه الا باذنه وكل واحد
منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي كافي الهداية وغيرها ❦ رجلا ان بينهما بغير رجل أحدهما
عليه شيئا من القرية الى المصرف فبسط البعير في الطريق فقهره قالوا ان كان يرجى حياته
يضمن حصته شريكه وان كان لا يرجى لا يضمن لانه مأثور بالحفظ والتعريف هذه الحالة حفظ
وان فخره أجنبي كان ضامنا على ❦ كل حال في الصحيح من الجواب من قاضي خان ❦ وفي
الفصولين لهما بغير عليه متاع فساقه أحدهما على جسر فوقع في النهر وعطب فقهره أهل
القرية لم يضمن السائق ولا الناحرون اذا علم انه لا يعيش الى مجي صاحب ❦ وفيه أيضا دابة
لهم فساقتها أحدهما فوقعت في نهر وانكسرت رجلها ففخرها رجل وباع شريكه اللحم
لا يضمن السائق وان شاعرا اذا لم يعلم انها تعيش الى حضور صاحبها ونعم اللحم بين الشريكين وهو
كلما ذرون دلالة انتهى قالت وقدم في باب الذبايح من هذا الكتاب ان الفتوى على ان
الأجنبي يضمن في الفرس والبغل لا في الشاة وقال قاضي خان يكون ضامنا لانه غير مأثور
بالحفظ بخلاف الراعي والبقرة فانه لا يضمن بذبح الشاة أو البقرة اذا كان لا يرجى حياتها

استصا نالانه ما مور بالحق كاهم في باب الاجارة في أرض بينهما زرع أحدهما كلها تقسم
الأرض بينهما فواقع في نصيبه أقصر وما وقع في نصيب شريكه أمر بقلعه وضمن نقصان
الأرض هذا إذا لم يدرك الزرع أما لو ادرك أو قرب بغرم الزارع لشريكه نقصان نصف
الأرض لو انتقصت لأنه غاصب في نصيب شريكه وعن محمد لو غاب أحدهما فاشترى به ان
يزرع نصف الأرض ولو أراد الزراعة في العام الثاني زرع النصف الذي كان زرعته وكذا
لومات أحدهما فالله ان يزرع كاهم ويقتى بأنه لو علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها فله
أن يزرع كلها ولو حضر الغائب فله أن ينتفع بكل الأرض مثل تلك المدد في الغائب في حقه
دلالة لو علم أن الزرع ينقصها أو الترتك ينفعها ويزيدها قوة فليس للآخر أن يزرع فيها شيئا
أصل إذا الرضا لم يثبت هناك كذا أرض بين ورثة زرعها بعضهم ببدن مشترك بينهم باذن
الباقين لو كبارا أو باذن الوصي لو صغارا فالله على الشريك ولو زرع من بدنه نفسه فالله
للزارع والزرع المشترك لو ادرك فخصه أحدهما بالأذن شريكه فله أن ينفع في ضمن حصته
شريكه واقعة الفتوى زرع أرضا بينه وبين غيره هل لشريكه أن يطالبه بربع أو ثلث بحصة
نفسه كما هو عرف ذلك الموضع اجيب بأنه لا يملك ذلك لكن يغرمه نقصان نصيبه من الأرض
لو انتقصت سكن دارا مشتركة بغيره شريكه لا يلزمه أجر حصته ولو مدة للاستغلال
إذا دارا مشتركة في حق السكنى وفيما هو من توابع السكنى تجعل مما لو لكل واحد من
الشريكين على سبيل السكك إذا لم تجعل كذلك يمنع كل منهما عن دخول وقعود ووضع أمتعة
في بطل منافع ملكهما وهو لم يجز ولما كان كذا صار الحاضر ساكن في ملك نفسه فلا أجر عليه
وعلى في الذخيرة بأنه سكن بتأويل الملاك فلا أجر من الفصولين والوقف المشترك إذا سكنه
أحدهما بالغلبة بدون إذن الآخر فإنه يجب الأجر سواء كان موقفاً للسكنى أو للاستغلال
كما في الأشباه وقد مر في الغصب عبد بن شريكين استخدمه أحدهما بغير إذن صاحبه
فكان في خدمته يصير غاصبا على رواية هشام عن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن رستم
عنه وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الروايةين انتهى دار مشترك بين قوم فلبعضهم
التوضؤ وربط الدابة ووضع الخشبة فيها ومن عطف بذلك لا يضمن وليس لهم حفر بئر أو حفر
أحدهم بئرا يؤخذ بئرا يسويها فان نقص الحفر الأرض يؤخذ بنقصان الحفر وإذا حفر أحد
أصحاب طريق غير نافذة فيه بئرا يؤخذ بئرا يطعم البئر ولا يؤخذ بئرا تقتصت البئر ويضمن
ما عطف بها وكذا لو بني فيه فعطف بذلك إنسان ضمن كافي قسمة الصغرى وقدم في الجنائيات
وفي الخلاصة من كتاب الحيطان وكذلك لو كان الطريق بين قوم وهو غير نافذ فان حكمه
حكم الدار المشتركة غير أن في الطريق لا يضمن نقصان الحفر انتهى دار بين اثنين غاب
أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الأجرة فللغائب أن يشارك في الأجرة قال رضي الله تعالى عنه
فهذا الإشارة إلى أن العاقل يملك الأجرة وفي الأصل إشارة إلى أنه يملكها ويصدق بحصة
شريكه التثبت كالغاصب من القنينة وقبها قبض أحد الشريكين نصيبه من السلم أو الدين

المشترك ورضى الا شتره قبضه لنفسه فله ان يرجع عليه بحصته بهذا ذلك انتهى **في مواش**
 لهم ما فاقب أحدهما فدفع الشريك الا شتر كلاهما الى الراعي هل ضمن نصيب شريكه أجب
 مولانا انه ضمن اذ يمكنه حفظها بيسد أجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك في
 الحضر ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قيدا يحفظها من مشعل
 الاحكام عن الفصولين **في** ولو كان بينهما شركة في مال خطاه ليس لواحد منهما ان يسافر
 بالمال بغير اذن شريكه فان سافر به فله ان كان قد رآه حمل ومؤنة ضمن وان لم يكن له
 حمل ومؤنة لا ضمن **في** رجلان لهما دين مشترك هل رجل فاحدا أحدهما حصته من المدينون
 كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض وان أراد أحدهما ان يأخذ من المدينون شيئا ولا يشاركه
 صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك ان يجب المدينون منه مقدار حصته من الدين ويسلم له ثم
 هو يرى الغريم من حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة
في رجلان بينهما دار غير مقسومة فاقب أحدهما كان للآخر ان يسكن مقدار حصته في
 كل الدار وكذا الخادم اذا كان مشتركا واو أحدهما غائب كان للحاضر ان يستخدم الخادم
 بحصته وفي الدابة المشتركة لا يتركها أحدهما الا ان التماس يتفاوتون في الركوب فلم يكن
 الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوتون في السكنى والخدمة فكان
 الغائب راضيا بعمل الشريك **في** والكرم والارض اذا كانا بين الرجلين واحدهما غائب
 أو كانت الارض بين بالغ وقيم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وزرع الارض بحصته
 طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فان أدركت الثمرة يبيعها أو يأخذ حصته من الثمن وتوقف
 حصته الغائب فاذا قدم الغائب خیر الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن وان أدى
 خراج الارض فالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير أمره لا عن اضطرار
 فانه يمكن من ان يرفع الامر الى القاضي ليأمره بذلك وان كان بين الحاضر والغائب دار
 بمقسومة ونصيب كل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس للحاضر ان يسكن في
 نصيب الغائب لكن القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يؤاجر ويسكن
 الاجر للغائب وفي غير المقسومة للحاضر ان يسكن قدر حصته وعن محمد للحاضر ان يسكن
 كل الدار اذا خيف عليه الخراب لو لم تسكن وما كان على الراهن اذا أداء المرتن بغير اذن
 الراهن ذكرنا انه يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتن وان أدى أحدهما
 ما كان على صاحبه بأمره أو بأمر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة اذا
 كان الراهن غائبا فاتفق المرتن بأمر القاضي يرجع عليه وان كان حاضر الا يرجع وقال أبو
 يوسف يرجع بجميع في الوجهين والقنوى على ان الراهن لو كان حاضرا وأبى ان يتفق فامر
 القاضي المرتن بالاتفاق فاتفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي ان تكون على
 هذا القياس من قاضي خان **في** وعن محمد في طاحونة بين شركيين اتفق أحدهما على حرمتها
 بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك **في** وسئل

الفضل عن طاحونة أو حمام لهما المستأجر نصيب كل منهما رجل ثم اتفق المستأجر في حرمه
الحمام بأذن مؤجره هل يرجع بذلك على المالك الذي لم يؤجر نصيبه منه أجاب لا يرجع
وذكر عن محمد الرواية التي ذكرنا ثم قال يحتمل أن يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما
اتفق ويرجع على مؤجره عما اتفق ثم أجره يرجع على شريكه عما أخذ منه المستأجر لأن
المؤجر أقامه مقام نفسه ويحتمل أن يقال المستأجر أعيا يرجع على مؤجره لأجل أنه اذن
له في الاتفاق فاذن المؤجر للمستأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيكون المستأجر
متطوعاً في نصيب شريكه المالك فلا يرجع به على أحد فلما شبه عليه احتياط في الجواب
فقال لا يرجع على الشريك المالك عما اتفق وأصل هذا النوع أن كل من أجبر على أن يفعل
مع صاحبه فإذا فعل أحدهما فهو متطوع وكل من لا يجبر فهو ليس متطوعاً وعلى هذا نهى
رجلين كراه أحدهما أو السبعة يتخوف فيها الفرق أو حمام غرب منه شيء قليل أو عبد بين
اثنين فقدها في هذا كله يكون متطوعاً لأنه لا يجبر شريكه على أن يفعل معه فإذا فعل
أحدهما بغير إذن شريكه كان متطوعاً أما الذي له غرفة فوق بيت رجل إذا أهدم البيت
وسقطت الغرفة إذا بنى صاحب الغرفة السفلى لم يكن متطوعاً إذا لا يجبر صاحب البيت على
بناء بيته ❶ قوم بينهم شرب امتنع بعضهم عن شرب النهر أمر الحاكم الآخر أن يكرهوا
النهر ولهم أن يمنعوه من شرب النهر حتى يدفع حصته وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وذكر
محمد أن داود الطائي كان من أصحاب أبي حنيفة ثم أقبل على العبادة والخلو بنفسه وكان
داره بينه وبين شريك له قائب فكان يسكن داود الدار وكانت نخلة أو نخلات في الدار فكان
لا يأكل من ثمرها شيئاً لكن كان إذا انتهت الثمرة وأدركت يفتح باب الدار ولا يمنع من دخله
الدار ويأكل الثمرة فكره أكل الثمرة ولغيره فيها نصيب بغير إذنه لأن الأكل اشتراك ولم يكن
في سكني الدار اشتراك بل في سكناها عمارته فلم يره بأساً قال محمد ولو أن الشريك أخذ
حصته من الثمرة وأكلها جاز له ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنه فإن حضر صاحبه فاجاز
فعله والأضمة قيمته وإن لم يحضر فهو كالأقطة يتصدق به قال الفقيه أبو الليث وهذا
استحسن وبه تأخذ من الصغرى ❷ كيلي أو زني بين حاضر وغائب أو بين بالغ وصبي فأخذ
الحاضر أو البالغ نصيبه فأما نفقة صفة بلا خصم لو سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك
مابق قبل أن يصل إلى الغائب أو الصبي هلك عليهم ولو بينهما دار وغائب أخذها يسكن
الآخر بقدر حصته وذكر يسكنها ولا يسكنها غيره وقيل يحل بينهما وبينها ولا خصم
يؤجرها أو يأخذ نصيبه من الأجر ويقف نصيب شريكه فلا يوجد ولا يتصدق ويستقدم
الخدام ولا يركب الدابة أذ يحرم بلامالك وفي الرحي لو احتاج إلى دابة أو أداة أو بناء أقامها
ورجع في الغلة من الفصولين ❸ عبد بين اثنين غائب أحدهما فاتفق عليه الآخر يكون
متطوعاً وهذه في النفقات من الصغرى ❹ وفي الوكيل لو تغيب أحدهما فاتفق الآخر كان
متبرعاً إلا أن يكون باهر القاضى كافي القصة من الصغرى ❺ جاني بينهما وهي وخيف

سقوطه فاراداً أحدهما نقضه وأبى الآخر يجبر على نقضه فلو هدم ما نطأ بينهما فأبى
أحدهما عن بناءه يجبر ولو أن هدم لا يجبر ولكنه يبنى الآخر فبنيته حتى يأخذ نصف
ما أنفق لو أنفق بأمر القاضى ونصف قيمة البناء لو أنفق بلا أمر القاضى من الفصولين ١٠ وفى
الوجيز من نفقة المشترك أصله أن من أصلح ملكاً مشتركاً يبنيه وبين غيره وهو مضطر
بالإتفاق لأحياء نصيبه إن كان بأمر القاضى يرجع على شريكه بقدر نصيبه وبغير أمره
لا يرجع ثم ينظر إن كان الإتفاق لأصلاح ملك الرقبة يجبر الشريك الآخر على العماره وإن
كانت العماره لأجل استيفاء المنفعة لا يجبر الآخر على علمها إذا لم يرد الإتفاق به وإن يرجع
على الآخر بقطعه انتهى ١١ فن أوزع لهم ما غاب أحدهما وأنفق الآخر يكون مشروطاً
فيما أنفق لأن المنفق في باب القن والزرع غير مضطر في الإتفاق إذا لم يخلو ما أن يكون شريكه
حاضراً أو غائباً فلو حاضراً فالقاضى يجبره على أن ينفق في نصيبه ولو غائباً فبأمر القاضى
في الإتفاق يرجع على الغائب إذا للقاضى ولاية الأمر بالاتفاق في كل موضع له ولاية الجبر
لو حاضراً فلما زال الاضطرار كان متبرعاً فيما أنفق بخلاف ما إذا كان صلوا لرجل والسفل
لا تخلفا ثم دم السفل بنفسه فلا يجرى ذوالسفل على البناء حينئذ إذا لو أجبراً عما يجبر
لحقه أو لحق ذى العلو لوجه إلى الأول وهو وظاهر ولا إلى الثانى إذ حقه فأتى بالعدم من ذى
السفل فلا يلزمه أن يعيده فيقال لذى العلو إن السفل ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم إن
علوك فلو بناء فله أن يمنع ذال السفل حتى يؤدى قيمة البناء إلى ذى العلو إذا البناء ملك الباني
لبناؤه بغير الأمر كغاصب إلا أن الغاصب متعد في البناء فلم يجز له منع رب الأرض من
الإتفاق بآرضه وذو العلو محق في البناء لأنه مضطر لأحياء حقه فله المنع منه ثم إذا أدى
إليه قيمة البناء ملكه ولو بالرضا صاحب العلو ولو امتنع رب السفل عن الإتفاق بسفله
وهن أداء القيمة لا يجبر عليه بخلاف ما لو هدم ذوالسفل سفله وذو العلو علوه فإنه حينئذ
يؤخذ ذوالسفل ببناء سفله إذ فوت عليه حق الحق بالملك فصار كالوفوت عليه ملكاً ١٢ رعى
ما بينهما ما في بيت لهما خربت كلها حتى صارت محراً لم يجبر الشريك على العماره وتقسم
الأرض بينهما ما ولو قاعة بينهما وأدواتها إلا أنه ذهب شئ منها يجبر الشريك على أنه يجر مع
الآخر ولو هدم سراقيل لشريكه أنفق أنت لو شئت فيكون نصفه ديناً لك على شريكك وكذا
الحمام لو صار محراً تقسم الأرض بينهما ما ولو تلف شئ منه يجبر الآخر على همارته وهن محمد
في حمام بينهما ما خرب منه بيت أو احتاج إلى قدر ومرة وأبى أحدهما لا يجبر ويقال للآخر
إن شئت فإنه أنت وخد من غلته نفقتك ثم يصير إن فيه سواء من الفصولين ١٣ أحد
الشريكين إذا بى في أرض مشتركة بغير إذن شريكه كان لشريكه أن ينقض البناء لأن له
ولاية النقص في نصيبه والتمييز غير ممكن والغرس هكذا ١٤ دار بين رجلين تهايات فيهما على أن
يسكن كل واحد منهما منزلاً معلوماً أو يؤجره فهو جائز ولا حاجة إلى بيان المدة في هذا العقد
وإن تهايات فيهما من حيث الزمان بان تهايات على أن يسكن هذا يوماً وهذا يوماً أو يؤجر هذا

سنة وهذا سنة قالها يؤتى السكنى جائز في ظاهر الرواية لكن اذا جعل بتراضيهما ولا يجبران
على ذلك اما اذا تم يا على ان يؤاجر هذا سنة وهذا سنة فقد اختلف المشايخ فيه والظاهر
انه يجوز فان استوت الغلتان فيها وان فضلت في نوبة أحدهما بكثر كان في الفضل وبه يفتى
وكذا التها يؤتى الدارين على السكنى والغلة جائز **قوله** تها يا على ان يسكن هذا دارا وهذا دارا
أو يؤاجر هذا دارا وهذا دارا يجوز الا ان في الدارين اذا أغلت في يد أحدهما أكثر مما
أغلت في يد الآخر لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة اذا تم يا في الغلة
فأغلت في نوبة أحدهما أكثر بكثر كان في الفضل كما مر **قوله** بقرة بين اثنين اصطلم على ان
تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحلب لهنها فهذه مهابة باطلة ولا يحل فضل
اللبن لأحدهما وان جعل في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيها يحتمل القسمة فلا
يجوز للثاني والثاني هبة الدين فيجوز وان كان مشاعا **قوله** جدار بين كرمين بين رجلين انهم
قامت على أحدهما الى السلطان لما أبي صاحبه أن يبني الجدار فامر السلطان ببناء برضا
المستعدي على ان يبني جدارا أو يأخذ الاجرة منه اجبة عافني كان له ان يأخذ الاجرة من
صاحبي الكرمين **قوله** وذكر الناطقي في واقعاته انه قال في دعوى الاملا حائط بين رجلين وانهم
فلا أحد الثمر يكن ان يمتنع من البناء لان له ان يقاسمه أرض الحائط نصفين ولو بنى أحدهما
ليس له ان يرجع على غيره لانه لم يكن له ان يأخذ بالبناء ولو كان لرجل علو والسفل لا سخر
فأبي صاحب السفل وأخذ هذه صاحب العلو بذلك ليس له ذلك بل يقال لصاحب العلو ان
السفل ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وليس لصاحب السفل ان يسكن حتى
يعطى قيمة بناء السفل فيردها على صاحب العلو وصاحب العلو ان يسكن علوه وهو بمنزلة
الرهن في يده ولا يشبه الحائط لان أرض الحائط تقسم وهذا السفل اذا سقط لم يقسم وهكذا
ذكر في كتاب الصلح وزاد ان السفل اذا كان لرجل وعلوه لا سخر فان سقط بيت السفل
وجدنوه وهو راديه و هو اريد به وطينه لصاحب السفل غير ان لصاحب العلو سكنه في ذلك
وكذلك الدرج والروشن **قوله** وفي دعوى الاملا حائط بين جارين لأحدهما عليه جذوع وليس
للاخر عليه جذوع فانهم ادم الحائط فأخذ صاحب الجذوع شريكه بالبناء فامتنع لا يجبر على
بنائه ويقال لهما ان شئتما اقتسما أرض الحائط وان شاء صاحب الجذوع بناء وحل جذوعه
ما لم يقسما فان أراد صاحب الجذوع البناء وأراد الاخر قسمة أرض الحائط يقسم بينهما
نصفين **قوله** وفي صلح النوازل حائط بين رجلين سقط ولأحدهما نبات ونسوة فطلب من جاره
ان يبني فابى جاره لا يجبروا أحدهما وان شاء أحدهما ان يبني في ملك نفسه فعل قال الفقيه
أبو الليث هو القياس وهو قول علماءنا وقال بعضهم لا بد من بناء يكون ستر بينهما ما به تأخذ
واغما قال أصحابنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمان أهل الإصلاح أما في زماننا هذا فلا بد من حاجز
بينهما في آخر بيوع الواقعات وفي الأجناس هذا قول أبي الليث في دعوى النوازل قال
أصحابنا في كتاب الدعوى في حائط بين اثنين انهم ادم فبنى أحدهما بغير اذن صاحبه كان

متطوعا اذ لم يكن لاحدهما جولة ولم يذكر الجواب في الحائط الذي لهما عليه جولة وعن
ابن سلمة انه قال في حائط بين اثنين ولهما عليه جذوع أو جولة فأنهم دم الحائط فبناه أحدهما
وأبى الآخر ثم ان الذي بنى وضع عليه جذوعه وجاء الذي لم يبن فإراد ان يضع عليه جذوعه
أيضا فلباني ان يمنعه حتى يأخذ منه نصف ما أنفق في الجدار ولا يكون متطوعا وهذا قول
أصحابنا وقال أبو بكر الاسكافي ان كان الحائط بحال لوقسمت أرضه أصاب كل واحد منهما
مقدار ما يبنى عليه بناء محكما فهو متطوع في بناءه وان كان بحال لا يصيبه هذا المقدار لا يكون
متطوعا وله ان يرجع على شريكه بنصف ما أنفق ان أراد ان يضع عليه جذوعه وروى عن
ابن سماعة عن محمد انه يرجع في الحائط لانه له حق الوضع على جميع الجدار في الحائطين وذكر
في صلح النوازل جدار بين رجلين لهما عليه جولة فهو الجدار فترعه أحدهما ببناء من
خالص ماله وأبى فتمكين الآخر من اعادة جولته على ما كانت في القديم قال أبو بكر ان كان
للجدار في العرض ملوقسمت بته أصاب كل واحد منهما موضعا يمكن ان يبنى عليه حائطا
ليس له أن يمنعه لان لصاحبه أن يقول لماذا لم تبن في نصيبك وتركت نصيبي وان لم يكن
للحائط ذلك العرض فليس لصاحب الباني أن يحمل الجولة مالم يعطه قيمة البناء قال الفقيه
أبو الليث يعني اذا بنى بأمر الحاكم اما اذا بنى بغير أمره لا يرجع بشئ بمنزلة العلو والسفل اذا
اندم فبناه صاحب العلو بغير أمر صاحب السفل والقاضي فهو متطوع وقال الهندي وان في
حائط عليه جولة رجلين فسقط الحائط فبناه أحدهما بجماله ونفقة بغير إذن صاحبه فله منع
صاحبه من وضع الجولة عليه حتى يعطيه نصف قيمة الحائط مبيدا بحق القرار وان كان بناء
بإذنه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف النفقة التي ذهبت له في بناءه فهذا الجواب اذا
كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل أصله القسمة ولو قسم لا يصيب كل واحد منهما من أصله
ما يقدر على أن يبنى فيه حائطا يمكنه وضع جولته عليه فان كان أصل الحائط يحتمل القسمة
فان بنى بإذنه فالجواب كالأول وان بنى بغير إذنه كان له منعه حتى يصططع على شئ جدار
بين رجلين ولكل واحد منهما عليه جولته فهو الحائط فاراد أحدهما أن يرفعه ليهصلحه
وأبى الآخر ينبغي له أن يقول لصاحبه ارفع جولتك بأسطوانات وعمد ويخبر أنه يرفعه
في وقت كذا فيشبه مدعي ذلك فان فعل ذلك والا فلهذا أن يرفع الجدار وان سقط جولته
فلا ضمان عليه وفي فتاوى الفضل حائط مشترك بين اثنين وهي ولا يؤمن من ضرر سقوطه
فاراد أحدهما النقص وامتنع الآخر يجبر على نقضه وقال أبو القاسم في جدار بين رجلين
لاحدهما عليه جولة فقال الى أحدهما وتقدم اليه الذي له الجولة برفعه وأشهد عليه فلم
يرفعه حتى انه سدم وآخر لصاحب الدار فان أقران الحائط بينهما وأنه كان مالا مخوفا وأنه
تقدم اليه بانه يرفع معه فاذا أفسد شيئا بسقوطه بعد امكن رفعه بعد الاثم اضمن نصف
قيمه وإذا أراد أحدهما سريكين نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه اني اضمن
لك كل ما يهدم لك من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان

ما يهدم من منزل المضمون له ثمن كالمال قال ضمنت لك ما يهلك من مالك ولو هدم جدارا بينهما
ثم بناه أحدهما بنقصه والاخر لا يطعمه النفقة ويقول اني لا أضع على الجدار حوله فله
ان يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباقي المحولة لانه كان له وضع الحولة
في الاصل والباقي لم يصير متطوعا في البناء وهو كالمأموروسيل هذا سيل العلو والسفل
صاحب العلو ذابني السفل فله ان يرجع عما أنفق على صاحب السفل وان كان يقول صاحب
السفل لا حاجة الي في السفل وفي صلح التوازل قال أبو القاسم في حائط بين رجلين لأحدهما
عليه غرفة وللاخر عليه سقف بينهما فهدم ما لحائط من أسفله ورفع أعلاه بالاساطين ثم
أنفق جميعا حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أبي صاحب السقف ان يبني به ذلك
لايجز بران ينفق فيما جاوز ذلك وقال أبو بكر في جدار بين رجلين طوله مائة ذراع خمسون
ذراعا من ذلك مستوية بارض الدارين وخمسون ذراعا سطح أحد الدارين مستوية بارض
جدار والاخر فأندم الجدار كيف يبنيانه قال النصف الذي أرض داره مساو فعليهما
عمارتهم سواء والنصف الاخر على صاحب البيت الاسفل عمارته ان ينتهي الى أطراف
عوارضه ثم ما فوق ذلك فعليهما جميعا عمارته وفي شرب التوازل قال أبو بكر في جدار بين
رجلين وبيت أحدهما أسفل وبيت الاخر اعلى قدر ذراع أو ذراعين فأندم فقال صاحب
الاعلى لصاحب الاسفل ان يبيتي ثم يبنى جميعا ليس له ذلك بل يبنيانه جميعا من
أعلاه الى أسفله قال أبو الليث فان كان بيت أحدهما أسفل باربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار
ما يمكن ان يتخذ بينهما فاصلاحه على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه
ليس بمنزلة الحائطين أسفل وعلو وقيل يبنيان الكل وهو قول أبي القاسم ثم يرجع الى
حيث مالكة عليه ثم بعد ذلك يشتركان وقيل ان كان من مالكة الى ملك غيره مائة ذراع
فهو على مالكة وان كان بخلافه فهو عليه ما حائط بين رجلين أندم جانب منه فظروا انه
ذو طاقين متلاصقين فيريد أحدهما ان يرفع جداره ويرغم ان الجدار الباقي يكفيه للفترة
فيما بينهما ويرغم الاخر ان جداره اذ انقي ذائقة واحدة يهي وينهدم فان سبق منهما ان
الحائط بينهما قبل أن يبين انه حائطان فكل الحائطين بينهما وليس لأحدهما ان يحدث
في ذلك شيئا بغير اذن شريكه وان أقر ان كل حائط اصحابه فلكل واحد منهما أن يحدث
فيه ما أحب ولو كان الحائط بين رجلين واهما عليه حولة وحولة أحدهما أسفل من حولة
الاخر فاراد أن يرفع حولته ويضعها بازاء حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منه وان
كان حولة أحدهما في وسط الجدار من أسفله الى أعلاه وحولة الاخر في أعلاه فاراد
صاحب الاوسط ان يضع حولته في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفله الى أعلاه بينهما
ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ان يفعل ذلك وان كان يدخل عليه مضرة ليس
له ذلك ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للاخر عليه حولة فاراد الذي لا حولة له أن
يضع عليه حولة مثل حولة شريكه ان كانت حولة شريكه محدثة فلا تخران بضع حولة

مثل حولة شريكه وان كانت حولة شريكه قديمة فليس للآخر أن يضع عليه حولة مثل
حولة صاحبه وقال أبو الليث ان كان الحائط يتحمل ذلك فله مطلقة الا يرى ان أحدهما بناقوا
في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا آخران يزيد في جذوعه ان كان يتحمل
ذلك ولم يشترطوا قديما ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط بين رجلين لأحدهما عليه جذوع
فأراد الآخر أن ينصب عليه جذوعا فذعه صاحبه من ذلك والحائط لا يعمل الجملة في إذا
كانا مقرين ان الحائط بينهما يقال اصحاب الجذوع ان شئت تحط عنه جلك لتستوى مع
صاحبك وان شئت تحط عنه ما يمكن شريكك من الحائط لان البناء الذي عليه ان كان بناء
بغير رضا صاحبه فهو متهمة وظالم وان كان بناء برضا صاحبه فهو عارية الا يرى ان دارا بين
رجلين واحد هما ساكنهما فإراد الآخر أن يسكن معه والدائر لا تسع لكناهما فانهما يتهايان
فيها كذا ههنا قال أبو الليث وقد روينا عن أبي بكر خذ الف عذار بقول أبي القاسم نأخذ
قال أبو بكر إذا كان لرجل بناء على حائط بينه وبين آخر فأراد أن يحول الجذوع من
مواضعها الى مواضع أخرى أو أراد أن يسفلها أو يرفعها فان أراد أن يجعل الجذوع من
اليمين الى اليسر أو من اليسر الى اليمين ليس له ذلك وان أراد أن ينقل الجذوع من أعلى
الحائط الى أسفله أو بأشبهه لان هذا أقل ضررا بالحائط وان أراد أن يرفعها عما كان ليس
له ذلك لانه يكون أكثر ضررا لان الأساس يتحمل ما لا يتحمل رأس الحائط ولو ان جدارا
بين رجلين أراد أحدهما ان يزيد البناء عليه ويندعه الا آخر فان كان الملك لهما لم يكن
لأحدهما ان يزيد عليه جلا بغير اذن صاحبه هذه الجملة من قولنا أحد الشرى يمين اذ انى في
أرض مشتركة الى ههنا من الفتاوى الصغرى طاحونة لهما انفق أحدهما في ممرتها
بالاذن الا آخر لم يكن متبرعا فلا يصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به حائط لهما فهدمه
أحدهما يجبر على البناء اذا تلف محلا يتعلق به حق الغير فيجبر على الاعادة من الفصولين ولو
وطئ مكتبة بينه وبين غيره ممر ارفع عليه في نصفه نصف مهر واحد وفي نصف شريكه لكل
وطء نصف مهر وذلك كله لام مكتبة من نكاح الزوجين ولو ولدت مكتبة من أحد
الشرى يمين بصير نصيبه أم ولد له عند أبي حنيفة ولها الخيار عند من شاءت مضت على
المكتبة وان شاءت عجزت نفسه ههنا فان عجزت نفسها فكلها أم ولد له عند من يضمن
لشرى يمين نصف عقرها ونصف قيمتها والا أخذت العقر فاذا أدت عتقت والولاء لهما عند من
وقال كاهها أم ولد ومكتبة ويغرم نصف عقرها ونصف قيمتها من دعوى الجمع جارية
بين اثنين باعها أحدهما باذن شريكه ثم حط أحدهما من الثمن أو آخر فلو كان بائعا ص
ويضمن حصه شريكه وعند أبي يوسف لم يصح في حصه شريكه وأما من لم يبيع فصحه حطه في
حقه لا في حق الآخر من الفصولين من الفصل السابع والعشرين رجلان لهما دين
مشترك على رجل فآخذ أحدهما حصته من المدينون كان لشرى يمين ان يشارك فيما قبض
وان أراد أحدهما ان يأخذ من المدينون شيئا ولا يشارك صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك ان

يحب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم له ثم هو يرى الغريم عن حصته من الدين
فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة من قاضيان **ق** لو كان بينهما دين
من ثمن عبد باعه من رجل أو قتل عبدا لهما أو غصب أو استلم أو ورثا دينا على رجل
فقبض أحدهما نصيبه وهو في حوزته ومملكه ولم يقبض من حصته شريكه شيئا يمكن لشريكه
أن يشاركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين أو أجودا أو أرقا أو أن أخرجه القابض
من ملكه لم يكن لشريكه على الغير سييل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض
الشريك فلا ضمان عليه فيما قبض ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه من القنية
كل دين مشترك بين رجلين إذا قبض أحدهما شيئا منه يشاركه الآخر في المقبوض وان كان
أجودا أو أرقا وان شاء سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم نصيبه وإذا تبع الغريم
لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض مالم يتم ما بقي على الغريم وإذا تولى يرجع عليه في
المقبوض لان الساكت أغاسلم المقبوض للقابض بشرط أن يسلم له ما على الغريم ولو أخرج
القابض المقبوض عن ملكه بأن باعه أو وهبه أو قضاه غريمه فلا يساكت ان يأخذ
ممن في يده ولكنه يضمن القابض مثل نصفه وإذا قبض منه الساكت كان للقابض أن
يرجع به على الغريم ولو أقر أحدهما أنه كان للمطلوب عليه مثل نصيبه قبل دينهما أو جنى
عليه جناية يكون أقرشها مثل نصيبه برئ المطلوب من حصته ولا تنقض لشريكه عليه وكذا
لو أنلف عليه متاعا لا يرجع شريكه عليه الا اذا غصب من المطلوب ثوبا ثم أخرقه أو هلك في
يده فلو شريكه أن يرجع عليه لانه سلم له عين مال يمكن الانتفاع به فخصمته له المقاصة فصار
كالجناية ولو أخر أحدهما نصيبه لا يصح عند أبي حنيفة خلافا لهما لان تأجيل أحدهما
يتضمن إضرار صاحبه لانه بالتأجيل قصد تحميل جميع مؤنة التقاضي والقبض على صاحبه
لان الساكت متى قبض نصيبه من الدين ثم حل الاجل كان للمؤجل أن يشاركه فيما قبض
فيصير ما بقي على الغريم بينهما فيؤجل نصيبه من الباقي ثم يرضى حتى يصير جميع مؤنة القبض
على الساكت ولو اشترى أحدهما بنصيبه ثوبا فلو شريكه أن يرجع عليه بربع الدين ولا
سييل له على الثوب ولو ارتهن أحدهما بحصته وهلك عنده فلو شريكه أن يضمنه ولو صالحه
من حقه على ثوب فالصالح ان شاء أعطاه مثل نصف حقه وان شاء دفع اليه الثوب ولو
استأجر أحدهما بنصيبه فلو شريكه أن يأخذ منه ربيع الدين ولو تزوج المديونة على حصته
من الدين لا يرجع شريكه عليه بشئ ولو تزوجها على ثمنها منه من سلة فلو شريكه أن يأخذ
منه نصف حقه لان النكاح متى أضيف الى دين في ذمتها تعلق بعينه فسقط عنها فلم يصر
الزوج مقتضيا لدينه ومتى أضيف الى دراهم من سلة تعلق بعينه فبأن في الذمة فالتقيا قصاصا
فصار الزوج مقتضيا لدينه من الوجه **ق** أحد الشريكين في دين مشترك لو ضمن نصيب
صاحبه لم يجز وما أدى بحكم هذا الضمان يرجع فيه بخلاف أدائه نصيب صاحبه من الدين
عن الغريم من غير سبق ضمان فانه لا يرجع ولو تولى نصيبه على الغريم ولو قضى الغريم

حصة أحدهما أو تبرع به أجنبي وسلم الآخر ثم توى نصيبه فله ان يرجع ويشارك صاحبه فيما قبض من الفصولين

(الفصل الثاني في شركة العقود وفيه أحد أنواعها وهو شركة المفاوضة) ركنها الإيجاب والقبول وهو ان يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت وهي على أربعة أوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنع وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهو ان يشترك الرجلان في تساوي ما في مالهما وتصرفهما ودينهما والمراد بالمال ما يصح الشركة فيه ولا يعتبر التفاضل فيما لا يصح الشركة فيه فهذه الشركة جائزة عندنا استحسانا وعند الشافعي لا تجوز وهو القياس وتجوز بين الحرين الكبيرين المسلمين أو الذميين فان كان أحدهما كتابيا والآخر مجوسيا تجوز أيضا ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين العربي والبالغ ولا بين المسلم والكافر وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يجوز للتساوي بينهم في الوكالة والكفالة ولا يجوز بين العبدين ولا بين الصبيين ولا بين المكاتبين وفي كل موضع لا يصح المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان كانت عنانا فان ورث أحدهما مالا يصح فيه الشركة أو وهب له ووصل اليه بطات المفاوضة وصارت عنانا وان ورث أحدهما عرضا فهو له ولا تصد المفاوضة وكذا العقار وتنفذ المفاوضة على الوكالة والكفالة وما يشترطه كل واحد منهما ما يكون على الشركة الاطعام أهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام واللبائع ان يأخذ بالثمن أيهما شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع على المشتري بحصته بما أدى وما يلزم كل واحد منهما من الدين بدلا عما يصح فيه الاشتراك قالوا لا تجوز ما من له مما يصح فيه الاشتراك البيع والشراء والاستجارة ومن القسم الاخر الجنابة والتكاح والخلع والصلح عن دم العمد ودون النفقة ولو كفل أحدهما جمل عن أجنبي بأمره لم يصح عليه من أبي حنيفة وقال لا يلزمه كالأقراض والكفالة بالنفس وعن أبي حنيفة يلزم صاحبه في الأقراض ولو كانت الكفالة بغير أمره لم يلزمه صاحبه في الصحيح وضمان الغصب والاستملاك بمنزلة الكفالة بأمره عند أبي حنيفة من الهداية وفي درر البحار لو غصب أحد المفاوضين شيئا فهلك أو غاب حتى ضمن لا يؤخذ به شريكه عند أبي حنيفة وقال أبو حنيفة شريكه أيضا انتهى ولو أقر أحد المفاوضين بدين لایمه أو لمن بعناه ممن لا تقبل شهادته له بولاد أو زوجية لم يصح اقراره في حق شريكه حتى لا يؤخذ به شريكه عند أبي حنيفة وقال لا يجوز اقراره في حقه وفي حق شريكه ما خلا عبده ومكاتبه وقول الامام أظهروا من الطوائق واقارره لمعتدته المبانة بدين باطل عند أبي حنيفة ولو أعتق أم ولده وأقر لها بدين يلزمهما وان كانت في عده كما تقبل شهادته لمعتقته ولا تقبل لمطافقته من الوجيز لو اشترى أحد المفاوضين جارية لنفسه ليطأها بأمر شريكه فهي له خاصة استحسانا واللبائع ان يطالب بالثمن أجماعا فان أدى المشتري الثمن من مال المفاوضة لا يضمن نصف الثمن للآخر بل هي له بغير شيء عند أبي حنيفة وقال يرجع عليه بنصف الثمن كافي شراء الطعام والكسوة من

الهداية قيد بقوله باذن لانه لو كان بلا اذن فهي على الشركة اتفاقا ذكره في شرح المجمع
 ولا احد المتفاوضين ان يكاتب عبدا كان بينهما وان يأذن للعب في التجارة وان يدفع المال
 مضاربة وان يفاوض غيره عند محمد وعند أبي يوسف لا يفاوض غيره ويجوز لاحدهما ان
 يشارك شركة هنان وان يزوج الامة ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهم ما أمه من
 تجارتهم ما جاز في القياس ولا يجوز في الاستحسان وهو قول علمائنا ولا احد المتفاوضين ان
 يرهن ويرهن وليس له ان يصبر استحسانا عندنا ولا ان يعتق على مال ولا ان يزوج العبد
 امرأه ولا يقرض فان أقرض كان ضامنا نصفه ولا حده ما ان يضع بضاعة وله ان يودع
 ولو أضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستضع جاز شراؤه
 للدأمر خاصة وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع جاز شراؤه على الآخر
 وعلى شريكه وان لم يكن مدفوعا اليه كان مشتريا للدأمر خاصة ولو أمر أحد المتفاوضين
 رجلين يشتريان عبد الهما وسمى بنفس العبد والثمن فاشترياه وقد افرق المتفاوضان عن
 الشركة فقال الآخر اشترياه بعد التفرق فهو لي خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق
 فهو بيننا كان القول قول الآخر مع عينه والبينة بينة الآخر ان أقام البينة ولا يقبل فيه
 شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على فعل أنفسهما فان قال الشريك ان لا ندرى متى اشترياه
 فهو لادأمر وان قال الآخر اشترياه قبل الفرقة وقال الآخر اشترياه بعد الفرقة كان
 القول قول الذي لم يأمره والبينة بينة الآخر ولو كان هذا الاختلاف في شركة العنان فهو
 كذلك في متفاوضان ادعى أحدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه بالثلثين
 وكلاهما مقران بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين كما
 للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو مناع البيت أو رزق العيال أو جارية ليأطأها فان
 ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحسانا اذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يفرقوا ولكن مات
 أحدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهو هذا او مالو افرقا ثم اختلفا في مقدار الشركة سواء
 لا يشارك المتفاوض شريكه في جائزة يجيزها السلطان اياها وقد قبضه كل وديعه تكون عند
 أحدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل ان يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان
 الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من جملة التجارة لانه يبيع المالك في المضمون فان قال
 الحى ضاعت منه قبل موته لم يصدق وان كان الحى هو المستودع صدق ذكره في الوجيز
 في اعادة المفاوض وكل طعامه وقبول هديته في المطعم واجابة دعوته بغير أمر شريكه جائز
 ولا ضمان على الاكل والمتصدق عليه ذكره في الوجيز ولو كسا المفاوض رجلا ثوبا أو وهب
 دابة أو وهب الذهب والقضة والامتنع والحبوب لم يجز في حصصه شريكه وانما يجوز ذلك في
 الفاكهة والحمم والخبز واشباه ذلك مما يؤكل ولو أعار أحدهما دابة من شركته ما فكر بها
 المستعير فقطبت الدابة ثم اختلفا في الموضع الذي ركبا اليه فأيهما صدقه في الاشارة الى ذلك
 الموضع يرى المستعير من ضمانها ولو ائتمرا أحدهما دابة ليركبا الى مكان معلوم فركبا

شريكه فطبت فانما يضمنا جميعا لان ركوب صاحبه لم يرض به صاحب الدابة فكان
هذا ضمنا الاستهلاك فيلزمهما فان كان ركبها في حاجته ما كان الضمان في ماله وما وان
كان ركب في حاجته نفسه فهو يضمنا لما قلنا الا انه ما ان ادياه من مال الشريك رجع
الشريك على الركب بنصيبه من ذلك وان استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة
الى مكان معلوم فحمل عليه اشريكه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما او لخاصته
فلا ضمان عليه لان في الاجارة للعمل لا يفيد التقييد بخلاف الركوب ولو استعار أحدهما
ليحمل عليها عدل غزل زطى فحمل عليه اشريكه مثل ذلك العدل لا يضمن ولو حمل عليها
طباة كان ضامنا لان الجنس مختلف بمقاوت الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليه غير
ذلك الجنس كان ضامنا فكذلك شريكه ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاضيم حنطة
فحمل عليها عشرة مخاضيم شريكه لا يضمن لان هذا أخف على الدابة وكذا لو كانا
شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما الجواب فيه كالجواب في الاول ولو استعارها ليحمل
عليها حنطة رزقا لاهله فحمل عليه اشريكه شريكه له خاصة كمن ضامنا ولو باع أحد
المتقاضين شيئا ثم وهب الثمن من المشتري أو أراه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد ويضمن
نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك ولو باع أحدهما ثم أقال صاحبه صحت الاقالة ولو
اشترى أحدهما طعاما لنفسه كان الثمن عليه ما بخلاف أحد شريكي العنان فان هناك انما
ملك كل واحد منهما الشراء بالنسيئة اذا كان في يده من مال الشركة جنس ذلك الثمن أما اذا
لم يكن فثمراته بالنسيئة يكون استدانته على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية
الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المفارضة ولو قبل أحد المتقاضين سلفا في طعام
جاز ذلك على شريكه لانه من صميم التجار ولو باع أحد المتقاضين من صاحبه ثوبا من الشركة
لبطاعه ثوبا لنفسه جاز لان هذا العقد مفيد فان قبل هذا العقد لا يختص المشتري بملك
الثوب ويختص بهذا العقد وكذا لو باعه جارية من الشركة لبطاها أو طعاما ليجمع له رزقا لاهله
جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشريكه كالمو باع من أجنبي وان اشترى أحدهما من
صاحبه شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم تكن قبيل البيع ولو
ان أحد المتقاضين باع شيئا ثم افترا ولم يعلم المشتري بافتراقهما كان له ان يدفع جميع الثمن
الى أيهما شاء وان كان علم بالفرقة لم يدفع الا الى العاقد ولو دفع الى شريكه لا يبرأ عن نصيب
العاقد وكذا لو وجد بهيبا لا يخاصم الا البائع ولو كان المشتري رده على شريكه البائع
بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند تعذر الرد ثم افتراقا كان له ان
يأخذ بالثمن أيهما شاء ولو استحق المبيع بعد الفرقة والمشتري كان نقد الثمن كان له ان يأخذ
بالثمن أيهما شاء بخلاف الرد بالعيب بعد الفرقة لان غنة انما يجب الثمن على البائع وقت الرد
فاذا كان الرد بعد الفرقة لا يكون للمشتري أن يطالب الا آخره ومن شرط صحة المفاوضة
التساوي في الربح لا يفضل أحدهما وان باع أحدهما شيئا أو أدا رجله أو كفل له رجل

يدين أو غصب منه مالا لشريكه الآخر أن يطالب به وإن أجر أحدهما عبداً خالصه من
ميراث لم يكن لشريكه أن يطالب بالآخر وكذا كل شيء له خاصة وباعه لم يكن لشريكه أن
يطالب بالثمن ولا للمشتري أن يطالب الشريك بتسليم المبيع وإن أقر أحدهما بدين أو
اشتري أو استأجر أو قبض بعقد فاسد أو غصب مالا أو استهلك أو خالف في رديعه أو عارية
أو اجارة أو كف لرجل بمال من غن مبيع أو مهر أو نفقة فرضها الحاكم أو جمعه أو جناية
فلهذا وجب له الحق أن يطالب به ويطالب شريكه وعندهما كفضل به أحدهما إلا يلزم
الآخر وما يلزم من مهر نكاح أو وطء بشبهة أو جنى على بنى آدم ولزمه الأرض لزمه خاصة
دون صاحبه هذه الجملة من فاضى خات وبهض منها في أول الفصل عن الهداية ولا أحد
المفاوضين أن يرهن مال المفاوضة بدين المفاوضة ودين له خاصة بغير إذن شريكه وبكل
ويرجع الوكيل بالثمن على أيهما شاء ويعلى الآخر عزله وما أدى أحد المفاوضين بما يلزمهما
بعقد المفاوضة لم يرجع على شريكه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بالزيادة كافي الوكيل
وإن قال أحدهما اشتريت متاعاً فعليك نصف غننه وكذبه فإن كانت السلعة قائمة فالقول قوله
وإن كانت هالكة لا يصدق وكذا لو أقر شريكه أنه اشتري وأنكر القبض في مفاوض أو دع
شياً من ماله ما فقال المودع رددته إلى أحدهما صدق وإن بحسب المدعى عليه لم يضمن بقوله
وكذا الوثام أحدهما ثم ادعى المودع الدفع إلى الميت في حياته لم يضمن ولا يصدق في حق الورثة
ولا في تركته ويستخلف الورثة على العلم وإن ادعى الدفع إلى ورثة الميت وحلفوا ما قبضوه
يضمن حصه الحى وهو بين الحى وورثة الميت ولو قال المستودع دفعت إلى أحد المفاوضين
فأقر أحدهما بحسب الآخر يرى المودع والمقر يصدق على نفسه وعلى شريكه من باب
الاختلاف من الوكيل في أحد المفاوضين إذا مات ولم يبين حال المال الذى في يده لا يضمن
من أمانات الاشياء في الشريك شركة مفاوضة أو عتق إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق عاد أميناً
من التلاصة والله أعلم

((الفصل الثالث في شركة العنان)) ثم عقد على الوكالة دون الكفالة وهى أن يشترك اثنان في
فروع برا أو طعماً أو بشتى كافى صوم التجارات ولا يذكر الكفالة ويصح التفاضل في المال
للحاجة ويصح أن يتساوى في المال ويتفاضل في الربح ويجوز أن يعقدها كل واحد منهما
ببعض ماله دون البعض ولا تصح إلا بما تصح به المفاوضة وما اشتراه أحدهما للشركة طوب
بشبهه دون الآخر ثم يرجع على شريكه بحصته إن أدى من مال نفسه فإن كان لا يعرف ذلك
الابن قوله فعليه الحجة وإذا هلك مال الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشتري شيئاً بطلت الشركة
وأيهما هلك هلك من مال صاحبه إن هلك في يد صاحبه فظاهر وكذلك إن كان في يد الآخر
لأنه أمانة في يده بخلاف ما بعد الخطأ حيث يهلك على الشركة وإن اشتري أحدهما بماله
وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشتري بينهما على ما شرطت الشركة شركة عقد عند محمد
خلاف الحسن بن زياد حتى إن أيما باهه جاز بعهه ويرجع على شريكه بحصته من غننه هذا

اذا هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بالمال الآخر
ان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما على ما شرطوا ويكون شركة ملك
ويرجع على شريكه بحصته من الثمن وان كانا ذكرا مجردا لشركة ولم ينصا على الوكالة فيها
كان المشتري للذي اشتراه خاصة وتجوز الشركة وان لم يتخاطا المال **❦** ولكل واحد من
المتفاوضين وشريكي العنان ان يضع المال ويستأجر للعمل وبودعه ويدفعه مضاربة
وعن أبي حنيفة انه ليس له ذلك لانه نوع شركة فلا يملكها والا لاول أصح وهو رواية الاصل
ويؤكل من يتصرف فيه ويده في المال بدمانة من الهداية والصغير في يده راجع الى الوكيل
نص عليه ابن كمال في الايضاح وعلاه بقوله لانه قبض المال باذن المالك لا على وجه البسذل
والوثيقة فصار كالوديعة انتهى **❦** ولا يتعدى على ما عينه صاحبه من بلد أو سلة ووقت
وتقابل هذه في مضاربة الكثر **❦** لو قال أحد الشريكين لصاحبه اخرج الى نيسابور ولا تجاوز
فجاوز هلك يضمن حصه الشريك ولو اشترى كاشركة عنان على ان يديه بالنقد والنسيئة ثم نسي
أحدهما صاحبه عن البيع بالنسيئة صح النبي من الخلاصة **❦** والتوقيت ليس بشرط لصحة
هذه الشركة فان وقتنا ذلك وقتا بان قال ما اشترى اليوم فهو بيننا صح التوقيت وما اشترى
اليوم فهو بينهما وما اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة ولو قال أحدهما لصاحبه في
العقد بيع بالنقد ولا تبع بالنسيئة اختلف في المتأخرون بعضهم جوزوا ذلك **❦** ولو تفاوتا في
المال في شركة العنان وشروط البيع والوضعية نصفين قال في الكتاب الشركة فاسدة قالوا
لم يرد محمد بنهما فساد العقد انما أراد به فساد شرط الوضعية لان الشركة لا تبطل بالشرط
الفاسد وكذا لو شرط الوضعية على المضارب كان فاسدا ولو اشترى كاشركة مطابقة كان
لشكل واحد منهما بيع مال الشركة بالنقد والنسيئة وان باعاهما كان لكل واحد منهما
ان يأخذ رهنه بثلث مبيع ولو باع أحدهما لا يكون للآخر ان يقبض شيئا من الثمن ولا يخصم
فما باع صاحبه فالخصومة في ذلك الى الذي ولي العقد وان قبض الذي باع أو وكل وكبلا
بذلك جاز عليه وعلى شريكه ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن
الوكالة سارحارجا عن الوكالة فان وكل البائع رجلا لا يتقاضى ثمن مبيع فليس للآخر ان
يخرجه عن الوكالة **❦** وذكر في الصلح أحد شريكي العنان اذا أخر دين من الشركة وجعل
المسئلة على وجوه ثلاثة اذا وجب الدين بعقد أحدهما لا يصح تأخير الآخر لا في حصته
ولا في حصه صاحبه في قول أبي حنيفة وعندهما يصح في حصته خاصة والوجه الثاني اذا
وجب الدين بعقد أحدهما فأخر أحدهما فذلك لا يصح تأخير الآخر أصلا في قول أبي حنيفة وعندهما
يصح في حصه الذي أخر ولا يصير ضامنا والوجه الثالث اذا وجب الدين بعقد أحدهما فأخر
الذي ولي العقد صح تأخير في الشكل عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يصح في نصيب
الذي أخر خاصة **❦** وذكر في كتاب الشركة أحد وابي الدين اذا أخر عند أبي حنيفة لا يصح
تأخير الآخر أصلا باذن الشريك وعند صاحبه صح تأخير في حصته وفي شركة المفاوضة اذا

آخر أحد هـ اصح تأخير هـ في الكل في جميع الوجوه وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا
وليس لأحد الشرى يمكن أن يفرض شيئا من المال المشترك ولو رهن أحدهما متاعا من
الشركة بدين عليهما لا يجوز لأن صاحبه لم يسلطه أن يرهن وإن ولي المبيعة أن يرهن بالثمن
ولو قال أحد الشرى يمكن لصاحبه أن يخرج إلى نيسابور ولا تجاوز فهو لك المال ضمن حصه
الشرى ٢ ولو قال أحد شرى يكي العنان أني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه
خاصة دون صاحبه لأن قوله لا يكون حجة عليه ٢ وإن وكل واحد منهما صاحبه
بالاستئذنه لا يصح الأمر ولا يملك الاستئذنه على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على
صاحبه لأن التوكيل بالاستئذنه توكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل
لأنه توكيل بالتسكيد إلا أن يقول الوكيل المقرض أن فلانا يستقرض منك ألف درهم
فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل ٢ وشرى العنان إذا سافر بمال الشركة
صح ذلك منه في الصحيح في قول أبي حنيفة ومحمد وعن أبي حنيفة في رواية ليس لشرى
العنان أن يسافر وهو قول أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية فرق بين السفر القريب
والبعيد فقال إذا كان لا يغيب إسلام من منزله كان بمنزلة المصروع عنه في روايته يجوز المسافرة
بماله لا عمل له ولا مؤنه وعلى قول من يجوز المسافرة لشرى العنان لو أذن له بالمسافرة نصا
أو قال له اعمل فيه برأى فمسافر كان له أن ينفق على نفسه من كرائه ونفقة وطعامه
وإدامه من جلة ورأس المال في رواية الحسن عن أبي حنيفة قال محمد وهذا الاستحسان
فإن ربح فحسب النفقة من الربح وإن لم يربح كانت النفقة من رأس المال ٢ رجل قال
لغيره ما اشتريت اليوم من أنواع التجارة فهو بيني وبينك فقال لا آخر نعم فهو جائز وكذا
لو قال كل واحد منهما لصاحبه ذلك جائز أيضا لأن هذه شركة في الشراء وليس لأحد هـ
أن يبيع حصه صاحبه مما اشترى إلا بإذن صاحبه ٢ ولو قال أحد هـ لا آخر ما اشترى
من الرقيق فهو بيني وبينك فكذلك ليس له أن يبيع حصه صاحبه مما اشترى إلا بإذن
صاحبه ولو قال أحد هـ لا آخر ان اشترى عبد فهو بيني وبينك كان فاعدا لأن الأول
شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يصح إلا أن يسمى نوعا فيقول عبد آخر اسأني
وما أشبه ذلك ٢ شرى بكان شركة عنان اشترى أمتعة ثم قال أحد هـ لصاحبه لا أعمل معك
بالشركة وناب فعمل الحاضر بالامتنع فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب
شرى ٢ لأن قوله لا أعمل معك بمنزلة قوله فاصحتم الشركة وأحد الشرى يمكن إذا فسخ الشركة
ومال الشركة أمتعة قالوا يصح ٢ أحد شرى يكي العنان إذا رهن بدين ذكرنا أنه لا يجوز فإن
هلك الرهن في يده وقيمه مثل الدين يذهب حصته من الدين والشرى بالخيار أن يسار جع
بحصته على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتهن وإن شاء ضمن شرى ٢
حصته من الدين ٢ ولكل واحد من شرى يكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة ويشتري
إذا كان في يده مال ناض من الشركة وإن كان عنده مكبل أو موزون فاشترى بذلك الجنس

شياً جاز شراً أو على شريكه وان لم يكن في يده مدراهم ولا دنانير فاشترى بالدرهم أو الدنانير
كان المشتري له خاصة دون شريكه وعن أبي حنيفة في رواية إذا كان في يده دنانير
فاشترى بالدرهم جاز ولا يشترى العنان أن يكاتب عبداً من تجارته ما ولا أن يزوج
أمة من شركته ما ولا أن يعق على مال وان أقر أحدهما بجارية في يده من الشركة أنها رجل
لم يجز أقراره في نصيب شريكه وان كان صاحبه قال له اعمل فيه برأيتك من قاضيان إذا
أقر أحدهما بدين من تجارتهما أو أنكر الآخر لزم المقر جميع الدين ان كان هو الذي تولاه
وان أقرانهما تولاه لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء وان أقرانه تولاه لم يلزمه شيء ولو باع
أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئاً من الثمن وكذا كل دين وليه أحدهما وللمدين أن
يمنع من الدفع اليه فان دفع الى الشريك برى من نصيبه ولم يبرأ من حصة المديون استخسنا
واقبض من أن لا يبرأ من حصة القابض أيضاً من الخلاصة اعتلت دابة مشتركة وأحدهما
الشريك يكتن غائب وقال جماعة البيطارين لا بد من كيهافكرواها الحاضر فله كذا لا يضمن
ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسد طفت فاكترى أحدهما دابة مع غيبة
الآخر خوفي من أن يهلك المتاع أو ينقص جاز ويرجع على شريكه بحصته ولو استأجر
أحدهما شيئاً من تجارتهما جاز ولو باع أحدهما ما كان الآخر يبيع صاحبه صححت الاقالة
ولو باع أحدهما شيئاً فرد عليه بعيب بغير قضاء جاز عليه ما وكذا لو حط من الثمن وكذا
لو وب بعض الثمن ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه وعلى صاحبه ولو قال كل واحد
منهما لصاحبه اعمل فيه برأيتك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في التجارات من
الرهن والارتمان والدفع مضاربة والسفربة والخلط بماله والمشاركة مع الغير ولا يجوز على
شريكه ما كان اتلفاً أو عملاً بغير عوض الا أن ينص عليه ولو شارك أحدهما رجلاً في شركة
عنان فما اشترى الشريك الثالث كان النصف للمشتري والنصف بين الشريكين الاولين
وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث
ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما لانه تمليك مال بمال فكان بمنزلة
الصرف ولو أقر أحد الشريكين انه استقرض من فلان الفان تجارتهما يلزمه خاصة
وكذا لو أذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون للمقرض أن
يأخذ منه وليس له أن يرجع بنصفه على شريكه لان التوكيل بالاستقراض باطل فيستوى
فيه الاذن وعدم الاذن أحد شريكي العنان لو أقران دينهما مؤجل الى شهر صرح اقراره
بالاجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أبرأ أحدهما صاحبه ابرأه عن نصيبه ولو أمر
رجلان بشري له عبد فلان بينه وبينه فقال المأمور نعم فلما رجع من عنده لقيه رجل
آخر وقال اشتره بيني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد كان للآخر
الاول نصف العبد وللآخر الثاني نصف العبد ولا شيء للمشتري هذا اذا قبل الوكالة
بغير محضر من الاول وان قال له الثاني ذلك بمحضر من الاول ثم اشترى العبد فان العبد يكون

بين المأمور وبين الآخر الثاني نصفين ولا شيء للاول ولولقيه ثالث أيضا وقال اشترى بيني وبينك نصفين وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو الاول والثاني وليس للثالث ولا للمشتري شيء **§** رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشراكة فيه فاشركه كان العبد بينهما نصفين وكذا لو اشرك رجلين بصير بينهما اثلاثا ولو اشرك رجلا بعد ما اشترى العبد ثم اشرك رجلا آخر لم يذ كر هذا في الكلب وروى ابن سماعة عن محمد انه قال للذي اشركه أولا نصف العبد وأما الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فيه النصف ولو كان العبد بين رجلين اشترى ياه فاشركا فيه رجلا في القياس يكون للرجل نصف العبد ولكل واحد منهما الربع وفي الاستحسان يكون العبد بينهما اثلاثا من قاضي خان **§** ولو هلك المشتري قبل التسليم الى شريكه في الصور المذكورة لم يلزمه الثمن صرح به في الوجيز ولو أن رجلا اشترى متاعا فاشرك فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة **§** رجل اشترى رجلا أن يشتري عبدا بعينه بينه وبينه فقال المأمور نعم فذهب المأمور واشترى واشهد أنه اشترى لنفسه خاصة فإن العبد يكون بينهما على الشرط لانه وكاه بشراء نصف عبد بعينه والوكيل بشراء نصف عبد بعينه اذا اشترى لنفسه بمثل الذي اشترى به حال غيبة الموكل يكون مشتريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته وكذا لو اشرك رجلان على ان ما اشترى كل واحد منهما ما اليوم فهو بينهما ما لم يستطع أحدهما ان يخرج نفسه عن الوكالة لا بمحض من صاحبه لان كل واحد منهما يكون وكيل عن صاحبه فيما هو من جنس تجارته ما فلا يملك اخراج نفسه عن الشركة لا بمحض من صاحبه **§** رجلان اشترى كاشركة عنان في تجارته ما على ان يشتريا ويبيعان بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة لان كل واحد منهما ما يصير وكيل لاجل الشركة والوكالة تقبل التخصيص فاما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما ما وشرائه بالنقد والنسيئة ينقل على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالوكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه وان لم يكن كان مشتريا لنفسه لانه لو نقل على شريكه يكون مستد ببيع المال وليس لشريك العنان ولاية الاستدانة بطلاق عقد الشركة وان كان مال الشركة في يده دراهم فاشترى بالدينار نسيئة في القياس يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان يكون مشتريا على الشركة ولو أقر أحد شريكي العنان بدين في تجارته الزم المقر جميع ذلك ان كان الذي هو عليه وان أقر انهما وليا له نصفه وان أقر ان صاحبه وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة المفوضة فان شئ كل واحد منهما يكون مطالبا بذلك هذه الجملة من قاضي خان **§** ثلاثة اشترى كواجمال معلوم شركة صحيحة على قدر رؤس أموالهم فخرج واحد منهم الى ناحية من النواحي بشركتهم ثم ان الحاضر من شارك رجلا آخر على ان تلت الربع له والثلثين بينهما ثلثاه للحاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء

الغائب فلم يتكلم بشئ واقتسموا ولم يرزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال واستهلكه فاراد الغائب أن يضمن شريكه فان الرجح على ما اشترطوا ولا ضمان عليهم ما وعده بعد ذلك رضا بالشركة من الخلاصة ❶ ولو اشترى أحدهما من جنس تجارتهما وأشهد عند تجارتهما فهو له خاصة ولا أحدهما أخذ المال مضاربة والرجح له خاصة وان أخذه ليتصرف فيها ليس من تجارتهما أو مطلقا حال غيبة شريكه يكون الرجح نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال من الوجهين ❷ ولا يملك أحد الشريكين تزويج عبد من الشركة بلا إذن صاحبه ولا اعتاقه ولو عمل ولا يبيع عبد لنفسه ولا لهبة شئ من ماله ما ولو بعوض ولا اقراضه ولا تصدقه الا بيسر هذه الجلة في المكاتب من الوقاية ❸ اقرار شريك الغائب في بيع أو شراء شئ قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وبشرائه شئ مستهلك يكون ثمنه دين عليه دون شريكه هذه في الاقرار من الوجهين ❹ مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالومات مجهلا للعين من القنية

❶ الفصل الرابع في شركة الصنائع ❶ وتسمى شركة التقبل فالخياطان والصبيان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك عندنا خلافا للشافعي كافي الهداية والكسب بينهما وان عمل أحدهما فقط صرح به في الوقاية ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لمالك وزفر ولو شرط العمل نصفين والمال اثلاثا جاز وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزم شريكه حتى ان كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالاجر ويبرأ المدافع بالدفع اليه من الهداية وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون مفاوضة عند اجتماع شرائط المفاوضة بان شرط تساويهما في الرجح والوضعية وأن يكون كل واحد منهما كافيا عن صاحبه فيما لحقه بالشركة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة بما وجب على صاحبه ومتى كانت عنانا فاعطيا طاب به من مباشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة فان اطلقت هذه الشركة كانت عنانا وان شرط المفاوضة كانت مفاوضة فاذا عمل أحدهما دون الآخر والشركة عنان أو مفاوضة كان الاجر بينهما على ما شرطوا ولو شرطوا أحدهما فضلا فيما يحصل من الاجرة جاز اذا كانا شرطوا التفاضل في ضمان ما يتقبلانه وعن أبي حنيفة ما جئت يد أحدهما كان الضمان عليهما يأخذ أيهما شاءا وعن أبي يوسف اذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعلم الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الاجر والى أيهما دفع الاجر يرى وان لم يتفاوضا وهذا استحسان لان تقبل أحدهما العمل جعل كتقبل الآخر فصار في معنى المفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على أحدهما انه دفع اليه ثوبا بالخياطة وأقر به الآخر صرح اقراره بدفع الثوب وبأخذ الاجر لانهما كالمفاوضين فاقرار أحدهما يصح في حق الآخر وعن محمد أنه لا يصح صدق المقر في حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لا يلزم الآخر من قاضي خان ❷ وفي الوجهين ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون

أو اشنان أو أجزأ جبر أو أجرة حافوت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه فان لم تض مدة
الاجارة أو المبيع قائم زمههما جميعا كافي شركة العنان انتهى ١١ ولوان رجلا سلم ثوبا
الى خائط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفاوضة فله صاحب الثوب أن يطالب
بالعمل أيم - ماشاء لان الشركة اذا كانت بينهما كانا كشخص واحد ولو انهما افترقا أو مات
الذي قبض الثوب لا يؤخذ الا تخربا لعمل لان ما يوجب الاتحاد كانت الشركة فاذا انقطعت
بقيت الكفالة فاذا كان الشرط على الخياط أن يخيط بنفسه لا يطالب الا تخربا بحكم الكفالة
لان الشرط على الخياط اذا كان خياطة نفسه لا تصح به الكفالة من فصل الوجود من
فاضيخان ١٢ ثلاثة نفر ليسوا شركاء تقبلوا عملا من رجل ثم جاء واحد منهم وعمل ذلك العمل
كله فله ثلث الاجر ولا شيء للاخرين وهو متطوع في الثلثين من الخلاصة

((الفصل الخامس في شركة الوجوه)) فالرجلان يشتركان من غير مال على أن يبيعا ويشتريا
بوجوههما على أن ما اشترياه كان بينهما أو نصافقا لا على أن ما اشترياه من البر فهو بينهما
نصفان أو شرطا لحددهما الثلثين وللآخر الثلث فهو كشرط أو الربح يكون على قدر
الملك وان قالوا على أن ما اشترياه فلا حددهما الثلثان وللآخر الثلث على أن الربح بينهما
نصفان لا يجوزوا غما يكون الربح بينهما على قدر الملك فاذا شرطا لحددهما أكثر من ربح
ملكه لا يجوزوه ما فيما يجب لهما وعليهما ما بمنزلة شريكي العنان ولو اشتركا بوجوههما
شركة مفاوضة كان جائزا ويثبت التساوي بينهما ما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه
ما يجب في شركة المفاوضة بالمال ١٣ رجلان اشتركا مفاوضة وليس لهما مال على أن
يشتريا بوجوههما ويعملان بأيديهما جازت الشركة كالعنان الا ان في المفاوضة لا يجوز أن
يشتريا بالتفاوت في الربح وفي العنان يجوز وفي تقبل الاعمال يصح منهما اشتراط التفاوت
في الربح من قاضيان

باب الثالث والعشرون في مسائل المضاربة وفيه فصلان

((الفصل الاول في المضاربة)) المضاربة عقد على الشركة في الربح بحال من أحد الجانبين
وعمل من الجانب الاخر ولا مضاربة بدونهم افلوط شرط جميع الربح لرب المال كان بضاعة
ولو شرط جميعه للمضارب كان قرضا ثم المدفوع الى المضارب أمانة في يده لانه يتصرف فيه
بأمر ماله لا على وجه البدل والثبينة وهو وكيل فيه لانه يتصرف فيه بأمر ماله فاذا ربح
فهو شريك فيه واذا فسدت ظهرت الاجارة حتى استوجب العامل أجر مثله واذا خالف كان
خاصا بالوجود التعدي منه على مال غيره ولا تصح الا بالمال الذي يصح به الشركة ولو دفع اليه
عرضا وقال بعنه واعمل مضاربة في غنسه جاز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين في زمته حيث
لا تصح المضاربة لان هندا أبي حنيفة لا يصح هذا التوكيل وعندهما يصح لكن يقع الملك في
المشترى للاخر فيصير مضاربة بالعرض ومن شرطها أن يكون الربح بينهما ماشاءا

لا يستحق أحدهما دراهم مسماة فان شرط زيادة عشرة قله أجرة مثله لفساده والرجح رب المال
وهذا هو الحكم في كل موضع لم تضع المضاربة ولا يجوز بالاجر المقدر المشروط ويجب الاجر
وان لم يرجح في رواية الاصل وعن أبي يوسف لا يجب اعتبار بالمضاربة الصحيحة والمال
في المضاربة الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبارا بالصحة وكل شرط يوجب جهالة في
الرجح يفسدها وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها ويطل الشرط كاشتراط الوضعية
على المضارب واذا صحت المضاربة جاز للمضارب أن يبيع ويشترى ويوكل ويسافر ويودع
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه ان دفع اليه في بلد له ليس له أن يسافر وان دفع اليه في غير
بلده له أن يسافر الى بلده واظهار ما ذكر في الكتاب انه له أن يسافر وليس له أن يضارب
الا بآذن رب المال أو بقوله له العمل برأيه واذا دفع المضارب المال الى غيره مضاربة ولم
يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يرجح فاذا رجح
ضمن الاول لرب المال كما لو خلط بغيره وهذا رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف اذا عمل
به ضمن ربح أولي ربح وهو ظاهر الرواية وقال زفر يضمن بالدفع عمل أولي بعمل وهو رواية عن
أبي يوسف ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم يذكر الثاني وقيل ينبغى أن لا يضمن الثاني
عند أبي حنيفة وعندهما يضمن بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل رب المال
بالتحيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو المشهور ثم ان ضمن الاول
صحت المضاربة بين الاول والثاني وان ضمن الثاني رجوع على الاول بالحق وقد نصح المضاربة
والرجح بينهما على ما شرطوا بطيب الرجح للثاني ولا يطيب للاول ولا يملك المضارب
الا قراض والهبة والتصدق وان قيل له العمل برأيه فلا تنصيص وان خص له رب
المال التصرف في بلده بعينه أو في سعة لم يحزله أن يتجاوزها وكذلك ليس له أن يدفعه
بضاعة الى من يخرج منه من تلك البلدة فان خرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان
ذلك له وله ربحه وان لم يشتتر حتى رده الى الكوفة وهي التي عندها برى من الضمان
ورجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا ارد بعضه أو اشترى ببعضه في المصر كان المردود
والمشتري في المصر على المضاربة قال ثم شرط الشراء ههنا وهي رواية الجامع الصغير وفي
كتاب المضاربة ضمنه بنفسه الاخراج والصحيح ان بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد
الى المصر الذي عينه أما الضمان فوجوبه بنفسه الاخراج وانما شرط الشراء للتقور ولا اصل
الوجوب وهذا بخلاف ما اذا قال على أن تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد لان
المصر مع تبين أطرافه كبقعة واحدة فلا يفسد التقييد الا اذا صرح بالنهي بأن قال عمل
بالسوق ولا تعمل في غير السوق لانه صرح بالجور والولاية اليه ومعنى التخصيص أن يقول
على أن تعمل كذا أو في مكان كذا اذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسير له
أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء للوصل أو قال خذ هذا بالنصف بالكوفة لان الباء للإصناف
أما اذا قال خذ هذا المال واعمل به في الكوفة فله أن يعمل في غير هالان الواو لللطيف

فيه بمنزلة المشورة ولو قال على أن تشتري من فلان وتبيع منه صح التقيد لانه مفيد لزيادة
الثقة به في المعاملة بخلاف ما إذا قال على أن تشتري من أهل الكوفة أو دفع مالا في الصرف
على أن تشتري به من الصـ يارفة ويبيع منهم فباع في الكوفة ومن غير أهلها أو من غير
الصيارفة جاز من الهداية ولو أمره ببيع من فلان فباعه من غيره ضمن ولو أمره بالشراء
من فلان فاشترى من غيره لا يضمن هذا رواية الوكيلة وقال في المضاربة يضمن في الوجهين من
الخلاصة ١٠ ولو وقت للمضارب وقتا يمينه يبطل العقد بضيقه لانه توكيل في وقت بمواقته
وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقرابة أو غيرها لان العقد وضع ليحصل
به الربح وذلك بالتصرف مرة بعد أخرى ولا يتحقق فيه بعته ولهذا لا يدخل في المضاربة مالا
يملك بالقبض كسواء الخمر والميتة بخلاف البيع الفاسد لانه يمكنه بيعه بعد قبضه فيتحقق
المقصود ولو فعل صار مشتريا لنفسه دون المضاربة فان كان في المال ربح لم يحجز له أن يشتري
من يعتق عليه وان اشترى من ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز له أن يشتريهم
فاذا زادت قيمتهم بعد الشراء عتق نصيبه منهم ولم يضمن رب المال شيئا ويبيع العبد في قيمة
نصيبه منه ١١ ويجوز للمضارب أن يبيع بالتقدي والنسيئة لان كل ذلك من صنيع التجار
فيمنظمه اطلاق العقد الا اذا باع الى أجل لا يبيع التجار اليه لانه له الامر العام المعروف بين
الناس ولهذا كان له أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سـ فينه للركوب وله أن
يستكرها اعتبارا بالعادة التجار وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة
ولو باع بالثقة ثم آخر الثمن جاز بالاجماع ما عدا هـ هـ فلان الوكيل يملك ذلك فالمضارب أولى
الا ان المضارب لا يضمن لان له أن يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لانه لا يملك ذلك
وأما عند أبي يوسف فلا يملك الاقالة ثم البيع بالنسيئة بخلاف الوكيل فانه لا يملك الاقالة ولو
احتمل بالثمن على الايسر أو على الاعسر جاز قال والاصل ان ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع
فوع يملكه عطاء المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة ونوعا به هو وما ذكرنا من جعلته
التوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتمان والاجارة والاستئجار والايديع والابضاع
والمسافرة على ما ذكرنا من قبل ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه اذا قبل له العمل برأيه وهو
ما يحتمل أن يلحق به فيلحق عنه وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره
وخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه الا أن ينص عليه رب المال وهو
الاستدانة وهي أن يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما تشتري برأس المال السلعة وما أشبه
ذلك ولو أذن له رب المال في الاستدانة صار المشتري بينهما نصفين بمنزلة شركة الوجود وكذا
أخذ السفائح لانه نوع من الاستدانة وكذا اعطاؤها لانه اقراض والعتق بمال أو بغير مال
والكتابة لانه ليس من التجارة والاقراض والهبة والصـ دقة لانه تبرع محض من الهداية
١٢ المضارب يملك تأخير الدين وتأجيله واقالة التحويلات وبراو حطا ويضمن رب المال لو حط
أو أخر أو قبض فان لم يكن فيه ربح صح حطه وتأخيره وقبضه اذ يملكه ولو ربح جاز قبضه

وتجوز حطه في حصته وانما تلك المضارب هذا كله لانها من أمور التجارة وقد أذن فيها
وتأخير رب الدين لم يجز عند أبي حنيفة وعندهما صح في حصته وهذا كاختلاف في دين بين
اثنين آخر أحدهما كذلك في الفصولين **❦** ولو جرت بين رب المال والمضارب خصومة بعد
رجوعه من سفره فقال لرب المال جئت بأربعين عددا من النوع الثاني فقال له أخطأت
انما كانت مائتين وخمسين عددا فهو اقرار بما تئين وخمسين عددا منه هذه في الاقرار من
القنية **❦** وفي الوجيز المضاربة نوعان عامة وخاصة والعامة نوعان أحدهما دفع ماله الى
آخر مضاربة ولم يقل له اعمل برأيتك البيع والشراء بالقد والنسيئة والاجارة والاستئجار
والرهن والارتمان والايديع والايضاع والتوكيل بالبيع والشراء والحواله بالثمن والخط
عنه شيئا يعيب مثل ما يحيط بالتجار والاذن لعبد المضاربة والمسافرة بالمال في البر والبحر ورهن
مال المضاربة والارتمان ويدفع أرض المضاربة مزارعة يأخذ أرض غيره بالمزارعة
ويتقبلها لغيره فيها خلا أو شجرة وليس له أن يأخذ شجرة أو وطيا معاملة على أن ينفق من
مال المضاربة ولا يملك المضاربة والشركة والخط بماله والاقرض والاستدانة على المضاربة
وأخذ المال سقجة ولو اشترى به ذارحم محرم من رب المال ضمن ولم ينفق لانه اشترى مالا
يملك بيعه على المضارب وان كان فيه فضل صح الكتابة في حصته المضارب من الربح عند أبي
حنيفة والباقي يكون على المضاربة وعندهما الكتابة لا تقبض ولا تنقصها فان لم ينقصها
حتى أدى بدل الكتابة عتق نصيب المضارب منه وما قبض المضارب من الكتابة فربسه
وثلاثة أرباعه يكون على المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله منها وما بقي يكون بينهما
على الشرط والمضارب أن يبيع عبد المصار به بدينه وأما الثاني فهو أن يقول له اعمل برأيتك
فله أن يفعل جميع ما ذكرنا غير الاقرض والاستدانة وأخذ السلف فأتج والهبة والصدقة
فليس له ذلك وكل ما جاز للمضاربة العجيبة جاز في الفاسدة لقيام الاذن بالتصرف وإذا أضع
المضارب في المضاربة الفاسدة جاز على رب المال والمضارب أجرة المثل أما المضاربة الخاصة
فنوعان أيضا أحدهما لو دفع بالمضاربة على أن يعمل به بالكوفة ليس له أن يعمل في غيرها
فإن أخرج من الكوفة وربح فهو ضامن رأس المال والربح له والوضعية عليه وإن أخرج
البعض صار ضامنا لذلك القدر فإن لم يشتر به شيئا حتى رده الى الكوفة فهو مضارب به على حالها
ولا يعطيه بضاعة لمن يخرج منها ولو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف فاعمل به بالكوفة أو
اعمل بالكوفة فله أن يعمل في غيرها ويعتبر هذا مشورة لا شرطا وفيما عداهما اعتبر شرطا
ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر فله ذلك استحسانا ولو قال لا تعمل الا
في السوق فعمل في غيره ضمن والثاني لو دفع وقال خذ مضاربة بالنصف فاشتر الطعام فهو
مضاربة في الخطة والدقيق وله أن يشتري في المصر وغيره وأن يضع فيه ولو قال خذ
مضاربة بالنصف فاشتر البزوبه فله أن يشتري البزوبه ولو قال على أن تشتري بالنقد صمغ
الشرط ولو قال به بالنسيئة ولا تبعه بالنقد فباعه بالنقد جاز دفع مضاربة على أن يشتري

الطعام خاصة قلها ان يستأجر الدابة للركوب والحولة ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام
فان كانت المضاربة عامة جاز له شراء السفينة أيضا دفع مالا مضاربة ثم قال لا تعجل في
الخطبة صغ نهيته قبل ان يشتري ولا يصح بعده كما اذا عزل رب المال المضارب انتهى **ق** وان
كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى به جارية قيمتها ألف فوطئها فجاءت بولد يسارى
ألفا فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام ألفا وخمسمائة والمدعى موسى فان شاء رب المال استسهي
الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء اعتق ووجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر جلا
على فرائس النكاح انكم الم تنفذ لفقد شرطها وهو الملك لعدم ظهور الربح لان كل واحد
منهما أعنى الام والولد مستحق برأس المال كالمضاربة اذا صارت اعيانا كل عين منها
يسارى رأس المال لا يظهر الربح كذا هـ اذا زادت قيمة الغلام الا ان ظهور الربح ونفذت
الدعوة السابقة فاذا صححت الدعوة وثبت النسب عتق الولد لقيام ملكه في بعضه ولا يضمن
رب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه ثبت بالنسب والملك آخرهما فيضاف اليه ولا
صنع له فيه وهذا ضمن اعناق فلا بد من التعدي ولم يوجد وله ان يستسهي الغلام لانه
احتسبت ماله فيه عنده وله ان يعتق لان المستسهي كالمكاتب عند أبي حنيفة ويستعيه
في ألف ومائتين وخمسين لان الا ألف مستحق برأس المال والخمسمائة ربح والربح بينهما
فلهذا استسهي له في هذا المقدار ثم اذا قبض الا ألف رب المال له ان يضمن المضارب نصف
قيمة الام لان الا ألف المأخوذ لما استحق برأس المال **ك** كونه مقدما في الاستيفاء يظهر
ان الجارية كلها ربح فتكون بينهما وقد تقدمت دعوة صحيحة لاحتمال الفرائس الثابت
بالنكاح وتوقف نفاذها لفقد الملك فاذا ظهر الملك نفذت تلك الدعوة وصارت الجارية أم ولده
ويضمن نصيب رب المال لان هذا ضمنان فملك وضمنان التملك لا يستدعي صنعا كما اذا استولد
جارية بالنكاح ثم ملكها هو وغيره وراثته يضمن نصيب شريكه كذا هـ بخلاف ضمان الولد
ق واذا عمل المضارب في المهر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرابه وكسونه
وركوبه شراء وكراه هذا في المضاربة الصحيحة بخلاف الفاسدة لانه أجبر فنفقته في ماله
وبخلاف البضاعة لانه متبرع فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان
خروجه دون السفر ان كان بحيث ينفد ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوقي في مصر
وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة لان خروجه للمضاربة والنفقة
ما تم صرف الى الحاجة الراتبية ومن ذلك غسل ثيابه وأجرة أجبر بخدمه وعلف دابة ركبها
والدهن في موضع يحتاج فيه اليه عادة كالجاز وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى
يضمن الفضل ان جاوزه واما الدوا في ماله في ظاهرها رواية وعن أبي حنيفة انه يدخل
في النفقة من الهداية **ق** ولو سافر بماله ومال المضاربة أو خلط باذن أو بمالين لرجلين
أنفق بالحصة من المجمع وفي الوجهين لا نفقة للمضارب في مال المضاربة مادام في مصره
وينفق اذا خرج ولا تبطل نفقته الا باقامته في مصره أو في غير مصره اذا اتخذ ذب دار أو

تزوج باهراً ۞ والنفقة هي ما تصرف الى الحاجة الراتبية وهي الطعام والشراب
والنكسوة وفراش بنام عليه وأجرة الحمام ودهن السراج والخطب وذكر الكرخي ان
الدهن في مال نفسه وكذلك نفقة علمانه ودوابه الذين يعملون معه في مال المضاربة فاذا
أنفق المضارب عليهم بغير اذن رب المال ضمن وتحسب النفقة من الرجحان كان والا فن
رأس المال وان أنفق من رأس المال أو استدان على المضاربة لنفقة رجع بها في مال
المضاربة وان لم يرجع حتى توى المال لا يرجع على رب المال انتهى ۞ واذا كان معه أنف
فاشترى به ثياباً فقصرها أو جعلها عانة من عنده وقد قيل له العمل برأيك فهو متطوع وان
صنعها أجراً فهو شريك بما زاد الصبغ فيها لانه عين مال قائم بما حتى اذا بيع كان له حصة
الصبغ وحصة الثوب على المضاربة بخلاف القصار والحمل لانه ليس بعين مال قائم واذا
صار شريكاً بالصبغ انتظم قوله بالعمل برأيك انتظامه الخلط فلا يضمنه من الهداية ۞ ولا تجوز
الاستدانة على المضاربة الا باهر رب المال فان أمره ان يستدين على المضاربة فالدين
يلزمهما نصفين والمشتري بينهما نصفين ان شرط الرجوع مناصفة في حق مادفع مضاربة
وفي حق الدين شركة وجوه ۞ ولو اشترى المضارب سلعة بأكثر من مال المضاربة كانت الزيادة
للمضارب والمال دين عليه ورجحه عليه وضيمه ۞ ولو اشترى بالف المضاربة سلعة بالف
لم يملك ان يشتري بعد ذلك على المضاربة شيئاً ولو اشترى بخمسة مائة شيئاً لم يملك ان يشتري
بعد ذلك الا بقدر خمسة مائة وكذلك لو كان في يده جارية أو عرض فاشترى شيئاً للمضاربة
ليبيع العروض ويؤدى ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالاً أم مؤجلاً أو باع ما في يده قبل
محل الاجل لان الشراء متى وقع له لا ينقلب للمضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى
بالدينار أو بعكسه نفذ على المضاربة استحساناً من الوجيز ۞ واذا كان مع المضارب ألف
بالنصف فاشترى به زرافة بالفين واشترى بالالفين عبداً فلم ينفقهما حتى ضاعا يغرم رب
المال ألفاً وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربح العبد للمضارب ويخرج عن المضاربة
لانه مضمون عليه وثلاثة أرباعه على المضاربة وان كان معه ألف بالنصف فاشترى به
عبداً قيمته ألفان فقتل العبد رجلاً خطأ فثلاثة أرباع الفداء على رب المال وربعه على
المضارب واذا فدى يخرج عن المضاربة فيكون العبد بينهما أرباعاً على المضاربة يتخذه
المضارب يوماً ورب المال ثلاثة أيام وان كان معه ألف فاشترى به عبداً فلم ينفقه حتى هلك
يدفع رب المال ذلك الثمن ورأس المال جميع ما يدفع لان المال امانة في يده والاستيفاء انما
يكون بقبض مضمون وحكم الامانة ينافسه فيرجع مرة بعد أخرى بخلاف الوكيل اذا كان
الثمن مدفوعاً اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامرة ولو اشترى ثم دفع اليه
الموكل المال فهلك لا يرجع من الهداية ۞ واذا هلك مال المضاربة فلا يجوز ما أن يكون قبل
التصرف أو بعده فان هلك قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب مع يمينه
ولو استهلك المضارب أو أنفق أو أعطاه رجلاً فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضاربة

شيأ حتى يأخذ الضمان من المستملاك فله ذلك وعن محمد لو أقرض المضارب رجلاً فان رجعت
الذراهم اليها بعينها رجعت على المضاربة وان أخذ مثلها لا ترجع لان الضمان قد استقر
بهلاك عينها وحكم المضاربة مع الضمان لا يجتمعان وأما اذا هلك بعد التصرف بان اشترى
بألف المضاربة شيئاً وقبضه وهلك المال قبل نقد الثمن يرجع على رب المال بألف أخرى
فيكون رأس المال ألفين وكذلك لو ادعى المضارب انه نقد الثمن وأنكر البائع يرجع على
رب المال بألف بخلاف الوكيل اذا أقر انه نقد الألف للبائع وسجد لها البائع غرمها الوكيل
لانه أقر باستيفاء ما وجب له على الموكل مرة لان بالشراء وجب الثمن للوكيل على الموكل بخلاف
المضارب لان قبضه يكون بجهة الأمانة في كل مرة لا بجهة الاستيفاء لانه لا يجب له على
رب المال دين ولو اشترى شيئاً للمضاربة أو استأجره ليعمل عليه امتناع المضاربة فضع
المال قبل النقد منه يرجع بذلك على رب المال ولو اشترى طعامه أو كسوته أو استأجر
مركوباً فضع المالك لا يرجع بذلك على رب المال لان المضارب فيما يشترى لنفسه فامل
لنفسه فوجب منه في ذمته الا ان رب المال أذن له بقضائه من مال المضاربة تبرعاً فيبطل
ذلك بالهالك وفيما يشترى للمضاربة وكيل ولو وكيل ان يرجع بماله على الموكل ولو خلط
المضارب بمال المضاربة بماله أو بمال غيره ليعمل بهما يضمن الا اذا قال له اعمل فيه برأيتك
فله ان يخلط به بماله أو بمال غيره **ف** دفع اليه ألفاً مضاربة بالنصف فاشترى بألف من ماله
جارية ثم خلط الألفين ونقد ههما لم يضمن وان هلك بعد الخلط قبل ان يدفع الى البائع ضمن
ألف المضاربة للبائع ونصف الجارية على المضارب **ف** ولو قال المضارب رجعت ألفاً ثم قال
لم أبيع الا خمسمائة ضمن الخمسمائة المجدودة ولا يضمن الباقي **ف** ولو قال المضارب لرب المال
دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع وأكسبه هلك فهو ضامن كالمودع
اذا ادعى رد الوديعة ثم أقر انه لم يرد ولو كسبه هلك **ف** ولو اختلفا في الرجح فقال رب المال شرطت
الثالث وادعى المضارب النصف ثم هلك المال فعليه ضمان السدس وروى ابن سبعة عن
أبي حنيفة اذا جحد المضارب ثم أقر بألف مضاربة يضمن المال واذا أقر بالمضاربة وبالرجح
ثم مات مجهلاً فانه يضمن رأس المال ولا يضمن الرجح لان الدين لا يسقط بالجحد والتجهيل عن
ذمة المديون الا انه تعدل رب المال مطالبة المديون ما لم يقر الطالب انه تبين للورثة فيها
المديون فكان التجهيل بمعنى التأجيل والمضارب لا يضمن بالتأجيل فان اشترى بها مع الجحد
فهو مشترل نفسه ولو اشترى بعد الاقرار يكون على المضاربة استحساناً كالمودع اذا خاف
ثم عاد الى الوفاق وضمن **ف** ولو قال المضارب هذا ألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح
وسكت ثم قال على دين فلان قبل قوله وقال الحسن عن أبي حنيفة ان وصل قبل وان فصل
لا يقبل لان الرجح لا يكون الا بعد قضاء الدين فيكون دعوى الدين رجوعاً عما أقر به فلا
يقبل الا موصولاً من الوجهين **ف** وان كان مع المضارب ألفان فقال دفعته الى ألفاً ورجعت ألفاً
فقال رب المال لا بل دفعته اليك ألفين فالقول قول المضارب وكان أبو حنيفة يقول أولاً

القول قول رب المال وهو قول زفر ثم رجع الى ما ذكر لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضمينا كان أو مينا لانه أعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا مع ذلك في مقدار الربح فالقول فيه رب المال وأيمهما أقام البينة على ما دعي من فضل قبلت **❧** ومن كان معه ألف فقال هي مضاربة فلان بالنصف وقد ربح ألفا فقال فلان هي بضاعة فالقول قول رب المال ولو قال المضارب أقضتني وقال رب المال هي بضاعة أو رديعة أو مضاربة فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب **❧** ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال الآخر ما سميت لي تجارة بيعتها فالقول للمضارب ولو ادعى كل واحد منهما فوطا فالقول رب المال والبينة بينة المضارب ولو وقت البينتان وقتا فصاحب الوقت الأخير أولى لان آخر الشرطين ينقض الأول من الهداية **❧** وفي الوجهين ان اختلاف في نوع اله قد يقال أحدهما قرض وقال الآخر بضاعة أو مضاربة فالقول لرب المال وان كان ما يدعيه فقد افاسد لانه هو المملك فيكون منكرا للتملك تلك الجهة فان هلك المال في يد المضارب يضمن الاصل والربح لانه أمين بحمد الامة ولو قال رب المال هو قرض وادعى القابض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب ضامن وان كان قبل التصرف فالقول له ولا ضمان عليه لانهما تصادقا على ان القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض ولو قال رب المال أخذته غصبا وقال القابض دفعته وديعة أو قال رب المال أخذته غصبا وقال أخذته منك مضاربة يضمن في الوجهين كما لو قال المودع أخذته وديعة وقال المالك أخذته غصبا انتهى **❧** وعن أبي يوسف مضارب قال لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي ألفا مضاربة فهو ضامن للمال وان اشترى مع الجود فهو مشتر لنفسه وكذا بعد الاقرار قياسا وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأى من الضمان وكذا لو دفع اليه ألفا ليشترى بها وكالة هذه في الوكالة من القنية **❧** ولو سافر المضارب فزيتق له شراء المتاع فالنفقة من مال المضاربة ولو خرج المضارب بالمال المضاربة وعشرة آلاف من مال نفسه فالنفقة في المالين على أحدهما شرعا وفي المضاربة الفاسدة لان نفقة له من الخلاصة **❧** دفع المضارب أو شرى بك العنان الباز من مال المشاركة لا يضمن ولو أعطى من ماله ينبغي ان يكون له الرجوع لانه مأذون فيه دلالة **❧** المضارب اذا كان يدفع النوايب في سوق المتاع فهو من رأس المال **❧** لو ادعى المضارب الوضعية وقال رب المال رجعت فصول بينهما برأس المال لم يصح من القنية **❧** رب المال اذا نهى المضارب عن الخروج من البلدة التي كان فيها المضارب ان خرج الى بلاد غير بلاد رب المال يضمن ان هلك المال الاول ولا يستوجب النفقة في مال المضاربة وان خرج الى بلاد رب المال القياس كذلك وفي الاستحسان لا يضمن ويستوجب النفقة في مال المضاربة ولو مات رب المال فكذلك الجواب على هذا التفصيل من السفرى **❧** مات رب المال فسافر المضارب

بالمضاربة يضمن علم بموته أو لا وان سافر قبل موته لأخيه من عليه في نفقته من مال المضاربة ١ مات رب المال أو نهاه عن المضاربة والمضارب في مصر آخر فسافر إلى مصر رب المال والمال عروض أو ناض لا يضمن إلا أن نفقته على المضارب إن كان عروضاً وإن كان المال ناضاً فلا نفقة له ولو سافر إلى آخر يضمن لأن في الأول انشأ السفر لرب المال إلى ربه وفي الثاني انشأ السفر لرد رأس المال وفي الثاني منفعة لرب المال لأن المصر موضع آمن عن الجعل فصح نهيته ولو كان المضارب في الطريق فمات رب المال برسوله من السفر أو مات والمال عروض فله أن يتوجه إلى أي مصر أحب ونفقته في مال المضاربة وإن كان المال ناضاً فخرج إلى غير مصر رب المال يضمن لأن المضاربة قد انتقضت بالنهي والموت وفي العروض بقيت في بيعها يحصل رأس المال ولا يمكنه البيع والشراء في الطريق فلم يصح نهيته عن السفر من الوجهين ٢ ولو قال رب المال للمضارب أمرت ببيعته بنقد فبعته بنسيئة وقال المضارب لم تقل شيئاً فالقول قول المضارب هـ ذ في الهداية ٣ ولو قال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال أمرتك بالنقد فالقول للمضارب والبيئة لمدعى التخصيص كافي الوجهين ٤ وللمضارب أن يبيع عبد المضاربة إذا ركبته دين سواء كان رب المال حاضراً أو غائباً لأن ولاية التصرف له فلا يعتبر حضور رب المال من العمدية ٥ قسمه إلى ربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة أن قبض رأس المال صحت القسمة والإبطلت لأن الربح فضل على رأس المال ولا يتحقق الفضل إلا بعد سلامة الأصل وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال بقسمته حتى لو اقتسم الربح قبل قبض رب المال رأس المال ثم هلك في يد المضارب فالقسمة باطلة وما قبضه رب المال رأس المال ويرد المضارب عليه ما أخذه ولو هلك في يده يضمنه لأنه إذا ظهر أنه لم يكن ربحاً لم يكن رب المال راضياً بملكه فصار المضارب عاصياً ولو كان الربح ألفين والمضاربة ألفاً وأخذ كل واحد ألفاً ربحاً ثم ضاع رأس المال فالألف التي قبض رب المال رأس ماله ويضمن المضارب له نصف ما أخذه ولو اقتسم الربح ثم اختلفا في رأس المال فقال المضارب دفعت إليك رأس المال ثم اقتسمنا وقال رب المال ما دفعت إلى رأس المال فالقول لرب المال والبيئة للمضارب من الوجهين ٦ وإن عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشتري وباع فتصرفه جائز وإن علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعها ولا يضمنه العزل من ذلك ثم لا يجوز أن يشتري بثمن شيئاً آخر فإن عزله ورأس المال دراهم أو دنانير قد نصت لم يجزله أن يتصرف فيها هذا إذا كان من جنس رأس المال فإن لم يكن بان كان دراهم ورأس المال دنانير أو على القلب له أن يبيعها بجنس رأس المال استخساناً وعلى هذا موت رب المال ولو حقه بعد الردة في بيع العروض وبخوها من الهداية ٧ المضارب إذا عمل في المضاربة الفاسدة فربح فالمال والربح لرب المال وعليه فهو ودیعة وللعامل أجر مثل ما عمل ربح أو لم يربح أطلق أجرة المثل في الأصل لكن هذا قول محمد أنه يجب للعامل مبلغ وعند

أبي يوسف لا يجاوز المسمى ولو تلف المال في يده له أجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعن محمد
أنه يضمن قيل المذكور قول أبي حنيفة بناء على مسألة الاجير المشترك انه لا يضمن عند أبي
حنيفة وعندهما يضمن هذا في نسخة الامام السرخسي وفي الثاني لا يضمن ولم يذكر الخلاف
والمضاربة الصحيحة والفاصلة سواء في انه لو هلك المال لا يضمن ﴿١﴾ دفع الى آخر ألف درهم
مضاربة بالنصف ثم دفع اليه أخرى مضاربة بالثلث ولم يقل في كل واحد منهما ما عمل فيه
برأيك نفاط المالكين لا يضمن فان وضع أو فوى فليس بمخالف وان ربح فيهما اقساما نصف
الربح بينهما ونصفه اثلاثا وهذا بخلاف ما اذا دفع الى آخر مضاربة فانه اذا لم يقل له عمل
برأيك ليس له بذلك ولا يضمن بنفس الدفع الى الثاني فان عمل به الثاني فيه بالشراء والبيع صار
الاول مخالفا ولرب المال خيار في تضمين الاول وان ضمن الاول رجع على الثاني وصحت
المضاربة بين الاول والثاني من الخلاصة ﴿٢﴾ ولو دفع الى رجل ثمانمائة درهم وقال اذا تم لي
ألف شاركك ثم قال بعد أيام تصرف بما عندك ليحصل لنا شئ قالوا هذا مضاربة فاسدة
بالماله الربح فيكون أصل المال ووربحة لا أمر وللمأمر أجر مثله ﴿٣﴾ اذا دفع الى رجل دراهم
مضاربة ولم يقل له عمل برأيك الا ان معاملته التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخطون
وأرباب الاموال ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف بينهم
في مثل هذا نزاجوت أن لا يضمن ويكون الامر محمولا على ما تعارفون من مشتمل الاحكام
﴿٤﴾ وليس للمضارب شراء شئ بعد موت المالك ولو لم يده لم به كاستبضع من الفصولين ﴿٥﴾ وفيه
من الفصل السابع والعشرين يبيع المضارب ممن لا تقبل شهادته لباكثر من قيمته صحيح ولا
يصح بفاحش الغش اتفاقا ولو يسهره صح عندهما لا عند أبي حنيفة ولو بقيته يصح عنده
أيضا باتفاق الروايات عنه وما لا يتعين فيه قيل في العروض دهيم (٢) وفي الحميمون
ده يارده (٣) وفي العقارده دوازده (٤) وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين ﴿٥﴾ لو أقر
المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انها خمسائة لم يصدق وهو ضمان لما أقر
به هذه في الاقرار من الاشباه ﴿٦﴾ المضارب اذا لم يبق في يده من ماله شئ يغرر ما أنفق
من عنده في الفن الرابع من الاشباه ﴿٧﴾ اقرار المضارب بشراء شئ جائز سواء كان قائما
بعينه أو مستهلكا فيؤدى عنه من مال المضاربة هذه في الاقرار من الوجيز ﴿٨﴾ المضارب
اذا باع جارية فاستولدها المشتري ثم استحق وأخذ المستحق الجارية وقيمة الولد رجع به
المشتري على البائع المضارب والمضارب يرجع على رب المال ان لم يكن في المضاربة ربح
فان كان فيها فضل لم يرجع من قيمة الولد الا بقدر رأس المال ونصيبه من الربح هذه في
الاستحقاقات من الوجيز ﴿٩﴾ مضارب أقر في مرضه بربح ألف فبات بلا بيان لم يضمن اذ لم يقر
بوصول المال الى يده ولو أقر بوصوله الى يده يؤخذ من تركته كونه مجهولا للامانة كذا في
أحكام المرضى من الفصولين ﴿١٠﴾ المضارب لو قال قبل أن يموت أودعت مال المضاربة فلانا

(٢) عشرة به عشرة ونصف (٣) عشرة باحد عشر (٤) عشرة باثنى عشر

الصير في ثمات لا شيء عليه ولا على ورثته ولو قال الصير في ما أودعني شيئا فالقول قوله مع
يمينه ولا شيء عليه ولا على وارثه ولو مات الصير في قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب
دفعه إلى الصير في إلا بقوله لا يصدق على الصير في وإن دفعه إلى الصير في بيته أو أقر من
الصير في ثمات المضارب ثم مات الصير في ولم يبينه يعني مات مجهلا كان دينه في مال الصير في
ولا شيء على المودع ولو مات المضارب والصير في فقال ردته عليه في حياته فالقول قوله
ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في الخلاصة من الوديعة وفيها أيضا للمضارب والمستبضع
إذا خالف ورفع المال لينفق إلى حاجته ثم عاد إلى الوفاق عاده مضاربا ومستبضا معا انتهى
(الفصل الثاني في المباشرة) ليس للمستبضع شراء شيء بعد موت المالك ولو لم يعلم به **❦** أرسل
بضاعة مع رجل إلى بلدة عند رجل آخر وقال له خذ بيئنا لاجل بضاعتى وضع بضاعتى فيه فأخذ
بيئنا ووضع بضاعته فيه ثم أخرجه من ذلك البيت ووضعها في بيت نفسه فلو استوى البيئتان
حرز أيرأ وهذا ظاهر وأخذ البضاعة لورثتها في حجرة في تلك البلدة وأعلق الباب لا يضمن
إذا يلزمه حل البضاعة **❦** جماعة خرجوا من بلدة وكان أكلهم وزواهم في السور فرجلة
ومع أحدهم بضاعة فأودعه عند أحدهم ضمن أذلم بصرهم هذا القدر لكل واحد بمنزلة من في
عياله ولو دفع إلى آخر بضاعة ليس له ذهب إلى مرقبائها في هذه البلدة وذهب بثمنها إلى مرقب
فلو اتحد الثمنان لا يضمن للرضا إذ حصل الغرض بلا ضرر ولو لم يتحد ضمن قيمة المتاع انقصه
بيعه ونسأله يضمن الثمن للمشتري لو هلك الثمن قبل قبضه في الطريق **❦** أبضعه مالا يشتري
به شيء أو شرا فلم يتيأله الرجوع عن سرعة قبضه البضاعة مع بعض ماله بيد رجل ليوصلها
إلى المالك فأخذ هذا المال في الطريق ظمها ضمن المستبضع **❦** أبضعه مالا يشتري به شيئا فبعضه
المستبضع إلى سمسار فشرى به السمسار وباعه إلى صاحبته فهل في الطريق لا يضمن
المستبضع ولو لم يقل المالك أنه بضاعة والمسئلة بجاهها ضمن إلا أن يشتري السمسار بمحض
منه والفرق أن المستبضع وكيل فوض إليه الرأى فلا يضمن بدفعه إلى آخر وقال محمد
استحسن أن تجعل البضاعة كضاربه **❦** كل ما يجوز في المضاربة يجوز في البضاعة لكن
المضارب يملك بيع ما شري والمستبضع لا يملك وكذا الأعيان الأيداع والأبضاع فلو أبضع
فيما يملك يضمن أيهما شاء ولو سلم ورج فشكله لرب المال **❦** ولو أبضعه ألفا يشتري به قنأ أو غيره
فشرأه ببعضه وأنفق بعضه عليه لا يضمن وكذا في الكراء عليه ولو شري بأكله وأنفق من ماله
كان مشرأه وكذا المضارب ولو شري ببعضه ثم مات المبيع ثم شري بالباقي أو أنفق في كراء
أو نفقة في الشراء ضمن علم بموته أولا وفي الاتفاق ضمن لو علم والأضمن قياسا لاستئنا
❦ باع البضاعة فشرى بثمنها قال رب المال أمرت ببيع لا بشرأه وقال المستبضع شريت لك
بأمرك مسألك رب المال يمينه **❦** باع المستبضع خط فهو وكيل البيع جازعدهما لا عند
أبي يوسف من الفصولين **❦** بلغ المستبضع موت المبيع وهو في الطريق وقد اشتري رقيقا
بمال البضاعة ليس له أن يتفق على الرقيق من بقية مال البضاعة إلا بأمر القاضي هذه

في الوكالة من القنبه

﴿الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب﴾

المزارعة باطله عند أبي حنيفة فان وقعت فان كان البذر من المزارع يغرم لرب الارض أجر مثلها وكان الخارج له يطيب له قدر بذره وما أنفق وما غرم ويتصدق بالباقي لانه من كسب خبيث لانه رباة في ملك غيره وان كان البذر من رب الارض كان الخارج له ويغرم للمزارع أجر مثل عمله والزرع يطيب له لانه حصل في ملكه كره في الحقائق وقالاجازة والفتوى على قولهما تعامل الناس وللاحتياج اليها والقياس بترك التعامل ولعنتها على قولهما مشروط مشهورة في الكتب فلا حاجة الى اطويل الكتاب بذكرها واذا صححت الخارج على الشروط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر فلو كان البذر من رب الارض فلا عامل أجر مثله لا يزاد على مقدار ما شرط عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد له أجر مثله بالغاما بالغ وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض أجر مثل أرضه وهل يزاد على ما شرط له من الخارج فهو على الخلاف الذي ذكرنا كافي الهداية واذا فسدت المزارعة ولم تخرج الارض شيئا فلا عامل أجر مثله لان وجوبه في الذمة وعدم الخارج لا يمنع من وجوبه فيها بخلاف العيصية حيث لا يجب شيء للعامل اذ لم تخرج الارض شيئا لان الواجب حينئذ المسمى وهو معدوم ذكره في شرح النقاية وكل شرط ليس من أعمال المزارعة يفسدها وعمل المزارعة كل عمل ينبت ويزيد في الخارج وما لا ينبت ولا يزيد لا يكون من عمل المزارعة وشرط الحصاد والدياس والتذرية على أحدهما يفسد من أيهما كان البذر وعن أبي يوسف انه يجوز شرطه للتعامل وبه أفق مشايخ بلخ كاهن من الوجيز والكلام في المساقاة كالكلام في المزارعة والمزارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر قبل لقاء البذر والمساقاة لازمة دفع بذرا الى آخره وقال له أزرعه في أرضك على ان يكون الخارج كله لك فهذا قرض لا هبة وان دفع البذر بزرعه في أرضه على ان الخارج بينهما فهو مزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر من الصغرى واذا عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه وان امتنع الذي ليس من قبله البذر أجبره الحاكم على العمل الا اذا كان عذر تفسخ به الاجارة تفسخ به المزارعة ولو امتنع رب الارض والبذر من قبله وقد كرب المزارع الارض فلا شيء عليه في عمل الكراب قيل هذا في الحكم فاما فيما بينه وبين الله يلزمه استرضاء العامل من الهداية مخرا المزارع الارض ثم نقضت المزارعة فلو كان البذر للمزارع فلا شيء على رب الارض لانه غر هالته نفسه ولو كرب الارض فلا أجر مثل عمله بحكم اجارة فاسدة اذ لا حق له في هذه الحالة في الخارج كذا في الجامع الاصغر وفي كتاب خلاصة المفتين وفي عامة الكتب لا شيء للمزارع على رب الارض اذ ليس للمزارع عين مال قائم في ملكه كذا في الفصواين من أحكام المزارعة ترك الاكارس في الزرع حتى فيسب الزرع

ضمن وتعتبر قيمته يوم ترك السقي ولو لا قيمة للزرع في ذلك اليوم تقوم الارض من روعة وغير من روعة فيضمن نصف فضل ما بينهما من اختلاف ما لو منع الماء عن أرض رجل حتى هلك زروعه عطشا لم يضمن المانع شيئا ولو أخرالا كارسقيه تأخير ما يفعله الناس لم يضمن ولو تأخير غير متعارف ضمنه ولو ترك الزرع حتى أصابته آفة من أكل الدواب ونحوه ضمن ان كان حاضرا وأمكنه دفعه ولم يدفع ولا يضمن لو لم يمكنه دفعه ولو أكله الجراد ضمن لو أمكنه طرده والا فلا فالواصل انه في كل موضع ترك الحفظ مع امكانه ضمن لا بدونه ترك شدة شجرة يضرها البرد كشجرة التين والكرم أو أخره حتى أصابها البرد ضمن لو قال للدار كاره اخرج البرالى العسراء لانه رطب فاخر ففسد ضمن ❀ الا كاره لو ترك الكرم ولم يترك أحدا يحفظه فدخل الماء وسقط حائطه وهلك الزرايين ضمن قيمة الزرايين لا الحائط اذ يجب عليه حفظ الزرايين لا الحيطان ولو على الزرايين غيب لا يضمن اذ حفظه لا يلزمه لان ما كان بعد بلوغ الثمار والزرع يكون عليهما ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظ الكرم يلزمه فيقوم الكرم مع الغيب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما ❀ لو قال رب الارض للدار كاره (٢) برؤا بيار وزمين رابده وأكر رب الارض آب آدرده وامره بالسقي فابى ضمن بالاجماع وفي فوائده صاحب الهيطة الا كاره لو لم يسق الزرع حتى فسد اختلاف المشايخ فيه والمختار انه يضمن وما كان بعد بلوغ الزرع ونهايته وجفافه فهو عليهما حتى يقسمها وما كان قبل بلوغه مما يصلح به الزرع فهو على العامل ولو بعث الا كاره ما في يده من يقر المالك الى السقي لا يضمن هو ولا الراعي ❀ لو قال رب الوضعة لا كاره اخرج هذا البرالى العسراء وهذا الجوز وهذا الجوز في الجوز فانه رطب فاخر ففسد لو قبل الا كاره من رب الضيعة ثم لم يفعل ضمن قيمة الجوز والبر والفاسد له قال الفقهاء يعني اذ لم يجد من الرطب مثالا ضمن القيمة ❀ لو زرع المزارع خلاف ما أمر به يصير مخالفاً لأمر ذلك بالارض أم لم يضر بخلاف الاجارة الجلة من الفصولين واحده هذه في الاجارات من البرازية ❀ لها حنطة ربيعية في حايه وخريفية في أخرى فأمرت أخنها ان تدفع الى حراثتها الخريفية فاختطأت فدفعن الربيعية ثم أرسلت الامراء بتها مع الحراث لتثقل البسه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تثبت ثم تبين انها ربيعية تضمن أى الثلاثة شاءت لانه لما أخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحراث غاصب الغاصب وهذا دقيق حسن يخرج منه كثير من الوقعات هذه في الغصب من القنية ❀ فغصب أرضا ودفعها الى آخر مزارعة بالنصف سنة على ان البذر من المزارع فزرعها ولم تثبت حتى أجاز رب الارض على ما شرطه عليه الغاصب والغاصب هو الذى يتولى قبض حصه رب الارض من الزرع فما نقصت الارض من الزرع لا ضمان على المزارع فيه الا ما نقصه اقبل ان يجيز ذلك رب الارض فانه يضمن المزارع ذلك النقصان لرب الارض عند أبى حنيفة ولو ثبت الزرع فصارت له قيمة ثم أجاز رب الارض المزارعة فما يحدث فيه من الحب ويبيع ذلك للغاصب

(٢) اذهب وات بالماء واسق الارض واما ان جاء رب الارض بالماء

والمزارع على شرطه ما ولد دفع الغاصب بينهم امرأعة بالنصف على أن البذر من الدافع
فبذرها أو لم يبذرها أو بذرها فخرج زرع قصار بينهم ما نصفين ثم أجاز رب المزارعة فإجازته
باطلة وهي بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الأرض أن يرجع فيما أجاز من ذلك
ما لم يكن يزرع الزرع الذي نبت بعد إجازته فإن كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض
الإجازة استمساها فإن كان أجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم رجع عن الإجازة وأراد أن
يأخذ أرضه بعد ما سبل الزرع ولم يستحصدا ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل
أرضه فيبقى حتى يستحصدا الزرع وسبلت الزراعة بين المزارع والغاصب من الخلاصة **ولو دفع**
أرضا وبذرها امرأعة بالنصف فزرع العامل فنبت أو لم يثبت ثم سقاه وقام عليه رب الأرض
حتى استحصدا بغير أمر المزارع يكون الخارج بين رب الأرض والمزارع ولو لم يزرع حتى زرعه
رب الأرض وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع حتى استحصدا فخرج لرب الأرض والمزارع
متطوع لأن رب الأرض بالتدبير والسقي صار مستردا للبذر وناقضا للمزارعة فانتقضت حكما
لعمله لا قصد الكرب المال إذا أخذ رأس المال بغير إذن المضارب وتصرف فيه ورجع صار
ناقضا للمضاربة ولو لم يسقه ولم يثبت فسقاه المزارع وقام عليه حتى استحصدا فخرج
نصفان لأن سقى المزارع حصل باذن رب الأرض فلا يصير ناسخا للمزارعة السابقة فوقع
عمله على المزارعة فنبت الزرع مشترك بينهما ما ورب الأرض لا يصير ناسخا للمزارعة بالبذر
بدون السقي بغير أمر العامل لأنه غائب وقضى العقد حال غيبة المزارع لا يصح قصدا ودلالة
كافي الوكيل بالبيع ولو كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسق ولم يثبت حتى سقاه رب
الأرض وقام عليه حتى استحصدا أو بذره رب الأرض ولم يثبت ولم يسقه حتى سقاه المزارع
وقام عليه فخرج بينهما ما ولو كان رب الأرض بذره وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع
وسقاه فهو لرب الأرض ويضمن البذر والمزارع متطوع في سقيه وخروج الطلع في التخل
تكرور الزرع ونباته في المزارعة حتى لو سقى صاحب التخل فخله بغير أمر العامل وقام عليه
حتى طلع طلعه ثم سقاه العامل وقام عليه حتى صار قرا فجميع ذلك لصاحب التخل كذلك في
الوجيز قال في الفصولين فالخاصل في هذه المسائل أنه لو كان البذر لرب الأرض أو المزارع
زرعه أحدهما بلا إذن الآخر ونبت الزرع أو لم يثبت حتى قام عليه الآخر بلا إذنه حتى
أدرك في كل الصور يكون الخارج بينهما في صورة واحدة وهي أن يكون البذر لرب
الأرض وزرعه ربهما بلا إذن المزارع ونبت ثم قام عليه المزارع ففي هذه الخارج كله لرب
الأرض وبما يتصل بهذه المسائل دفع أرضا وبذرها امرأعة إلى رجلين ليعمل ليه فبكر بها
وزرعه أحدهما فلا شك أنه لو زرع بلا إذن الآخر فلن لم يزرع نصيب انتهى **ولو مات المزارع**
بعد الاستحصاد ولم يوجد الزرع ولا يدري ما فعل كان حصته رب الأرض في مال المزارع من
أثم ما كان البذر لأنه مات مجهولا للأمانة في يده وكذلك أن مات العامل بعد ما طوع الثمر ببلغ
أولم يبلغ ولم يوجد في التخييل شيء هذا إذا عرف خروج الثمرة ونبات الزرع وإن لم يعلم لا يضمن

شياً ❶ دفع الى صبي أو مجوز أرضاً وبذر أَرْضَهُ بالنصف فالخارج نصفان
استحساناً كالأجر نفسه لزراعة بالدرهم وسما العمل يصح ولومات العبد حنف أنه أوفى
عمل الأرض ضمن صاحبها قيمته والزرع كله وإن مات العبد من عمله في الأرض قبل
استحصاد الزرع ضمن ماقلة صاحب الأرض دينه وإن مات بعد الاستحصاد لا ضمن وتكون
حصه العبد لورثته من الوجيز ❷ لومات رب الأرض قبل الزراعة بعد ما كرب الأرض
وحفر الانهار انتقضت المزارعة ولا شيء للعامل بمقابله ما عمل وإذا فسخت المزارعة بدين
فادحق لحق صاحب الأرض فاحتاج الى بيعها جاز وليس للعامل ان يطالب بما كرب الأرض
وحفر الانهار بشئ ولو نبت الزرع ولم يستحصد لم تبسج الأرض في الدين حتى يستحصد الزرع
وإذا انتقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع أجر مثل نصيبه من الأرض
الى ان يستحصد والنفقة على الزرع عليهم ما في مقدار حقوقهما حتى يستحصد فإذا أنفق
أحدهما بغير إذن صاحبه وأمر القاضي فهو متطوع من الهداية ❸ نبت الزرع فمات رب
الأرض قبل الحصاد والبذر للمزارع يبقى العقد الى الحصاد ولا يجب شيء من الاجر على
المزارع ولومات قبل الزراعة بعد ما عمل في الأرض بان كربها وحفر الانهار انتقضت
المزارعة ولا يغرم ورثة رب الأرض للمزارع شيئاً ولومات بعد زرع وقبل نباته في انتقاض
المزارعة خلاف فلونقضت والزرع بقل تترك الأرض بيد المزارع الى الادراك باجر مثل
نصف الأرض (قلت) يعني اذا كانت المزارعة بينهما نصفين وأبى فعلى المزارع أجر مثل
نصيبه من الأرض الى الحصاد ولو دفع زرعاً في أرض صار بقاءه ماله أو بخلافه طلع فلومات
أحدهما بعد العمل حتى انعقد حبه وإذا طلع بعد عمله يبقى العقد بينه وبين ورثة الآخر
فلومات قبل ان يزيد الزرع والطلع انتقضت المزارعة ولم يرجع أحدهما على الآخر
والزرع والثمر كله للمالك أو لورثته اذ ليس للعامل حق حتى يجب استيفاء العقد صيانة لحقه
ولومات عامل السكرم بعد حدوث الغلة فلورثته حصته لومات قبل الحدوث كذا في
الفصولين من أحكام المزارعة ❹ ألقى حب القطن في أرض الغير فحسبها ونبت فرباه مالك
الأرض فالخوزة للغاصب وعليه نقصان الأرض ولا يكون تعهد رضاءه الا اذا ظهر أن
تعهد للغاصب هذه في الغصب من القنية ❺ زرع أرض غير بغير أمره فعليه نقصان
الأرض قال نصير ينظر بكم تستأجر قبل استعماها وبكم تستأجر بعد استعماها فيجب عليه
نقصان ذلك وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تشتري قبل استعماها وبكم تشتري بعد استعماها
فيجب عليه نقصان ذلك قال تأويل المسئلة انه زرع بطريق الغصب زرع أرض الغير بغير أمر
فان نقصت بالزراعة ثم زال النقصان قال بعضهم ان زال النقصان قبل أن يرد الأرض الى
صاحبها يبرأ من الضمان وان زال بعد الرد لا يبرأ وقال الفقيه أبو الليث قد قيل يبرأ في الوجيزين
كافي العيب اذ زال قبل القبض أو بعده لا يبقى للمشتري حق الخصومة من الخلاصة
❻ غصب أرضاً وزرعها فزهرها بها شيئاً آخر لا ضمن المالك اذ فعل ما يفعله القاضي

بذر أرضه برا فبذرهما آخر شعير افصاره ستم لكابر الاول فلو شاء ضمنه برا مبدوزا في الحال
يعنى تقوم الارض مبدوزة وغير مبدوزة فيضمن الفضل ويصير البر المبدوز مملوكا للثاني ولو شاء
صبر حتى يميز البر من الشعير فيؤمر بقطع الشعير ولو لم يفعل شيئا من ذلك حتى استحصه فالشعير
لمالكه والبر لملكه ولو سقاها ربهما حين بذرها فبذرت فالزرع كله لرب الارض وعليه الشعير
لصاحبه وكذا لو غصب أرضا فزرها ثم زرع آخر فالزرع كله للثاني ويضمن للاول من مثل بذره
ونقصان الارض على الاول من غصب العقار من الفصولين ١٢ زرع الاكارس بين بعد
مضى مدة المزارعة جواب الكتاب انه لا يكون مزارعة فالزرع كله للادكار وعليه أن يتصدق
بما فضل من بذره وأجره مثل عمله وهكذا كانوا يفتون بخاري وقيل يكون مزارعة وقيل
لو كانت الارض معدة للزراعة بأن كان ربهما ممن لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك على
المزارعة فرب الارض خصه على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا اذا لم يعلم
وقت الزراعة انه زرعها على وجه الغصب صريحا أو دلالة أو على تأويل فان من أجر أرض
غيره بلا أمره ولم يجزه ربهما وقد زرعها المستأجر فالزرع كله للمستأجر لا على المزارعة وان
كانت الارض معدة للزراعة الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر بأى جهة زرعها أو سكنها
أعدت للزراعة أو لا على هذا استقر فتوى عامة المتأخرين من الفصل الثاني والثلاثين من
الفصولين وفيه أيضا عن الذخيرة لكن في غير ذلك الفصل من زرع أرض غيره بلا أمره
يجب الثالث أو الرابع على ما هو عرف القرية كذا أجاب على السغددي وفيه رواية كتاب
المزارعة سئل الشيخ الامام برهان الدين (٢) در ديهى كه معهودست كه ايشان غله بكارند
وحصة زمين سه يلك يا چهار يلك بدهند كسى به وجه كديورى كشت غله واجب شود باني اجاب
شود انتهى (قلت) وقد مر في غصب العقار ١٣ لو قال لرجل اسقنى يوما من نهرك لاسقيل
يوما من نهرى لا يجوز ولا يضمن لما أخذ من شربه لان الماء مباح بأصل الخلقة ويدخله
في النهر لا يصير ملكا ولهذا امتلك استهلاكه بالشفعة فاذا استهلكه بجهة أخرى لا يضمن من الوجيز
١٤ وفي الفصولين لو زرع ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن اذا ملك البئر لا يملك الماء بخلاف
ما لو صب ماء من الحطب فانه يؤمر باملائه لانه ملكه اه ١٥ لو سقى زرع من شرب غيره بلا
أمره لا يضمن في رواية الاصل وفي رواية يضمن وهو اختيار غير الاسلام ذكره في الدرر
والغرر قال في البرازية والخلاصة والفتوى على انه لا يضمن ١٦ المزارع اذا بعث حماره
الى رب الارض على يد ابن له ففسد صاحب الارض الابن أن يذهب بالحمار فاستعمله الابن في
حاجته فضايع الحماران كاف الابن بالغ لا يضمن وان كان صغيرا ضمن هذه في الغصب من
الخلاصة ١٧ منع وكيل الرعية الماء من صاحب الضيعة حتى ييسر زرعها لا يضمن هذه في

(٢) في قرية معناه فيها زرع الغلة على ان أجره الارض ثلث الخارج أو ربعه فهل اذا زرع
رجل بطريق الاكارية تجب الغلة المعهود اعطاؤها أم لا أجاب تجب.

الغصب من القنية ❦ لو سلم حماره الى المزارع ليشده في الدالية ففعل ونام وانقطع حبله
 ووقع في المفرات وهي مجتمع ماء المطر ومات لا يضمن هذه في الجنائيات من القنية ❦ زرع
 بين اثنين أبي أحدهما أن ينفق عليه لم يجبر على ذلك لكن يقال لا آخر أنفق أنت وارجع
 بنصف النفقة في حصصه شريكك فلو أنفق ولم يخرج الزرع مقدرا ما أنفق هل يرجع على
 صاحبه بنصف نصف النفقة أم بمقدار الزرع ذكره في المزارعة وقرن بين ما إذا أنفق صاحب
 الارض وبين ما إذا أنفق المزارع وفي واقعات الناطق نخل أو صي لرجل بأصلها ولا آخر ثمرها
 فالنفقة على صاحب الثمر فإن لم يثمر سنة فإبي صاحب الثمر الاتفاق فانفق صاحب الرقبة بقضاء
 أو بغير قضاء ثم أغرسه أخرى فان صاحب الرقبة يرجع فيما أنفق ولا يكون متبرعا ❦ ولو
 دفع نخلا مقاطعة فمات العامل في بعض السنة فانفق رب النخل بغير أمر القاضى لا يكون
 متبرعا ورجع به في الثمر ولو لم يمت العامل لكنه غاب فانفق رب النخل كان متبرعا إلا أن يكون
 بأمر القاضى وعن خلف قال سألت محمدا عن حرث بين رجلين أبي أحدهما أن يسقيه قال
 أجبره على ذلك قلت فإن فسد الزرع قبل أن يرتفع فأبي أن يسقيه قال لا ضمان عليه قال أبو
 الليث الكبير رحمه الله به تأخذ وكان ينبغي أن يرفعه الى السلطان فإذا رفعه الى السلطان ثم
 منه بعد ذلك فإنه يضمن إذا فسد كذا في الصغير من القسمة ❦ لو أخذ ثلاثة أراضيا بنصف
 ليزروها بالشركة فغاب أحدهم وزرع اثنان بعض الارض براخص اثنان وزرع بعض
 الارض شعيرا فلو كان ذلك باذن كل واحد منهم فالبر بينهما ورجع رب البر بثالث أنفق على الثالث
 والشعير بينهما أيضا أو يرجع هو أيضا عليهم ما بثلى الشعير الذي بذر بعد دفع نصيب رب الارض
 ولو فعلوا بلاذن فالبر ثلثه لرب الارض وثلثاه لهما ويقرمان نقصان ثلث الارض وأما رب
 الشعير فخمسة أسداسه له ولرب الارض سدسه لأن ثلثي الشعير زرع غصبا فهو له وثلثه زرع
 بحق وعليه نقصان الارض في قدر ثلثي ذلك كذا في الفصولين من أحكام المزارعة ❦ عامل
 الخراج لو أخذ الخراج من الاكار وروى الارض غائب ظاهر الرواية انه لا يرجع على رب الارض
 كذا في الذخيرة وفي فوائد النسفي يرجع والمشتري كاكرو وكذا الجواب في الجباية لو أخذ
 العامل من المستأجر أو من غلة داره كذا في الفصولين من آخر أحكام العمارة في ملك الغير
 ❦ رجل له قوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في قوبته ذكرا الامام
 البردوي ان غاصب الماء يكون ضامنا وذكروا في الاصل انه لا يكون ضامنا وكذا لو أراد سقى
 زرع من مجرى له فجاء رجل فغصب الماء ففسد زرعها قالوا لا شيء عليه كالممنوع الراعي حتى
 ضاعت المواشى من الخلاصة ❦ ترك أرضه المزروعة ببذره فبراه رجل باذن الوالى حتى
 استحصده فالرب لصاحب البذر ولا يضمن ما أنفق المولى لكنه اذا أدى الخراج يرجع به على
 رب الارض كذا في القنية من الزكاة ❦ رجل أراد سقى أرضه فغصبه انسان حتى فسد زرعها
 لم يضمن هذه في الغصب من الخلاصة ❦ اشترى حصص ماء وأشرف على الادراك فقال
 للبائع لا تسقه فان السقى يضره فسقاه وجف العنب يضمن النقصان ان سقاه سقيا غير معتاد

❊ آخر أرضه من رجل بخطة فلما حصد المستأجر زرعه وداسه منعه الموح من نقله ليدفع
 الاجرة فافسده المطر لا يضمن ❊ غرس في أرض الغير بغير اذنه والشجرة للغارس ويتصدق
 بما زاد على قيمة غرسه ولو كان مستحقا فتصدق به على نفسه يجوز وليس لصاحب الارض
 عليها بالقيمة ولكن يفرم الغارس نقصان الارض ان ظهر وقال أبو الليث ملكها بالقيمة
 ان أضر القلع بالارض وقبل قيمة شجرة لغيره حق القلع في الغصب من القنينة ❊ رجل
 غصب أرض رجل وزرعها خنطة ثم اختصها وهي بذرت نبت بعد فصاحب الارض بالخيار
 ان شاء تركها حتى نبت ثم يقول له اقلع زرعتك وان شاء أعطاها ما زاد البذر فيه ونفسه يره عن
 محمد تقوم الارض وليس فيها بذرة تقوم وفيها بذرة المختار انه يضمن قيمة بذره لكن مبذورا في
 أرض غيره ❊ رجل زرع في أرضه شعيرا وجاء آخر فزرع عليه خنطة بغير أمر صاحب
 الشعير فهو لصاحب الخنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير تقوم الارض من روعة وغير
 من روعة ❊ رجل زرع في أرضه برأولم ينبت حتى جاء آخر وبذر فيها شعيرا ثم سقى رب الارض
 فنبت الزرع فعلى الذي بذر الشعير قيمة برمسذور في الارض ثم على رب الارض قيمة البر
 والشعير مخلوطا مبذورا لانه استهلكها بالسقى ❊ رجل زرع أرض نفسه فجاء آخر وألقى
 بذره فيها وسقى الارض أو ألقى بذره فيها وقلب الارض قبل ان ينبت بذر صاحب الارض
 أولم يقلب وسقى الارض فنبت البذر ان غابت يكون للآخر عند أبي حنيفة وعليه للاول
 قيمة بذره ولو جاء صاحب الارض وألقى فيها بذره نفسه ثالثة وقلب الارض قبل ان ينبت فيها
 البذر أولم يقلب وسقى الارض فنبت البذر وكلها غابت من البذر كله وعليه للغاصب
 مثل بذره مبذورا في أرض غيره هذا اذا لم يكن الزرع نابتا اما اذا زرع المالك ونبت ثم جاء آخر
 وألقى بذره ان لم يقلب ونبت فالجواب كما ذكرنا فان قلب ان كان الزرع النبات اذا قلب مرة
 أخرى ينبت فكذلك وان كان لا ينبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرعه ثانيا وفي متفرقات
 أبي جعفر رجل بذر في أرضه فجاء آخر فسقى تلك الارض حتى أدرك الزرع فان الزرع في
 القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبذورا في الارض على شرط القرار ان سقى قبل ان يفسد
 البذر في الارض وان سقاها بعدما فسد البذر في الارض قبل ان ينبت نباتا له قيمة ونبت بسقيه
 فان في القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبذورة
 فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعدما نبت الزرع وصار له قيمة الزرع يوم سقاها
 فالزرع للساقى وان سقاها بعدما استغنى الزرع عن السقى لكن السقى أجوده فان الزرع
 لصاحب الارض ولا شيء للساقى وهذا جواب الفقيه أبي جعفر وجواب الفقيه أبي الليث
 الا يجنب الساقى متطوع ولا شيء له ❊ أرض بين رجلين غاب أحدهما الشريك ان يزرع
 نصف الارض ولو أراد العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع وروى أبو يوسف
 عن أبي حنيفة انه ليس للحاضر ان يزرع بقدر حصته هذا اذا كان أحدهما غائبا وان كان
 حاضر فزرع أحدهما الارض المشتركة بغير اذن شريكه وسقاها قال في النوازل ان كان

الزراع لم يدرك لشربكه ان يقاسم الارض فما وقع من ذلك في نصيب الزارع أقره وما وقع في نصيب الآخر أمر بقلعه ويضمنه النقصان وان أدرك الزرع أو قرب من الإدراك غرم نقصان نصف الارض وان لم يقاسم وتراضيا ان يعطيه نصف البذور والزراع بينهما ان كان بعد ما نبت الزرع جاز وقبل النبت لا يجوز وفي فتاوى القاضى الامام قالوا ان كان الارض تنفعها الزراعة أو لا تنفع ولا تنقص فله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان يتنفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا لالة وان علم ان الزرع ينقص الارض أو كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها قوة لا يكون للحاضر ان يزرع فيها شيئا أصلا

❦ اذا مات رب الارض بعد ما نبت الزرع قبل ان يستحصد والبذر من المزارع يبقى العقد الى ان يستحصد الزرع استحسانا هذا اذا قال المزارع أنا ألقم الزرع وان رضى المزارع بقلع الزرع فانه لا يبقى عقد المزارعة واذا اختار المزارع القلع فلورثته رب الارض خيارات ثلاث ان شاء ألقموا الزرع والمدة اوع بينهما وان شاء أنفقوا على الزرع بأمر القاضى حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة وان شاء أغرموا حصلة المزارع من الزرع والزراع لهم فان مات بعد المزارعة قبل النبت اختار المزارع فيه ولو لم يمت لم يكن المزارع آخر الزراعة حتى انقضت السنة والزرع بقل فاراد رب الارض أن يقلع الزرع وأبى المزارع ليس رب الارض أن يقلع ويثبت بينهما جارة في نصف السنة حتى يستحصد والعمل بينهما نصفان حتى يستحصد وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع فرب الارض خيارات ثلاث على ما ذكرنا واذا أنفق بعد انتهاء المدة بأمر القاضى رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انقضت مدة المعاملة والشئ لم يدرك وأبى العامل الصرم فانه يترك في يده بغير جارة ❦ اذا هرب المزارع في وسط السنة والزرع بقل فانفق عليه رب الارض حتى يستحصد يرجع على العامل بما أنفق بالغام بالغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع عينه على عمله ❦ زرع قوموا وأخذ بعضهم من الارض وبقى البعض مقلوبا أو غير مقلوع حتى نبت فهو يذره وبين رب الارض على الشرط فان قلعه ورفع الزرع وكان يتناثر في الارض فنبت زرع آخر فهو بين الاكار ورب الارض بما ذكرنا لكن يجب ان يتصدق الاكار بالفضل من نصيبه وان نبت بسقى رب الارض ومؤنته فهو له وبعد ذلك ان كان للحدب قيمة ضمن والا فلا شئ عليه وان سقاه أجنبى كان متطوعا والزرع بين الزارع ورب الارض على ما شرطنا قال رحمه الله هذا جواب الفقيه أبي الليث وجواب الفقيه أبي جعفر قد ذكر في الفصل الاول في مزارعة ميسر الامام الطوايسى اذا وقع الزرع وتناثر الحطب وجاء انسان وسقاه أو أحدهما حتى نبت فانه يكون كله للساقى لانه بالسقى صار مستملا كما حتى لو سقته السماء أو نبت بغير السقى يكون مشتركا بينهما ❦ اذا كان البذر من المزارع له ان يدفع الى آخر مزارعة وان لم يأذن له رب الارض أصلا فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخر على ان يعمل ببيذره والشرط في المزارعة الاولى أيضا بالنصف فالخارج بين رب الارض والمزارع الثانى نصفان ولا شئ للمزارع الاول ولو دفع الى الاول

على ان يعملها ببذره على ان الخارج بينهما نصفان فدفقها الاول الى آخر على ان يعملها ببذره على ان الاول ثلث الخارج والثالث للثاني فالثالث لرب الارض والثالث للمزارع الثاني وبغرم المزارع الاول لرب الارض أجر مثل ثلث الارض ١ ولودفع المزارع الارض الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعه المستعير سلم الخارج له وبغرم المزارع الاول لرب الارض أجر مثل جميع الارض ولو كان البذر من رب الارض ليس له ان يدفع الى آخر عارية لكن له ان يستأجر الاجراء بما له فلو دفع مع هذا عارية من غير اذن رب الارض فالمزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني والخارج بينهما على ما شرط ولا شيء لرب الارض ولرب الارض والبذر أن يضمن بذره أيهما شاء ان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول فان انتقصت الارض ضمن النقصان الثاني بالاجماع وليس له أن يضمن الاول عند أبي حنيفة وأبي يوسف على القول الآخر هذا اذ لم يأذن له رب الارض اما اذا أذن له في ذلك امانا أو دلا لتيان قال له اعمل فيه برأيك فدفق لعامل آخر معاملة فعمل فيه فمخرج فهو لصاحب التخييل وللعامل أجر المثل على العامل الاول ولو هلك الثمر في بدا العامل الآخر من غير عمله وهو على رؤس التخييل لا يضمن وان هلك الثمر من عمل الآخر في آخر خالف فيه الأئمة الاول والضمان لصاحب التخييل على العامل الاخير ولا يضمن العامل الاول ٢ رجل دفع كراما معاملة فلما أثمر الكرم والدافع وأهله يدخلون وبأ تكون ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا لان كان ذلك بغير اذن الدافع لا يضمن والضمان على الذين آكلوا وان كان باذنه وهم ممن تجب نفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان كان ممن لا يجب نفقتهم عليه لا يضمن في التنازل وان كانوا قبضوا باذنه وهم ممن لا يجب نفقتهم عليه لا ضمان عليه أيضا قال في القنية وهذا اذا كان الكرم مشتركا بينهما شركة ملك أو كان الزرع بين الاكارص صاحب الارض أو بين شريكين وأصحاب أحد هدايد قون السنين قبل الدياس وينفقونها اما اذا باع ثمار كرمه ثم أصحابه كانوا بأ يكون الثمار بينهما أن لا يضمن صاحب الكرم ما آكلوا باذنه وان كان تجب نفقتهم عليه لانه ليس له أن يأخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف الاول انتهى ٣ وان حصدا الزرع وجمعه من غير اذن الدافع ومن غير ان يشرط عليه ضمن حصصة الدافع ولو شرط عليه فتعاقل حتى هلك الزرع ضمن للمالك نصيبه اذا شرط الحصاد عليه فترك حتى هلك يضمن لانه وجب عليه بقبوله فاذا ترك فقد ضيعه ٤ لو قال للذكار اخرج الجوز أو الحنطة الى الصحراء لانه رطبة فأخرف فقد ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة وترك التشديد بمنزلة السقي ولو ترك حفظ الزرع حتى آفسته الدواب ضمن وان لم يطردها الجراد حتى أكل ان كان الجراد بحال يمكن طرده ودفعه فاذا لم يدفع ضمن ٥ وفي الفتاوى للنسقي اذا كان بقر المالك في يد الاكارص فبقرها مع الراعي الى السرح فضايع لا يضمن هو ولا الراعي البقر المستعار والمستأجر على هذا وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة لو ترك البقر برعى اختلف المشايخ فيه هذه الجملة من

الخلاصة سوى المنقول من القنية ❦ الا كاركان يستعمل بقر صاحب الارض فلما فرغ من العمل ذهب بالالات الى منزله وترك البقر يرعى بخفاء سارق وسرقه مع بقر القرية ولم يقدر الا كار على التلبص أجاب شيخ الاسلام بأنه يضمن الا كار وغيره أجاب بأنه لا يضمن وعليه الفتوى وقال الامام النسفي لو سلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لأضمن عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والعصم ما أجاب به الامام النسفي رحمه الله ❦ دفع الاشجار معاملة على ان يقوم عليهم او يشد منها المحتاج الى الشد فأخر الشد حتى أصابها البرد وهي أشجار ان لم تشد يضر بها البرد يضمن العامل قيمة ما أصاب البرد وعن الثاني زرع بينهما آخر أحدهما السقي يجبر عليه فان فسد الزرع به دفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع عنه فعليه الضمان ❦ دفع أرضه مزارعة الى مجبور وذلك العبد من العمل ان كان البذر من العبد لأضمن على رب الارض وان كان من ربهما يكون مستأجر فيكون عمله لرب الارض وان كان من العبد يكون مستأجرا في الارض ويكون العبد عاملا لنفسه فلا يضمن اذا هلك ❦ غرس ثالثة على نهر قرية فطلعت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال المخدم الغرس لي لانت خادمي فان كانت الثالثة للغارس فله وان للرجل والغارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة للرجل وان لم يكن يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثالثة لصاحبها لانه يملكها بالقيمة ❦ قلع ثالثة انسان وغرسها وريها فهي للغارس بالقيمة من البزازية ❦ استأجر أرضا ودفعا مزارعة ففكرها المزارع ثم المستأجر أجراها من آخر قبل ان يبذر المزارع صح ان كان البذر من المستأجر والمزارع ان يطالب المستأجر بأجر مثل عمله ولم بشرط على الحراث ❦ حفر النهر لا يجب عليه أجر ما حفر ❦ مزارع جمع سرقينا وكان التراب من رب الارض والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما لان الخلط بالاذن نجم الائمة البخاري السرقين كله للمزارع وعليه قيمة التراب ان كان له قيمة والا فلا شيء عليه (٣) قاضي غلام غري سرقين كله لرب الارض قال استاذنا وهو الاصول فان المزارع لا يجمع سرقين لنفسه بل يملكه في أرض رب الارض عادة الحراثون الذين عليهم فرض لارباب الاراضي بسواد البلد يخرجون السرقين من قبل الادخال في الارض الا اذا قال لرب الارض خذ السرقين من مكان كذا بعينه فحينئذ يكون له حصصة الامر الذي يقال ذرات الارض يضمن بترك الحفظ كدسه ليه الا اذا كان الحفظ عليه متعارفا من القنية ❦ رجل أناف شرب انسان بان سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البرزوي ضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الاصل للسرقين انه ينظر بكم يشتري لو كان يبعه جائزا وقال الامام خواهرزاده لا يضمن وعليه الفتوى من الخلاصة ❦ يجوز رفع الجمد من الحياض التي في بلاد الثلث سفة كالماء ولو سقى أرضه فانجمد الماء فيه فكل واحد دفع ذلك الجمد الا اذا أخذ أرضه ليجمد الماء فيه ❦ الساقى من البئر لا يملك بنفس مل الماء لو حتى يفيضه

(٣) قوله قاضي غلام الخ زاعم القنية وتحرر العبارة منها

عن رأس البئر غلافا لمحمد والمختط بملك الخطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى ان يشده
ويجمعه حتى يثبت له الملك من القنية

﴿الباب الخامس والعشرون في الوقف﴾

الناظر اذا مات بمجه لا غلات الوقف لا يضمن اما اذا مات بمجه لا مال البديل فانه يضمنه ومعه
ضمائنه صير ورثته دين في تركته كاي امانات الاشياء وفي قاضيه ان اذا شرط الواقف
الاستبدال بنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك الاستبدال فلو باع أرض
الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون دين في تركته ولو باعها وهب الثمن
صحت الهبة ويضمن الثمن في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا تصح الهبة انتهى ﴿المتولى
اذا خلط أموال الاوقاف المختلفة يضمن الا اذا كان بأمر القاضي ولو خلط مال الوقف بمال
نفسه لا يضمن وقيل يضمن ولو تلف مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في
التعمير وان يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم رد عليه من
أمانات الاشياء وفي قاضيه ان متولى الوقف اذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه
ثم أنفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف قال الشيخ الامام هـ اذا جازو يبرأ عن الضمان
قال ولو خلط من ماله مثل تلك الدراهم بدراهم الوقف كان ضامنا للكل انتهى ﴿وفي
الخلاصة مسجد له اوقاف مختلفة لأبأس للقيم أن يخلط غلتها وان خرب حائوت منها فلا بأس
بعمارتها من غلة حائوت آخر سواء كان الواقف واحدا أو مختلفا ﴿ولو خلط المتولى دراهمه
بدراهم الوقف صار ضامنا وطريق خروجه من الضمان التصرف في حاجة المسجد ورفع الى
الحاكم انتهى وفي القنية لو أذن القاضي للقيم يخلط مال الوقف بماله تخفيفا عليه جاز
ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله وعن أبي يوسف الوصي اذا خلط مال الصغير
بماله لا يضمن ﴿قيم يخلط غلة الرهن بغلة البواري فهو سارق حائن انتهى ﴿قيم الوقف اذا أنفق
من ماله على الوقف ابرجع في غلته فله الرجوع من مشتمل الاحكام ﴿وللمتولى ان يفعل في
المسجد من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل يضمن
ولو فعل من مال نفسه لا بأس به هذه في كراهة استقبال القبلة في النخل من الهداية ﴿وليس
للمشرف على القيم ان يتصرف في مال الوقف وقيل ليس للمتولى ان يفتح للمسجد بابا دخنة ٣
وقيل لو فيه تكثيرا للجاعة فله ذلك وللمتولى ان يتخذ بسطح بيت الوقف خصالا كان يريد في
أجرته ولو كان المتولى أمينا فاستأجر من يكتب حسابه فلا جرم يجب في ماله لاني الوقف من
الفصولين ﴿مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطر باب المسجد فيشق على الناس دخول
المسجد للقيم ان يأخذ ظلة على باب المسجد من غلة وقف المسجد اذا لم يكن فيه ضرر لاهل
الطريق ﴿وللمتولى ان يشتري من غلة وقف المسجد سلعا يبيع على السطح ايطينه وكذا

(٣) منفذ الهوا

يعطى الذى يكتسب الثلج أو التراب وينقله من المسجد ١ رجل قال جعلت حجرى لدهن سراج
المسجد ولم يزد على هذا صارت الحجرة وقفاً على المسجد إذا سلها إلى المتولى وليس للمتولى أن
يصرف غلتها إلى غير الدهن ٢ قيم المسجد أو الوقف إذا دخل جندوا في دار الوقف ليرجع
في غلتها ذلك لأن الوضئ لو أنفق من ماله على البناء فذلك فكذا القيمة والاحتياط أن يبيع
الجندع من آخر ثم يشتريه لأجل الوقف ثم يدخله في دار الوقف ٣ مسجد بجنبه ماء أنكسر حائط
المسجد من ذلك الماء ينبغي لأهل المسجد أن يرفعوا الأمر إلى القاضي ليأمر أهل النهر
باصلاحه حتى إذا لم يصلحوا وانهدم حائط المسجد ضمنوا قيمة ما تهدم لأنه لما أشهد عليهم
صاروا متلفين بترك الاصلاح من الخلاصة ٤ إذا اجتمع من مال الوقف على الفقراء
أو على المسجد الجامع ثم ناب الاسلام نائبة بان غلبت جماعة الكفرة فاحتج في ذلك إلى مال
لرفع شهرهم قال رحمه الله ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز للحاكم أن يصرف ذلك على وجه
القرض إذا لم يكن للمسجد حاجة إلى ذلك المال ويكون ذلك ديناً ٥ مسجد له غلة ذكر الواقف
في وقفه ان القيمة يشتري بتلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم أن يشتري ولو اشتري يكون ضامناً
٦ قوم عمروا أرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لأن على قول
محمد ماء الجيحون ليس ماء الخراج وبقر ذلك رباط فقام متولى الرباط إلى السلطان فاطلق
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولى أن يصرف ذلك العشر إلى مؤذن يؤذن في هذا
الرباط بقرب هذا يستعين بهذا في طعامه وكسونه وهل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن أن
يأخذ من ذلك العشر الذى أباح السلطان للرباط قال الفقيه أبو جعفر لو كان المؤذن محتاجاً
يطيب له ولا ينبغي أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط وإنما يصرفه إلى الفقراء لا غير
ولو صرف إلى المحتاجين ثم أنفقوا في عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسناً ٧ رباط على باب
قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة ولا يمكن الوصول إلى الرباط إلا بمجاورة النهر وبدون
القنطرة لا يمكن المجاورة هل تجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه أبو جعفر ان كان
الواقف وقف على مصالح الرباط لا بأس به ولا فلا ٨ متولى الرباط إذا صرف فضل غلة الرباط
في حاجة نفسه قرضاً قال الفقيه أبو جعفر لا ينبغي أن يفعل ولو فعل ثم أنفق في الرباط رجوت
أن يبرأ وإن أقرض ليكون أحرز من الامساك عنده قال رجوت أن يكون واسعاً له ذلك
٩ رجل قال أرضى هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهى تخرج من الثلث ثم مات
فاحتاج ولده قال هلال لا يعطى لولده من الثلث شئ إلا إذا كان الوقف في صحته ولم يصف
إلى ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الواقف فقراء فحينئذ يكون للمتولى أن يدفع إلى كل واحد
سهما أقل من مائتي درهم وهو أحق بذلك من سائر الفقراء وإن لم يعطهم شيئاً لا يضر للمتولى
لأنه لم يمنع حقاً واجباً لهم وكذلك قالوا في الذى وقف ضبيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله
ابنة ضعيفة كان الأفضل للقيم أن يصرف إليها مقدار حاجتها من قاضيتان ١٠ مريض
وقف داره في مرضه جاز من الثلث ولو لم يخرج منه وأجازته الورثة جاز ولو لم يخرجوا بطل قيمتها

زاد على الثلث ولو أجاز بعضهم لا بعضهم جاز بقدر ما أجزوا بطل الباقي إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل ومن لم يجز له لوباع نصيبه قبل أن يظهر للميت مال آخر لا يطل بيعه ويغرم قيمة ذلك ويشترى بها أرضاً ويوقف على ذلك الوجه كذا في الوقف من أحكام المرضى من الفصولين ١٠ ولو أبرأ القيم المستأجر من الاجرة بعد تمام مدة الاجارة تصح البراءة عند أبي حنيفة ومحمد ويضمن ١١ وللمتولى صرف شيء من مال الوقف الى كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف واسراج السراج الكثيرة في السكن والاسواق ليلة البراءة بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا يضمن اذا أسرف في السراج في شهر رمضان وإيلة القدر ويجوز الاسراج على باب المسجد في السكة أو السوق ١٢ ولو اشترى من مال المسجد شيئاً في شهر رمضان يضمن وهذا اذا لم ينص الواقف عليه أو صي بثلث ماله على أن ينفق على بيت المقدس جازو ينفق في مراحه ونحوه قال هشام فذل هذا على أنه يجوز أن ينفق من مال المسجد على قتاديله ويبرجه والنهض والزيت ١٣ كتب الى بعض المشايخ هل للقيم أن يشتري المراح من مصالح المسجد فقال لا الدهن والحصر والمراح ليس من مصالح المسجد إنما مصالحه عمارته أبو حامد الدهن والحصر من مصالحه دون المراح قال رحمه الله وهو أشبه بالصواب وأقرب الى غرض الواقف ١٤ انهدم المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبه يضمن ولا يضمن القيم اذا وقع الدهن ياترده اذا لم يمكنه دفع ذلك الظلم ١٥ اشترى القيم من الدهان دهناً ودفع الثمن ثم أفلس الدهان لم يضمن قال رضي الله عنه لو رأى القيم انه ان لم يهدم المسجد العام يكون ضرره في القابل أعظم فله هدمه ولو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئاً سيرا بثلاثة دنانير يرجع في غلته عشرة وعليه الزيادة ١٦ ولو ضمن القيم مال الوقف باستهلاك ثم صرف قدر الضمان الى المصرف بدون إذن القاضى يخرج عن العهدة ١٧ قال رحمه الله وللقيم الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا يقيم ذلك على الموقوف عليهم وقيل ليس له أن يستدين على الوقف للعمارة والمختار ما اختاره الصدر الشهيد وأبو الليث انه اذا لم يكن يد من الاستدانة يرفع الى القاضى فيأمره بما يحب تدبير جمع في الغلة وليس للقيم أن يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة ديناً ليهفره الى الفقهاء وان احتاجوا اليه ١٨ للقيم أن يوكل فيما فوض اليه أن يعمم القاضى التفويض اليه والافلا ١٩ اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم أن يشتري به دار للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وأفتى محمد بن سلمة بانه يجوز قبل هذا استحسان والقياس انه لا يجوز ويذهبى أن يشتري ويبيع بامر الحاكم ٢٠ ولو اشترى بالغلة حافواً لا يستغل ويباع عند الحاجة فهو أقرب الى الجواز ٢١ متولى الوقف اذا أيرق فادون أجزا المثل قال الامام الجليل محمد بن الفضل على أسل أمحاً بنا يبنى أن يكون المستأجر فاصلاً بالان الخصاص ذكر في كتابه انه يصير فاصلاً يلزمه أجزا المثل فقيل له أنفق بهذا قال نعم وجهه ما قال ان المتولى أطل بشيعته ما زاد على المسمى الى تمام أجزا المثل وهو

لا إبطال الا بطل فيجب أجر المثل كالأجر ولم يسم شيئاً وقال بعضهم ان المستأجر يصير غاصبا
عنده من يرى غصب العقار فان لم ينقص شيء من المنزل وسلم كان على المستأجر الاجر لا غير
والفتوى على ما ذكرنا أولاً ولا انه يجب أجر المثل على كل حال وعن القاضي أبي الحسن السعدي
وفي هذا قال رجل غصب دار صبي أو غصب وقفاً كان عليه أجر المثل فاذا وجب أجر المثل غنة
فاظنك في الاجارة باقل من أجر المثل من قاضيان ❦ المتولى لو أسكن دار الوقف بلا أجر قبل
لا شيء على الساكن وطامة المتأخرين على ان عليه أجر المثل سواء أعدت الدار للغلة أولاً
صيانة للوقف عن الظلمة وقطعاً لاطماع الفاسدة وبه يقتضى وكذا لو أسكن دار الوقف بلا
اذن الواقف والقسم يلزمه أجر المثل بالغاً ما بلغ وكذا قالوا في وقف الرهن حتى لم يحجز لو سكنه
المؤمن يجب أجر المثل وكذا قالوا في متول باع وقفاً فسكنه المشتري ثم عزل المتولى وولى
غيره فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري أجر المثل سواء أعد للغلة أولاً قال في
المنعطف والالبق يذهب أصحابنا ان لا يلزم الاجر في الرهن ولو معد للغلة ❦ ولو أجر القيم باقل
من أجر مثله قدر ما يتغابن فيه الناس حتى لم يحجز فسكنه المستأجر لزم أجر المثل بالغاً ما بلغ على
ما اختاره المتأخرون وكذا لو أجره اجارة فاسدة من دعوى الوقف من الفسوخين قلت
وتقدم بعض هذه المسائل في غصب العقار ❦ متولى الوقف اذا أجر ضيعة من رجل سنين
معسومة ثم مات المؤجر ثم المستأجر قبل انقضاء المدة فزرع ورثته المستأجر الارض بيدزهم
قال الشيخ محمد بن الفضل الغلة تكون لورثة المستأجر وعليهم نقصان الارض اذا انتقصت
الارض بزراعتهم بعد موت المستأجر يصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للموقوف
عليهم الارض في ذلك لان الضمان يدل عن نقصان وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض
لا في عين الارض ❦ متولى الوقف اذا استأجر رجلاً في عمارة المسجد بدراهم ودانق وأجر
مثله درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامناً جبيع
ما نقد لانه أوفى الاجراً كثيراً يتغابن الناس فيه فيه يصير مستأجر لنفسه دون المسجد فاذا
نقد الاجر من مال المسجد كان ضامناً ❦ المتولى اذا أمر المؤذن ان يخدم المسجد وسمى له اجرا
معسوماً لكل سنة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل تصح الاجارة لانه يملك الاستئجار للخدمة
المسجد ثم ينظر ان كان ذلك أجر عمله أو زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا
نقد الاجر من مال المسجد حل للمؤذن وان كان في الاجر زيادة على ما يتغابن فيه الناس كانت
الاجارة للمتولى لانه لا يملك الاستئجار للمسجد بغير فاحش واذا أدى الاجر من مال المسجد
كان ضامناً واذا علم المؤذن بذلك لا يحل له ان يأخذ من مال المسجد ❦ رجل غصب أرضاً
موقوفة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر كان للمتولى ان يسير ندها من الغاصب فان
كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة مالا متقوقاً بان كرب الارض أو حفر
النهر أو التي فيه السرقة واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسرد الارض
من الغاصب بغير شيء فان كانت الزيادة مالا متقوقاً كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء

وقلع الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان أضر بالوقف بان يحرق الارض بقلع
 الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء و يقلع الاشجار الا ان القسم يضمن
 قيمة الغراس مقموعة وقيمة البناء مرفوعة ان كانت للوقف غلة في يد المتولى تكفي لذلك الضمان
 وان لم تكن للوقف غلة يؤجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر
 من أقصى موضع لا يتخرب الارض فله ذلك ولا يجبر على أخذ القيمة ثم يضمن القيمة ما بقي في
 الارض من الشجر ان كانت له قيمة **❦** وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى ويحجز
 المتولى عن الاسترداد وأراد الغاصب ان يدفع قيمتها كان للمتولى ان يأخذ القيمة وبما حله
 على شئ ثم يشتري بالمأخوذ من الغاصب أرضاً وتكون وقفاً على شرائط الاول لان الغاصب
 اذا جحد الغصب يصير بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة **❦** رجل غصب أرضاً موقوفة قيمتها
 ألف ثم غصبها منه رجل آخر بعد ما زادت قيمة الارض وصارت تساوي ألفي درهم فان المتولى
 يتبع الغاصب الثاني ان كان ملياً على قول من يرى جعل العقار مضموناً بالغصب لان تضمين
 الثاني أنفع للوقف فان كان الاول املاً من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون أنفع
 للوقف واذا اتبع القيم أحدهما برى الآخر عن الضمان من قاضيان **❦** أرض الوقف اذا
 غصبها غاصب وأجرى عليها الماء حتى صارت بجر الاتصلح للزراعة يضمن قيمتها او يشتري بقيمتها
 أرضاً أخرى فتكون الثانية وقفاً مكانها **❦** لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً
 يضمن **❦** رجل قال أرضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهي تخرج من الثلث ثم مات
 فاحتاج ولده قال لاهطى لولده من الغلة الا اذا كان الوقف في حتمته ولم يصف الى ما بعد
 الموت خيفة نذير دفع المتولى الى اولاد الواقف شيئاً الى كل واحد منهم أقل من مائتي درهم وهم
 أحق بذلك من سائر الفقراء فان لم يعطهم شيئاً لا يضمن **❦** رجل قال أرضي هذه صدقة
 موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الا محتاج واحد قال الامام الفاضل في بصرف
 نصف الغلة اليه والنصف الى الفقراء فقبل له فان أعطى القيم نصف الغلة فقير واحد هل
 يجوز قال يجوز على قول أبي يوسف لان الفقراء لا يخصصون فيكون للجنس من الخلاصة
❦ اذا جعل الوقف على شراء الخبز والحب والتصدق به على الفقراء قال أبو نصر الدبوسي
 يجوز عندي ان يتصدق بعين الغلة من غير شراء خبز ولا ثوب لان التصديق هو المقصود حتى
 جاز التصرف بالتصدق دون الشراء ولو وقف على ان يشتري به الخيل والسلاح فيعمل عليها
 في سبيل الله تعالى جاز ذلك فان كان أمر أن يتصدق بالخيل والسلاح على محتاجي الجاهدين
 جاز التصديق بعين الغلة كالخبز والحب وان شرط ان يسلم الخيل والسلاح لجاهدين غير
 غلبيين يستردن أحب ثم يدفع الى من أحب جاز الوقف ويستوى فيه الغنى والفقير ولا يجوز
 التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخيل والسلاح ويندله لاهلها على وجهها الا ان
 الوقف وقع للاباحة للتعليم وكذا الوقف على شراء الغنم وعلفها جاز ولا يجوز عطاها الغلة ولو
 وقف ليصني أو يهدي الى مكة فيدفع عنه في كل سنة جاز وهو دائم أبداً وكذا كل ما كان من

هذا الجنس يراعى فيه شرط الواقف ولو وقف على محتاجي أهل العلم ليشترى لهم الثياب والمدا
والنكاغذ ونحوها من مصالحهم جاز الوقف وهو دائم لأن العلم طلاب إلى يوم القيامة وتجوز
مراعاة شرطه ويجوز التصديق بعين الغلة وإن كان إباحة وإمارة فلا ١ وقف على أن يدفع إلى
كل من يقرأ القرآن كل يوم من من الخبز ربع من من اللحم فلقيم أن يدفع اليهم قيمة ذلك ورقا
ولو وقف على أن يتصدق بغسل غلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا كل يوم كذا فلقيم
أن يتصدق على السؤل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على فقير لا يسأل قال رحمه الله
الاولى عندي أن يراعى في هذا الأخير شرط الواقف ٢ لو انكشف سقف السوق فغاب الحر
على المسجد المصنوع لوقوع الشمس فيه فلقيم سد سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع
به هذا القدر ٣ دار مسجلة بأجر مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الثلاثة ثم ظفر القيم
بمال الساكن فله أن يأخذ ذلك النقصان ويصرفه إلى مصرفه قضاء وديانة ٤ قيم أفتى في
عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع بثمنه في غلة الوقف جاز سواء كان عليه ٣ مستوفى غالباً أو
غير مستوفى وفي أدب القاضي للخصاف قبل قول الوصى في المحفل دون القيم لأن الوصى من
فوض إليه الحفظ دون التصرف وكثير من المشايخ سوى بين الوصى والقيم فيما لا يدفعه من
الانفاق وقالوا يقبل قولهما فيه وقاسوه على قيم المسجد أو واحد من أهله إذا اشترى للمسجد
مالاً بمنه كالصير والحشيش والذهن أو أجرة الخادم ونحوه ولا يضمن للأذن دلالة ولا
يتعطل المسجد كذا هذا وبه يفتى في زماننا من القنية ٥ اشترى بيتاً وسكنه ثم ظهر أنه وقف
يجب أجرة المثل ٦ سئل بعض المفتين رجل زرع في أرض الوقف بدون إذن المتولى ٣ برين
كانه شراء غلة واجب شرب غلة زمين خنانك معه هو دانست دران موضع سه يلك باجها ريلك
قال نكاه كند كه وقف را كدام به تراست شراء غلة يا غلة زمين برداشتن آن طلب كند وقال
بعضهم ينبغي أن يجب الثلث أو الربع على صرف ذلك الموضع ٧ لو أراد المتولى أن يشتري
شعبة غلة الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد فيه رواية فقبل
يجبزه القاضي ثم انفقوا على أنه لم يجب وبه من المتولى لوفعه لأنه يجوز على الوقف شراء ما يكون
فيه عمارة الوقف وزيادة غلته وأما ما يكون وقفاً على وجه ذلك الوقف فهو وقف آخر لا من
مصلح الوقف الاول ألا يرى أن غلته تصرف إلى عمارة نفسه وما فضل يصرف إلى عمارة
الوقف الاول ٨ وفي القنية أجمع من مال المسجد شيء فقبل ليس للقيم أن يشتري به دار الوقف
ولو قبل ووقف يكون وقفه ويضمن وقيل يجوز استقساناً وبه أفتى محمد بن سلطه وسئل شمس
الائمة الحلواني عن وقف تمذراستغلاله للامتولى أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر مكانه قال نعم
قيل له لو لم يتعطل ولكن يوجد بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجب بيع الوقف تعطل

(٣) على هذا الزارع هل يجب شراء الغلة أو أجرة الأرض على ما هو المتعارف في ذلك المثل
من الثلث أو الربع قال ينظر المتولى ويطلب الأنفع للوقف منها

أولا وكذا لم يجوز الاستبدال به قال قاضيان اذا لم يشترط الواقف الاستبدال اشار في السيرة الى
انه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذا رأى المصلحة ١٠ وقف على معلومين يحصى عددهم لو
انصبوا متوليا بلا اذن القاضي لم يجوز هو والمختار وما انفق هذا المتولى في الوقف لا يضمن لانه
لما أجزأ الوقف وانه ليس بمطول صار عاصبا فتكون الغلة له فلا يضمن وهذا على ظاهر الرواية
والفتوى على ان منافع الوقف تضمن في الغصب كالمهر هذه الجلة من الفصولين ١١ مات المقيم
فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا به غير أمر القاضي فانفق المتولى في المسجد بالمعروف
تكلم المشايخ في جواز هذه التولية والمختار انهم لا تجوز ولا يضمن ما انفق من مال المسجد على
المسجد من الخلاصة ١٢ لو أجزأ الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح وأذن للمستأجر في
العمارة فانفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا كذلك في أواخر القرن الثالث من الاشياء تقلا
عن الخزائن ١٣ أجزأ الموقوف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر
انتقضت الاجارة ويرجع عباقي من الاجرة في تركة الميت من اجارات القنية ١٤ رجل وقف
في محبة ضيعة ومات وجار رجل وادعى ان الضيعة له فاقر بعض الورثة أو استعطف فشكل قال
الفقيه أبو جعفر لا يصديق الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث للمقر له قيمة
حصته من تركة الميت في قول من يرى العقار مضمونا بالغصب ١٥ دار موقوفة على أخوين
فأب أحدهما وقبض الحاضر غلته تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب
وطالب الوصي بخصميه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو
القيم كان للغائب ان يرجع في تركة الميت بخصمته من الغلة والا فالغلة كلها للحاضر في الحكم
ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب من الخلاصة ١٦ لم يأخذ الامام من غلة
الوقف سنين ثم مات لا يورث لان هذه صلة لم تقبض ولا يجوز أخذه للامام الثاني وينبغي ان
يصرف الى عمارة أو قاف الامام ١٧ اذا كان ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة أرباعها للفقراء لم
يجز للقيم ان يصرف ربع العمارة اذا استغنى عنها الى الفقراء وان يسترد ذلك من حصتهم في
السنة الثالثة ١٨ وقف على عالم دينه لا يصرف نصف غلته الى نفسه ونصفها الى من يختلف
اليه في درسه ولم يختلف اليه أحد في السنة فصرف الكل الى نفسه ثم ندم على صرف نصيب
غيره اليه فقال هذه لقطة فتصدق بها على الفقراء كرده ٢ غلة الى مسجد قد خرب وفي المحلة
مسجد آخر ليس لاهل المحلة ان يصرفوها اليه ١٩ جرد موقوف على أهل مسجد معين اذا بقي
منه شيء يضييع ويدوب وغرض الواقف التصرف باستمتاع الناس لا التضييع جاز لاهل المحلة
ان يأخذوه الى بيوتهم ٢٠ قضى القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الاولاد
بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ماضى قيل أليس يستند الحكم الى
وقت الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة
كالحكم بفاساد النكاح بغيرولى لا يظهر في الوطأت الماضية والمهر قيل أليس ان القضاء
يظهر في عدم وقوع الثلاث ان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها الا فيها وهو بطلان

محملة الذكاح وانما هو أمر باق بخلاف الغلة المستمكة ولو كانت غلة السنين الماضية قائمة
يستحق أولاد البنات حصصهم منها ❀ وفي وقف الناصحي اذا أجز الواقف أو قبضه أو وصى
الواقف أو القاضى أو أمينيه وقال قبضت الغلة فضاقت أو صرفتها على الموقوف عليه - م
وأنكروا فالقول له مع عينه ❀ ولا يجوز بيع قطعة من الوقف ليرم ما بقى ولا يبيع البناء القديم
فان عدم المشتري البناء فلا قاضى ان يضمن البائع أو المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان
ضمن المشتري لا ينفذ ويملك المشتري البناء بالضممان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف
عليه ❀ رجل وقف ضيعة في مكنه ثم مات فادعى انسان ان الضيعة له فأقر الورثة بذلك لم
يطل الوقف ويضمنون له قيمة الضيعة من تركه الميت بالاجماع لانهم أقروا باتلاف العقار
والعقار مضمون بالاتلاف وان أنكر الورثة فلا عين عليهم ان أراد المدي أخذ الضيعة وان
أراد أخذ قيمتها فله تحليفهم ❀ لو زرع الواقف الأرض الموقوفة بذرفه وقال زرعتها
لنفسى فالقول قوله والزرع له ولو سأل أهل الوقف من القاضى ان يخرجها من يده لا يخرجها
من يده ولو فعل ذلك المتولى يخرجها من يده وما نقص من الأرض وهذا الفرق يصح عند أبي
يوسف لانه لا يشترط التسليم الى المتولى وعند محمد يخرج الأرض من يد الواقف أيضا لانه
شرط التسليم الى المتولى ❀ ولا بأس ببناء المنارة من غلة أوقاف المسجد ان كان فيه مصلحة
المسجد أو يكون الاذن عليها أسمع للقوم م ❀ ويجوز شراء الدهن والحصر والحشيش من
غلة المسجد اذا شرط الواقف ذلك والا فلا يجوز وان لم يعرف شرط الواقف ينظر الى ما قبله فان
كانوا يشترطون ذلك من غلة المسجد جاز والا فلا ويجوز ان يترك سراج المسجد فيه من وقت
الغروب الى ثلث الليل ويجوز أكثر من الثلث الا ان يكون في موضع حرت العادة بتركه في
الليل كله كمسجد بيت المقدس والحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للقاضى
ان ينصب خادما للمسجد باجر بدون شرط الواقف من الوجيز ❀ لو كانت أرض الوقف متصلة
ببيوت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان
لقيم ان يبني فيها بيوتا ويؤجرها اذا استغلل بها الوجه أنفع للفقراء ❀ يبيع غلة المسجد
بأذن الجماعة بلا اذن القاضى يجوز وقال المتقدمون الاولى ان يكون بأذن القاضى وقال
المتأخرون الاولى ان يكون بلا اذن القاضى لغلبة الطمع في هذا الزمان من الفصولين ❀ لو
استأجر القيم أجرا بدرهم ودانق وأجر مثله درهم يضمن جميع ما دفع اليه والاجارة وقعت له
من الخلاصة ❀ سكن الدارسين بزعم الملك ثم استحققت للوقف بالبيضة العادلة لا يجب عليه
أجر ما مضى ❀ ادعى القيم منزلا وقفافي بدرجل فجحد فاقام عليه البيضة وحكم بالوقفية لا يجب
عليه أجر ما مضى وأما اذا أقر بالوقفية وكان متعنتا في الإنكار وجبت الاجرة وفي المحيط
سكنهم سنة ثم ظهر انهم أوقفوا وصغير يجب أجر المثل بخلاف ما مر ❀ استأجر رجل دار
الوقف فأخذها المستأجر القديم منه بالغلبة والقهر وسكن فيها تمام المدة قالوا لا أجر على القديم
دون الجديد وكذا لو ضمهها منه القديم بعد تسليم القيم الدار المستأجرة اليه ❀ أحد الشرى يكن

إذا استعمل الوقف كله بالقبلة أو غيره بدون إذن الخلف عليه أجر حصه الشرىك سواء كان
وقفا على سكنها أو موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الأجر على الشرىك إذا
استعمله كله وإن كان معدلا لأجرة وأيس للشرىك الذي لم يستعمل الوقف أن يقول للأخر
أنا استعمله بقدر ما استعملته لأن المهاباة إنما تكون بعد الخصومة في ضيقه موقوفة معدة
للأجرة في يد رجل بغير حق أجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفها
بالبينة العادلة فلاموقوف عليهم إذن طلب أجر مثل الأرض التي أجزاها المدعى عليه في دفع
الامام واحدة من الدور الموقوفة الى وجهه الى رجل بمجانة فمكث فيها مدة وكان القيم سلم
هذه الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن أجرة المثل في لو وضع القيم في فناء مسجد سوق
كراسى وسررا يؤجرها أو يصرف الى نفسه والامام فقال ليس له ذلك وعند ناله ان يصرف
الأجرة الى من شاء لأن السر وملكه وان لم تكن ملكه يتصدق بهام على الامام إذا كان فقيرا
ولا يجوز إزالة الحائط الذي بين المسجدين ليجعلهما واحدا اذ لم يكن فيه مصلحة ظاهرة
وكذا رفع سقفه ويضمن القيم ما أنفق فيه من مال المسجد في صغير كان يأخذ من السقاية
ماء لاصلاح الدواة أو قصه للشرب ثم بلغ وندم لا يكفيه التصدق بل يرد الضمان الى القيم
ولا يجزيه صب مثله في السقاية في أخذ من السقاية ماء مرة بعد أخرى حتى بلغ جرة
مثلا وكان القيم قد صب في تلك السقاية خمسين جرة فصب جرة قضاء للحق بغير إذن القيم
صارضا من الكل في دار موقوفة للماء ولجهة ليس للقيم ان يشتري من غلها خاوية لسقي
الماء من القنية في لو بنى المتولى في أرض الوقف فان كان بمال الوقف فهو وقف وان
كان بماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان كان لنفسه بان أشهد على ذلك فهو له ولو بنى في
أرض الوقف غير المتولى فان كان باذن المتولى ليس جرح فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو
وقف وان بنى لنفسه أو أطلق له رفعه لو لم يصروا أنصرف فهو المضىع لماله فيلزم بص الى
خلاصه وفي بعض الكتب للناظر ملكه باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزع بمال الوقف
في الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا احتج اليها المصلحة الوقف كتمير وشراء بذرة فتجوز
بشرطين الاول اذن القاضي الا اذا كان المتولى يعدمه فيستدين بنفسه الثاني أن لا
يتيسر أجرة العين والصرف من أجرها وليس من الضرورة الصرف على المستحقين
والاستدانة القرض أو الشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولى ان يشتري متاعا كثيرا من قيمته
ويبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الرجوع على الوقف الجواب نعم كالحرمه ابن وهبان
في اقالة الناظر عقد الأجرة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظرا قبله الثانية
إذا كان الناظر يجعل الأجرة في لو شرط الواقف ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في
مسجد كذا كل يوم لا يجب مراعاة شرطه فلا قيم أن يتصدق على سائل غير ذلك المسجد
أو خارج المسجد أو على من لا يسأل وكذا يجوز للقاضي الزيادة على معلوم الامام اذا كان
لا يكتفى وكان عالما بقبلة الدور والحوائط المسبلة في بد المستأجر بمسكها بغن فاحس بنصف

أجرة المثل أو نحوه لا يعذر أهل الحلة بالسكوت عنه إذا أمكنهم رفعه ويجب على الحاكم أن يأمره بالاستتجار بأجر المشي ووجب عليه تسليم زائد السنين الماضية ولو كان القيم ساكناً مع قدرته على الرفع إلى القاضي لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر وإذا ظفر الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة ❦ إذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة ❦ الناظر إذا أجرة ناساً فاهرب ومال الوقف عليه لا يضمن بخلاف ما إذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمن ❦ إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم أو بعضهم فاقطع لا يبق لهم دين على الوقف إذا لحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج إليه عمره ولا إذا صرف الناظر لهم مع الحاجة إلى التعمير فانه يضمن وإذا ضمن هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم سبب قبضه وما لا يستحقونه أولاً أم أنه صريحاً لكن القواعد تدل على عدم الرجوع فانهم قالوا في باب النفقات أن مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أبوى المودع بغير إذنه وأذن القاضي فانه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهم إلى غير ذلك بخلاف ما لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواقف حيث يسترد ذلك من المدفوع إليهم لأن الناظر ليس بمعد في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده وفي مثلتنا هو متمعد لكونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة إلى التعمير هذه الجملة من الاشياء ❦ المستأجر بنى في دار الوقف على أن يرجع في الغلة فله الرجوع ❦ حانوت وقف بنى فيه ساكنه بلا إذن متوليها وقال أنفق كذا ولم يضر رفعه ببنائه القديم رفعه وهو للساكن وإن قصر برفعه فهو الذي ضيع ماله فيترتب على أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المستأجر فيه مائة من حجة الاجارة من غيره ولو اصابه على أن يجعل ذلك للوقف بشئ لا يجاوز أقل القيمتين منزوماً أو مبنياً فيه جاز ولو بنى بامر متوليها على أن يرجع في غلة الوقف والبناء للوقف ويرجع بما أنفق ❦ امام المسجد دفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق من الفصولين ❦ أم الامام شهراً واستوفى غلة السنة ثم نصب أهل الحلة اماماً آخر ليس لهم ان يستردوا ما أخذوا وكذا لو انتقل بنفسه لو أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة كالمقاضي اذا مات وقد أخذ رزق السنة من القنية ❦ اذا طالب أهل الحلة القيم ان يقرض من مال المسجد للامام فابى فامر القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مقلداً لا يضمن القيم لانه لا يضمن بالاقرار باذن القاضي لان المقاضي الاقرار من مال المسجد من دعوى الاشياء ❦ متولى الوقف اذا باع شيئاً بأكثر من قيمته ثم أقال البيع لا يصح كذا في وصايا المشتمل نقلا عن العمامدية ❦ ليس للمتولى ابداع مال الوقف بالمسجد الا لمن في عياله ولا اقراضه فلو أقرض ضمن وكذا المستقرض وذكر ان القيم لو أقرض مال المسجد لم يأخذه

عند الحاجة وهو أرز من أمساكه فلا بأس وفي (عده) يسع المتولى اقراض ما فضل من غلة
الوقف لو أرز من ليس للقيم في هذا الزمان ان يزرع في أرض الوقف المتولى لو أبرأ المشتري
يصح ويضمن عندهما ولا يصح عند أبي يوسف من الفصولين القيم اذا ادعى انه أنفق
من مال نفسه على الوقف وأراد الرجوع لا يكون له ذلك لانه ادعى ديناً لنفسه على الوقف فلا
يصدق بمجرد الدعوى بلاينة هذا اذا ادعى الاتفاق من مال نفسه وان ادعى الاتفاق من
مال الوقف فلا وادعى ما يتفق في تلك المدة على مثلها يقبل قوله كذا في مشتمل الهداية نقلاً عن
العمادية من الوصايا بعث شمعاً في رمضان الى مسجد فأحرق وبقى منه ثلثه أو دونه ليس
للإمام ولا للمؤذن ان يأخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الإمام يأخذه
من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك من القاعدة السادسة من الاشياء القيم الوقف
لو أدخل جسداً في دار الوقف ليرجع في غائمه ذلك كالوصى لو أنفق من ماله على يقيم
ليرجع له ذلك والاحتياط ان يبيع من آخر ثم يشتريه للوقف وفي محل آخر من العدة قيم الوقف
لو أنفق من ماله شيئاً في عمارة الوقف فلا شيء له ان يرجع فله الرجوع والا فلا يختلف وصى
شمرى للتميم فانه ليس بمنبرع شرط الرجوع أو لا والوارث كالوصى المتولى لو صرف الى
العمارة من خشب مملوك له ودفع ثمنه من مال الوقف كان له ذلك اذ يملك المعاوضة من مال
نفسه كوصى يملك صرف ثوب مملوك الى الصبي ودفع ثمنه من مال الصبي ولكن لو ادعى
لا يقبل قوله وهذا يشيرانه لو أنفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف والبتيم من غير ان يدعى
عند القاضي امالو ادعى عند القاضي وقال أنفقت من مالي كذا وكذا في الوقف والبتيم
لا يقبل قوله من الفصولين حوض حمام وقف في طريق المسلمين فوقع فيه صغير فهلك فالدية
على عاقلة الموقوف عليهم هذه في الجنائيات من القنية فيجوز الاثمة الجارية امام لا يؤم ثلث
السنة وبأخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصه ماله يوم ويصرف الى
العمارة وان لم يخف قال الامام الثاني وقد مر انه لا يسترد منه وان أم شهر او احداً ثم عزل
وانتقل لم يكن في المسجد امام ولا مؤذن واجتمعت غلات الامام والمؤذن سنتين ثم نصب
امام ومؤذن لا يجوز صرف شيء من تلك الغلات اليهما ولو عجلوه للمستقبل كان حسناً وقال
بعضهم يصرف اليه غلة تلك السنة ويوقف بقيتها للعمارة وقيل يدفع اليه ما اجتمع والاولى ان
يكون باذن القاضي من القنية

باب السادس والعشرون في الهبة

الهبة الفاسدة تضمن كافي الخلاصة والفصولين عن المحيط وفيه عن العدة الهبة
الفاسدة تضمن بالقبض لكن لا يملكها الموهوب له بالقبض هو المختار والصدقة الفاسدة
كهبة فاسدة اه قال قاضيان في قتاراه وفيما اذا نسدت الهبة بحكم الشيوخ اذا
هلكت الهبة عند الموهوب له هل تكون مضحونة عليه ذكر ابن رستم رجل دفع درهماين

الى رجل وقال أحدهما هبة لك والاخر أمانة عندك فهل كما جعيا ضمن درهمهما وهو في
الآخر أمين قال وانما ضمن لأنه أخذ هبة فاسدة فيجب انما تكون مضمونة وذكر في
المضاربة الكبيرة رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال نصفها هبة لك ونصفها مضاربة
عندك لا يجوز فان هلك المال عند القابض ضمن خمسة دراهم ولو وهب نصف الدار
أو تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب أو تصدق به ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه لأنه
لم يقبض ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لأنه لم يملك نص ان هبة المشاع فيما يقسم لا تقيد
المالك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي وذكر عصام انما تقيد الملك وبه أخذ بعض
المشايخ رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة لك قضاء من حقك وثلاثة لك هبة
وثلاثة تصدق عليك قال محمد ثلاثة قضاء جائزة وثلاثة صدقة لم يجز ولم يضمن وثلاثة هبة
لم يجز ويضمن نص ان الهبة الفاسدة مضمونة اه وفي الوجيز قال محمد في الكسائيات
رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة قضاء وثلاثة هبة وثلاثة صدقة فضايع النكل
يضمن ثلاثة هبة ولا يضمن ثلاثة صدقة الا في رواية وفيه أيضا رجل دفع الى رجل عشرة
دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة ودعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك
الخمس الباقية يضمن سبعة ونصف اه وروى ابن سماعة عن أبي يوسف مريض وهب
من مريض جارية فوطئها الموهوب له ان كان العقر يخرج من الثلث فلا شيء عليه وان لم يخرج
يلزمه العقر لأنه ملكها مع حق الفسخ للواهب فصار كالجارية المبيعة بيعا فاسدا اذا وطئها
المشتري يلزمه العقر وروى ابن سماعة عن محمد انه لا عقر عليه لأن وطأه صادف ملكه من
كل وجه بخلاف المبيعة فاسدا لان ملكه لم يظهر في حق حل الوطء قال محمد المريض اذا وطئ
الجارية الموهوبة عند الموهوب له وعليه دين يستغرق ثم مات المريض فلا عقر عليه لأن
فسخ الهبة بمعنى قارن العقد وهو تعلق حق الغرماء به فأنقضت من الاصل فظهر ان الوطء
صادف ملكه بخلاف الصحيح اذا وطئ الجارية الموهوبة ثم رجع في هبته يلزمه العقر لان
الهبة انقضت باهر مقتصر على الحال من باب لزوم المهر بالوطء بشبهة من نكاح الوجيز
الهبة الفاسدة تضمن في رواية وصور الفاسدة كثيرة منها الوهب وسلم لاثنتين شيئا يحتمل
القسمه ما كاه قبل القسمه وضمناه وبه يفتي من الفصولين وفي الخلاصة من النكاح الهبة
الفاسدة مضمونة يوم القبض اه رجل أعطى رجلا درهماين وقال نصفهما لك وهما في
الوزن والجودة سواء عن أبي خنيفة انه قال لم يجز وان كان أحدهما أثقل أو أجود أو أورد أو أجاز
ويكون مشاعا لا يحتمل القسمه وان قال وهبت لك وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما جاز
وان قال أحدهما لك لم يجز كانهما سواء أو مختلفين وعن أبي يوسف في النوادر اذا قال وهبت
لك نصفهما من هذه الدار ولهذا الاخر نصفها جاز رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين
فقبرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق بها على غنيين لا يجوز في قول أبي خنيفة وقال
صاحبنا جاز كانهما قبرين أو غنيين وذكر في هبة الاصل اذا وهب لرجلين شيئا يحتمل القسم

لا يجوز في قول أبي حنيفة تزجه الله تعالى وكذلك الصدقة تصرف في الصدقة عن أبي حنيفة
روايتان ووجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيحتمل ان تكون الصدقة على غنيين
بمنزلة الهبة والهبة من الفقير بمنزلة الصدقة ولو هب دارا من رجل فوكل الموهوب له
رجلين قبض الدار قبضا جازا ١٠ عبد بن رجلين فوهب له أحد الوليين شيئا يحتمل القسمة
لا تصح أصلا لانهم نصبح في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء يحتمل القسمة
وان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة جازت الهبة في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب
صاحبه شيء لا يحتمل القسمة من قاضي خان ١١ يجوز هبة الشاغل لا المشغول والاصل ان
اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة اذا قبض شرط واما اشتغال ملك الواهب
بالموهوب فلا يمنع كما في الفصولين ١٢ رجل وهب دارا لرجل وسلم وفيها متاع الواهب لا يجوز
لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم ١٣ امرأة وهبت دارا من زوجها وهي
ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قابضا للدار
لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم ١٤ رجل وهب دارا فيها متاع الواهب أو جوالقا
أو جرابا فيه طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو هب المتاع
والطعام دون الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره
ولو هب أرضا فيها زرع أو نخيل أو نخيل عليها ثمر أو هب الزرع بدون الأرض أو النخل
بدون الأرض أو نخيل بدون ثمر لا تجوز الهبة في هذه المسائل لان الموهوب متصل
بغير الهبة اتصال خلقه مع امكان القطع والفصل فقبض أحدهما بدون الآخر غير ممكن
في حال الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة من قاضي خان ١٥ واذا هب البناء
دون الأرض يجوز فانه نص في كتاب القسمة ان المثل ترى اذا قال اشتريت الأرض والبناء
وهب البناء على وقال الشفع لابل اشتريتهما قال قول للمشتري من الصغرى ويؤيده ما في
فتاوى قاضي خان من الشفعة ومن جلة حيل اسقاط الشفعة ان يهب البناء باصله ثم يبيع
العرصة بثمن غال ١٦ ولو هب دارا فيها متاع الواهب ثم هب المتاع جازت الهبة في المتاع
لان الدار مشغولة بالمتاع فصحت هبة المتاع ١٧ ولو هب وسلم أولا وسلم الدار مع المتاع
ثم هب الدار صحت الهبة فيها جميعا ولو هب الدار دون المتاع أو الأرض دون الزرع والنخل
أو النخل دون الثمر ولم يسلم حتى هب المتاع والزرع والنخل والثمر وسلم الكل صحت الهبة
في الكل لانهم لم يجدوا القبض والتسليم ما يمنع القبض والتسليم فصار كالموهوب بالكل هبة
واحدة وسلم أما اذا فرق التسليم والقبض يفرق العقد فيفسد كل عقد يحكم فساد القبض كالمو
هب نصف الدار ثم هب النصف الآخر فانه يفسد العقدان جميعا من قاضي خان ١٨ بشرط
لصحة الهبة كون الموهوب مقسوما مفررا وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو هب نصف
الدار شاعا ولم يسلم حتى هب النصف الآخر وسلم جاز من الفصولين ١٩ ولو هب زراعا
بدون الأرض أو ثمر بدون النخل وأمره بالنقصا والجد اذا فعل الموهوب له ذلك جاز لان

الموهوب له اذا قبض الهبة باذن الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس ما لم ينه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له فقبضه الموهوب له ان كان باهر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة والتخليفة في الهبة الفاسدة لا تكون قبضا عند الكل وفي الهبة الجائزة التخليفة قبض عند محمد رحم رجل وهب دارا قيمتها مائة واربعة الف درهم والدار والمنازع جميعا وخلى بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت الهبة جائزة في الدار لانهما كانا في يده فصح التسليم وهو كالواستعداد او اوصب متاع رجل ووضعه في الدار ثم ان المير وهب الدار منه صحت الهبة لان المتاع والدار كانا في يده وكذا لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يحمله ثم جاء مستحق فاستحق المتاع كان له ان يضم الموهوب له لانه جعل الموهوب له فاصبا ضامنا للمتاع بمجرد التخليفة لا يتقال يد الواهب الى الموهوب له وكذا لو وهب جوارقا بغيره من المتاع وخلى بين الكل ثم استحق الجوارق صحت الهبة فيما كان فيه ولو باع متاعا في دار وخلى بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة ولو وهب الدار وفيه امتاع الواهب وسلم الدار بما فيه ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار أولا بحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب المتاع أولا ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا رحم رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها الا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد رحم ولو وهب دارا لابن له واحدهما صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم اليهما جلة فان الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد لان في الكبيرين لم يوجد الشروع لا وقت العقد ولا وقت القبض واما اذا كان أحدهما صغيرا فكلهما وهب يصير الاب قابضا حصته الصغرى فيمكن الشروع وقت القبض رحم رجل وهب دارا من رجل وسلم فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي من قاضي خان رحم الشروع حالة القبض يمنع الهبة وحالة العقد لا يمنع وكذا الشروع الطارئ لا يفسد الهبة وهو بان يرجع في نصفها شائعا أما الاستحقاق فانه يفسد لانه شريع مقارن من الفصولين رحم ولو وهب أرضا فيم ازرع برزعا ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض عند الكل رحم ولو وهب سفينة فيم اطعم بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي حنيفة قال ابن رستم وهذا قول أبي يوسف وقال محمد لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف ان موضع الطعام من السفينة لم يقبض فلم تصح هبة السفينة ولو وهب لابنه أرضا فيم ازرع للاب أو وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم تجز الهبة رحم وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال على ان يكون الولد ذكرا في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية ولدها للموهوب له فيكون الولد داخلا في الهبة فكان استثناء الولد شرطام بطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة ولو أعققت ماني

بطن الجارية ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام ولود برما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل
 فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعا وقيل جازت الهبة فيهما
 والصحيح الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز الهبة وفي التدبير لا تجوز لان التدبير
 لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة فلا يجوز من قاضي خان
 وهب دابة ممرجة بدون ممرجها ولجامها وسلها كذلك لم يجز لاشتغالها بهما وجاز عكسه
 لعدم اشتغالها بهما أقول فيه نظر اذا الدابة شائعة للمرج والجام لا مشغولة من الفصولين
 وهب عبدا ولا مال له سواء لا يملكه الموهوب له بل يضمن قيمة ثلثي العبد للورثة من
 الصغرى لو وهب درهمين لرجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز لان
 تنصيف الدرهم لا يضر فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال القاضي الامام
 أبو الحسن علي السعدي والشيخ شمس الأئمة الحلواني لان الدرهم لا تنكسر مادة فان كانت
 تنكسر عادة ولا يضرها الكسر كانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز والدينار
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك
 درهما منهما قالوا ان كانا مستويين في الوزن والجودة لا يجوز لان الهبة تناولت أحدهما
 وهو مجهول وان كانا متفاوتين جاز لان الهبة تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل
 القسمة من قاضي خان اذا استحققت الهبة رجوع بالعوض ان كان قائما وضمنه ان كان
 مستهلكا من مشتمل الهداية وفي الخلاصة ان استحق العوض رجوع في الهبة وان استحققت
 الهبة رجوع في العوض فان هلك العوض رجوع بمثله أو بقيته وان استحق العوض وقد زادت
 الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجوع في النصف من العوض وان استحق نصف
 العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن رد ما بقي ويسترد الهبة انتهى لا يصح الرجوع في الهبة
 الا بقضاء أو رضا ويجوز تصرف الموهوب ليه عا وعتا وهبة قبل القضاء بالرجوع ولا يجوز
 بعد القضاء وهي امانة في يده بعد القضاء لا يضمنها الا بالمنع وان استحق العوض في الهبة رجوع
 في الهبة ان كانت قائمة ولا يرجع بقيتها ان كانت هالكة بخلاف ما اذا استحققت الهبة حيث
 يرجع بقيمة العوض ان كان هالكا كما مر وهب من رجل أرضا وسلمها اليه وشرط عليه
 ان ينفق على الواهب من الخارج فالهبة فاسدة فلو كان الموهوب كرميا وشرط عليه ان
 ينفق من ثمرته فالهبة صحيحة والشرط باطل لان ثمره الكرم موهوبة تبعاله فقد شرط رد بعض
 الموهوب عليه فيكون شرطا فاسدا فصحت الهبة والخارج من الارض ملك الموهوب له
 لا موهوب لانه خرج من يده وقد شرط عليه عوضا مجهولا والهبة بعوض مجهول فاسدة من
 الوجيز وهب لا تخار أرضا على ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب
 قال أبو القاسم ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض
 قراحا فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث لان في الثمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة
 على الواهب فتجوز الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وفي الارض

القراح شرط على الموهوب له عوضا مجعولا لان الارض غناء ملكه فتكون له فكان مفسدا للهبة **§** رجل له اولوة فوهبها لآخر وساطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر بن جوز هذه الهبة **§** أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لانها صارن دينابا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم **§** لو كانت الهبة جارية فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برجع الوهاب في الهبة أو برد الورثة لا يلزمه ان يعقر من قاضي خان **§** مريض وهب أمة لرجل فوطئها غلام المريض وعليه ديون لا يجب العقر كالموهوب له الصحيح فوطئها ثم رجع كذا في جامع الفتاوى وذكر محمد الخوارزمي مريض وهب أمة فوطئها من وهبت له غلات الوهاب ولا مال له غيرهما ولم يجز الورثة فنقضت في ثلثها فعلى من وهبت له ثلثا عقرها وهبها لغيره على ان حقهم يستند ولم يقتصر قال في فتاوى القاضي ظهير الدين كذا ذكر هذا الطواب في جواب هذه المسئلة ولم يستند الى أحكامنا ولو صح ما ذكره لمطلت الهبة في الثلث الباقي في مائة ثلثنا لكن لا أصل له ولا يكاد يصح اذ يخالف جواب كتب أصحابنا وفي سائر كتبهم ان حق الورثة وملكهم لا يستند والعقر لا يجب كذا في الفصولين من أحكام المرضى **§** لو قال الموهوب له هديت لك فوله ولا عين عليه فان قال الوهاب هي هذه حلفت المنكر انما ليست هذه **§** الاب اذا عوض من مال الصغير عموما وهب انسان للصغير لم يجز من الخلاصة **§** كانت تدفع لزوجه راقعة - الحاجة الى النفقة أو شيئا آخر وهو ينفقه في عياله ليس لها ان ترجع بها عليه **§** قال لا يخرج بذم عام كذا الى دارك ووهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فأكله بعد رضا ويكون ذلك اذنا للقبض دلالة من القنية **§** اذا هلك العين الموهوبة في يد الموهوب له ثم استحققت وضمن الموهوب له لا يرجع على الوهاب لان القبض كان لنفسه والغرور لا يوجب الرجوع الا اذا كان في عقد يرجع نفسه الى الدافع أو في ضمن عقد معاوضة أو كان بالشرط كذا في كفالة الاشياء **§** وهب لرجل شيئا فقال الموهوب له لرجل عوض الوهاب من مالك ففعل لا يرجع بالشرط الرجوع من الفصولين **§** مريض وهب قناقمته ثلثمائة على ان يعوض قناقمته مائة وتقاضاه ثم مات ولا مال له ولم يجز الورثة فالموهوب له يرد ثلثه ويسلم له ثلثه ولم يأخذ من العوض شيئا ولو قال الموهوب له ازيد في العوض بقدر الزيادة من الحاجة على الثلث وأخذ من القن كله لم يكن له ذلك ولو كان مكانه يبيع رد مائة درهم وأخذ كل القن **§** مريض وهب دارا قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه قناقمته مائة فأخذها الشفيع بقيمة القن بحكم أو بدونه ثم مات المريض رد الشفيع ثلث الدار على الورثة الا ان يشاء رد الكل وينقض أخذ هذه ولو وهب بلا شرط فلا شفيع قيمه او برد الموهوب له ثلث الدار فيكون للورثة مع القن ولو شاء نقض الهبة في الكل **§** مريض وهب كربة قيمته ثلثمائة على ان يعوضه كذا قيمته مائة وتقاضاه ثم مات

المرضى فلو شاء الموهوب له نقض الهبة ولو شاء رد ثلث الكركذا في الهبة من أحكام المرضى
من الفصولين

((الباب السابع والعشرون في النكاح والطلاق))

الفتوى على قولهما في الاستحلاف في دعوى النكاح فلو ادعت انه تزوجها ووطئها فانكر
يخلف بالله ما وطئها فلو نكل يقضى بالمهر لا بالنكاح عند أبي حنيفة وعنددهما يخلف بالله
ما تزوجها ❊ فن تزوج مرة فادعى ان مولاه لم يأذن له به وقالت أذن له يفرق بينهما الا قراره
بفساد النكاح ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة لو دخل بها ولها نفقة العدة ولو لم
يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذا لو قال لا أدري أذن لي أو لا من الفصولين ❊ وفي فتاوى
رشد الدين زوج البنت البكر وقد دخل بها الزوج وقبض الاب الدستيمان فرده الى الزوج
خطفها فلا يتخلفوا ما ان يدفع اليه في صغرها أو بعد بلوغها وفي الحالين لها حق الخصومة مع
الاب بقدر الدستيمان وفي مهر مثلها لها الخصومة مع الزوج ولو دفع الزوج الدستيمان الى
الاب بعد وطئها فرده الاب الى الزوج فحق الخصومة في كل المهر لها مع الزوج لانه دفع الى
الاب في حالة ليس له ولاية القبض قال صاحب الفصولين أقول فيه نظر لمنافاة بين ما ذكر
وبين مقتضى هذا الدليل يعرف بالتأمل والحاصل ان تقرير التفصيل المذكور لا يتخلف من
ركاكة والحق ان يجعل المهر مدارا للحكم وفي قاضي خان زوجها أمها وقبض مهرها
فبلغت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم يكن للبنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه
الى الام ولو لم تكن وصية فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها
التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الجسد والاب
والمقاضي لان غيرهم لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان ماقدا
بحكم الولاية والوكالة انتهى قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يرجع به الزوج على
الام قائما لاهل الكالدفعه برضا فيه يرامانة كما لو دفعه الى أجنبي وفي الخلاصة والبرازية قبض
الولي مهرها ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكرا لانه يلى القبض لا الرد
وان كانت ثيبا يصدق لانه أمين ادعى رد الامانة وفيهما أيضا دركت وطلبت المهر من الزوج
فادعى الزوج انه دفعه الى الاب وأقر الاب به لا يصح اقراره عليه لو تأخذه من الزوج ولا يرجع
على الاب الا اذا قال ابرأك من مهرها ثم انكرت البنت فان له الرجوع في هذا على الاب
❊ جعل بعض مهرها مؤجلا والباقي مجعلا وذهب البعض كما هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت
الهبة فقد ضمنت من مالى لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال ان انكرت الاذن بالهبة
وزجعت عليك فاناضا من صح لانه مضاف الى سبب الوجوب انتهى ❊ اذا قبض الولي مهر
البكر فسكنت برئ الزوج ان كان القابض أباً أو جدا استعسانا خلاصة ❊ بعث بهدايا
الى خطيبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهالك وان بعث

الهدايا من مال الابن برضا **❦** بعث الى الخطيبة دراهاهم وبعث قوم الخطيبة بمد المتوسطة
 ثيابا برسم العبيدية وقالت هي لك عبيدي فاقطعها ثيابا ففعل وهو بعث اليهم قدرا من التين
 والقواكه ثم فسدت المصاهرة فهم يتحاسبون ويترادون الفضل ولا يترادون ما انفقوا في
 الضيافات من الجانبين **❦** العادة الجارية في بلادنا انه يضمن الخاطب انه يبعث اليه كذا والى
 بنات الخطيبة كذا ويتخذن اوثها ثيابا به ففعلوا ذلك وزفت اليه وتفرق بعد مدة ليس للزوج ان
 يحسب ما بعث اليها من المهر اذا بعث اليه في مقابلته ثيابا **❦** ولو ارسل الى أهل خطيبته دنانير
 ثم اتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو نقدتها من المهر فالقول قوله ولو كان قال
 اصرفوا بعض الدنانير الى أجرة الخائف وبعضها الى عن الشياه والخنا والشعم لم يقبل قوله
 في التيمين قال رضى الله عنه فحاصل جوابه في هذه المسائل انه اذا بعث الدنانير الى جهة
 أخرى غير المهر لا يقبل قوله بعده انه من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اتخذوا له
 ثيابا **❦** بعث الى الخطيبة دسيمان وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالبه بقدر المبعوث
 جهازا نجم الأئمة البخاري له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من
 دسيمان وهو اختيار الأئمة الشكرو رجال الدين الزيد مولى وبرهان الدين والد الصدر
 الشهيد **❦** زفت اليه بلا جهاز له ان يطالب الاب بما بعث اليه من الدنانير وان كان الجهاز
 قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم نجم الأئمة البخاري يفتي بانه اذا لم يجهز بما يليق
 بالمبعوث فله استرداد ما بقى والمعتبر بما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكنت بعد الزفاف زمانا
 يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ **❦** صغيرة نسجت جهازا لعمال
 أمها وأبيها وسعيها حال صغرها وكبرها فماتت أمها وسلم أبوها جميع الجهاز اليها فليس
 لآخواتها دعوى نصيبهم من جهة الأم من القنية **❦** رجل من التركان جرى بينه وبين
 أولياء المرأة الدم ويردم المفهوم من هذه الالفاظ في عرفهم في قول الولي ويردم انه اجابة
 الخاطب والوعد له بالعقد وفي قول الخاطب الدم يفهم انه مستمر على الخطبة لا يرجع عنها وما
 يعطى الخاطب في هذه الحالة فرسا يسهونه باسئاق معناه حق التريسة ويكون ذلك لا يهاوما
 يعطى من الدراهم أيضا يسهونه سودا حق معناه حق الارضاع ويكون ذلك لا يهاوما يعطى
 من الدراهم أيضا يقال له ففتنا نلق معناه حق القباء ويكون ذلك لانتمها وكل ما يدفع الخاطب
 من الدراهم والخيل والتمباب بشرط جريان العقد بينهم في المستقبل فهل ينقض النكاح
 باللفظين الا وليسين أم لا وهل للزوج ان يرجع في المدفوع المذكور أم لا وهل الفرس
 والتمباب والدراهم بغديران العقد أو قبله أم لا قال الامام شمس الدين محمد الحزري النجفي
 الانصارى لا ينقض النكاح باللفظين الاولين وما دفعه الى هؤلاء قبل العقد فله الرجوع فيه
 بالشروط المعتبرة في ذلك وقال الامام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي لا ينقض
 النكاح باللفظتين الاولين وهما قول الولي ويردم وقول الخاطب الدم فان المفهوم من عرفهم
 من قول الولي ويردم اجابة الخاطب والوعد له بالعقد ومن قول الخاطب الدم انه مستمر على

الخطبة لا يرجع عنها وكل ما يرسله الخاطب الى بيت المخطوبة مما يتسارع فيه القساد فهو هدية مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما يرسله سوى ذلك كالدرهم والخييل والتمباب فهو هدية مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف من عرف التركمان ومن يجاورهم من المسلمين في بلاد الروم والهدية المقيدة المذكورة من الدراهم ونحوها باقية على ملك الخاطب له ان يطلب بها من قبضها منه كذا في مشتمل الاحكام نقلا عن الظهيرية **❦** جهز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رحمه الله الصواب والصحيح في تسليم ثياب الختن ما آجاب به نجم الأئمة البخاري انه اذا حملت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى بيت الختن ثبت الملك له فيها اذ لم يكن الحمل اليه للرؤية والاسترداد بعدها وان كان وضعوا في الجهازي ثيابا باسم أخ الختن وحملت مع ثياب الختن الى بيته لا يثبت لآخيه الملك ما لم يقبضها **❦** امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابرسم كان يشتريه أبوها ثم مات الأب فهذه الأشياء لها باعتبار العادة **❦** قال لخنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك متاعا ولا هلك دينا جافعل فليس له دعوى الدراهم التي قال له واشتر بها لنفسك عليه **❦** أرسل الى ختنه ثيابا قبضها ليس له استردادها اذا خاطها الختن **❦** دفعت في تجهيز بنتها أشياء من أمتعة الأب بحضرته وعلمه وكان سكتا وزفت الى الزوج فليس للأب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو أنفقت الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن **❦** بعث عند الخطبة اليها أشياء من سومة فيها ديباج ثم زفت اليه ثم قال آخذ الديباج ليس له ذلك من البرازية يعني فليس له ان يسترده منها جبرا اذا بعث اليها على وجه التملك **❦** زوج ابنته وجهازها بأمتعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسخ العقد وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهاز لان التجهيز تملك فيشترط فيه التسليم ولو كان لها على أبيها دين فجهزها ثم قال جهزها بما لها على وقالت بل بما لك فالقول للأب وقيل القول للبنت والاول أصح فانه لو قال الاب كان لامسك على مائة دينار فأتخذت الجهاز بها وقالت بل من مالك فالقول للأب قال رحمه الله ولعل الفرق بينهما ان دين البنت على الاب معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراء عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره ولكن مع البراء عنه فكان القول له كمن قال للقاضي بعث هذا العبد من فلان وغاب قبل نقد الثمن يديه القاضى ويدفع الثمن له وان كان قضاء على الغائب لان كون العبد للغائب انما ظهر باقراره مشغولا بحقه بخلاف ما اذا كان قبله معلوما لا يبيعه من القينة **❦** وفي قاضي خان بعث الى امرأته متاعا وبعث اليه أبوها متاعا فقال الزوج ما بهتته مهر صدق مع عينيته فلو حلف فلأمرة المتاع لو قائما ولا ترد مثله لو مثليا لانها لم ترض بكونه مهر او ترجع ببقية المهر ولو قيما لا ترجع على الزوج ببقية قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يكون لها رد قيمة قيمى هلك لترجع ببقية المهر لو كانت أكثر لانها لم ترض بكون المدفوع من المهر فينبغي ان يجوز لها رد قائم وبقية ما لكاتصل الى حقها قال قاضي خان وأما ما بعثه أبوها

فلو كان هالكالا يرجع على الزوج بشئ ولو قائما وبعث الاب من مال نفسه فله أخذه من الزوج لانه هبة لغير ذى الرحم المحرم ولو بعته من مال ابنته البالغة برضاها لا يرجع فيه لانه هبة أحد الزوجين للآخر ولا رجوع فيه قال صاحب الفصولين أيضا أقول ينبغي أن يكون للاب الرجوع فيما بعته من ماله ولو هالكالا لانه بعته على سبيل العوض من الهبة فلما لم يحصل غرضه ينبغي أن يجوز رجوعه قلت ونعم ما قال **❦** لو أنفق على امرأته مدة فبين فساد النكاح بان شهدوا بانها اخته رضا وافرقت بينهما فله ان يرجع عليها بما أنفق ولو أنفق بفرض القاضي لانه تبين انها أخذت بخير حق أمواله أنفق بلا فرض لم يرجع بشئ وكذلك وفرضها القاضي وأخذتها أو كلفت في بيت زوجها بلا اذنه يرجع عليها لولا كلفت في بيته باباحتها **❦** أنفق على معتدة غيره على ان يتزوجها بعد العدة ان رضيت به فله ان يرجع بما أنفق وزوجت نفسها منه أولا وقيل انما يرجع لو شرط الرجوع بان قال أنفق عليك بشرط ان تزوجي وبالأفارجع عليك بما أنفق ولا يرجع لو لم يشترط الرجوع والاصح انه يرجع لو لم يتزوج لالتزوجت سواء شرط الرجوع أولا لهدا لو أنفق بشرط التزوج أمالو أنفق بلا شرط ولكن علم عرفانه ينفق بشرط التزوج قبل الرجوع وهو الاشبه اذا المعروف كمشروط وقيل الصحيح انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع تزوجته أولا لانه رشوة وهذا الودع الدراهم اليها التنفق على نفسها أمالو أكلت معه لا يرجع **❦** قال لرجل اعمل في كرمي هذه السنة حتى أزوجه بينتي فعمل فلم يزوجه منه قيل يجب أجز مثل عمله وهو الاشبه وقيل لا وكذلك لو اختلفا فبما لو عمل بلا شرط الاب ولكن علم انه انما يعمل طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال رجل لا آخرا عمل معي حتى افعل معك كذا فاني **❦** عمل لاهم انه نفقة ستة أشهر فماتت ليس له ان يرجع كرجوع الهبة ينقطع بالموت وهذا قول أبي يوسف وبه يفتي ولو هلك في يده لم يرجع بالاجماع من الفصولين **❦** مبتوتة أخذت نفقة العدة سنتين ولم تقرر بانقضاء العدة فولدت بعد سنتين حتى لم يثبت نسب الولد من الزوج بالاجماع لا ترد على الزوج شيئا عند أبي يوسف لان الزنا ان ثبت لا يبطل النفقة وعندهما ترد نفقة ستة أشهر ويحمل على التزوج بأخروالولادة منه وأقل مدة ذلك ستة أشهر من الحقائق **❦** أقامت امرأة البينة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقد دخل بها فلها نفقة العدة الى ان يسأل عن الشهود فان لم يعدل الشهود يرجع الزوج عليها بما أخذت ان أخذت بفرض القاضي وبغيره لا يرجع من الوجه **❦** وفي الاقضية رجلان شهدا على رجل انه طلق امرأته المدخولة طلاقا بائنا أو ثلاثا أو اعتق أمه فاني أحول بينه وبين المرأة والامة حتى أسأل عن الشهود وان كان للزوج بيت واحد يجعل بينهما ستران بخلاف مطلقة الثلاث حيث يجعل بينهما امرأة نفقة فان طالت المدة في مسألة الشهود يفرض لها من النفقة قدر مدة العدة وسواء ادعت هي الطلاق أو جحدت أو سكنت فان زكيت البينة سلم لها النفقة وان لم تنزل ردت ما أخذت من النفقة على الزوج لانها كالنائمة لانها ممنوعة عنه وما أكلت باذنه لا يفرض القاضي فهو تبرع فلا يسترد هذه في كتاب القضاء من

الخلاصة ❦ خطب امرأة في بيت أخيها فابى ان يدفعها حتى تدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها
يرجع عباد دفع لانها رشوة ❦ الوكيل بالتزويج اذا ضمن لها المهر فان أدى ان كان الضمان
بأمره يرجع والا فلا وفي رواية المنتسبي يرجع وان أدى بغير أمره ❦ رجل قال لمطلقة
لا أتزوجك ما لم تهينيني مالك على من المهر فوهبهته مهرها على ان يتزوجها فالمهر باق على
الزوج تزوج أولم يتزوج ❦ تزوج امرأة بالف ثم جدد النكاح بالعين اختلعا وفيه ذكر الشيخ
المعروف بنحو اخر زاده في كتاب النكاح على ان قول أبي حنيفة ومحمد لا يلزم الا الف الثانية
ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف يلزمه الف الثانية وفي المحيط ذكر قول أبي
يوسف مع أبي حنيفة وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا وذكر عصام ان عليه ألفين ولم
يذكر خلافا وفي المحيط ذكر عصام في كتاب الاقرار انه لا تثبت الزيادة وفي التوازل عن
الفقيه أبي الليث اذا جدد المهر يجب كذا المهرين وقتوى الامام القاضي الاجل على انه
لا يجب بالعقد الثاني شئ الا اذا عني به الزيادة في المهر فحينئذ يجب المهر الثاني والزيادة في
المهر جائزة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة خلافا لفر ❦ امرأة وهبت مهرها من
زوجها ثم ان الزوج اشهد ان لها عليه كذا من مهرها تسكلموا فيه واختار عند الفقيه أبي
الليث ان اقراره جائز اذا قبلت المرأة ❦ الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن
مهر المثل ان كان تسمية وان لم يكن يجب مهر المثل بالغاما بالغ وانما يجب ذلك بالجماع في
القبيل ولا يجب بالحدوة والمس عن شهوة والتقييل والوطء في الدبر خلاصة ❦ قالت
المعتدة لزوجه تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فأتزوجك فإبرأته مطلقا غير معلق
بشرط التزوج ببرأسي على جهة الرشوة فلا يصح من القنية ❦ تزوجها وبعث اليها مديا
وعوضته وزفت اليه وفارقها فقال ما بعثته فكله عارية فالقول له في متاعه لانه يشكر التخليك
ولها أخذ ما بعثته لانها زعمت انه عوض الهبة فلما لم يكن هبة لم يكن عوضا فلكل منهما أخذ
ما بعثه قيل هذا لو صرحت حين بعثته انه عوض ولولم تصرح به ولكنه هو فله كان هبة وبطل
نيتها ولو استملك ما بعثته الزوج اليها فأنكر الهبة وحلف ينفى ان يجوز له التضمن لان حكم
العارية كذلك وكذا لو أتلف الزوج ما بعثته اليه ينفى ان يجوز لها التضمن وفي القنية
وقيل لا يرجع كل واحد عا فرق على الناس صاحبه باذنه أو دلاله ولا بالمأكل ولا من
الاطعمة والقوا كما الرطبة انتهى ❦ لو ماتت المرأة فانتحلت والدتها ماتت فبعثت زوج الميتة
بقرة الى صهرته لتسديجها وتنفقها فنفقت ولم يطلب الزوج قيمتها فان اتفقا على شرط الرجوع
يرجع لا الواتفاقا على انه لم يذكر القيمة لانها فاعت باذنه بلا شرط القيمة ولو اختلفا فيه فالقول
لام الميتة لانها تنكر شرط الضمان وقيل ينبغي ان يصدق الزوج لان الام تدعى الاذن بلا
عوض وهو يشكره فالقول له كمن دفع الى آخر دراهم فانفقها فقال له ربحها أقرضتكها وقال
القباض وهبتي فالقول لربها هذه الجملة من الفصولين سنوي المنقول من القنية ❦ لو بعثت
الى امرأته شيئا هو هدية وقال الزوج هو من المهر فالقول قوله الا في الطعام الذي يؤكل فان

القول قولها قال والمراد منه ما يكون متبئاً لآل كل أما الخنطة والشعر فالقول قوله وقيل
ما يجب عليه من النحر والدرع وغيره ليس له ان يحسبه من المهر من الهداية **❦** لو قبض المهر
أبوها من زوجها فسكنت يكون اذنا الا ان تقول لا تقبضه فاذا لم يحجز القبض عليها ولا يبرأ
الزوج من الفصولين **❦** اذا قال الاب اشهدوا اني قد زوجت ابني فلا نألف من ماله لم يلزمه
الا ان يؤدي فيكون صلة قال كانه عن أبي يوسف من الخلاصة **❦** امرأة زوجت نفسها
برسالة وضمن الرسول بالمهر وقال أمرني بالرسالة فان أقربه الزوج لزمه النكاح والضممان
لازم للرسول وان جحد الزوج الامر فلا نكاح ولها على الرسول نصف المصداق هذا اذا
استخاف القاضي الزوج بنكاحها فشكل وطلبت المرأة من القاضي التفريق ففرق بينهما
فيكون الواجب على الزوج في زعم الرسول نصف المهر لان الفارقة جاءت من قبل الزوج
قبل الدخول بها فاما اذا لم تطالب المرأة القاضي بالتفريق فيكون في زعمها ان الواجب جميع
المهر فيجب على الرسول كله **❦** زوج الاب صغيرته وضمن لها المهر من زوجها جاز فان شأته
أخذت من الاب وان شأته أخذت من الزوج اذا بلغت وكذا اذا ضمن عن ابنه الصغير
جاز وان أدى لا يرجع على الولد استعسأ لانه صلة عادة وان مات قبل ان يؤدي وأخذ من
تركته يرجع به بقية الورثة على الابن في حصته لان الصلة لم تتم قبل الاداء بخلاف ما لو ضمن
عن ابنه الكبير بغيره يراذنه ومات وأخذ من تركته الاب حيث لا يرجع بقية الورثة على الابن
في حصته لعدم الامر بالضممان بالمهر فيكون متبرعا في حق الكبير فان ضمن في المرض ومات
أخذ من تركته ويرجع باقي الورثة على الابن وان ضمن وصى الزوج وهو ولي ثم أدى يرجع
به في مال الصغير **❦** ولو زوجه الوكيل امرأة بالف على انه ضامن بها أخذت أيها شأته بالالف
وأيمها أدى لم يرجع على صاحبه بخلاف ما لو خاله الوكيل على انه ضامن لها فاما المال على
الوكيل ويرجع به عليها لان الامر بالخلع أمر بالتزام المال لان الخلع يصح بدون الامر
فيعتبر الامر لوجوب البذل والنكاح لا يصح بدون الامر فيعتبر الامر بالصحة النكاح
لا لوجوب البذل **❦** ولو زوجه الوكيل امرأة على عبده أو على عرضه جاز فان هلك في يد
الوكيل رجعت ببقية على الزوج وفي الخلع يرجع على الوكيل ويجبر الوكيل على تسليم
العبد قبل الهلاك بخلاف ما لو زوجه على أنه لا يجبر الوكيل على دفع ماله من الوكيل وفي
الصغيري الاب اذا زوج الصغير امرأة وضمن عنه المهر وأدى كان منطوعا استعسأ لالا اذا
أشهد عند الاداء انه انما أدى ليرجع فيثبت لا يكون منطوعا ويرجع في ماله وضمن عنه هذا
اذا كان الضمان والاداء جميعا في حال صحة الاب أما اذا ضمن في حال العتة وأدى في المرض
أو ضمن في صحته ومات فأخذت المرأة من ماله عند أبي حنيفة وعند محمد لا يكون متبرعا
بل يحسب من ميراث الابن وقال أبو يوسف هو متبرع لا يرجع هو ولا ورثته بعد موته على
الابن بشئ انتهى **❦** وفي شرح المجمع غير الاب من الاولياء وكذا الوصي اذا ضمن المهر من
الصغير وأدى من ماله يرجع في مال الصغير وان لم يشترط الرجوع اتفاقا ولو ضمن الاب المهر

عن ابنه الكبير بغير أمره لا يرجع الورثة عليه اتفاقا وان ضمن بأمره يرجعون اتفاقا ولا يجب
اجتماع المهر على الاب بلا ضمان لفقر ولده الصغير وقال مالك يجب عليه كافي المجمع وكذلك
يجب عليه عند الشافعي وأحمد كافي درر البحار ❦ الاب اذا قال للختن حين يقبض مهر بنته
أقبض منك على ان أبرئك من مهر بنتي فلورجعت على الزوج فالزوج يرجع على الاب
في الوكالة من الخلاصة ❦ زوج ابنه الصغير ضمن عنه المهر أجنيبي بأمر الاب وأدى
يرجع على الابن وكذا الوصي لو أدى مهره يرجع لو أشهد الاب عند الاداء انه يرجع في
مال ابنه ولم يكن أشهد حين ضمن له ان يرجع في مال الصبي وفي نوادر ابراهيم لو كبر الابن ثم
ادعى الاب انه أشهد يرجع وان لم يشهد لا يرجع هذا اذا لم يكن للصبي دين على الاب اما اذا
كان عليه دين فادى مهره ولم يشهد ثم قال ادبت مهره من دينه الذي على صدق الاب ان
كان صغيرا ولو كان الابن كبيرا لا يكون متبرعا من الخلاصة ❦ اذا رهن بمهر المثل شيئا
فقبضته ثم طلقها قبل الدخول بها يبطل الدين عند أبي يوسف ولا يكون رهنًا بالمتعة فاذا
هلك لا يملك بالمتعة بل يملك امانته وترجع هي على الزوج بالمتعة وقبل الهلاك ليس لها متعة
وقال أبو حنيفة ومحمد يصير رهنًا بالمتعة حتى يملك مضمونا بالمتعة ولا يرجع واحد منهما على
صاحبه سواء كان قيمة الرهن مثل المتعة أو أكثر وان كان أقل من قيمة المتعة ترجع عليه
الى تمام قيمة المتعة من الحقائق ❦ اذا فسخ النكاح بخيار البلوغ ان كان بعد الدخول يجب
كمال المهر وان كان قبل الدخول يسقط كل المهر لان الفقرة بخيار البلوغ فسخ من كل وجه
❦ تزوج امرأة وهي ساكنة في دار ملة فنزل بها وضمن عنها الرب الدار وادى لا يرجع عليها
وان كان الضمان بأمرها لان في العادة ان ماضى صلة فصار كالموشرط في الكفالة ان
لا يرجع عليها وتظيره اذا ضمن المهر عن الابن الصغير وقدم من الصغير ❦ لو فرق بين الزوج
وزوجته بفساد النكاح فان لم يدخل بها فلا مهر ولو خلاها وان دخل بها فلها الاقل من المسمى
ومن مهرها الوصوى والا فلا مهر مثلها بالغام بالغ ولو جامعها في دبرها بشكاح فاسد لا يجب
المهر كذا في القصورين من التصرفات الفاسدة ❦ وفيه أيضا ما قبض على سوم النكاح ضمن
يعنى لو قبض أمة غيره ايزوجها باذن مولاه فله كذا في يده ضمن قيمتها والمهر قبل تسليمه
مضمون وكذا بدل الخلع في يد المرأة مضمون يعنى لو تزوجها على دين أو خالعه فله قبل
قبضه يلزم مثله في المثل وقيمتها في القيمي انتهى ❦ رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فماتت ان
كانت أجنيبة فجب الدية على العاقلة وان كانت منكوسة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج
❦ ولو أزال بكارة امرأة بمجر أو غيره يجب عليه المهر كافي الجنائيات من الخلاصة ❦ صبي
تزوج امرأة بغير إذن أبيه ودخل بها لامهرها عليه وفي العبد المحجوز يجب بعد العتق لانه
ضمن قول ❦ تزوجها ودخل بها وقال لم اجامعها وصدقته فعليه كمال المهر ❦ خلاها ولم تمكنه
من نفسها فحقه اختلاف المشايخ المتأخرين ❦ صغير يقدّر على الايلاج زفت اليه امرأته
وهي صغيرة يجامع مثلها أو خلاها لا يجب كمال المهر ❦ المريض القادر اذا لم يشته شهرف

الاغنة المسمى خلوة الصبي الذي لا يتحرك ويشتهي ينقح ان توجب كمال المهر **❦** باع عبده بعد ما تزوجه امرأته فالمهر في رقية الغلام يدور معه أينما دار وهو الصحيح كدين الاستهلاك **❦** زوج عبده حرة ثم أعتقه تخير في تصديق المولى أو العبد **❦** زوج مدبره امرأته ثم مات المولى فالمهر في رقية المدبر يؤخذ به بعد العتق **❦** تزوجها وكان في الدار شهرين ثم قال الزوج كنت غير بالغ حين تزوجتها وهو رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر وإذا لم يطمأها وهو غير بالغ لكنه خلها خلوة صحيحة فعليه كمال المهر **❦** رجل تحت امرأة يدعي نكاحها غيره قبله ويصدق الثاني لرغبته منها أو غلام مهرها ولا دخول هناك من سمار جمع اليها فان أقرت لأول فهي زوجته فان لم تقر فلا بد له من البينة وقد بان من الثاني وعليه نصف المهر **❦** قالت له طلقته ٣ طلاقا رجعا راجعتني باهمج كابين لا يجب عليه شيء من المهر كانت وهبت مهرها قبل أول ولودفع اليها داره ثم تحصاها فأبرأته عن مهرها ليطلقها فاطمأنها لا يبرأ من المهر ما دام في يد الزوج فهو مضمون عليه بالقيمة لان النكاح لا يشترط بهلاك المهر ففي السبب الموجب التسليم فاذا عجز عن تسليم عينه يلزم قيمته لانها قائمة مقامه ولو هلك العين المهورية في يد الزوج فعليه قيمتها وكذا اذا استحققت وكذلك لو وهبتها من الزوج ثم استحققت يرجع عليه بقيمتها ولو استحق نصف الدار المهورية أخذت الباقي ونصف القيمة وان شاءت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول لم يفسد لها الا النصف الباقي لان التسجيسة مع الاستحقاق صحيحة فكان في حقها في نصف المسمى وأنه باق ولو حدث بالمهر عيب سماوى قبل القبض فان شاءت أخذت ناقصا بلا عزم النقصان وان شاءت أخذت القيمة يوم العقد وان حدث بفعل الزوجة صارت قابضة بالجنسية وان حدث بفعل أجنبي فان شاءت أخذت قيمة النقصان من الأجنبي وان شاءت أخذت قيمته من الزوج وتابع الجنسية بالارث وان حدث بفعل المهر ففي ظاهر الرواية في حكم جنسية الزوج لان الحمل مضمون في يده وفي رواية كالا فقه السمارية ولو قبضت المهر ثم تعيب بفعلها أو بآفة سماوية قبل الطلاق أو بعده قبل الحكم بالرد فان شاء الزوج أخذ نصفه ولا يضمنها النقصان وان شاء ضمنها نصف قيمته صحوا يوم القبض ولو بعد الطلاق والحكم بالرد فلزوج ان يأخذ نصفه ونصف الارث وان تعيب بالقول يضمنها نصف القيمة لا غير وان تعيب بفعل الزوج فهو بجنسية الأجنبي وبفعل المهر كآفة سماوية **❦** ولو زفت ابنة غير امرأته فوطئها لزمه مهر مثلها ولا يرجع على الزاني **❦** رجل تزوج امرأته وتزوج أبوه ابنته فزفت امرأته كل واحد منهما لآخر فعلى الواطئ الأول جميع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته ولا يلزم الواطئ الآخر شيء لان البينونة جاءت من قبلها قبل الدخول بها فان وطئها مع الأشيء على واحد منهما **❦** ذكر هشام عن محمد بن أبي جامع امرأة شبهة نكاح فلامهر عليها وتجب عليها العدة **❦** صبي أو مجنون جامع امرأة ثيبا وهي نائمة فلامهر عليه وان كانت بكرًا فأنصافه عليه مهر ثلاثها الا نسجا يؤخذ ان يضمن الا نكاح **❦** لو وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو وطئ امرأته في

نكاح فاسد من ارافعليه مهر واحد ولو وطئ الابن جارية آبيه أو جارية امرأته من اراو قد ادعى الشبهة فعليه بكل وطء ومهر والاصل في جنس هذه المسائل ان الوطئ في دار الاسلام لا ينفك عن عقوبة أو غرامة ضمانه للإبضاع المحترمة فإذا سقطت العقوبة للشبهة وجبت الغرامة حقها لكل وطء حصل عقيب شبهة الملك من ارا لا يجب فيه الامهر واحد لان الوطء الثاني صادف ملك الغير ❦ رجل زنى بامرأة فزوجهما وهو على بطنها فعليه مهران مهر بالوطء عن شبهة ومهر بالنكاح هذه الجملة من الوجيز ❦ ولو وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر ❦ ومن وطئ جارية آبيه فولدت منه فادعاءه فهي أم ولده وعليه قيمته ولا مهر عليه وقال زفر والشافعي يجب المهر من الهداية ❦ ولو وطئ مكاتبته من ارا يجب مهر واحد ❦ واذا ظهر في المنكوحه أنه حلف بطلاقها اذا وطئها من ارا يجب مهر واحد ❦ وأحد الثمريين اذا وطئ الجارية المشتركة من ارا قال الصمد الشاهد لم يذكر في الكتاب واختار الشيخ الإمام الاجل والدرهمان الاثمة والدين أنه يجب بكل وطء نصف مهر ❦ وفي فواد هشام عن محمد اشترى جارية فوطئها من ارا ثم استعقت عليه مهر واحد واذا استحق نصفها عليه نصف المهر ❦ اذا خالها بعد الدخول على مهرها ان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل الصداق وان كان مقبوضا رجع عليه بجميع المهر عند استحسان الثلاثة ❦ ثم هنما مسألة صارت واقعة وهي المرأة في عرفنا اذا قالت بالفارسية خوشين نريدكم بكابين وعدت والبعض مقبوض وهو المجهل دون البعض نقل عن الامام نضر الدين أنه لا يرجع والمراد بقية المهر وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا وهو ألف درهم لا يرجع عليه الا بالالف درهم استحسننا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر ولا يرجع عليه ابشئ استحسننا اذا خالها على مهرها وان خالها على عشرة ومهرها ألف درهم ان كان بعد الدخول والمهر مقبوض رجع عليها بمائة درهم وسلم الباقي لها في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر عند أبي حنيفة العشر بحكم الشرط والباقي بمقتضى لفظ الخلع لمائتين وعندهما لا يسقط الا عشر المهر وان كان قبل الدخول ان كانت قبضت مهرها عند أبي حنيفة يرجع عليه بجميع مائة درهم استحسننا وفي القياس يرجع عليها بمائة بدل الخلع وخمس مائة بالطله الا قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل المهر عند أبي حنيفة عن الزوج العشر بحكم الشرط وبرئ عن الباقي بحكم الخلع ❦ لو خالها ولم يذكر العوض ذكروا خمس الاثمة السرخسي في نسخة انه يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه وذكروا امام خواهرزاده ان هذا الحديث رواه عن أبي حنيفة وهو قولهما وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر فعليه روماساق اليها من المهر لان المال مذكور مرافق ذكروا الخلع وفي رواية عن أبي حنيفة وهو قولهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ عن نفقة العدة ومؤنة السكنى في قولهم جميعا الا اذا شرط ذلك في الخلع وأما نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع فلا تقع البراءة عنها اذا لم يشترط مع الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت لذلك وقتا سنة ونحوها جاز وان لم يوقت لا يجوز

ولا تقع البراءة عنها **❦** ولو قالت خويش حريدتم بهزحقى كمر ابررست لا يبرأ عن نفقة العدة
❦ ولو خلع الأجنبي مع الزوج على نفسه صحيح الخلع ولا يمسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية
للأجنبي في اسقاط حقها والمهر حقها والمباراة كالخلع عند أبي حنيفة ومحمد والطلاق على
مال فيه روايتان عن أبي حنيفة برأه صحيح انه لا يوجب البراءة ولو كان الخلع بلفظ البيع
والثمن اختلف المشايخ فيه على قول الامام أبي حنيفة وعندهما الجواب فيه كالجواب في
الخلع من الخلاصة **❦** وفي النزاهة المبارأة لا يوجب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في
الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف
فيه وكذا لفظ خريد وفروخت قال مشايخ ماوراء النهر يوجب البراءة عن كل حقوق النكاح
عنده والصحيح انه لا يوجب البراءة عن المهر الا بدكره **❦** طائفة على ألف قبل الدخول ولها
عليه ثلاثة آلاف درهم نقطة ألف وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف
وخمس مائة وتقاصا بألف ولا ترجع عليه بمائة عند البلغى وترجع عند غيره وعليه
الفتوى بناء على ان صحيح الطلاق بقدر من المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام
أم لا قال البلغى يوجبه وغيره لا وعن محمد انهما اذا اتخاعا ولم يذكر المال انه باطل لانه لا مال
فان قال لها اخلى نفسك منى بغير شئ ففعلت وقبل الزوج صحيح بغير شئ لانه صحيح في عدم المال
ووقع البائن وقال الامام السعدي اذا اتخاعا ولم يذكر ابد لا ترد عليه ما أخذت من المهر **❦** ولو
قال لها اخلى نفسك فقالت خلعت نفسي منك وأجاز الزوج وقع بغير مال وقال الامام الثاني اذا
قال لها اخلى نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بالان ينوى بغير مال وفي الايضاح
مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق وذكر شيخ الاسلام قال لها اخلى
ولم يذكر بدلا فقالت خلعت يقع الطلاق بانثا ولا يكون خلعا كانه قال لها طلق نفسك بانثا
فقال طلقت وقدم انه يكون خلعا وترد ماساق اليها من المهر وان كان عليه مهر برئ
❦ قالت خلعت فقال الزوج طلقت وقع البائن ولا يبرأ الزوج عن المهر انتهى ما في النزاهة
❦ ولو تزوج امرأه ولم يسلم لها مهر أو تزوجها على ان لا مهر لها فله مهر مثلها ان دخل بها
أو مات عنها ولو طلقها قبل الدخول فله المتهمة وهي درع وخمار ومحفة **❦** اذا زوج الرجل
بنته على ان يزوجها الرجل بنته أو أخته ليكون أحد القدين عوضا فالعقدان جائزان
ويجب مهر المثل **❦** ولو تزوجها على ألف فقبضتها ووهبها له ثم طلقها قبل الدخول بها رجوع
عليها بمائة وكذلك اذا كان المهر مكبلا أو موزونا أو شيئا آخر في الذمة وان لم تقبض
الألف نقي ووهبها له ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشئ وقال زفر يرجع عليها بنصف
الصداق ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الألف كلها المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها
يرجع عليها بنصف ما قبضت ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده
يرجع عليها إلى تمام النصف وعندهما بنصف المقبوض ولو كان تزوجها على عرض
قبضته أو لم تقبض فوهبته له ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشئ وفي القياس وهو

بالحمد

بالهبة وغرمته ما وهبته فأناضامن ويصح هذا الضمان لاضافته الى سبب الوجوب لان
من زعم الاب والزوج انها كاذبة في الانكار وان ما أخذته دين عليها الزوج فالاب ضمن بدین
واجب فيصح انهن ١٠ ولو خالع المرأة على مهرها ورضاع ابنه حولين جازو تجبر على الارضاع
فان لم تفعل اومات الولد قبل الحولين فعليه اقيمة الرضاع وكذا لو اختلفت على مهرها
وعلى ان تسك ولدها الى وقت الادراك تجبر على امساك الولد فان لم تفعل وهربت فعليه
أجر المثل وكذلك لو خالعها على مهرها وارضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدته الى ستين جاز
وان شرطت انها ان ولدته ثم مات قبل الحولين انها ترد قيمة الرضاع جاز ١٠ ولو خالعها على
ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعته من انسان لم مهره مثله أو قيمته
كالوخالعها على عبده فاستحق العبد من الوجيز ١٠ ولو خالع امرأته المسلمة على خمر أو خنزير
أو ميتة فلا شيء للزوج وتقع الفروقة بآئنة وانما لا تجب لانها ما سميت مالا متقوما حتى تصير
خارة له بخلاف ما اذا خلع على خـل بعينه فظهر رخر الانها سميت مالا فصار مغرورا ١٠ ولو قالت
خالعني على ما في يدي من الدراهم أو من دراهم ففعل ولم يكن في يدها شيء فعليه ثلاثة دراهم
١٠ وان اختلفت على عبدائها أبن على انها برئنة من الضمان صح الخلع لانه لا يبطل بالشروط
الفاصلة ولم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت من الهداية ١٠ ولو خالع
امرأته على لؤلؤة أو ياقوتة لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبدها هذه في القسمة من
الهداية ١٠ ولو اختلفت السفينة مع زوجها على مال لا يلزمها كذا في الاشياء من الحجر
١٠ الامة اذا كانت تحت زوج فاختلعت على مال فان فعلت باذن المولى كان عليها المال في
الحال وان فعلت بدون اذنه كان عليها المال بعد العتق والطلاق بائن في الحالين ولو كانت
الامة مفسدة محجورة لا يجب عليها المال في الحال ولا بعد العتق ويكون الطلاق رجعي
لانه لم يقابل بالبدل أصلا كذا في قاضي خان من الحجر ١٠ ولو أوى رجل الاضطجاع عند امرأته
فقال لها ان أبرأني من المهر فاضطجع معك فأبرأته لا يبرأ وقبل يبرأ لان البراء للتودد والداخي
الى الجماع وقد ورد تهادوا وتحابوا كذا في الهبة من القنينة ١٠ تزوج امرأة بمهر مسمى ثم طلقها
بائنا ثم تزوجها ثانية على مهر آخر ثم اختلفت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الاول
وكذا لو قالت (٣) خويشتن خريدم بمهر وبهر حقها كهر ابر برئت لا يبرأ عن المهر الاول
١٠ ولو خالعها على دين آخر سوى المهر فان كان بعد الدخول ان كان المهر مقبوضا لا يرجع الا
ببدل الخلع في قوالهم جميعا وان لم يكن مقبوضا عليها البدل بسبب الخلع وسقط عنه جميع
المهر عند أبي حنيفة خلافا لهم ما وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا يرجع عليها
ببدل الخلع ولا يسترد شيئا من المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة وعندهما
يرجع عليها بالبدل وينصف المهر وان لم يكن مقبوضا لا ترجع المرأة بشئ من المهر عند أبي

(٣) اشترت نفسي بالمهر وبكل حقوق عليك اه

حقيقة وعندهما ترجع المرأة عليه بنصف المهر وبهذا تبين ان ما ذكر من جواب الاستحسان فيما اذا خالعاها والمرأة مدخول بها والمهر مقبوض قول أبي يوسف ومحمد يرجع خلع امرأته بما لها عليه من المهر نظمانه ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر انه لم يبق لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق وعليها مهر فوجب عليها ان ترد المهر ان قبضت والا برئ الزوج اما اذا علم ان لا مهر لها عليه بان وهبت صم الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما اذا خالعاها على ما في هذا البيت من المتساع وعلم انه لا متاع في هذا البيت وعلى هذا الوبايع الزوج منها تطليقة بمهرها والزوج يعلم انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترت فانه يقع الطلاق مجازا بغيره ولا ترد على الزوج شيئا **§** رجل قال لامرأته (٢) خويشتن خريدي ازم من فقات خريدم وقال الزوج فروختم تقع تطليقة بانه وترد على الزوج ما قبضت من المهر هو المختار فان لم تقبض برئ الزوج **§** رجل قال لامرأته بعث منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال ثانيا وثالثا وقالت المرأة اشتريت والزوج يقول اردت به الشكر اريد ان يصدق ويقع ثلاث تطليقات ولا يجب عليها الاثلاثة آلاف درهم لانه لا يجب المال بالثاني والثالث وهو صريح في الحق المبائن **§** رجل قال لامرأته خويشتن ازم من بخروكروثا على ألف درهم فانت طالق ثلاثا على مائة دينار فقالت قبالت بثلاث بالمائة كذا هنا وعن أبي يوسف انه فرق بين جانب الزوج وجانب المرأة في جانب الزوج كلاهما بين باق وفي جانب المرأة لاحق قال طلقته على المائة بتوقف على قبواها من الخلاصة **§** خلع امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبت أو باعت من انسان ولم ترد ذلك عليه رجع عليه باقيمة ذلك ان عروضا او بالمثل في المثليات والموزونات كأن استحق بدل الخلع فبرجع بالقيمة **§** اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان البراءة مختصة بحق الشكاح من البرازية **§** اذا ادعت مهرها على زوجها فانكره ثم اختلعت نفسها بمهرها ثم تبين بالشهود انه عند الزوج (٣) ولا ذلك الا بالتصادق فينبغي ان لا يلزمها شيء لان ما هو بدل الخلع سلم له ولو كان الخلع على دراهم أو دينار ثم تبين انها للزوج فلا يجب اختلعت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة من القنية **§** الاب اذا خلع ابنته الصغيرة من زوجها على مال لم يصح يعني لم يجب به بدل الخلع على الصغيرة وهل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع **§** ولو اختلعت الصغيرة مع زوجها البالغ على مال فالطلاق واقع ولا يجب المال فان ضمن الاب بدل الخلع مع الاجنبي **§** ولو خلعها على ألف درهم وقبل الاب ولم يضمن المال لا رواية فيه هنا عن محمد واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع ما لم تقبل الصغيرة وقال بعضهم يقع لقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته

(٢) شربت نفسي فقلت شربت فقال بعث

(٣) قوله ولا ذلك الا بالتصادق الى قوله من القنية تراجع ويحرم منها هذه العبارة

كعباتها

كعبارتها وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على واحد والخلع على صداقها وعلى مال
آخر سواء يقع الطلاق هو الصحيح ❦ اختلفت الامة مع زوجها أو طلقها على جعل يقع الطلاق
فتواخذ بالخلع بعد العتق وان اختلفت باذن المولى تساع به والمدة وام الولد كالامة الا
أنهم يؤيدون البذل من كسبهما اذا كان باذن المولى والمكاتبه لا تؤخذ الا بعد العتق ❦ واذا
اختلفت الامة مع زوجها بمهرها بغير اذن مولاهما يقع الطلاق ولا يسقط المهر وطريق صحة
الخلع في حق الصغيرة على وجه يسقط المهر مع الزوج أو المتعة ان كان النكاح بلفظ الهبة
والخلع قبل الدخول والخلوة فطريقه ان يخلع اجنبي مع الزوج على شيء معلوم مقدرا بالمهر
أو المتعة حتى يجب البذل على الاجنبي للزوج ثم يحيل الزوج بمأثم عليه من المهر أو المتعة
لابي الصغيرة أولم له ولا ية قبض مال الصغير على ذلك الرجل قال رحمه الله هكذا نقل عن
الامام خالي أما الكبيرة اذا خلعها أبوها أو الاجنبي باذنها جاز والمال عليها وان لم تجز ترجع
بالصداق على الزوج والزوج على الاب ان ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها
ان قبلت يتم الخلع في حق المال وهذا يشير الى ان الطلاق واقع قال صاحب المحيط وقد كتب
في شرح الحيل ان الطلاق في هذه الصورة لا يقع الا باجارتها ❦ اذا قال الرجل لا آخر اخلع
امرأتك على هذا العبد أو على هذه الالف فخلعها على ذلك فالقبول الى المرأة لا الى الاجنبي
لان البذل مرسل كما اذا قال لغيره بعبديك من فلان بكذا فتوقف على قبول فلان اذا باع
فاذا قبلت المرأة ذلك وجب عليها تسليم ما أشير اليه ان أمكن والا فقله ان كان مثليا أو قيمته
ان كان غريمي ولو ان رجلا قال للزوج اخلعها على عبدي هذا أرادى هذه فخلعها
على هذا فالخلع جائز ولا حاجة الى قبول المرأة لان العاقده هو الاجنبي ونظيره المتبرع بقضاء
الدين عن انسان ❦ قال الاجنبي للزوج اخلعها على عبدي هذا فقال الزوج خلعتك ثم اخلع
من غير ان يقول مخاطب قبلت واذا تم الخلع لقبول الاجنبي لزمه حينئذ البذل ان كان مما
يتعين فان عجز عن تسليمه وجب تسليم مثله في المثليات وتسليم القيمة في غير المثليات كما في
قبول المرأة ولو قالت المرأة لزوجها اخلعني على دار فلان أو على عبدي فلان فخلعها فالخلع
واقع ولا حاجة الى قبول فلان وبعد ذلك ان قدرت على تسليم ما أشير اليه باجازه فلان سلمته
والا فعليه تسليم المثل في المثلي والقيمة في غير المثلي وكذلك لو قال لها الزوج خلعتك على عبدي
فلان أو دار فلان فقبلت صح فلو لم تقبل هي وقبل فلان لم يصح ❦ خلع امرأته على ان جعلت
صداقها لولدها الاجنبي صح الخلع والمهر للزوج دون الولد ❦ يجوز الخلع على مكمل أو موزون
موصوف أو موجود فيحقق المسمى ❦ ويجوز على ثوب مسمى هروى أو موى ولا يجوز على
الثوب المطابق وترد ما قبضت من المهر وجملة انه ان سمي ما ليس بمال متقوم لا يجب شيء
وان سمي شيئا معلوما موجودا يجب المسمى وان سمي بمجهول لاجهالة مسدودة فكذلك وان
خشت الجهالة فمكن الخطر بان خلعه على ما يشر فخلعها العام أو على ما في البيت من المتاع
ولم يكن فيه شيء بطالت التسمية وترد اليه ما قبضت من المهر من الخلاصة ❦ قال في البرازية

لان المعدوم لا يصح عوضا بقى مجرد تسمية المال وان تمت فيه ماهو من المال ولا يتعلق
وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان خلعت على ما في بيتها أو يدها من المتاع
أو على ما في نخلها من غر أو على ما في بطون غنمها من الاولاد ان كان هناك ما ذكر فله ذلك
والاردت ما قبضت من المهر انتهى ❦ اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على
ان الزوج يرد عليها عشرين درهما نقل عن الامام ظهير الدين انه يصح ويحب على الزوج
عشرون درهما وما يوافق هذا في الاصل امرأة اختلعت على دار على ان الزوج يرد عليها
ألف درهم لاشقة فيها قال رحمه الله وهذا يدل على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج صحيح
وفي صلح القدوري لو ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذله لها لم يحز فهذا يدل
على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج لا يصح فوجه التوفيق بين الروايتين انها اذا خلعت
على عرض يجوز ايجاب بدل الصلح على الزوج ويكون مقابلا ببذل الخلع وكذا اذا خلعت ولم
يذكر نفقة العدة يجوز أيضا اما اذا خلعت على نفقة العدة ولم يذكر عوضا آخر ينبغي أن
لا يجب بدل الخلع على الزوج لو قال لها بعث منك تطليقة بجميع مهرك وبجميع ما في البيت
غير ما عليك من القميص فاشترت وعليها مع القميص سوار ونخلال فكسوتها وحلبها
مع ما استثنى ولم يستثن له من الخلاصة ❦ بعث اليها مئينا كما هو في العادة ثم زوجها ولم يخل
بها وخلعت نفسها منه بنفس المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا صرقت وقال محمد البزارى
له طلب المبعوث وفي فتاوى العصر له طلب العوض ان لم يعوضه ❦ لو بعث أبو الزوج الى
الخطيبة دستيمان ثم اختلعت نفسها قبل الدخول منه بالمهر ونفقة العدة ليس لابي الزوج
أن يطالبها بما بعث اليها قاضى بديع ان كان بعث اليها اذ بهرم مباركا بنكاح يرجع بالقائم
دون المالك من القنية ❦ وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا مدركة ثم قالت كذبت ولم
أكن مدركة قالوا لو كانت تشبه المدركات في ذلك الوقت قد ادعى علامه لم تصدق انها لم تكن
والاصدق من أحكام الصبي من الفصولين ❦ لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانت ولم
يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع كذا في الاشياء من قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت
الاصل ❦ لو قال له تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة لاضمان على القائل اذا لم يكن
وليها أو وكيلها فان قال وليها تزوجها فانها حرة أو وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير
يرجع المغرور بقيمة الولد هذه من القاعدة الاخيرة من الاشياء ❦ زوج ابنته من رجل
وذهبت ولا ندري لا يحج به زوجها على الطلب كما في الملتقط هذه في أحكام الصبيان من
الاشياء ❦ لو نكح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر هذه من
أحكام غيبة الحشفة منه ❦ تزوج أمة على انها حرة بزعمها أنها ممتقة فولدت ولدا فاقام
مولاهما البينة انها أمة يقضى بالام وبالولد لمولاهما وان اقام الزوج البينة على أنه تزوجها
على انها حرة يجعل الولد سرا بقيمة وتكون القيمة ديننا عليه في ماله لا في مال الولد ولا ولا
للمستحق وان قبض من الولد قدر قيمة الولد قضى عليه بالقيمة للمستحق فان أخذ دون قيمته

يقضى عليه بقدر ذلك كذا في الوجيز من الاستحقاق ❦ صبي تزوج امرأته سعيابغير أمر أبيه
وهو ابن أربعة عشر سنة ووطئها لامهر عليه يعني اذا لم يحز الاب النكاح هذه في الجنائيات
من الخلاصة ❦ امرأه ابرأت زوجها عن النفقة ان لم تكن مفروضة لا يصح وان فرضها
القاضي صح الا براء عن نفقة شهر وكذا الوقات ابرأت عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن نفقة
الشهر الاول كالأجر كل شهر بكذا ثم ابرأه عن الاجر صح عن الشهر الاول ولو ابرأت عما
مضى صح ❦ امرأة قالت ان زوجي يريد ان يغيب وطلبت كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة ليس
لهذا ذلك وقال أبو يوسف أخذت كفيلا بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى فلو علم
انه عيكت في السفر أكثر من شهر تأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف ❦ لو كفل
بنفقة ما عاشت أو كل شهر وبقي النكاح بينهما صح وقال أبو حنيفة على شهر واحد ولو ضمن
لها نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة ولو طلقها زوجها رجعيًا أو بائنًا تأخذ من كفيلا بنفقة
هيأها كل شهر لان العدة من أحكام النكاح خلاصة ❦ لها مهر معروف فاقتر في مرضه بأنه
بذمته أو زاد في مهرها أو أقر لها مهر آخر أو أقر بمهر بعد الابراء لا يلزم شيء منها ولو قالت
المريضة ليس على زوجي صداق لا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ وكذا لو أقرت في المرض
بالاستيفاء لا يبرأ ❦ قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر لا قبل
ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها في
جنائيات عصام لو قال المخرج لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثته المخرج ان يدعوا على
الجراح هذا السبب فكذا ههنا وقال المرغيناني لا يصح ومسئلة المخرج على التفصيل ان
كان الجراح معروفًا عند القاضي والناس لم يقبل اقرار المريض والنكاح هذا معروف فلا
يقبل وقال شمس الأئمة السرخسي في مسئلة المخرج انه ليس لورثته ان يدعوا على الجراح
مطلقا ولم يفصل من كتاب الاقرار

❦ الباب الثامن والعشرون في الرضاع ❦

اذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل
بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة ان كانت تعمدت
الفساد وان لم تعمد فلا شيء عليها وان علمت انها امرأته وعن محمد انه يرجع في الوجهين في
ظاهر الرواية من الهداية واقول قولها في عدم التعمد ذكره في المختار ❦ لو أرضعت امرأة
الاب زوجة الابن تحرم عليه وكذا الوتزوج رضيعتين فارضعتها امرأة معها أو متعاقبا حرمتا
عليه وعلى الزوج نصف المهر لكل واحدة ويرجع الزوج على المرضعة ان تعمدت الفساد
وان لم تعمد فلا وقولها في التعمد ❦ رجل تزوج صغيرتين فجاءت امرأتان وله منهن
ابن فارضعت كل واحدة منهما احدى الصبيتين وتعمدت الاضمان على واحدة منهما لان
الاجنبية اغتاتبت بصنعها خاصة ❦ رجل له امرأتان احدهما مجنونة والاخرى صغيرة

فارضعت المحنونة الصغيرة بانتمائه وللجونة نصف المهران لم يدخل بها ولا يرجع الزوج على المحنونة بمهر الصغيرة وكذا الصغيرة لو جاءت الى الكبيرة وهي نائمة فاخذت بشدها ورضعت منها بانتمائها لكل واحد منهما ما نصف الصداق ولا يرجع الزوج على الصغيرة بشئ ولو أخذ رجل ابن المرأة الكبيرة وأوجره الصغيرة بانتمائه ولكل واحد نصف الصداق على الزوج ويرجع بذلك على الرجل ان نعهده من الوجيز

((الباب التاسع والعشرون في الدعوى))

ادعى صينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وهو ملكه وذو اليد ادعى ان فلانا آخر غير ذلك الغائب أو دعه اياه وأقام البينة لا تسدفع الخصومة ولو ادعى ان هذا ثوبى غصبه منى فلان الغائب وأقام بينته وقال ذو اليد ان ذلك الرجل أو دعيه تسدفع عنه وان لم يتم البينة لأن ما تصادق على ان اليد لذلك الرجل وهذا بخلاف ما اذا قال هذا ثوبى مرقه منى فلان الغائب وقال ذو اليد أو دعيه تسدفع ذلك الغائب لا تسدفع الخصومة استخسانا وان وقع الدعوى في العين بعد هلاكها وأقام المدعى عليه بينته انه كان عندي ودعيه أو رهنا أو اجارة أو مضاربة أو شراكة لا تقبل بينة المدعى عليه لان الدعوى تقع في الدين ومحلها الذمة بخلاف العين ثم اذا قضى للمدعى وأخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال في الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشراكة يرجع المدعى عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق وان كذب الغائب صاحب اليد في اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له بما لم يتم البينة على ما داه من الاجارة والرهن ونحوهما لانه يدعى لنفسه ديناً على الغائب بسبب عمل عمل له وهو ينكر كذا في مشغل الهداية ❦ رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهابها بالمرابحة ثم ماتت فادعى ورثتها انك تتصرف في مالها بغير اذنها وعليك الضمان فقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج لانه ظاهر ان الزوج لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امرأته الا باذنها والظاهر يكفي للدفع من القينة ❦ ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه وصدقه البعض وانكروه البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدق بعد ان يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين ❦ ولو ادعى رجل على ميت ديناً وصدقه بعض الورثة أجمع قول أصحابنا يؤخذ من حصة المصدق جميع الدين لان الذي صدقه مقر بان الدين مقدم على الميراث قال أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عندى ان يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول الشيخ البصري ومالك وابن أبي ليلى وسفيان والشافعي وغيرهم من يتابعهم قال وهذا القول أبعدهم الضرر من قاضي خان ❦ لو ولدت الجارية المشتركة كولد أميتا أو أسقطت سقطا استبان بعض خلقه فادعاه أحدهما وكذبه الآخر فهو ابنه وأمه ام ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر لشريكه ❦ اشترى أمة مع ولدها فادعى أحدهما نسب الولد وصدقه

شريك لم يضمن حصته شريكه من قيمته ما عند أبي حنيفة وإن كسبه شريكه يضمن حصته
 شريكه من قيمته ما إن كان موسرا وإن كان معسرا يضمن حصته من الام ويسعى الولد في
 حصته وإن ادعى ما فهو بينهما والجارية أم ولدها ولو ولدت آخر لا يثبت نسبها الا بالدعوة
 وإن ادعاه أحد هما يلزمه ويضمن حصته شريكه من الام والولد عندهما وعند أبي حنيفة
 لا يضمن ❀ أمة بين اب وابن ولدت ولدا وادعى ما يثبت النسب من الاب استحسانا وعليه
 نصف قيمتها وعلى كل واحد نصف العقر وكذلك الجدة مع الخالدة عند عدم الاب ❀ رجلان
 اشترى جارية فولدت لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والآخر الام فالدعوة دعوة مدعى
 الولد والجارية أم ولده ومدعى الولد يضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو
 ولدت بعد الشراء لاقبل من ستة أشهر والمسئلة بحالها بحت دعوة كل واحد ومدعى الام
 لا يضمن لشريكه ولا تسمى له الام عند أبي حنيفة وعندهما ضمن نصف قيمتها إن كان موسرا
 ونسعى فيه إن كان معسرا ولا يضمن مدعى الولد للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقر
 عليه ❀ أمة بين ذمي وعمر تدفولت فادعى ما يثبت من المريد وغرم كل واحد لصاحبه نصف
 العقر من الوجيز ❀ وإذا ولدت أمة فباعها مولاها وترك الولد عنده فادعى أبو المولى الولد
 يثبت نسبته منه ويضمن قيمة الولد لانه عند أبي يوسف والجارية أم ولده وقال لا يثبت
 اسمه هذه في المكاتب من المجمع ❀ ثلاثة أخوة ورثوا دارا من أبيهم فادعى رجل أن أبيهم
 قد غصبها إياه فنكل واحد منهم عن اليمين وخلف الآخران وقد ورثوا مالا من أبيهم غير
 ذلك يضمن الناكل قيمة حصتها للمدعى ويرد حصته نفسه من الدار على المدعى وإن نكل
 واحد وأقر أنه كان ودعيه في أيديهم يرد حصته على المدعى ولا يضمن شيئا لأن الولد دعي لا تكون
 مضمونة ❀ رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البينة وقضى
 القاضي له بالالف ودفع إليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة
 الميت وصدقه المقضى له بالالف فإن الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده من قاضي خان
 ❀ لو أقام الدائن يفتنه على بيع الورثة تركه مورثهم وادعى ضمانا عليهم فقلوا أن أبانا باع
 في حياته وأخذ الثمن وأقاموا بينة يقضى بينة الدائن من الفصولين ❀ باع أمة له وبها
 حبل فقال البائع ليس هذا الحبل مني وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقبل من ستة
 أشهر فادعاه البائع جازت دعوته وردت الجارية والولد إليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام
 أو أعتقها المشتري فعتقه باطل ويردها إلى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع
 الثمن على البائع من الخلاصة ❀ دفع إلى آخر عينا ثم اختلفا فقال المدافع قرض وقال
 الآخر هدية فالقول للادفع لأن مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع كون العين متقومة
 في نفسها كذا في قاعدة الأصل لعدم من الاشياء ❀ عبد في يد رجل فقال رجل فقأت
 عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقأتته وهو في ملكي فالقول للمشتري فبأخذار شه
 ❀ لو قال القاضي بعد عزله لرجل أخذت منك الفادفعها إلى زيد قضيت بها عليا فقال الرجل

أخذت ظمأ بعد العزل والصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي أن يضاف
الى أقرب أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتمد الاول
لان القاضي أسنده الى حالة منافية للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقبله
القضاء **❦** لو قال العبد لغيره بعدا اعتق قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتم وأنت حر
كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد اعتقه أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت
عبد فقال المعتق أخذتم بعدا اعتق كان القول قول المولى ولو اعتق أمته ثم قال قطعت يدك
وأنت امتي فقالت هي قطعتم وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عند أبي حنيفة
وأبي يوسف كذا في النهاية فيبطل الشهادتان وتحتاج هذه المسائل الى تفرّد دقيق للفرق
بينها **❦** وفي الجمع من الاقرار ولو أقر حر في أسلم بأخذ المال قبل الاسلام أو بأتلاف خير
بعده أو مسلم بمال حر في دار الحرب أو بقطع يده معتقه قبل الاعتق فكذبوه في الاسناد اذ في
بعدم الضمان في الكل انتهى يعني مجمد وقال لا يضمن هذه الجملة من اضافة الحادث الى اقرب
أوقاته من الاشياء **❦** ص د هـ ا لانسان عند الشهود وقادعي مالك الضمان فقال كانت
نجسة لوقوع فارة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصاب لا على
هدم النجاسة ولو أنلف لحم قصاب فطوب بالضمان فقال كانت ميتة فالتفتها لا يصدق
والشهود ان شهدوا انه لحم ذكوى يحكم الحلال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة
كتاب الاستمسان وهي ان رجلا قتل رجلا وقال كان ارندا أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو
لردة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قيل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل
حصل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يميل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى يحكم في
المال بالنسبة الى الدم يحبس حتى يقرأ ويحلف واكتفى بيمين واحد **❦** لو أدى المديون شيئا
من المال صدق انه دفع من أي جهة كان فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنسين كذهب
وفضة أو بر وشعر فادى فضة وقال أدبت عوضا عن الذهب لا يصدق اذ المعايضة تتم
باطرفين **❦** اشترى من دلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال
الدلال دفعته للدلالة صدق الدافع بيمينه لانه مملك **❦** رجل ادعى على ميت ألقا قبره
وارثه ان الاب أعطاء القابل والوارث يصدق ان الاب أعطاء بجهة الدين لقيامه مقام
مورثه فيصدق في جهة التملك كذا في الفصولين مما يكون القول فيه للملك **❦** لو قال بعث
عبدى من زيد فاعتقه فان نكل زيد عتق العبد ولم يثبت المال كذا في القاعدة الرابعة من
النوع الثاني من قواعد الاشياء **❦** عين في يد رجل ادعى رجل انه اشتراها من ذى اليد بكذا
وادعت امرأة ان ذا اليد تزوجها عليها أو أقاما البينة فهما سواء عند أبي يوسف فيقضى بها
بينهما ولا مراء نصف قيمتها على الزوج تعيما للمهر ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ان
كان نفقه وقال محمد الشراء أولى فيقضى بها للرجل وبقية المرأة من الحقائق **❦** المأمور
بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان فاصبا أو مديونا

كذا في الاشياء من الوكالة ﴿ لو أخذ من المقل من الارز والعدس وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصما به ذلك في قيمة المأخوذ هل يعتبر قيمته يوم الأخذ أو يوم الخصومة قال في البيهية تعتبر يوم الأخذ قبل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع اليه قال يعتبر وقت الأخذ لانه سوم حين ذلك الثمن كذا في الاشياء من القول في ثمن المثل ﴿ مات وترك مالا فادعى رجل انه له أو دعه اياه فصدقه الوارث وعلى الميت دين لم يصح تصديق الوارث ولو صدقه الغرماء فيقضي القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم وكذلك في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن كذا في الاشياء من فن الاغاز ﴿ رجل ادعى على رجل مالا فجحد فاعطاه مع الجحود أو صالحه عن ردواه ثم ان المدعي عليه أقام البيهية ان المدعي أقر قبل الصلح أو قال قبل ان يقبض مني المال انه ليس له قبل فلان شيء فالصلح والقضاء ماضيان ولو أقام المدعي عليه البيهية ان المدعي أقر به الصلح وقبض المال انه لم يكن له قبل فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض بينه المدعي حتى أقام المدعي عليه البيهية على اقرار المدعي انه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه المال فلا يقضى عليه شيء كذا في مشتمل الهداية نقلاً عن الخانية ﴿ ادعى عليه ألفاً فقضاها ثم أقر المدعي انها لم تكن عليه فالمقبوض ملك القابض ملكاً فاستدعى عليه ردها بعينها ان كانت قائمة ومثلها ان كان وهباً أو قضى بها ديناً هذه في المدائيات من القضية

﴿ الباب الثلاثون في الشهادة ﴾

وفيها مـ ثلثة خطأ القاضي في قضائه ﴿ اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان عليهم فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم وعليهم ضمان ما تألفوا بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم أي حاكمكم ككان فلو ادعى المشهود عليه رجوعه سماه أو اذيعينهما لا يحلفهما وكذا لا تقبل بينته عليهما ولو أقام البيهية انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال يقبل واذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنهما المال للمشهود عليه وانما يضمنان اذا قبض المدعي المال ديناً كان أو عيناً فان رجع أحدهما ضمن النصف والاصل ان المعتبر في هذه بقاء من بقي لارجوع من رجع وقصد بقى من بقي بشهادته نصف الحق وان شهد بالمال ثلاثة فرجع أحدهم فلا ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع المال وان رجعتا ضمنان نصف الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن فان رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة استنداس الحق عند أبي حنيفة كما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان رجع النسوة العشرة دون الرجل

كان عليهن نصف الحق على القولين وان شهد رجلان وامرأة بمال ثم رجعا فالضمان
عليهما دون المرأة وان شهد شاهدان على امرأة بشكاح عقد امر مهر المثل ثم رجعا فلا ضمان
عليهما وكذا اذا شهد باقل من مهر مثلها وان شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمننا الزيادة
من الهداية وفي الخلاصة لاحكم الرجوع عند غير القاضى واذا رجعا عن شهادتهما واشهدا
بالمال من قبل الرجوع والضمان لم يقبل واذا تصادقا عند القاضى على ان الاقرار بهذا
السبب فالقاضى لا يلزمهما الضمان وان رجعا عند القاضى أول مرة وبجحد الرجوع
فقامت عليهما البينة بالرجوع وبقضاء القاضى بالضمان فانه ينفذ ذلك ويضمنهما المال
وكذا لو رجعا عند القاضى الذى شهدا عنده فضمنهما ذلك ثم اختصهما الى غيره وفى المحيط
اذا أقر الشاهد عند القاضى انه رجع عند غيره صح اقراره وطريق صحته ان يجعل هذا
رجوعا مبتدأ لان يعتبر الرجوع الذى كان عند غير مجلس القاضى ولو شهدا بالبيع وقبض
الثلث ثم رجعا ضمننا له وان كان لرجل دين على آخر فشهدا انه وهبه له او تصدق به عليه أو أبرأه
ثم رجعا بعد القضاء ضمننا ولو شهدا على هبة عين والتسليم ثم رجعا بعد القضاء ضمننا وان كان
الواهب يملك الرجوع لانه فسخ وان ضمننا لا يرجع لهما ولا للواهب ايضا لانه بمنزلة العوض
ولو لم يضمن الواهب الشاهدين فله الرجوع فى الهبة انتهى ما فى الخلاصة ❦ شاهدان شهدا
بمال ثم دحاهما القاضى الى الصلح واصطلحا على بعضه ثم رجع أحدهما لا يضمن
لانه لم يقض بشهادتهما من القنية ومحمد يضمن النقصان من المجمع ❦ وان شهدا ببيع شئ
بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمننا النقصان ولا فرق بين أن
يكون البيع بآنا أو قبسه خيارا لبايع وان شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول ثم
رجعا ضمننا نصف المهر من الهداية ولم يضمننا بعد الوطء كره فى المكثر ❦ اذا شهد أربعه على
محضن بالزنا فلا نة ثم شهد أربعه أخرى بالزنا بأخرى وحكم القاضى عليه بالرجوع فرجع
ثم رجعا جميعا ضمنوا ديتهم بالاجماع ولو رجع من كل فريق انسان لم يجب الضمان لبقاء
نصاب الشهادة ولو شهد أربعه على محضن بالزنا وزكاهم المزكون وقالوا هم أحرار ورجع
ثم وجد أحدهم عبدا أو كلهم ضمن المزكون ديتهم عند أبي حنيفة ان تعدوا الكذب
وقالا لا يضمنون ويكون ديتهم فى بيت المال ولو اخطأ فضمننا فى بيت المال اتفاقا قيسنا
بقولنا وقالوا هم أحرار لانهم لو قالوا هم عدول فظهوروا عبيدا لم يضمنوا اتفاقا وقيسنا بقولنا
رجع لانه لو قتله رجل عمد بعد تركه الشهود وأمر القاضى برجه فظهوروا عبيدا فديته فى
ماله اتفاقا من شرح المجمع وقدم بعض مسائل ضيمان الشاهد فى باب الحدود فليطلب من
هناك ما لم يوجد ❦ ولو شهد انه أعتق عبده ثم رجعا ضمننا قيمته والولاة لاعتق وان شهدا
بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقتص وان شهدا بالعمود عن القصاص ثم رجعا
لم يضمننا ذكره فى الوجيز ❦ واذا رجع شهود الادل وقالوا لم نشهد بشهود الفرع على شهادتنا فلا
ضمان عليهم ولا يبطل القضاء ولو كان قبل القضاء لا تقبل شهادة الفرع وان قالوا

أشهادناهم وغلطنا ضمنوا وهذه عند محمد وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لأضمان عليهم
ولو رجع الأصول والفروع جميعا فعند محمد ما يجب الضمان على الفروع لا غير وعند محمد
المشهود عليه بالخيار إن شاء ضمن الأصول وإن شاء ضمن الفروع ولا يجمع بينهما في التضمن
وإن قال شهود الفرع كذب شهود الأصول أو غلطوا في شهادتهم لم يلتفت إلى ذلك ولا يجب
الضمان عليه وإن رجع المزكون عن التزكية ضمنوا وهذا قول أبي حنيفة وقال لا يضمنون
كشهود الأصول كذا في الهداية قال في شرح المجمع هذا إذا قالوا نعم لنا التزكية وإن قالوا
أخطأنا في التزكية لا يضمنون اتفاقا انتهى عليه وإذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان
بوجود الشرط ثم رجعا فإضمان على شهود اليمين خاصة لأنه هو السبب والتلف يضاف
إلى مثبت السبب دون الشرط المحض لا يرى أن القاضي يقضي بشهادة شهود اليمين دون
شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه قال ومعنى المسئلة يمين
العناق والطلاق قبل الدخول من الهداية عليه إذا شهد شاهدان أنه أمر امرأته أن تطلق
نفسها وشهد آخران أنها طلقت نفسها وذلك قبل الدخول بها ثم رجعا فإضمان على شهود
الطلاق لأنهم اتبعوا السبب وهو الطلاق إنما التقويض شرط كونه سببا وعلى هذا إذا شهد
شاهدان أن فلانا جعل عتق عبده بيد فلان وشهد آخران أنه أعنته فالضمان على شاهدي
العناق دون التقويض وإذا شهد شاهدان أن فلانا أمر فلانا بعتق فلان وشهد آخران أنه
الدار وشهد شاهدان أنه علق وشاهدان أنها دخلت ثم رجعا جميعا فإضمان على شهود
التعليق لأنهم شهود السبب من الصغرى عليه الشاهد لو أنكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لأن
إنكار الشهادة ليس برجوع بل الرجوع أن يقول كنت مبطلا في الشهادة عليه رجل مات فادعت
امرأته أنها أم الميت فأنكر الولد النكاح فابهرنت أنه مات وهي أمرأته ولا وارث له من النساء
غيرها وحكم لها بارت وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في محنته فضمن المرأة لا الشاهد وإن
شهد أنه مات وهي أمرأته لأن قوله مات وهي أمرأته زيادة لا يحتاج إليها فأنموها قال كانت
امرأته كفى الحكم بالارث فذكر هذه الزيادة وتركه سواء فلما عدت هذه الزيادة لم يجب
عليها شيء لأن ما شهد ابنه نكاح كان ولم يظهر كذبها بل صدقها الولد حيث برهن على
الطلاق كذا هنا وهذا أصل مذهب في تضمين الشاهد أنما متى ذكر أشياء ولازم للقضاء ثم
ظهر بخلافه ضمننا متى ذكر أشياء لا يحتاج إليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمن من الفصل
الرابع عشر من الفصولين عليه شهد شاهدان أن فلانا أخو الميت لا يسه وأمه لا يعلم له
وارثا غيره وقضي به ثم شهد آخران لآخراة ابنه يتنقض القضاء ويدفع المال إلى الابن
وإن كان هالكا فلا بد أن يضمن الأخ أو الشاهدين فإن ضمن الأخ لا يرجع على أحد وإن
ضمن الشاهدين رجعا على الأخ من الوجيز عليه مولى المولاة لو مات فادعى رجل أنه سبب
الولاء فشهد أن له ولدا المولاة وأنه وارثه لأن له ولدا غيره فحكم له بارتائه فأنلفه وهو معتبر
ثم برهن آخرانه بنقض ولاد الأول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاة ووارثه لا وارث

له غيره يحكم بالارث للثاني ويخير الثاني ان شاء ضمن الشاهدين الاولين أو المشهود له الاول
لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما للحكم به تعالى ويبان ان قوله ما هو وارثه لا وارث له
غيره أمر لا بد منه للحكم له بالارث لانهم مالوشهدا باصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم له
بالارث فوارثه بقوله ما انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبهما فضمننا بخلاف شهادة النكاح
المتقدمة وفرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح
اذا المولى لا يرثه في كل حال بل قد يحجب بغيره فاما المرأة فهي وارثة على كل حال ولا تحجب
بغيرها (أقول) المرأة لا ترثه في حال الردة وقتها وزوجها فلا يستقيم قوله هي وارثة على كل
حال فينبغي ان يشترط فيها قوله ما وارثته أيضا فلا فرق حينئذ من الفصولين من الفصل
الرابع عشر رجل قيد عبده بخلاف يعتقه ان لم يكن قيده رطلا فهو حر ثم حلف وقال
ان حله هو أو غيره فهو حر فشهد شاهدان ان وزن قيده نصف رطل وحكم القاضي بعتقه
بشهادتهما وحل فوزن فاذا هو رطل يضمن الشاهدان قيمة العبد عند أبي حنيفة وعندهما
لا يضمنان وهذا بناء على ان قضاء القاضي بشهادة الزور تنفذ ظاهره باطنا فننفذ العتق
بالشهود عنده فيضمنون وعندهما لا تنفذ باطنا فلا يكون العتق مضاعفا الى شهادتهما بل الى
الحل فلا يضمنون من الحقائق إذا شهد شاهدان انه أعنتق عبده وقضى القاضي به ثم رجعا
وضمننا قيمته ثم شهد آخران بان المولى أعنتقه قبل وقت العتق الذي شهده الاولان لا تقبل
هذه الشهادة من الفريق الثاني عند أبي حنيفة ولا يسقط ما وجب من الضمان على الفريق
الاول وعندهما تقبل حتى سقط ثم اختلفوا في ان هذه المسئلة ترفع اشتراط الدهوى في
العتق أو ترفع قضاء القاضي بشهادة الزور قال بعضهم بالاول وقال بعضهم بالثاني كذا في
الحقائق ووجه كل مذكور فيه لو شهد انه أبراه عن الدين أو وفاه فقضى به ثم رجعا ضمننا
وان شهد انه أجله سنة فقضى به ثم رجعا قبل الاجل أو بعده ضمننا ورجعاه على المطلوب
الى أجله ولو قبض الطالب الدين بعد مضي الاجل من المطلوب يبرأ الشاهدان عن الضمان
لو شهدا رجلا وان فرجعا فالضمان عليهم أنلا على المرأتين الثلث وعلى كل
رجل ثلث الشهود بالبيع لو رجعا وضمنوا قيمة المبيع لا الثمن المذكور ولو شهدوا بالبيع
وعلى ايفاء الثمن دفعة واحدة ضمنوا قيمة المبيع لا الفضل وان شهدوا بالبيع ثم شهدوا
بايفاء الثمن ضمنوا الثمن شهدوا انه باع عبده بألف درهم وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام
وقبض العبد اثنان فانكر البائع فحكم الحاكم بالبيع ثم رجعا وان فسخ البائع البيع في الثلاثة
أو آجازه فلا ضمان عليهم وان لم يفسخ ولا آجازه حتى مضت الثلاثة واستقر البيع ضمنوا الى
تمام القيمة وذلك ألف درهم شاهد الموهوب وشاهد الرهن وشاهد الوكالة بقبض
الدين لو رجعا لم يضمنوا الا في الرهن اذا هلك في يد المرتهن ضمننا الفضل على الدين ولو ادعى
الراهن وأنكر المرتهن لم يضمن الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتهن لو شهدا انه تزوج امرأة
على مائة درهم والزوج مفروقات المرأة لا بل على ألف درهم وهي مهر مثلها وقد دخل بها ثم

ورجعنا ضمننا ستمائة عندهما خلافا لابي يوسف وان طلقها قبل الدخول لا يضمنان شيئا **شهادة**
 رجلا بالطلاق واخران بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لا يضمنان وان رجع شاهد
 الدخول لا غير ضمننا نصف المهر وان رجع الكل فعلى شاهدى الدخول ثلاثة ارباع المهر
 وعلى شاهدى الطلاق ربعه **شهادة** بالتدبير ثم رجعنا ضمننا مقصده التدبير **شهادة** انه كاتب
 عبده على ألف الى سنة ففضى به ثم رجعنا ضمننا قيمته ويستسعيه بالكتابة على نجومها ولا يعتق
 المكاتب حتى يودى ما عليه اليهما فاذا اداه عتق والولاة للذى كاتبه وان عجز وردي الرق كان
 لمولاه ورد ما اخذ من الشهود عليهم **شهادة** بالتدبير عن القصاص ثم رجعنا **شهادة**
 على رجل انه قتل ولّى هذا خطأ وقبض كل الدية بقضاء ثم ظهر المشهود بقتله حيا فان شئت
 العاقلة رجعوا على الولي بالدية وان شئت رجعوا على الشهود فان ضمنوا الشهود رجعوا على
 الولي بالضمن وان ضمنوا الولي لم يرجع فان كان القتل عمدا وقتل المشهود عليه ثم رجع حيا
 فورثة المقتول بالخيار ان شاءوا أخذوا الدية من الولي وان شاءوا أخذوها من الشهود ولا
 يرجع الشهود على الولي عند أبي حنيفة وعندنا يرجعان ولو شهدا على اقرارا القاتل
 بالقتل والمسئلة بمجالها فلا ضمنان على الشهود **ولو شهدوا بشكاح امرأة بالف وقضى به ثم**
تبين ان الرجل أبوها من الرضاة ردت المرأة المهر ولا ضمنان على الشهود وكذلك لو تبين
ان الشاهد من عبدان فلا ضمنان عليهما وكذلك لو شهدا على امرأة انها اختبأت من زوجها
بألف ففضى به ودفعت المرأة الألف ثم أقامت البينة انه طلقها ثلاثا قبل شهادتهما فلا
ضمنان عليهما وكذلك لو شهدا على رجل ان فلانا أقرضه ألف درهم ثم أقام المدعى عليه
البينة انه ابراه قبل شهادتهما ولو شهدا على رجل بألف درهم حاله وقضى به ثم أقام المدعى
عليه البينة انه أبرأه ضمن الشاهدان ولو شهدا في الماضي لا يضمنان **شهادة بالنسب والولاة**
على انسان ففضى به ثم رجعنا **شهادة ولو شهدوا بالنسب من الميت أو القتل ثم رجعوا ضمنوا**
ماورثه من الميت لورثته المعروفين **شهادة بالوصية لرجل بالثلث في حياة الموصى أو بعد موته**
ففضى به ثم رجعنا بعد الموت ضمننا جميع الثلث من الوجيز **رجلان في أيديهم ما رهن**
لرجلين فجاء رجل فادعى الرهن فشهد له المرتمنان جازت شهادتهما الا انه ما يشهدان على
أنفسهما بابطال اليد ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن والمرتمن يسكر لا تقبل شهادته
الراهنين لانهم ما يطلان عليه يدا أثبتاها بالرهن الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعى
ولو كان الرهن جارية فله كعت عند المرتمن وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها
المرتمنان لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان الرهن للمدعى باقرارهما على أنفسهما
انهما كانا غاصبين **رجلان شهد الرجلان بدين على الميت ثم شهد الرجلان بدين للشاهدین**
على الميت فقال الاولان كنا أبرأناه من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادتهما الا وابين ولو قالوا
وصلنا منه الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضمنان عليهما **رجل ادعى دارا في يد**
رجل فشهد له شاهدان بها وان المدعى استأجره على بناءه وغير ذلك مما لا يجب عليهما

لا تقبل شهادتهم بأبالمال للمدعى ويضمان قيمة البناء للمدعى عليه من قاضي خان **شهادة**
 انه أقرضه عام أول ألف درهم فحكم به ثم برهن المدعى عليه ان المدعى أبرأه قبل شهادتهما
 بيوم فحكم بالبراءة وبرد المال لمضمننا اذ لم يظهر كذبهم - ما لا مكان التوفيق لجواز انهما عينا
 القرض عام أول فشهادته ولم يعرفا البراءة فلم يشهدا بالقرض للحال ولو لم يشهدا بقرض وشهدا
 ان عليه ألف درهم والمسئلة بما هما فاقنهما يضمنان ويخبر المدعى عليه ان شاء ضمن المدعى
 أو الشاهدين لانهما حقا عليه ايجاب المال في الحال ولم يخبر عن شيء مضى قطه ركذبهم - ما
 من الفصلين **لو** شهد اثنان على شهادة شاهدين واثنان على شهادة أربعة ثم رجعوا بعد
 الحكم فثبت الضمان على مدعى الاثنين والثلاثان على مدعى الاربع عند أبي يوسف وقال
 محمد الضمان عليهما نصفان ولو شهد اثنان على شهادة آخرين بثلث الألف وقضى به ثم
 رجع من كل فريق واحد كرفي الجامع الصغير انهما يضمنان ثمنين ونصفا بينهما وما ذكر في
 الاصل انهما يضمنان نصف المال بينهما وما قيل ما ذكر في الجامع قول محمد وهو الاستحسان
 وما ذكر في الاصل قول أبي يوسف وهو القياس كذا في الحقائق (قلت) وهذه المسئلة تسمى
 التلقين لما روى ابن سماعة ان محمد القننا هذه المسئلة ثلاث مرات فحسبنا اننا نفهمه منا فلم يبق
 معنا الى عتبة الباب وتسمى مسئلة النظر الى الوجوه لانه حين لقننا كان ينظر بعضهم الى
 بعض هل فهمت فاني لم أفهم وقد حقق وجه القولين كما ينبغي في شرح درر البحار فن أراد
 قلبه راجع **لو** اذا شهد اثنان على رجل انه باع عبده بخمسة مائة أو قال بخمسة مائة حاله وانه
 أبى سنة وقيمة العبد مائة والبائع يرجع فاقضى بذلك ثم رجعا فالبائع بالخيار ان شاء رجع
 على المشتري بالثمن الى ذلك الاجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد حاله ولا يضمنهما
 خمسة مائة فان ضمن الشاهدين رجعا بالثمن على المشتري اذا حل الاجل لانهم ما باداه الضمان
 قاما مقام البائع وللبائع ان يرجع على المشتري بالثمن اذا حل الاجل فكذاهما واذا رجعا
 على المشتري يطيب لهما ويتصدقان بالفضل ومثله لو شهدا بالبائع بخمسة مائة وقضى به
 القاضي ثم شهدا ان البائع اشترى ثمنين ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمن الثمن خمسة مائة عند
 أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الاول لانهم ما وان لم يتلفا ذلك الثمن على البائع فقد فوات عليه
 امكان اخذ الثمن حالا فيضمنان له بمنزلة من له على رجل ألف حالة فشهد عليه شاهدان
 بالاجل ثم رجعا ضمننا لانهم افوتنا امكان الاخذ كذاهما من الصغير **لو** القاضي اذا
 أخطأ في قضائه **لو** كان خطؤه على المقضى له وان تعمد بجهل ركان ذلك عليه في فتاوى
 قاضي خان من السير

باب الحادى والثلاثون في الاقرار

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانه يلزم لوقوعه دلالة فاذا أقر الحر البالغ العاقل لزمه اقراره
 مجهولا كان ما أقر به أو مع لوم أو يقال له بين المجهول فان لم يبين أجبره القاضي على البيان

الا اذا قال لا أدري له على سدس أمر ربع فانه يلزمه الاقل كافي الاشباه فان قال لقفلان على
 شيء يلزمه ان يبين ماله قيمة والقول قوله مع عينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال
 على حق وكذا اذا قال غضبت منه شيئاً يجب ان يبين ماهو قال ولا بد أن يجري فيه التمايع
 حتى لو بين حبة خنطة أو قطرة ماء لا يصح والتعويل في الكل على العادة في واقرار السكران
 في حقوق العباد كاقرار الصاحي هذه في حد الشرب من الهداية في والعبد المأذون لمحق بالحر
 في حق الاقرار (قلت) الا اذا أقر بالكفالة بالمال فلا يصح اقراره في والمحجور عليه لا يصح اقراره
 بالمال ويصح بالحدود والقصاص في واقرار الصبي والمجنون غير لازم الا اذا كان الصبي
 مأذوناً له كافي الهداية وغيرها واقرار المعتوه والمغمى عليه والنائم باطل كافي الوجيز
في الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يتوقف على الابطال والمالك يثبت للمقر له من
 غير تصديق وقبول لكن يبطل برده ولو صدق المقر له الاقرار ثم رده لا يصح رده كافي المصغري
في الاقرار بالجهول صحيح الا اذا قال على عبد او دار فانه غير صحيح ولو قال له على من شاء الى
 بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا كذا في الاشباه عن البرازية في لو أقر المكناب
 باقتضاء من حرة أو أمة فجحز عن أداء بدل المكنابة فرد في الرق فضمن المهر في الحرة والعمر
 في الأمة يتأخر عند أبي حنيفة الى ما بعد العتق وعند أبي يوسف يضمن في الحال وقال محمد
 ان قضى القاضي بوجوبه عليه قبل محزومه في الحال وان لم يقض به قبل المحزوم قوله
 كقول أبي حنيفة من درر البحار في ولا يصح اقرار السفينة ولا الاشهاد عليه هذه في الجرم من
 الاشباه في لو أقر المسلم بخمر يصح ويلزمه تسليمها اليه اذا اشترى ما هالان الاقرار اخبار عن
 كائن سابق وللمسلم ان يتحلفا كالأقر له بجلمة مبيعة فانه يصح في ومن أقر له برة بحال والمقر له
 به لم انه كاذب في اقراره لا يحل له ديانته أن يأخذ منه على كره منه وان سلمه اليه بطيب نفس
 يحل ولو كان المقر له صغيراً وسعه أن يأخذ منه من الوجيز في وان قال له على او قبلي فقد أقر
 بالدين ولو قال المقر هو وديعة ووصل صدق ولو فصل لا وفي نسخ المختصر في قوله قبلي اقرار
 بامانة لان اللفظ يتضمنها حتى صار قوله لاحق لي قبل فلان ابراء عن الدين والامانة جميعاً
 والامانة أقلهما والاول أصح ولو قال عندي أو هي أو في بيتي أو كيسي أو صندوقي فهو اقرار
 بامانة في يده في ولو قال له رجل لي عليك ألف فقال اتزنها أو اتقدها أو أجلبها أو قضيتكها
 فهذا اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن المذكور في الدعوى فكانت له قال اتزن الالف
 التي على حتى لو لم يذ كر عرف الكناية لا يكون اقرار لعدم انصرافه الى المذكور والتأجيل
 انما يكون في حق واجب والقضاء يتلوا الوجوب ودعوى البراء كالقضاء ما بينا وكذا دعوى
 الصدقة والهبة لان التملك يقتضي سابقية الوجوب وكذا لو قال احلتك بها على فلان لانه
 تحويل الدين في ولو أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل يلزمه الدين حالا
 لانه أقر على نفسه بحال وادعى حقا لنفسه فيه فصار كما اذا أقر بعبد في يده وادعى الاجارة
 بخلاف الاقرار بالدرهم السود لانه صفة فيه ويستخلف المقر له على الاجل لانه منكر حقا

عليه واليمين على المنكر **❦** وان قال له على مائة ودرهم لزمه كراهههم وكذا كل ما يكال
ويوزن ولو قال مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في نفسه مائة اليه وهو القياس في
الاول وبه قال الشافعي وكذا لو قال مائة وثوبان ولو قال مائة وثلاثة اوثاب فالكمل ثياب ومن
أقر بتمر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة وكذا الطعام في السفينة والحنطة في الجوالق بخلاف
ما اذا قال غصبت غرامن قوصرة لان كلمة من للانتزاع فيكون اقرارا بغصب المتزوع وان أقر
بداية في اصطبل لزمته الدابة خاصة لان الاصطبل غير مضمون بالغصب عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعلى قياس قول محمد يضعون ما مثله الطعام في بيت ومن أقر بغيره بخاتم لزمه الحلقة
والفص وان أقر له بسيف فله الجفن والنصل والحائل وان أقر بحجلة فله العبدان والكسوة
وان قال غصبت ثوبا في منديل لزمه جميعه وكذا لو قال على ثوب في ثوب بخلاف قوله ودرهم في
درهم حيث يلزمه واحد وان قال ثوب في عشرة اوثاب لا يلزمه الا ثوب واحد عند أبي يوسف
وقال محمد يلزمه أحد عشر ثوبا ولو قال فلان على خمسة في خمسة يريد به الضرب والحساب
لزمه خمسة وقال الحسن لزمه خمسة وعشرون ولو قال أردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة
ولو قال له على من درهم الى عشرة أو قال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة
فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال لا يلزمه العشرة كلها فتدخل الغاية وقال زفر
يلزمه ثمانية ولا تدخل الغايتان ولو قال له من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله
ما بينهما ما وليس له من الحائطين شئ من الهداية **❦** ومن أقر بملك شئ لغيره ثم ملكه يؤمر
بالسليم الى المقر له هذه في الوصية **❦** ولو قال لك على أحدنا ألف درهم لا يقضى بشئ للجهالة
حينئذ هذه في باب عتق النصف من الهداية وفي الاشباه جهالة المقر عتق صحة الاقرار الا في
مسئلة ما اذا قال لك على أحدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبد الا في مسئلتين فلا يصح أن
يكون العبد مديونا أو مكاتباً انتهى **❦** وفي الوصية الاقرار بالجهول صحيح ويجبر على البيان
والاقرار للجهول فاسد عن بعضهم ولا يجبر على البيان وفيه فائدة حتى لو بين انه غصب
من هذا دون هذا يصح ولو أقر انه غصب شيئا يلزمه ان يبين ماله قيمة فان بين ما ليس بمال ولا
يقصد بالغصب كالمراة والحرق لمشايج يلحق يصح وقال مشايخ بخاري لا يصح بيانه ويجبر على
ان يبين مالا متقوما وهو الاصح فان بين ماله قيمة وكذبه المقر له وادعى مالا آخر بطل اقراره
والقول قوله فيما ادعى المقر له مع يمينه **❦** اقرار المنكره باطل الا اذا أقر بالسارق مكرهافقه
أفتى بعض المتأخرين بعتقه **❦** لو أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل من الاشياء **❦** لو قال لي عليك
ألف درهم فقال المدعي عليه ولي عليك ألف درهم لم يكن اقرارا الا اذا قال ولي عليك مثلها
كان هذا اقرارا بالالف المدعي بها وكذلك لو قال لا آخر قد اعتقت غلامك فقال أيضا وأنا
اعتقت غلامك يكون اقرارا **❦** ولو قال لهذا علي ألف درهم مثل ماله هذا علي دينار كان
للال عليه ألف درهم وللتاني عليه دينار **❦** ولو قال كل ماله هذا علي فلان فاما مقر له به اوكل
ما توجه في تذكرة المدعي بخطه فقد التزمه لا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا ولو ادعى عليه

ألفا فقال المدعي عليه أحسبها فهذا اقرار وان قال أحسبك ما دعيت فليس باقرار عن
 أبي يوسف ان قال لك على ألف درهم حرام أو بيا أو باطل فهي لازمة لأنى لا أدري لعل الحرام
 والرابع عنه شئ ليس برأى لوقال من عن خرا وخزير وهما مسلمان وقال الطائفة بل هو من عن
 بر يقبل قوله مع عينه ولا شئ عليه ووقال لى عليك ألف درهم وقال الآخر مائة دينار قال
 الفقيه أبو الليث ان المدعي صدقه في الدنانير يلزمه كل المائتين ولو لم يصدق في الدنانير
 فالدرهم ووقال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا لوقال جميع ما في يدي وهو داخل منزله
 لا امر أنه بجميع ذلك ملكها قضاء لا ديانة اذ لم يكن بينهما سبب صحيح للملك مع التسليم من
 الوجيز من في يده الدار اذا قال لا أسترأ برأى من هذه الدار فليس باقرار ووقال برأتى على
 كذا فهو اقرار من في يده الدار اذا قال لمدعيها سلمتها لي بألف أو برأتى بألف أو برأتى منها
 بألف قال أبو يوسف تكون الدار للمدعي قال الحاكم الشهيد هذا خلاف جواب الاصل ولو
 ان ساكن دار أقرانه كان يدفع الى فلان الاجر ثم قال الدار دارى فالقول له ولا يكون هذا
 اقرارا ان الدار له من قبل انه يكون وكذا في قبض غلته ولم يكن يملكها ووقال أجرنيها فلان
 أو قال استأجرتها منه فهذا اقرار بها وله أن يخرجها منها في رواية هشام عن محمد يكون اقرارا
 لمن كان يدفع اليه الغلة والوجه الاول رواية ابن سماعة عن محمد اذا قال ابتع عبدى
 هذا منى أو استأجره منى أو قال أهرتلك دارى هذه فقال نعم فهذا اقرار به وكذا لو قال ادفع
 الى غلته عبدى هذا أو قال اعطنى ثوب عبدى هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد وكذا لو قال
 له افتح باب دارى هذه أو قال أسرج دابتي هذه أو قال اعطنى سرج بغلي هذا أو بطام بغلي
 هذا فقال نعم فهذا اقرار ووقال في جميع ذلك لا يمكن اقرارا لوقال لا أعطيكها فهذا اقرار
 بالبغل واللبام قال الحاكم الشهيد هذه المسئلة توجب في بعض الروايات من الصغرى
 قال لرجل في يده شئ لمن هذا فقال لك أو ما أملكه فهو لك كرامه لا يصير ملكا للمقر له وكذا
 لو أخذ منه ثم قال له لمن هذا فقال لك أو هذا لك أو قال ملكك قال رحمه الله فعرف به بانه
 ان مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه أيضا في الهبة من القنية
 ووقال ما في يدي من قليل أو كثير من عبد أو غيره لفلان صح الاقرار لانه عام لا مجهول
 فان حضر المقر له لم يأخذ ما في يد المقر فاختلغا في عبد في يده ان كان في يده يوم الاقرار أو لم
 يكن فالقول للمقر وكذا هذا فيما اذا قال ما في حافتي هذا فلان ووقال لا امرأتى
 ما في هذا البيت وما أغلق بابي وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان الاقرار بربعا
 بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعتك البيت بحقوقه ووقال أقر
 لا بنته في محنته بجميع ما في منزله من الفرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك وقد سدت
 الاموال وله بالرسالة دواب وعلبان وهو ساكن في البلد فاقراره يقع على ما في منزله الذي
 هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقوة بالهارويرج الى وطنه الذي اقر
 بهما شئ لا ينتبه وكذا عبيده الذين يخرجون في حوائجهم ويأوون الى منزله فكل ذلك داخل

في اقراره **❧** ولو قال في حكمه جميع ما هو داخل منزلي لامر آتى غير ما على من الثياب ثم مات
فادعى ابنه ان ذلك تركه آبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقضى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار
وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوى فكل شئ علت المرأة انه صار لها بتلك
الزوج اياها يبيع صحيح أو هبة أو كان ذلك ملكا لها فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا
الاقرار وما لم يكن ملكا لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه **❧** ولو
أناف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر لها به
مال بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو بما لا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم أو دنانير
فهي في سعة من ان تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي
من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فلا يستهلك بطل الصلح وعاد الدين كما كان من
الصغرى **❧** رجل ادعى دارا في يد رجل انه له ثم أقر المقتضى له انها فلان آخرا لم تكن لى قط
وصدقه المقر له بطل قضاء القاضى ورد ما على المقتضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر
ووهبها منى وقبضتها فهي للمقر له ويضمن قيمة الدار للمقتضى عليه عند أصحابنا **❧** اذا شهد
الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار فلان غير المدعى عليه ليس
لى فقد أكذب مشهوده فان قيل هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا فلان بشئ وان كان بعد
القضاء قال أبو يوسف أجرت اقراره فلان وجعلت له البيت من الدار وما بقى رد على المدعى
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه كذا فى قاضيتان من الدعاوى وقال فى فصل تكذيب
الشهود منها ولو قال المقتضى له بعد القضاء هذه الدار فلان لم تكن لى قط فالمسئلة على
وجهين اما بدال الاقرار أو فى بالنفى فقال هذه الدار فلان لم تكن لى قط أو بدال النفى وفى
بالاقرار فقال هذه الدار ما كانت لى قط ولكنه فلان وعلى ذلك على وجهين اما اذا صدقه
المقر له فى جميع ذلك أو صدقه فى الاقرار وكذبه فى النفى فقال للمقر ملكتها بعد القضاء بسبب
وهى دارى فى هذا الوجه تكون الدار للمقر له ويضمن قيمة الدار للمقتضى عليه سواء بدأ
المقر بالاقرار أو بالنفى انتهى **❧** قال الاب جميع ما هو حقيقى وملكى فهو ملك لولدى هذا الصغير
فهذا كرامة لا تعليل بخلاف ما لو عينه فقال حانوتى الذى أملكه أو دارى لابنى الصغير فهو
هبة ويتم بكونها فى يد الاب قوله هذه الدار لك وهذه الارض لك هبة لا اقرار **❧** عبدى هذا
فلان ولم يقل وصية ولا كان فى ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قياسا واستحسانا هذه فى
الهبة من القنية وفيها لو قال هذه الدار فلان فاقرا ولو قال دارى هذه فلان فهبة لانه
أضاف الدار الى نفسه فكانت هبة وفى الاولى لم يصف فتعوض اقرارا وعلى هذا لو قال سدد
هذه الدار أو قال ثلث دارى هذه انتهى **❧** المقر له اذا ارد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له
الا فى الوقف كفى الاسعاف من باب الاقرار بالوقف **❧** لو أقر بجزية عبد ثم اشتراه عتق عليه
ولا يرجع بالثمن وكذا لو أقر بوقفية أرض فى يد غيره ثم اشتراها أو ورثها سارت وقفا مؤاخذاة
له بزمه **❧** الاقرار بشئ محال كالأقرار له بارش يده التى قطعها خمس مائة درهم ويدها صبيحتان

لم يلزمه شيء وعلى هذا لو أقر انسان بقدر من السهام لوارث وهو أزيد من الفريضة الشرعية
 لكونه محالاً لشرعاً مثل لومات عن ابن وبنت فاقرا لابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية
 فالأقارب باطل ولكن لابد من ان يكون محالاً من كل وجهه والا فقد ذكر في التاتارخانية من
 كتاب الحبل انه لو أقر وقال لهذا الصبي غير على ألف درهم قرض اقرضه أو ثمن مبيع باعني
 صحت الأقرار مع ان المصبي ليس من أهل البيع والقرض ولا يصح ان منه لكن انما يصح
 باعتبار ان هذا المقر محال لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة هذه الجملة من الاشياء
 رجس اشترى عبد اخرج رجل وادعى العبد واستخاف المشتري فذكر كل أو أقرانه
 للمستحق فانه يقضى بالعبد للمستحق ولا يرجع المشتري بالثمن على البائع ولو ان المشتري أقام
 البينة على اقرار البائع ان العبد للمستحق تقبل بينته ويرجع المشتري بالثمن على البائع
 كذا في فاضلنا من المأذون ولو قال اقلان على مال فالمرجع اليه في البيان وقيل قوله
 في القليل والكثير الا انه لا يصح في أقل من درهم ولو قال مال عظيم لا يصح في أقل
 من مائتي درهم وعن أبي حنيفة انه لا يصح في أقل من عشرة دراهم وهذا اذا كان
 من الدراهم واما اذا قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين وفي الابل بخمسة وعشرين
 كافي الهداية وفي الحنطة خمسة أسوق ذكره في المختار وفي غير مال الزكاة بقية النصاب
 ولو قال أموال عظام فالتقدير بثلاثة نصاب من جنس ما سماه ولو قال دراهم كثيرة لم يصح
 في أقل من عشرة عند أبي حنيفة وعندهما لم يصح في أقل من مائتين ولو قال دراهم فهي
 ثلاثة الا ان بين أكثر منها ولو قال كذا كذا درهم لم يصح في أقل من احدى عشر درهم ولو
 قال كذا كذا درهم لم يصح في أقل من احدى عشر درهم ولو قال كذا درهم فودره
 ولو ثلث كذا بغيره او فواحد عشر ولو ثلث بالواو ثمانية واحد وعشرون وان ربع زاد ألف
 كافي الهداية وغيره او كذا مكمل وموزون ذكره في المختار وفي الصغرى اذا قال كذا دينار
 فعليه دينار لان هذا أقل ما يعد لان الواحد لا يعد حتى يكون معه شيء آخر كذا في الجامع
 الصغرى ولو قال كذا كذا دينار او درهم الزمهم احدى عشر منهما كذا قال احدى عشر دينار
 او درهم الزمهم من كل واحد النصف انتهى ومن قال لحل فلانة على ألف درهم فان قال
 أو صهي له فلان أو مات أبوه فورثه فالأقرار صحيح ثم اذا جاءت به في مدة يعلم انه كان قائماً وقت
 الاقرار لزمه وان جاءت به ميتاً فالمال للموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته ولو جاءت بولد
 حبيب فالمال بينهما ولو قال المقر باعني أو اقرضني لم يلزمه شيء وان أبهم الاقرار لم يصح عند أبي
 يوسف لان الاقرار المطلق ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا اجل اقرار العبد المأذون
 وأحد المتفاوضين عليه فيه صير كما اذا صرح به وقال محمد يصح الاقرار لان الاقرار من الحجج
 فيجب اعماله ما أمكن وقد أمكن بالحل على السبب الصالح ومن أقر بمحل جارية أو حل
 شاة لرجل صح اقراره ولزمه لان له وجهاً صحيحاً وهو الوصية به من جهة غيره فحمل عليه
 ومن أقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط من الهداية ومن المسائل الكثيرة

الوقوع انه اذا اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند أبي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله لكن
يفتى بقول أبي يوسف ان المقر له يحلف ان المقر لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف
لان الورثة ادعوا واما الواقف له المقر له الزمه واذا انكر يستحلف وان كانت الدعوى على
ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا من صدر اشرية **❦** ولو اقر بانه غصبه
شعيا يلزمه ان يبين ماله قيمة وان بين ماله قيمة وكذبه المقر له وادعى مالا آخر يطل اقراره
والقول قوله فيما ادعى للمقر له مع عينه فان بين ماله ماله ولا يقصد بانغصب كالمراة الحرة
والولد الصغير قال مشايخ بلخ يصح بيمانه وقال مشايخ بخاري لا يصح بيمانه ويجبر على ان يبين
مالا متقوما وهو الاصح ولو اقر بغصب شاة أو عبد ولم يعينه يلزمه ذلك المسمى والقول له في
تعيينه ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا مع عينه وان لم يبين يلزمه ادنى ما يغصب الناس
من ذلك الجنس **❦** ولو قال لفلان على عبد أو شاة أو بقرة ثم أنكر يقضى عليه بقيمة عبد
أو شاة أو بقرة وسقط عند أبي يوسف وقال محمد القول قوله في قيمته ولو قال لفلان على حق
أو شيء فالقول قوله في البيان **❦** أقوله بحق في دار أو أرض أو ملك فعليه أن يبين فان أبي ان
يبين يقول له القاضي نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى مقدار في العرف انه لا يملك أقل
منه فيلزمه ثم يستحلف على الزيادة وان قال هذه هذا الجذع أو الباب المركب أو البناء
بغير أرض أو حق الزراعة أو أمسكني أيام جاره لا يصدق الا اذا رسل بكلامه **❦** ولو قال لي في
هذا البيتان حق لا يصدق الا بفخلة باسما من الارض **❦** قال لفلان في هذه الغنم شركة
أو شريكتي فيها وهي بني وبينه فله النصف اتفاقا ولو قال لفلان شركة فيها فله النصف عند
أبي يوسف ومحمد والبيان للمقر **❦** أقرب شاة في غنمه بغير عينه اقبل للمقر له ادعى شاة شئت
واستحلف المقر فان حلف لم يطل اقراره بالشركة فصا وكانه قال فلان شريكتي في غنمي بقدر
شاة وان ادعى على المقر شاة بغير عينه اعطاه اية شاة كانت ويجبر عليه وان لم يبين واحدة
منها وقال لا أدري فهو شريكه ان كان الغنم عشرة فله عشرة كل شاة منها افعيا لثا ويلد على
الحقير ولو مات فورثته بمنزلة في البيان **❦** أقرب بائنا لرجل فله الحائط بارضه ولو اقر
باسطوانة فان كانت من آجر فله ما تحتها وان كانت من خشب فله الحشبة دون الارض وان
أمكن رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان لم يمكن أخذها إلا بضرر ضمن قيمتها للمقر له **❦** أقوله
ببناء هذه الدار كان له البناء دون الارض ولو اقر له بفخلة كانت له باسما من الارض ولو قال
هذه الدار لفلان الا ببناءها أو ببناء هذه الدار الى الارض لفلان أو هذا البيت لفلان
والفخلة لي أو هذه الجبسة من المكنان لفلان الطهارة والبطانة لي لم يصدق ولو قال هذه
الدار لفلان الا ببيتنا معينا أو جزأنا لم يصدق ولو قال هذه الدار لفلان ولكن هذا
البيت لي فكلها لفلان ولو ادعى على آخر مالا أو نخرج بذلك خطا بخط يده على اقراره بذلك
المال وأنكر المادعى عليه انه خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة
دالة على انه خطا كاتب واحد قال أئمة بخاري انه حجة يقضى بها وقد نص محمد في المبسوط

انه لا يكون حجة لانه لو قال هذا خطي وأنا كتبه غير انه ليس على هذا المال لا يلزمه شيء
فهذا أولى ولو كتب بخطه كما قيل له تشهد به فقال نعم فيكون اقرارا ولو لم يقل شيئا
لا يكون اقرارا من الوجيز وفي الاشياء من كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل
به فلا يعمل بكتاب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضي
الا بحجة وهي الاقرار أو البينة أو النكول كافي وقف الخانية ولو أحضر المدعي خط اقرار
المدعي عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على أصل المال ولو اشترى حاقونا فوجد
بهذا القبض على بابه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرد له علامة لا تنبئ عليها الاحكام
وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف قلت الا في مئتين الأولى كتاب أهل
الحرب يطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله كافي سير الخانية يعمل
بدفتر السوار والصراف والبيع كافي قضاء الخانية وتعبه الطر سوسى بان مشايخنا ردوا
على الامام مالك في حمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن وهبان
عليه به انه لا يكتب في دفتر الاماله وعليه وقامه فيه من الشهادات انتهى ولو قال له
عشرة دراهم ونيف فالبيان في النيف اليه وهو عبارة عن الزيادة والبضع ثلاثة دراهم
فصاعدا وليس له ان ينقص عن ثلاثة ولو قال على دراهم مضاعفة فعليه ستة ولو قال دراهم
أشعافا مضاعفة فعليه ثمانية عشر من الوجيز وان استثنى متصلا باقراره صح الاستثناء
ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل أو الاكثر فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء
كافي الهداية ولو أقر بشيئين فاستثنى أحدهما أو أحدهما وبعض الآخر فلا استثناء
باطل وان استثنى بعض أحدهما أو بعض كل واحد منهما صح وبصرف الى جنس ذكره
في المختار ولو قال له على مائة درهم الادبنازا أو الاقضي بخرطة لزمه مائة درهم الا حجة
الدينار أو القفيز وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولو قال له على مائة درهم الا تو بالي بصر
الاستثناء وقال محمد لا يصح فيهما وقال الشافعي يصح فيهما من الهداية ولو قال له كخرطة
وكرشعير الا كخرطة وقفيز شعير فلا استثناء بطل عند أبي حنيفة واجازاه في القفيز من المجمع
ومن أقر بحق وقال ان شاء الله متصلا باقراره لم يلزمه شيء من الاقرار لان الاقرار بمشيئة
اما بطل أو تعليق فان كان الاول فقد بطل وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يحتمل
التعلق بالشروط أولا لانه شرط لا يوقف عليه بخلاف ما اذا قال لفلان على مائة درهم اذا
مت أو اذا جاء رأس الشهر أو اذا أفطر الناس لانه في معنى بيان المدة فيكون تأجيله لا تعليقاً
حتى لو كذبه المقر له في الاجل يكون المال حالاً من الهداية وكذا يبطل الاقراران علقته
بشيئة من لا يعرف مشيئته كالجن والملائكة من المختار وكذا لو قال لفلان على ألف ان
حلف أو ان شاء فلان أو ان امطرت السماء أو اراد الله أو قدره أو يسره أو ان اصبحت مالا
فالاقرار باطل من الوجيز رجل قال لا تخرجك ألف درهم وربحت فيه عشرة
آلاف درهم وقال له المقر له قد أمرتك به فاقول قول المعضوب منه ولو قال لا بل عصيت

العشرة آلاف قال قول الغاصب من الخلاصة ١٠ ومن أقر بدارواستقنى بناءها
 لنفسه فلامقر له الدار والبناء بخلاف ما إذا قال الاثنتان أو الاربعة منها والفصل في الختام
 والتخلة في البستان نظير البناء في الدار ١١ ولوقال بناء هذه الدار لي والعروة لفلان فهو كما قال
 مثل قوله بياض هذه الارض دون البناء لفلان حيث يكون البناء للمقر له لان الاقرار بالبناء
 كالاقرار بالدار ١٢ ولوقال له على ألف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم أقبضه فان ذكر
 عبد بعينه قيل للمقر له ان شئت سلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك وان قال من ثمن
 عبد اشتريته ولم يعينه لزمه الالف ولا يصدق في قوله ما قبضت عند أبي حنيفة وصل أم
 فصل وقال أبو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق اذا أنكر
 المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد وان أقر انه باعه متاعا فالقول للمقر ١٣ ولوقال ابتعت منه
 عينا الا اني لم أقبضه فالقول قوله بالاجماع وكذا لوقال لفلان على ألف من ثمن خمر أو
 خنزير ومعنى المسئلة اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن الخمر أو الخنزير لزمه الالف ولم يقبل
 نفسه عند أبي حنيفة وصل أم فصل وقال اذا وصل لم يلزمه شيء ١٤ ولوقال له على ألف من
 ثمن متاع أو قال أقرضني ألف درهم ثم قال هي زبوف أو نهر جرة وقال المقر له جبار لزمه
 الجبار في قول أبي حنيفة وقالان قال موصولا يصدق وان قال مفصلا لا يصدق وصار كما
 اذا قال الا انها وزن خمسة وعلى هذا الخلاف اذا قال ستوقه أو رصاص وعلى هذا اذا قال
 الا انها زبوف وعلى هذا اذا قال لفلان على ألف درهم زبوف من ثمن متاع وعن أبي حنيفة
 في غير رواية الاصول في القرض انه يصدق في الزبوف اذا وصل ولوقال لفلان على ألف
 زبوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق بالاجماع وقيل لا يصدق ولوقال على كثر حنطة
 من ثمن العبد الا انها رديئة صدق ولوقال غصبت منه ألفا أو ودعني ثم قال هي زبوف أو
 نهر جرة صدق وصل أو فصل وعن أبي يوسف انه لا يصدق فيه مفصلا ولوقال هي ستوقه
 أو رصاص بعد ما أقر بالغصب والوديعة وصل صدق وان فصل لا يصدق وان قال في هذا
 كاه ألفا الا انه ينقص كذا لم يصدق ان فصل وان وصل يصدق وان كان الفصل ضرورة
 انقطاع الكلام فهو وصل لعدم امكان الاحتراز عنه ومن أقر بغصب ثوب ثم جاء بثوب
 معيب فالقول قوله وكذا في الوديعة ومن قال لا اشترأخذت منك ألف درهم وديعة فها كنت
 وقال لا بل أخذتها غصبا فهو ضامن وان قال أعطيتها وديعة فقال بل غصبتها لم يضمن
 والقبض في هذا كالاخذ والدفع كالاعطاء ولوقال أخذتها منك وديعة فقال لا بل قرضاي يكون
 القول للمقر وان قال هذه الالف كانت وديعة سند فلان فخذتها فقال فلان هي لي فانه
 يأخذها منه ولوقال أو دعها كان على هذا الخلاف الا اني بعد هذا وان قال آجرت دابتي
 هذه فلا نافر كها ورد هالي أو قال آجرت ثوبي هذا فلا نافر له ورده وقال فلان كذبت
 وهبالي فالقول قوله عند أبي حنيفة وقال القول قول الذي أخذ منه الدابة والثوب وهو
 القيم وعلى هذا الخلاف الاعارة والاسكان ولوقال خاط فلان ثوبي هذا بصدف درهم ثم

قبضته وقال فلان الثوب ثوبى فهو على هذا الخلاف في الصحيح ولو قال اقتضيت من فلان ألف درهم كانت لي عليه أو أقرضته ألفاً ثم أخذته منه وأنكر المقر له ذلك يكون القول قوله ولو أقران فلان نازرع هذه الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعاه فلان وقال المقر بل ذلك كله لي استعنت بك ففعلت أو فعلته باجر قال القول للمقر كما إذا قال خاط لي الخياط قميصي هذا بنصف درهم ولم يقل قبضته من الهداية ولو قال هذه الألف وديعة لفلان لابل وديعة لفلان فالألف للاول وعلى المقر للثاني ألف أخرى هذه من الكنز ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة فدفعته الي وقال المقر له كذبت وهوى قال القول قول المقر ولو قال له كان لي عندك ثوب عارية فلبسته ثم رددته على أو عندك دابة فركبها ثم دفعته الي وقال المقر له كذبت هي لي فعلى قولهما هذا الاول وسواء على قول أبي حنيفة القول قول المقر من الخلاصة من كتاب الوديعة ولو قال قبضت بيت فلان مائة درهم أو من كيسه أو من سقفه ثوبا هرويا أو من نخله ثمرا أو ودعته كرحضة أو منأ أو قال من أرض فلان قبضت هـ دل زطى ثم قال زلت فيه أو مـي أحال من زطى فهو لصاحب الأرض إلا إذا أقام البينة أن الأرض في اجارته ولو قال وجدت في كتابي أن لفلان على ألف درهم أو كتبت يدي أنه له على مائتي درهم الكل باطل وأئمة بلخ رحمهم الله تعالى قالوا في يادركاه الباعة إذا وجد قبة مكتوب بالخط البائع فهو لازم عليه لأنه لا يكتب في يادركاه إلا ما كان له على الناس وما للناس عليه فعلى هذا إذا قال البائع وجدت في يادركاي بخطي أن لفلان على ألف درهم كان أقرارا ذكره الامام السرخسى وخط الصراف والسمسار أيضا كما ذكرنا وقيل ان الصمد والقاضي برهان الأئمة كان يفتى هكذا في خط الصراف انه حجة ولو قال للصكاك اكتب لفلان خط اقرار بألف درهم على يكون اقرارا ويصح للصكاك ان يشهد بالمال ولو قال كتبت بخط يدي بشهادة فلان وفلان صكاكاً بلف درهم كان اقرارا ولو كتب على نفسه خطاً بألف درهم والقوم ينظرون اليه فقال لهم اسمعوا على هذا كان اقرارا ولو قال لا تسرن عليك ألف درهم فقال الاخرى عليك ألف درهم مثلها عن ابن ماجة عن محمد انه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا او الشيخ ظهير الدين كان يفتى بقول ابن ماجة ولو قال بالفارسية هي اسراز توحيدين يابدي يكون اقرارا كما لو قال مرابارى از توحيدين ميبايد لا يكون اقرارا ولو قال لفلان على ألف درهم ان مت فعليه المال مات أو عاش وكذلك لو قال ان أفطر الناس أو ان جاور أس الشهر أو عيّد الاخصى لان هذا ليس بتعليق بل ضرب من الاجل فيلزمه المال حالاً اما تعليق الاقرار بالشروط نحو لفلان على ألف ان دخلت الدار أو ان أصبت مالا فباطل لا يلزمه شيء ولو قال لفلان على دار أو عبدة لا يلزمه شيء عند أبي حنيفة ولو قال لفلان على من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان عبته أو بغير عبته ولو قال لا تسراخذت منك هذا الثوب عارية وقال الاخر أخذت مني بيعا قال القول قول الاخذ وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس وهلك يضمن من الخلاصة ولو قال قصبت

هذا الثوب من زيد لابل من عمرو وهو وليد وعليه قيمته اعمرو من المختار **لو** قال لك على ألف درهم عن جارية لم تلزمه وجيز **لو** قال لا خراسته قرضت منك فلم تقرضني فالقول له ولو وصل وان فصل لا وفي المنتقى قال أبو يوسف اذا قال اقرضتني ألفا فلم أقبل أو أودعتني أو أعطيتني فلم أقبل فالقول له ولو قال أخذت مني مائة درهم فقال لا أجود بها فهذا اقرار ولو قال لا أعطيتك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أغصبك مع هذه المائة شيئا أو قال لم أغصب أحدا بعدك أو قبلك أو معك فهذا كله اقرار وكذا لو قال لم أغصبك الا هذا المال فهو اقرار بالمائة ولو قال مالك الا مائة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة درهم فهو اقرار بالمائة ولو قال مالك على أكثر من مائة ولا أقل لم يكن اقرارا ولو قال لفلان على ألف أو قال اخبره ان له على ألفا أو قال له أعلم ان له على ألفا أو قال اشهد ان له على ألفا فهذا اقرار وكذا لو قال له غيره أخبر فلانا ان له عليك أو أعلمه أو أشره أو أقول له أو أشهد له فقال نعم اما اذا قال لا تخبر ان له على ألفا أو قال لا تشهد ان لفلان على ألفا ذكر محمدان قوله لا تخبر اقرارا وقوله لا تشهد ليس باقرار وقال الكرخي وصامة مشايخ بلخ الجواب في قوله لا تخبره غلط من الكاتب وقال مشايخ بخاري لابل هو صواب قال في القنية وهو الصحيح وزعم السرخسي ان فيه روايتين **لو** قال له رجل قتلت فلانا فقال وأنت أيضا قتلت فلانا فهو على الخلاف عند أبي يوسف لا يكون اقرارا وعند محمد يكون اقرارا منهم يقتل رجل ولو قيل له لم قتلت فلانا فقال كذا كان في اللوح المحفوظ أو قال عدوى فهذا ان اللفظان منه اقرار بالقتل فيلزمه الدية في ماله ان لم يقتل عمدا من الصغير **لو** ادعى عليه مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم وذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه على ما ذكرت كان تصديقا وكذا اذا اشار الى الجريدة فقال ما فيها فهو على كذا يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة كذا في كتاب القضاء من الاشياء **لو** قال الست اقرضتك أمس ألفا أو ألم اقرضتك فقال نعم وكذا لو قال ليس قد اقرضتني أو لم تقرضني فقال الطالب بلى بخمس المقر يلزمه المال **لو** قال لفلان على ألف درهم الا عشرة دراهم فقد قضيت اياه لا يصح الاستثناء لانه صار كأنه قال على ألف الا اني قضيت عشرة منها ولو قال وقد قضيتها اياه فعليه ألف غير عشرة لان الاستثناء من غير الجنس جائز عندهما ان كان مما يجب في الذمة واستخراج قيمته باطل عند محمد قال لفلان على ألف درهم ولفلان مائة دينار الا درهمين من الألف صح الاستثناء من الدرهم ولو لم يبين فهو من الدنانير **لو** قال لفلان على درهم الارطل زيت أو قرصة ماء فعليه درهم الا قيمة رطل زيت أو قيمة قرصة ماء ولو قال عشرة أرطال زيت الا درهمين أو على كرخطة الا خمسة أرطال زيت فالاستثناء باطل لعدم تعامل الناس به وفي الاول تعاملوا به **لو** قال أبو حنيفة لو قال لفلان على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخمسون درهما ولو قال على عشرة دراهم الا درهمين فما فعند أبي حنيفة عايشه عشرة دراهم جباة وله على المقر له درهم

زيف من الوجيز ❀ أقرانه غصب هذه العين من هذا أو من هذا وكل منهما ما يدعيه
فان اصطالحا على أخذ هذه أخذاه والاستخفاف لكل واحد منهما بعينه فلو نكل لهما جميعا
قضى بالعين بينهما وبقيته أيضا بينهما ما وان نكل عن العين لاحد منهما قضى به للذي
نكل له ❀ قال لفلان على ألف درهم لابل فلان بطل هذا الاقرار عند أبي يوسف ولا
يلزمه شيء وقال محمد الألف للاول ولا شيء للثاني اقراران هذا العبد لفلان ثم قال لابل
أودعني به فلان آخر أو أعارني به وادعى كل منهما ما ان العبد أدله قضى به للاول سواء قال هذا
موسولا أو مفصولا فان دفعه الى الاول بغير قضاء ضمن للثاني اتفاقا من المجمع قال في الحقائق
الخلاف في الاقرار المقيد بالوديعة والعارية اما في الاقرار المطلق بان قال هذا الفلان لابل
فلان ودفع الى الاول بقضاء لا يضمن للثاني باتفاق انتهى ❀ وفي الصغرى قال العبد في يده
هذا العبد لزيد لابل لعمره وأقال هذا العبد لزيد لابل غصبته من عمره وأقال هولاء لزيد
أودعني به عمره وكل منهما يدعي ان العبد له في المسائل الثلاث العبد يسلم الى الاول وهو زيد
ثم ينظر ان دفعه اليه بقضاء القاضى لم يضمن لعمره شيئا والاضمن لعمره بقيته هذا وفيما اذا
كان اقراره لعمره وسلا سواء اقراره لعمره بالوديعة والدفع قال أبو يوسف هذا اقراره
لعمره وسلا سواء وقال محمد هذا اقراره لعمره بالغصب سواء انتهى ❀ اذا أقر رجل بعبادة
وأشهد شاهدين ثم أقر له بعبادة أو بأقل أو أكثر وأشهد شاهدين آخرين فعند أبي حنيفة
يلزمه المالان اذا ادعاهما الطالب ومعهما يلزمه مال واحد ان تساويا والاكثران تفاوتا
من المجمع قال في الحقائق محل الخلاف الاقرار المجرد عن السبب وعن العنق اذ في المقيد
بالسبب المتحد بان قال في الكرتين ثمن هذه الجارية في كرة وثن هذا العبد في كرة أخرى
المال مختلف على كل حال وكذا اذا كان الاقرار مطلقا عن السبب لكن مع العنق فان كان
به صك واحد فالمال واحد سواء كان الاقرار والاشهاد في موطن أو موطنين وان كان سكان
في الان في الوجهين وكذا لو أقر بعبادة وكتب في صك ثم أقر وكتب في صك فهما مالان انتهى في
شرح المجمع اتفاقا بشكر الشهود لانه اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا
انتهى ❀ وفي الاشياء نقلها عن المنية اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه الشبان الا في
الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد
وكذا التزويج وكذا الاقرار بالجراسة فهي ثلاث انتهى ❀ لو ادعى على رجل ألفا عند
القاضى فأقر بها ثم ادعاه في مجلس آخر أو أقل منها أو أكثر فأقر بها يلزمه ألفا واحد ❀ أقر
ان فلان على فلان حقاً ثم مات المقر عليه والمقر ورثته فالدين في تركته الميث ❀ لو قال نصف
هذه الدار فلان ثم اشترى نصفها من رجل قضى للمقر له بربعها ❀ رجل أقر بعبد لرجل انه
لفلان وبجده صاحب البسمة ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فهو للمقر له ❀ قال لفلان
علي وعلى فلان ألف وبجده فلان والطالب يدعى النكل لم يلزمه الا النصف وان كان فلان
صيبا أو رجلا لا يعرف أو ميتا وكذا الوسمي اثنين معه يلزمه الثلث وكذلك لو أقر بقطع البسمة

فعلية نصف الارش استحسانا قال ادفع الى هذه الالف وهى لفلان آخر وصدقه الدافع
وادعى الاذن بالدفع من الثانى وصدقه الثانى فيه يدفع المقر الى ايهما شاء وان كذبه الثانى فى
الاذن لا يدفع الى الدافع ولا يضمن للدافع شيئا في يده عبد قال هو لفلان باعني به فلان آخر
بالف وصدقه البائع فى البيع وحلف المقر له انه لم يأذن بالبيع يقضى بالعبد للمقر له وبالثمن
للبائع قال هذا العبد اشترى به من فلان بالف ونقصته ثم قال اشترى به من فلان آخر
بخمسة مائة ونقصته واقام البيعة على الشكل يقبل وعليه الثمنان فان اقام البيعة على نقد فلا
عقوبة عليه لو احدى منهما وان لم يقم البيعة فالعبد للاول وللثانى قيمة العبدان بحد البيع اقر
بالسلم ثم قال موصولا لم اقبض رأس المال صدق فان قال موصولا لا يصدق استحسانا ولو قال
افلان ودبعة عندى الف درهم او قال على الف درهم قرض ثم قال موصولا لم اقبضه افلانو
لازم له ولو قال اقرضنى أمس أو أسلمت الى أو استودعته ثم قال لم اقبض يصدق موصولا
لا موصولا من الوجهين ولو قال دفعت الى أو أنفقتنى فم اقبضه لا يصدق عند أبى يوسف
وقال محمد يصدق موصولا لا موصولا من الوجهين ولو قال قال لى بعنى وبعته ارم لم اقبض
يصدق اجماعا وكذا اقرضنى أو اردعنى أو وضع عندى أو أعطانى ذكره فى الحقائق جاء مسلم
اليه بن ياف فرده على رب السلم من رأس ماله وبعده ان يكون منه فان كان المسلم اليه قال
قبضت الجهاد أرحنى أو رأس مالى أو استوفيت الدراهم لا يصدق وان قال قبضت الدراهم
يصدق مع عينه ولو قال على عشرة دراهم قرض أو عن مبيع الا انها ستوفى أو على عشرة
أفلس كاسدة لا يصدق وصل أو فصل عند أبى حنيفة وعندهما يصدق اذا وصل وعليه
الكاسدة والستوفة فى القرض وقيمة المبيع فى البيع من الوجهين اقر قبض ألف درهم ثم قال
هى زيوف يصدق ولو قال هى ستوفة لا يصدق وان مات فقال ورثته هى زيوف لم يصدقوا ولو
قال لفلان على ألف درهم ودبعة ثم قال زيوف يصدق وان مات المقر فقال ورثته هى زيوف
لا يصدقون لانه صار دينافى مال الميت وفى المضاربة والوديعة والغصب اذا مات صار دينافى
فى ماله فلا يصدق الورثة فى دعوى الزيادة لو كتب كتابا فيه اقرار بين يدي شهداء هل يكون
اقرار هذه اقسام أحدها أن يكتب ولم يقل شيئا فهذا لا يكون اقرارا حتى لا يحمل له -م أن
يشهدوا بما فيه لان الكتابة قد تكون للتجربة وقال القاضي الامام أبو على النسفى ان كان
مصدرا مكتوبا على الرسم وعلم الشاهد بما كتب وسعه أن يشهد وان لم يقل له اشهد كالألو
خاطب هكذا ذكره مطلقا فيقول ان كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلان على كذا فهذا
اقرار لان الكتاب للغائب كالمطاب للخاص اما فى حق الآخر فليس يشترط أن يكون معنونا
ومصدرا وان لم يكن كتابا الى الغائب الثانى اذا كتب وقرأ بين يدي الشهود فهذا اقرار منه
وحل لهم أن يشهدوا عليه وان لم يقل لهم اشهدوا على بما فيه الثالث ان يقر أعليه
بين أيديهم فان قال للكتاب اشهد على بما فيه فهو اقرار والا فلا الرابع اذا كتب بين
أيديهم وقال اشهدوا بما فيه على ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا ولو قال لفلان على مال

نفيس أو كريم أو خطير أو جليل قال الناطقي لم أجده منصوباً وكان عبد الله الجرجاني يقول
مائتان ولو قال ألف دراهم فثلاثه آلاف ولو قال ألوف كثيرة ف عشرة آلاف وكذا في
الفلوس والدنانير ولو قال مال قليل لزمه درهم ولو قال له على عشرة واضعاف مضاعفة فهي
ثمانون ﴿١﴾ إذا قال لفلان على دراهم مع كل درهم أو قال مع كل درهم من هذه الدراهم درهم
لزمه عشرون ولو قال هذه الدراهم لزمه أحد عشر درهماً ولو قال لفلان على كل درهم من
هذه الدراهم لزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة عشرة دراهم من
الصغرى ﴿٢﴾ إذا أقر الأب أو الوصي بنصب مال الصغير لا يلزمه شيء لأنه لا يتصور رغبته لما
أن له ولاية الأخذ هذه في الرهن من الهداية ﴿٣﴾ تكذيب المقر له المقر في بعض ما قرره لا يطل
اقراره هذه في الجنابة منها ﴿٤﴾ مات المديون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال أصبر
حتى يحل الاجل فهو اقرار من الغيبة ﴿٥﴾ إذا أقر بالدين بعد البراءة منه لم يلزمه من الاشياء
وفيه إذا أقر بان في ذمته لزوجه كسوة ماضية في فتاوى قارئ الهداية أنها لا تلزمه ولكن
للغاضي أن يسمعها ولا يستفسر المقر انتهى ﴿٦﴾ وإن أقر المريض لا يجني جاز وإن أحاط بحاله
وإن أقر لا يجني ثم قال هو ابني ثبت نسبته منه وبطل اقراره وإن أقر لا يجني ثم تزوجها لم
يبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثاً ثم أقرها بدين فلها الاقل من الدين ومن
ميراثها منه من الهداية ﴿٧﴾ ولو قال قبضت من مالي على فلان مائة ثم قال وجدتها زبوا فصدق
وصل أم فصل استصاها ولو قال ستوقه أو رصاها لا يصدق وإن قال قبضت حتى أو الدين
الذي لي عليه وهو ألف ثم قال وجدتها زبوا فلا يصدق الا اذا وصل ولا يمين على المطلوب أنها
كانت جباراً عندهما وقال أبو يوسف أحلفه اذا قال اتهمته ﴿٨﴾ أقر بقبض ماله على الشركة
وقال هي زبوا فصدق وصل أم فصل وللشريك نصفه إن شاء وإن شاء اتبع المطالب بالجهد
وإن قال مفصولاً هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جباراً وإن قال موصلاً لا يصدق ولا
شيء للشريك وإن قال أقررت لك وأنا صبي أو نائم فالقول له مع عيئه ولا شيء عليه وإن قال وأنا
ذاهب العقل برسام إن كان يعرف أن ذلك أصابه لم يلزمه شيء والا يلزمه ﴿٩﴾ ولو قال أخذت
منك مالا وقطعت يدك وأنا حري فقال المقر له لا بل بعد اسلامك يلزمه المال وكذا لو قال
المولى لمعتقه أخذت منك مالا أو قطعت يدك قبل العتق وقال المقر له لا بل بعده أو باعه ثم
أقر أنه أخذ منه مالا قبل البيع وقال المقر له لا بل بعده لا يصدق المقر ويلزمه المال عندهما
وقال محمد يصدق في المستهلك دون القائم بعينه من الوجيز ﴿١٠﴾ إذا قال له على ألف درهم أو قال
على هذا الجدار يلزمه الألف عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه شيء ﴿١١﴾ ولو قال له على ألف درهم
لا بل ألفان يسقط الألف المضروب بعينه ويلزمه ألفان عند أبي حنيفة وقال زفر يلزمه
ثلاثة آلاف وإذا قال غصبت من فلان ألف درهم ثم قال كئاشرة وفلان ادعي أنه هو
الغاصب للآلف تبطل دعوى الشريك وتلزمه الألف عندنا وقال زفر يلزمه عشرة آلاف من
المجموع وعلى هذا الخلاف لو قال أقرضنا فلان أو أعارنا أو أودعنا أو قال له علينا وفلان يدعي

عليه ذكره في الحقائق قلت وهذا لا يجوز من مخالفة لما مر عن الوجيز انه لو قال لفلان على
وعلى فلان ألف وجد فلان والطالب يدعي الكل لم يلزمه الا النصف ولو قال له على مائة في
على يلزمه ما أقربه عند أبي يوسف وقال لا يلزمه شيء من الجمع ولو قال في ظني لا يلزمه شيء
اتفاقا ولو قال قد علمت يلزمه اتفاقا من شرحه و ولو قال أسلمت الى عشرة دراهم في كرحنطة او
قال أسلمت الى ثوباني كرحنطة ثم قال بعد ما سكنت الا اني لم أقبضها منك وقال رب السلم قبضت
فالقول لرب السلم مع غيره استحسننا وفي القياس للمسلم اليه وكذا لو قال أعطيتني عشرة
دراهم ثم قال بعد ذلك الا اني لم أقبضها فهاذا كله على القياس والاستحسان وان قال أعطيتني
لكن لم تدفع الى ووصل كلامه صدق ولو قال دفعت الى ألفا ونقدتني ألفا لم أقبلها قال أبو
يوسف لا يصدق وهو ضامن وقال محمد القول قوله ولا ضمان ولو قال قبضت منك ألفا أو
أخذت منك ألفا لكن لم تدعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن و ولو قال له على ألف درهم
من ثمن مائة أو خركان ذلك باطلا قال الناطقي على قياس قول أبي حنيفة يلزمه المال وذکر
ابن سماعه في نوادر أبي يوسف لو قال لفلان على ألف درهم سرام أو باطل يلزمه في قول أبي
حنيفة وان قال من ثمن خمر وصدقه المدعي قال أبو حنيفة يجب المسال وقال لا يجب بناء على
مسئلة توكيل المسلم الذي بشره بالخمر وان كذبه يجب أن يكون أيضا على هذا الاختلاف
وان أقر بالمسال من وجه يلزمه وصدقه المدعي في ذلك الوجه انتهى السكلام وان كذبه في ذلك
الوجه وادعى سببا آخر ان لم يكن بين السببين منافاة يجب المال نحو ما اذا قال المدعي عليه على
ألف درهم بدل القرض وقال المدعي بل بدل الغصب وان كان بين السببين منافاة بان قال
المدعي عليه ثمن عبد بعينه الا اني لم أقبض وقال المدعي بل بدل قرض أو غصب فان لم يكن
العبد في يد المدعي بان كان المدعي عليه أقرب بيع عبد لا بعينه فعند أبي حنيفة يلزمه المال
صدقه المدعي في الحجة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبض قيل وهي مسئلة كتاب البيوع وان
كان العبد في يد المدعي بان كان المقر عين في اقراره عبدا فان صدقه المدعي يؤمر بالدفع
والاخذ وكذا اذا قال العبد ليس لي ولكن هذه الالف عليه لي من غير ثمن هذا العبد وان
كذبه وقال العبد لي وما بعته أصلا انما لي عليه بسبب آخر من بدل أو قرض أو غصب فالقول
للمدعي عليه مع يمينه بالله ما هذا عليه ألف من غير ثمن هذا العبد من الوجه الذي ادعاه
وذکر في اقرار السكاني اذا قال لفلان على ألف من هذا العبد الذي في يدي فان أقر الطالب
بذلك وسلم لم يأخذه بالمسال وان قال لم أبعك هذا أو بعته غيري وأخذ منه العبد وحلف عليه لم
يكن عليه شيء قال الحاكم وقد قال في آخر الكتاب ان أبا حنيفة كان يحلف كل واحد منهما
على دعوى صاحبه ويرد العبد ويطلق المسال وهو قول أبي يوسف ومحمد ولو قال هذا العبد
لأولئك ولم أبعك وبعتك غيره كان المسال لازما ولو قال له على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذي في
يده فقال المقر له لم أبعك هذا العبد وبعتك غيره لم يكن على المقر شيء في قولهم جميعا الا اذا قال
لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه ألف قط من ثمن متاع وسكنت

ثم ادعى الالف أنها قرض لم يصدق عنه قال لا تخبر هذه الالف لك وديعة فقال ليست بوديعة لي
ولكن لي عليك ألف قرض أو عن مبيع فجدد والبد ألف الدين والوديعة فأراد المقر له أخذ
الالف الوديعة فصا صاعن الدين لم يكن له ذلك وكذا كل مال أصله أمانة كالمضاربة وغيرها
ولو قال المقر له ليست بوديعة لكن أقرضتكها بعينها فجدد المقر الوديعة والقرض فلامقر له
أن يأخذ الالف بعينها إلا أن يصدقه في القرض فلا يأخذها وهو قول أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف يأخذها بعينها ولو قال لك على ألف قرض فقال ليس لي عليك ألف قرض لكنك
عمن مبيع فجدد المقر عن المبيع والقرض فلامقر له أن يأخذ الالف القرض فصا صا ولو قال
هذه الالف أخذت منك غصبا فقال لم تأخذها مني ولكن لي عليك ألف من عن مبيع فجدد
المقر الدين والغصب فليس للمقر له على الالف الغصب سبيل وله أن يأخذ بالف آخر ودات
المسئلة على أن الغصب يوجب الضمان بنفسه هذه الجملة من الصغرى عنه لو قال رجل
أقرضني أو أعارني أو وهبني ألف درهم هذا الضبي يلزمه وإن كان لا يتكلم ولا يعقل ولو قال
هو شريك في ما هو في هذا الخافوت ثم قال ما خلا العدل الزطى في الخافوت لا يصدق وهو على
الشركة وفي رواية يقبل وقيل إن كان الخافوت مغلقا من يوم الاقرار إلى يوم الفسخ لا يقبل
قوله ولا يقبل قوله عنه قال هو شريك في هذا الخافوت في عمل كذا فكل شئ فيه من عمل أو
متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو قال ما هو شريك في الطحن وفي يده متاع الطحن فلا شئ للامقر له
من ذلك من الوجيز عنه إذا أقر رجل بدينهم من داره فهو أقرار بالسدس عند أبي حنيفة وقال
البيان إلى المقر من المجمع وفي الشقة والنصيب والطائفة والقطعة والجزء يلزمه البيان
بالإتفاق من الحقائق عنه إذا قال لقان شرك في هذا العبد فله نصفه عند أبي حنيفة وعند محمد
له أن يبين ما شاء من المجمع قال في الحقائق وانما وضع في الشرك بدون الهاء لأن معناه النصف
بالإتفاق عنه إذا ادعى رجل على ميت دين فاصدقه بعض الورثة ومحمد الباقر يؤخذ من حصه
المصدق جميع الدين عندنا وعند الشافعي يؤخذ ما يخصه من الدين من المجمع وقد مر في
الدعوى وفي الهداية من الوصية إذا أقر أحد ابني بدين غيره دفع جميع ما في يده إلا إذا كان
الدين مستغرقا نصيبه انتهى وفي الفصولين ادعى على ميت حقا أو شيئا مما كان يدينه فأقر
الوارث به لزمه في حصته حتى يستغرقها وفي أدب القاضي وزاد شمس الأئمة الخ لوان زيادة
يحتاج إليها ولم يشترطها أحد سواه وهي أن يقضى القاضي على هذا الوارث وانما يظهر هذا في
مسئلة في الزيادات وهي أن أحد الورثة لو أقر بدين ثم شهد هو وآخر بذلك الدين تقبل
شهادة المقر فلو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تقبل شهادته لما فيها من دفع المغيرم قال
وينبغي أن تحفظ هذه الرواية وفي موضع آخر قال شمس الأئمة الخ لوان قال مشايخنا هنا
زيادة شئ لا يشترط في المكتوب وهو أن يقضى القاضي الخ قال قاضي خان ينبغي للقاضي أن
يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم فحينئذ يسأل عن دعوى المال فلو أقر وكذبه
بقية الورثة ولم يقض بأقراره حتى شهد هذا الوارث وأجنى به تقبل ويقضى على جميع

الورثة وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقيم البينة وأقر به الوارث أو نكل ففي
ظاهر الرواية يأخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بان الدين مقدم على ارثه وقال أبو الليث
هو القياس ولكن المختار عندى يلزمه بالحسنة وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك
وابن أبي ليلى وسفيان وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر وفي الخزائفة
ولو برهن لا يأخذ إلا بالخاصة وفاقا في الرواية يأخذ بالخاصة ولو ظفر بهم جملة عند القاضي
أما إذا ظفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده انتهى ما في الفصولين ١٠٠ رجل مات وترك
أخوين فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علماؤنا يأخذ المقر له نصف ما في يد المقر
وقال ابن أبي ليلى يأخذ منه ثلث ما في يده ١٠١ رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف
درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر ادعى على الميت ألف
درهم وأنكر ورثته وصدقه المقضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده
ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه وصدقه البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه
بعد ان يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين ١٠٢ فصل ما يتعلق بالكساح من دعاوى قاضى خان
١٠٣ وفي الفصولين نقلا عن المختلغات القديمة للمشايخ ترك ابنين وثلاثة آلاف درهم فافر
أحدهما بالف لرجل يأخذ منه نصف ما في يده في قول زفر وثلاث ما في يده في قول علماؤنا إذا
أقر له بالف في محلين فاصاب كلا نصفه وهو ثلث ما في يده فقبل اقراره في حقه لاني حق غيره ثم
قال أقول هذا يخالف ما تقدم وفيها أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا ١٠٤ ترك
ثلاث بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ألفا فادعى رجل ان الميت أوصى له بثلث ماله
وصدقه أحدهم فالقياس ان يأخذ منه ثلاثة أنجاس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان
يأخذ منه ثلث ما في يده لما هو وهو قول علماؤنا ١٠٥ مال بيده زعم انه ورثه من امرأته ثم قال لرجل
انت اخوها فقال المقر له انا اخوها ولست أنت زوجها فقال أبو يوسف المال بينهما ما نصفان
وقال زفر كله للادخ الا ان يبرهن الزوج انه زوجها وفي المجمع وضع الخلاف في هذه المسئلة
بين أبي يوسف وبين الشيخين قلت وهو الاصح وسيأتى دليل الشيخين عن قريب وههنا ثلاث
مسائل احداها هذه والثانية مجهول النسب في يده مال فقال ورثته من أبي فلان ثم أقر
بأخ لاب وام فقال المقر له انا ابنه لانت قال أبو يوسف المال بينهما نصفان وقال زفر كله
للمقر له والثالثة امرأته أقرت ان ورثته من زوجها فلان ثم أقرت بأخ زوجها فقال الاخ
انا اخوه ولست أنت امرأته فقال أبو يوسف للمرأة الربع والباقي للادخ وقال زفر كله للادخ
الاذا برهن ١٠٦ مات وترك ألفا بيد آخر فقال ذواليدemat أبي وهو أبوك وترك هذه الف
وقال المقر له هو أبي لأبوك فالمال بينهما نصفان إذا استحقاق لم يثبت بالاقراره ولم يقله
إلا بالنصف وعلى هذا شكل من يده مال يزعم انه يستحقه من ميت بنسب ولو أقر بوارث غير
معروف وكذب المقر له فالقول للمقر له فأمالو ادعى ذواليد الزبسية وأقر بوارث وأنكر
المقر له الزوجية فلا شيء للمقر حتى يبرهن والفرق ان القرابة سبب أصلي للاستحقاق والزوجية

سبب طار فلما أقر بسبب وادعى لنفسه حقا طار ثالم يصدق الابينة وأما في النسب فهما
سواء وارتث معروف أقر بوارث آخر فاسمه ما يبدى على موجب اقراره اذا أقر باستحقاق
المال فنقد في حق المال لافي حق النسب اذ فيه حمل النسب على الغير فلو أقر بأخر بعده فلو
صدقه المقر له الاول اقتصروا ما يبدى بهما بحسب ما أقر ولو كذب فلو دفع الى الاول بقضاء
فلا يضمن فيه ميرما دفع كماله فيقسم ما يبدى بهما ولو دفع بال قضاء يجلس المدفوع كان في
يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد أقر انه اسلم بغير حق فيضمن
❦ ترك ثلاث بنين فاقرا أحدهم باهراة للميت فانه يعطيها ثلاثة أعشار ما يبدى فان الاصل في
اقرار الوارث بوارث آخر ان ينظر الى نصيب المقر ونصيب المقر له لو كان معروفا فيقسم ما في
يد المقر على ذلك ولو تركت ثلاث بنين فاقرا أحدهم بزوج للميت فانه يعطيه نصف ما يبدى
أقول فيه نظر ولو ترك ابنتين فاقرا أحدهما باهراة للميت فانه يعطيها ثلاثة أجزاء من
أحد عشر جزأ ما يبدى بها امرأة تركت زوجها وأما واختا لاب وام فاقرا الاخت والزوجة باخ
لاب وام فانه يقسم ما يبدى بهما على خمسة عشر سهم فالزوج تسعة أسهم وللأخت ستة
للكرم مثل حظ الانثيين ويقال لهذه المسئلة عشرة بنين لانها لا تنقص الا من عشر بنين اذ
فريضة الانكار من ثمانية أسهم وفريضة الاقرار من ستة أسهم الا ان اللام من فريضة
الانكار ربع المال وذلك سهمان من ثمانية ومن فريضة الاقرار سدس المال وذلك سهم
من ستة فالزوج والأخت لا يصدقان في ابطال بعض حق الام فيحتاج الى حساب له ربع وما
بقى يستقيم على خمسة عشر وأقل ذلك عشرون للام ربع المال من ذلك وذلك خمسة فيبقى
خمس عشرة للزوج من ذلك تسعة وللأخت ستة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتبين
من هذه المسئلة ان الزوج أو الزوجة اذا أقر بوارث آخر يصح اقرارهما على نفسهما والمقر
له بشر كهما ما في قبضه ولو كان المقر له من لا ينقص به حقهما من النصف الى الربع أو من
الربع الى الثمن كما في هذه المسئلة وقال بعضهم ان الزوج لو أقر بأخ للميت أو بعم وكذب سائر
الورثة فالمقر له لا يشرك فيما قبض اذ وجود المقر له وصدقه سواء في حقه اذ لا ينقصه من
نصيبه شيئا وقد صرح في المسئلة أنه يشرك فيما قبض هذه الجملة من الفصولين ❦ مات
وزك ثلاثة آلاف درهم فاقسموها وأخذ كل واحد انعام ادعى رجل ان له على أبيهم ثلاثة
آلاف درهم فصدقه إلا كبر في الكل والاوسط في ألفين والاوسط في ألف أخذ المقر له من
الاكبر كل الآف ومن الاصغر ثلثها بالاجماع لان الاكبر مقر ان لا ميراث له والاصغر يرغم
ان وهو في الآف حق وأخذ من الاوسط خمسة أسداس الآف عند أبي يوسف والكل
عند محمد ❦ دار بين اخوين فاقرا اكبرهما بينهما ما بين عمر واثنا وأقرا الاصغر انهما
بين زيد وعمر وبينهما باعاف عمر وقد اتفقا عليه اما زيد فقد أقر الاصغر بمحمد الاكبر
فخذ أبي يوسف يأخذ عمر ومن الاصغر ربع سهميه وعند محمد خمسة ثم ضم عمر وما أخذ من
الربع والخمس الى ما في يد الاكبر وقام به نصفين اتفقا ويقاسم الاصغر ما بقي في يده زيدا

نصفين اتفاقا ۞ دار بين رجلين أقرأ أحدهما بيت معين منها رجل وأبكر قسميه لم يجز
أقراره في الحال في ظاهر الرواية فإن اقتسموا الدار ووقع البيت في نصيب المقر أخذته المقر له
اتفاقا وإن وقع في نصيب المنكر والحال أن البيت عشر الدار بان كانت مثلاً مائة ذراع
والبيت عشرة أذرع فعند محمد يقسم نصيب المقر على أحد عشر سهماً سهمان للمقر له والباقي
له هذه المسائل من المجمع ودرر البحار وفي الحقائق وانما وضع الدار لأن الخلاف في شيء
يحتل القسمة تماماً لا يحتل القسمة بان أقر بيت معين من الخيام والمسئلة بحالها فيلزمه
نصف قيمة ذلك لأن القسمة ههنا غير ممكن والأقرار بعين تعذر تسليمه أقراره به وهو
القيمة وكذلك لو أقر يجذع في الدار انتهى ۞ أقر أحد الابنين لامرأة أنها أخته لا يسه
وبهذا أخوه قال علماؤنا يعطيه ثلث ما في يده وقال مالك يعطيه الخمس ما في يده ۞ إذا كان ابنان
وبنتان فأقر ابن وبنت منهم لرجل أنه أخوهم لا يسمو بهما إلا أن قال علماؤنا يعطيه
المقران سهمين من خمسين مما في أيديهم أو قال مالك يعطيه ربع ما في أيديهم وهذه المسئلة
بإدانتهم وتخبر بحجتها مستوفاة في شرح المجمع ۞ إذا أقر انسان في مرض موته بدين لرجلين
واحد هما وارثه فثبت كذا بالشركة بان قالوا هذا الدين لم يكن مشتركا بيننا بل كان نصيبه لي
وجب لي بسبب على حدة ونصفيه للأجنبي وجب له بسبب على حدة فعند محمد يصح أقراره
بحصة الأجنبي وقالوا لا يصح فيه ما ولو صدق المقر له ما بالشركة بطل الأقرار في الكل اتفاقا
وإذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الأجنبي لم يذكر فيه قول محمد قالوا يجوز أن
يكون على الخلاف عنده يصح خلافه ما يجوز أن يقال أنه لا يجوز عندهم وهو الصحيح أما
إذا كذبه الأجنبي في الشركة وقال جميع الدين أولى عليك فتقسمائة بسبب على حدة فهي
على الخلاف من الحقائق ۞ لو قال المريض هذه الألف لقطة عندي ولا مال له غيرها
وكذبه الورثة لم يسمو القسمة عند أبي يوسف وقال محمد لا يلزمهم شيء من المجمع ۞ مات
وترك ابنين وله على أسر مائة درهم فأقر أحدهما أن أباه قبض منها الخمسين فلا شيء للمقر
وللآخر خمسون لأن هذا أقرار بالدين على الميت لأن الاستيفاء إنما يكون بقبض مضمون
فإذا كذبه أخوه استغرق الدين نصيبه كما هو المذهب عندنا من الهداية ۞ وفي الفصولين
من أحكام الوكلاء مات عن ابنين فقال شرعية دفعته إلى المورث وصدقه أحدهما فإن الآخر
يأخذ من الغريم نصف الدين ثم المقر يضمه للغريم فإنه يصير كأنه أقر بالدين في التركة فيطالب
به انتهى ۞ ولو أقر بوصية ألف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينه أفى دين في تركته كدين
المريض إذا هلكت الوديعة بموته مجهولاً وهو الأقرار بالدين سواء ۞ أقر بدين لوارثه أو لغيره
ثم برى فهو كدين محته لأنه إذا أعقبه برى فله حكم الصحة ألا ترى أنه يجوز تبرعاً في مثل هذا
المرض ۞ أقر المريض لوارثه بدين لم يجز وبودعة مستهلكة يجوز صورتها وأدع أباه ألف
درهم في مرض الأب وفي محته بمائة الشبهه فلما حضره الموت أقر بأهلا كصدقة أذلو
سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت ديناً في ماله فإذا أقر بألفه فأولى ولو أقر أولاً بتلفه في يده

فتمسك عن العيين ومات لم يكن للوارث في ماله شيء ١٠ وجب للمريض دين على رجل من جنابة
على يده أو قتله بعد أو خطأ أو مهر أو نحوه وأقر بقبضه صدق في البراءة لا في أن يوجب به
حقا على نفسه أو في ماله رجونا ١١ ولو وجب له عليه من ثمن ما شراه أو قيمة فن غصبه في
مرضه فهل عنده لم يصدق في قبضه فلو كان الغصب في الصحة ذات القن أو أبق في مرضه
فقضى له عليه بقيمة فاقرب بقبضها صدق ما لم يظهر الا بقبضه ولو قضى بقيمة في محضه صدق
بقبضها ظهر الا بقبضه فاقرب في مرضه بقبضه صدق سلم القن أولا
١٢ ولو باع في مرضه شيئا بأكثر من قيمته فاقرب بقبضه لم يصدق وقيل للمشتري ادفعه
مرة أخرى أو انقض البيع في قول أبي يوسف وفي قول محمد يؤدى قدر قيمته أو ينقض البيع
١٣ مرضه أقرت أنها وهبت مهرها لزوجها في محضها ينبغي أن لا يصح لانه وصية للوارث
على ما فهمه من أن يصدقها الورثة ولو كان للمريض دين على وارثه فاقرب بقبضه
لم يجز سواء وجب الدين في محضه أو لا وسواء على المريض دين أولا ١٤ للمريض وارثان مات
أحدهما فأقران لي على الميت دين أو قد قبضه في محضه صح اذا لم يمت فيه وقيل لا كذا في
الوصايا من المريض من الفصولين ١٥ المريض أقر لوارثه بعد لامال له غيره فقال الوارث
ليس العبد لي لكنه لفلان ثم مات المريض فاعبدا للاجنبي ويضمن الوارث للمقر له قيمته
فيكون بينه وبين سائر الورثة ١٦ مات وترك ألفا أو بنافق قال الابن لفلان على ألف لا بل لفلان
قالا ألف للادول ولا شيء للثاني الا ان يدفع الى الاول بغير قضا وقال زفر الا ألف للادول وبغير
لثاني في الاحوال كلها وكذلك لو أقرانه أو وصى لهذا بثلث ماله لا بل لهذا ١٧ ولو لم يترك الا عبدا
فقال أعتقني أبوك في المرض وقال رجل لي على أهلك ألف فقال الابن صدقا قال أبو يوسف
يسمى العبد في جميع قيمته للغيرم وقال زفر يسمي في خمسة أسداس قيمته لانه لو بدأ بالعتق
لكان يسمي في ثلثي قيمته للغيرم وسقط عنه الثلث ولو بدأ بالدين لكان يسمي في جميع قيمته
فاذا اشتبه سقط نصف الزيادة من الصغرى ١٨ قوم دخلوا على رجل يسلا أو نهارا أو شهرا
عليه سلاحة وتهددوه حتى يقر لرجل بشئ ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة جازا لاقرار
لان هدمه الاكراه لا يكون الا من السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متغلب
يقدر على تحقيق ما أوعدوا الفتوى على قولهما وهذا اذا أشهروا عليه السلاح فان لم يشهروا
عليه السلاح وضره فان كان ذلك في المصر جازا لاقرار لان غير السلاح يلبث فيه كمنه
ان يستقيت فيلحقه الغوث وان تهددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم
هذا اذا كان ذلك في المصر نهرا فان كان ذلك في الطريق ليلا أو نهارا أو كان في رستاق لا يلحقه
الغوث كان الاقرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح كذا في مشتمل الهداية عن الخافضة
١٩ رجل قال مادعي فلان بن فلان في المال الذي في يدي فهو صادق ومات قال أبو القاسم
ان لم يكن سبق من فلان دعوى في شئ معلوم فالذي ادعى ثابت له قال الفقيه أبو الليث ذكر
في الكتاب من يرض قال لفلان على حق فصدقه فانه يصدق الى الثلث ولو قال فهو صادق فلا

رواية قيسه من أصحابنا و ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم كذا في قاضي خان من
الوصايا ❦ وفي اقرار البيهقي سئل علي بن أحمد عن رجل أقر ان عليه لفلان حنطة من سلم
عقدها بينهما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء
والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى كذا
في الاشباه من أحكام الجهل ❦ لو ادعى على آخر ما لا يأخذه ثم أقر انه لم يكن على خصمه حق
فعلى المدعى رد عين ما قبض مادام قائما هذه في أحكام التقدم ❦ لو قال لفلان على الف درهم
فقال فلان مالي عليك شيء برئ المقر مما أقر به لانه كذب فيه حتى لو ادعى التصديق لا يستحق
عليه شيئا فان أعاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك على ألف درهم فقال المقر له أجل هي لي
أخذها لانه اقرار و صدقه فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر به جارية أو عبدا على هذا ولو
أنكر المقر الاقرار الثاني و ادعاه المقر له و أقام بينة عليه لا تسمع ولو أريد تحليفه لا يلتفت اليه
للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضى بما امر مع
التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره قال استأذنا ينبغي ان تقبل بينة المقر له بعد ما رد اقراره
على اقراره لانه ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين رجلين أخذ وعطاء فاذا قضى
أحدهما حق صاحبه فآقر انه لاحق له عليه ثم ادعى انه صاحب الحق ويكتب اقراره ويشهد
عليه فينبغي ان لا يفيد الاشهاد فائدة لانه حيث لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره
السابق انه لاحق له عليه وهو بعيد شديدا من القنية

❦ الباب الثاني والثلاثون في الصلح ❦

وهو من دعوى محبة جائز مطلقا سواء كان عن اقرار أو سكوت أو انكار ويلزم المصلح
بدل الصلح ولا يجوز الصلح عن الانكار بعد دعوى فاسدة ولا بد لمحبة الصلح عن الانكار
من محبة الدعوى اذ المدعى يأخذ ما أخذ في حق نفسه بدلا مما يدعى أو غير ما يدعى فلا بد من
محبة الدعوى حتى يثبت في حقه كافي القبولين وغيره وقال في صدر الشريعة ومن المسائل
المهمة انه هل يشترط لمحبة الصلح محبة الدعوى أم لا فبعض الناس يقول يشترط لكن هذا
غير صحيح لانه لو ادعى حقا مجعولا في دار فصاله على شيء يصح الصلح ولا شك ان دعوى الحق
الجهول ودعوى غير محبة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا انتهى ❦ وفي الاشباه الصلح
من الانكار بعد دعوى فاسدة فاسد كافي القنية ولكن في الهداية من مسائل شتى من
القضاء ان الصلح عن الانكار جائز بعد دعوى مجعولة فليعقل ويحمل على فسادها بسبب
مناقضة المدعى لا ترك شرط المدعى كاذكره في القنية وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا
والله تعالى أعلم ❦ لو اصرط على ان المدعى لو حلف والمدعى عليه ضامن وحلف فالصلح باطل
ولا شيء على المدعى عليه كذا في دعوى مشتمل الهداية عن العمادية وان ادعى حقا في دار فلم
يمينه فصول من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض ولو استحق كله يرد كله

ولو ادعى دارا فصول على قطعة منها لم يصح الصلح والوجه أحد أمرين إما أن يزيد درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي ويلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي من الهداية و ولو ادعى شاة فصول على صوفها يجزئه في الحال يجوز عند أبي يوسف ومنعه محمد والمنع رواية عن أبي حنيفة من المجمع و ويجوز الصلح عن جنابة العمدة والخطأ في النفس ومادونها ولا تصح الزيادة على قدر الدية أما إذا صلح على غير ذلك جاز إلا أنه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقا عن دين بدين ولو قضى القاضي بأحد مقاديرها فصالح عن جنس آخر منها بالزيادة جاز لأنه تعين الحق بالقضاء فكان مبادلة بخلاف الصلح ابتداء وتصح الزيادة على قدر الدية في العمدة من الهداية وبديل الصلح عن دم العمدة لا يسقط بالموت والاسلام هذه في الجزية منها و ولا يصح الصلح عن حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنه والكفالة بالمال بمنزلة حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنها غير أن في ابطال الكفالة روايتين على ما عرف في موضعه ولا يجوز عن دعوى حد لأنه حق الله لا حقه ولا يجوز الاعتياض عن حق غيره ولهذا لا يجوز الاعتياض إذا ادعت المرأة حق ولد لأنه حق الولد لا حقها وكذا لا يجوز الصلح عما أشعره إلى طريق العامة فلا يجوز أن يصالح أحد على الانفراد قال ويدخل في إطلاق الجواب حد القذف لأن المقلب فيه حق الشرع و وإذا ادعى نكاح امرأة وهي متحدة فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الطلع حتى لا يصح له أن يأخذ فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان مبطلا في دعواه وإذا ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذله لها جاز هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قال لم يجز وجه الأول أن يجعلا زيادة في مهرها وجه الثاني أنه بذل المال لها تترك الدعوى فإن جعل ترك الدعوى فيها فرقة فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة وإن لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابل به العوض فلم يصح من الهداية و ولو صالحها على مال لتقر له بالنكاح جاز ذكره في المختار و وفي الأشباه من البيوع لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة كحق الشفعة ولو صالح عنه بمال بطلت فيرجع به ولو صالح المخيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالأوقاف ونخرج عنها حق القصاص وله النكاح وحق الرق فإنه يجوز الاعتياض عنها و ادعى على رجل أنه عبده فصالحه على مال أعطاه جاز وكان في حق المدعى بمعنى الاعتراف على مال لأنه لا يمكن تخصيصه على هذا الوجه في حقه لزومه ولهذا يصح على جوار في الذمة إلى أجل وفي حق المدعى عليه يكون لدفع الخصومة لأنه يزعم أنه من الأصل بخلاف أنه لا ولأه لا نكار العبد الآن قيم البينة تقبل ويثبت الولاء من الهداية و ولو أقام العبد بعد ذلك البينة أنه أعترفه عام كذا تقبل ويرجع بالمال وأقدمه على الصلح لا يكون تناقضا ذكره في العمادة و وإذا قتل العبد المأذون رجلا لم يجز له أن يصالح عن نفسه وإن قتل عبدا له رجلا عمدا فصالح منه جاز من الهداية ولو صالح عن دم عبدا على هذين العبدين فظهر أحدهما حرأفه العبد

لا غير عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف له العبد وقيمة العبد **لو** صالح المشجوع رأسه عن
 الذبحة على شئ ثم سرى الى النفس ومات بطل الصلح عند أبي حنيفة وعلية الدية في ماله
 وعندهما الصلح ماض ولا يجب عليه شئ من المجمع **قال** في الحقائق وانما رضع في السراية
 لانه لو رى يجيب بقى له أثر فالصلح ماض وان لم يبق له أثر بطل الصلح اجماعا **اهـ** **ولو** غصب
 عينا ذات قيمة كثوب هروى مثالا قيمة دون المائة فاستهلكه فصالحه عنها قبل القضاء
 بالقيمة على مائة درهم جاز عند أبي حنيفة **وقال** أبو يوسف ومحمد يبطل الفضل على قيمته
 بما لا يتغابن الناس فيه كالا يبطل بعد القضاء بالقيمة ولو صالح على عرض قيمته أكثر من قيمة
 المغصوب يجوز اتفاقا من الهداية ولو كان المغصوب مثليا فهالك فصالح عليه ان كان من
 جنس المغصوب لا تجوز الزيادة اتفاقا ذكره في شرح المجمع **ولو** كان العبد بين رجلين أعتقه
 أحدهما وهو موسر فصالحه على أكثر من نصف قيمة المغصوب يجوز اتفاقا من الهداية
ولو أسلم عشرة دراهم في كحنطة ثم اصطلحها على ان يزيد المسلم اليه نصف كراى
 الاجل الاول لم تصح الزيادة اجماعا وعلى المسلم اليه رد ثلث العشرة على رب السلم وعليه رد
 تام عند أبي حنيفة وقال لا برد شيأ من المجمع **ولو** اصطلحها على ان يزيد رب السلم على عشرة
 دراهم في رأس المال جاز ذكره في الحقائق **ولو** وجد بطعام اشترى عينا فصالحه على أن
 يزيده طعاما من غير جنس المعيب الى أجل على ان ينقذه الثمن في المجلس فكذلك وان نقد
 صح من المجمع **قال** في الشرح قيد بغير جنس المعيب اذ لو كان الزائد من جنسه يجوز اتفاقا
 وقيد بالاجل لان الزيادة لو لم تكن مؤجلة يصير بيعا حالا ولا يجوز اتفاقا وفيه لو صالح عن
 عيب على دراهم ثم زال العيب بطل الصلح ورد عليه ما أخذه لان الخصومة قد زالت وكذا
 اذا صالح عن مال قبين انه لم يكن عليه ذلك المال **اهـ** **الاجير** الخاص كالراعى مثلا لو ادعى
 هلاك شاة وانكر المالك فصالحه على مال جاز الصلح عند محمد **وقال** لا يجوز وكذا المودع لو
 ادعى رد الودعة أو الهلاك وانكر المالك فصالحه على مال جاز عندهما **وقال** لا يجوز من
 المجمع **قال** في الشرح ولو ادعى الاستهلاك وهو ينكر فصالحه جاز الصلح اتفاقا ثم قال هذا اذا
 لم يخلف المودع وأما اذا خلف على ما ادعاه ثم صالحه لا يصح اتفاقا **وقال** في الحقائق قيد بالاجير
 الخاص اذ في الاجير المشترك أبو يوسف مع محمد **اهـ** **ولو** قال المودع بعد الصلح قد كنت عند
 الصلح ردتها البلى وانكر الطالب هذه المقالة عند الصلح لا يلتفت الى هذا القول عند محمد
وقال أبو يوسف يسمع ذلك لو أقام البينة فلو أقامها برى من الصلح ولو لم يقم فله تخليف الطالب
 من الفصولين ولو كان الصلح عن اقرار والودعة غير حاضرة في يد المستودع جاز ولو كان
 المودع جاحدا للودعة جاز الصلح وكذلك الجواب في الاجارة والمضاربة والبضاعة وكل شئ
 هو أمين فيه من الوجيز **ف** قوم دخلوا على رجل ابلا وشهروا عليه سلاحا وهددوه حتى صالح
 رجلا عن دعواه على شئ ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة يجوز الصلح لان الاكراه
 عنده لا يكون الا من السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على

تحقيق ما أوردوه والفتوى على قولهما وهذا إذا شهور وأعلبه السلاح فان لم يشهر وأعلبه
السلاح وضربوه فان كان ذلك نهرا في المصر فالصالح جائز لان غير السلاح يلبث فيمكنه أن
يستغيث فيلحقه الغوث وان هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم هذا
إذا كان ذلك في المصر نهرا فان كان ذلك في الطريق ليس لأهرا أو كان في رستاق لا يلحقه
الغوث كان الصالح باطلا وان لم يشهر وأعلبه السلاح كذا في مشتمل الهداية عن الخاتمة
ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالحه عنه إلا أن يضمنه والمال لازم
للموكل قال وتأويل هذه المسئلة إذا كان الصالح عن دم العمد أو كان الصالح على بعض ما يدعيه
من الدين وإذا كان عن مال بمال فهو بمنزلة البيع فالمطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل
وان صالح عنه رجل بغير أمره فهو على أربعة أوجه ان صالح بمال وضمنه ثم الصالح ويكون
متبرعا على المدعى عليه كما لو تبرع بقضاء الدين بخلاف ما إذا كان بأمره ولا يكون لهذا المصالح
شي من المدعى وانما ذلك للذي في يده ولا فرق في هذا بين ما إذا كان مقرا أو منكرا وكذلك
ان قال صالحك على أني هذه أو على عبدي هذا صح الصلح ولزمه تسليمه وكذا إذا قال على
ألف وسلمها ولو قال صالحك على ألف فالعقد موقوف فان أجازته المدعى عليه جاز ولزمه
الألف وان لم يجزه بطل قال ووجه آخر ان يقول صالحك على هذا الألف أو على هذا العبد ولم
ينسبه الى نفسه لانه لما عينه للتسليم صار شرط سلامة له فيتم بقوله ولو استحق العبد أو
وجد به عيبا فردده ولا سبيل له على المصالح لانه التزم الإيفاء من محل بعينه ولم يلتزم شيئا سواه
فان سلم الحل له ثم الصلح وان لم يسلم لم يرجع عليه بشي بخلاف ما إذا صالح على دراهم سمائة
وضمنه أو دفعها ثم استحق أو وجدها زبوا فحيث يرجع عليه لانه جعل نفسه أصلا في حق
الضمان ولهذا يجبر على التسليم فان لم يسلم له ما سلمه يرجع عليه ببذله من الهداية وفي
الطلاصة وأجمعوا على ان صلح الفضولي جائز فان قال أجنبي المدعى عليه أقرم في السر
وان كنت مسمرا في دعوائك فصالحني على كذا وضمن له ذلك فصالحه صح وصورة ضمان
الفضولي بان يقول الفضولي للمدعى صالح فلا نامن دعوائك هذه على فلان وأضاف العقد
الى نفسه أو الى ماله نفذ الصلح والبذل على الضامن سواء كان بأمره أو بغير أمره ويرجع
بما أدى على المدعى عليه ان كان الصلح بأمره والامر بالصالح والخلع أمر بالضمان ادعى
دارا فانكر ثم اصطفا على أن يدفع اليه المدعى كذا دينار أو يأخذ الدار جاز لو قال
للمستأجر بعد فسخ الإجارة (٣) يتي دينار كبير وأبطل حق حبسه ففعل بطل حق الحبس
وللاجر أخذ دينار لانه صلح لاعتراض فبكان كرشوة وهو تطير صلح الكفالة والشفعة
وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ في هذه الصور كلها يبطل الحق ويرجع
الدافع بما دفع لو كفل بمال ونفس فصالح بشرط البراءة من كفالة النفس برئ أخذ سارق
مال غيره فصالحه حتى كف عن دفعه الى رب المال بطل الامام والقاضي لو صالح شارب

الخبر ليس عنه لم يجوز ولشاربها أخذ ما دفع ولو وجب عليه اللعان فصالحها على مال على أن لا تطالبه باللعان بطل وعفوها بعد الرفع باطل وقبل جائز والصالح عن حد القذف باطل فيرد المال وأما الحد فيسقط لو كان ذلك قبل الرفع إلى القاضي لا لو بعده ﴿١﴾ لو زنى بأمة رجل وأراد الرجل حللها فصالحها أو أحدهما على مال على أن يعفو بطل وعفوه قبل الرفع أو بعده دفع عن دار اشتراه فقال له غيره ٣ قبالة ابن خاتمه بنام منسب فادفع إلى كذا لادفع إليك ففعل لا يتمكن من استرداده أذ يصير مـ شـ تـ رـ يا السكاغدم منه هذا المال أو يصير مصالحا به من حق أو ملك كان له في هذه الدار وأيا ما كان صح الدفع ﴿٢﴾ أو وصى بغلة فخله لرجل ثلاث سنين والتخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمن فلو وصى له لو صالح الورثة على دراهم مسمومة وقبضها على أن يسلم لهم وصيته من هذه الغلة ولم يخرج التخل شيئا في تلك السنين أو أخرجت أكثر مما أعطوه بطل الصلح قياسا كصلح عن مجهول لا يعلم أ يكون أم لا ولكن استحسن أن أجيز الصلح انما هو رجل يرى من وصيته على مال ﴿٣﴾ صلح الورثة عن الوصية قبل موت الموصى لم يجوز ذلك بعد موته لا قبله فلا صلح قبل الملك ﴿٤﴾ الصلح عن الغصب على أكثر من قيمته جائز عند أبي حنيفة لا عندهما قاطعا أو متلفا وهو الصلح من مذهبه ﴿٥﴾ الصلح عن الاعيان على نقد أكثر من قيمتها لا لا يتغابن فيه حالا أو مؤجلا جائز عند أبي حنيفة لا عندهما ﴿٦﴾ الصلح عن اعيان مجهولة لا يجوز بخلاف الصلح عن حقوق مجهولة فانها تقبل الاستقاط بخلاف الاعيان من الفصولين ﴿٧﴾ ولو صالحه من ألف على عبد ثم تصادقا على أن لا شيء بطل الصلح والمدفوع اليه ان شاء رد العبد وان شاء أعطاه ألفا وأمسك العبد ﴿٨﴾ ادعى دارا في بدر رجل فانكر فصالحه انسان من دعواه على ألف ودفعها اليه بغير أمر المدعي عليه ثم بان أن الدار دار المدعي يأخذ مصالح الدار من المدعي مادفعها اليه ﴿٩﴾ الصلح على أربعة أوجه (٣) معلوم على معلوم ومجهول على معلوم كالمصالح عن دين أو حق معلوم على مال معلوم أو عن حق مجهول في دار في يد غيره على مال معلوم فهما جائزان وان كان الدار في يد المدعي عليه فاصطالحا على أن يعطيه المدعي مالا معلوما لم يجوز و صلح مجهول على مجهول كالموادي حقا في دار انسان ولم يسمه و ادعى المدعي عليه حقا في أرضه فاصطالحا على أن يدفع أحدهما مالا إلى الآخر لترك دعواه لا يجوز وان اصطالحا على أن يترك كل واحد منهما جاز وهذا صلح وقع عن مجهول لانه لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسلم ﴿١٠﴾ ادعى دارا فصالحه على بيت منها معلوم جاز حتى لا تسفع دعواه وينتبه بعد ذلك ولو صالحه على سكنى بيت منها أبا لا يجوز ولو شرط الخيار في الصلح جاز وان كان الخيار للمدعي عليه فالمصالح عليه مضمون في يد المدعي بقيته ودينه على حاله كافي البيع ﴿١١﴾ ولو صالح المحبوس بتممة سرقة ونحوها فان كان حبسه الوالي أو صاحب شرط

(٢) حجة هذا البيت باسمي

(٣) قوله على أربعة أوجه لم يذكر الاثلاثة والرابع معلوم على مجهول ومثاله ظاهر والحكم فيه البطلان كافي جامع الفصولين اهـ معصمه

فالصالح باطل لانه مكروه وان حبسه القاضي فالصالح جائز ❀ سرق من حافوت اسكاف خفافا
 لا قوام ثم أخذ الاسكاف السارق وصالح معه على شيء ان كان المسروق قائما لا يجوز الا باجازه
 أربابه وان كان مستهلكا يجوز بدون اجازة أربابه بعد أن يكون الصلح على دراهم ولا يكون
 الخط فيه كثيرا ❀ اذا فرض القاضي لامرأة على زوجها عشرة دراهم كل شهر ثم صالحته
 من العشرة على قفيز دقيق في شهر قبل مضي شيء من الشهر أو بعد مضي بعضه
 جاز في حصه الباقي دون الماضي وكذلك صلحها من نفقة ولدها الرضيع والصلح على أكثر من
 مهر مثلها جائز ولو طلقها بعد الدخول فصالحها على أكثر من مهر مثلها أو ماتت المرأة فصالح
 به ورثتها لا يجوز الا على قدر مهر مثلها ❀ ادعى حقائق دار فصالحه على دار فاستحققت الدار
 رجع بدراسمه وان استحق بعضهما لم يرجع بشيء ولو ادعى نصف الدار وأقران نصفها الذي
 البند فصالح من نصيبه على دار معاومة ثم استحق نصف الدار رجع بنصف الدار ولو قال
 لا أدري لمن هو أو سكنت أو قال لفلان آخر لم يرجع بشيء حتى يستحق أكثر من النصف من
 الوجيز ❀ كل صلح وقع بعد صلح فالاول صح والثاني باطل وكل صلح وقع بعد شراء فالصلح
 باطل ولو كان شراء بعد شراء فالثاني أحق وان كان صلح ثم شراء صح الشراء وبطل الصلح
 كافي الفصولين والوجيز ❀ ادعى عينا فقال ذواليد هذا ذواليد بعة فلان فصالحه بعد البيعة
 أو قبلها جازا قبل البيعة خصم فدفع الخصومة عن نفسه وبعدها يدفع الخصومة عن غيره
 ولا يرجع على المصالح عنه لعدم أمره ❀ شري شيئا فأدعاه أو بعضه رجل فصلحه المشتري صح
 ولا يرجع على بائعه لدفعه برضاه ولم يثبت الاستحقاق ❀ لو كان المدعي ديناً فصالحه على كيلي
 أو وزني مشار إليه في المجلس أو البيت صح ولا يبطل بقيامه عن المجلس بالقبض اذ لم يتفرقا
 عن دين بدين ولو كان الكيلي أو الوزني بغير عينه بطل بالافتراق عن دين بدين ❀ ولو ادعى
 قنا فصالح على نقد مؤجل والقرن هالك أو لا جاز أمانى القائم فلانه عن عين بدين وأما الهالك
 فلان الواجب هو القيمة وهي دراهم أو دنانير فقد صالح على عين حقه ولو صالحه على طعام
 أو عرض فلو كان الثمن قائماً جاز لا لو هالكاً كدين بدين ولو لم يكن فيه أجل جاز لو بعينه والا
 فان دفعه جاز في المجلس لا لو بعده قبل هذا عند أبي حنيفة وقبل قول الكل ❀ عليه كز
 حنطة وصالحه بأقرار أو أنكار على نصف كز ونصف كز شعير إلى أجل بطل نسيئة في الشعير
 فقد كله لانه فادامقارن ولو لم يضرب أجلا وكان الشعير بعينه لا البر جاز لعدم النسيئة ولو
 كان الشعير بغير عينه فقبضه في المجلس جاز ولو فارقه قبل قبضه بطل حصه الشعير فقط
 أطرو الفساد ❀ شري قنا فأراد الرد بعيب وأنكر البائع كونه عبده فصالحه على دراهم
 صح ويكون صلحا عن بعض الثمن الذي وجب على البائع رده على زعم المشتري وتعد رده
 لأنكار البائع فصا ركه تعدره بسبب آخر وعند تعدر الرد لا يعتني من جهة المشتري بحجب
 الرجوع بنقص العيب اذا جتيس جزء المبيع قلزمه رد حصته من الثمن ثبت انه صلح عن الثمن
 فصا رصالحا عن دراهم فصح حالا ومؤجلا فلو على دنانير جاز لو نقد قبل التفرق والا فسد

لانه صرف واقتراره بالعيب وانكاره سواء في موضع يمتنع فيه الرد وامافي موضع يمكن الرد
بعيب ففي الاقرار لا يكون صلحا عن الثمن بل عن حق الرد فيسقط حقه في ذلك بما لا يجوز
كيفية كان جانس الثمن أولا حالا أولا وكذا لو كان على كيلي أو وزني بغير عينه فان كان
بعينه جاز لانه في معنى الشراء بالدين وامافي موضع ليس له حق الرجوع بنقص العيب لم يصح
الصلح ادعت طلاقها اثلاثا وانكر زوجها فصالحها على ان تبرئه من الدعوى لم يصح ويرجع
بما دفع وهي على دعواها وكذا لو ادعت طلاقا أو طلاقين أو خلعاً ولو ادعت تطليقة باثنا
فصالحها على مال على تطليقها واحدا باثنا جاز فيكون خلعاً في حقه ودفعاً الظلمة في حقها
فلو قامت بينة على ذلك بعده وشهدوا انه طلقها اثلاثا أو واحدة ترجع عليه بما دفعته من
الفصولين ﴿ كل ما صلح بدلا في البيع صلح بدلا في الصلح حتى لا يجوز الصلح على حيوان
الى أجل وعلى ألف الى الحصاد ولو صالح من الدعوى في الغنم على الغنم على ان للمطلوب
أو للطالب الا ولاد كلها سنة لا يجوز ولو صالح على صوف غير ما قبل يجوز عند أبي يوسف
وقيل لا يجوز ولو صالح على البانم في ضرعها لا يجوز ولو صالح على مخاضه بدينق هذه الخطة
لا يجوز ولو صالحه على ثوب على ان يصبغه بصفر أو يخبذه له قباء أو يحشوه أو يطنسه
لا يجوز ﴿ ولو صالح عن دعواه في دار على خدمة عبده سنة ثم اعتقه المالك فالعبد بالخيار ان
شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان خدمه لا يبطل الصلح وان لم يخدمه يبطل ويرجع الى
دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة ولو قتله صاحب العبد لا يضمن ويبطل
الصلح فيما يستوفى من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة يلزمه القيمة وينقض الصلح عند
محمد ولا ينقض عند أبي يوسف ﴿ الصلح عن المعضوب المستهلك على ألف الى سنة
والمعضوب متى لا يجوز وان كان عروضا يجوز ﴿ ظلة على طريق نافذة تخصمه رجل فاراد
طرحها فصالحه على الترك لا يجوز قديمة كانت أو حادثة أو لايه لم ولو صالح مع الامام جاز
اذا رأى في ذلك منفعة للمسلمين ويضع بدل الصلح في بيت المال ولو صالحه على الطرح فان
كان الخصم دفع المال لرب الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حديثة أو لايه لم لا يجوز
وهو الصحيح ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة أخذ الخصم الدراهم وتركها لا يجوز ان
كانت قديمة وان كانت حديثة فان كان في السكة معه غيره فصالحه على الترك من نصيبه
جاز ثم الشراكه ان تركوا الظلة بسلم له جميع بدل الصلح فان رفعوا الظلة بدل يرجع صاحب
الظلة على المصالح بجميع بدل اختلاف قيمته وان صالحه من جميع الظلة يصح في نصيبه
ويتوقف في نصيب شركائه ثم قيل له ان يرجع بحصته وقال الفقيه أبو جعفر ليس له
ذلك وان كانت الظلة لا يعرف حالها لم يجوز الصلح وان صالحه على الطرح فان كان الخصم
دفع المال بطرح وهي قديمة جاز وان كانت حديثة قيل لا يجوز ونص محمد في المبدوط انه
يجوز ﴿ ولو صالحه من عين أو دين على خدمة عبده بعينه أو سكنى دار أو زراعة أرض
سنة أو ركوب دابة بعينها وقسمه أو ما أو على مسافة معلومة أو ليس ثوب سنة جاز

ويكون اجارة حتى لو مات أحد المتصالحين أو هلك المصالح عليه أو استهلكه انسان
أو استحققه يطل الصلح عند محمد وهو الاظهر الا ان في الصلح عن اقرار يرجع على المدعي
به وفي الصلح عن الانكار يرجع على دعواه ان لم يستوف شيئا من المنفعة وان استوفى
بعض المنفعة يرجع على دعواه بقدر ما لم يستوف وعند أبي يوسف لا ينقض الصلح بكون
المتصالحين ويكون لورثة المدعي المنفعة وينقض فيما عدا ذلك والصلح على ميراثين
لا يجوز ❀ صالحه على سبيل ماء أو على ان يضع كذا أو كذا جذوعا لا يجوز ان بين له وقتا
وروى الكرخي انه يجوز ذكر الفقيه أبو جعفر انه لا يجوز ❀ تبدل غصن شجرة في دار جاره
فصالحه على دراهم لم يتركه لم يجوز لانه لا تعامل في ترك الغصن وفي ترك النطفة تعامل فيجوز
❀ ولو ادعى أحد الورثة قبل القاضي ميراثا أو أنكره فصالحه جاز ولا شيء للدخول على القاضي
وليس له ان يشارك صاحبه فيما قبض اذا كان المدعي به قائما في يد القاض فان كان مستهلكا
فله ذلك وان صالحه عن اقرار بالشركة لا يكون للدخول خرمته عليه وله ان يشاركه وذكر في
الوصايا انه ضمن للدخول خرمته ذلك ❀ صالح المريض عن قتل العمد على ألف قال أبو يوسف
لم يجوز الا من الثلث وقال محمد يجوز من جميع المال ❀ صالح أحد ولدين عن دم العمد على
مائة جاز ولا يشاركه الا خرمته وان كان القتل خطأ شاركه فيها ❀ رجل قتل عبدا انسان
خطأ أو شق ثوب انسان فصالح على أكثر من قيمته جاز وقال أبو يوسف أبطل الفضل
❀ و صلح المستأمن في دارنا جائز وصلح الذي كصلح المسلمين الا في الصلح على الخمر
والخنزير فانه يجوز بينهم خاصة ❀ رجلان ادعيا دارا فصالحه أحدهما من حصته على
مائة فليس لصاحبه ان يشاركه ولو صالحه من الجميع على مائة وضمن تسليم نصيب شريكه
فلشريكه الخيار ولا يرجع الشريك على المصالح اذا لم يسلم نصيبه وللمدعي عليه الخيار في
نصيب المدعي في الصلح والامضاء لهما اذا لم يسلم له جميع المصالح عليه عند أبي يوسف وعند
محمد لا خيار له كالباع أحدهما جميع عبد بينهما ما وضمن تسليم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه
نصيبه فلهما شترى الخيار عند أبي يوسف خلافا لمحمد من الوجه ❀ واذا كان الدين مشتركا
بين اثنين فصالح أحدهما عن نصيبه على ثوب فلشريكه الخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين
بنصفه وان شاء أخذ نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين من الهداية ❀ ادعى
على بعض الورثة ديناً على الميت فصالحه وبعضهم غائب فلو ثبت الدين بالبيننة
وادى بدل الصلح من التركة بأمر القاضي صح ورجع لومن مال نفسه ولو دفع من التركة
بلا قضاء القاضي فلغائب استرداد حصته ولو من مال نفسه لا يرجع على الغائب اذا لم يثبت
الدين بحجة شرعية ❀ دار بين ثلاثة ادعى فيها رجل فصالح الحاضر صح فلو شرط أن
يكون نصيب المدعي له فله ذلك لو أقر به سائر الورثة فكأنه شترى نصيبه ولو أنكروا يقوم
المصالح مقام المدعي فلو أقام بينة على حق المدعي أخذ نصيبه ولو لم يقوم برجع على المدعي
في حصته شريكه اذا صالحه على شرط سلامة نصيبه ولم يسلم فيرجع ببطل الصلح فصولين

❦ إذا كان لرجلين على رجل ألف درهم ثمن مبيع فافترأ أحدهما أنه كان للمطلوب عليه خمسة مائة قبل دينهم مبرئ المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه بخلاف ما لو قبض شيئاً فإنه يشاركه ولو أبرأه من نصيبه أو وهبه أو جنى عليه جناية عمداً موجبة للارش حتى سقط الدين لم يكن لشريكه أن يرجع عليه وكذلك الوصله عن العمد الموجب للقصاص على مال ولو أفسد متاعه ليس لشريكه أن يشاركه عند أبي يوسف وعند محمد يشاركه كالو غصب منه شيئاً يساوي خسمائة والاختلاف في رواية الإمام أبي حفص الكبير ما في رواية أبي سليمان الجرجاني أطلق الجواب أنه لا يشاركه ولم يذكر خلافاً ❦ ولو استقرض منه مالا واشترى به شيئاً بعد ثبوت هذا المال فلشريكه أن يشاركه من الخلاصة (قلت) وتعمام الكلام في هذه المسئلة من في الشراكة من كتبنا هذا

❦ الباب الثالث والثلاثون في السير

لابأس بان يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلوا مما وجدوا من الطعام كالخبز واللحم والسمن والزيت وقد شرط الحاجة في رواية ولم يشترطه في الأخرى ويقالوا بما يجدونه من السلاح ان احتج اليه ويرد الى المغنم ان استغنى عنه والداية مثل السلاح ويستعملوا الحطب وفي بعض النسخ الطبيب ويدهنوا بالدهن ويوقعوا به الدابة عند الحاجة كل ذلك بلا قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئاً ولا يقولونه فلو باع أحدهم رد الثلث الى الغنمة واذا أخرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا من الغنمة ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف أو طعام رده الى الغنمة اذا لم يقسم وبعد القسمة تصد قوا به ان كانوا أغنياء وانفقوا به ان كانوا محاربين وان كانوا انتفعوا به بعد الاحراز زد قيمته الى المغنم ان كان لم يقسم وان قسمت الغنائم فالغني يتصدق بقيمته والفقير لا شيء عليه من الهداية ❦ وفي الوجيز وبعد الاحراز لا يباح لهم تناول الاياضمان وان فضل معه فضل يعيده الى الغنمة ان لم يقسم ان كان غنياً وان كان فقيراً يأكل بالضمنان انتهى ❦ السلطان اذا أودع بعض الغنمة عند الغازي ثم مات ولم يبين عند من أودعها لا يجب الضمان عليه في ماله كافي الاشياء عن قناوى قاضي خان من الوقف قلت وقد رأيتها في السير من قناوى أيضاً ❦ العادل اذا أنلف نفس الباغى أو ماله لا يضمن ولا يأثم والباغى اذا قتل العادل لا يجب الضمان ولو أنلف العادل مال الباغى (٣) يستحل مال العادل وليس لنا ولاية الا لزام عليهم فلا يفيد ايجاب الضمان ولا كذلك العادل انتهى ❦ قوم من المسلمين جمعوا مالا ووقعوه الى رجل ليدخل دار الحرب ويشترى أسارى المسلمين منهم فان هذا المال يسأل ٣ التجار في دار الحرب فكل من أخبر أنه أسير عرف أيديهم يشترىه المأمور ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبداً في ذلك الموضع

(٣) هنا سقط ولم أقف على هذه العبارة بعد مراجعتها ما يبدى من الكتب فليظن ويرر

اه محكمه

اعماله يشتري بقدر قيمته أو بغيره يسير فلو أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقال له الأسير اشتري
فاشتراه المأمور بالمال المدفوع اليه يضمن المأمور ذلك المال ويرجع على الأسير لانه صار
معرضاً اليه فيرجع عليه كمن قضى دين غيره بأمره فانه يرجع عليه بما أمر به بدون غيره
ولو ان هذا المأمور اشتراه الأسير قال للأسير بعد ما قال له الأسير اشتري بكذا انما اشتريتك
بالمال المدفوع الى حسيبه واشتراه كان مشترى بالاصحاب الاموال ❀ ولو ان أمير العسكر
أجر أجيراً بأكثر من أجر المثل قدر ما لا يتقارب الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة كانت
الزيادة على أجر المثل باطلة لان أمير العسكر يتصرف بطريق النظر ولو ان الأمير قال
استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي لي ان أفعل كان جميع الاجرى ماله ❀ ولو قال أمير العسكر
لمسلم أو ذمي ان قتلت ذلك الفارس فلك مائة درهم فقتله لاشئ له لان قتل الكافر طاعة فلم
يصح الاستئجار عليه وكذلك لو استأجر أمير العسكر مسلماً أو ذمياً لقتل أسيراً الكافر في
أيديهم لا يجب الاجر بخلاف ما لو استأجر رجلاً لقطع رأس القنلى حيث يجب الاجر لانه ليس
بطاعة ومن أتلف في دار الحرب من الغنيمة ماله فقه لا ضمان عليه وان كان ممن لا يجوز
له الانتفاع بالغنيمة كالتجار لانه لا يتأ كد فيمحق الغنائم قبل الاحراز من قاضي خان ولو
أتلفها بعد الاحراز يضمن لنا كد الحق حتى لو مات واحد منهم يورث نصيبه كافي الوجيز
❀ كافر استولى على مال مسلم وأحرزه بدار الحرب ملكه ملكاً طيباً حتى لو أسلم بطيبه
ولا يجب عليه رده ولا التصديق به من الغنيمة ❀ الامام اذا قسم الغنائم ودفع أربعة الاخماس
الى الجند وهلك الخمس قبل ان يسلمه الى أهله في يده سلم للجند ما كان بأيديهم وكذا لو دفع
الخمس الى أهله وهلك الاربعة الاخماس في يده سلم الخمس لأهله من قاضي خان ❀ اذا دخل
مسلم دار الحرب بأمان فقتل واحداً منهم أو أسلم مالاً أو غصب متاعاً لا يلزمه غرمه وبصير
ملكاً ويكره لذلك وفي الغصب يرد عليهم ولو كان حربياً أو أدانه حربياً ثم خرج البنا مستأمنين
بطلت المداينة من الوجيز ❀ ردة الرجل تبطل عهدة نفسه حتى لو قتله أحد بغير أمر القاضي
عمداً أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو أتلف عضواً من أعضائه لاشئ عليه ❀ المسلم لو أصاب
مالاً أو شيئاً يجب فيه القصاص ثم ارتد أو أصاب وهو من بني دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب ثم
جاء مسلماً فهو مأخوذ بجميع ذلك ولو أصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب مرنداً لا يؤخذ بعد
الاسلام ما كان أصاب حال كونه محارباً بالمسلمين من قاضي خان ❀ أسرق مسلم فوقع في
في الغنيمة وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت بطل حقه فصولين ❀ السلطان اذا ترك العشر
لمن هو عليه جاز غنياً كان أو فقيراً لكن اذا كان المتروك له فقيراً فلا ضمان على السلطان
وان كان غنياً ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة كذا في
القاعدة الخامسة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء ❀ ولو وطئ واحد من الغنائم
جارية من الغنيمة فولدت ولداً فادعاه لا يثبت نسبته منه عندنا خلافاً للشافعي ويجب عليه
العقر وتقسيم الجارية بين الغنائم من درر البحار

الباب الرابع والثلاثون في القسمة

المقبوض بالقسمة الفاسدة ثبت الملك فيه وينفذ التصرف فيه كالمقبوض بالشراء الفاسد من القنية ❦ رجل مات فقامت امرأته أولاده في الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهودا شهدوا أن زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك الرجل إذا قسم امرأته أخيه ميراثها وأقرا الأخ بارتها وأقرا أن هذا زوجها وهذا أخى ثم أقام الأخ البينة أن الزوج كان طلقها فانه يرجع عليها بما أخذته من الميراث كذلك في فصل دعوى الملك بسبب من قاضى خان ❦ اقتسم دارا فاصاب أحدهم من الدار ثلثها وقيمتها بالنصيبين سواء فاستحق جزء شائع منها انتقضت القسمة ولو استحق نصف مافي يد أحدهما فعندهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار أن شاء يرجع على صاحبه بربع مافي يده وإن شاء انتقض القسمة وعند أبي يوسف تنتقض القسمة والفرق لهما أن الأقران والتميز لا يبطل باستحقاق جزء من نصيب أحدهما لأنه ليس فيما وراء المستحق بيت معين من نصيب أحدهما بخلافه لو استحق نصف مافي يد أحدهما فلو باع نصفه ثم استحق النصف الباقي يرجع ربع مافي يد صاحبه وعند أبي يوسف تنتقض القسمة ويضمن قيمة نصف ما باع فيقسم مافي يد صاحبه نصيبين ولو استحق بيت بعينه فالقسمة جائزة ولو أن استحق من نصيبه بالخيار كما في الهداية ❦ وفي الخلاصة دار بين رجلين أخذ أحدهما الثلث من مقدمها وأخذ الآخر الثلثين من مؤخرها وقيمة كل من الثلث والثلثين ستمائة ثم استحق نصف الدار مشافا في هذا الوجه تفسخ القسمة بالاتفاق وأما الوجه الذي لا يبطل غير المستحق عليه فهو أن يستحق نصف مافي يد أحدهما مقسوما فيخير فله أن يبطل القسمة أن شاء وإن شاء يرجع بربع مافي يد صاحبه وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو أن يستحق نصف نصيبه شاء فعندهما لا يبطل القسمة ويخير المستحق عليه كما في الوجه الثاني وعند أبي يوسف تبطل القسمة انتهى ❦ استحق بعض نصيب أحد الورثة بعينه بعد القسمة ببينة وذهباء فقال أحدهما المدعى ادعى طلبا بغير حق ليس له أن يرجع على بقية الورثة بشئ من القنية ❦ لرجلين مائة شاء أحدهما أربعين شاء قيمتها خمسة مائة والآخر ستين قيمتها خمسة مائة فاستخفت شاة من الأربعين قيمتها عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في ستين يضرب ذوا الستين بخمسة والآخر بخمسة مائة غير خمسة ولا تنتقض القسمة عند أبي حنيفة بخلاف الأرض والدار لأن الاستحقاق في الشبهة لا يوجب غبنا في الباقي وفي العقار يوجب غبنا ❦ اقتسم دارا أو أرضا نصيبين وبني كل واحد في نصيبه ثم استحق الدار لرجع أحدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان أخذ كل واحد منهما دارا فبني أحدهما في داره ثم استخفت رجوع بنصف قيمة البناء لأن الدار الواحدة كل واحد مضطرب في القسمة بتكميل المنفعة والغرور من المضطرب لا يتحقق وفي الدارين غير مضطرب في هذه القسمة بل لأن ينقسم كل دار على حدة بلا تغوييت جنس منفعة فكانت هذه مبادلة محضه اختيارية كالبيع وقد صار مغرورا من جهة صاحبه فرجع من

الوجيز ❦ سئل الحاكم عبد الرحمن عن صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان
للمزارع اقسماها واقرض نصيبى فقسم المزارع حال غيبة الدهقان وأقرض نصيب الدهقان اليه
فحمل نصيب نفسه الى بيته أولا فلما رجع اذ قد هلك ما أقرضه للدهقان فالهلاك على الدهقان
خاصة كذا فى الصغرى ❦ الغرامان ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان
كانت لحفظ الانفس ففى على عدد الرؤس وفرع عليها ولو لوالجى فى القسمة فيما اذا غرم
السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا ❦ اذا خيف الفرق للفسقة فانفقوا على القاء بعض
الامتنعة منها والقوا والغرم بعد الرؤس لانها لحفظ الانفس ❦ القسمة الفاسدة لا تفيد الملك
بالقبض (٣) وهى تبطل بالشروط الفاسدة كذا فى الاشياء ❦ ولا يجوز قسمة الدين قبل قبضه
هذه فى الكفالة من الهداية ❦ لو كان للدين قسمة الدين والعين اذا غرم طوا فى القسمة
ان يكون الدين لاحدهم فالقسمة فاسدة وان اقسما الدين بعد قسمة الاعيان فقسمة
الاعيان ماضية وقسمة الدين باطله ❦ اقسمة الورثة باهر القاضى ومنهم صغير أو غائب لا تغذ
الابا جازة الغائب أو ولى الصبى أو يحير الصبى اذا بلغ ولو مات الغائب أو الصبى فجازت ورثته
نفذ عند أبى حنيفة خلافا لمحمد ❦ اقسمة الشركاء فيما بينهم وفيهم شرك صغير أو غائب لا نص
القسمة فان أمرهم القاضى بذلك صح ❦ اذا كان المكيل أو الموزون بين حاضر وغائب أو بالغ
وصغير فاخذ الحاضر أو البالغ نصيبه انما نفذ القسمة من غير خصم بشرط سلامة نصيب
الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقى قبل ان يصل الى الغائب فالهلاك عليه ما من مشتمل
الهداية والصغرى ❦ اذا باع أحد الشريكين نصيبه من دار بعد ما اقسماها فبى المشترى
ثم وجد به عيبا فرجع على بائعه بالنقصان لعدم التمكن من الرد بسبب الزيادة لم يرجع البائع
على شريكه بما ضمن للمشترى عند أبى حنيفة وقال يرجع من المجمع ولو باعه قبل الاقسام
فضمان النقصان عليهما اتفاقا ذكره فى شرحه ❦ ولو نهايتا فى الاستغلال فى الدار الواحدة جاز
فى ظاهر الرواية وفى العبد الواحد والداية الواحدة لا يجوز ولو زادت الغلة فى نوبة أحدهما
عليها فى نوبة الآخر يشترى كان فى الزيادة بخلاف ما اذا كان التهاؤ على المنافع فاستعمل
أحدهما فى نوبة زيادة والتهاؤ على الاستغلال فى الدارين جائزا أيضا فى الظاهر ولو فضل
غلة أحدهما لا يشترى كان فيه وكذا يجوز فى العبدين عندهما ولا يجوز عنده ولا يجوز فى
الدايتين عنده خلافا لهما

❦ الباب الخامس والثلاثون فى الوصى والولى والقاضى ❦

لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها أمر على خطر لما روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى انه
(٣) قوله لا تفيد الملك بالقبض هذا بخلاف لما نقله المؤلف عن القنية أول الباب وقد تعقبوا
عبارة الاشياء بان الصواب حذف لا كفى القنية والبرازية فكان حق المؤلف التقيمه على
ذلك اه محصه

قال الدخول في الوصية أوله غلط والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا يجوع عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية إلا أحمق أوله ثم للموصي أن يودع مال اليتيم ويضعه ويبيع بماله اليتيم ويدفع مضاربة وله أن يفعل كلما كان فيه خير لليتيم وكذا الأب وإذا بلغ الصغير وطالب ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مني كان القول قوله مع عينة لأنه أمين فإن قال أنفقت مالك عليك صدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر وإذا اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي المذكور في الكتاب قول محمد وأما على قول أبي يوسف فالقول قول الوصي وهذه أربع مسائل أحدها هذه والثانية إذا ادعى الوصي أن الميت ترك رقية فأنفقت عليه إلى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن قال محمد والحسن ابن زياد أن القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجمعوا أن العيب لدول كانوا أحياء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة إذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم أبقى فجاءه رجل فاعطى جعله أربعين درهما والابن ينكر الابن كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن بن زياد القول قول الابن إلا أن يأتي الوصي ببينة على ما ادعى وأجمعوا على أن الوصي لو قال استأجرت رجلا ليرده فإنه يكون مصدقا والمسئلة الرابعة إذا قال الوصي أديت خراج أرضك عشر سنين منذ مات أبوك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم إنما مات أبي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد لأن الوصي يدعي تاريخا سابقا وهو ينكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الوصي لأن اليتيم يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل وإن قال الوصي فرض القاضي لا خيل الزمن نفقة في مالك كل شهر كذا فاديت البسه لكل شهر منذ عشر سنين وكذبه الابن لا يقبل قول الوصي هذا الكل ويكون ضامنا للوصي إذا باع شيئا من تركه الميت نسيت أن كان يتضرر به اليتيم بأن كان الاجل فاحشا لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فإن أقرض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ في الأب لاختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الأب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي فلما أخذ الوصي مال اليتيم فرضا لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وعن محمد وليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد وأما أنا أرجو أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به ولو رهن الوصي أو الأب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استخراجه عن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس ولو قضى الوصي ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الأب ذلك جاز لأن الوصي لا يملك أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والأب يملك والرهن بمنزلة القضاء ولو قضى الأب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن وذكر في الجامع الصغير إذا رهن الأب مال ولده الصغير بدين نفسه وقيمة الرهن أكثر من الدين فهلك الرهن عند المرحم

كان على الاب مقدر الدين لقيمة الرهن وذكر شمس الائمة السرخسي ان الاب والوصي
 يضمنان مالبسة الرهن وسوى بين الوصي والاب وعن أبي يوسف ليس للوالدين أن يقضيا
 دينهما من مال الصغير فلا يكون لهما أن يرهننا وعن بشر بن الوليد ليس للاب أن يرهن مال
 ولده بدين نفسه وانظروا ان للاب أن يرهن استحسانا وكذلك الوصي وفي القياس ليس لهما
 ذلك وعند هؤلاء الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن وصي احتال بمال اليتيم ان كان
 الثاني أملا من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز وللوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال
 اليتيم وأن يقضي عنه اذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي القياس وهو
 قول محمد لا يكون له ذلك فان فعل كان ضامنا وللوصي لا يملك ابراهيم الميت ولا ان يحط
 عنه شيئا ولا أن يؤجل له اذ لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الخط
 والتأجيل والابرا في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا وعند أبي يوسف لا يصح ذلك
 ويكون ضامنا ولو صالح الوصي أحدا من دين الميت ان كان للميت دينه على ذلك أو
 كان الخصم مقررا بالدين أو كان للقاضي علم بذلك الحق لا يجوز للوصي وان لم يكن له على
 الحق دينه جاز صالح الوصي لانه يصلح به بعض الحق بقدر الامكان وان كان الصلح عن دين
 الميت أو على اليتيم فان كان للمدعي دينه على حقه أو كان القاضي قضى له بحقه جاز
 صلح الوصي لانه اسقاط بعض الحق وان لم يكن له دينه ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح
 الوصي لانه اتلاف لماله وهو تظير ما لو طمع الساطان الجائر المتغلب في مال اليتيم فأخذ
 الوصي وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم قال الصفا ر لا ينبغي للوصي أن يعطى وان أعطاه
 كان ضامنا وقال الفقيه أبو الليث ان خاف الوصي القتل على نفسه أو اتلاف عضوم
 أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم لا يضمن فان خاف على نفسه القيد أو الحبس أو علم
 انه يأخذ بعض مال الوصي ويبيع له من المال ما يكفيه لا يضمنه أن يدفع مال اليتيم فان دفع
 كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فان الساطان أو المتغلب
 بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث وصي
 من مال اليتيم على جائر وهو يخاف على انه ان لم يره ينزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال
 بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مضربه بالمال قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا
 قول أحمد بن حنبل وإنما هو قول ابن سبلة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث عن أبي يوسف
 انه كان يجوز للاوصياء المصانة في أموال اليتامى واختيار ابن سبلة موافق لقول أبي يوسف
 وبه يفتى واليه إشارة في كتاب الله تعالى أما السبينة فكانت لساكنين يعملون في البصر
 فأردت أن أعيها أجازا لتعيب في مال اليتيم مخافة أخذ المتغلب وصي أنفق على باب
 القاضي في الخصومات من مال اليتيم فأعطى على وجه الاجرة لا يضمن قال الشيخ أبو
 بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدر اجر المثل والغبن اليسير وما أعطى له على وجه
 الرشوة كان ضامنا قالوا بذلك المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه

وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة من قاضيان وفي البرازية من الاجارة الوصى اذا أنفق في خصومه الصبي على باب القاضى فما كان على وجه الاجارة كاجرة الشخص والسبحان والكاتب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اهـ وفي الخلاصة رجل مات وخلف ابنتين وعصبة فطلب السلطان التركة ولم يهرب بالعصبة فغرم الوصى للسلطان الدراهم من التركة بامر الابنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقدر على تحصيل التركة الا بما غرم للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لهم ان يجوه الا ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا قول الفقيه أبى جعفر وفي فتاوى النسب الوصى اذا طواب بجباية مال اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازادته المؤنة فدفع من التركة جباية داره لا يضمن اهـ

❦ صرف الوصى من مال اليتيم الى ظالم يسأل عنهم فليس لهم الرجوع عليه ❦ تغلب جائر على تركه الميت ويمكن دفعه بقدر معين من التركة فدفعه القاضى من مال نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع له عليهم وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع الظلم صار من حوائج الصغار كالصرف الى سائر الحوائج على قصده الرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة ❦ اختلف السلف في اكل الوصى من مال اليتيم فقبل يباح كله بالمعروف وقبل لا يأكله قرضا ثم يرد وقيل لا يأكل من اعيان ماله واما البان المواشى وعقار الاشجار فباح ماله بضر باليتيم وقيل يأكل منه ولا يكتسب وقيل يكتسب ايضا وقال ابو حنيفة في كتاب الاثاريات كل ولا يأخذ قرضا غنيا كان أو فقيرا ولا يقرض غيره وقال الطحاوى له ان يأخذ قرضا ثم يقضيه وقال ابو يوسف لا يأكل منه اذا كان مقيما وان خرج في تقاضى دين له أو لمراعاة اسبابه فله ان ينفق ويركب دابته ويلبس ثوبه واذ رجع رد الدابة والثياب وقال ابو ذر والصحح قول أبى حنيفة لان التقاضى شرع فيه متبرعا فلا يوجب ضمانا ❦ ولو نصب القاضى وصيا وعين له أجر العمل له جاز ولو وصى أن يוכל ببيع مال اليتيم ويوكل في تقاضى ديون الميت وأمواله ويبيع لليتم ويضع له ويودع ماله وقال ابو حنيفة يؤدى فطرته ويضحي له من ماله ان كان له مال من القنينة ❦ رجل مات وأوصى لامرأته وترك وريثة صغارا فنزل سلطان جائدا فقبل لها ان لم تعطه شيئا استولى على الدار والعقار فاعطت شيئا من العقار قال ابو جزم صانعتها ❦ وصى أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصى مأجورا وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى أن يتكاف مقدارا ما يقر فى صلاته وينبغى للوصى أن يوسع على الصبي في نفقته لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضيق وذلك يتفاوت بتفاوت مال الصغير فله وكثرة اختلاف حاله فينظر في حاله وماله وينفق عليه قدر ما يليق به ❦ ومتى خرج في عمل اليتيم واستأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد منه استسناا وعن نبيه لا وصى أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان الوصى محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس

وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف بقدر أن يعني بماله ❦ وهي اشترى لنفسه شيئا من مال الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز ❦ ولو اشترى مال اليتيم لنفسه ان كان خير اليتيم جاز وكذا اذا باع ماله من اليتيم عند أبي حنيفة وقال محمد لو باع ماله اليتيم أو اشترى من مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال وعند أبي يوسف فيه روايتان كان يقول أولا كما قال محمد ثم رجع الى قول أبي حنيفة وفسر شمس الأئمة السر خسي الخبرية فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بثمانية يكون خيرا لليتيم ❦ والاب اذا اشترى من ولده الصغير لنفسه أو باع من ولده الصغير ان كان شراء للولد لا يجوز وان لم يكن شراء للولد جاز ولا يشترط أن يكون خيرا للولد ❦ ولو باع أحد الوصيين شيئا من تركه الميت لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد لان عندهما لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ❦ اذا أقر القاضى بدين على الميت أو بوصية كان باطلا ❦ ولا يجوز للوصي الاجارة الطويلة في مال اليتيم لمكان القين القاحش في السنين الاولى ❦ والاب والوصي يملك كل واحد منهما تزويج أمة الصغير من عبده استحسانا لا لرواية عن أبي يوسف هذه الجملة من قاضيهان ❦ قضى الوصي ديناً بغير أمر القاضى فلما كبر اليتيم أنكر دينه على أبيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد دينه اذا أقر بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبى فلو ظهر غيرهم آخر يفرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه أولا لا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلائنه كما في خزانه المفتين وقيد في جامع الفصولين على قول بالموجب عرفا ❦ وفي الملتقط أنفق الوصي على الموصى في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن ❦ ولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وأنفق ثمنه صدق ان كان مالكه والا فلا كذا في دعوى خزانه الا كمل ❦ ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلائنه الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي اذا فرض القاضى نفقة ذي رحم محرم على اليتيم فادعى الوصى الدفع كذا في شرح المجمع مع معلا بان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حوائجه انتهى فيمنع أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلائنه لان هذا من جملة عمله في الوقف وفي ثنتين اختلاف لوقال أدبت خراج أرضه أو جعل عبده الا ببق قال أبو يوسف لا يمان عليه وقال محمد عليه البيان والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مالا لا آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه أدى جعل عبده الا ببق من غير اجارة الرابعة ادعى انه أدى خراج أرضه في وقت لا تصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى انه أذن لليتيم في التجارة واندر كبه ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا

التاسعة التجزير ربح ثم ادعى انه كان مضارباً العاشرة ادعى فداء عبده الجاني الحادية
 عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى
 انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي مبتسة الكل في فتاوى العتابي من الوسايا
 وذ كرضابطا وهو ان كل شيء كان مسلطاً عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا من الاشياء
 والنظار **❦** لو قضى وارثه دينه من تركته باقراره بخاء دائن ضمن له ولو اداه بقضاء لم يضمن
 وشارك الاول **❦** أحد الورثة لو قبض شيئاً من التركة فضاغ عنده يضمن ما كان حصته غيره
 الا في موضع يخاف الضيعة والوصي يقبض مطلقاً واحدا الورثة لو قبض ديناً للميت على
 رجل أو وديعه له عند رجل فضاغ عنده يضمن من الخلاصة **❦** قال لا يخرج صرف ثلث مالي
 الى فقراء المسلمين ثم مات فصرف الورثة الثلث الى فقراء المسلمين فالوصي أن يخرج الثلث
 مرة أخرى ويصرفه اليهم من القنبة **❦** الوصي اذا أنفق التركة على الصغار فنفدت
 التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء غريم وادعى على الميت ديناً وأثبت به بالينة عند القاضي وقضى
 به القاضي لهذا الغريم أن يضمن الوصي فيسأل ان أنفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان على
 الوصي وان أنفق بغير أمره فعليه الضمان لان الدين مقدم على الميراث **❦** أحد الورثة
 حال غيبته الاخرين اتخذ دعوة من التركة وأكل الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع
 ثم أرادوا تضمين ما أنفق لهم ذلك لان الاتفاق لا يتوقف حتى تلفه الا جازة ألا ترى ان من
 أنفق مال انسان ثم قال المالك رضيت بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ من مشتمل
 الاحكام **❦** لو اشترى الوصي أو الوارث الكفن ونقد الثمن من ماله أو قضى ديناً في التركة أو
 اشترى الكسوة أو النفقة للصغير يرجع ويصدق بالينة (٣) ولو قال أدبت الخراج والثلث
 من مال هندي لا يصدق من غير بينة من الوجيز **❦** وفي الخلاصة الوصي أو الوارث اذا
 اشترى كفنًا للميت له ما أن يرجع في مال الميت والاجنب اذا اشترى لم يرجع اه **❦** لو
 كفن الميت غير الوارث من ماله كالمع وجود الاخ لا يرجع في تركته الميت ان كان باهر
 الورثة وان كان بغير أمر الورثة فلا رجوع له أشهد على الرجوع أم لا ولو أمر أحد الورثة
 انساناً بأن يكفن الميت فكفن ان أمره ليرجع عليه يرجع كافي أنفق في بناء دارى وهو
 اختيار شمس الاسلام وذكر السرخسي ان له أن يرجع لان أمره بمنزلة أمر القاضي من
 مشتمل الاحكام **❦** والادب أن يسافر بمال طفله وله دفعه مضاربة وبضاعة وأن يوكل ببيع
 وشراء واستئجار وأن يودع ماله ويكتب عنه ويزوج أمته لاقته وبرهن ماله بدينه وبدين نفسه
 وله أن يعمل به مضاربة ويذهب أن يشهد عليه ابتداءه والا يصدق ديانته ويكون المشتري كله
 للصبى قضاء وكذا الوشارك ورأس ماله أقل من رأس مال الصبي فان أشهد قال ربح كما شرط
 والا يصدق ديانته لا قضاء قال ربح على قدر رأس المال قضاء لانه لا يستحق الا بالشرط فان لم يثبت
 قوله ويصدق بالينة الذي في جامع الفصولين ولو اشترى له الوصي طعافاً أو كسوة بشهادة
 شهود يرجع اه وفي الانقروى ولو لم يشهد لا يرجع وذكر وجهه فراجعته متأملاً اه متضمنه

الشرط عند القاضي لا يقضى له وبعائنه الوصى في ذلك كله من الفصولين ١ وفي الهداية
من الوديعة للوصى أن يسافر بمال اليتيم إذا كان الطريق آمنا وكذا الأب في مال الصغير اه
والوصى أن يدفعه شركة كره في الوقاية ٢ ليس للوصى في هذا الزمان أن يأخذ مال اليتيم
مضاربة كره في الفصولين وفيه لو استدان الأب لطفه جاز وكذا الوأقر به انتهى وفي
الاشباه من أحكام السفر الوصى لو سافر في البحر ضمن كالمودع انتهى ويجوز للوصى أن
يكتب عبد اليتيم استعانة وكذا الأب إذا كتب عبد اليتيم ولو كاتب عبد اليتيم ثم وهب
المال من المكاتب لا يجوز لأن الوكيل بالكاتب لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الاصلالة
وكذلك الوصى والأب ولو باع الأب أو الوصى عبد اليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صح
الهبة في قول أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى ويضمن مثله وقدمت المسئلة وإن أقر
الوصى أو الأب بقبض بدل الكتابة صح اقرارهما إذا كانت الكتابة بالبينة ثابتة أو كان
القاضي يعلم به وإن عرفت الكتابة باقرارهما بان قال الوصى أو الأب كاتب وادعى قبض
البديل لا يصدق لانه اقرار بالعق ٣ ولا يجوز للوصى أن يعتق عبد الصغير على مال وكذلك
الأب ولا يجوز للوصى أن يكتب إذا كانت الورثة كبارا غيبا أو حضورا لأن الأب لا يملك
ذلك فكذلك الوصى وكذا إذا كان بعضهم صغارا ولورضى الكبار بذلك لأن الكبار حق
الفسخ ٤ ويجوز للوصى أن يقاسم الموصى له فيما سوى العقار ويمسك نصيب الصغار وإن
كان بعض الورثة كبيرا غائبا ٥ ولو قاسم الوصى الورثة في التركة وفيها وصية لآسان والموصى
له فائب لا يجوز قسمته على الموصى له الغائب ويكون للموصى له أن يشارك الورثة ولو كان
الورثة صغارا وقاسم الوصى الموصى له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك
ما في يد الوصى للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشئ ولا يجوز للوصى أن يتجر لنفسه
بمال اليتيم أو الميت فإذا فعل ورجع ضمن رأس المال ويتصدق بالرجع في قول أبي حنيفة
ومحمد وعنه أبي يوسف يسلم له الرجع ولا يتصدق بشئ ٦ وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة
وليس له أن يؤجر نفسه من اليتيم وليس للوصى أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذا
الأب ولو وهب آسان للصغير هبة فعوض الأب من مال الصغير لا يجوز ويبقى للواهب حق
الرجوع وكذلك لو عوض الوصى من مال اليتيم ٧ وصى باع عقارا ليقضى به دين الميت
وفي يده من المال ما يفي بقضاء الدين قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل جاز هذا البيع لأنه قائم
مقام الموصى ٨ رجل أوصى بثلث ماله وخلف صنفين من العقارات فباع الوصى من العقار
صنفًا للوصية قالوا للورثة إن لا يرضى إلا أن يبيع من كل شئ الثلث مما يمكن بيع الثلث منه
٩ مدبون مات وأوصى إلى رجل فأت الوصى فعمد بعض الورثة وباع بعض التركة فقضى دينه
وانفذ وصاياه قالوا البيع فاسد إلا أن يكون بأمر القاضي ١٠ وصى أنفذ الوصية من مال نفسه
قالوا إن كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركته الميت والأفلا يرجع وقيل إن كانت
الوصية للعباد يرجع لأن لها مطايبا من جهة العباد فكان كقضاء الدين وإن كانت لله تعالى

لا يرجع وقبل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصى اذا اشترى كسوة وكذلك
لو اشترى ما ينفع عليهم من مال نفسه فانه لا يكون منطوعا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين
الميت أو كفن الميت من مال نفسه لا يكون منطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركه
وكذلك الوصى لو أدى خراج البتيم أو عشرة من مال نفسه لا يكون منطوعا ولو كفن الميت
من مال نفسه قبل قوله في ذلك للوارث أن يقضى دين الميت وان يكفنه بغير أمر الورثة
فكان له الرجوع في مال الميت من قاضي خان وفيه أيضا الاب اذا اشترى لولده الصغير شيئا
وأدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في التوازل انه ان لم يشهد عند أداء الثمن انه
انما أدى ليرجع لا يرجع وفرق بين الوالد والوصى اذا أدى الثمن من مال نفسه فانه لا يحتاج
الى الاشهاد لان الغالب في حال الوالدين انهم يقصدون اقبالة فيحتاج الى الاشهاد وكذا الام
اذا كانت وصيا لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند أداء الثمن لا ترجع انتهى
نقدم من ماله ثمن شيء شراه لولده ونوى الرجوع يرجع ديانه لا قضاء مالم يشهد ولو ثوبا
أو طعاما أو شئ هداية يرجع فيه أن يرجع لولده مال والا فلا رجوع ما عليه ولو قنا أو شيئا
لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهد والاب لا يشري لولده ثوبا أو خادما ونقد غنمه من مال
نفسه لا يرجع الا أن يشهد انه شراه ليرجع وان لم ينقد غنمه حتى مات يؤخذ غنمه من تركته
لانه دين عليه ثم لا يرجع ببقية الورثة به على هذا الوارث لو لم يشهد الميت انه شراه لولده ولو
شري لصبيه طعاما باله والوصى مال فهو متبرع استخسنا ان امرأته اشترت لصبيها ضيعة على ان
ترجع صح استخسنا وتكون الام شريته لنفسها اذا لا تلك الشرا لولدها ثم يصير هبة لولدها
والبس لها منع الضيعة عن ولدها لانها تصير واهبة للولد وقايضة لاجل شري يتابعه الابن
ابنه مع قيام ابنه وأشهد على ذلك لم يحجز شراؤه اذا لا ولاية له عليه حينئذ لانه أجنبي فنقد
عليه لو ضمن الاب مهر صبيه فادى يرجع لو شرط والا لا ولو وليا غيره أو وصيا رجوع مطلعا
من الفصولين والمسائل الاخيرة مرت في النكاح وفي الخلاصة اذا اشترى خادما لابنه
الصغير ونقد الثمن ليرجع عليه فان لم ينقد الثمن لا يرجع عليه الا اذا أشهد ليرجع عليه فان
لم ينقد الثمن حتى مات ولم يكن أشهد أخذ من ماله ولا يرجع عليه ببقية الورثة واختلف
الروايات في اعتبار وقت الاشهاد ففي بعضها يعتبر وقت الشراء وفي بعضها وقت نقد الثمن وفي
الوصى يرجع أشهد أول يشهد وعن محمد اذا لم يشهد الاب على الرجوع ان نوى الرجوع ونقد
الثمن على هذه النية وسعه الرجوع فيما بينه وبين الله وفي الصغير الاب اذا اشترى الطعام
من مال نفسه وللصغير مال يصير متبرعا استخسنا وفي المنتقى عن أبي يوسف ان ما اشتراه الاب
ان كان شيئا يجبر الاب عليه بان كان طعاما أو كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الاب عليه وان
أشهد انه يرجع عليه وان كان شيئا لا يجبر الاب عليه بان كان المشتري طعاما أو كسوة
والصغير مال أو كان المشتري دارا أو ضياعا ان كان الاب أشهد وقت الشراء على ان يرجع
له ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع انتهى ومقاسمة الوصى الموصى له عن الورثة جائزة

ومقاومة الورثة عن الموصى له باطل لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه
ويصير مغرورا بشراء المورث والوصى خليفة الميت ايضا فيكون خصما عن الوارث اذا
كان غائبا فصحت قسمته عليه حتى لو حضر وقد هلك ما في يد الوصى ليس للوارث ان يشارك
الموصى له اما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديده ولهذا
لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مغرورا بشراء الموصى فلا يكون الوصى خليفة عنه عند
غيبته حتى لو هلك ما أقرز له عند الوصى كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ غير ان الوصى
لا يضمن لانه أمين فيه وله ولاية الحفظ في تركته فصار كما اذا هلك بعض التركة قبل القسمة
فيكون له ثلث ما بقي لان الموصى له شريك الوارث فيتولى ما تولى من المال المشترك على
الشركة ويبقى ما بقي على الشركة وان كان الميت أوصى بحصة فقامم الورثة فهو لثالث ما في يده
يخرج عن الميت من ثلث ما بقي وكذلك ان دفعه الى رجل ليبيع عنه فضا من يده وقال أبو
يوسف ان كان مستغرا للثلاث لم يرجع بشئ والا يرجع بتمام الثلث وقال محمد لا يرجع بشئ
لان القسمة حق الموصى ولو أقرز الموصى بنفسه مالا ليجع عنه فهو لثالث لا يلزمه شئ وبطلت
الوصية فكذا اذا أقرزه وصيه الذي قام مقامه ولا يبي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب
تنفيذها ما بقي محلها واذا لم يبق بطلت لقوان محلها ولا يبي خليفة ان القسمة لا تراد لذاتها بل
للمقصودها وهو تأدية الحج فلم تعتبر دونه ومن أوصى بثلث ألف درهم فدفعها الورثة الى
القاضي فقسمةا والموصى له غائب فقسمةا جائزة لان الوصية صحيحة ولهذا الوارث الوصى
له قبل القبول تصير الوصية ميراثا للورثة والقاضي نصب ناظر الاسماء في حق الموتى
والغيب ومن النظر اقرارا نصيب الغائب وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقد
هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل ومن أوصى بان يباع عبده ويتصدق بنفسه على
المساكين فباعه الوصى وقبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصى ويرجع فيما
ترك الميت لانه عامل له فيرجع عليه كالوكيل وكان أبو حنيفة يقول لا يرجع لانه ضمن
بقبضه ثم يرجع الى ما ذكرناه ويرجع في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث واذا كانت
التركة قد هلكت أو لم يكن بها وفالم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين آخر واذا تولى
القاضي أو أمينه البيع لاهله عليه لان في الزامها القاضي ته طيل القضاء اذ ينهى عن
تقلد هذه الامانة انرا من لزوم الغرامة فتعطل مصلحة العامة وامينه سفير عنه كالرسول
ولا كذلك الوصى وان قسم الوصى الميراث فاصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه وقبض الثمن
فهو لثالث واستحق العبد يرجع في مال الصغير لانه عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصته
لان تقاض القسمة باستحقاق ما اصابه من الهداية القاضي اذا عزل الثلث للوصية
للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهلاك على المساكين ولو أعطى الثلث للورثة
أو للمساكين وهلك الباقي يهلك من مال صاحبه خاصة هذه في السير من قاضي خان وفي
الفصولين أوصى اليه بان يبيع عنه هذا ويتصدق بنفسه على الفقراء ففعل ثم استحق القن

ورجع ثمنه على الوصى يرجع الوصى على ما تصدق عليه لافي مال اليتيم وقد نقله عن المنتقى
 وفي الوجيز من الاستحقاق الاب والوصى يرجعان بضمهم في مال الميت كما يرجع
 الوكيل به على الموكل انتهى ١٠ الوصى اذا اقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليتيم وأنكر
 البيع أو قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البراءة دون الزام اليتيم شيئا هذا في الوكالة
 من الخلاصة ١١ ولو باع الاب أو الوصى مال الصبي من غريم نفسه تقع المقاصة ويضمنه
 للصبي عندهما وعند أبي يوسف لا تقع المقاصة والعبد الموصى بخدمة نفسه اذا أنفقه الورثة
 ضمنوا قيمته ليشتري بها عبد يقوم مقامه في الرهن من الهداية ١٢ رجل أوصى الى رجلين
 قال أبو حنيفة ومحمد لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرفه الا باذن الآخر الا في
 أشياء فان أحدهما ينفرد بهما منها تجوز الميت وتكفيهما وقضاء دين الميت اذا كانت التركة
 من جنس الدين وتنفيذ ذوصية الميت في العيين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة
 ورد الودائع والمغصوب ولا ينفرد أحدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لان ذلك
 من باب الامانة وينفرد أحدهما بالخصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم وينفرد
 بقبول الهبة للصغير وبقبض ما يكال ويوزن وباجارة اليتيم لعمل يتعلمه وينفرد أيضا ببيع
 ما يحشى عليه التوى والتلف كالقواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يصدق عنه بكذا
 وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف
 ينفرد وان عين الفقير ينفرد به أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بشئ
 للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف ينفرد وان
 عين المسكين ينفرد أحدهما عند الكل وهنا ثلاث مسائل هذه احداها والثانية رجلان
 ادعيا صغيرا ادعى كل واحد منهما انه ابنه من أمة مشتركة بينهما فانه ثبت نسبهما فان
 كان لهذا الولد مال ورثه من أخ له من أمه أو وهبه له أخوه لا ينفرد أحدهما بالتصرف في ذلك
 المال عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ينفرد والثالثة لقبه اذناه رجلان كل واحد
 منهما ادعى انه ابنه فانه يلحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد
 أحدهما بالتصرف وعند أبي يوسف ينفرد وهذا اذا أوصى اليهما جلة في كلام واحد فان
 أوصى الى أحدهما ثم أوصى الى الآخر قال شمس الأعة الخواني اختلف المشايخ فيه قال
 بعضهم ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد على كل حال وبه أخذ شمس
 الأئمة السرخسي ١٣ رجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر
 وصيا في نوع آخر بان قال لأحدهما جعلت وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال للآخر
 جعلت وصيا في القيام بأمر مالي أو جعل أحدهما وصيا بأمر هذا الولد في نصيبه وجعل
 الآخر وصيا في نصيب ولد آخر معه أو قال أوصيت الى فلان بقضاء ديني ولم أوص اليه
 في غير ذلك وقال أوصيت بجميع مالي فلا نا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في
 الأنواع عند أبي حنيفة وأبي يوسف كأنه أوصى اليهما وعند محمد كل واحد منهما

وصى فيما أوصى إليه لا يدخل إلا آخرهما **و** كذلك أوصى بغيرائه في بلد كذا إلى رجل
وبغيرائه في بلدة أخرى إلى آخر وقال الشيخ محمد بن الفضل إذا جعل الرجل رجلاً وصياً على
ابنه وجعل آخر وصياً على ابنته أو جعل أحدهما وصياً في ماله الحاضر وجعل الآخر وصياً في
ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصياً فيما أوصى إلى الآخر يكون الأمر
على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى
على قول أبي حنيفة ولو أن رجلاً أوصى إلى رجلين فأت أحدهما على قول أبي حنيفة ومحمد
لا ينفرد الحى بالتصرف في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي أن رأى القاضي أن يجعل له وصياً
وحده ويطلق التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلاً آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي
يوسف ينفرد الحى بالتصرف كما في حالة الحياة وعن أبي حنيفة في رواية وهو قول ابن أبي
ليس ليس للقاضي أن يجعل الحى وصياً وحده ولو فعل لا ينفذ تصرف الحى باطلاق القاضي
وهنا ثلاث مسائل أحدها هذه والثانية إذا أوصى إلى رجلين وقبل أحدهما الوصية
ولم يقبل الآخر أومات أحدهما قبل موت الموصى ولم يقبل الآخر أومات أحدهما قبل
موت الموصى وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف
ينفرد والثالثة إذا أوصى إلى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار أن شاء ضم إليه
وصياً آخر واستبدل القاضي ثم العدل لا ينفرد بالتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف أنه يتصرف **ف** رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وزك أموالاً
ورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى فلان الغائب فإن القاضي يقبل بينة
هذا الرجل لأنه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فيصير الحاضر خصماً مع
الغائب فصار وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد ما لم يحضر
الأقرب الأشياء التي ينفرد بها أحد الوصيين **ف** رجل أوصى إلى رجلين ليس لأحدهما أن
يشترى من صاحبه شيئاً من مال اليتيم إلا أن الوصي مأموماً بالتصرف على وجه النظر ولو
تصرف أحدهما على وجه النظر بتضرره الآخر ولا يقتسمان مال اليتيم لما قلنا **ف** يمان
لكل واحد منهما وصى أقدم الوصيان مالهما لا تجوز فسخهما كما لا يجوز بيع أحد الوصيين
المال من الموصى الآخر **ف** رجل أوصى إلى رجلين ومات فجاء رجل وأدعى ديناً على الميت
فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدوا بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما يفتنان
مادفعاً إلى المدعى لقرءاءة الميت ولو شهدوا له أولاً ثم أمرهما القاضي بأداء الدين فقضيا دينه
لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما ما قبل الدفع ولا
تقبل بعد الدفع **ف** وصى الميت إذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لأحد وإن
قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامناً لقرءاءة الميت وإن قضى بأمر القاضي دين
البعض لا يضمن والقرءاءة لا تشارك الأول فيما قبض **ف** رجل أوصى إلى رجلين فأت أحدهما
الوصيين وأوصى إلى صاحبه جازو يكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما الوصيين باذن

صاحبه في حياتهما جاز فكذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز والعصم هو الاول **❦** رجل أوصى
الى رجلين قيات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر
صاحبه أو قبضها أحد الورثة بدون أمر الوصيين أو بدون أمر بقبعة الورثة فهلاك المال في يده
لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاعت في يده
لا ضمان شيئا ولو قبض أحد الورثة ضمن حصصه أصحابه من الميراث الا أن يكون في موضع
يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استعسانا ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان
وديعة فذفع المستودع الوديعة الى وارث الميت فضاعت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان
شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كاختلاف المال من منزل الميت ولو كان
مال الميت في يد غاصب فان أحد الوصيين لا يملك الاخذ من المودع والغاصب الا ان في
الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة والقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة
وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع **❦** وصيان استأجر أحدهما جالين لحل الجنائز
الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر ذلك بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكنان
جاز ذلك ويكون من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالصدق
بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنائز ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر لو كانت
الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للاستئجار امتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشتري
أحد الوصيين حنطة فصدق بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه آخذ في هذا بقول
أبي حنيفة ومحمد رهما الله تعالى وذكر الناطق اذا كان في التركة كسوة وطعام ودفع ذلك
أحد الوصيين الى اليتيم جاز فان لم يكن فاشتري أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما
الا بأمر الآخر **❦** ولو ان ميتا أوصى الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجد المشتري بالعبدا عيبا
فردّه على الوصيين كان لأحدهما أن يرد الثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري
ولأحد الوصيين أن يودع ماصار في يده من تركه الميت ولو ان الميت أوصى بشراء عبد
وبالاعتاق فأخذ الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعد ما اشتريا كان لأحدهما أن يعتق **❦** رجل
أوصى لرجل وقال له اعمل برأى فلان فهو على وجهين أحدهما أن يقول اعمل برأى فلان
والثاني أن يقول لا تعمل الا برأى فلان واختلف المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين الوصي
هو المخاطب وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيان كأنه أوصى اليهما وقال بعضهم
في قوله اعمل برأى فلان الوصي هو المخاطب وفي قوله لا تعمل الا برأى فلان هما وصيان
واختار الفقيه أبو الليث هذا القول فقال وهو أشبه بقول أحسبنا فهم قالوا اذا وكل الرجل
غيره بالمبيع فقال بعه بشهود فباع بغير شهود جاز ولو قال لا تبعه الا بشهود ولا تبعه الا بمحض
فلان فباع بغير شهود بغير محضر فلان لا يجوز كذا هذا وكذا الوصي الى رجل وقال له اعمل
بعلم فلان فله ان يعمل بدون علمه ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم فلان
والقنوى على هذا القول **❦** رجل أوصى الى رجل وجعل عليه مشرفا عليه ذكر الناطق

انهم اوصيانا كانه قال جعلتكم اوصيين فلا ينفرد أحدهما الا بما ينفرد أحد الوصيين وقال
 الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصى أولى بالمسالك المال ولا يكون المشرف وصيا وغرة
 كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه هذه الجملة من قاضى خان وصى القاضى
 كوصى الميت الا فى مسائل (الاولى) لوصى الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا
 كان فيه نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لهما وأما وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه
 كالوكيل وهو لا يعقل لنفسه كذا فى شرح المجمع (الثانية) اذا خص القاضى وصيه تخصص
 بخلاف وصى الميت كالمير (الثالثة) اذا باع ممن لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت
 وهما فى الخلاصة وذكر فى تلخيص الجامع استواءهما فى رواية فى الاولى (الرابعة) لوصى الميت
 ان يؤجر الصغير لطياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى القاضى كذا فى القنية
 (الخامسة) ليس للقاضى ان يعزل وصى الميت العدل الكافى وله عزل وصى القاضى كفى
 القنية خلافا لما فى البيهية (السادسة) لا يملك وصى القاضى القبض الا باذن مبتدأ من
 القاضى بعد الايصاء بخلاف وصى الميت كذا فى الخلاصة من المحاضر والمجالات
 (السابعة) يعمل غنى القاضى عن بعض التصرفات ولا يعمل غنى الميت كفى البرازية
 وهى راجعة الى قبول التخصيص وعدمه (الثامنة) وصى القاضى اذا جعل وصيا عند موته
 لا يصير الثانى وصيا بخلاف وصى الميت كذا فى البيهية قلت ونقلناه عن قاضى خان ايضا فيما
 مر وفى الخزانة وصى وصى القاضى كوصيه اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل
 التوفيق هذه الجملة من الاشياء وذكر شمس الاعنة الحلوانى فى شرح ادب القاضى اذا
 نصب القاضى وصيا لليتيم الذى لا أب له كان وصى القاضى بمنزلة وصى الأب اذا جعله
 القاضى وصيا عاما فى الأنواع كلها فان جعله وصيا فى نوع واحد كان وصيا فى ذلك النوع خاصة
 بخلاف وصى الأب فانه لا يقبل التخصيص اذا أوصى الى رجل فى نوع كان وصيا فى الأنواع
 كلها وصى الأب اذا باع شيئا من التركة فهو على وجهين أحدهما ان لا يكون على الميت دين
 ولا أوصى هو بوصية الثانى ان يكون على الميت دين أو وصى بوصيه فى الوجه الاول قال
 فى الكتاب لوصى ان يبيع كل شئ من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة
 صغارا اما يبيع ماسوى العقار فلا ن ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن
 له أسرو يبيع العقار ايضا فى جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلوانى مقال فى
 الكتاب قول الساف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصى بيع العقار الا بشرائط أن يرغب
 انسان فى شرائها بضعف قيمتها أو يحتاج الصغير الى غناها لنفسه أو يكون على الميت دين
 لا وفاء له الا بشئ أو يكون فى التركة وصية مرسلة يحتاج فى تنفيذها الى غن العقار أو يكون
 يبيع العقار خيرا لليتيم بأن كان خراجها ومؤتمرا برعى غلاتها أركان العقار حائونا أو دارا
 يريد ان ينقض ويتداخى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كانت
 فى التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار فان كانت الحاجة لا تندفع بماسوى العقار

حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة أو بفن يسير ولا يجوز بيع الوصي بفن فاحش لا يتغابن الناس
في مثله الا في مسألة للوصي ان يبيع باقل من ثمن المثل وهي ما اذا أوصى ببيع عبده من
فلان فلم يرض الموصى له بثمن المثل فله الحظ كما في الاشباه وكذا لو اشترى الوصي لليتيم لا يجوز
شراؤه بفن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغاراً فان كان الكل كباراً وهم حضور
لا يجوز بيع الوصى شيئاً من التركة الا بأمرهم فان كان الكبار غيباً لا يجوز بيع
الوصي العقار ويجوز بيع ماسوى العقار لان الوصى يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض
يكون من الحفظ اما العقار فهي محفوظة بنفسها الا ان تكون العقار بحال يملك لولم يبيع
حينئذ يصير بمنزلة العروض وان كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فان
الوصي يملك بيع نصيب الغائب فيما سوى العقار لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه في
نصيب الغائب فيما سوى العقار جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضاً عند أبي حنيفة وعند
صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين فان كان عليه دين
يسد تغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين عروضاً كان أو عقاراً فان كان عليه
لا يسد تغرق التركة ملك الوصى البيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك ملك بيع الباقي عند
أبي حنيفة وعندهما لا يملك وكذلك كان في التركة وصية من سلة فان الوصى يملك البيع بقدر
ما نفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة وعندهما
لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة
عروض فان الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة
فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي
حنيفة انه اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون
بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب ووصي الجد بمنزلة وصي
الجد ووصي وصي القاضى يكون بمنزلة وصي القاضى اذا كان عاملاً أو وصي الام ووصي الاخ
اذا ماتت الام وترك ابن صغيراً أو وصى الى رجل أو مات الرجل وترك أخاً صغيراً أو وصى
الى رجل يجوز بيع هذا الوصى فيما سوى العقار من تركته الميت ولا يملك بيع العقار لانه
لا يملك الا الحفظ وبيع ماسوى العقار من الحفظ ولا يجوز لهذا الوصى ان يشتري شيئاً للصغير
الا اطعام والكسوة لان ذلك من جلة حفظ الصغير من قاضى خان وصي الاخ والام والم
لهم بيع المنقول وغيره للدين والباقي لليتيم ثم لو كان له أب حاضر أو وصيه أو وصي وصيه أو
أب الاب فليس لوصي الام تصرف فيما تركته الام ولولم يكن أحد منهم فله الحفظ وبيع
المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا شراء ما لا بد منه من
نفقه أو كسوة وما ملكه اليتيم من مال غير تركته أمه فليس لوصي أمه التصرف فيه منقولا
أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين كقوى الوصيين في أضعف الحالين
وأضعف الوصيين وصي الام والاخ والم أقوى الحالين حال صغر الورثة وأقوى الوصيين

وصى الاب والجد والقاضى وأضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى الام حال صغرها الورثة
 كوصى الاب فى حال كبر الورثة عند غيبة الورثة فللوصى بيع منقوله لآعقاره كوصى الاب
 حال كبرهم من الفصولين ١٠ واذا مات الوصى فاوصى الى رجل فان قال للذى أوصى اليه
 جعلت لك وصيا فى مالى ومال الميت الاول يكون وصيا فى التركتين عندنا وان قال جعلت لك
 وصيا فى تركتى فهو وصى فى التركتين عند أبي حنيفة وقال هو وصى فى تركته نفس الوصى
 دون الوصى الاول من قاضى خان ١١ ولا يجوز للام ان تنصرف فى مال الابن هذه فى اللقيط
 من الهداية ١٢ والاخ لا ولاية له فى المال ويملك قسمة الصداق ضرورة هذه فى القسمة
 منها وفى القسمة دفعت أم اليتيم ثوره الى رجل يرضه بمجانا فهلك فى يده لم يضمن لان رياضة
 ثوره نفع محض له انتهى ١٣ الوصى لو باع ممن لا تجوز شهادته له بمحابة قلبه لم يجز ولو
 بمثل قيمته جاز من الفصولين ١٤ الجدة الفاسدة من ذوى الارحام ليس كاب الاب ولا يملك
 التصرف فى مال الصغير هذه فى الفرائض من الاشياء ١٥ رجل مات ولم يوص الى أحد فباع
 امرأته دارا من تركته وكفنته بغير اذن سائر الورثة فالبيع فى نصيبها جائز ان لم يكن على
 الميت دين محيط وبعد ذلك ينظر ان كفنت بكفن مثله ترجع فى مال الميت وان كفنته بأكثر
 من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضا وان قال قائل انه اترجع بقدر كفن
 المثل فله وجه وكفن المثل ثمانية طروج العيدين وما يوافق هذا من الخلاصة ١٦ اذا مات
 الرجل وترك أولادا صغارا وأبا ولم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصى فى حفظ التركة
 والتصرف فيها أى تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب جد الصغير لا يعاين
 بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير وهو الذى يعقل البيع والشراء
 فتصرف الابن وركبته الدين ثم مات الابن وترك أبا فان الاب لا يملك التصرف فى تركته
 لقضاء الدين ١٧ وصى الميت اذا باع التركة لقضاء الدين والدين محيط جاز بيعه عند أبي
 حنيفة رحمه الله ولا يجوز عندهما وان لم يكن فى التركة دين ولكن فى الورثة صغير فباع
 الوصى كل التركة لنفسه فى قول أبي حنيفة فرق أبو حنيفة رحمه الله بين الوصى وأب
 الميت لو وصى الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأب الميت وهو جد الاولاد
 الصغار ليس له ان يبيع التركة لاجل قضاء الدين على الاولاد الصغار ولوله قال شمس الأئمة
 الحلوانى هذه قاعدة تحفظ من الحصاص وأما محمد رحمه الله أقام الجدة مقام الاب قال فى
 الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب
 أولى ثم ثم الى ان قال فوصى الجد ثم وصى القاضى قال شمس الأئمة الحلوانى يقول الحصاصى
 يفتى ١٨ صغير ورث مالا وله أب مسرف ومبذر مستحق للعجز على قول من يجوز الجح لا تثبت
 الولاية فى المال للاب ١٩ اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد بلوغه فاشهد اليتيم على نفسه أنه
 قبض منه جميع تركته والده ولم يبق له عنده من قليل ولا كثيرا الاستوفاء ثم ادعى فى يد الوصى
 شيئا وقال هو من تركته والذى أقام البينة قبلت بيته ٢٠ رجل اشترى لنفسه من مال ولده

الصغير جازو يصير قابضاً وعن محمد أنه لا يصير قابضاً بهذا القدر إلا أن يشتري لابنه شيئاً بمال
الصغير عليه وأجبعوا على أن الأب لو وهب لابنه الصغير شيئاً وقال قبضت هذا الابن فإنه
يصير قابضاً لابنه من قاضي خان رحمته لو كان للصغير دين على أبيه فأنتقم عليه لا يبرأ قضاء إلا
إذا شهد فقال شريت لولدي لأقضى ثمنه من دين له على والمديون لم يصدق في الأداء وكذا لو
أبسه من ثوبه أو أطعمه من خبزه من دين له عليه رحمته يجوز للأب شراء مال طفله لنفسه بيسير
غيره لا بفاحش ولم يجوز للوصي ولو بمثل قيمته ولو باكثر جاز خلافاً للمحمد وبصح للأب بيع ماله من
ابنه لو لم يضر ولم يجوز للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه إذا الجواز من القاضي على وجه الحكيم
ولا يجوز حكمه لنفسه وروى عن عثمان رضي الله عنه أنه رأى ابلاً من الصدقة فأعجبته
فأقامها في السوق فأخذها باقضى ثمن بالغ فعاب عليه عبد الرحمن وقال هل رأيت عمر صنع من
ذلك شيئاً وكان هذا أول أمر عيب على عثمان وقيـل عدم جواز بيع القاضي مال اليتيم من
نفسه محمول على قول محمد وأما على قول أبي حنيفة فينبغي أن يجوز ذلك في موضع من المنتقى
أن يبيع القاضي مال اليتيم لنفسه ككشراء الوصي لنفسه حتى لو رفع إلى قاض آخر نظر فلو خيرا
أجازه وكذا لا يجوز بيع القاضي ماله من يتييم وكذا تزويج اليتيم من نفسه أو من ابنة لا يجوز
بخلاف ما شراه من وصيه أو باعاه من اليتيم وقبل وصيه فإنه يجوز ولو وصيا من جهة هذا
القاضي وفي الزيارات يجوز بيع القاضي مال أحد اليتيمين من الآخر لا يبيع الوصي
بالإجماع وفي فتاوى رشيد الدين جاز للأب للقاضي بيع مال أحد الصغيرين من الآخر
رحمته يبيع الأب مال طفله من الأجنبي على ثلاثة أوجه فإن الأب إما عدل أو مستورا الحال أو
فاسق بخلاف الأولين فليس له نقضه بعد بلوغه إذ للأب شفقة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر
فكان هذا البيع نظراً في الوجه الثالث لم يجوز بيع عقاره فله نقضه وفيما يجوز له بيعه لو قال
الأب بعد بلوغه ضاع ثمنه أو أنفقته عليه وذلك نفقة مثله في تلك المدة صدق رحمته الأم لو باعت
مال صبيها أو متاع زوجها بعد موته وزعمت أنها وصيته ولزوجها صغار ثم قالت لم أكن وصية لم
تصدق على المشتري وبوقف بيدها إلى بلوغ الصغار فبعدمه لوصدقوها أنها وصية جاز بيعه ما رآه
بطل ولو مرقن المشتري أرضاً شراها إلا يرجع على المرأة بشئ ولو ادعى الصبي قبل بلوغه
أنها لم تكن وصية لم يسمع (٣) لو ما ذونا في التجارة فلو عجز عن استرداد الأرض تضمن المرأة على
الرواية التي تضمن القاصب قيمة العقار ببيع وتسلم ولو باع الأب ماله من ولده لا يصير قابضاً
لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة هلك على الولد ولو شري ماله ولده
لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيفية الأولاد وبأخذ الثمن حتى يرد على الأب يتم
البيع بقوله بعته هذا بكذا من ولدي ولا يحتاج إلى قوله قبضت وكذا الشراء ولو وصيا لم
يجز في الوجهين ما نقل قبلت رحمته وصي أو أب باع مال صبي من أجنبي فبلغ حقوق العقد ترجع
إلى العاقد وكذا لو شراه الأب لنفسه فبلغ ترجع العهدة من قبل الولد إلى أبيه من الفصولين

(٣) قوله ولم يسمع الذي في جامع الفصولين يسمع بدون لم يخرز اهـ معصمه

وصى اخذ ارض اليتيم من ارضه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان شرط البذر على
اليتيم لا يجوز لان الوصى يصير مؤاجرا نفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول أبي حنيفة الا
أن يكون خيرا لليتيم وان كان البذر من الوصى كانت من ارضه وعند أبي حنيفة المزارعة
فاسدة ولو زرع الوصى بذرا لليتيم وأشهد عند زرعه انه استقرض بذره واسـ تأجر الارض
لنفسه فلو خير اليتيم جعلت الاجرة ومثل البذر له والزرع للوصى ولو كان الزرع خيرا جعل
الزرع لليتيم ولو استقرض بذره وزرعه في أرض نفسه فالزرع للوصى وصدق انه زرع لنفسه
وكذا لو زرع بذره لنفسه في أرض اليتيم أما لو زرع بذرا لليتيم في أرض اليتيم فلو فيه ربح لم يصدق
انه زرع لنفسه ولا يضمن الوصى يخلط ماله بمال اليتيم وله ان يخلط طعامه بطعامه وبأكل
بالمعروف من الفصولين وفيه أيضا بعد ثلاثة أوراق ولا يضمن الوصى بموته بجهـ لا ولو خلط
بماله فضاخ ضمن وقبل لا يضمن ومشى عليه في الاشباه حيث قال والوصى اذا خلط مال اليتيم
بماله فضاخ لا يضمن انتهى وكذا القاضى اذا خلط مال الصـ بغير ماله لا يضمن كافي العمادية
ذكره في مشتمل الهداية ليس الوصى الا يتام ان يخلط ما ورثه من مورث واحد أو أكثر
لا يضمن الوصى ما أنفق في المصاهرات بين اليتيمة أو اليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو
الخطيبة والضبايات المعتادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيرها من مال اليتيمة واليتيم مما
هو متعارف وان كان له منها بد ولو خلط الوصى النفقة المفروضة للصبي في ماله يجوز ان
كان خيرا لليتيم اذن القاضى فيه أولم يأذن ولو وصى الا يتام ان يخلط نفقتهم فبغيرها عليهم حلة
اذا كان ذلك أنفع لهم اتحد مورثهم أو اختلف وصى ينفق على الصبي من مرقته وخبره
حتى باغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفق عليه ايرجع عليه وصى ينفق من
مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الانفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق أبالم
يرجع وفي المحبط في الوصى اختلف استدان الوصى على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله
ان يرجع عليه اذا صار له مال والدائن يرجع على الوصى وكذا الاستقراض له وان لم يكن باذن
الحاكم في يد الاب ركة أم الصغير ادعى الاب بعد بلوغ الصغير انه أنفق عليه نصيبه في صغره
لا يصدق الا اذا كان أشهد أب أو وصى قال بعد بلوغ الصغير اني بنت أرضه وأنفقت ثمنها
عليه قال الديري صدق في الهلاك وبه أخذ أبو ذر والشيخ البقالي يصدق قوله بنت داره أو
القاضى اذا لول له أنفق مهر زوجته على أولاده الصغار بعد موتها لا يصدق الابيمنة
أنفق الوارث الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاضى لا يصدق أبو حامد
يصدق في نفقة مثله ولا يحتاج فيه الى اذن القاضى قال رحمه الله واختار ما في وصايا المحبط
ابن جماعة من محمدات عن ابنين كبير وصغير وألف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسمائة
منها نفقة مثله فهو متطوع في ذلك اذا لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما أو ثوبا فاطعمه الكبير
الصغير أو ألبسه فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان وعن أبي يوسف مات وترك طعاما
ودقيقا وسمنا والورثة صغار وفيهم امرأة استحسن ان يأكلوا ذلك بينهم ويأخذ الكبير حصته

وما نفق المكبر على أنفسهم وعلى الصغار بغير أمر القاضى أو الوصى فهنا حصة الصغار
قال رضى الله عنه والمختار للفتوى ما مر عن محمد بن القنية رحمته الله لا يضمن الوصى ما نفق على
وليمة ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا يسرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضى وقيل يضمن
مطلقا كذا فى غصب اليتيم رحمته الله لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه وان كان
منصوبه كفى ببوع القنية رحمته الله للوصى اطلاق غريم الميت من الحبس ان كان معسرا لان
كان موسرا من الاشياء رحمته الله استهلك مال اليتيم قال أبو القاسم يخرج من الوصاية ويجعل غيره
وصيا فيدفع الضمان اليه ثم يقبضه منه الوصى وعن أبي نصر الدبوسى اذا باع وصى القاضى
ميرا لليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم ان الوصى ينفق على اليتيم ويطعمه مع
سائر عياله على قدر الدين لليتيم عليه قال هذا كبيرة لا تحل له استهلاك مال اليتيم ولا يسهط عنه
الدين بهذا الطعام وعن محمد اذا أخذ الوصى مال اليتيم وأنفقه فى حاجة نفسه ثم وضع مثل
ذلك لليتيم لا يبرأ الا أن يكبر اليتيم فيدفع اليه المال وعن ابن مقاتل لا يجوز للوصى ان يقبض
ذلك من مال اليتيم فاذا اراد ان يبرأ اشترى لليتيم ما يجوز شرأه لليتيم ثم يقول للشهود كان
لليتيم على كذا فاني أنا اشترى هذا المال له فيصير قصاصا ويرأى من الذين وقال بعضهم
لا يبرأ حتى يحضر الى القاضى فيخبره بما فعله فيضمنه القاضى فيئذ يبرأ فان لم يجد قاضيا أو
يخاف من القاضى على المال فيئذ يشترى طعاما أو شيئا لليتيم من مال نفسه رحمته الله رجل أوصى
الى رجلين ان يشترىا له من ثلث ماله عبدا بكذا درهما ولا حد الوصيين عبدا قيمته أكثر مما
سمى الميت الوصى فاراد أحد الوصيين ان يشترى هذا العبد بما مسمى الوصى قال أبو القاسم
ان كان الوصى فوض الامر الى كل واحد منهم ما جاز شرا هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل
ذلك فباع صاحب العبد بده من أجني وسلمه اليه ثم يشترىان جميعا للميت فهذا أصوب
رحمته الله وصى باع من تركه الميت لا نفاد وصية الميت فبعد المشتري الشراء خلفه الوصى خلف
والوصى يعلم انه كان كافيا عينه فان انفاضى يقول للوصى ان كنت صادقا فسد فسخ
البيع بينكما فيجوز ذلك وان كان تعلقا بالخطر وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصى لو عزم
على ترك الخصومة كان فسخها بمنزلة الاقالة فيلزم الوصى كالتقايلا حقيقة واذا فسخ
القاضى لم تكن الاقالة فلا يلزم الوصى رحمته الله امرأة قالت لزوجه انى مرض موتى الى من تسلم أولادى
فقال الزوج اليك وأسلمك الى الله تعالى قال نصير نصير المرأة وصيا للولاد رحمته الله وصى شهد
عنده عدلان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حكى عن أبي سليمان الجرجاني انه قال يبيع
الوصى ان يدفع اليه المال وان خاف الوصى الضمان على نفسه وسعه ان لا يطيه قبل ان
كان مال المدعى جارية يعينها يعلم الوصى انها لمدعى وان الميت كان غصبها منه فان الوصى
يدفعها الى المدعى منه لانه لو منع يصير غاصبا ضامنا من قاضى خان رحمته الله الوارث اذا تصدق
بالثلث الوصى به للفقراء وهناك وصى لم يجز يأخذ الوصى الثلث مرة أخرى ويتصدق به كما
فى القنية ذكره فى الاشياء رحمته الله لو اتخذ أحد الورثة دعوة من التركة حال غيبة الآخرين وأكله

الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع ثم أرادوا ضمان ما أنفق لهم ذلك ألا ترى ان من أنفق
مال إنسان ثم قال المالك رضى بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ منه ❦ أحد ورثة الميت اذا
استوفى من المديون حصته وهلك في يده فلو ورثة الآخرين ان يضموا حصته لهم لان لهم حق
المشاركة معه قيل اذ ليس القبض باذن الشرع قلنا لا يضمن بالقبض وانما يضمن بالاستهلاك
كذا قال القاعدى وفيه نظر لانه قال في الوضع هلك ولم يقل استهلك فلا يصح الجواب من
أوائل كتاب الدعوى من البرازية وفي الخلاصة مديون الميت اذا دفع الدين الى وصى الميت
يبرأ ولو دفع الى بعض ورثة الميت يبرأ بحصته انتهى ❦ أوصى الى وارثه ان يصرف ثلث ماله
الى المساكين وأمواله عتق فله ان يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى الا عبان لنفسه ولو
أوصى بمائة لرجل بعينه فباعه الوصى شيئا من مال اليتيم بمائة أو صالحة على ثوب قليل
القيمة أو مثلهما جاز ولو حط الموصى به البعض وأخذ البعض جاز ولو كانت الوصية للامساكين
بمائة فصالح الوصى ثلاثة منهم بم عشرة لم يجز قيا ساوله ان يرد العشرة وفي الاستحسان
يجوز لهم العشرة ويؤدى لهم الوصى تسعين الى المساكين ولو صالهم على ثوب قليل القيمة
لم يجزوله ان يأخذ الثوب منهم ❦ أوصى بثلث ماله الى مصارف معينة ونصبت وصايا وماتت
وراثتها غائب فليس للوصى ان يخرج الثلث الى مصارفه الا في المكمل والموزون من القنية
❦ أوصى الى مساكين الكوفة فصرفه الوصى الى غيرهم يضمن كذا في البرازية ذكره في
مشغل الهداية ❦ الاب اذا كان محتاجا لابس ان يأكل من مال الصغير على قدر حاجته
ولا يكون مضمونا والوصى ليس له ذلك وان كان محتاجا الا اذا كانت له أجرة في ذلك فيأكل
قدر أجرته من القصولين ❦ القاضى اذا نصب وصيا في تركه أيتام والتركه ليست في ولايته
أو كانت التركه في ولايته والايام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركه في ولايته والبعض
لم يكن في ولايته قال شمس الاغة الخوانى بصح النصب على كل حال ويصير الوصى وصيا في
جميع التركه أيتاما كانت التركه ولا يشترط كون التركه في ولايته وكان ركن الاسلام السعدى
يقول ما كان ابتداء التركه في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا قبل يشترط لصحة النصب كون
اليتيم في ولايته ولا يشترط كون التركه في ولايته قال ورأيت بعض المشايخ رحمهم الله يقول ان
القاضى اذا نصب وصيا في تركه ليست في ولايته لا يجوز وهو فتوى مشايخ مرو ❦ الغريم اذا
أثبت الدين على أحد الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى بالحصة وليس له ولاية يبيع نصيب
غيره بل يقضى الدين لان ذلك ملك الوارث الآخر ❦ ادعى على الميت ديننا والورثة الكبار غيب
والصبي حاضر ينصب القاضى عن الصغير وكلا يدعى عليه واذا قضى على الوكيل يكون
قضاء على جميع الورثة غير أن الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب
الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث واذا كان على الميت
دين فرهن الوصى بعض التركه عند بعض الغرما وأنفق على الصغير لا يرجع عليه بهد
البائع ❦ رجل استباع مال اليتيم من الوصى بالف وأخر بالف ومائة ولكن الاول أملا من

الثاني يبيعه من الاول وكذلك استأجر رجل مال المقيم بثمانية والاخر يستأجر بعشرة
والاول املأ يؤجر من الاول اذا كان للصغير دين فصالح ابوه أو وصيه على بعض وحظ عنه
ان كان الدين وجب بمقالة الاب أو الوصي يصح الخط عند أبي خنيفة ويحمد ويضمن كالوكيل
اذا أبرأ الثمن على المشتري وان لم يكن بمقاتته لا يصح لانه متبرع والقاضي اذا أخذ من المقيم
فان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز تأخيرها وان كان قد تولاها يجوز عند أبي خنيفة ويضمن
الوصي اذا باع شيئا بأكثر من قيمته ثم أقال البيع لا يصح اذا اشترى الوصي شيئا للصغير ثم
قال ينظر ان كان ينظر لليتيم جاز والا فلا رجل أمر بان يتصدق بالف درهم فتصدق الوصي
بقيمتها من الدنيا ليس له ذلك وكذلك الوصي ان يتصدق عنه بمذا الشوب ليس للوصي ان
يسمكه للورثة ويتصدق بقيمته ولو أوصى بمذا الشوب كان للوصي ان يبيعه ويتصدق بقيمته
كذا في مشتمل الهداية تفلا من الفصول العمادية لا يصير الاب غاصبا بأخذ مال ولده وله
أخذه بغير شئ لو محتاجا والا فله أخذه لحفظه فلا يضمن الا اذا أنلفه بلا حاجة لو كان الاب
في ذلة وله مال فاحتاج الى طعام ولده أكله بقيمته لقوله عليه الصلاة والسلام الاب أحق
بمال ولده اذا احتاج اليه بالمعروف وله ان يتناوله بغير شئ وقصير او لا بقيمته لا ينبغي
للقاضي ان يبيع عقارا مفسدودا مالا يفسدسرع الا في النفقة ولا في غير هاوله يبيع سريع
الفساد وصر في غنمه الى نفقة الاقارب وأما بيعهم لفقيرهم فاجعوا على المنع في عقاره ولو
منه قولا غير جنس حقهم أجمعوا على منع غير الاب وصح للاب عند أبي خنيفة بيع منقول
ابنه الكبير الغائب للنفقة لا عندهما والام كسائر الاقارب في هذا وأجمعوا على ان للاب
بيع عقار الصغير في نفقة نفسه وذكر في شرح الطحاوي ان يبيع الزيادة على النفقة من
منقول ابنه الكبير الغائب لا يجوز عند أبي خنيفة أيضا والاب يملك بيعه لدين سوى
النفقة كذا في الفصولين وفي الهداية من النفقات لا يملك الاب البيع في دين له سوى
النفقة وكذا الام لا يملك في النفقة ولا ولاية لغير الاب من الاقارب أصلا في التصرف في
حالة الصغير ولا في ماله للحفظ حالة الكبر وان كان للاب الغائب مال في يده أو نفقا منه
لم يضمنه وان كان في يد أجنبي فاتفق عليه ما بغير اذن القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على
القابض انتهى وصى الميت اذا أراد قضاء ديون الميت من التركة ويحاف ان يظهر غريم
آخر فيضمن نصيبه فان التركة اذا كانت من جنس حق الغريم الذي يظهر يضمن قدر
ما يصيب هذا الغريم الذي يظهر ولو كانت التركة عروضا وباع الوصي من الاجنبي وأخذ
الثمن وأخذ من الغرماء كذلك يكون فالحيلة في ذلك ان يبيع من الغرماء شيئا من التركة
بدونهم اذا كانت التركة عروضا حتى لو ظهر غريم آخر لا يضمن الوصي للوارث ان يخصم
غرماء الميت بالدين اذا كان للميت عليه دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له
ان يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصى أو لم يكن وان
كان على الميت دين يخصم ولا يقبض بل يقبض الوصي واذا أدى مديون الميت الى وصي

الميت يير أصلاً ولولم يكن وصى فدفن الى بعض الورثة يير أعن نصيبه خاصة روى
 هشام عن محمد انه قال قال أبو حنيفة وأبو يوسف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف
 درهم وعلى الميت دين ألف فقضى المسكاتب للغريم قضاء عمله على مولاه بغير أمر الوصى في
 القياس باطل وان لا يعتق المسكاتب حتى يعتقه القاضى لكن اندع القياس ويعتق المسكاتب
 باداء المال للغريم ١٠ الوارث لا يملك بيع التركة المشغولة بالدين المحيط الا برضا الغرماء حتى لو باع
 لا ينفذ وكذا المولى لو حجر على العبد المأذون وعليه دين محبط ليس للمولى ان يبيع هذا العبد
 ولا ما في يده اغنا يبيعه القاضى الوارث في التركة المستغرقة بالدين لو قضى للغرماء الدين فاذا
 قضى من مال آخر لا يصير متبرعاً بل نصير التركة مشغولة بدينه لا يملكها الوارث من الصغرى
 ١١ واذا باع الوصى عبداً من التركة بغير محض من الغرماء فهو جائز لانه قائم مقام الموصى ولو
 تولى حياً بنفسه يجوز بيعه بغير محض من الغرماء وان كان في مرض موته فكذلك اذا اتى له من
 قام مقامه كفى الهداية وفي الوجهين عن المشتق للوصى ان يتصرف في مال الميت بدون رضا
 الغرماء انتهى ١٢ اذا كان للميت ودبعة عند رجل فأمر الوصى المودع ان يقرضها أو يهبها أو
 يسلفها ففعل المودع ذلك فالضمان على المودع ولم يكن على الوصى ضمان كذا في العمادية
 ذكره في مشتمل الهداية ١٣ وفي الفصولين اذا تاب الوصى فباع بعض الورثة بعض تركته بدين
 مورثه أو وصاياه فسد البيع لا الوأمر القاضى وهذا الوسمتفرقة ولا نفذ تصرفه في حصته الا
 أن يكون المبيع بيتاً معيناً من الدار وما أشبهه ولو أخذ بعضهم عينا من التركة ليقتضى من ماله
 ديناً على مورثه ورضى به الباقيون لم يجز الا برضا غرمائه لو دينه مستغرقا ولا يجوز ان يكون من
 باقيهم بيعاً الا نصبا ثم انتهى ١٤ اقرار الوصى على الميت بدين أو عين أو وصية باطل ١٥ صلح
 الوصى مع المدعى عليه على أقل من الحق لم يجز لو مفضى عليه أو مقراه أوله عليه بينة
 والا جاز وصالحه مع المدعى لوله بينة أو علم القاضى ولم يفتش الغبن والا لا ١٦ لوله دين ثابت
 فصالح أبوه أو وصيه صح لو يسير الغبن لا بفاحشه ولو كانت الورثة سفاراً و كباراً ودعواهم
 في دار وصالح وصيهم يسير الغبن جاز عند أبي حنيفة في نصيب الكل وقال لا يجوز الا في نصيب
 الصغار ولو كلهم كبار لم يجز صلحه الا اذا كانوا غيباً صريحاً في العروض لا في الغفارة ولو كلهم
 صغاراً فادعى رجل في دارهم وصالحه الوصى على مال جاز يسير الغبن لوله بينة والا لا ولم يذكر
 فيه ان البينة قامت عند القاضى أو عند الوصى فلو قامت عند القاضى فلا مريية في صحة صلحه
 ولو عند الوصى خاصة اختلف فيه وعن شدد الوادعى على الميت ديناً وعرفه القاضى باقرار
 الميت أو بشهادة كان له ان يقضى دينه وعن خلف لو ثبت عنه باقراره فانه يقضى لا لو
 بشهادة وعن ابن أبان لا يقضى في الوجهين فكذلك انا يخرج على هذا الاختلاف بحسب
 الاقرار عند الوصى أو الشهادة ويؤيد قول خلف ما ذكر ان رجلاً اذا أقر عند رجل انى قد
 أخذت من أبيك شيئاً فلا ينه أخذ ذلك الشيء كالموعين ولو شهدوا عنه انه قد أخذه من أبيك
 ليس له أخذه مالم يقض القاضى وكذلك الوعانى الولى قتل رجلاً مورثه حل قتله لا لو شهدوا

عنده ما لم يحكم به الحاكم كذا هذا ❦ ولم يجز صلح الامة على الصبي وكذا صلح الاخ والعمو وصى
 أم وأخ وعم لم يجز الا في المنقول اذ لو لم ولاية الحفظ ويحتاج اليه المنقول لا العقار وما أب
 الاب فلا ولاية له مادام الاب حيا فموتته يحول اليه لو لم يكن للاب وصى فيصح صلحه كاب ولو
 احتال الوصى بماله صح لو املا لا لو مثله هذا اذا وجب بمداينة الميت فلو وجب بمداينة
 الوصى جاز الاحتيا لولو لم يكن املا من الاول ولو كان افلس صح احتيا له اذا تولى العقد
 ويضمن عند أبي حنيفة واما اقالته فتصح لانها كشراء ❦ وفي فوائد صاحب المحيط شري
 له وصيه ثم اقال صح لو نظر له والا فلا ولا رواية فيه والرواية ان الاب لو اقال المبيع صح لو
 خير اذا اقاله نوع تجارة والاب يملكه هذه الجملة من الفصولين ❦ لو باع الوصى رقيق الميت
 المديون للغرماء وقبض الثمن فضا ع عنده أو مات المبيع في يده فالمشتري يرجع بالثمن على
 الوصى ويرجع الوصى به على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصى لم
 يرجع الوصى بالثمن على الغرماء الا أن يكون الغرماء أمروا بالمبيع بان قالوا باع عبد فلان هذا
 فانه يرجع بالثمن عليهم الا أن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع بالزيادة عن دينهم وكذلك
 لو قال الغرماء بع رقيق الميت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عليهم والورثة الكبار كالغرماء في ذلك
 فيما اذا باع الوصى القن ولادين في التركة وان كانوا اصغارا لم يرجع عليهم في الاستحقاق بالثمن
 من الوجيز قال في الفصولين أمروا ببيعه أو لم يأمر به ولو باعه القاضى للغرماء فضا عنه ثم
 استحق رجوع بثمنه على الغرماء ولو لم يأمر والقاضى لانه اذا باع للغرماء فكان الغرماء ولو
 المبيع بانفسهم وفيه مات ولم يترك الاقنا باع وصيه بالأمر القاضى ثم استحق وضاع عنه قال
 محمد لا يرجع على الغريم الا اذا قال له الغريم بعه واقض ولو كان غريمين أحدهما غائب فخر
 الحاضر فباعه الوصى رجوع بثمنه عليهم المبيعة لهما وفيه لو باع وصيه فنه بأمر الغرماء ولا مال
 سواء وطلبوا دينهم واستعدوا على الوصى وقضاهم الثمن من دينهم ثم استحق من يد المشتري
 رجوع المشتري على الوصى وهو يرجع على الغرماء ولو استعدوا عليه الى القاضى فباع القن
 لدينهم بأمر القاضى ودفع ثمنه اليهم بأمر القاضى ثم استحق من يد المشتري رجوع المشتري بثمنه
 على الغرماء انتهى ❦ لو غصب الوصى عينا واستعمله في حاجة اليتم وهلك في يده ضمن
 الوصى ولو اغتصب عبد الرجل واستعمله في حاجة الصبي وهلك في يده ضمن قيمته لا يرجع
 بذلك من مال اليتم ❦ الوصى اذا استعار دابة لم يجعلها عملا من أعمال اليتم فعمل وجاوز
 الحد الذي ذكر حتى صار مخالفا وطبقت فالضمان في مال اليتم من الخلاصة وفي القنية
 استعار الوصى ثورا ليكرب أرض اليتم فكربها ولم يرد به بالليل حتى هلك فضمنه في مال
 الصغير لان المنفعة تعود اليه انتهى ❦ اذا اكبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم ما أنفق
 عليهم لم ينظر واهل أنفق بالمعروف أم لا وطلبوا من القاضى ان يحاسبه كان للقاضى ان
 يأمره وكان لهم ان يطالبوه بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخروج
 وفيما أنفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول

الامين مع الميرين فيما جعل أمينا كذا في العمدية ذكره في المشغل وفي الفصلين عن
فوائد نظام الدين (٣) قاضي يكي راوصي كرد بر نارسيده وان وصي مال نارسيده را بروي
نقغه كرد و بعده وام كرد و بردى نقغه كرد از صبي بعد از بلوغ تواند طلب كردن
قال في وكذا الاب لو استقرض وأنفق على صبيه لا يرجع عليه بعد بلوغه لو أجنبي أنفق
على بعض الورثة فقال أنفق بامر الوصي وأقربه الوصي ولم يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد
ما أنفق قبل قول الوصي لو كان من أنفق عليه صغيرا انتهى وصي في يده ألف درهم
لاخوين فقال دفعت الى أحدهما نصيبه وكذبه المدفوع اليه فالباقي بينهما نصفان ولا
يضمن الوصي رجل مات وترك ابنين صغيرين فلما أدركا طلبا ميراثهما فقال الوصي جميع
تركة أبيكما ألف وقد أنفقت على واحد منكما خمسة مائة فصدقه أحدهما وكذبه الآخر برجع
المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي بذلك في رواية عن أبي حنيفة
وقال أبو يوسف لا يرجع المنكر على المقر بشئ والقول قول الوصي لأنه مضى رقب في نصيب
المنكر من الوجيز أقر الوصي أنه قبض جميع ما في منزل الميت وذلك مائة درهم وأقام
الورثة بينة أنه كان في منزله يوم مات ألف لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به (٤) أقر الوصي أنه
قبض كل دين للميت على الناس فجاء غريم وقال دفعت اليك فالقول للوصي وكذلك لو قامت
بينة لم يغر الوصي منه شيئا أقر الوصي أنه استوفى جميع مال الميت ولم يسمه وسكت ثم قال
قبضت مائة وقال الغريم كان على ألف قبضتها فالقول للوصي مع عينه ولو أقر الوصي أنه
استوفى جميع ما عليه ثم قال مفصلا وهي مائة يسرا الغريم ويضمن الوصي للورثة
تسعمائة بالحد ولو قال الوصي استوفيت جميع مال الميت وهي مائة موت ولا وقال الغريم
لا بل كان ألفا يلزمه تسعمائة ولا يصح القول الوصي أن جميع ما له عليه مائة بخلاف الطالب
إذا قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فلا شيء على الغريم لأن الطالب يملك الإبراء
والوصي لا يملك ولو وجب الدين بإدانة الوصي أو ببيعة مال الورثة فأقر أنه استوفى جميع ثمنه
وهي مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن الغريم ولا الوصي
شيئا أقر الوصي أنه استوفى منه مائة وهي جميع الثمن فقال المشتري الثمن مائة وخمسون
فلو وصى قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع لنفسه لأنه أضاف الاستيفاء الى مائة فلا يكون
الخمسون الفضل داخل تحت البراءة وفي الأول أضاف الاستيفاء الى جميع ما عليه فدخل
الحكل تحت البراءة هذه الجملة في الإقرار من الوجيز دفع الوصي جميع تركة الميت الى
وارثه وأشهد الوارث على نفسه أنه قبض جميع تركة والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير
الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي أنها من تركة والدي ولم أقبضها قال في المنتقى أقبل

(٣) نصب القاضي وصيا على صبي فأنفق الوصي مال الصبي عليه وبعد نفاذ المال استقرض

وأنفقها أيضا هل له أن يطلب من الصبي بعد البلوغ قال لا اه

(٤) راجع الهندية فإنه فصل فيها تفصيل الأحكام وأحرر هذه المسائل بقصر راشدا ١٥

بينته أقضى بهالة أرايت ان لو قال استوفيت جميع ما ترك والذى من دين على الناس وقبضت
 كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يبه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين ۞ اذا مات الوصى مجهلاً
 فلا ضمان عليه وكذا القاضى اذا مات مجهلاً أموال اليتامى عند من أودعها لا ضمان عليه
 اذا المودع غيره وللقاضى ولاية الايداع ولو وضع القاضى مال اليتيم في بينته ومات مجهلاً ضمن
 لانه مودع وكذا الاب اذا مات مجهلاً لامل ابنه لا ضمان عليه وقيل يضمن من الفصولين
 ومعنى موته مجهلاً لان لا يبين حال الامانة ومعنى ضمانها صيرورتها ديناً في تركته كذا في
 الاشياء من الامانات ۞ الاب اذا أخرج منزل المصغر بدون أجر مثله لا يجوز اذ ليس له ولاية
 الخط هذه في دعوى الوقف من الفصولين ۞ رجل أوصى بان يحمل بعد موته الى موضع كذا
 ويدفن هناك ويبنى هناك رباط من ثلث ماله فمات قال أبو القاسم وصيته بالرباط جائزة
 ووصيته بالحل باطلة ولو حله الوصى يضمن ما أنفق في الحل اذا حله بغير اذن الورثة وان حله
 باذن الوارث لا يضمن وكذا الوأوصى به مارة قبر فوصيته باطلة وكذا لو أوصى ان يطبخ قبره
 أو يضرب على قبره بقبعة كانت باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للمأتم بعد وفاته ويطعم للذين
 يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحمل للذين يطول مقامهم من
 عنده وللذى يحجى من مكان بعيد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذى لا تطول
 مساقته ولا مقامه فان فضل من الطعام شئ كثير يضمن الوصى وان كان قليلاً لا يضمن وعن
 الشيخ أبي بكر البلخي ان الايصاء باتخاذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام باطل ۞ وعن نصير
 رجل قال ادفعوا هذه الدراهم وهذه الثياب الى فلان ولم يقبل هي له ولا قال هي وصية له
 قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية ۞ لو قال لا وصى اشر عشرة أبواب وتصديقها
 فاشترى الوصى عشرة أبواب له ان يبيعها او يتصدق بثمنها وعن محمد لو أوصى بمسدة ألف
 درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها من مال الميت جاز وان هلكت الاولى قبل ان يتصدق
 الوصى يضمن الورثة مثلاً وعنه أيضاً لو أوصى بألف درهم يتصدق بها عنه فهلكت الالف
 بطلت الوصية ۞ رجل أوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان
 يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ أبو نصير يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رجل
 أوصى بان يتصدق على مساكين مكة أو على مساكين الري فتصدق على غير هذا المصنف
 ان كان الاخر حياً ضمن وروى الحسن عن أبي حنيفة اذا أوصى الرجل لمساكين الكوفة
 فصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حياة الامر وبين وفاته وعن أبي
 يوسف في النوادر اذا أوصى وقال تصديق على المرضى من الفقراء فتصدق على الاصحاء
 أو قال تصديق على النساء فتصدق على الشبان ضمن الوصى في جميع ذلك ولو قال تصديق هذه
 العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مسكين واحد دفعه جاز ولو قال تصديق
 بها على مسكين واحد فاعطى عشرة مساكين جاز وعن ابراهيم بن يوسف رجل أوصى لفقراء
 أهل بلخ قالوا فضل ان لا يتجاوز بلخ ولو أعطى فقراء كورة أخرى جاز ولو قال عشرة أيام

فقد صدق في يوم جاز رجل أوصى بان يفرق ثلثمائة قفيز حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق
 الوصى مائتي قفيز حنطة في حياة الوصى قال أبو نصر يفرم الوصى ما فرق في حياة الوصى
 ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته
 قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وان لم يكن جاز أمرهم وان فرق يخرج عن الضمان قال
 رحمه الله وينبغي ان يصح أمر الكبار في حصصهم ولا يصح في حصص الصغار رجل أوصى بان
 يشتري بهذا الالف ضبيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضبيعة هل
 يشتري الوصى ضبيعة في موضع آخر قال أبو نصر ليس للوصى ان يصرف ذلك الى مرتبة
 المساجد فان لم يجد الضبيعة في ذلك الموضع يشتري ضبيعة في أقرب المواضع التي سمي ويجعله
 وقفا على ما سمي فان تلف الوصى هذه الالف يفرم الوصى مثلها او يشتري بها الضبيعة
 الوصى اذا اشتري خبزاً أو حنطة ليتصدق بها على الفقراء فاجر رجل الخبز أو الحنطة على من
 يكون قال أبو حنيفة رضي الله عنه ان لم يبين الميت لذلك شيئاً معين الوصى ثم يحمل ذلك بغير
 أجر ثم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة وان أمر بان يحمل الى المساجد فلا جرة تكون في
 مال الميت وان أمر الوصى بان يشتري أربعين قفيز حنطة بمائة درهم ويتصدق بها على
 المساكين فرخصت الحنطة حتى يوجد بمائة ستون قفيزاً قال أبو بكر له ان يشتري بالفاضل
 حنطة ويتصدق بها ويجوز أن يرد الفاضل على الورثة قال هكذا رأيت عن أبي يوسف
 رجل أوصى ان يعطى ثلث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال يعطى ثلث ماله
 للمساكين بلده ووطنه فان أعطى مساكين البلدة التي هو فيها جاز أيضاً رجل أوصى بان
 يطعم عن كفارة يمينه عشرة مساكين فقصد اهم الوصى فباتوا قال محمد يغدو ويعشى غيرهم
 ولا ضمان على الوصى رجل أوصى بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصى
 وانتملكه فاراد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم
 يجوز ذلك رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين سكة كذا فلما مات الوصى
 توجه الوصى بالمال الى أهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا حاجة قال أبو القاسم يرد المال الى
 الورثة ولو لم يدفعه الى الورثة ثم أتى على ذلك سنة مثلاً ثم طلب المساكين قال أبو القاسم
 يدفع المال الى الورثة لان المساكين لما ردوا بطلت الوصية فصارت ميراثاً رجل دفع
 المال الى الوصى وأمره بان يتصدق بثلث ماله فوضع من نفسه لا يجوز ولو دفع الوصى الى ابنه
 الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لا يجوز رجل مات وترك ورثة وصغاراً
 وكباراً أيسع الكبار أن يأكلوا من التركة قال نصير سألت بشر بن الوليد عن هذا قال نعم قال
 نصير قلت لبشر فان كان على الميت ألف درهم دين وترك ما لا يسع الوارث أن يأكل ويأطأ
 الجارية اذا كان في غيرها وفاء بالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رأيت أحداً امتنع عن هذا
 رجل مات وعليه دين مستغرق والميت على رجل مال فطلبت ورثته ذلك من المديون
 وهو يعلم يدبون الميت فصالح الورثة مما عليه أو عما في يده على مال قال بعض مشايخنا يفرم

الوارث لغرماء الميت لان الدين المستغرق يمنع ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث فيصل
 اذ لم يثبت الملك للوارث فعلى من يدعى صاحب الدين وعلى من يقيم البيئته قال الفقيه ابو
 الليث على ذى اليسد بحضرة الوارث والصحيح ان الوارث يكون خصمه مالم يدعى على الميت
 وان لم يعلك شيئاً رجل مات وترك اولاداً صغيراً فجعل القاضى رجلاً وصياً لاولاده الصغار
 فادعى رجل ديناً على الميت او وديعة وادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم ليس لهذا الوصى
 ان يدفع شيئاً من الدين او الوديعة مالم يثبت ذلك بالبيئته واما المهر فان ادعت المرأة مهر مثلها
 يدفع اليها مقل دار مهر مثلها ان كان النكاح ظاهراً معروفة او يكون النكاح شاهداً لها وقال
 الفقيه ابو الليث ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقل دار ما جرت العادة بتجيبه له ويكون
 القول قول الورثة في ذلك القدر ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل الى تمام مهر
 مثلها رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ضياءاً والمرأة مهر على الزوج قال ابو نصر
 ان كان الزوج ترك من الصامت مهر مثلها كان لها ان تأخذ من الصامت وان لم يكن صامتاً
 كان لها ان تبيع ما كان اصلح للبيع وتوفى مهرها من الثمن فان كان في يد المرأة ألف
 درهم فآخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان
 استخلفت بعد ذلك بالله ما في يدها من تركه الزوج شيئاً من الدراهم قالوا كان لها ان تحلف ولا
 تأثم لانها أخذت الدراهم بمهرها صارت الدراهم ملكاً لها رجل أوصى الى رجل ولم
 يعلم الوصى بذلك فباع شيئاً من التركة بعد موت الموصى جازيعة ويلزمه الوصية ولو أوصى
 الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصى فلما غاب الوصى قال الموصى اشمه دوا انى أخرجه
 عن الوصية ذكر الحسن عن ابي حنيفة انه يصح اخراجه بخلاف الوكيل لو أخرجه الموكل
 عن الوكالة حال غيبته لا يصح اخراجه في قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف يصح اخراجه
 من رضى خاطب جماعة فقال لهم افعلوا كذا وكذا بعد موتى فان قبلوا صاروا كلهم أوصياء
 وان سكتوا حتى مات الموصى ثم قبل البعض فان كان القابل اثنين أو أكثر كانوا وصيين
 أو أوصياء ويجوز اهما أولهم تنفيذ الوصية وان كان واحداً صار وصياً ايضاً الا انه لا يجوز له
 تنفيذ وصية الميت مالم يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم معه آخره يطلق له الحاكم ان
 يتصرف بنفسه لان هذا بمنزلة مال الوصى الى رجلين فلا ينفرد أحدهما بالتصرف ولينس
 للوصى ان يؤجر نفسه من مال اليتيم لان تصرف الوصى مع اليتيم انما يجوز بشرط النظر
 والخبرية ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصى منفعة وما يجب للوصى بحكم
 الاجارة عين والعين خير من الدين وكذا الوأجر الوصى شيئاً من متاعه في عمل من عمل اليتيم
 لا يجوز ولو ان الوكيل استأجر اليتيم ليعمل للوصى جازى في قول ابي حنيفة لان ما يجب
 للوصى على اليتيم منفعة وما يجب لليتيم عليه عين وهو الاجر فروا بين الوصى وبين الاب اذا
 أجز نفسه من ولده الصغير أو استأجر الصغير لنفسه ذكر القدرى انه يجوز به أخذ الشيخ
 ابو بكر محمد بن الفضل وذكر القاضى الامام ابو على السغدي اذا أجز الاب أو الوصى نفسه

من اليتيم جاز بالاتفاق والصحيح ما ذكره دورى هذه الجملة من فتاوى قاضى خان من مواضع **❦** للموصى أخذ الكفيل ورهن يدين الميت لانه توفى وله ان يرهن مال اليتيم يدين على الميت **❦** رجل ضمن عن ميت دينه بأمر وصيه فأداه يرجع في مال الميت لا الوصى اذ ضمن عنه لا عن الوصى الا انه يجوز أمره في مال الميت فلو كان المأ مور خليط للموصى استحسن ان يرجع في مال الوصى **❦** ولو قال الوصى لرجل أضمن أنا وانت عن فلان الميت الذى أوصى الى لرجل دينه وضمناه على ان كلا منى ما كفيل عن الآخر بأمره فلو أداه الوصى يرجع في مال الميت بنصفه وعلى شريكه بنصفه فيرجع شريكه في مال الميت **❦** رجل أنفق على بعض الورثة ثم قال أنفقت بأمر الوصى فاقربه الوصى صدق لو كان من أنفق عليه صغيرا **❦** لو أوصى بان يتصدق بمثل القن أو بمثل هذه الدار للوصى أن يبيع ويتصدق بالثلث لا بالياء للورثة والصدقة بالقيمة من الفصولين **❦** لو دفع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوغه سفاهة فيه ولولم يحجر عليه هذه في الحجر من الاشياء **❦** قال في الوجيز وكذلك لو أدعه أيام **❦** أتى رجل بمال الى رجل وقال ان فلانا مات وأوصى اليك فخذ ذراهم هذه فأمره ان يضارب بها والميت وورثة صغار وكبار فضااع المال وقال الكبار لم يوص اليك فقلوه بينة على الوصاية ضمن حصص الكبار لا الصغار وعند أبي حنيفة لا ضمان عليه وان لم يقم بينة لم يضمن شيئا من قبل ان أمره ليس بنافذ في المال والذي عمل به ضامن للمال ولا يضمن الاول اذ لم يصل اليه **❦** ادعى وصى على رجل دين الميت فقال المدعى عليه قضيت الميت ويبقى غيب ففضى عليه بدفع الدين فقبضه الوصى وأدى منه الدين وأنفذ وصاياه ودفع ما بقى الى ورائه ثم أقام المدعيون بينة الاداء الى الميت فلو أنفذ وصاياه ودفع دينه بأمر القاضى لم يرجع الغريم على الوصى يدين دفعه عن الميت ولا بالوصية ولو فعله بغير أمر القاضى رجع الغريم على الوصى بكل ما أداه ورجع الوصى على من دفع اليه **❦** للميت وديعة عند رجل فآقرضها أو وهبها بأمر الوصى ضمن المودع لا الوصى اذ لا عليك الوصى فيبطل أمره فوجوده كعدمه ولو أمره بدفعها الى رجل فدفعها لم يضمن اذ لو وصى قبضها فله توكيل غيره فقبضه كقبضه **❦** مات وترك ذرائع وأموالا فقبضها بعض ورثته ولم يأمره بقبضهم ولا الحاكم لم يضمن استعسانا لودينه محبطا اذ له الحفظ فصرف قبضه الى الحفظ لا الى التملك ولو لم يكن عليه دين ضمن حصته باقيم لو كانت التركة في موضع لا يخاف عليها وأموال يخاف عليها ضمن قياسا لا استعسانا وفي شرح الطحاوى ضمن لولا دين الا اذا قبضها ضرورة ككون باقيم صغار عاجزين عن الحفظ فحينئذ لم يضمن ولو كان مال الميت وما عند الميت من الودائع كلها وديعة عند رجل أردعها الميت ودينه محبط بماله أو لادين عليه فدفعها المودع الى بعضهم بل اقضاء ضمن المودع والوارث فرق بين هذا وبين مالو كانت الاموال في منزل الميت فأخذها بعض ورثته ليقضى دينه أو أخذ الودائع من منزله ليردها على ملاكها حيث لم يضمن استعسانا وضمن الاجنبى بكل حال الا اذا كان ملقى على قوارع الطريق فقبضه الاجنبى لا يضمن وللوصى قبض دين الميت

بعد بلوغ ابنه ولو نماه بعده لم يجوز قبضه بعد ذلك ❀ لو خرج من الوصاية وقبض دينه للبتيم صرح لو
وجب بعد الوصي عقد اترجع فيه الحقوق الى العاقد لا للمورث أو ورجب بعقد لا ترجع فيه
الحقوق الى العاقد فلا يبرأ المدينون من الفصولين والخلاصة ❀ ادعى انه وصى ميت فطلب
دينه فصدقه الغريم لا يؤمر بدفعه اليه هذه في أحكام الوكلاء منه ❀ وفي قضاء الوالوية
رجل أوصى الى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي
بعيداً من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم عليه الدراهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلاً
فامر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء فالدين باق عليه وهو متطوع في
ذلك ووصية الميت قائمة انتهى كذا في الاشياء من قاعدة تصرف الامام على الرعية ❀ وصى
قال لرجل اضمن عن فلان الميت دينه فضمن وأداه رجوع بما أدى في مال الميت وبأخذ به
الوصي حتى يؤديه اليه من مال الميت ولا يرجع في مال الوصي اذ ضمن عن الميت لا عن الوصي
الا ان الوصي يجوز أمره في مال الميت ويجب حفظ هذه المسئلة كذا في الفصولين عن المنتقى

❀ الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذنين ❀

الاسباب الموجبة للعجز ومن اتصف بها كان محجوراً من غير حجر ثلاثة أصناف خوراق
والجنون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز
تصرف المجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء الثلاثة أو اشتري وهو يعلم البيع
ويقصده فالولي بالخيار ان يشاء أجازة اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه ولا بد أن يعلموا
البيع ليوجد ركن العقد فينفذ موقوف على الاجازة والمجنون قد يعقل البيع ويقصده
وان كان لا يرجح المصلحة على المفسدة وهو المعتوه الذي يصلح وكيل عن غيره وهذه المعاني
الثلاثة توجب الحجر في الاقوال دون الافعال لانه لا امر دالها لوجودها حساً ومشاهدة بخلاف
الاقوال لان اعتبارها موجوداً بالشرع والقصد من شرطه الا اذا كان فعله لا يتعلق به حكم
يندرى بالشبهات كالحدود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي
والمجنون ولا تصح عقودهم ما ولا اقارهم ولا يقع طلاقهم ما ولا اعتاقهم ما وان اتلفاً شيئاً
لزمهم ما ضمنه قائماً العبد فاقراره نافذ في حق نفسه غير نافذ في حق مولاه فان أقر عا لزمه
بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وان أقر بحد أو قصاص لزمه في الحال وينفذ طلاقه كذا في
الهديات وغيرها وفي الصغرى العبد المحجور والصبي المحجور لا يؤخذان بالظمان الواجب
بسبب القول في الحال وبعد البلوغ والعق لا يؤخذ الصبي ويؤخذ العبد انتهى ❀ وفي قاضي
خان لو ان صبياً سقى محجوراً استقرض ما لا يعطى صدق ان المرأة صح استقرضه وان لم
يعط المرأة وصرف المال في حوائجه لا يؤخذ به في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور
اذا استقرض ما لا يستهلك لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العتق لان الصبي ليس
من أهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد فمن أهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق

المولى ويصح في حق نفسه من الفصولين ١١ لو وكل صبيابيع وشراء جاز ولو عقله والعهد
على أمره لا عليه لو مجبور ولو مأذونا فلو وكل بشراء ثمن مؤجل فالعهد على أمره أيضا
فيطالب بثمنه أمره لا هو ولو ثمن حال لزمه والعهد عليه استحسانا قلت وقدمت في الوكالة
وفي الاشياء الصبي المجبور عليه يؤخذ بما فعله فيضمن ما أنلفه من المال وإذا قتل
فألبه على ما قلته الا في مسائل لو أنلف ما أقرضه وما أودع عنده بلا إذن وليه وما أعير له
وما بيع منه بلا إذن ويستثنى من ايداعه ما إذا أودع صبي مجبور مثله وهي ملك غيره
فلا ملك تضمن الدافع أو لا تشكك في جامع الفصولين وهذه من مشكلات ايداع الصبي
قلت لا اشكال لانه انما يضمن الصبي للتسليم من مالكها وهنالك يوجد كما لا يخفى انتهى
أقول الامر كما قال ابن نجيم بلامرية ولا خفاء في ذلك والعجب من صاحب الفصولين
واستشكله هذا وقاضى خان يقول في فتاواه من المأذون العبد المجبور إذا اشترى شيئا حتى
توقف على اجازة المولى فإدام العين في يده كان البائع أولى به وإن هلك في يده أو استهلكه
إن كان البائع حرا باعنا أو صغيرا مأذونا أو عبدا مأذونا أو مكاتب لا يضمن المشتري للعالم
حتى يعتق وإذا عتق كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت وإن كان المشتري صبي مجبور
لا يضمن أصلا لا في الحال ولا بعد البلوغ وإن كان البائع عبدا مجبوراً أو صبي مجبوراً
والمشتري كذلك ضمن المشتري للعالم لأن تسليط البائع يصح فيكون متلفاً من غير
تسليط بخلاف ما لو كان البائع حراً كبيراً أو صبياً مأذوناً أو عبداً مأذوناً لا تسليطهم
صحيح فكان متلفاً بالتسليط فلا يضمن انتهى أقول ويظهر مما نقلنا عن القاضي أنه يستثنى
من البيع منه بلاذن ما إذا كان البائع كذلك مجبوراً فإنه يضمن وقد أغفل ابن نجيم وهو
بصدور البيان لتكون الانسان محل السهو والنسيان ١٢ اقراض الصبي المجبور واستقرضه
لا يجوز فلو أقرضه أحد فخا بق عينه فلما نكح ان يسترده انفاقاً ولو لم يبق لا يضمن خلافاً لابي
يوسف وكذا لو باع صبياً جحر ما لا فأنلفه يضمن عند أبي يوسف لا عندهما وأجوعا على أنه
لو قبل الوديعة بأذن وأنلفه ضمن من الفصولين ١٣ ولا يدخل الصبي في الغرامات السلطانية
كذا في الاشياء من أحكام الصبيان ١٤ لو شهد الشهود على عبد مجبور بعتب أو أنلاف
وديعة ان شهدوا بما ينه ذلك لا باقرار قبل الشهادة عليه ويقضى بالعتب إذا حضر المولى
وفي ضمانات الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد وان
شهدوا على عبد مأذون بالزنا أو بقتل همد أو شرب خمر أو قذف وهو يحد ومولاه غائب
لا يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف وإن شهدوا على اقرار العبد تقبل شهادتهم
في القصاص وحد القذف ولا يقبل فيما سوى ذلك وإن شهدوا على العبد المأذون بسرقة
عشرة دراهم فإن كان مولاه حاضراً تقبل شهادتهم في القطع ولو شهدوا بسرقة أقل من
عشرة تقبل شهادتهم كان مولاه حاضراً أو غائباً وتقبل شهادته على الصبي المأذون والمعنى
المأذون بسرقة عشرة دراهم فإن كان المأذون غائباً لا تقبل الشهادته على اقرارهما بالسرقة

أصله ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقه عشرة دراهم وهو مجنون لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى ويقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضممان لان المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا يقبل أصله وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضى بالقطع بهذه الشهادة فكذلك المال والشهادة على الاقرار بالسرقه مع وجود السارق لا تسمع وان أقر المولى على عبده وليس على العبد دين ظاهر صرح اقراره صدقه في ذلك أم كذبه وكان المقر له استيفا ذلك من العبد وان كان ذلك أكثر من قيمته فان أعتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين العبد المأذون اذا أقر لاجنبى من غصب أو قرض أو استهلاك وديعه أو عارية خالف فيها أو مضاربة استهلكها وزعم ان ذلك كان في حالة الطهران صدقه المقر له انه كان في وقت الحجر لا يلزمه شيء في الحال الا في دين انغصب ولو قال المقر له لابل كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر وهو بخلاف الصبي المأذون اذا قال اني أقررت افلان بألف درهم في حالة الحجر فانه يؤاخذ به ولا يكون مصدقا في الاسناد صدقه المقر له أو كذبه وكذلك المعتوه المأذون الكبير وهو كالمعتكفين اذا اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وأنا محجوسية أو معتدة الغير وكونها محجوسية أو معتدة الغير معروف وقال الزوج لابل تزوجتك وأنت مسلمة أو بعد العدة كان القول قول الزوج وأما الصبي المأذون والمعتوه المأذون اذا أقر بالغصب أو بالاستهلاك وأضاف الى حالة الحجر يؤاخذ به في الحال صدقه المقر في ذلك أو كذبه كما في العبد ولو أقر بقرض أو وديعه استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عند أبي يوسف وعندهما ان صدقه المقر له في الاضافة وفي كونه مودعا لا يؤاخذ به الا بحالة ولا بعد البلوغ وان كذبه في الاضافة يؤاخذ به في الحال من قاضي خان وفي الوجيز لو أقر المأذون بدين كان عليه وهو محجور ومن غصب أو وديعه أو عارية استهلكها أو مضاربة فان كذبه رب المال وقال هذا كله في حال اذ لم يصدق العبد في شيء منه ولزمه كله للحال وان صدقه لزمه الغصب خاصة ويتأخر ما سواه الى حال عتقه وعند أبي يوسف يؤاخذ به للحال صدقه في الاضافة أم كذبه وكذلك الصبي المأذون والمعتوه يلزمه الغصب في التصديق وكله في التكذيب وان أقام العبد والصبي بينة انهما فعلا قبل الاذن وأقام المقر له بينة انهما فعلا بعد الاذن فالبينه بينهما كما ان القول قوله انتهى وإذا أقر المأذون باقتضاء حرة أو أمة باسبعه يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف في دفعه مولاه أو يديه وقال لا يؤاخذ به في الحال بل بعد العتق والاقتضاء بالفساء (٣) ازالة البكارة هذه في درر البحار من المأذون إذا أقر العبد بسرقه لا يخلو ما ان يكون مأذونا له أو محجورا والمال قائم في يده أو هالك والمولى مصدق أو مكذب فان كان مأذونا بصر اقراره في حق القطع والمال فيقطع ويرد المال على المسروق منه ان كان فائضا وان كان هالكا لا ضمان عليه صدقه مولاه أو كذبه وان كان محجورا والمال هالك يقطع ولم يضمن كذبه مولاه أو صدقه

(٣) قوله بالفاء سياقي له في المكاتب ضبطه بالقاف وكلاهما جائز اهـ معصه

فان كان قائما وصدقه مولاه يقطع ويرد المال على المسروق منه وقال أبو يوسف يقطع والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد قيمته بعد العتق قال في شرح الهداية حكى عن الطحاوى انه قال سمعت استاذى بن أبى عمران يقول الاقاول الثلاثة كلها عن أبى حنيفة قوله الاول أخذه بمحمد ثم رجع كما قال أبو يوسف فأخذه أبو يوسف ثم رجع الى القول الثالث واستقر عليه وحمل المسئلة الحدود من الهداية ١٠ عبد مجبور اشترى عبدا بألف وقيمته ألف وقبض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر وباعه ثم حضر خصمه الذى باع العبد منه وأراد يأخذ مما فى يده عن العبد ان علم ان ما فى يده المجبور عن عبده له أخذه مما فى يده استخسا نارا ان علم انه ليس عن عبده ليس له ان يأخذ شيئا مما فى يده لانه لم يظفر ببدل ماله ويتأخر حقه فى الثمن الى عتقه وكل ما فى يده لمولاه وان اختلفا فقال بائع العبد ثمنه فى يد العبد المجبور وقال المولى ليس ذلك عن عبدك وانما وهب له واتصدق عليه فالقول لمولاه لان يد المجبور يده حكما ولو كان فى يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البائع البينة كذا هنا وان برهننا فللبائع ١١ ولو استقرض المجبور مالا من رجل فاشترى به وباع ورجع ثم طالبه بالمال فعلى هذا الوجه كذا فى مشتل الهداية نقلا عن الترازية ١٢ الاذن شرعا فالتجزؤ واسقاط الحق العبد المأذون لا يتصرف لنفسه باهليته فلا يرجع بما لحقه من العهدة على المولى وديونه متعلقة برقبته يباع فيها للغرماء الا أن يفديه المولى وقال زفر والشافعى لا يباع بما سوى دين الاستهلاك ويباع بكسبه فى دينه بالاجاع ويقسم ثمنه بينهم بالحصص فان فضل من ديونه طواب به بعد الحرة ولا يباع ثانيا كى لا يمتنع البيع أو دفع الضرورة عن المشتري والمراد من المديون ما وجب بالتجارة أو عاها وبعناها كالبيع والشراء والاجارة والاستجار وضمنان المفعوب والودائع والامانات اذا اجمدها وما يجب من العقر بوطه المشتراة بعد الاستحقاق لاستناده الى الشراء فيلحق به ويتعلق دينه بكسبه سواء حصل قبل لحوق الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة ولا يتعلق بما انتزعه المولى من يده قبل الدين وله ان يأخذ غلة مثله بعد الدين لانه لو لم يمكن منه يحجر عليه فلا يحصل الكسب والزيادة على غلة المثل يردا على الغرماء لعدم الضرورة فيها ولعدم حقهم كذا فى الهداية ١٣ المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا فى البيع والشراء كفى الاشباه ١٤ واذا استندت الامة المأذون لها ثم ولدت يباع ولها ما معها ووطه المولى أمته المديونه لا يوجب العقر وكذا أخذه من غلته ان كانت مديونه لا يوجب الضمان عليه ويضمن يدها لوقطعها هذا الجمل لثمن جنابة المملوك من الهداية ١٥ واذا باع المأذون واشترى بالغبن اليسير فهو جائز لعدم الاحتراز منه وكذا بالفاحش عند أبى حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون وله أن يسلم ويقبل السلم وله ان يوكل بالبيع والشراء برهن ويرتهن ويملك ان يتقبل الارض ويستأجر الاجراء والبيوت ويأخذ الارض مزارعة ويشتري طعاما فيزرعه فى أرضه وله أن يشارك شركة هناك ويدفع المال مضاربة ويأخذها وله ان يؤجر نفسه ولا يملك بيع

نفسه ولا رهنها وله ان يصرف المال الى قضاء الدين والنفقة ولا يجوز تكفله ويجوز اقرار
 المأذون بالدين والمغصوب وكذا بالودائع ولا فرق بين ما اذا كان عليه دين أو لم يكن اذا كان
 الاقرار في صحته وان كان في مرضه يقدم دين الصحة ككافي الحرج بخلاف الاقرار بما يجب من
 من المال لا بسبب التجارة لانه كالمحجور وفي حقه كذا في الهداية **❦** ولو أقر المأذون بامرأة
 وصدقته المرأة لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحرة من الخلاصة **❦** ولو أقر المأذون
 بدين في صحته ثم بدين في مرضه ثم شري فبأنف وقبضه بما ينه الشهود فبات القن بالخصه وليس
 مات المأذون ولا مال الا ألف تقسم هذه الألف بين غرماء الصحة وبين بائع القن بالخصه وليس
 لغرماء المرض شيء ولو لم يكن عليه دين الصحة والمستهة بجاهها فالبائع أولى بالانف اذ بسبب
 دينه معلوم **❦** ولو استأجر المأذون اجراء في صحته أو مرضه وادى أجرته أو تزوج امرأه باذن
 وقضى مهرها بحاصون الا بحر والمرأة فيما قبضها اذ ليس في مقابلته حين يتعلق به حق الغرماء
 فاكتر ماله أن يكون كدين الصحة كذا في الوصايا من أحكام المرضى من الفصولين **❦** وليس له
 أن يزوج ولا يزوج مما يملكه وقال أبو يوسف يزوج الامه لانه يحصل المال بمنافعها فاشبهه
 اجارته وله ما ان الاذن يتضمن التجارة وليس هذا بتجارة ولهذا لا يملك تزوج العبد وعلى هذا
 الخلاف الصبي المأذون من الهداية **❦** وفي الوجيز يصح اقرار المأذون بالدين باى وجه كان
 وان كذبه المولى والغرماء الا اذا باعه القاضى ثم أقر بالدين لغيره لم يصدق على الغرماء انتهى
 قالت المراد بالدين ما حصل بالتجارة لانه لو لم يحصل بها كاقراءه بغيره لا يصح ولا يؤخذ به قبل
 العتق كذا في شرح الجمع نقلا عن المحيط **❦** وان تزوج باذن مولا امرأه زعمت انها ساهرة
 فولدت منه ثم استحققت فالولادها عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وان وطئ أمة على وجه الملك بغير
 اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العقر يؤخذ به وان وطئ على وجه الشكاح لم يؤخذ به حتى
 يعتق **❦** واذا اشترى جارية شرا فاسدا ثم وطئها فرداها أخذ بالعرف في الحال هذه الجملة في
 المسكتب من الهداية **❦** ولا يكتب الا أن يجيزه المولى ولادين عليه فترجع الحقوق الى المولى
 ولا يعتق على مال ولا يحب بعوض ولا بغير عوض ولا يتصدق الا ان يهدي اليه من الطعام
 أو يضيف من طعامه لانه من ضرورات التجارة بخلاف المحجور عليه لانه لا اذن له أصلا
 وعن أبي يوسف المحجور عليه اذا أعطاه المولى قوت يومه فدما بعض رفقائه على ذلك الطعام
 لا بأس به بخلاف ما اذا أعطى قوت شهر لانهم اذا أكلوه قبل الشهر يتضرر به المولى وله ان
 يحبط من الثمن بالعيب مثل ما يحبط التجار بخلاف ما لو حبط من غير عيب لانه تبرع بمحض بعد
 تمام العقد وليس من منافع التجار من الهداية **❦** ولا يصح اقراره بالكفالة بالمال وهي ظاهرة
 لان كفالته بالمال لا يصح فلا يصح اقراره كافي الصغرى وقد مر في الاقرار **❦** وليس له أن
 يشكف لعمال أو نفس وله أن يؤجل دينه من غصب أو غيره أجل سنة أو أكثر أو أقل وليس
 له ان يحبط بعض الدين ويملك الاذن في التجارة كذا في قاضى خان قال في الوجيز لا يصح كفالة
 المأذون الا باذن المولى واذا كفل المال باذن المولى يتعلق برقبته وليس للمولى ان يبيعه بعد

ذلك ولما أذن ابن ميمب اليه يرمادون الدرهم انتهى ﴿ ثم الاذن كما ثبت بالصرح ثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى يصير ما ذونا عندنا ولا فرق بين ان يبيع عبدا مملوكا أو لاجل باذنه أو بغير اذنه يبيعا صحيحا أو فاسدا والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة العبي يبيع ما ذونا باذن الاب والوصى والجد دون غيرهم على ما بيناه وحكمه حكم العبي كذا في الهداية ﴿ ولو أن رجلا سلم الى عبد رجل متاعا له لبيعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكلمه وافي العهد قال بعضهم العهد ترجع الى الامر وعند البعض ترجع الى العبد ﴿ ولورأى المولى عبده يشتري شيئا بدرهم المولى أو دنانيره فلم ينهه يصير ما ذونا فان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترده واذا استرده لا يبطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلا أو موزونا فاسترد المولى بطل البيع اذا كان الشراء مكيل أو موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترده المولى لا يبطل البيع ﴿ ولو أن معتوها أذن لابنه الكبير في التجارة لا يصح والابن في هذا كالاخ علك التصرف في النفس وهو التزويج ولا علك التصرف في المال ﴿ الاب اذا أذن لابنه في التجارة وان كان العبي يعقل البيع والشراء يعني يعرف ان البيع يزيل الملك ويعرف الغبن الفاحش واليسير صح وان لم يعرف لا يصح وان كان يقدر على التلطف بالبيع والشراء ﴿ الغاضى اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت لم يكن ما ذونا ﴿ اذا اذن لعبده الغائب لا يصير ما ذونا قبل العلم واذا علم يصير ما ذونا وكذا لو جهر على عبده المأذون الغائب لا يحجر قبل العلم ولو اذن المولى لعبده الغائب ثم جهر عليه قبل ان يعلم باذنه السابق لا يصير ما ذونا ﴿ وان قال المولى لاهل السوق يا بوا عبدى هذا يصير العبد ما ذونا قبل العلم وان أذن لعبده الغائب وأرسل المولى اليه رسولا أو كتابا فوصل اليه الكتاب أو أخبره الرسول يصير ما ذونا كان الرسول حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا عدلا أو فاسقا ذكرا أو أنثى فان أخبره فضولى واحد باذن المولى يصير ما ذونا كيفما كان المخبر فرق أبو حنيفة بين الجهر والاذن فان عنده لا يثبت الجهر بخبر الواحد الا أن يكون المخبر عدلا أو أخبره اثنان وبثبت الاذن بقول الفضولى الواحد على كل حال وذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده عن الفقيه أبي بكر البلخي انه لا فرق بين الاذن والجهر والعبد انما يصير ما ذونا اذا كان المخبر صادقا عند العبد والفتوى على هذا المولى اذا مات وترك ابنا وعبدا وعلى الميت دين مستغرق فأذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يصح اذنه لانه لا يملكه فلوان الابن اسست قرض ما لا وقضى دين الاب ثم أذن لهذا العبد في التجارة لم يصح اذنه أيضا لان دين الابن على أبيه يمنع ملك العبد وانما يملكه اذا أبرأ الغريم الميت من الدين أو وقضى الوارث دين أبيه من مال نفسه تبرعاً بان قال عند الاداء على وجه التبرع يصير بذلك دينه على الاب كالكف الميت من مال نفسه فانه يرجع في التركة ﴿ المولى اذا أذن لعبده الا بقر لا يصح اذنه وان علم الا بقر وان أذن في التجارة مع من كان في يده صح اذنه ﴿ وان أذن لعبده المفصوب في التجارة فان كان الغاصب مقرا أو كان ملولاه

بينة صح الاذن لانه لو باعه في هذا الوجه جازيعة فصح اذنه المولى اذا اذن لعبده وقال لا تبع بغبن فاحش فان باع بغبن فاحش جازيعة لان اذن المولى لا يقبل التخصيص المولى الاب او الوصى اذا اذن للصغير او لعبده الصغير في التجارة صح اذنه ما وسكوتهم ما يكون اذنا والقاضي يملك الاذن للصغير ويملك اذن عبده للصغير وسكوته لا يكون اذنا فان مات الاب او الوصى بعد الاذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن المولى اذا ارى الصغير غير او عبدا للصغير يبيع ويشترى فسكت قالوا ينبغي ان يكون مأذونا بخلاف القاضي والقاضي اذا اذن للصغير او لعبده الصغير في التجارة واوى الاب او الوصى فاباؤه ما باطل وان حصر عليه بعد اذن القاضي لا يصح حصره ما وكذا الوصيات القاضي لا ينجح العبد الا ان يرفع الامر الى قاض آخر حتى يحصر عليه لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام فاذن له في التجارة او آه يبيع او يشتري فسكت كان ذلك اجازة للبيع ويبتل بخياره ويصير العبد مأذونا لو باع عبدا على انه بالخيار ثم اذن للعبد في مدة الخيار لم يكن فضلا للبيع الا ان يلحق العبد دين بذلك اذا طلب غرماء العبد المأذون من القاضي يبعه فامر القاضي مولاه بالبيع فباعه جازيعة ولا يصير المولى محتارا حتى لا يلزمه قضاء الدين من ماله وهذا بخلاف المولى اذا باع عبده الجاني بعد العلم بالخيارية يصير محتارا للفداء وهو بخلاف المريض اذا باع غيبا من اعيان ماله بمثل القيمة بغير اذن الغرماء فانه ينفذ بعهده المولى اذا باع عبده المأذون بغير اذن الغرماء وهو عالم بدونه كان عليه الاقل من قيمته ومن ديونه وكذا الولي يعلم بدونه واذا وجد الغرماء العبد فأرادوا نقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضرة البائع والمشتري ولو كان دين العبد مؤبدا فباعه قبل حلول الاجل جازيعة لان الدين المؤجل لا يحجر المولى من بيعه فاذا حل الاجل ليس لصاحب الدين نقض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد المولى اذا باع من عبده المأذون المديون صح بعهده وله ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن فلو لم يبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه كذا في كتاب الصرف العبد المأذون المديون اذا اخاهم مولاه في مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال مولاه هو لي كان القول قول العبد ولا يصح صدق المولى حتى يقضى دين العبد وان كان العبد المأذون في منزل مولاه فان كان المال الذي اختصه مافيه من تجارة العبد فهو له فان لم يكن من تجارته يكون للمولى وان كان المال في يد العبد ويد المولى كان المال بينهما وان كان معهما أجنبي والمال في أيديهم كان بينهما أثلاثا وان كان العبد راكب دابة أو لا يس ثوب واختصه مافيه يكون للعبد واذا زوج المولى عبده المأذون المديون جاز لان فيه تخصص بين العبد هذه الجملة من قاضي خان اذا احتق المولى عبده المأذون المديون وهو عالم بالدين لا يضمن جميع الدين انما يضمن الاقل من قيمته ومن ديونه لان الاعتاق فضل اختيار ولو اختار جميع الدين لا يلزمه لانه وعد ان يقضى ديون العبد فلا يلزمه كذا في الصغيرى وما بقي من الدين يطالب به بعد العتق بخلاف ما اذا عتق المدبر وأم الولد المأذون له ما وقد

ركبهم ماديون لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما استيفاء بالبيع فلم يكن المولى متلفا حقهم فلا
 يضمن شيئا ١ وان باعه المولى وعليه دين محيط برقبته وقبضه المشتري وغيبه فان شاء
 الغرماء ضمنوا البائع قيمته وان شاءوا ضمنوا المشتري لان العبد يتعلق به حقهم حتى كان لهم
 ان يبيعوه الا ان يقضى المولى دينهم والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض
 والتغيب فيخبرون في التضمين وان شاءوا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وان ضمنوا البائع قيمته
 ثم رد على المولى بعيب فلا جولى أن يرجع بالقيمة ويكون حقهم في العبد ٢ ومن قدم موصرا
 فقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شئ من التجارة الا أنه لا يباع حتى يحضر مولاه
 لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانه خالص حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد فان حضر
 المولى فقال هو ما دون يباع في الدين واذا قال هو محجور فالقول له واذا لزم المأذون دين نجح
 برقبته وعمله لم يملك المولى ما في يده ٣ لو أعتق من كسبه عبد لم يعتق عند أبي حنيفة
 وقال لا يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته وان لم يكن محيطا بعمله جازعتقه في قولهم جميعا من
 الهداية ٤ ولو وطئ جارية عبده فولدت منه صارت أم ولد له ويضمن قيمتها مستغرقا كان
 لديه أولا اتفاقا ولا يضمن قيمة الولد ولا العقر ولو أعتقها ثم وطئها فولدت عتقت بالاستيلاء
 لاعتقه وعليه العقر لها ويثبت النكاح من الوحيز ٥ ولو استهلك العبد المأذون مال
 الغير يكون ذلك الغرماء برأسه للغرماء هذه في نكاح الرقيق من الهداية ٦ واذا بيع المديون
 برضا الغرماء ينتقل حقهم الى البديل لانهم رضوا بالاتقال هذه في الرهن منها ٧ ولو أعتق
 المولى المأذون المديون كان للغرماء أن يضمنوا المولى قيمته ويتبعوا المعتق بقيمة دينهم وان
 شاءوا ضمنوا المعتق جميع دينهم فان اختاروا تضمين المعتق لم يبرأ المولى فلهم أن يرجعوا ويضمنوا
 المولى القيمة وان أبرأ المولى لم يكن لهم عليه سبيل بعد ذلك وباختيار اتباع أحدهما
 لا يبرأ الآخر وما قبض أحد الغرماء بعد العتق من العبد لا يشاركه الباقيون فيه ولو أعتق
 المأذون المديون باذن الغريم فلا غريم ان يضمن مولاه القيمة ولو دبر المأذون المديون فان
 شاء الغرماء ضمنوا المولى قيمته ولا سبيل لهم على العبد فاذا أعتق اتبعوه بقيمة دينهم
 وهو على اذنه وان شاءوا لم يضمنوا المولى واستسعوا العبد في جميع دينهم وان دبره قبل
 الدين لم يضمن ٨ ولا يجوز هبة العبد المأذون المديون باذن الغرماء في رواية وفي رواية يجوز
 ويبقى الدين في ذمة العبد يباع فيه ولو كان على المأذون دين مؤجل فوهبه بمولاه جاز
 وان نفذ وحل الاجل ضمن المولى قيمته وان رجع المولى في هبته لم يكن لهم على العبد سبيل
 فان أذن له مرة أخرى بعد ما رجع في الهبة فله دين يباع وغنمه بين الآخرين والاولين
 فان مات المولى ولا مال له غير العبد يبيع ويدي بدين الآخرين فان فضل شئ كان للاولين
 وان كان على المولى دين سوى ذلك ضرب فيه غرماء المولى بدينهم والاولون بقيمة العبد
 ٩ ولو وهب العبد وعليه ألف حالة وآلف مؤجلة فلصاحب الدين الحال ان يقبضها في الكل
 ١٠ ولو وهب المأذون المديون من صاحب الدين حتى سقط دينه ثم رجع في هبته أو كفل عن

العبد رجل يدينه فوهب المال مولى العبد من صاحب الدين وقبضه منه حتى يرى
الكفيل ثم يرجع في هبته أو وهبه من صاحب الدين في مرضه ولا مال له غيره ولم يجزه
الورثة حتى رد ثلثي العبد إلى الورثة أو كان الدين للثمن فوهبه من الثمن قبله الوصي حتى
سقط ثم يرجع في هبته يعود الدين عند أبي يوسف وعند محمد لا يعود الدين ❦ على عبده
دين ألف مؤجل فباعه سيده بأذنه بقليل أو كنسير ثم حل الأجل أخذ الثمن من مولاه
ولم يكن عليه ضمان القيمة إن كان الثمن أقل من الدين فإن وجود الثمن في يد المولى لم يكن له
على المولى سبيل لأنه بأذنه صار المولى كالوكيل عنه ❦ رهن عبده المأذون أو أجره وعليه دين
مؤجل قبل حلوله جاز وإذا حل ضمنه قيمة الرهن دون الأجرة وإن بقيت منها مدة فلهم أن
يفسخوا الأجرة ❦ ولا يجوز بيع المولى المأذون المدينون بأمر بعض الغرماء إلا برضا الباقين
أو يبيعه القاضى ويهزل نصيب الغائب منهم من الثمن ❦ وإذا أخذ المولى شيئا من كسب
المأذون ثم طقه دين سـلم لمولاه ما أخذ وان كان عليه دين يوم أخذ قليل أو كثير يسـلم له
ما أخذ حتى إذا حلقة دين أخرجه المولى جميع ما أخذ ❦ ولو أخذ منه ضريبة غلة مثله وعليه
دين سلـم له استحصانا وإن أخذ أكثر من غلة مثله لا يسـلم له الفضل ❦ وإذا ولدت المأذونة ثم
حلقة الدين لا يباع الولد وهو للمولى والهبة والكسب يباحان في الدين وإن استغادتهما قبل
الدين ولو كان عليها ألف قبل الولادة وألف بعدها فالولد للدول خاصة ❦ ولو باع المأذون
المدينون أمين القاضى لأجل الغرماء وهلك الثمن في يده ثم وجد المشتري به عيبا فرد به
مرة أخرى وقضى المشتري ثمنه وكذلك لو باعه مولاه بأمرهم الآن إلا من يضمن النقصان
ثم يرجع به على الغرماء لأنه وكيل عن الغرماء ❦ ولو باع القاضى كسب العبد المدينون والمولى
غائب ثم حضر وأنكر الأذن سألهم القاضى البينة على الأذن فإن أقاموا أو ألبسوا ما قبضوا
❦ ولو باع المأذون المدينون شيئا من مولاه بمثل القيمة جاز ولو لم يكن على العبد شيء لا يجوز بيعه
من مولاه ولو جابه بما يتغابن الناس في مثله لم يجز ثم يقال للمولى إن كان المناع فأثم أمان
تم القيمة أو ينفق البيع فيسـل هذا عندهما وعند أبي حنيفة لو جاني لا يجوز البيع وإن
أتم المولى القيمة ❦ ولو دفع العبد إلى مولاه مضاربة أو شركة هنان بأنه نصف الربح وقال أخذت
رأس مالي ونصبي من الربح صدق في ذلك ولا يصدق على ما في يد المولى من الربح فباعه
نصفه ❦ وإذا وكل العبد وكلا البيوع عبده فباعه من مولاه بأكثر من قيمته ثم حجج على عبده
فاقر الوكيل بالقبض لم يصدق ولو باعه الغرماء فاقر صدق ❦ ولو باع المولى جارية عبده
المدينون ونوى الثمن فاقر العبد أنه أمر مولاه ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا
إذا كانت الجارية قائمة أو لا تدري وإن كانت هالكة فالصحيح أنه لا يصدق ولو كذبه العبد
ضمن المولى قيمتها ❦ وصبي مأذون باع من أبيه عبدا بما يتغابن الناس فيه لا يجوز بالاتفاق ولو
أقر الصبي بقبض الثمن من الأب لم يصدق إلا ببينة وكذلك لو أقر ولده أو لوصيه بالدين ولو
أقر مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقر أن العبد قبض الثمن من المشتري بخلاف المولى على ما يقول

فان حلف لم يضمن فان نكل ضمن الثمن وان كان الثمن عرضا للمولى أن يطالب العبد بالعرض
الذي اشتراه منه ولو باع من عبده بأكثر من قيمته فاما أن يأخذ مقداره قيمته أو ينقص البيع
❦ ولو أقرض المولى عبده المأذون المدينون ألقا للمولى أحق بها وكذلك أن أودعه وديعه
فاشترى العبد بها متاعا للمولى أحق بالمتاع ❦ ولو اشترى المولى من عبده شيئا لغيره بالوكالة جاز
المشراء ولم يجز قبضه وان صدقه الأمر قبضه فان قبضه المولى فبات في يده ضمن الثمن للعبد
و بطل البيع عن الأمر ❦ وكذا اشترى رب المال عبدا من المضاربة من مضاربه لغيره وقيمه
ألفان ورأس المال ألف يجوز ولا يجوز قبضه هذه الجملة من الوجيز ❦ قال في الهداية ولو باع
المولى شيئا بجعل القيمة أو أقل جاز البيع لان المولى أجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين ولا
تحمه فيه فان سلم اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن لان حق المولى في العين من حيث الجلس فلو
بقي بعد سقوطه يبقى في الدين ولا يستوجب المولى على عبده بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا
لانه يتعين وجاز ان يبقى حقه متعلقا بالعين وان أمسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز لان البائع
له حق الجلس في المبيع ولهذا كان أخص به من الغرماء وجاز للمولى ان يكون له حق في الدين
اذا كان يتعلق بالعين انتهى ❦ رجل دخل بعبد الى السوق وقال هذا عبدى يا يعوه في البر ضمن
مبايعوه في البر وغيره لو وجد سرا وكذلك لو كان مديرا فلم يعلمهم ولو قال أذنت له في التجارة ثم قال
لا أقوم بأعيانهم يا يعوه فبايعوه وغيرهم فوجدوه سرا أو مستحقا ضمن لمن أمر خاصة ولو قال
هذا ابني وقد أذنت له في التجارة فبايعوه وقد كان ابن غيره فهو غارر ويضمن من الوجيز ❦ قال في
الاشباه من الكفالة الغرور لا يوجب الضمان الا بشرط من ان يكون في ضمن عقد
معاوضة فاذا قال الاب لا همل السوق يايعوا ابني فقد أذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره
رجعوا عليه للغرور وكذا اذا قال يايعوا عبدى فبايعوه وطعنه دين ثم ظهر انه عبد الغير
رجعوا عليه ان كان الاب حرا او القب بعد العتق وكذا اذا ظهر سرا أو مديرا أو مكاتب في الرجوع
في اضافته اليه والأمر بما يعتسه كذا في السراج الوهاج انتهى ❦ لو أمر العبد المأذون
واحرزوه ثم ظهر المسلمون عليه وأخذوه مولاه عادت الجناية والدين عليه وكذا لو اشترى رجل
وأخذ مولاه بالثمن وان أخذ مولاه بالثمن عاد الدين دون الجناية ولو بيع العبد بالدين قبيل
يعوض لمن وقع العبد في سهمه من بيت المال وقبيل لا يعوض بخلاف المديبر والمكاتب لانه
لا يملك أصلا ولو أسلم المشركون كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين ولا سيلا مولاه
القديم عليه ❦ عبد بين اثنين فاذن له أحدهما جاز في نصيبه خاصة ولو طعنه دين التجارة وفي
يده مال التجارة قضى من ذلك دينه والباقي بينهما نصفان ❦ ولو وهب له أو كسب قبل الاذن
لا يدفع في دينه ولو استهلك مالا كان عليه ما بخلاف ماله أو اقرب الاستهلاك فهو على الاذن خاصة
❦ ولو قال أحد الشرىكين لصاحبه ائذن لي صيدك فاذن فهو مأذون كله وكذلك اذن أحد
المولين في نصيبه يكون اذنا منه في الكل ❦ الدين المحيط بالتركعة يمنع وقوع المالك للورثة وغير

المحيط لا يمنع ودين العبد لا يمنع وقوع الملك للورثة في التركة ودين المولى اذا لم يكن بانضمام دين
العبد اليه يصير محيطا له يمنع ثبوت الملك للورثة فلو هلك الرجل وعليه ألف درهم وترك ابنين
وعبد اقيمت له ألف لا مال له غيره ولا احد ابنه على العبد خمسة مائة يباع العبد فيستوفى الابن
دينه ثم يستوفى الاجنبي خمسة مائة ما بقي من ثمن العبد لان دين العبد مقدم على دين المولى
وان كان دين الميت خمسة مائة والمسئلة بحالها سقط دين الابن ويستوفى نصفه أو مائتين
وخمسين ثم يستوفى الاجنبي دينه خمسة مائة يبقى مائتان وخمسون ثلثاها للابن الدائن والثلث
للاستمر كالمولى يمكن على الميت دين لكان الباقي بعد دين المورث بينهم أثلاثا فكذا هذا فاذا
أقر المأذون في مرض مولى المولى وعلى المولى دين محيطا به وبرقة العبد لا يصح اقراره
وان كان على المولى دين المرض صح اقراره وان لم يكن على العبد دين في صحة مولاة ثم أقر
بدين في مرض مولاة بقاصان وان لم يكن على أحد هما دين فأقر المولى في مرضه بالف ثم أقر
العبد بالف تحاسبا في ثمن العبد ولو أقر العبد أو لا ثم المولى بدى بدين العبد لان دين العبد يقدم
على دين المولى تعلقا ولو أقر المأذون بعين في يده لمولاة أو لعبد مولاة ان لم يكن عليه دين جاز
والا فلا ويثبت للمولى مطالبة عبده بتسليمه اليه وان أقر بدين لا يجوز سواء كان عليه دين
أولا ولو أقر لعبد في يده انه مملوكه ثم أقر انه سر الاصل لا يصح ولو أقر لعبد في يده انه سر الاصل
أو ابن فلان ولم يقر انه مملوكه وعليه دين صدق ولو اشترى هذا الف من رجل وقبضه والعبد
ساكت ثم أقر انه سر الاصل أو ابن فلان لا يصدق من الوجهين المأذون المديون اذا أوصى
به سيده لرجل ثم مات ولم يجز الغريم كان ملكا للموصى له اذا كان يخرج من الثلث وملكه
كما ملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته للغريم ابطالها وبيعه القاضي لها
فضل من ثمنه فلو اذهب من الاشياء ولو اشترى المأذون شيئا بشرط الخيار ثلاثة أيام فأراه
البائع عن الثمن ثم أراد الرد بالخيار له ذلك عند أبي حنيفة وقال ليس له ذلك ولو اشترى
المأذون عبدا أو دابة أو سمينا في يده وزادت قيمته ثم أقال البيع جاز عند أبي حنيفة خلافا لهما
ولو اشترى المأذون المديون جارية مثلا وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهب البائع الثمن ثم تقابلا
فالأقالة باطلة عندهما وقال أبو يوسف صحيحة من المجمع قيدنا بقولنا وقبضها اذ قبل القبض
هي باطلة اتفاقا ذكره في الحقائق وفي شرح المجمع فائدة التقيد بكونه مدنيا غير ظاهرة
لان الأقالة تصح من المأذون مدنيا كان أو غيره ذكره في المحيط ولهذا لم يذكر هذا القيد في
المنظومة وشروها عبد مأذون بين مولىين أدانه احدهما مائة واجنبي كذلك فيبيع العبد
بمائة أو مات وخلف من كسبه مائة أو قتل واستوفيت القيمة مائة من قاله تقسم هذه المائة
بين الاجنبي والمولى الغريم أثلاثا لانه بطل نصف دينه بملاقاة ملكه اذ المولى لا يستوجب
على عبده دين اقصا ركبت ترك مائة وله غريم بمائة وغريم بخمسين وهندهما تقسم أرباعا
ثلاثة أرباعها للاجنبي والرابع للمولى الغريم بطريق المنازعة لان العين لا تعول فعمسون
لاقت نصيبه ودينه لا يثبت في نصيبه فسلم ذلك للاجنبي وخسون لاقت نصيب المولى

الاخر فاستوى فيه حق الاجنبي والمولى الغريم فتقسم بينهما نصفين وهو يقول الدين في
الذمة لا في العين فيعول ولو كان لكل واحد من المولين عليه مائة والمسئلة بمائها فاضف
المائة تكون للاجنبي ونصفها للمولين بالاجماع من الحقائق **❦** واذا اقر المأذون باقتضا
حرة أو أمة يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف فيدفعه مولاه أو يفديه وقال لا يؤخذ به
في الحال بل بعد العتق **❦** ولو اقر المكاتب بالاقتضا باصبعه فحجز من اداءه بدل الكتابة فرده
المولى للرق فضمن المهر في الحرة والعرق في الامة متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف يؤخذ به في الحال وقال محمد بن فضال القاضي بوجوبه عليه قبل عجزه عنه في
الحال وان لم يقض به قبل العجز يتأخر الى ما بعد العتق من درر البحار **❦** واذا اشترى المأذون
له جارية شرا فاسدا ثم وطئها فردها أخذ بالعرق في الحال هذه في المكاتب من الهداية **❦** ولو قال
المولى لعبده مأذونه الذي لم يولد عنده وهو مجهول النسب هذا ابني والحال ان العبد صالح ان
يولد منه لا يثبت نسبته منه ولا يعتق عليه عند أبي حنيفة وقال يعقوب عليه ويضمن قيمته
للغرماء وانما قلنا الذي لم يولد عنده اذ لو ولد العبد عند المأذون وادعاه المولى صح اتفاقا **❦** ولو
قتل المولى عبدا مأذونه المستغرق المديون فضمنه ضمان جنابة عند أبي حنيفة فيجب عليه
القيمة في ثلاث سنين لانه كلاجنبي منه وقال ضمان اتلاف فيضمن قيمته للغرماء في الحال
من شرح المجمع **❦** وان جحر المولى على مأذونه لم ينجح حتى يظهر حجره من أهل سوقه لانه
لو اشجر يتضرر الناس لتأخير حقهم الى ما بعد العتق بما لم يعلق برقبته وكسبه وقديا يعوه على
رجاء ذلك ويشترط علم أكثر أهل سوقه حتى لو جحر عليه في السوق وليس فيه الارجل
أورجلان لم ينجح ولو بايعه الذي علم حجره **❦** ولو جحر عليه في بيته بمحض من
أكثر أهل سوقه ينجح **❦** والمعتبر شيوخ الجحر واشتهاره في مقام ذلك مقام الظهور عند الكل
كافي تبليغ الرسالة من الرسل عليهم السلام ويبقى العبد مأذونا الى ان يعلم بالجحر وانما شرط
الشيوع في الجحر اذا كان الاذن شائعا اما اذا لم يعلم به الا العبد ثم جحر عليه بعلم منه ينجح
كذا في الهداية **❦** قال في المصغرى الجحر انما يصح اذا كان مثل الاذن فان كان الاذن عاما
اشتهر عند أهل السوق لا ينجح حتى يكون الجحر كذلك واذا كان لا يعلم به الا رجل أو رجلان
أو ثلاثة فانه يصح الجحر بمحض من العبد واذا أذن لعبده ولم يعلم العبد يصح الجحر وان لم يعلم
العبد واذا جحر على عبده المأذون في سوقه وهو غائب لم ينجح فان علم بعد ذلك كان محجورا
اه وان رآه المولى يبيع ويشترى بعد ما جحر عليه قبل ان يعلم العبد فلم ينه ثم علم العبد بالجحر
يبقى مأذونا استمسنا **❦** ولو مات المولى أو باع العبد أو جن مطبقا صار محجورا وان لم يعلم أهل
سوقه فان كان على العبد دين فباعه أو وهبه به بغير اذن الغرماء لا يصير محجورا مالم يقبضه
المشترى فان عاد الى قديم ملكه بالرد بالعيب أو بالرجوع في الهبة لا يعود الاذن ولا يصير
محجورا بالبيع الفاسد وبالبيع بشرط الخياط واللبائع الا عند القبض أو الاجازة وفي البيع
بشرط الخياط للمشتري يصير محجورا من وقت البيع وبالباق يصير محجورا وبالعود من الاباق

لا يعود الاذن ويعوت الاب والوصى بنحجر الصبي وعبد المأذون وبعزل القاضى وبعونه
لا ينحجر عنه واذا حجر المولى على عبده المأذون وله عبد مأذون فان كان على الاول دين ينحجر
كلاهما وان لم يكن على الاول دين ينحجر الثانى ويعوت الاول بنحجر كلاهما اكان على الاول
دين أم لا من الوجيز عنه واذا لحق المولى بدار الحرب يصير المأذون محجورا واذا ولدت المأذون
لها من مولاها صارت محجورة ويضمن المولى قيمتها ان ركبها ديون عنه وان استندت الامه
المأذون لها أكثر من قيمتها فدبرها المولى فهي مأذون لها على حالها عنه باع عبده المأذون فان لم
يكن عليه دين صار محجورا علم أهل السوق به أو لم يعلموا وان كان عليه دين لا يصير محجورا
قبل قبض المشتري لان البيع فاسد اذا لم يكن باذن الغرماء أو باصر القاضى هذا اذا كان الدين
حالا وان كان دين العبد مؤجلا لا ينحجر المولى عن البيع وليس للغرماء نقض هذا البيع ولهم
ان يضمنوا المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال فالبيع فاسد الا أن يكون أوفى
بالدين فاذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق وكلا لا يبيعه المولى وعليه دين حال لا يبيع
مافي يده واغيا يبيعه القاضى عنه المدبر اذا كان مأذونا فابق لا يصير محجورا عنه واذا غصب
المأذون غاصب لم يدكر فى الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجورا عنه واذا أسره العدو لا يصير
محجورا قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير محجورا فان وصل الى مولا به بعد ذلك
لا يعود مأذونا عنه وتعلق الجرباطل كتعلق الرجعة وكذا اضافة الحجر الى وقت في المستقبل
باطل واضافة الاذن جائز عنه واذا أخبر المأذون بالحجر لا يصير محجورا عند أبي حنيفة الا ان
يكون الخبر عدلا أو أخبره اثنان وعندهما ثبت بنحجر الوالد اتفاقا وذكر الامام المعروف
بنحوه زاده عن الفقيه أبي بكر البلخى انه لا فرق بينهما بل كل من الحجر والاذن اغيا ثبت بنحجر
الواحد اذا كان الخبر صادقا عند العبد والفتوى على هذا القول من قاضيان عنه واذا حجر
على المأذون له فاقراه جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة قال ومعناه ان يقر بما في يده
انه امانة اغيره او غصب منه او يقر بدين عليه فيقضى مما في يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز
اقراره وان لم يكن في يده بعد الحجر لا يعتبر اقراره في حق مولاه اتفاقا وكذا اذا أقر بعدما انتزع
المولى من يده المال فانه لا يعتبر اقراره اتفاقا ومحل المسئلة الهداية عنه لو حجر على عبده
المأذون فتصرف بعد ذلك في بعض مافي يده قال أبو حنيفة جميع تصرفاته باطلة ما خلا الاقرار
بالدين والوديعة والبضاعة وعندهما كلها باطلة عنه ولو أقر بدين حادث بعد الحجر وعليه دين
معروف وجب عليه حالة الاذن لا يصح اقراره بدين الحجر ولو أقر بعد الحجر أو كانت في يده ألف
أخذها مولاها وأقر العبد انها كانت لفلان وديعة ثم عتق لم يلزمه شيء ولو أقر انها كانت
غصبا في يده لم يزمه اذا عتق ولم يأخذ منه الوديعة ولو وهب لعبد محجور ألف فلم يأخذها
المولى حتى استهلك لرجل ألفا ثم استهلك أيضا ألفا أخرى كانت الالف للمولى والدينان في
رقيقته ولو لحقه دين الاستهلاك ثم وهب له شيء تصرف الهبة الى دينه ولو استهلك ثم وهب له ثم
لحقه دين آخر تصرف الهبة الى الدين الاول عنه واذا حجر المأذون وله ديون على الناس كان

الخصم فيها العبد حتى لو قبضها العبد برئ الغريم كان عليه دين أم لا ولو بيع العبد أو مات
فانضمم فيها المولى ولو كان على العبد دين لا يقبضها بل يحبس بالقبض إلى الغريم وكذلك
يجب أن يكون في الوارث **❧** ولو اشترى المحجور متاعاً فهلك في يده ولم ينقد عنه ثم عتق لزمه
قيمة المتاع ولو كان المبيع عبداً فقتله بعد أن قبضه لزمه في الحال ويقال لمولاه أدفعه أو أوفده
❧ ولو اشترى المحجور عبداً بألف وقيمتها ألف فباع ورجع فباعه البائع عنه من ذلك المال
استحسناً إذا علم أن ثمن عبده في يده ولو أنكر المولى فقال هو هبة وهبته من عبدي كان
القول قوله وإن أقام البينة والبينة بينه البائع **❧** عبد محجور عليه أكتسب عشرة دراهم بغير
إذن السيد ثم اشترى بها ثوباً أو السيد ينظر إليه فسكت صار العبد مأذوناً له في التجارة والمولى
أن يرجع بالدرهم على البائع **❧** عبد محجور اشترى ثوباً ولم يعلم مولاه بذلك حتى باع العبد ثم
أجاز الشراء لم يجز هذا الشراء أبداً ولو باع ثوباً من رجل ثم أن المولى باع العبد ولم يعلم ببيع
الثوب ثم علم فجاز البيع لم يجز هذا البيع **❧** عبد محجور أذن رجله أن يبيع من ماله من
عليه الدين أن يدفعه إلى العبد فقضاء الغريم ذكر المولى عن أبي يوسف أن كان رد على
العبد من تلك الدراهم التي أخذها منه برئ وإن رد غير ماله يبرأ وعند أبي حنيفة يبرأ في
الوجهين كالفضولي إذا ادان مال غيره فبقضاء الدين يبرأ **❧** ولو حجر على عبده المأذون ولا مال
في يده فاقربدين كان عليه وهو مأذون من غضب أو ودعة أو مارية استهلكها أو مضاربة
لم يلزمه إلا بعد الاعتاق وإذا أذن له مرة أخرى سأل عما أقربه فإن قال كان حقاً لزمه وإن قال
كان باطلاً تأخر حتى يعتق وكذلك الصبي والمعتوه من الوجيز **❧** إذا حجر المأذون وفي يده ألف
مثلاً ثم أذن له ثانياً فاقرب رجل بالفدين لزمه في الأذن الأول يقضى من تلك الألف عند أبي
حنيفة وقالاهي لله ولي ويصح إقراره فيؤمر المولى بقضائه أو يبيعه فيه من المجمع **❧** رجل
وهب لعبده انسان هبة ثم أراد الرجوع في الهبة وقال الواهب بل أنت مأذون فأقام العبد
البينة على إقرار الواهب أنه (٣) محجور قال هذا الذي بعث المولى وأما المحجور فقبل بينته
❧ عبد باع شيئاً من رجل ثم قال أنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون لا يقبل قول العبد
❧ الأمة المحجورة إذا زوجت نفسها ثم عتقت نفذ نكاحها وكان المهر لها من فاضي خان **❧** ولو
باع الصبي المحجور ثم بلغ فإن أجاز له أقرباؤه جاز خلافاً لفر من المجمع **❧** اشترت أساور من ذهب
بمال اكتسب في دار المولى وأودعها رجلاً فلهما **❧** كت يضمن المودع لانه مال هذه
في الودعة من الخلاصة

((فصل في نوع من الحجر)) قال أبو حنيفة لا يحجر القاضي على الحر العاقل البالغ الأعلى من
يتعدى ضرره إلى العامة وهم ثلاثة الطبيب الجاهل الذي يسقي الإنسان ما يضره ويهلكه

(٣) قوله أنه محجور قال هذا الخ عبارة لا تقروى وهب لعبده غيره شيئاً ثم أراد الرجوع أن كان
العبد مأذوناً يصح الرجوع بغيره المولى وإن محجوراً لا يصح بلا ضرره وإن ادعى العبد
الحجر أو الواهب الأذن فالقول للواهب استحسناً فإن برهن العبد على أنه محجور لا يصح اهـ

وعنده انه شفا ووردوا الثاني المقتي المساجن وهو الذي يعلم الناس الجهل أو يفتي بالجهل
والثالث المسكاري المفلس وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يحجر على المدين ولا يمنع عنه ماله
وعند صاحبيه يجوز بما قال أبو حنيفة وبثلاثة أسباب أخرى منها الدين إذا ركب الرجل
دين فطلب غرماؤه من القاضى أن يحجر عليه كيلا يتلف ما في يده من المال فإن القاضى
يحجر عليه ويشهد على جهره والثاني عندهما السفينة يحجر القاضى على السفينة المبذور
بطلب أوليائه وعلى المغفل الذي لا يمتدى إلى التصرفات ولا يصبر عنها ويغاب فيها ولا يحجر
على الفاسق الذي يرتكب المعاصى إذا كان لا يبدل ماله عندنا خلافا للشافعى ولا يشترط لصحة
الجرح حضرة الذي يريد أن يحجر عليه فيصح الجرح حاضر كان أو غائبا إلا أن الغائب لا يحجر
مالم يبلغه الجرح ويعلم أن القاضى يحجر عليه فإن تصرف قبل العلم بعد الجرح ينفذ تصرفاته وإذا
جرح على المدين يظهر أثر الجرح في ماله الموجود وقت الجرح لا فيما يكتب ويحصل له بعد الجرح
ويمنع هذا المحجور من التبرعات ولو أقر لآسان بدين لا يصح إقراره في حق الغريم الذي جرح
لأجله فإذا زال دين هذا الغريم يظهر صحة إقراره السابق وكذا لو اكتسب مالا ينفذ إقراره
فيما اكتسب وإن كان دينه الأول قائما وينفذ تبرعته فيما اكتسب مع بقاء دينه الأول ولو
تزوج بأمرأة صح نكاحه فإذا زاد على مهر مثلها لا يظهر في حق الغريم الذي جرح لأجله ولا يظهر
في المال الذي حدث له بعد الجرح ولو أقر بمقدار أو قصاص صح إقراره وكذا لو أعتق أو تبرع
اعتاقه أو تبرع به فالجرح لا يمتد إلى كل ما يستوى فيه الجرح والهرل ينفذ منه ومالا ينفذ من الهازل
لا ينفذ منه إلا باذن القاضى ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جازو بأقل من قيمته لا يجوز ولو
استهلك مال إنسان بعمالة الشهود دلل به ضمانه ومن له الضمان يحاسب الغريم الذي جرح
لأجله فيما كان في يده ولو اشتري جارية بعمالة الشهود بأكثر من قيمتها فإن باع الجارية
يحاسب الغريم الذي جرح لأجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذه من المال الذي يحدث
بعد الجرح ولو باع شيئا من دقاره أو عروضة من الغريم الذي جرح لأجله يصير الثمن قصاصا
بدينه إذا كان الغريم واحداً فإن كان اثنين ويجرلدينهما فباع من أحدهما شيئا بمثل القيمة
جازو ولا يصير كل الثمن قصاصا بدين المشتري لأن فيه إثارة بعض الغرماء على البعض ولكن
الثمن يكون بين الغرماء بالحصص ولو جرح القاضى على رجل تقوم لهم دينون مختلفة ففقد دين
بعضهم أسلم له حصته فيما قبض ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء من قاضى خان
❦ وإذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فإن تصرف فيه
قبل ذلك نفذ وإذا بلغ خمساً وعشرين سنة أسلم إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد ولا يحجر
عليه وتصرف في ماله جائز وإن كان مبدرا مفسدا يتلف ماله فيها لا غرض له فيه ولا مصلحة
عنده أبي حنيفة وقال لا يدفع إليه ماله أبداً حتى يؤنس الرشد ويحجر عليه ولا يجوز تصرفه
في ماله قبل الجرح ولا ينفذ بيعه عندهما وإن كان فيه مصلحة أجازها الحاكم ❦ ولو باع قبل جرح
القاضى جاز عند أبي يوسف خلافاً لمحمد فإن عنده يكون محجوراً من غير جرح وعلى هذا

الخلاف اذا بلغ رشيداً ثم صار سقيها وان أعنت عبداً نفذ عتقه عندهما وكان على العبدان
يسعى في قيمته ومن محمد لا تحب السعاية ولود بر عبد جاز واذا مات ولم يؤنس منه الرشد
يسعى في قيمته مدبراً كذا إذا أعتقه بعد التدبير و ولو جاءت جارية بولد فادعاه ثبتت نسبه
منه وكان الولد حراً والجارية أم ولد له فان لم يكن معها ولد وقال هذه أم ولدي كانت بمنزلة أم
الولد لا يقدر على بيعها وان ماتت سعت في جميع قيمتها و واذا تزوج امرأة جازت نكاحها وان
سعى لها مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل ولو طلقها قبل الدخول وجب لها
النصف في ماله وكذا اذا تزوج أربعة نسوة أو كل يوم واحدة كذا في الهداية و ولو بلغ الصغير
مصلحة فافجر بماله وأقر بدين وذهب وتصدق وغير ذلك ثم فسده وصار طالحاً ومستحقاً لان
يحجر عليه فما صنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد فسد تكون باطلة
عند محمد حتى لو رفع الى القاضي فان القاضي عصى ما فعل قبل الفساد وبطل ما فعل بعده
لان عند محمد هذا العارض بمنزلة الصبي والمجنون وهما يكونان محجورين من غير حجر وعند
أبي يوسف بنفس الفساد لا يكون محجوراً مالم يحجر عليه القاضي وعصى ما فعل قبل الحجر
وهو عند بمنزلة الحجر بسبب الدين قال محمد المحجور بمنزلة الصبي الا في أربعة أحدها ان
تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي المحجور باطل والثاني اعتناق المحجور وتدينه وطلاقه
ونكاحه جائز ومن الصبي باطل والثالث المحجور اذا أوصى بوصية جازت من ثلث ماله ومن
الصبي لا يحوز والرابع جارية المحجور اذا جاءت بولد فادعاه ثبتت نسبه ومن الصبي لا يثبت
من قاضي خان و وفي الاشباه المحجور عليه بالسفه على قوله ما التقى به انه كالصغير في جميع
أحكامه الا في النكاح والطلاق والعنق والاستيلاء والتدبير وجوب الزكاة والحج
والعبادات وزوال ولاية أبيه وجسده وفي صحة اقراره بالعقوبات والاتفاق وفي صحة وصاياه
بالقرب من الثالث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم وأما
اقراره في التاتارخانية انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما انتهى والحاصل ان تصرفات
المحجور بالسفه على نوعين مالا يصح من الهازل كالبيع وغيره لا يصح منه وما يصح من
الهازل كالنكاح والطلاق يصح منه واذا أعنت عن كفارة صح الاعتناق ولا يجوزنه
ويسعى العبد في قيمته وكذا لو أطمع عن كفارته لا يجوزنه فلا يكفر الا بالصوم والمرأة السفية
المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت نفسها من رجل كف يجوز نكاحها وان قصرت
عن مهر مثلها قال أبو حنيفة يخبز الزوج ان شاء كمل مهر مثلها وان شاء فافرها وعندهما
يجوز النكاح بما وجب ولا يخبز الزوج ولو ان المحجورة اختلعت نفسها من زوجها على
مال يقع الطلاق ولا يلزمها المالم لانها لا تملك الالتزام للمال بدلا عما ليس بمال ثم قال في
الكتاب ويكون الطلاق رجعياً لانه طلاق لا يقابل البطل أصلاً فيكون رجعياً
وهي كالصغيرة اذا اختلعت من زوجها على مال يكون رجعياً بخلاف الامه اذا كانت
تحت يد زوج فاختلعت على مال فان الطلاق يكون بائناً لانها من أهل الالتزام فان فعلت

بأذن المولى يجب المال في الحال وان كان بغير اذن المولى كان عليه المال بعد العتق فلو كانت الامسة مفسدة محجورة فاختلعت نفسها على مال يكون الطلاق رجعا لانه لا يجب عليه المال في الحال ولا بعد العتق ولو ان صيغته فيها محجور استقرض مالا ليعطى صدق المرأة صح استقراضه وان لم يعط المرأة وصرف في الحال في حوائجها لا يؤاخذ به في الحال ولا بعد البلوغ لانه ليس من اهل الالتزام فلا يصح التزامه ^١ ولو اودع انسان عند محجور فاقرا محجور انه استهلكه لا يصح ان يصرح بان صار مصليا به ذلك يسأل عما اقر فان قال ما اقررت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤاخذ به كالعبد المحجور اذا اقر باستهلاك مال انسان فانه لا يؤاخذ به في الحال فان اذن له مولاه في التجارة به ذلك يسأل عما اقر به فان قال ما اقررت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤاخذ به ^٢ رجل محجور اودعه انسان مالا او اقرضه ثم صار مصليا وقال لصاحب المال كنت اقرضت لي في حال فسادى فافقهتم او قال اودعتمني في حال فسادى فافقهتم وقال صاحب المال لا بل اقرضتني في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويعين المحجور ولو قال رب المال اقرضتني في حال فسادك واستهلكته في حال صلاحك وقال المحجور استهلكته في حال فسادى كان القول قول المحجور فان اقام صاحب المال البيينة انه اقرضه في فساده ولكن استهلكه في صلاحه قبلت بيئته ^٣ يتيم ادرك مفسدا غير مصلح وهو في حجر وصيه فسأل وصيه ان يدفع اليه المال فدفعه فضاع المال في يده ضمن الوصي حجر عليه القاضى او لم يحجر من فاضحيان وكذلك لو اودعه اياه ذكره في الوحيز ^٤ وان حجر القاضى على السفينة ثم رفع الى قاض آخر فابطل حجره واطلق عليه جاز لان الجرم منه فتوى وايس بقضاء الا يرى انه لا يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء بنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر الى القاضى الخارج او الى غيره ففقدى بطلان تصرفه ثم رفع الى قاض آخر نفذ بطلانه لان اتصال الامضاء به فلا يقبل النقض به ^٥ كذلك عند أبي حنيفة ^٦ كذا في الهداية ^٧ ولو استقرض السفينة المحجور وانفق على نفسه نفقة مثله او دفع مهر امرأته نفذ ولا يبطل القاضى ذلك الا ان يكون فيه فضل فيبطل الفضل ^٨ ولو اشترى ابنه المحجور المعروف ينهقد فاسدا ويعتق اذا قبض وسعى في قيمته للبائع ^٩ لو اجاز القاضى بيع المفسد ولم ينه المشتري عن دفع الثمن برى المشتري بالدفع اليه وان ناه لم يبر او يدفع الثمن ثانيا ولا خيار له في رد المبيع اذا علم بالثمن وان دفع قبل العلم به برى ولا يجوز بيعه وشراؤه باذن القاضى الا بالغبن اليسير كافي العبي والعبد من الوحيز

باب السابع والثلاثون في المكاتب

اذا هجمت الكتابة يخرج المكاتب عن يد سيده فيكون احرى باكسابه لان تخصيصه بالبدل اذا تحقق ثبت له الحرية حتى لو شرط أن لا يخرج من البلد لا يصح الشرط استحسننا ولا

يخرج عن ملك سيده ولهذا متى يحجز عن أداء البذل رجع قناوان أعتقه عتق وسقط عنه
بدل الكتابة ومضى يده من الاكساب يكون له واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه العقروان
جنى عليها أو على ولدها لزمته الجنسية وان أنلف ماله غرم لان المولى صار كالاجنبي ويجوز
للمكاتب البيع والشراء والسفر وملك البيع بالمحاباة كذا في الهداية هذا عند أبي حنيفة
وعندهما لا تجوز المحاباة بما لا يتعاقب الناس فيه وتجوز منه الزيادة في المبيع والحط بسبب
عيب ولا يجوز من غير عيب اهـ ويتصرف كالمأذون ولا يمنع بيع المولى كافي الجمع ولا يتزوج
الا باذن المولى ولا يجب ولا يصدق الا بالشئ اليسير لان الهبة والصدقة تبرع محض وهو غير
مالك لملك الا ان الشئ اليسير من ضرورات التجارة لانه لا يحدد بامن ضيافة أو اعادة ومن
ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وتوابعه ولا يتكفل لانه تبرع محض فلا يملكه بنوعيه نفسا
ومالا ولا يقرض وان وهب على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداء وان زوج أمته جاز وكذلك ان
كاتب عبده والقياس على أن لا يجوز وهو قول زفر وان أعتق عبده على مال أو باعه من
نفسه أو زوج عبده لم يحجز من الهداية ويجوز اقرار المكاتب بالدين والاستيفاء كافي المنية
وتجوز هبته وارتمانه واذنه لبعده في التجارة فان لحقه دين يبيعه فيه الا أن يؤدي عنه
المكاتب ويجوز له أداء دينه عنه وان كان أكثر من قيمته كذا في الوجيز ولو أقام المكاتب
دينه على الاتفاق قبل الكتابة يقبل وسقط عنه البذل هذه في الاستحقاق من الهداية وان
تزوج المكاتب باذن مولاه امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ثم استحققت فأولادها عبيد ولا
يأخذهم بالقيمة وكذا العبد المأذون له بالتزوج وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
أولادها أحرار بالقيمة وان وطئ المكاتب أمة على وجه الملك بغير اذن المولى ثم استحققت فعليه
العقر يؤخذ في الكتابة وان وطئها على وجه الشكاح بغير اذن المولى لم يؤخذ به حتى يعتق وجه
الفرق ان في الفصل الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكتابة
وهذا العقر من توابعها لانه لو لا الشراء لما سقط عنه الحد وما لم يسقط الحد لا يجب العقر ولا
يظهر في الفصل الثاني لان الشكاح ليس من الاكساب في شئ فلا تنظمه الكتابة كالكفالة
وانما إذا اشترى المكاتب جارية شرافا سدا ثم وطئها فردها أخذ بالعقر في الكتابة وكذا العبد
المأذون من الهداية وانما إذا أقر المكاتب باقتضا ضرة أو أمة بأصبعه فججز فردا في الرق
فضممان المهر في الطرة والعقر في الامة متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا
يؤخذ في الحال وقال محمد ان قضى القاضي عليه قبل العجز لزمه في الحال وان لم يقض عليه
قبل العجز يتأخر الى ما بعد العتق كذا في الجمع من المأذون والاقتضا بالفاق ازالة
المكافرة واذا ولدت المكاتبته من المولى فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت
يجزت نفسها وصارت أم ولد ونسب ولدها ثابت من المولى وهو حر فاذا مضت على الكتابة أخذت
العقر من مولاهالا اختصا صها بمنافعهها على ما قد مناهم ان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط
صنها بدل الكتابة وان ماتت هي وزكت فالأب يؤدي منه مكاتبها وما بقي ميراث لابنها وان لم يترك

مالا فلا سعاية على الولد لانه حر ولو ولدت ولدا آخر لم يلزم المولى الا ان بدعى حرمة وطئها عليه
ولم يدع ومات من غير وفاء يسمى هذا الولد لانه مكاتب تبعها فلومات المولى بعد ذلك عتق
وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد اذ هو ولدها فيمنعها واذا كاتب المولى أم ولده جاز فان
مات المولى عتقت بالاسناد وسقط عنها بدل المكاتبه ويسمى لها الا ولاد المشتراة في الكتابة
والا كساب لان الكتابة انفسخت في حق البسديل وبقيت في حق الاولاد والا كساب واذا
ولدت المكاتبه قبل موت المولى عتقت بالكتابة وان كانت مدبرته جاز فان مات المولى ولا مال
له غير هافهى بالخيار بين ان تسمى في ثلثي قيمتها وجميع مال الكتابة وهذا عند أبي حنيفة
وقال أبو يوسف تسمى في الاقل منهم او قال محمد تسمى في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابة
فالثلث في الخيار والمقدار وأبو يوسف مع الامام في المقدار ومع محمد في نفي الخيار وان
خرجت من الثلث سقط كل بدل الكتابة وان دبر مكاتبته صح ولها الخيار ان شئت مضت
على الكتابة وان شئت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على الكتابة فمات المولى ولا
مال له غير هافهى بالخيار ان شئت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة
وقال تسمى في الاقل منها واذا أعتق المولى مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان كاتب
المريض عبدا على ألفين الى سنة وقيمه ألف ثم مات ولا مال له غيره ولم يجز الورثة فانه يؤدي
ثلثي الالفين حالا والباقي الى أجله أو يرد قضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يؤدي
ثلثي الالف حالا والباقي الى أجله وان كاتبه على الالف الى سنة وقيمه ألفان ولم يجز الورثة
أدى ثلثي القيمة حالا أو يرد قضا اتفاقا لان المحاباة هنا في القدر والتاخير واعتبر الثلث فيها
من الهداية ولو كاتب على مثل قيمته بان كانت قيمته ألفان وكاتبه على ألفين منجمة يقال له
يجل ثلثي بدل الكتابة والثلث عليه الى أجله بالاتفاق من الخلق وقيمة المكاتب نصف
قيمة الفن كفي البرازية رجل قال لمولى العبد كاتب عبدك على ألف على اني ان أدت
اليك ألفا فهو حر فكاتبه المولى على هذا يعتق بادائه بحكم الشرط لانه متبرع ولو قال العبد
لمولاه كاتبني بالف درهم على نفسي وعلى فلان الغائب جاز استحسانا وللمولى أن يأخذه بكل
البذل لان البذل عليه لكونه أصيلا فيه ولا يكون على الغائب من البذل شيء لانه تبع فيه
وأيهما أدى عتق ويحبر المولى على القبول ولا يرجع المؤدى على صاحبه لان الحاضر قضى
دينه عليه والغائب متبرع فيه غير مضطر اليه واذا كاتب الامة عن نفسها وغن ابنين لها
صغيرين فوجازواهم أدى لم يرجع على صاحبه ويعتقون واذا كان العبد بين رجلين أذن
أحدهما لصاحبه أن يكاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل الكتابة فكاتب وقبض بعض
البذل ثم عجز فالمل للذي قبض عند أبي حنيفة وقالاهو مكاتب بينهما وما أدى فهو بينهما
واذا كانت جارية بين اثنين كاتبها فوطئها أحدهما فجاءت بولد فادعاه ثم وطئها الآخر فجاءت
بولد فادعاه ثم عجزت فهي أم ولد للاول لانه لما ادعى أحدهما الولد صححت دعوته لقبام الملك
له فيها وصار نصيبه أم ولد لان المكاتبه لا تقبل الانتقال من ملك الى ملك فنقتصر أمومية

الولد على نصيبه كافي المدبرة المشتركة واذا ادعى الثاني ولدها الاخير صحت دعوته لقيام ملكه ظاهر اثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الجارية كلها أم ولد لالول لانه زال المانع من الانتقال ووطؤه سابق ويضمن نصف قيمتها شريكه لانه غلث نصيبه لما استكمل الاستيلاد ونصف عقرها أيضا لوطئه جارية مشتركة ويضمن شريكه كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه بمنزلة المغرور لانه حين وطئها الثاني كان ملكه قائما ظاهرا وولاد المغرور ثابت بالنسب منه حر بالقيمة على ما عرف لكنه وطئ أم ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وأم ما دفع العقر الى المكاتبه جاز لان الكتابة مادامت باقية تحقق القبض لها لاختصاصها بما افقها وابدانها واذا عجزت ردت العقر الى المولى وهذا الذي ذكر قول أبي حنيفة وقالاهي أم ولد لالول ولا يجوز وطء الاخر واذا صارت كلها أم ولدا فاشافي وطئ أمه الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غيرها لانه لا يجب الحد عليه للشيء به ويلزمه جميع العقر لان الوطء لا يعرى عن أحد الغرامتين واذا بقيت الكتابة وصارت كلها مكاتبه لالول فيقبل يجب عليها نصف بدل الكتابة لان الكتابة انفسيت فيما لا يتضرر به المكاتبه ولا يتضرر به بقوط نصف البدل وقبل يجب كل البدل ويضمن الاول شريكه في قياس قول أبي يوسف نصف قيمتها مكاتبه لانه غلث نصيب شريكه وهي مكاتبه فيضمنه موسرا كان أو موسرا لانه ضمن غلث وفي قول محمد لا يضمن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة وان كان الثاني لم يطئها ولكن درها ثم عجزت بطل الزنيروهي أم ولد لالول ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد لالول بالاجماع وان كاتبها ثم اعقها أحدهما وهو موسر ثم عجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليه عند أبي حنيفة وعندهما انه ان يضمنه قيمة نصيبه مكاتبان كان موسرا ويسمى العبدان كان معبرا هذه الجلة من الهداية وفي المجمع لو كاتب عبد الهما فاعقته أحدهما فغيب الاخر باق عند أبي حنيفة على الكتابة ويوجب أبو يوسف على المعتق نصف قيمته قنا وأوجب محمد على العبد السعاية في الاقل من نصف قيمته ومن نصف البدل اه ولو كاتب عبده على ألف يودعها الى غريم السيد أو يضمنها له فالكتابة والضمان جائزان ولو كاتب أمته على ألف ان يطاها مدة الكتابة لم يجب زفان أدت الالف عتقت وعليه الفضي لقيمتها ان كانت كثر من المؤدى وان كان هو أكثر فانه لا ترجع بالزيادة على المولى فان وطئها ثم أدت فغير غيرها لانه وطئها على تقدير العقد واستيفاء موجه ولو كاتب عبده على ألف وهديته فادى ألف دون الهديته عتق ثم ان كان الالف قدر قيمته لم يبق للمولى عليه سبيل وان كانت قيمته أكثر رجوع عليه بالفضل ولو كاتب عبد من مكاتبه واحدة على ألف فيقبل أحدهما جاز ولو قال لعبده كاتبه كذا على ألف فقبلا لا يعتق واحده من ماباداه حصته مالم يود جميع الالف استعسانا وكذلك لو قال كاتبه كذا على ألف على ان يكونا أدت المكاتبه عتقتا وان عجزت ردت في الرق فان أدى أحدهما عتقا ولا مولى أن يأخذ أمه ما شاء فيجمع

المكاتب مات أحدهما أولم يمت ويرجع المؤدى على صاحبه بحصته وان كان قيمته ما سواه
رجع بنصف المؤدى وان عجز اذ فى الرق وان عجز أحدهما الا ان الآخر يؤدى فيعتقان
جميعا ولومات أحدهما الا بسقط حصته والاخر مكاتب على حاله كالمومات وترك وفاء فان
كان ترك ما لا يؤدى منه جميع المكاتب فيعتقان ويرجع ورثة الميت على الحى بحصته وان
لم يترك ما لا فالحى يؤدى جميع المكاتب ويعتقان ويرجع على ورثة الميت بحصته اذا كانت
الورثة من دخلت فى كتابة الميت ٥ ولو كاتب أحد الشرى يكن نصيبه يأخذ شرى به نصف
ما أخذ ثم يرجع المكاتب به على العبد ثم لساكت فى نصيبه الخيارات الثلث عند أبي حنيفة
٥ وان كاتب عدا بينهما الا يعنى شئ منه حتى يؤدى الجميع وأيهما أخذ نصيبه باذن شرى به ثم
عجز المكاتب والمأخوذ بينهما وان أعتقه أحدهما أو وهب له نصيبه من المكاتب عتق نصيبه
بخلاف ما لو قبض نصيبه ثم أبرأه من بدل الكتابة لا يعتق نصيبه لان البراءة لم تصح لان
الشرى ان يشاركه فيما قبض فلم يتم الاستيفاء فى نصيبه ثم ان شاء المكاتب عجز وان شاء
مضى فلا ضمان على المعتق وان مات عن مال أخذ السالك نصف المكاتب والباقي لورثته
وان عجز للسالك ثلاث خبارات عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يضمن الاقل من نصف
القيمة ونصف ما بقى من المكاتب أهم ما أقل فهو عليه من الوجيز ٥ واذا عجز المكاتب عاد الى
أحكام الرق وما كان فى يده من الاكساب لم يولاه واذا قطعت يده وأخذ الارش فهو للمولى
هذه فى بيع الفضولى من الهداية ٥ وان مات المكاتب وترك ما لا تنفخ الكتابة وقضى
ما عليه من ماله وحكم بعتقه فى آخر جز من أجزاء حياته وما بقى فهو ميراث لورثته ويعتق
أولاده وان لم يترك وفاء وترك مولودا فى الكتابة تسعى فى كتابة أبيه على نجومه فان أدى
حكمه نعتق أبيه قبل موته وعنى الولد وان ترك ولدا مشترى فى الكتابة قيل له اما ان تؤدى
الكتابة حالة أو ترد فى الرق لان المشتري لم يدخل تحت العقد هذا عند أبي حنيفة وقال يؤدى
الى أجله اعتبارا بالولد المولود فى الكتابة وما أدى المكاتب من الصدقات الى مولاه ثم عجز
فهو طيب للمولى لتبديل المالك فان العبد يتملكه صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه وقعت
الاشارة النبوية فى حديث بريرة هى لها صدقة ولنا هدية وكذلك اذا أعتق المكاتب واستغنى
يطيب له ما بقى فى يده من الصدقات ٥ واذا جنى العبد فكاتبه مولاه ولم يعلم بالجناية ثم عجز فانه
يدفع أو يفدى وكذا اذا جنى المكاتب ولم يقض به حتى عجز وان قضى به عليه فى كتابته ثم
عجز فهو دين يباع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقد رجح أبو يوسف وكان يقول أولا يباع
فيه وان عجز قبل القضاء وهو قول زفر واذا مات المولى لم تنفخ الكتابة وقيل له أد المال
الى ورثة المولى على نجومه فان أعتقه أحد الورثة لم ينفذ عتقه وان أعتقه جميعا نفذ
وعتق وسقط مال الكتابة لانه يصير ابرأه عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الارث
واذا أبرأ المكاتب عن بدل الكتابة يعنى كما اذا أبرأ المولى الا أنه اذا أعتقه أحد الورثة لا يصير
ابراة عن نصيبه لانه نجوه ابرأه اقتضاء تصحيحا لعتقه والاعتاق لا يثبت ابرأه البعض أو أدائه

في المكاتب لافي بعضه ولا في كله ولا وجه الى ابراء الكل لحق بقية الورثة من الهداية فان
وهب أحدهم نصيبه في رقبته جاز وان عجز ورد رقبته فانصيب الوهاب في رقبته ثابت
كالمولى اذا وهب منه بعض الكتابة ثم عجز صار كله رقبته للمولى فكذا هذا ولو أدى المكاتب
البدل الى الورثة دون الوصي وعلى الميت دين محيط به أو لا يحيط به لا يعتق وان أدى الى
الوصي عتق وان لم يكن في التركة دين وان لم يكن على الميت دين ودفع الى الورثة وتقاسموا جاز
وان أدى الى بعضهم لم يعتق مالم يصل الى الكل أو يجزوا قبضه فيه ويركبه من جهتهم
❦ ولو أدى المكاتب الى الغرماء وعليه دين محيط جاز وعتق ولو دفع الى الوصي جماعا على المكاتب
يعتق كالدفء الى الغريم من الوجيز ❦ ولو استدان المكاتب بعض بدل الكتابة فادى الى مولاه
ثم عجز لا يتردد من المولى كافي المحيط والجامع الكبير ذكره في المشتمل ❦ ولو اشترى المكاتب
أباه أو ابنه فوجده بعبدا لم يقدر على الرد ولا على ان يرجع بالنقصان ولورد المكاتب في الرق
فالمولى يرد به بالعيب ❦ ولا يحبس المكاتب في دين الكتابة وفيما سوى دين الكتابة ولا يكره
في المشتمل نقلا عن المنية ❦ ولومات المكاتب وترك أم ولد معها ولدها لا يتابع واستعت في
المكاتبه على نجوم المكاتب وان لم يكن معها ولد يتابع عند أبي حنيفة وعنددهم لا يتابع لانها
أم ولد عتقت بموت السيد له انه لا ملك للمكاتب حقيقة فلا يحرم بيعها ❦ العبد المأذون
استولد جارية من كسبه بخلاف مالوكان معها ولدها لا يثبت حق الحرية للولد وحق الحرية
للولد يوجب حق الحرية لأم لقوله عليه السلام أعتقه وأولدها ❦ واذا مات المكاتب عن وفاة
بدى بالدين ثم بالحنانية ثم ببدل الكتابة ثم بغير امرأة تزوجها بغير اذن مولاه ثم الباقي ميراث
بين أولاده الذين عتقوا بعتقه والذين كانوا أحرار قبله واذا مات عن وفاة ودين المولى بدى
بدين المولى ثم بالكتابه والباقي ميراث بين أولاده وان لم يبق الباقي بالدين والمكاتبه بدى
بالكتابة ❦ ماتت المكاتبه عن مال وعليها دين مثله فادى الولد المال عن الكتابة أو القاضى ولم
يعلم بالدين عتق الام والولد يأخذ الغرماء من المولى ويرجع المولى بعثله على الولد وان لم يؤده
الولد أو القاضى لا يعتق وان لم تترك مالا فاعتق المولى الولد عتق وان أحاط دينها بقيمتها وبسعى
في الدين ❦ كاتب عبدا مترك بغير اذن شريكه فمات العبد وترك كسبا بعد الكتابة فقد مات
حاجزا عند أبي حنيفة وقالامات حرا ويضمن المكاتب نصف قيمته لشريكه ولا تصح وصية
المكاتب بشئ بعينه وان أوصى بثلاث ماله مطلقا لا يصح عند أبي حنيفة خلافا للهما ❦ ولو قال
ان مت حرا فقلت مالي لفلان يصح ان أعتق قبل الموت بالاجماع كالوقال ان ملكت عبدا أو أنا
حري يصح وان مات عن وفاة فأديت مكاتبته فعتق لا تصح هذه الوصية لانه يعتق في آخر حياته
في ساعة لطيفة وفي تلك الساعة لا يتصور الوصية فلا يظهر العتق في حقها من الوجيز ❦ ولد
ولد للمكاتب دخل في كتابته وكان كسبه لآبيه ولو أعتق المولى ولد مكاتبه جاز عندنا خلافا
لغيره ولا يسقط شيء من بدل الكتابة اذا لم يكن كاتبه مع آبيه كتابة واحدة ولو أعتق ولدا
كاتبه مع آبيه كتابة واحدة يسقط حصته من بدل الكتابة كافي الحقائق وغيره ❦ واذا زوج

عبد من أمته وكاتبها فولدت منه ولدا يدخل ذلك الولد مع أمه في كتابته أو كان كسبه لها
لأن تبعية الأم أرجح حتى لو قتل ذلك الولد بكون قيمته للام دون الأب من شرح المجمع
والكتابة متجذرة عند أبي حنيفة وقال لا تجزأ حتى لو كاتب نصف عبده جاز ذلك وصار
كله مكاتباً عندهما وعنده يقتصر على القدر الذي كاتب منه فإن أدى المكاتب عتق منه ذلك
القدر وسعى عاقي من قيمته بقدر ما يطبق على معنى أنه ليس للمولى أن يطالبه في الحال ولكن
يجعله منجماً بحسب طاقته وثمره الخلاف تظهر فيما إذا كتب العبد ما لا قبل الأداء
فنصفه له والنصف للمولى عنده وعندهما الكل له لأنه مكاتب كله أَمْ لَوْ كَتَبَ بَعْدَ الْأَدَاءِ
فَلَيْسَ لِلْمَوْلَى مِنْ كَسْبِهِ شَيْءٌ بِالْإِتِّفَاقِ أَمْ عِنْدَهُمَا أَفْلَانَهُ حُرُّكَه وَأَمْ عِنْدَهُ فَلَانُ النِّصْفِ مِنْهُ
عَتَقَ بِالْأَدَاءِ وَفِي النِّصْفِ الْآخَرُ هُوَ مَسْتَحْيٍ كَلَامُ كَاتِبٍ فِيَكُونُ أَحَقُّ بِمَجْمُوعِ كَسْبِهِ بَعْدَ الْأَدَاءِ
وَأَنْ كَاتِبَ عَبْدَهُ عَلَى أَلْفٍ دِينَارٍ عَلَى أَنْ يَرُدَّ الْمَوْلَى إِلَيْهِ عَبْدًا بِغَيْرِ عَيْنَةٍ جازت الكتابة
عند أبي يوسف ويقسم الألف على قيمة العبد المكاتب وقيمة عبد وسط وينظر حصصه العبد
ويكون مكاتباً باعاً بقي وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجوز هذه الكتابة ولو كاتبه على ألف وعلى
خدمته أبداً وقبل العبد فسدت الكتابة لأن هذا شرط ينافي مقتضى العقد فإن أدى العبد
الألف عتق بحكم الشرط ثم إن كان الألف أقل من قيمته سعى في تمام قيمته أجماعاً وإن كان
أكثر من قيمته لا يسترد الفضل من المولى عندنا وقال زفر يسترد ولو كاتب أمته على أنه
بالخيار ثلاثة أيام فولدت الأمة ولداً ثم ماتت في مدة الخيار جاز للمولى العقد تبطل الكتابة
عند محمد ولا تصح إجازة المولى وعندهما لا تبطل الكتابة وله أن يحجزها وإذا أجازها سعى
الولد على نجوم أمه فإذا أدى عتقت الأم في آخر جزء من حياتها وعتق ولداً من الحقائق
إذا قتل المكاتب رجلاً خطأ فصالح ولّى القتل على مال أو أقر المكاتب بقتل رجل خطأ
ففضى القاضى عليه بـ قيمته أو أقر بقتله عمداً ثم صالح ولّى الجنابة على مال ولم يؤد بدل الصلح
حتى يحجز عن أداء بدل الكتابة ورد إلى الرق يتأخر عنه بدل الصلح إلى ما بعد العتق ولا يؤخذ
به في الحال عند أبي حنيفة وقال لا يؤخذ به في الحال ويباع فيه وإذا جنى جنابة خطأ فقبل
أن يقضى عليه القاضى بموجب الجنابة يحجز ورد إلى الرق يحجز مولاه بين دفعه بالجنابة
والقضاء بإشهاد ولا يطالب العبد بالمحال عندنا وقال زفر يطالب بالمحال ولو عجز بعد
القضاء بموجب الجنابة فهو دين عليه يباع فيه اتفاقاً إذا جنى المكاتب جنابة خطأ فقبل
القضاء عليه بموجبها جنى ثانياً يلزمه قيمة واحدة عندنا فيسعى لارتداء الجنابتين في الأقل من
قيمتهم ومن أُرش الجنابة وقال زفر يلزمه لكل جنابة قيمة على حدة ولو جنى ثانياً بعد ما قضى
عليه بموجب الجنابة الأولى يجب للثانية قيمة أخرى اتفاقاً من شرح المجمع قلت وقدم بعض
مسائل جنابة المكاتب في الجنائيات فعليه بالمراجعة فيما لم يوجد ههنا ولو كاتب عبده على
نفسه وأولاده الصغار جاز استحساناً وحكم الولد هنا حكم الغائب مع الحاضر وقدم أنه ليس
للمولى ولا للأب ولاية إيجاب على الصغير فلم يجب عليه لفقد الولاية ويتعلق عتقه بأداء

المال فيبقى عتقه معلقاً مع بقاء الكتابة ولا يبقى مع انفساخها فلو مات الأب يسمى الولد
وان كانوا صغاراً عاجزين يردون في الرق ولو لم يجزوا وأدى بعضهم لم يرجعوا على اخوتهم بشئ
ولامولى أخذ كل واحد بجميع المكتوبة وان أعتق بعضهم رفعت حصته عن الباقيين
ولو كاتب عبد الله وأمر أنه بمكتوبة واحدة على أنفسهما وأولادهما الصغار ثم ان انساناً قبل
الولد فقيمته للابوين ويستعينان في الكتابة من الوحيين وإذا كاتب المسلم عبده على خمر
أو خنزيراً وعلى قيمته نفسه فالكاتب فاسد كما اذا كاتب على ثوب أو دابة فان أدى الخمر عتق
بادائه ولزمه أن يسي في قيمته ولا ينقص عن المسمى ولا يراد عليه وقال زفر لا يعتق الاباء
قيمتهم وكذلك يعتق باء القيمة فيما اذا كاتبه على قيمته ولا يعتق باء الثوب فيما اذا كاتبه
على ثوب لانه لا يوقف فيه على مراد العاقد لا اختلاف أجناسه فلا يثبت العتق بدون ارادته
وكذلك ان كاتبه على شئ معين غيره ولم يجز عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الحسن
انه يجوز حتى لو ملكه وسلمه يعتق وان أجاز صاحب العين ذلك فعن محمد انه يجوز وعن أبي
يوسف انه يجوز أجاز ذلك أو لم يجز غير انه عند الاجازة يجب تسليم عينه وعند عدمها يجب
تسليم قيمته ولو كاتب النصراني عبده الكافر على خمر فهو جائز اذا كان مقدار معلوماً
وأما ما أسلم فلمولى قيمة الخمر من الهداية

الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات

رجل عليه عشرة دراهم لرجل فوافاه فوجدها القابض اثني عشر ذكراً في النوادر على
قول أبي حنيفة وأبي يوسف الزيادة أمانة اذا هلك لا يلزمه ضمانها وعلى قول محمد وزفر
تكون مضمونة وهو القياس فلوان القابض رفع منها درهمين ليردهما على صاحبهما فهل كما
في الطريق قالوا ان المدينين يشاركون القابض فيما بقي فيكون له سدس ما بقي وذلك درهم وثلاثا
درهم لان كل درهم من المقرض سدسه للدافع وخمسه لأسداسه القابض رجل تعلق رجل
وخاصمه فسقط من المتعلق به شئ أو ضاع قالوا يضمن المتعلق ويذبح ان يكون الجواب على
التفصيل ان سقط بقرب من صاحبه وصاحب المال يراه ويمكنه ان يأخذه لا يكون ضامناً
والا كان ضامناً رجل أخذ غريمه بمال فجاء انسان وانتزعه من يده حتى هرب الغريم
فانه يعز ببحكم الجناية ولا يضمن المال الذي على المدينين ميت كفن بثوب الغريق قالوا ان
شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء نبش القبر فمأخذ ثوبه قال الفقيه أبو الليث رحمه
الله ان كان الميت ترك ما لا يعطى قيمة ذلك الثوب من المال وكذا لو تبرع انسان بقيمة الثوب
لا يكون لصاحب الثوب ان ينش وان لم يكن شئ من ذلك فان ترك صاحب الثوب لا تخره
فهو أفضل وان نبش كان له ذلك وان كان الثوب قد انتقص بالكف من يضمن الذي كفن
الميت وقنه وعنده هذا اذا كفن من غير خياطة وان خيط فليس لصاحب الثوب ان
ينش ويأخذ ثوبه لو هبت الريح بثوب انسان فالتقه في صبح آخر حتى انصبغ وكانت قيمة

الثوب والصبيغ سواء يباع عليهم ما يقتسمان الثمن وإن اصطالحا على شيء جاز وكذا الدجاجة إذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وإن كانت قيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة أن يتملك الدجاجة بقيمتها ولو أراد صاحب الدجاجة أن يعطى قيمة اللؤلؤة كان له ذلك وكذلك البعير إذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب البعير أن يعطى قيمة اللؤلؤة وكذلك الوادخلت دابة رجل رأسها في قدر رجل ولا يمكن الإخراج إلا بالنكسر كان لصاحب الدابة ثلث القدر بقيمتها ونظائرهما كثيرة لصاحب أكثر المالين أن يتملك الآخر بقيمتها وإن كانت قيمتهما سواء يباع عليهم ما يقتسمان الثمن ﴿١﴾ وعن أبي يوسف لؤلؤة وقعت في دقيق رجل إن كان في قلب الدقيق ضرر لا قلبه والنظران يباع الدقيق الأول فالأول فإن لم يكن في قلبه ضرر أمرته بقلبه وقال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤلؤة ﴿٢﴾ رجل خدع صبيصة وذهب بها إلى موضع لا يعرف قال محمد بن يحيى بنس الرجل حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت وقد مرت هذه المسئلة في الغصب بأبسط من هذا ﴿٣﴾ مديون دفع الدراهم إلى صاحب دينه وأمره بأن ينقدها فهلكت في يده هلكت من مال المديون ويكون الدين على حاله ولو دفع الدراهم إلى صاحب الدين ولم يلقه لشيء أتم أن الطالب دفع الدراهم إلى المديون لينقدها فهلكت تملك على الطالب ﴿٤﴾ رجل عليه درهم لرجل فدفع المديون إلى الطالب درهمين أو درهمين ثم درهمين فقال خذ درهمك فمنها فضع الدرهمان قبل أن يبين درهمها قال يملك من مال المديون ﴿٥﴾ شجرة القرع إذا نبتت في ملك رجل فصارت في جب آخر وعظم القرع وتعذر إخراجها من غير كسر الجب فهي بمنزلة اللؤلؤة إذا ابتلعت الدجاجة ينظر إلى أكثر المالين قيمة فيقال لصاحب الأكثر أن شئت أعطيت الآخر قيمة ماله فيصير لك فإن أبي يباع الجب عليهم ما على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذلك الجواب في الأترجة إذا دخلت في قارورة رجل ولو أدخل رجل أترجة غيره في قارورة رجل آخر وتعذر إخراجها فإن الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الأترجة قيمة الأترجة ولصاحب القارورة قيمة القارورة وتصير القارورة والأترجة ملكا له بالضممان ﴿٦﴾ ولو اختلط سويق رجل بدقيق آخر بغير صنع أحد يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته مختلطان هذا بقصاصة ان حصل لا بفعل أحد فليس أحدهما بإيجاب الضمان عليه بأولى من الآخر هذه الجملة من أول الباب إلى هنا من الغصب من مواضع متفرقة من قاضي خان ﴿٧﴾ ومن ألقى الكناسة في دار غيره يؤمر برفعها هذه في إحياء الموات الهداية ﴿٨﴾ وإذا هبت الريح بثوب إنسان والقمصة في صبيغ غيره حتى انصبغ فيه فعلى صاحب الثوب قيمة صبيغ الآخر وموسرا كان أو موسرا هذه في عتق البعض من الهداية وعن أبي عصمة أن شارب الثوب يباعه ويضرب بقيمته أبيض وصاحب الصبيغ بما زاد الصبيغ فيه ذكره في الغصب منها ﴿٩﴾ رجل أضاف رجلا ففسى الضيف عنده ثوبا فباعه صاحب البيت فغصبه فاصب ان غصبه فاصب في المدينة فليس عليه ضمان وإن أخرجه عن المدينة ضمن من الغصب من قاضي خان وفيه في فصل النار لو هبت الريح بعامة رجل فاندفعت

على قارورة رجل فانكسرت لا يضمن صاحب العمامة ❦ رجلان لكل واحد منهما مثلية
 فاخذ أحدهما من مثلية صاحبه لتجافوضه في مثلية نفسه فان كان صاحب المثلية الاولى
 اتخذ موضوعا يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى ان يجتمع فيه كان ذلك لصاحب المثلية
 الاولى وله ان يأخذه من مثلية الاستخذان لم يكن الاخذ خلطه بغيره فان كان الاخذ خلطه
 بغيره كان للماخوذ منه ان يأخذ قيمة المأخوذ وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضوعا يجتمع
 فيه الثلج ان كان في مكانه موضوع يجتمع فيه الثلج لا يصنع أحدا فان أخذ الاخذ الثلج من
 الحفر الذي في حده صاحبه لا من المثلية فهو له وان أخذ من المثلية يكون غاصبا فيرد على
 المأخوذ منه عشرين نجمة ان لم يكن خلطه بثلجه وان كان خلطه كان عليه قيمته من القطعة
 من قاضي خان ❦ استقرض من آخر عبد البقي بدينه فقضى دينه بالعبد ضمن
 المستقرض قيمة العبد من يبيع الصغرى وفي قاضي خان من البيوع رجل استقرض
 من رجل عبدا أو حيوانا آخر ليقضى به دينه فقبضه وقضى به دينه كان عليه قيمته لان
 قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع يباعا فاسدا ❦ لو استقرض
 عبدا أو فلو سا فكسدت عند أبي حنيفة عليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال أبو يوسف
 عليه قيمتها من الذهب أو الفضة في آخر يوم كانت رابحة فكسدت قال في الصغرى وكان
 والذي بقي يقول محمد رقا بالناس فنفتي كذلك ❦ لو استقرض خطه ودفع المستقرض اليه
 جوا القابل يكيلها ففعل لم يكن قبضا بمنزلة السلم من الصغرى ❦ ومن له على آخر درهم دفع
 اليه كيد البرزخ المديون فيه لم يصرفا بضاه في السلم من الهداية ❦ ومن له على آخر
 عشرة دراهم جبا دقة ضاهازيو فاهو لا يعلم فانفقها أو هلك فقضاء عند أبي حنيفة
 ومحمد وقال أبو يوسف ف يرد مثل زيو ف ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف مراعى كهو في
 الاصل ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة يجنبه فوجب
 المصير الى ما قلنا ولهم انه من جنس حقه حتى لو تجاوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع به
 الاستيفاء ولا يبي في حقه الا في الجودة ولا يـ كن تداركها بايجاب ضمانها الماذكرنا وكذا
 بايجاب ضمان الاصل لانه ايجاب له عليه ولا نظير له ولو وجد هاتين درهمين أو مستحقه يصير
 قضاء ولو وجد هار صا أو ستوقه لا يصير قضاء هذه في المنشور من الهداية ❦ رجل له
 على رجل آخر خمسون درهما وأخذ غلط اثنين فلما علم أخذ العشرة ليردها فهل يكت
 يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي أمانة هذه في الوديعه من
 الخلاصة ❦ رجل عليه خمسون درهما فدفعت المديون الى الطالب مائة وقال خذ حقك
 عشرين منها فلم يأخذ حتى ضاع الكل لا يسقط شيء من الدين هذه في الرهن من قاضي خان
 ❦ ومن استقرض مثليا فانقطع عليه قيمته يوم القبض عند أبي يوسف وعند محمد يوم
 الانقطاع وقول محمد انظر وقول أبي يوسف اسر هذه في الصرف من الهداية ❦ وان
 أقرضه طعاما بال عراق وأخذ بمكة فعند أبي يوسف عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد عليه

قيته بالعراق يوم اختصها من مشتل الهداية ❦ ومن دفع الى صائغ درهما وأمره أن
يريد نصف دينار من عنده بصير قابضا من الهداية ❦ رجل أقرض الدراهم البخارية بخاري
ثم لقي المستقرض في البلد بقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه
قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها وقيل هذا إذا لقيه في البلد ينفق
فيه تلك الدراهم لم يكن لها الا توجد فانه يؤجل قدر المسافة ذاهبا وجائيا أما اذا كان لا ينفق في
هذا البلد فانه يغرم قيمتها وكذا لو اشترى بالدراهم البخارية شيئا ثم التقى في بلدة أخرى لا يوجد
فيها تلك الدراهم ❦ رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور
وقبض وقال دفعتها الى الآخر ووجد الآخر ذلك فان المأمور يكون ضامنا ولا يصدق على
الآخر ❦ ولو بعث رجل بكتاب مع رسول الى رجل أن ابعث الى كذا درهما فاقضالك على
فيه مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف انه لم يكن في مال الآخر حتى
يصل اليه ولو أرسل رسول الى رجل فقال ابعث الى عشرة دراهم فاقض فقال نعم وبعث بهما مع
رسوله كان الآخر ضامنا إذا أقر له أن رسوله قبضها ❦ رجل استقرض من رجل دراهم
وأثناء المقرض بالدراهم فقال له المستقرض القها في الماء فاقهاها قال محمد لاشئ على
المستقرض ❦ رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقبه المقرض
في بلد فيه الطعام غال فأخذ الطالب بحقه فليس له أن يحبس المطلوب ويؤمر المطلوب بأن
يؤثق بكفيل حتى يعطى له طعامه اياه في بلد القرض ❦ رجل أقرض صبيما أو معتوها شيئا
فأسلمه اليه الصبي أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يضمن وان
أقرض عبد عسجورا فأسلمه اليه لا يؤاخذ به قبل العتق عندهما وهذا الوجه سواء ❦ رجل
عليه ألف لرجل فدفن الى الطالب دنانير فقال اصرفها واخذ حقه منها فاقضها فهاهنا لم تكن قبل
أن يصرفها هاهنا من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهاهنا لم تكن الدراهم في يده
قبل أن يأخذ منها حقه وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من المدفوع ❦ ولودفع المطلوب
الى الطالب دنانير فقال بها بمحقق فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها بصير قابضا بالقبض
بعد البيع ولودفع المطلوب الى الطالب دينه وقال خذ هذا قضاء بمحقق فأخذ كان دخلا في
ضمانه من باب الصرف من بيع قاضي خان ❦ رجل أمر رجلا ليقضي من دينه ألفا فقضى
من دينه أكثر من ألف يرجع على الآخر بألف ويكون متبرعا في الزيادة ❦ رجل مات وله
ديون على الناس وليس له وارث معلوم فلهذا المات ديون الميت من غرمائه ثم ظهر له
وارث كان ديون الميت على غرمائه له هذا الوارث لانه ظهر ان الغرماء لم يدفعوا المال الى
صاحب الحق فلا تحصل لهم البراءة وكان عليهم الاداء ثانيا من فصل تصرف الوكيل من
بيع قاضي خان ❦ أحد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في
التركه وان كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع بالزيادة وهل يرجع في مقدار كفن المثل قالوا
لا يرجع لان اختياره ذلك دليل التبرع من بيع غير المالك من قاضي خان ❦ لو قضى دين غيره

بغير أمره جاز فلما انتقض ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك القاضى لانه تطوع بقضاء الدين
ولو قضى بأمره يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضى مثلها ١٠ اذا تبرع بقضاء المهر ثم
خرج من ان يكون مهر اربعة المرأة أو خرج نصفه عن أن يكون مهر بالطلاق قبل الدخول
رجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن اذا انفسخ البيع يرجع في الثمن من كفالة الصغرى
وفي القنية من قضى دين غيره بسبب فعند ارتفاع السبب يعود المقضى به الى ملك القاضى ان
قضاء بغير أمره وان قضاء بأمره يعود الى ملك المقضى عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج
ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفارقة من قبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول وكذا في
الثاني الى ملك الزوج انتهى ١١ اذا مات مجهلا مال ابنه لأخيه من عليه في ماله وكذا الولات
الانسان مجهلا لما ألقته ارجح في بيته لأخيه من عليه من أمانات الاشياء ١٢ الاب لو أجر منزل
الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر مثله اذ ليس له ولاية الخط من دعوى الوقف من
الفصولين ١٣ اذا ذهب المضيف وترك شيئا عند المضيف فتبعه المضيف به فغصبه غاصب ان
غصبه في المدينة لا يضمن وان أخرجه من المصر فغصب منه ضمن هذا في الغصب من
الخلاصة ١٤ اذا حفر الرجل قبرا في موضع يباح له الحفر في غير ملكه فدفن فيه غيره لا ينش القبر
ولكن يضمن قيمة حفرة ليكون جميعا بين الحفرين ومراعاة لهما من وقف فتاوى قاضى خان
١٥ وفي الغصب من الخلاصة رجل حفر قبرا خفاء آخر ودفن في القبر يجب قيمة حفرة وهذا اذا
كان في أرض مباحة اما اذا كان في الملك فينبش انتهى ١٦ شمرى يبتاوسكنه ثم ظهر انه
للصغير يجب أجر مثله من دعوى الوقف من الفصولين ١٧ المديون اذا أنفق على ولد رب
الدين أو امرأته بغير أمره لا يبرأ من الدين ولا يرجع بما أنفق على من أنفق عليه كذا في
الصغرى من النفقات ١٨ رجل قبض دينه من مديونه فقال قبضته وهو صحيح وقال غريم
الميت قبضته وهو كان مريضا أو ناشرا يكت فيه قال محمد ان كان المال قائما بعينه شركه
الاخر فيه وان كان مستهلكا فلا شيء عليه من اقرار الوحيين ١٩ وفي الوصايا من قاضى خان
أطلق المسئلة ولم يقيدها بقول أحد بل قال قالوا ان كان الالف المقبوضة قائمة شاركه فيها
لان الانسداد حدث في مال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض فان كانت المقبوضة هالكة
لا شيء للغرماء الميت قبل القابض لانه اغما به صرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر
يصح للدفع لا لايجاب الضمان خالف قيام الالف هو يدعى لنفسه سلامة المقبوض والغرماء
يشكرون ذلك وقد أجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فيصلح الظاهر شاهد الهام وبعد
هلاك المقبوض حاجته الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصلح الظاهر شاهد الهام وفيه أيضا
رجل مات وعليه ألف لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت
ذكر في الاصل انه يبرأ عما عليه وان قضى بغير أمر الوصى والوارث واذا أراد مديون قضاء
دين الميت كيف يصنع قال محمد يقول عند القضاء هذه الالف التي لفلان الميت على عن
الالف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاء الالف عن الميت كان تبرعا

ويكون الدين عليه انتهى ﴿ المديون لودفع الى من يجب نفقته على الدائن بغير أمر
القاضي كان متطوعا ولا يبرأ عن الدين بخلاف ما اذا دفع بأمر القاضي كافي الهداية من
المفقود وفيها من النفقات لو كان للدين الغائب مال في يد اجنبي فانفق على ابويه بغير اذن
القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على القابض انتهى ﴿ وفي الصغرى من الوصايا قال محمد
قال أبو حنيفة وأبو يوسف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف درهم وعلى الميت دين ألف
درهم فقضى المكاتب للغريم قضاء عماله على مولاه بغير أمر الوصي ففي القياس باطل ولا
يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي لكن ندع القياس ونعقب المكاتب بآداء المال للغريم
انتهى ﴿ مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال الفقيه أبو الليث ان احتاج المريض
الى تعاهدهم فأكلوا مع عياله بغير اسراف فلا ضمان عليهم والا فيعجز من ثلث ماله هذه في
الوصايا من الوجيز ﴿ ولو أوصى رجل بحلقة الخاتم لرجل وبفصه لا يخرج الزوت الوصية لها فان
كان في زعره ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة اضمن
قيمة الفص له ويكون الفص لك وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص اضمن قيمة
الحلقة له وهي كالدجاجة اذا ابتاعت لؤاؤة انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه كما مر في
أول الباب هذه في الوصايا من قاضي خان ﴿ وفيه أيضا رجل قال أبرأت جميع غرمانى ولم
يسمهم ولم ينو أحدا منهم بقلبه قال أبو القاسم روى ابن مقاتل عن أصحابنا انه لم يبرؤ
رجل له على رجل دين فقال لمديونه اذا مت فأنت برى من الدين قال أبو القاسم يجوز
وتكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه مخاطرة فلا يصح كذا لو قال
ان دخلت الدار فأنت برى من مالي عليه ولو قال لمديونه تركت دينك كان ابراء انتهى
﴿ مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على
غيره وجاز ابرأؤه الاجنبي من دين له عليه الا ان يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ
ببرائه ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأؤه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شيء
منه اذ فيه براءة الكفيل كذا في الوصايا من أحكام المرضى من الفصولين ﴿ فضولى ادا ان
مال غيره فقضى المديون الدين من الفضولى برئ هذه في المأذون من الوجيز ﴿ المروجة أو
الامة اذا تصدقت بشيء من مال الزوج أو المولى يرجع الى العرف ان كان بقدر المتعارف
تكون مأذونة بذلك قال رحمه الله المرأة أو الامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد وانما تكون
مأذونة بالمأكل هذه في المأذون من قاضي خان ﴿ لو خدع امرأة رجل ووقعت الفرة
بينها وبين زوجها وزوجها من غيره أو خدع صبيته وزوجها من رجل يحبس حتى يردها أو
تموت كذا في البرازية ذكره في مشتمل الهداية في التعزير ﴿ وكل شيء صنعه الامام الذي ليس
فوقه امام فلا حاد عليه الا انقصا ص فانه يؤاخذ به وبالا موال وأما حد الصدق قالوا الغالب
فيه حق الشرع فحكمه حكم سائر الحدود ولو قال لغيره أنفق على أو على عيالي أو على أولادى
أو من في فناء دارى ففعل قيل يرجع عليه بلا شرط الرجوع وقيل لا ولو قضى دينه بأمرة

يرجع بالشرطه وفي الجباية والمؤون المسالمة لو أدى عن غيره بأمره يرجع على الأمر بلا
 شرطه وكذا في كل ما كان مطالباً به من جهة العباد ﴿﴾ أسير أو من أخذه السلطان ليصادره
 قال لرجل خلعني فدفعت المأمر ولا خلاصه قبل يرجع في الأصح وبه يفتي ﴿﴾ ولو أدى عليه برا
 فأنكر ثم قال لرجل ادفع إلى المدعي قفيز بر من مالك فدفعت لا يرجع اذ لم بشرط رجوعه وبمجرد
 الدعوى لم يصردنا عليه ليصير أمر اباد دينه عنه من الفصولين ﴿﴾ لو قضى عليه
 بنفقة محارمه فأعطى نفقة مدة ثم مات المدفوع اليه قبل مضي المدة لا يسترد ما بقي بالاجماع
﴿﴾ أمة في بدرجل أقامت بينة على حريتها فنفتها على ذى اليد حتى يسأل القاضى عن الشهود
 فان عدلت البينة وقد أخذت النفقة بفرض القاضى رجع صاحب اليد عما أخذت منه ولو
 بغير فرض القاضى لا يرجع عليها ﴿﴾ ولو أوصى رجل بداره لرجل وبسكنها لآخر وهى تخرج
 من الثلث فالنفقة على صاحب السكنى وان انهدمت الدار قبل ان يقبضها فالصاحب السكنى
 ان ينيها ولا يصير متبرعا ﴿﴾ أربعة لا يشاركهم أحد في نفقة الاب والجد في نفقة ولده والولد في
 نفقة والديه والزوج في نفقة زوجته ﴿﴾ لو كان الاب معسرا والام موسرة تؤمر الام بالانفاق
 على الولد ولا ترجع على الاب وهو مريض عن أبي حنيفة ﴿﴾ زوجان معسران والمرأة ان
 موسر من غيره أو أخ موسر فنفتها على زوجها وأمر القاضى الابن أو الاخ بالانفاق عليها
 ويرجع بذلك على زوجها اذا أسير ﴿﴾ مات الزوج وترك أولاداً غاراً أو كباراً أو مالا فنفقة الأولاد
 من انصباهم وكذلك امرأة الميت ونفقة رقيق الميت على التركة الى ان يقبضوا ونفقة أمهات
 أولاده لا تكون في تركته الا ان يكون لهن أولاد فيكون نفقتهن في نصيب أولادهن فان
 أنفق الكبار على الصغار بغير أمر القاضى لا ضمان عليهم ديانة لانهم أحسنوا فيما فعلوا فاذا لم
 يقرروا بذلك وأقروا بنفقة نصيبهم وحلفوا على ذلك لا اثم عليهم كالوصى اذا عرف الدين على
 الميت وقضى ولم يقر به لا يأتهم وكذلك لو أنفق على أولاده الصغار من مال الميت وليس لهم
 وصى لم يضمن ديانة ولا يأتهم بالحلف من الوجين ﴿﴾ ولو ترك صغاراً أو كباراً أو مالا لم يأتهم
 بأكل أو أكلوا أو أهدوا اليه فله أكله وقال ابن أبان للكبير ان يأكل بقدر حصته مما يكال أو
 يوزن ويسكن الدار ولوله غنم لا يسعه ذبح شاة منها فيأكل كل ﴿﴾ مات عن أخ وامرأة وأم فللمرأة
 ان تناول قدر الثمن مما يكال أو يوزن لا ماسواهم الا ان التركة مشتركة ولا مد الشركاء في
 القدرى أكله بالحاجة ﴿﴾ أبو الليث دقيق وطعام وسمن بين الورثة وفيهم صغير وامرأة فلهم
 كل ذلك بينهم ومن كان فيهم كبير أخذ حصته ولو قوى بعض المال وأنفق الكبار بعضه
 على أنفسهم وعلى الصغار فقاوى فعلى كلهم وما أنفق الكبار ضمنوا حصص الصغار ولو أنفقوه
 بالأمر القاضى أو الوصى ولو بأمره حسبت لهم الى نفقة مثلهم ﴿﴾ نوادر ولو ترك طعاماً أو ثوباً
 فاطم الكبار الصغار واللبسة الثوب وايس بوصى لم يضمن الكبير استخساناً بخلاف القدر
﴿﴾ لو أدى وصى الميت أو وارثه أو أجنبي عن الميت تبرعاً دينه لرجل لا يشاركه سائر الغرماء
 فان خرج للميت دين أو مال يشارك الغرماء الوارث فيما خرج من الفصولين ﴿﴾ ورجل

أوصى بعبدا لآسان والموصى له غائب فنفقته في مال الموصى فإن حضر الغائب ان قبل الوصية رجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الوارث كذا في الاشباه من القول في الملك ٢ وفيه أيضا العبد الموصى بخدمته أبدار قبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والغلة والولد والكسب للمالك وليس للموصى له اخراجه من البلد الا ان يكون أهله في غير بلاد الموصى ويخرج العبد من الثالث ونفقته ان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة على المالك وان بالغها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فعلى المالك وان تطاول المرض باعه القاضي ان رأى ذلك واشترى بثمنه عيدا يقوم مقامه انتهى ٣ الناقد اذا كسر الدرهم بالغمر يضمن الا اذا قال له انجزه كذا في المنية وقاضى خان من الغصب ٤ نزع ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن اذا مالكت البئر لا يملك الماء بخلاف مالو صب ماء الحطب فانه يؤمر بما لا نه لانه ملكه من القصور ابن ٥ وقع الحريق في محلة فهدم الرجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته يضمن قيمة بيت الجار كضطر اكل في المغارة طعام غيره يضمن قيمته كذا في مشتمل الهداية عن البرازية وفي الخلاصة من الغصب حريق وقع في محلة فهدم انسان دار غيره بغير اذن صاحبه او بغير اذن السلطان ضمن انتهى ٦ اذا دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه الطين فكل ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع من أرضه بخلاف السمك اذا اجتمع في أرض انسان بغير صنعه فانه لا يكون له الا ان يأخذه كذا في دعاوى قاضى خان من باب اليمين ٧ الدائن اذا قبض دينه من مديونه ثم أبرأه من دينه قبل رجوع بما قبض وقبل لا يرجع كذا في القصولين من أحكام الدين ٨ وفيه قال لمديونه وفي يده قبالة بعشرة دنانير (٢) بنج دينار قبالة بتوهم يبرأ عن الباقي وبه أفق مولانا ٩ وفي القنينة من المدائيات قال المديون بعشرة للدائن أعط القبالة وخذ مني خمسة فاخذها منه ودفع القبالة من غير صلح او ابراء بينهما لا يسقط حقه في الباقي انتهى ١٠ قال لمديونه (٣) ترا زاد كردم بير او كذا لوقال لاصومه تلى معك بيراً ١١ لو كفن الميت متبرعا فافتريه السبع أو شري لمسجد حصير الخرب المسجد فالكفن والحصير للمتبرع لو حيا ولورثته لو ميتا وعلى قول أبي يوسف يباع ويصرف الى حوائج المسجد ولو استغنى عن هذا المسجد يصرّف الى مسجد آخر ١٢ مديون بعث الى دائئه دينه مع رجل فجاء وأخبره فرضى به فقال اشترى شيئا فذهب ليشترى فهلك قبل شرائه قيل يهلك على المديون وقيل على دائئه اذا أمره بشراء كاهره بقبضه ١٣ عليه دين دنانير فدفع اليه المديون دنانير وأمره بان ينقدها فهلك فالدائن باق اذا طالب وكيل في الانتقار فسد كبده ولو لم يقل المطلوب شيئا وأخذ الطالب ثم دفع الى المديون لينقدها يملك من مال الطالب اذا المطلوب وكيل الطالب ١٤ لو قبض الدائن الدين من المديون ثم رده عليه فتلّف لو كان الرد على سبيل فسخ القبض بان يقول خذ حتى أقبض غدا فقبض

(٣) أعقبك

(٢) أعطيك القبالة بخمسة دنانير

المديون بثلاث الطهارة ينتقض القبض السابق ولو اختلفا فقال الدائن ردوت بجهة فسخ القبض
 وقال مدونه ودبعة صدق المديون اذا اتفقا على قبض الدين فبعده الدائن يدعي فسخه وهو
 ينكر فيصدق من أحكام الدين من الفصولين **١** أكثر أهل البوق اذا استأجروا حرا ساو كره
 الباقيون فان الاجرة تؤخذ من الكل كذا في العادة المطردة من الاشياء وفيها أقول على
 اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف عمال يعطى لصاحبها
 وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وان له لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **٢** عمردار امر أنه قات وتركها وابنا فلومعمرها
 باذنهم فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصة الابن ولو عمرها نفقة بلا ذنبا فالعمارة
 ميراث عنه وتعزم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو عمرها لها بلا ذنبا قال النسفي
 العمارة كلها لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة كرم امر أنه
 وسائر املاكها **٣** سقف منزل امر أنه باهرها فالسقف لها ولو بلا امرها فله رفعه ولو لم يوجب
 ضررا في غير ما بنى **٤** وفي فوائد ظهير الدين (٢) مردى خانه زن خود را عمارت كرد و دو بها
 بكار برد تواند كدها خواهد يانی اجاب اكر بدان شرط كه فرموده است كه رجوع كند تواند
٥ كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولو بنى لنفسه بامر فله وله رفعه الا أن
 يضر بالبنا فيمنع ولو بنى في دار غيره بامر فالبنا لرب الارض وقال بعضهم البنا للباقي
 ولو بنى باذن رب الدار واستدلوا بما ذكر محمدان من استعمار من آخر دارا فبنى فيها باذن
 ربها فالبنا للمستعير وهذا الاختلاف فيما أمر ولم يشترط الرجوع فأما لو شرط الرجوع
 بما أنفق فالبنا لرب الدار وعليه ما أنفق الا يرى الى ما ذكر محمدان من استأجرهما ما ووكله
 ربه أن يرم ما استرم من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر ففعل فالبنا لرب الحمام وللمستأجر
 على المؤجر ما أنفق **٦** وفي الاصل دفع اليه أرضا على أن يبنى فيها كذا كذا يتناوهم طولها
 وعرضها وكذا كذا حجرة على أن يبنى فيها وهو بينهما وعلى أن أصل الدارينهما نصيبان
 فبناها كما شرط فهو فاسد وكله لرب الارض وعليه للباقي قيمة ما بنى يوم بنى وأجر مثل فيما
 عمل وهي مسئلة الاسكرة المذكورة في كتاب الاجارة والمزارعة انه استأجره ليعمل له
 في أرضه بالآلات من عنده فتكون اجارة الا انه افادت بجهالة المشروط أو أهله اذ جعل
 نصف الارض المبينة أجرة له وهو معدوم أو مجهول فصار اجارة حقيقة اذا الاصل في العمل
 هو الارض فقد عمل في محل مملوك له بامر وقد ابتغى في مقابلته نفعا لنفسه فيصير اجارة
 والحكم في مثل هذه الاجارة انه يلزمه قيمة الآلات وقيمة العمل على ما عرف في الاجارة
 قالوا لو دفع اليه أرضا على أن يبنى فيها ما كان ويؤجرها على أن يزرع بينهما فبناها كما
 أمره وأجرها وأصاب ما لا يجتمع ذلك للباقي والبنا له ولرب الارض أجر مثل أرضه على
 (٢) رجل عمردار امر أنه أصح جنودها له أخذ الاجرة والرجوع عليها بما أنفقه أم لا
 أجاب له ذلك ان فعل بشرط الرجوع **١**

الباني وعلى الباني نقل بنائه وفي المسئلة الاولى جعل البناء لرب الارض اذ عهده بدلالة الحال عرفنا انه اراد العمل لرب الارض حيث شرط لنفسه نصف الدار ولانه يصير مشتركا لانه بنصف الارض شرعا فاسد اقصاها بقضايا اتصاله بارضه فوقع عمله كله في محل مملوك للدار وفيها نحن فيه لم تقدم دلالة العمل للدار فبقى متصرفا لنفسه بالبناء في أرض غيره غير ان رب الارض متى شرط لنفسه شيئا صار كانه أجر أرضه ليعني فيها ولو أجرها اجارة صحيحة ليعني تكون الات والبناء كلها للباني وعليه لرب الارض أجر مثل أرضه ولو شرط مع ذلك ان الارض والبناء يكون بينهما نصفين كان ذلك كله مع أجرها لرب الارض وللباني قيمة ما بنى يوم بنى يعني قيمة آلاته وأجرة عمله فيما عمل لما مر في المسئلة الاولى هذه الجملة في الفصولين من أحكام العمارة في ملك الغير ^١ لورأي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذ نابا تلافه وكذا المولى لو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر هاتان في قاعدة لا ينسب الى ساكت قول من الاشياء لوطن ان عليه دينان خلافه رجع بما أدى هذه من قاعدة لا عبرة باطن البين خطوه منه ^٢ الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكته فأخذته للصوص أو كل هذا الطعام فانه ليس بمسحوم فأكله فبات لاضمان الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالزوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان سلم البناء الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانه يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بمناهما وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتعامه في الثانية في فصل الغرور كذا في كفالة الاشياء ^٣ وقيمة ولد المغرور الحر تعبر بيوم الخصومة وقبل تعتبر بيوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر بيوم القضاء فانما اعتبر به بناء على أن القضاء لا يتراخى عنها ولهذا ذكر الزيلعي أولا اعتبار بيوم الخصومة وثانيا اعتبار بيوم القضاء ولم أر من اعتبر بيوم وضعه كذا في القول في ثمن المثل من الاشياء ^٤ وفي الوجيز من الاستحقاق خمسة لا يرجعون بقيمة البناء (٣) الولد عند الاستحقاق والشفيع واحد المتقاسمين اذا بنى في نصيبه والمالك القديم اذا أخذ الجارية المأسورة من يد مشترهما من أهل الحرب واستولدها ثم استحققت لم يرجع بقيمة الولد على الابن والقاضي اذا باع مال البتيم بغبن فاحش ثم أدرك الصغير فرد البيع لا يرجع المشتري بقيمة البناء على أحد وفيه أيضا الموصى له بالجارية اذا استولدها ثم استحققت كان الولد حرا بقيمة ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على البائع لا على الموصى ^٥ واذا أهدي الى الصبي وعلم انه له فليس للوالدين الاكل منه لغير الحاجة كافي الملتقط ^٦ ولا يدخل الصبي والمرأة في القرابات السلطانية كافي الولو الجيسة هذه في أحكام الاتي من الاشياء

الاسلام بحسب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالفصاحص وضمان
 الاموال هذه في احكام الذمي منه ❦ الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل
 شئ من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعناق وبراء واقرار وقصاص الا في الحدود
 ولو حصد قذف وكتابة الاخرس كاشارته واختلفوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط
 للعمل بالاشارة أولا والمعتمد لا وأما اشارة غير الاخرس فان كان معتقلا اللسان ففيه
 اختلاف والفتوى على انه ان دامت العقلية الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد
 عليه ومنهم من قدر الا امتداد بسنة وهو ضعيف واب لم يكن معتقلا اللسان لم تعتبر اشرته
 مطلقا الا في أربع الكفر والاسلام والنسب والافناء كذا في احكام الاشارة منه ❦ واختلف
 المفتون في مسألتك فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الاكثر
 كذا في الاشباه في الكلام في آجرة المثل ❦ تصدق بنفسه في مرضه صدقة ثم أوصى
 بالثلث تعتبر الجثة من الثلث حتى لو كان ما أعطاه بنفسه قدر الثلث يعتبر هذا ولم تجز وصيته
 فيما سواه وكان هذا وصية منقذة فتصح به وتنفيذ هذه أولى ولو زاد المنفعة على الثلث
 فلورثته استرداد ما زاد ولو قائما وبضمن القابض لو هالك كذا في الوقف من احكام المرضى
 من الفصولين ❦ وفيه تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل ماله ❦ مريض له على وارثه دين فابراه
 قال لم يجز ولو قال لم يكن لي عليه شئ ثم مات جاز اقراره قضاء لاديانته ولو قالت المريضة
 ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعي لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به
 بخلاف المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين ❦ وفي جنابات عصام قال المخرج لم
 يخرجني فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال صاحب المحيط هذا اذا
 كان الجراح أجنبيا فلو وارثا لم يصح كذا في الهبة من احكام المرضى من الفصولين ❦ وفي
 كتاب الاقرار من الغيبة قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر ليس
 لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها عصام لو قال المخرج
 لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثته ان يذعوا على الجراح بهذا السبب فكذا ههنا وقال ظهير
 الدين المرغيناني لا يصح ومسئلة الجرح على التفصيل ان كان الجرح معروفا عند الناس
 أو القاضى لم يقبل اقرار المريض ❦ استقرض عبد اليقضى دينه وقضى ضمن قيمته هذه في
 البيوع من مشتمل الاجكام ❦ هدم جدار غيره ثم بناه ان كان الجدار من التراب فيبناء
 ثانيا من التراب على نحو ما كان فقد ذبرى من الضمان وان بناه من خشب آخر لا يبرأ من
 الضمان لان الخشب في نفسها متفاوتة حتى لو علم ان الخشب الآخر أجود يبرأ من الضمان
 هذه في القصب منه ❦ لو وضع رجل ثوبا في دار رجل فرماه صاحب الدار فافسده ضمنه ولو
 أدخل دابته في دار غيره وأخرجها صاحب الدار لا يضمن ان تلفت لان الدابة في الدار
 تضر بها فله ان يدفع الضرر بالاخراج اما الثوب في الدار فلا يضر به فكان اخراجه اتلاف هذه

في فصل دفع ضرر الجار منه ﴿ وفي الاشياء من القسمة اذا خيف الغرق فانفقوا على القاء بعض الامتعة فالتقوا فالغرم على عدد الرؤس لانها لحفظ الانفس اه وفي الكفالة من البرازية رجلان في سفينة معهما متاع فقال أحدهما لصاحبه ألقى متاعك على ان يكون بيني وبينك انصافا قال محمد كان هذا فاسدا وضمن للمالك المتاع (٢) نصف قيمة متاعه اه وفي العصب من الخزانة سفينة حلت عليها أجال فاستقرت السفينة على بعض الجزار فاخرج رجل بعض الاجال تخلف السفينة فحاء انسان وذهب بالاجال فعلى الذي أخرج الضمان ان لم يخف الغرق لانه صار فاصبا وان خيف الغرق فان ذهب به انسان قبل ان يأمن غرقها لا يضمن واذا ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن اه ﴿ أهل قرية غرهمهم السلطان قال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم على عدد الرؤس قال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان يقسم على قدر الرؤس التي يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم هذه في القسمة من قاضيان قلت وقدمر عن الاشياء ايضا ان الصبي والمرأة لا يدخلان في الغرامات السلطانية ﴿ استقرض منه دراهم وأسكنه في داره قالوا على المقرض أجر المثل لانه أسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو أخذ المقرض منه حمارا لم يستعمله حتى يرد دراهمه ولو لم المقرض الحمار الى بقار فعهقه ذئب ضمن المقرض قيمته لان الحمار كان عنده باجارة فاسدة فكان أمانته فاذا دفعه الى البقار صار ضامنا محالفا من اجارة القيمة ﴿ رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال له عالجها بما لك فان زادت قيمتها بالصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب وبرأت يجب أجر المثل وعن الادوية والمنفعة والكسوة ان اعطاها وليس له منعها الاستيفاء أجر المثل من اجارات الخلاصة ﴿ ومنه رجل استأجر نجارا يوما الى الليل فجاء رجل وقال اتخذني دواة بدرهم فاتخذ فان كان صاحب الدواة يعلم انه أجبر فانه ثم وان لم يعلم ثم علم لا بأس به وليس عليه شيء وينقص من أجرة التجار قدر ما عمل في الدواة الا ان يجعل في حل ﴿ ومنه رجل دفع الى رجل دهنًا ليتخذ منه صابونا ويجعل الغلي من عنده وما يحتاج اليه على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه أجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه ﴿ ومنه رجل دفع الى رجل فرسا ليذهب به الى قرينته ويوصله الى ولده فذهب به فلما سار مرحلة سبها في رباط ومضى في حاجته فحاء رجل من أهل تلك القرية فخر به فاستأجر رجلا ليذهب به الى قرينته فذهب به فنفتت في الطريق فالضمان على الاول ثابت في تسميته وأما الثاني لاضمان عليه ان لم يأخذ الدابة لكن أمره بذلك فان أخذه ودفع اليه ان أشهد عليه انه أخذ ليرد على مالكه والاجير في عياله

(٢) قوله نصف قيمة متاعه عبارة الانقروى و يضمن الامر للملتي نصف قيمة متاع نفسه

وطريقه انه يصير مثرى بمتاع الملتي بنصف متاعه اه

لم يضمن أيضا وان ترك الاشهاد ضمن على كل حال كالمسقط والاجير ضمان على كل حال
ولارجوع له على أخذ لانه أمسكه بالاجرة فصار كانه أمسكه لنفسه كالمسقط بتغير بخلاف المودع
والمستأجر حيث لهما ان يرجعا على المودع والاجر ولو سلم القرض في ذلك الرباط الى ابن أخى
صاحبه لا يبرأ عن الضمان تأويله اذا لم يكن في عباله **❦** ومنها ثلاثة استأجروا اصطبلًا وأدخلوا
دوابهم ثم ان واحد منهم علق دابته وخرج وترك الباب مفتوحا فمرو الدواب لا يضمن
وقد ذكرنا هذه المسئلة في فصل السعاية والامر عن قاضيان معللة فراجع ان شئت **❦** عن
أبي يوسف في رجل دفع الى آخر حاجة يقطعها باجر معلوم فقطعها فانكسرت وقد قال له الدافع
ان كسرت فلا ضمان عليك قال انظر الى ذلك الفعل ان كان لا يسلم مثله من الكسر لا ضمان
عليه وان كان يسلم أخيا ناو يتركه راجعا فليس له ضمان **❦** رجل قال لصبر في انكسر هذه
الالف وثلث عشرة دراهم فنقده ثم وجد الممسأجر العشرة بعد ذلك ستونقة لا يضمن لكن يرد
من الاجر بقدره ولو وجد الكل زيقا يرد كل الاجر ويرد الزيق على الدافع فان أنكر الدافع
ان تكون هذه الدراهم دراهمه فالقول قول القابض من اجارات الخلاصة **❦** المقبوض
في الاجارة الفاسدة مضمون كالمثلن المقبوض في البيع الفاسد في المنقرفات من اجارات
البرازية **❦** رجل أودع ألف درهم عند رجل فانكسر ثم أودع ألف درهم عند المودع له ان
يأخذ عندنا هذه في الوديعة من الخلاصة **❦** يضمن المسلم للمسلم في أربعة أشياء اذا غصب
منه شيئا فنقص في يده الثاني الزيت أو اللبن اذا وقعت فيه فارة ثم أراقها مسلم على مسلم
يضمن له قيمته الثالث الكلب المعلم أو البازي المعلم أو الفهد المعلم اذا أتلفه يضمن عندنا
الرابع السرقين اذا أحرقه أو ألقاه في أرضه هذا في الغصب من الخلاصة **❦** وفيه رجل دفع
الى رجل آخر حوتة ليعملها الى بلدة أخرى فذهب الرجل بالجمال حتى أتى نهرًا عظيمًا وفي النهر
جسد كثير يجرى فيه الماء كما يكون في الشتاء فركب الجمال جلا والجل الآخر يدخل على اثر
هذا فيجل من الجمال في الماء من جريان الخلد فسقط في الماء ان كان الناس يسلكون في
مثل هذا ولا يشكرون على أحد لا ضمان عليه **❦** ويجوز في دار انسان خرا قال في فيه ملها
فصار خرافة وان لم ينقل الدن من مكانه قال رحمه الله هرق ثم اذا ان بنفس القاء الملح
على الخلد **❦** أدخل أجنا سالة في المسجد بغير اذن خادمه وأخذ من فتاحه وجاء بسيل فأهلك بسط
المسجد يضمن **❦** اراق الخمر في الطريق وكسر دنانها وما وجد في مجلس الشرب من آلات
الفسق فله ذلك ولا ضمان عليه **❦** اشترى مسلم خرا من ذى فأنفقه لم يضمن فلو غصبه منه
فأنفقه يضمن **❦** اشترى خرا من ذى فشر بها فلا ضمان عليه ولا عن **❦** متلف **❦** متلف
الضمان لا يضمن **❦** ادعى انه اراق خرا المسلم فقال أرقته بعد ما صار خلافا للقول للمتلف في
الغصب من القنية **❦** قاذ انسان أعمى فوطئ الأعمى انسانا فقتله لم يذكر هذا قال القنية أبو
البيث ينبغي ان لا يجب الضمان على القائد هذه في جنابات الدواب من الخلاصة **❦** ولو نهب
رجل حائط انسان حتى سرق آخر من البيت شيئا الاصح انه لا يضمن هذه في فصل السعاية منها

❦ فرمن عنده صبي ابصر به تخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن المضارب وكذا الو
تسور من سور بخات مارة تخافت منه دابة وقتلت انسانا لم يضمن ولو غير صورته تخوف حرا
أو عبد اخن لم يضمن ❦ قال لتليذه في تسوية عمد المسجد خذ العمد فأخذه والاستاذ حرك
الخشب المغرورة بالخ فاذا بود فسقط السقف وفر الى الخارج وهلك التليذ يضمن ان كان ذلك
يفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار وكذا الورقة واسفينه لاصلاحها وقالوا للتليذ ضع العمد
فحتها وحر كوها بلغ براهم افسقط عليه يضمنون ❦ صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضانه للام
نخرجت وتركت الصبي فوق في النار يضمن الام وفي المحيط لا يضمن في بنت ست سنين ❦ امرأة
تصرح احبا ناقصتاج الى حفظها لانها اتلى نفسها في ماء أو نار وهي في منزل زوجها فعليه
حفظها فان لم يحفظها حتى ألفت نفسها في نار عند الفرع فعلى الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة
التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج فان لم يحفظها وضيعها ضمن من جنبايات القنية
❦ استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعها اليه
وأقر العبد به وقال دفعها الى مولاي وأنكر المولى قبض العبد العشرة فاقول له ولا شيء عليه
ولا يرجع المقرض على العبد لانه أقرانه قبضها بحق هذه في البيوع من القنية ❦ كانت تدفع
لزوجها ورقا عند الحاجة الى النفقة أو الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع
بها عليه ❦ دفع لولده الصغير قرصا فأكل نصفه ثم أخذ منه ودفعه لآخر يضمن ٣ قال رحمه
الله عرف به ان حجروا الدفع من الاب الى الصغير لا يكون عليه كإوانه حسن ❦ أبحث لقفلان ان
يأكل من مائ فأكل قبل العلم بالإباحة لا يضمن ❦ المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه
أشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها وللدافع استردادها لان الرشوة لا تملك ❦ قاض أو غيره دفع
اليه صحت لاصلاح الموهب فاصلى ثم ندم يرد ما دفع اليه ❦ أبرأه من الدين ليصلح مهمة عند
السلطان لا يبرأ وهو رشوة ❦ تصدق على فقير بطازجة على ظن انه فاس ليس له ان يستردا
وهو ظاهر وفي فتاوى العصمران كان قال ملكك منه فاسا ثم ظهر انه طازجة له ان يسترد
فان قال ملكك هذا لا يسترد وقال سيف الأئمة الساهي لا يسترد في الطالين هذا في
الهمة من القنية ❦ غزلت جوزقة الزوج باذنه أو بسكوته ونسجتها كرايس فهي للزوج
وان منعها ومع هذا غزلته ونسجته فهو لها وعليها قيمة الجوزقة ولو نسج الغزل الزوج أو دفع
الاجرة في فصل المنع فهو متبرع هذه في النكاح من القنية ❦ مات عن أولاد صغار
وكبار فاستعمل الصغير ثبرانه والبذر مشرك من مال الميراث فلا صغير نصيبه من الحصاد
واحد الورثة اذا انفق في تجهيز الميت من التركة يراذن الباقي بحسب منه ولا يكون
متبرعا هذه في الوصايا من القنية ❦ رب الدين أخذ من المديون أمتعة فضلت قيمتها
٢ قوله ليس لها ان ترجع الخ وجهه ان القرض لا يتم الا بقول المقرض أقرضتكم مثلا فاذا
سكت عند الاعطاء ولم يقل ذلك لا يكون قرضا بل تبرعا اه محمده
٣ زاجع القنية وحرر العبارة منها

على قدر دينه ثم قال للمديون اجعلني في حل ففعل لا يبرأ رب الدين عنها ان كانت باقية وان كانت هالكة يبرأ الله عليه نصف دينار فدفع المديون دينارا وقال نصفه بحقه والنصف آخذ من كذا قال لكل مضمون عليه النصف بالمعاوضة والنصف بحكم القرض لانه مقبوض بعقد فاسد فيضمن قضى المديون الدين المؤجل قبل حلول الاجل او مات فاخذ من تركته بخواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي حرت المبايعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل له انفق به ايضا قال نعم ولو أخذ المقرض المراجعة قبل مضى الاجل فلمديون ان يرجع منها بمحصنة ما بقي من الايام كان يطالب التكفيل بالدين بعد اخذه من الاصيل ويتبعه بالمراجعة شيئا سنين حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين انه قد أخذ فلا شيء له لان المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن تبرع بقضاء الدين عن انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلم يتبرع ان يرجع عليه وفي المنتقى ليس له ان يرجع استعرض منه دينارين فدفع اليه ثلاثة ائین من الدینارین فضاعت قبل الوزن لشيء عليه وتبرع بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به دينه لسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع على الدائن لان حق المطالبة لم يبطل في الدار الآخرة ولو أعطى الوكيل بالبيع الا امر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله رب الدين اذا غفر بخمس حقه من مال المديون على صفته فله أخذه بغير رضاه ولا يأخذ الجيد بالردى وله أخذ الردى بالجيد ولا يأخذ خلاف جنسه كالدرهم بالدينار وعند الشافعي رحمه الله له أخذه بقدر قيمته وعن أبي بكر الرازي له أخذ الدينار بالدرهم وكذا أخذ الدرهم بالدينار استحسانا لا قياسا ولو أخذ من الغريم غيره ردفعه الى الدائن قال ابن سبعة رحمه الله تعالى هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ لم يصرفه صابدينه وان ضمن الغريم صار قضا صا وقال زهير بن يحيى رحمه الله تعالى صار قضا صابدينه والاخذ معين له وبه يفتى ولو غصب جنس الدين من المديون فغصبه منه الغريم والمختار هنا قول ابن سبعة المديون اذا قضى أجود مما عليه لم يجبر الدائن على القبول وقال شمس الأئمة السرخسي يجبر خلافا لفرق أعطى المستقرض المقرض مالا يميز الجيد من الردى ويأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قوله جميعا لان الاخذ للزقد لا لاقتضاء دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينقذه فهلك فن مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائد اوقال انفسه فان لم يرج فردا ففعل فلم يرج فله الرد استحسانا لا قياسا كذا قاله أبو يوسف رحمه الله والظاهر انه قول الكل له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذها منهما ثم وجد بعضا منهما بركة ولا يدري لمن هو فليس له رد شيء على واحد منهما حتى يزيد على خمسة فان كانت النبرجة ستة فله ان يرد على كل واحد منهما درهمان وان كانت سبعة فدرهمين وان كانت ثمانية فثلاثة وان كانت تسعة فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتبقي قال نجم الأئمة الحكيمى قلت لاستاذنا

يعني قاضي خان ينبغي ان يمنع الرد على قول أبي حنيفة لان خلط الدراهم خلطا يتعذر تغييرها
استملاكه عنده فقال انكن الرد ثابت بيقين وانما يبطل ان لو كان المرد غير ما أخذه منه
وفيه شك فلا يبطل به الثابت بيقين قال للدائن خذ دراهمك فقال ادفعها الى فلان وعينه
قدفع ومات المدفوع اليه فلرب الدين ان يطالب المديون بدينه قال استاذنا وقعت واقعة في
زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الدينار بخمسة دنانير ثم تنبه فاستحل منهم
فأبرؤه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك استملاكه فكاتبه أن يغفر عنه ويرأى ككتب ركن الدين
الوانجاني الابرأ لا يعمل في الربا لان رده بحق الشرع وقال به أجاب فحجم الائمة الحكيم معلا
بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال رجه الله فعزب من ظني ان
الجواب كذلك مع تردد فكنت أطلب الفتوى لا محوجوا بي عنه فعرضت هذه المسئلة على
علاء الائمة الحنطلي فأجاب انه يرى اذا كان الابرأ بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه
لا يبرأ فازداد ظني بعمه جوابي ولم أحجمه ويدل على صحته ما ذكره البردوي في مناه الفقهاء من
جمله صور البيع الفاسد بوجه العقود الربوية عليك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل
الرابح مملوكا للقابض بالقبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرأ ورد مثله
يكون ذلك رده ضمان ما استملكه لا رده ضمان ما استملكه وبر ضمان ما استملك لا يرتفع العقد
السابق بل يتقرر مفعلة المالك في فصل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فكيف
يجب ذلك حق الشرع وانما الذي يجب من الشرع رد عين الربا ان كان قائما لا رده ضمانه هذه
الجملة في المداينات من القنية

هذا آخر ما أردنا ايراده من الضمانات والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
وتنزل البركات والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل أهل
الارض والسموات وعلى آله الكمل السادات وعلى
أزواجه أمهات المؤمنين الطاهرات وعلى أصحابه
القادات صلوة وسلاما دائما آمين من لازم
الى ان تبعث الاموات وترتفع
الجنات للمؤمنين
والمؤمنات

﴿ فهرست كتاب مجمع الضمانات ﴾

صحيفة	صحيفة
٥٤ التاسع عشر ضمان الخادم والظفر	٧ الباب الأول في الزكاة
٥٥ الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع	٨ الباب الثاني في الحج
٥٥ المقدمة في الكلام فيها إجمالاً	٩ الباب الثالث في الأضحية
٥٧ النوع الأول ضمان الدواب	١٠ الباب الرابع في العتق
٦٣ الثاني ضمان الأمتعة	١٢ الباب الخامس في الإجارة ويشتمل هذا الباب على قسمين
٦٦ الثاني ضمان القن (صوابه الثالث)	١٢ الأول في المستأجر وفيه أربعة أنواع
٦٦ الثالث ضمان العقار (صوابه الرابع)	١٢ النوع الأول ضمان الدواب
٦٧ الرابع ضمان المستعار للرهن (صوابه الخامس)	٢٢ الثاني ضمان الأمتعة
٦٨ الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول	٢٤ الثالث ضمان العقار
٦٨ الفصل الأول في بيانها وما يجوز للمودع أن يفعل وما ليس له وما يصير به مودعاً	٢٦ الرابع ضمان الأدمي
٧٧ الثاني فيمن يضمن المودع بالدفع إليه ومن لا يضمن	٢٧ القسم الثاني في الأجير وأجيره وفيه مقدمة وتسعة عشر نوعاً
٨٢ الثالث في الخلط والاختلاط والاتلاف	٢٧ المقدمة في الكلام على الأجير المشترك والخاص وما يضمن به كل واحد منهما بطريق الإجمال.
٨٤ الرابع في الهلاك بعد الطلب والجحود والرد	٢٨ النوع الأول ضمان الراعي والبقر
٨٧ الخامس في موت المودع مجهلاً	٣٤ الثاني ضمان الحارس
٩٠ السادس في الحامي والثيابي	٣٤ الثالث ضمان الحمال
٩٣ الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول: الفصل الأول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الصحيح والفساد والباطل	٣٦ الرابع ضمان المكاري
١٠١ الثاني فيما يصير به رهناً وما لا يصير.	٣٨ الخامس ضمان النسلج
١٠٢ الثالث فيما يبطل الرهن	٣٨ السادس ضمان الخياط.
١٠٥ الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعددده	٤٠ السابع ضمان القصار
١٠٧ الخامس في التعيب والنقصان	٤٥ الثامن ضمان الصباغ
١٠٨ السادس في التصرف والانتفاع بالرهن	٤٦ التاسع ضمان الصائغ والحداد والصفار ومن يجمعانه والنقاش
١١١ السابع في الهلاك بعد الإبراء والاستيفاء	٤٧ العاشر ضمان الفصاد ومن يجمعانه
١١٢ الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل	٤٨ الحادي عشر ضمان الملاح
١١٤ التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه	٤٩ الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ
١١٧ الباب التاسع في الغضب ويشتمل على تسعة فصول أيضاً	٤٩ الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكتاب
١١٧ الفصل الأول في بيانه والكلام في أحكامه	٥٠ الرابع عشر ضمان الإسكاف
	٥٠ الخامس عشر ضمان التجار والبناء
	٥١ السادس عشر ضمان الطحان
	٥٣ السابع عشر ضمان الدلال.
	٥٤ الثامن عشر ضمان المعلم ومن يجمعانه

صحيفة

- وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك
بطريق الإجمال
- ١٢١ الثاني إذا ظفر بالغاصب في غير بلد الغصب
١٢٢ الثالث فيما يصير به المرء غاصباً وضامناً
١٢٦ الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر
في أرضه أو طم بئر بغير إذنه ونحو ذلك مما
يتعلق بالعقار
- ١٢٩ الخامس في زوائد الغصب ومنافعه
١٣٠ السادس فيما ليس بمال وما ليس بمقوم وما يقرب
من ذلك كالمدبر وأم الولد وآلات اللهب
١٣٣ السابع في نقصان المغصوب وتغيره بنفسه أو
بفعل وما ينقطع به حق المالك عن العين
وينتقل إلى القيمة
- ١٣٩ الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه
١٤٠ التاسع في براءة الغاصب وما يكون رداً
للمغصوب وما لا يكون
- ١٤٣ الباب العاشر في التصرف في مال الغير بلا إذن
١٤٦ الباب الحادي عشر في إتلاف مال الغير وإفساده
مباشرة وتسبباً ويشتمل على أربعة فصول
- ١٤٦ الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه ویده
١٥٤ الثاني في الضمان بالسعاية والأمر وفيها يضمن
المأمور بفعل ما أمر به
- ١٦١ الثالث في الضمان بالنار
١٦٢ الرابع فيما يضمن بالماء
١٦٥ الباب الثاني عشر في الجناية ويشتمل على سبعة
فصول
- ١٦٥ الفصل الأول في الجناية باليد مباشرة وتسبباً
١٧٦ الثاني فيما يحدث في الطريق فيهلك به إنسان أو
دابة وفيه مسائل الأبار والأنهار
- ١٨١ الثالث فيما يحدث في المسجد فيهلك به شيء وما
يعطى بالجلوس فيه
- ١٨٢ الرابع في الحائط المائل
١٨٥ الخامس في جنابة البيمة والجنابة عليها
١٩٤ السادس في جنابة الرقيق والجنابة عليه
- ٢٠٠ السابع في الجنين
٢٠٠ الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جنابة
انزنا وضمان السارق وقاطع الطريق
- ٢٠٤ الباب الرابع عشر في الإكراه
٢٠٨ الباب الخامس عشر في الصيد والذباح

صحيفة

- ٢٠٨ المسائل الاستحسانية
٢٠٩ الباب السادس عشر في اللقيط واللقطة
٢١٢ الباب السابع عشر في الأبق
٢١٣ الباب الثامن عشر في البيع
٢٤٣ الباب التاسع عشر في الوكالة والرسالة
٢٦٥ الباب العشرون في الكفالة
٢٨٢ الباب الحادي والعشرون في الحوالة
٢٨٤ الباب الثاني والعشرون في الشركة ويشتمل على
خمسة فصول
- ٢٨٤ الفصل الأول في شركة الأملاك
٢٩٤ الثاني في شركة العقود وفيه أحد أنواعها وهو
شركة المفازة
- ٢٩٧ الثالث في شركة العنان
٣٠٢ الرابع في شركة الصنائع
٣٠٣ الخامس في شركة الرجوع
٣٠٣ الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه
فصلان
- ٣٠٣ الفصل الأول في المضاربة
٣١٣ الثاني في المباذعة
٣١٤ الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة
والشرب
- ٣٢٤ الباب الخامس والعشرون في الوقف
٣٣٤ الباب السادس والعشرون في الهبة
٣٤٠ الباب السابع والعشرون في النكاح والطلاق
٣٥٥ الباب الثامن والعشرون في الرضاع
٣٥٦ الباب التاسع والعشرون في الدعوى
٣٥٩ الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة
القاضي إذا أخطأ في قضائه
- ٣٦٤ الباب الحادي والثلاثون في الإقرار
٣٨٤ الباب الثاني والثلاثون في الصلح
٣٩٢ الباب الثالث والثلاثون في السير
٣٩٤ الباب الرابع والثلاثون في القسمة
٣٩٥ الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي
والقاضي
- ٤٢٢ الباب السادس والثلاثون في المحجورين
والمأذونين
- ٤٣٨ الباب السابع والثلاثون في المكاتب
٤٤٥ الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات

